التبعية الثقافية

« مفاهيم وأبعاد »

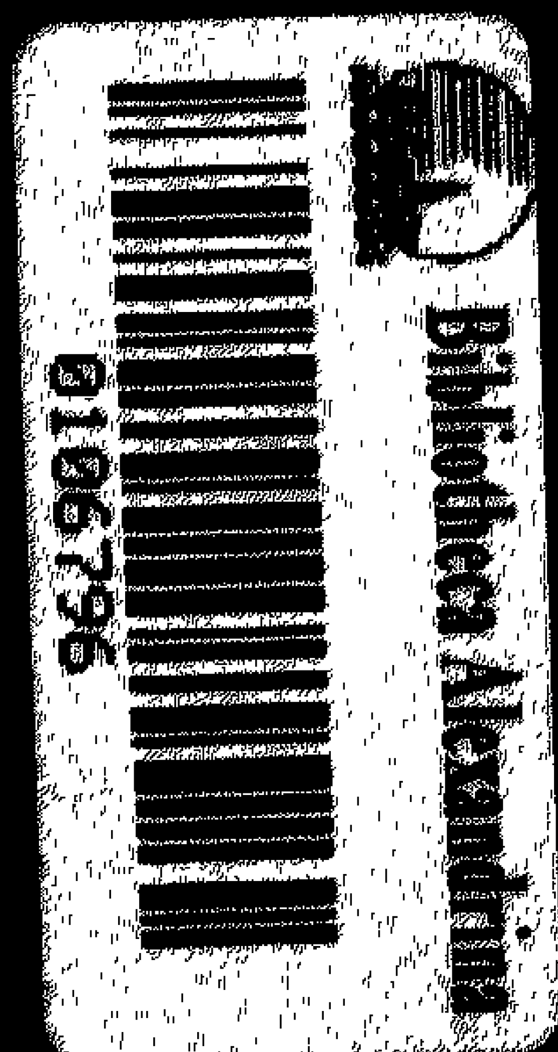
بحوث ندوة مركز البحوث العربية بالقاهرة

د. السيد الحسينى - د. سيد البحراوى - د. عبد الحليم إبراهيم
أشرف حسين - د. شبل بدران - عز الدين نجيب
أشرف فرج - د. عبد الباسط عبد المعطى - د. فيصل دراج
سعيد المصرى - د. عبد الجواد عمارة - د. كمال نجيب
ماجدة موريس - منى صادق سعد

تحرير

د. أمينة رشيد





التبعية الثقافية

« مفاهيم وأبعاد »

بسم الله الرحمن الرحيم
فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ
صدق الله العظيم

دار الأمين
طبع * نشر * توزيع

القاهرة : ١٣ شارع البركة الناصرية (من شارع نوبار) السيدة زينب - لاظوغلي
ت/ ف : ٣٥٥٤٣٧٦ ف : ٣٩٠٠١٣٠
ص. ب : ١٣١٥ العتبة ١١٥١١
الجيزة : ١ شارع سوهاج من شارع الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش)
الهرم - تليفون : ٥٦٣٤٦٩٩
ص. ب : ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١
جمهورية مصر العربية

الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

رقم الإيداع ١٩٩٩/٢٤١٨
ISBN : 977-279-225-7

التنفيذ الطباعي : دار الأمين للطباعة

التبعية الثقافية

« مفاهيم وأبعاد »

د. السيد الحسينى د. سيد البحراوى د. عبد الحليم إبراهيم
أشرف حسين د. شبل بدران عز الدين نجيب
أشرف فرج د. عبد الباسط عبد المعطى د. فيصل دراج
سعيد المصرى د. عبد الجواد عمارة د. كمال نجيب
ماجدة موريس منى صادق سعد

تحرير
د. أمينة رشيد



اسم الكتـاب : التبعية الثقافية
تحريــــــر : د. أمينة رشيد
إعـــــداد : مركز البحوث العربية
٨/ ١٠ ش متحف المنيل - منيل الروضة - الدور ١٢
تليفون وفاكس : ٣٦٢٠٥١١ Email: arc@ click.com.eg
الإخـــــراج : إيمـان أبو الفتوح

المشاركون فى الندوة

١- د. السيد الحسينى
٢- أشرف حسين
٣- أشرف فرج
٤- د. أمينة رشيد
٥- الحبيب الجمخانى
٦-د. بشير السباعى
٧- د. جابر عصفور
٨- حسام عيسى
٩- د. حسن أبو بكر
١٠-د. حسن الخولى
١١-حسين حموده
١٢-حلمى شعراوى
١٣-رضوى عاشور
١٤-سهام بيومى
١٥- د. سيد البحراوى
١٦-سيد ياسين
١٧-سعيد المصرى
١٨-د. شبل بدران
١٩- صالح سليمان
٢٠- صلاح الزين
٢١- عادل شعبان
٢٢- د. عبد الباسط عبد المعطى
٢٣- د. عبد الجواد عماره
٢٤-د. عبد الحليم ابراهيم
٢٥- عز الدين نجيب
٢٦- د. على فهمى
٢٧- د. فتحى أبو العينين
٢٨- د. فريال غزول
٢٩- فريدة النقاش
٣٠- د. فيصل دراج
٣١- كامل زهيرى
٣٢- د. كمال مغيث
٣٣- د. كمال نجيب
٣٤- د. لطيفة الزيات
٣٥- ليلى سويف
٣٦- ماجدة موريس
٣٧- محمود أمين العالم
٣٨- منى صادق سعد
٣٩- د. محمد نعمان نوفل
٤٠- د. نادية جمال الدين
٤١- هاشم النحاس

المحتويات

المحور السادس : التبعية فى الإعلام والفنون

كلمة الافتتاح

للراحلة الكبيرة
د. لطيفة الزيات

يعلق مركز البحوث العربية أهمية كبرى على هذه الندوة، التى سيقوم بنشر وقائعها فى كتاب. وفى إطار هذا الاهتمام قام المركز بإعداد مشروع بحثى للتبعية الثقافية فى سلسلة من المناقشات الجدلية بين عدد من المشاركين فى المشروع .. استمرت على مدى عام من الإعداد لهذه الندوة. وتناول هذا الإعداد -الذى أشرفت عليه أ.د. أمينة رشيد والمقرر حسين حموده- عملية تعريف مصطلح التبعية الثقافية وتحريره من الدعاوى الفكرية التى تعتم على التبعية.. من دعاوى العلم والعالمية، والحداثة والمعاصرة، وضرورة تحقيق النمط السائد للحضارة فى مفهومه الأوروبي. كما تضمن الإعداد أيضا رصد المجالات، التى تتجلى فيها التبعية؛ كتبعية الفكر والتبعية فى التعليم، والإعلام المرئى والمكتوب، والعلوم الاجتماعية، والتكنولوجيا والفرق بينها وبين العلم، والتبعية فى البحث العلمي، فى مختلف مناحى الحياة، وفى أنماط الحياة اليومية، والقيم، وفى الثقافة الشعبية، وفى الآداب والفنون والنص الأدبي، وفى طبيعة المؤسسات والهيئات الثقافية الرسمية والشعبية ودورها فى هذه التبعية.

وعلى هذا الأساس تم إرساء محاور الندوة. فالمحور الأول يعطى لمصطلح التبعية الثقافية مزيداً من التعريف، ويتم التساؤل عن إمكانية إدراج التبعية الثقافية فى إطار المصالح الدولية، أو ما يسمى بالإمبريالية الثقافية. وتعالج بقية المحاور تبعية التعليم والثقافة الشعبية والنص الأدبى والعلوم والتكنولوجيا و الإعلام والفنون.

هذا وقد تضمن الإعداد لهذه الندوة إبراز الخطورة المتزايدة للتبعية الثقافية فى عالمنا المعاصر وأثر التغيرات التاريخية التى مر بها، واعتبار هذه التبعية الثقافية سلاحاً يضمن فرض الهيمنة الإبداعية عن طريق الثقافة وهزيمة الشخصية القومية من الداخل .. بإحلال المنطلقات الفكرية الاستعمارية محل منطلقات الشخصية العربية الفكرية المتحررة.

وأنتهز هذه الفرصة لأوجه الشكر إلى كافة من قاموا بالإعداد لهذه الندوة، ولمن يساهمون فيها ببحث أو نقاش. كما أشكر الحضور على المساهمة الكريمة فى إغناء هذه الندوة.

التبعية الثقافية

هــذه الندوة نتاج ســـنة أو أكثر من الدراســة والمناقشات فى إطار حلقة نقاش أقامها " مركز البحوث العربية" . خرجت بعض الأوراق من هذا الجهد، وجاءنا الجزء الآخر من بعض المهتمين بموضـوع التبعية الثقافية والمتخصصين فى المجـالات المختلفة التى طرحناها من تكنولوجيا وفنون ومظاهر الحياة اليومية ، ... الخ .

كان النقاش صعباً، ممتدا أحياناً، مثيرا دائماً.

فعلامـات التبعيـة السيـاسيـة والاقتصـاديـة واضحـة وأصبحت الآن من المعلومات المستقرة ، تستطيع أن نرصدها ونترقبها من خلال متابعة العلاقات الدولية والأحلاف والاتفاقيات بين الدول وبين الدول وبعض المؤسسات . أما التبعيـة الثقافيـة فتظل غير معروفة بدقة أو مرفوضة باسم العلم والعالميـة أو استقلالية الثقافة أو ضرورة تحقيق الحداثة والمعاصرة حسب نمط سائد للحضارة ذات المفهوم المركزى ، الأوروبى (أو الغربى) . مما يتطلب التعريف بمفهوم " التبعية الثقافية " .

إذا تحـدثنا عـن " التبعيـة " فيقـترن المفهـوم بمفاهيم أخـرى : التقليـد " أو المحاكاة "، مثلا ، . لكن بعكس " المقـلد الذى يحتفظ بحـرية أن يقـلد أو لايقلد واختلاف " المحاكى" الذى يستطيع أن يحـول المحاكاة إبداعا ، كما عندما نقول أن الفن يحاكى الطبيعة . فالتابع " هو الذى يسير فى أ ثر الآخر ، خاضعا لقانونه كأنه قدرة ، هو الذى يضعه شرطه النفسى أو الاجتماعى فى موقع الضعف أمام آخر يهيمن عليه ، ومن هن العلاقة بين التبعية والهيمنة.

فالتبعية الاقتصادية والسياسية تميز ، كما نعرف، البنية الخاضعة لبنية أخرى أقوى ، تهيمن عليها بأولوياتها ومصالحها فتتبنى البنية التابعة اختيارات البنية المهيمنة ، وتسلب إرادتها فتستعير مع أسئلة الآخر حلوله الجاهزة التى لاتستجيب بالضرورة لأسئلة أكثر إلحاحا من أجل تنمية المجال التابع وانطلاقه نحو تقدمه المشروط بحاجته الخاصة والمحلية .

وتقوم التبعية الثافية أيضا على إستعارة البنية الاجتماعية الأضعف لأسئلة وأولويات البنية الاجتماعية المهمينة .لكن هذه العلاقة مركبة وليست مباشرة مثل العلاقة التابعة فى مجال الإقتصاد والسياسة لعدة أسباب :

١- ترتبط البنية الثقافية بإطار فكرى وأيديولوجى يستمتع باستقلالية نسبية.

٢- هناك جدل بين خصوصية الثقافات ونزعة الثقافة إلى العالمية. فالثقافة تميز الإنسان فى ممارساته المتعددة العلمية والأخلاقية والدينية والفكرية والعملية، هى سمة الإنسان فى علاقته بالطبيعة وجهده للسيطرة عليها من أجل حياة أفضل.

٣- وتستقل الثقافة بهذا المعنى عن الأيديولوجيا التى تخضع للتبرير العقلانى الذى تنتجه مجموعة أو قلة اجتماعية لإعطاء المشروعية لممارساتها ومؤسساتها، بينما للثقافة جذور عميقة وناتجة عن تراكم الخبرات لدى شعب من الشعوب وفى علاقته مع الشعوب الأخرى.

وهذا التمييز بين الثقافة والأيديولوجيا ينعكس فى الإختلاف بين العالمية والعولمة. فإذا كانت الثقافة فى جدلها بين الخصوصية والعالمية تميز الإنسان من حيث هو إنسان فالعولمة التى تخضع الأطراف لأيديولوجيا المركز لا تعبر إلا عن ثقافة زائفة تنقلها وسائل الإعلام المتقدمة مع بضائع وسلع سوق عالمية لمصالح وخدمة الفئات المهيمنة فى العالم الرأسمالى، الإستعمارى وما بعد الإستعمارى.

ونتفق هنا مع مقولة سمير أمين الذى يعرف الثقافة السائدة اليوم على أنها ثقافة الرأسمالية، وليست الثقافة الغربية كما تسمى غالبا. وهذه الثقافة، وربما نفضل أن نسميها الأيدولوجيا، القائمة على إقتصاد السوق وهيمنته، التى تسعى إلى «العولمة»، تصل إلى الأطراف، أو العالم الثالث، مشوهة وناقصة. فالعالم الثالث يتميز، منذ خضوعه للإستعمار فى بدايات القرن التاسع عشر، بتجاور الأنظمة وتعايش الأزمنة. فإذا أخذنا العالم العربى مثلا، نجده يجمع بين فئات من الثقافات المختلفة والمتناقضة أحيانا، فمازالت البنية السلفية مسيطرة. وتتآلف مع مفهوم ناقص للعلم وللحرية وأفكار مشوهة عن الديموقراطية والنمو . وإذا كانت الثقافة الرأسمالية قد حققت القطعية مع الأنظمة السابقة ، فهذا لم يحدث أبدا فى العالم العربى الذى تتجاور فيه الأنظمة كما قلنا ، فيجمع التعليم والإعلام ومفهوم التحدى والتنوير بين العناصر المتناقضة والمشوهة للماضى السلفى والحاضر التابع لأنظمة مستهدفة وغير مكتملة فى أنساق منسجمة . مما ينتج عنه مشكلة هوية متنامية فى منطقة من العالم لايصدق أن بها مشكلة هوية ، من حيث ثقافتها العريقة العلمية والدينية ، الفلسفية والأدبية . فنعانى من الإنفصام الثقافى (والنفس) ، بسببه بداخلنا تعايش الفئات من الثقافات المختلفة والتلفيقية على مستويات افكر والممارسة ، والجمع بين أنظمة فكرية متناقضة وسلوكية غير منسقة . وهذه العناصر تكون التربة الخصبة للتعبية الثقافية كما عرفناها : تقديم أولويات الآخر وأيديولوجية على حساب حاجتنا وتطورنا القائم على إمكانياتنا وسؤالنا الراهن الذى تحدده ضرورة إستقلالنا الوطنى وإعادة توزيع الثروة العزيتة.

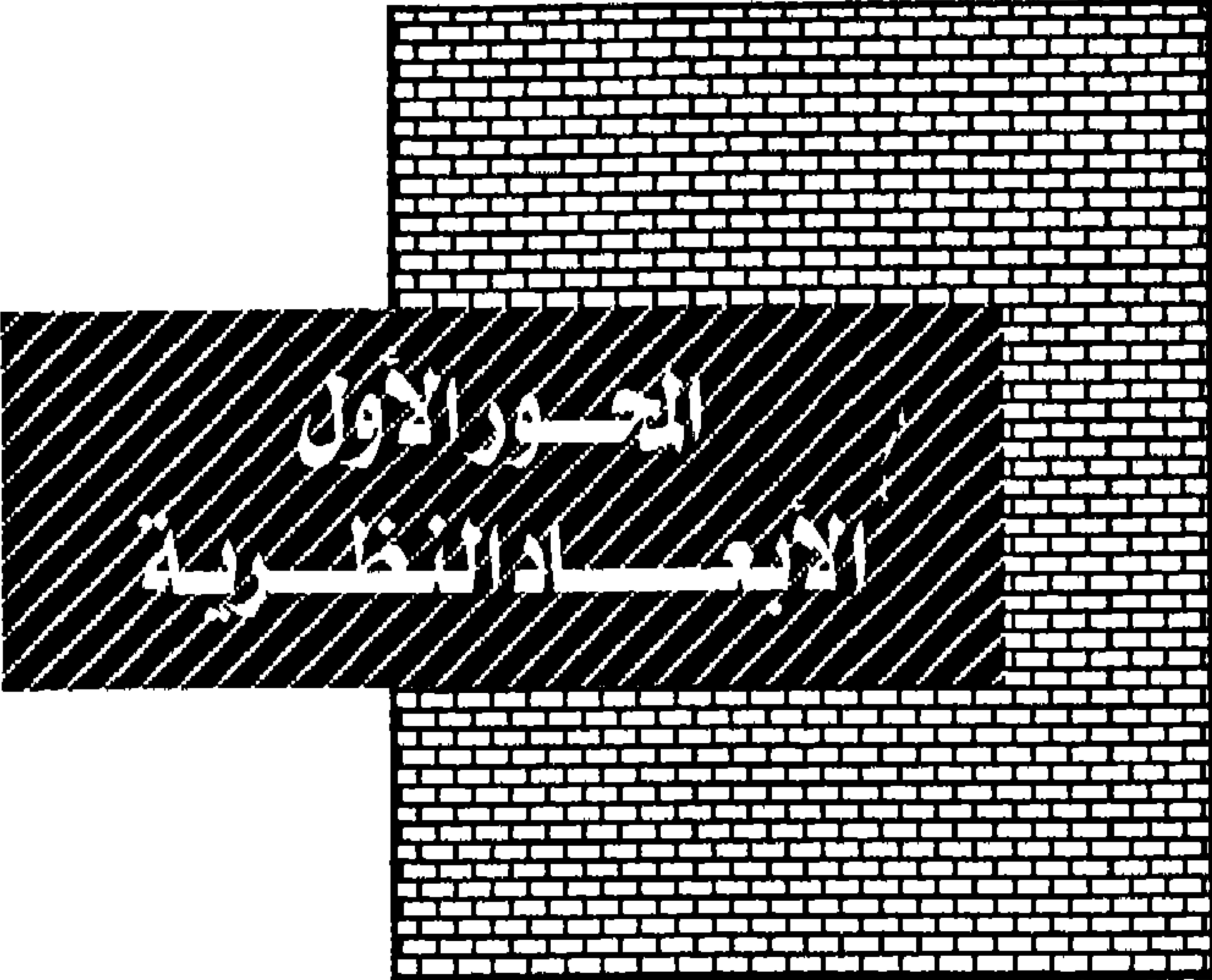
تتناول الأوراق المجتمعة فى هذا الكتاب النواحى المختلفة التى تربط -أو تفصل- بين الثقافة والأيديولوجيا، بين النظرية والممارسة فى المجالات المختلفة التى تأثرت بالتبعية الثقافية، بدرجات متفاوتة. فقد حاول البعض أن يربط بين الثقافة الرأسمالية والنتاج الثقافى لنزعتها إلى العولمة، كما

تابع البعض الآخر تحليل ورصد العناصر التى تبنى التبعية الذهنية فى مجالات النقد والتعليم الجامعى والبحوث العلمية. وتناولت دراسات أخرى العلاقة المباشرة بين السياسة والمؤسسات فى مجالات الإعلام والتعليم، بينما تعمقت فئة أخرى من الباحثين فى مظاهر التبعية فى العمارة أو فى الثقافة الشعبية التى تُظهر علامات التحول فى الحياة اليومية والجدل بين هذا التأثر بالتحولات الحضارية ومقاومة البنى المغرَّبة والمهيمنة.

فبين التخطيط التابع للمدينة وتغير الشارع المصرى، بين وقوع الذهنية تحت هيمنة فكر الآخر ومناهجه، وسطوة الإعلان التليفزيونى والقيم التى يبثها الإعلام فى جمهور المتلقين وغزو التعليم التابع للعقول، فى إطار استمرار المنهج التقليدى للتلقين، يتكون مفهوم التبعية الثقافية وتظهر خطورته على حاضر ومستقبل الحياة القومية. قد تختلف مناهج حصر المفهوم بين التجريد والوصف والإستقصاء، وقد يشك القارئ فى بعض فرضيات الأبحاث المقدمة. قد ينظر البعض بتقييمات-مختلفة إلى العلاقة بين التوجه السياسى للدولة فى تحالفاتها ومصالحها وبين تكوين العقل التابع وتغريب أنماط الحياة ، يبقى أن هذا الكتاب يقدم خبرات ونماذج ومعرفة علمية ، لا يمكن تجاهلها إذا أردنا الفهم العميق لمجتمعنا المصرى العربى بين الهيمنة والإستقلال، بين إرادة السيد فى فرض زمنه وإلغاء زمن الآخر ورغبة التابع فى النهوض والخروج من دائرة التخلف.

أمينة رشيد

الجيزة - يوليو ١٩٩٥


المحور الأول
الأبعاد النظرية

التبعية الفكرية والاستقلال المعرفى

تحليل نقدى لرؤى وطنية من داخل العالم الثالث

دكتور السيد الحسينى *

منذ مطلع السبعينيات من القرن الحالى وهناك جهود مكثفة داخل أقطار العالم الثالث تسعى إلى التعرف على أبعاد الهيمنة الثقافية التى مارسها ومايزال يمارسها الغرب، والبحث عن بدائل فكرية تأخذ فى اعتبارها الخصوصيات الثقافية، والمتغيرات التاريخية القومية ، ومالبثت تلك الجهود أن ازدادت اتساعاً خلال الثمانينيات بسبب أزمة الفكر التنموى التقليدى، الذى وصل إلى طريق مسدود بالنسبة للعالم الثالث، ، مما دفع كثيراً من مفكريه ومثقفيه إلى المطالبة بضرورة تصحيح مفاهيمهم وتصوراتهم حول الاستقلال الفكرى كأحد أبعاد التنمية المستقلة، وسوف نحاول فى هذه الدراسة التعرف على رؤية بعض مفكري العالم الثالث للتبعية الفكرية وكيفية التصدى لها ، على أن نتناول بعد ذلك تناولاً نقدياً الجهود التى بذلتها " نظرية التبعية" فى تحقيق الاستقلال الفكرى باعتبارها نتاجاً فكرياً ظهر من داخل العالم الثالث . وفى نهاية هذه الدراسة نناقش مناقشة نقدية الاستقلال الفكري فى عدد من أقطار العالم الثالث .

أولا : الهيمنة الأكاديمية والتبعية الفكرية

أشار طلال أسد فى معرض نقده للأنثروبولوجيا البريطانية التقليدية إلى أن " الموقف الاستعمارى " من شأنه أن يسهم فى تشكيل بنية البحث الانثروبولوجى وتحديد أولوياته

* أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس.

وأهدافه النهائية (١) . كما أشار إلى فكرة مماثلة عدد كبير من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة ، حيث كشفوا عن ملامح الفكر الاجتماعي والسياسي خلال الحقبة الاستعمارية في الأقطار المتخلفة . ومن بين تلك الملامح الاستخدام غير النقدي للنظريات الغربية ، والعجز عن تكوين رؤية مستقلة للواقع المحلي ، والانبهار الشديد بنموذج العلم الغربي ومحاكاته دون إدراك عميق للخصوصيات القومية . ولاشك أن الرؤية النقدية داخل العلوم الاجتماعية قد حققت انتشاراً واسعاً في الأقطار النامية ، مما دعا بعض النقاد إلى ضرورة مجابهة ما أطلق عليه " الامبريالية الأكاديمية" باعتبارها أحد مصادر التبعية الفكرية . وفي مجال دراسة التنمية والتخلف ذهب أحد النقاد إلى " أن تحليل مشكلات التنمية في أقطار أمريكا اللاتينية يحتاج إلى نظرية خاصة تستند إلى قاعدة واسعة ومنظمة من الملاحظات والبيانات الخاصة بالواقع الأمريكي اللاتيني . وهكذا فإن نظريات التنمية المصوغة في الغرب الصناعي لاتستطيع فهم وتحليل وتفسير تلك المشكلات ، وبالتالي لاتصلح أساساً لصياغة استراتيجية تنموية ، أو رسم سياسة اجتماعية ملائمة لتلك الأقطار(٢) .

وفي الوقت الذي تبلورت فيه رؤى نقدية واضحة للعلم الاجتماعي الغربي ، بدأت أصوات قوية من داخل العالم الثالث تطالب بضرورة تأسيس علوم اجتماعية وطنية قادرة على فهم خصوصية واقع الأقطار النامية (٣) . ولم تقتصر تلك الرؤى النقدية على الفكر الاجتماعي الغربي ، بل امتدت - وبقوة - إلى الفكر الاشتراكي . ففي الصين ظهرت منذ منتصف السبعينيات أصوات محتجة على الفكر الماركسي - اللينيني في مجال الاقتصاد وضرورة إعادة النظر في الممارسات الاشتراكية التي نقلت حرفياً من الاتحاد السوفيتي . كذلك طالبت تلك الأصوات بفتح باب الاجتهاد الصيني في مجال الفكر الاجتماعي (٤) . وفي أفريقيا عبر تيمو Temuعن شيء قريب من ذلك حينما ذهب إلى أن العلوم الاجتماعية هي بطبيعتها علوم " قيمية معيارية" ، وأن أفريقيا سوف تظل تعاني من وطأة سيطرة الفكر الاجتماعي الغربي عليها ، مالم تعلن رفضها للهيمنة التي يمارسها ، وتسعى إلى إيجاد بدائل فكرية وطنية (٥) ، وتعبر كل تلك الآراء عن مشكلة عامة في أقطار العالم الثالث أطلق عليها سيد حسين الأتاسي " العقل السليب" coptive mind الذي هو نتاج لمؤسسات جامعية غربية الفكر، وأنماط تفكير غير نقدية ، وعجز فكري عن إقامة حوار بناء مع الواقع الاجتماعي والثقافي في تلك الأقطار . وهكذا تصبح مهمة العلوم الاجتماعية في العالم الثالث، هي إعادة إنتاج القيم الغربية بما في ذلك نماذج التنمية

ذاتها. وربما كان النيجيرى كلودآكى Ake من أبرز علماء الاجتماع الذين طرحوا تلك الإشكالية بشكل واضح وصريح حين تساءل " لماذا تقبل نيجيريا علماً اجتماعياً مغترباً عن بيئتها ، عاجزاً عن إحداث تقدم علمي ، يقف موقف الحارس والضامن لاستمرار التخلف فى بلدنا ؟ " [٦] . وعلى الرغم من أن تساؤل آكى يعبر بوضوح عن حالة نيجيريا ، إلا أنه يكتسب شرعية أيضا بالنسبة لأغلب أقطار العالم الثالث ، حيث اكتسب المتعلمون والمثقفون قيم المستعمرين ، وتبنى العلماء الاجتماعيون النظريات والمفاهيم الغربية دون تحليل نقدى وطبقوها تطبيقا آليا على مجتمعاتهم.

وهكذا بدأ عقد الثمانينيات يشهد احتجاجا واسع النطاق من جانب دوائر أكاديمية متزايدة الاتساع داخل العالم الثالث على استخدام النظريات الاجتماعية الغربية فى تشخيص المشكلات الاجتماعية ، وصياغة الأهداف التنموية ، ورسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية . كما بدأت تظهر محاولات لتحقيق ضرب من الاستقلال الفكري يقوم على إكساب العلوم الاجتماعية طابعا قوميا . وتدعو هذه المحاولات إلى تدريس تلك العلوم باللغات الوطنية ، وقيام الباحثين الوطنيين بإنجاز البحوث الاجتماعية اللازمة ، وتأسيس دعائم أكاديمية تضمن تجديد الأولويات البحثية ، والعمل على صياغة توجهات نظرية ومنهجية من شأنها أن تسهم فى النهاية فى صياغة نماذج نظرية أكثر قدرة على فهم واقع مجتمعات العالم الثالث [٧].

ويمكننا التعرف على الجهود التصحيحية فى مجال الاستقلال المعرفى فى أقطار العالم الثالث ، إذا مافحصنا موقف مؤسساتها التعليمية وعلى الأخص جامعاتها ؛ ففى تلك الأقطار أقيمت الجامعات فى فترات متباينة ، ولأسباب مختلفة . أما أقدمها فهى جامعات أمريكا اللاتينية التى تأسست خلال القرن السادس عشر؛ لكى تقوم أساساً بحماية الثقافة المسيحية للغزاة الأيبيريين فى تلك البيئة الموحشة آنئذ . وهذا يعني أن الجامعات فى أمريكا اللاتينية كانت تؤدى دورا محافظا للغاية ، مما جعلها هدفاً لانتقادات الحركات الليبرالية خلال القرن التاسع عشر، وبالتالى كان من الضرورى إعادة النظر فى أهدافها وبرامجها التعليمية بعد الحصول على الاستقلال السياسى مع مطلع الربع الثانى من القرن التاسع عشر. أما فى آسيا فلقد ظهرت الجامعات فى أواخر القرن التاسع عشر وعلى الأخص فى اليابان والصين لكى تقدم ما أطلق عليه " التعليم الغربى"، بينما كان

هدف إنشائها فى الهند هو تخريج جيش من الموظفين والكتبة لإحكام السيطرة الاستعمارية على هذا البلد الضخم . وإذا كانت الجامعات فى أمريكا اللاتينية قد واكبت ظهور الاستعمار، بينما دعمته وأعادت إنتاجه الجامعات الآسيوية في مرحلة لاحقة ، فإننا نجد الجامعات الافريقية عند نشأتها تشهد مغيب السيطرة الغربية المباشرة وتحول الاستعمار التقليدى إلى أساليب امبريالية جديدة للتأثير والتحكم من بعيد (٨). والملاحظ أن الجامعات في أقطار العالم الثالث قد شهدت تغيرات ملموسة في وظائفها فى أعقاب الاستقلال السياسي. إذ ظهر وعى واضح بضرورة تحويلها من أداة لإعادة الإنتاج الفكرى إلى أداة للتنمية. والواقع أن هذا التحول لايعد فقط ابتعاداً عن الدور الذى كانت تلعبه جامعات العالم الثالث خلال الحقبة الاستعمارية ، بل يعد أيضا ابتعادا عن الدور التقليدى الذى تؤديه الجامعات الغربية ذاتها . ومن الواضح أن الدور التنموى الجديد الذى تحاول جامعات العالم الثالث إنجازه يواجه عقبات ضخمة . فما تزال ملامح التنمية المنشودة غائبة، وماتزال نتائج البحوث التنموية بعيدة عن التطبيق بسبب الفجوة العميقة التى تفصل الأكاديميين عن التنفيذيين ، بل إن تلك الجامعات فى ممارستها لدورها الجديد تواجه صعوبة التوفيق بين وظيفتها التنموية التى تفرض عليها الارتباط بالأنظمة السياسية الحاكمة من ناحية ، ووظيفتها النقدية التي تتطلب منها قدراً كبيراً من الاستقلال فى اتخاذ القرار والممارسة من ناحية أخرى .

ثانياً : نظرية التبعية والاستقلال الفكري في العالم الثالث

اكتسبت نظرية التبعية مكانة خاصة داخل أدبيات العلوم الاجتماعية خلال عقد السبعينيات على وجه الخصوص . ولقد ظهرت تلك النظرية من خلال الجدل الذى ثار فى أمريكا اللاتينية خلال الاربعينيات حول مشكلات وقضايا التخلف، وبدا من الواضح أنها تشكل ملامح نظرية متكاملة في تفسير التبعية نابعة من داخل العالم الثالث. والواقع أن كتاب نظرية التبعية لم يقصروا اهتمامهم فقط على كشف عجز نظريات التحديث وتمركزها حول الذات الأوروبية ، بل حاولوا، أيضا، طرح منظور فكرى بديل نابع من العالم الثالث، ويشكل فى الوقت نفسه بدايات نظرية تنموية بديلة عن الفكر التنموى الغربى . ولقد تجاوز هذا المنظور الفكري البديل مشكلة التحليل البنائى للتبعية ، ليطرح فكراً تنموياً ينطلق من مدخل الاعتماد على الذات ، وإمكانية الوصول إلى نظرية ملائمة فى المنظور الاجتماعى والاقتصادى .

ولايعنينى هنا استعراض ملامح نظرية التبعية . فلقد سبق أن ناقشتها فى مواضع عديدة منذ مطلع السبعينيات[٩]. لذلك فإن مناقشتى هنا لتلك النظرية تتعلق أساساً بمناقشتنا الحالية لموقع تلك النظرية من قضية التبعية الفكرية والاستقلال المعرفى من منظور أقطار العالم الثالث . لقد تطورت نظرية التبعية من خلال جهود علماء وباحثى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) منذ نهاية الأربعينيات ، ففى سنة ١٩٤٨ ، اتخذت اللجنة من سنتياجو فى البرازيل مقرا لها ، وبدا لأول وهلة أن المبادئ والأفكار التى تبنتها تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة آنئذ ، والمتمثلة فى التصورات الاقتصادية التى صاحبت عملية الإنشاء والتعمير فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وهكذا أصبحت مبادئ وأفكار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بقيادة راؤول بريبش Prebich ثورية تقدمية فى عالم تسيطر عليه الأفكار الرأسمالية التقليدية. لقد هاجم بريبش وزملاؤه النظام الاقتصادى العالمى ومايتضمنه من تحيز صارخ لصالح القوى الرأسمالية على حساب الأقطار المتخلفة . وفى هذا السياق بدأت فكرة المراكز - التخوم Centre- periphery تظهر إلى حيز الوجود . وطبقاً لها ، فإن الدول التى تشكل المراكز هى تلك التى تستطيع تحقيق أقصى الفوائد من نظام التجارة العالمية ، بينما تعانى الدول التي تشكل الأطراف من القيود التجارية المفروضة عليها ، وتعرض سلعها ومنتجاتها الأولية لتقلبات سريعة فى أسعارها، كذلك فإن بريبش وزملاؤه قد طرحوا - ولأول مرة - استراتيجية الإحلال محل الواردات import sub- stitution strategy، والتخطيط القائم على تدخل الدولة ، وبالتالى التكامل الإقليمي . وعلى الصعيد الايديولوجي ، فإن آراء علماء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد أكدت الطابع القومي للتنمية والدور الذى يمكن أن يلعبه التحالف الشعبى فى تحقيق النهضة القومية [١٠]. وهكذا بدا التصنيع القائم على الإحلال محل الواردات أساساً لتنمية يمكن أن تحقق الاستقلال الاقتصادى ، ومن ثم يمكن أن تسهم - بالتالى - فى ظهور مراكز قومية لصنع القرارات. وتفترض تلك الاستراتيجية أن التصنيع يؤدى إلى إضعاف موقف الطبقات الاجتماعية الاستغلالية (كبار الملاك ، وكبار التجار، وكبار المصدرين)، وإتاحة الفرصة لمشاركة الطبقتين الوسطى والدنيا فى عمليات صنع القرار . كذلك ذهب علماء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتنية إلى أن استراتيجية التصنيع والتحول نحو الداخل تضمن مواجهة التخلف فى كافة المجالات : العلمي ، والتكنولوجي ، والثقافى ، ومن ثم تمثل نقطة انطلاق لصياغة أيديولوجية للتنمية تستند إلى توحيد المصالح الوطنية فى إطار هدف عام هام مشترك هو : إقامة مجتمع وطنى مستقل.

ويبدو أن تجارب التنمية والاستقلال الوطنى فى أقطار أمريكا اللاتينية على مدى العقود الثلاثة (من الخمسينيات حتى الثمانينيات) قد برهنت على أن استراتيجية الإحلال محل الواردات لم تكن حلاً تنمويا ملائما للتنمية . فلم تشهد تلك الأقطار استقلالاً واضحاً فى تجارتها الخارجية ، ولم تتحول أيضا إلى مراكز وطنية لاتخاذ القرار ، كما أن القوى التقليدية المسيطرة (فى مجالات الزراعة والتجارة والصناعة) لم تفقد جانباً من نفوذها ، فضلاً عن أن ظروف الغالبية العظمى من الفلاحين وفقراء المدن لم تشهد تحسناً ملحوظاً ؛ ذلك لأن المشروعات الصناعية كانت موجهة أساساً لإشباع احتياجات الطبقتين العليا والوسطى في المناطق الحضرية . وربما كانت نتيجة ذلك كله أن أصبحت الانقلابات العسكرية المتعاقبة هي وسيلة التغيير السياسى الوحيدة فى أقطار أمريكا اللاتينية على مدى عقدى الستينيات والسبعينيات .

ثالثا : نظرية التبعية من الداخل : مواقف فكرية متباينة :

خلال عقد السبعينيات حققت نظرية التبعية ذيوعاً كبيراً فى الغرب والعالم النامى على السواء . ومع أن علماء هذه النظرية قد عبروا عن مواقف فكرية متباينة بسبب الأطر النظرية المختلفة التى انطلقوا منها ، إلا أن تعريف سانتوس Santos للتبعية قد شكل نقطة انطلاق لهم ، حيث عرفها بأنها " موقف مشروط يتوقف فيه نمو اقتصاد معين أو اقتصاديات معينة على نمو وتوسع اقتصاديات أخرى . ومن شأن هذا الموقف أن يحكم على الاقتصاد التابع بالعجز وعدم الحركة ، بينما يستطيع الاقتصاد المسيطر تحقيق النمو والاتساع "[11]. ومن الواضح أن العمليات الاقتصادية كانت هى نقطة الانطلاق النظرى لدى أصحاب نظرية التبعية ، وأن العلاقة الاقتصادية بين المركز والمحيط هي علاقة سببية وذات اتجاه واحد . بيد أن علماء نظرية التبعية مالبثوا أن وسعوا من نطاق تحليلاتهم فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، فى محاولة لتقديم تفسير شامل لظاهرة التخلف. ولقد كان علماء الاجتماع الذين تبنوا نظرية التبعية هم السابقون فى هذا المجال. فلقد حاول كاردوسو Cardoso وفاليتو Faletto تحليل التبعية ومعالجتها كظاهرة اجتماعية سياسية . ففى مقدمة كتابهما قالا : " نحن ننظر إلى العلاقة بين القوى الخارجية والداخلية بوصفها كلاً مركباً مؤلفاً من روابط بنائية لاتتحدد فقط فى ضوء العوامل الخارجية المتمثلة

فى الاستغلال والقهر ، بل تتحدد أيضا فى ضوء ترابط المصالح بين الطبقات المحلية المسيطرة من ناحية ، والطبقة الرأسمالية العالمية من ناحية أخرى(١٢).

وأياً كانت المنطلقات الفكرية والأساليب التحليلية والاستراتيجيات المقترحة التى تبناها أصحاب نظرية التبعية ، فإنهم يتفقون جميعاً حول مجموعة من القضايا الأساسية نوجزها على النحو الآتى :

(أ) أن عقبات التنمية فى أقطار العالم الثالث لاتتمثل فى قلة رءوس الأموال والمهارات التنظيمية ، بل تتمثل فى تقسيم العمل الدولى. أى أنها خارجة عن نطاق الاقتصاد المتخلف ، وليس داخله .

(ب) أن تقسيم العمل الدولى ماهو إلا علاقة بين أقاليم يطلق عليها مراكز، وأخرى يطلق عليها تخوم .

(جـ) ولأن التخوم محرومة من فائضها الاقتصادي الذى يتجه صوب المراكز، فإن تنمية الأخيرة (المراكز) ترتبط عادة بتخلف الأولى (التخوم) ، وبالتالى يمكن النظر إلى التنمية والتخلف باعتبارهما مظهرين لعملية عالمية واحدة . ويعني ذلك أن كل المناطق التى تشارك فى هذه العملية هي مناطق رأسمالية ، على الرغم من إمكانية التمييز بين رأسمالية المراكز ورأسمالية التخوم..

(د) لما كانت علاقة التبعية تفرض على التخوم أن تظل متخلفة بحكم استغلال المراكز لها ، فإن السبيل الوحيد لتجاوز ذلك هو أن تكسر (أى التخوم) علاقتها بالسوق العالمية ، وأن توقف عملية امتصاص فائضها الاقتصادى ، وأن تناضل من أجل تحقيق الاعتماد الذاتى. ولكي يتحقق ذلك ، لابد من إحداث تحول سياسى ثوري. وهنا يلعب الصعيد السياسى دوراً قيادياً، وعندما تُزال العقبات الخارجية فإن التنمية الذاتية تصبح متاحة وممكنة.

هذا وقد خضعت كتابات نظرية التبعية لانتقادات حادة منذ نهاية السبعينيات. وربما كان كولين ليزLeys هو أول من وجه سهام نقده لها حينما قال : "لقد أصبح من الواضح أن نظرية التبعية لم تعد تنطوى على فائدة ذات بال بالنسبة لنا ، وأن من الضرورى-

تجاوزها" [١٣]. ولقد اعتمد ليز فى حكمه القاسى هذا على مجموعة من الاعتبارات منها: أن كتابات علماء نظرية التبعية تتصف بالتكرار والجمود والدوران حول نغمة واحدة ووحيدة، وأنها (أى النظرية) لم تستطع الإسهام فى حل كثير من المشكلات ، فضلاً عن أن قيمتها العلمية فى مواجهة موقف التبعية محدودة للغاية . وإلى جانب انتقادات ليز ترددت انتقادات أخرى من بينها ؛ أن مفهوم التنمية أو الاستقلال - كما يبدو عند علماء نظرية التبعية - يتصف بالغموض الشديد ، كما أنه ليس من الواضح لديهم ما إذا كانت الأقطار التابعة ككل هى التى تعانى من الاستغلال أم جماهيرها الفقيرة فقط هى التى تعانى منه . وفضلاً عن ذلك فإن النظرية - كما يرى النقاد- تبدو اقتصادية خالصة ، حيث لا تأخذ فيها الطبقات ، والدولة ، والسياسة ، والايديولوجيا مكاناً بارزاً . كذلك فإن نظرية التبعية لاتبرز الأسباب الحقيقية المختلفة للتخلف ، حيث تقصر اهتمامها على المركز باعتباره العامل الحاكم المحدد لموقع الدول المتخلفة داخل النظام العالمي

والواقع أن الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التبعية تحتاج إلى حيز أوسع من ذلك الذى نخصصه لها هنا، خاصة وأن تلك الانتقادات ذات أبعاد مختلفة : نظرية، وامبيريقية، وتطبيقية، ومع وجاهة بعض تلك الانتقادات، إلا أن نظرية التبعية قد حققت إنجازات معرفية واستراتيجية هامة. ومن بين تلك الإنجازات أن نظرية التحديث قد كشفت عن ضعفها الشديد من السبعينيات بسبب عجزها عن تقديم بديل تنموى لأقطار العالم الثالث. كذلك شجعت نظرية التبعية عدداً كبيراً من الدارسين على الاستعانة بها فى إجراء دراسات ميدانية فى عدد كبير من أقطار العالم الثالث ، فضلاً عن الدور الذى لعبته فى ظهور استراتيجيات تنموية جديدة فى بعض تلك الأقطار. لقد كان فرانك Frank بمقاله الكبير الشهير " سوسيولوجيا التخلف، وتخلف علم الاجتماع "[١٤] الذى نشر فى أواخر الستينيات أشهر ناقد لنظرية التحديث، مما أسهم فى خلق مناخ فكرى تنموى جديد. وعلى طول السبعينيات بدأ جيل جديد من العلماء الاجتماعيين يتبنون نظرية التبعية فى دراساتهم حول العالم الثالث. وعلى صعيد عالمي نجد فكر نظرية التبعية يفرض وجوده بقوة. ففى مناقشات النظام الاقتصادى العالمى الجديد (NIEO) طرحت فكرة الاعتماد الجماعى على الذات.

وخلال عقد الثمانينيات بدأ بعض كتاب نظرية التبعية وعلى رأسهم فرانك Frank يعبرون عن يأسهم الشديد من قدرة النظرية على مساعدة العالم الثالث فى ظل سيطرة حكومات اليمين على الغرب، وظهور علامات الضعف على الأنظمة الاشتراكية، ولقد اعترف فرانك نفسه بأن ما أطلق عليه " أزمة النظام العالمى" خلال الثمانينيات قد جعلت من المحتم ظهور توجهات نظرية جديدة أكثر ملاءمة، حيث إن بديل الثورات الاجتماعية فى العالم الثالث قد أصبح صعب التحقيق(١٥). ولاشك أن الضعف الذي أصاب نظرية التبعية قد أحدث فراغاً نظرياً كبيراً، خاصة وأن نقادها لم يستطيعوا حتى الآن طرح بدائل نظرية جديدة. ومع ذلك فإن الحوار الطويل المتد الذى دار حول نظرية التبعية خلال السبعينيات قد طرح عدداً من المفاهيم والتصورات الجديدة، وأعطى - بالتالى - دفعة قوية للمحاولات الرامية إلى صياغة مداخل نظرية وطنية من أجل النهضة والتطور الاجتماعى .

رابعا: رؤى وطنية من داخل العالم الثالث : حالة الفكر التنموى

ربما كان أعظم إنجازات نظرية التبعية أهمية هو نقل جانب من الحوار حول التنمية والتخلف إلى أقطار العالم الثالث، إلا أن معالجة مفكرى ومثقفى تلك الأقطار لم تكن معالجة أكاديمية خالصة، بقدر ما كانت محاولة لمواجهة ما أطلق عليه " الامبريالية الأكاديمية" العالمية وهكذا تحولت قضية التبعية إلى قضية عامة شغلت اهتمام قطاع واسع من المثقفين، مما سبب إزعاجا لبعض علماء الاجتماع " المحترفين"، الذين وجدوا أن إحدى قضاياهم المفضلة قد اغتربت عنهم، وأصبحت موضوعاً أثيراً من موضوعات الثقافة العامة. وسأحاول فيما تبقى من هذه الدراسة مناقشة بعض المحاولات التى سعت إلى تحليل قضية التنمية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا من منظور قومي. وسوف تكون محاولتى انتقائية إلى حد كبير، ومحكومة - بالدرجة الأولى- بقدرتى على تتبع المحاولات الوطنية التنموية فى القارات الثلاث.

١- أمريكا اللاتينية تبحث عن ذاتها

لأسباب تاريخية معروفة هناك وجوه شبه ثقافية بين أمريكا اللاتينية والغرب ، كما أن تلك القارة تتميز بدرجة ملحوظة من التطور الأكاديمى ، وعلى الأخص فى أقطارها الكبرى كالمكسيك، والأرجنتين، والبرازيل، وشيلى. وهذا يعنى أن القيم الغربية لاتمثل إشكالية

خاصة فى أمريكا اللاتينية كما هو الحال فى آسيا وأفريقيا. إن الاشكالية الهامة المطروحة فى أمريكا اللاتينية تتمثل فى مدى قدرة العلوم الاجتماعية على تقديم وصف دقيق وصادق لواقع التخلف، والإسهام فى صياغة استراتيجية عامة ملائمة للتغير والتطور. وربما كان الشاعر المكسيكى الشهير أو كتافيو باث Paz هو أول من أشار إلى وجود ثقافة مضادة تعبر عما أطلق عليه " المكسيك الأخرى" ويفترض باث أن كل حضارة تتضمن مركبات واستعدادات وبناءات عقلية معينة صامدة تقاوم التغيرات التاريخية المتعاقبة"(١٦) وفى حالة المكسيك بالذات وبسبب جيرتها المباشرة مع الولايات المتحدة، فإن الازدواجية قد أصبحت حقيقة واقعة. وفى ذلك يقول باث : "لقد أصبحنا الآن عاجزين عن صياغة نموذج تنموى يستوعب المتغيرات الفعلية التى نعيشها. إن التنمية فى المكسيك لاتعنى أكثر من اكتساب بعض الرموز والعلاقات التى أفرزتها تجربة الغرب فى التقدم الاقتصادى والتغير الثقافى ". وربما كان العمق التاريخى بالنسبة لأمريكا اللاتينية هو إحدى أزماتها الفكرية. فحينما يطالب المثقفون بضرورة البحث عن الذات عبر التاريخ، يواجهون حقيقة الوجود الهندى الذى ارتبط فى نظر بعضهم بالعنف والقهر واللاإنسانية. وحينما يحاول البعض الآخر تجاوز ذلك ودراسة خبرات الاستعمار الايبيرى، فإن التاريخ يكشف عن عنف وقهر ولا إنسانية يصعب وصفها (١٧) . وهكذا يبدو التاريخ فى أمريكا اللاتينية إشكالية فكرية تنموية تحتاج إلى جهد خاص لمعالجتها وتجاوز نقاطها غير المضيئة.

وربما كان مفهوم الهامشية marginality من أهم المفاهيم التى ابتكرها علم الاجتماع المكسيكى. ذلك أن بابلو كازانوفا Casanova هو أول من صك هذا المفهوم فى سنة ١٩٦٥ للإشارة فى البداية إلى نقراء الفلاحين المهمشين الذين يعانون معاناة صارخة من الفقر، والذين ينتمون فى معظمهم إلى أصول هندية. والواقع أن المكسيك تمثل حالة خاصة فى مجال التنمية، وذلك إذا ما أخذنا فى الاعتبار ثورتها فى سنة ١٩١٠ وما أحدثته من تعديلات بنائية، والتنمية الاقتصادية التى شهدتها منذ مطلع القرن فضلاً عن جيرتها للولايات المتحدة وعلاقاتها الخاصة بها. والواقع أن اتساع نطاق الهامشية فى المكسيك (فى الريف والحضر على السواء) هو دليل على أن " المكسيك المهمشة" قد دفعت ثمن تنمية " المكسيك المتطورة" ، مما يفرض ضرورة البحث عن تنمية بديلة تضمن تقدمهما معاً.

ومن هـذه الزاوية يمكننا فهم دلالة مفهوم " التنمية العـرقية " ethnodevelopment الذى يمثل أهميـة خاصـة بالنسبـة لأمـريكـا اللاتينيـة ، وجنوب شـرق آسيـا ، وبعض الأقطـار الأفريقية[١٨].

وفى كولومبيا ظهر فى أواخر الثمانينيات اتجاه واضح لدى علماء الاجتماع يحاول سد الفجوة بين نظـريات التنمية الغربيـة، والممارسات البحثيـة الميدانيـة الموجهـة فى مجـال السياسة الاجتماعية. وفى هذا المجال نجد أولانـدو بوردا Borda يطالب بضرورة تحليل البناء الطبقى فى الإقليم موضوع الدراسة من أجل تحديد الجماعات التى تلعب دوراً تنموياً هاماً. وفى أعقاب ذلك يمكن التعرف على القضايا ذات الأهمية الخاصة التى تعبـر عنهـا تلك الجماعـات ، والتى تتطابق مع وعى المجتمع ككل. ويحاول الباحث بعد ذلك تتبع الجذور التاريخيـة للتناقضـات المحركـة للصراع الطبقى داخل الإقليم، ثم يطرح على الجمـاعـات الهامة نتائج البحث بهدف ترشيد موقفهم التنموى وإكساب سلوكهم مزيداً من الوضوح والفعالية .[١٩] والواقع أنه إذا كانت أمريكا اللاتينية قد لعبت دور الريادة بالنسبة للعالم الثالث فيما يتعلق بنظرية التبعية ، فإنها قد لعبت دوراً مماثلاً بالنسبة للبحوث الاجتماعية التطبيقية [٢٠].

٢- الهند والصين والبديل الحضارى

إذا كانت نظرية التبعية فى أمريكا اللاتينية قد أثارت إشكالية التحرر الفكرى على نحو ما رأينا ، فإننا نجد الإشكالية ذاتها تفرض نفسها فرضاً على آسيا ، ولكن فى توقيت مختلف وسياق بنائى متباين. إن مضمـون نظـرية التبعيـة كـان قد طرح - بقـوة وفى وقت مبكر - خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر فى إطار نظرية " الاستنزاف الاقتصادى" التى كـان قد صـاغها المفكر الهندى الشهير نـوروجى Naoroji فى سنة ١٨٦٧. وطبقاً لهذه النظرية، فإن بـريطانيا كـانت تستنزف مـوارد الهند بفرض ضرائب سنويـة عـاليـة على سكانها. ولقد حرم هذا الاستنزاف الاقتصادى الهند من تطوير بنيتها الأساسية وخدماتها الاجتماعية، ومن ثم نشأت علاقة وثيقة بين " الاستنزاف الاقتصادى" من ناحية، والتخلف بمظاهره المتعددة؛ كالفقر والتدهور البيئى والمجاعات والأمراض من ناحيـة أخرى[٢١] ومن الواضح أن نظرية نـوروجى تعكس موقفه كوطنى هندى مشتغل بالعمل السياسى، عـاش

الجانب الأكبر من حياته فى لندن. والواقع أن هذا المثقف قد عكس وعبّر عن هموم كثير من المناضلين السياسيين الهنود فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ويمكننا مقارنة تأثير نظرية نوروجى على المجتمع الهندى بالتأثير الذى أحدثته نظرية التبعية على أقطار أمريكا اللاتينية، وعلى الأخص فى مجال تحليل آثار الاستعمار الجديد، والتمهيد لفكرة النظام الاقتصادى العالمى الجديد(٢٢).

والملاحظ أن نظرية التبعية لم تجد لها صدى قويا فى الهند، وربما يعود ذلك إلى نظرة المثقفين الهنود نحو بلدهم، حيث يميلون إلى النظر إليها على أنها قارة ضخمة الموارد، وأكبر من أن يستوعبها نموذج نظرى بعينه حتى ولو كان نموذج التبعية. ويعتقد كثير من المثقفين الهنود أن المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها بلدهم، تتجاوز بكثير الاستغلال الخارجى. وفى هذا السياق يقول عالم السياسة الهندى كوثارى Kothari : " إن نظرية التبعية تنطوى على فوائد عديدة، ولكنها لاتفسر لنا لماذا لاتحدث التنمية الذاتية. إننا نستطيع توجيه اللوم للمستغلين الخارجيين، ولكننا لانقف طويلاً أمام الاستغلال الداخلى الذى يمارس بواسطتنا وداخل مجتمعنا. ومع ذلك كله، فما لم تحدث تغيرات فى مراكز العالم، فإن التخوم سوف تظل تعاني ثقافيا، وفكريا، وقبل ذلك اقتصاديا"(٢٣).

وخلال سبعينيات القرن الحالى شهدت الهند حواراً خصباً وممتعاً دار حول إمكانية إقامة علم اجتماع هندى وطنى. وكان عالم الاجتماع الهندى أوبيروى Uberoi قد عبّر فى أواخر الستينيات عن شىء من هذا القبيل حين قال : " إن تصفية مظاهر وبقايا الاستعمار فى مجتمعنا شىء ضرورى، ولكن علينا أيضا أن نأمم مشكلاتنا، ونتجه مباشرة لمواجهتها بالطرق التى تتناسب مع أهدافنا. ومن هنا يجب تأسيس مدرسة فكرية وطنية واعية بمشكلاتنا الداخلية، غير منعزلة عن التيارات الفكرية العالمية "(٢٤). ويجد المثقفون الهنود المعنيون بالتنمية الاقتصادية والتغير الثقافى أنفسهم فى مواجهة رصيد حضارى ضخم ومعقد، مما دفع إلى إعادة إحياء بعض العناصر الحضارية، كما هو الحال فى الدعوة إلى السنسكرتية Sanscritization عند شرنفاس Srinivas التى من شأنها تدعيم الحراك الاجتماعى فى ظل نظام الطوائف الهندية، وإيجاد علاقات دينامية بين الثقافة الهندوسية السائدة والثقافات المحلية الأخرى فى الهند(٢٥) وفى بلد كالهند ذات تقاليد حضارية

قديمة، نلمس اتجاهات فكرية رافضة لنظرية التحديث الغربية التى تنظر باستخفاف إلى التقاليد والأعراف الوطنية على أنها عقبات تحول دون التنمية، مما دفع أنثروبولوجى هندى شهير هو ديوب Dube إلى القول : " إن التقاليد فى مجتمعنا الهندى هى معيننا الحضارى، ورصيدنا التاريخى، الذى بواسطته يمكن إدراك الحاضر والتطلع إلى المستقبل".

ومن الصعب تحليل الرؤى الوطنية الهندية للاستقلال الفكرى دون الإشارة إلى التأثير الذى أحدثه المهاتما غاندى. لقد كان نضال غاندى من أجل التحرر السياسى هو نضال من أجل إحياء الحضارة الهندية، تلك قضية درج العلماء الاجتماعيون الهنود على تكرارها عند ذكرى ميلاد أو وفاة غاندى. وعلى الرغم من وعى غاندى الشديد بهندوسيته، إلا أن فكره يعكس انفتاحاً شديداً. لقد كان غاندى ينظر إلى البيئة الهندية على أنها معمل للعمل الاجتماعي، ومجال لتطبيق السياسات الاجتماعية. أما الفقراء الهنود فكانوا - فى نظره - هدف التنمية الأقصى، كما أن النظام العالمى القائم على السلم والتضامن كان هو الأمل الذى طالما راود خياله.

وربما كان تأثير ماوتسى تونج فى الصين فى مواجهة التبعية الفكرية والاستقلال المعرفى أكثر وضوحا ونضجا وعمقا من تأثير المهاتما غاندى فى الهند. فإذا كان غاندى قد شكل رمزا لتوطين العلوم الاجتماعية وطبعها بطابع وطنى، فإن الدور الذى لعبه ماو فى هذا المجال كان مباشراً وصريحاً. لقد واجه «ماو» ضرورة التوفيق بين الماركسية كأيديولوجية عالمية، وبين الممارسة السياسية الخاصة التي ميزت التجربة الاشتراكية الصينية. لقد سعى ماو إلى القضاء على التناقضات الثلاثة المعروفة التى كان أحدها التناقض بين العمل اليدوى والعمل الفكري. وعلى الرغم من أن ماو كان ينظر باستخفاف إلى الجوانب الأكاديمية من العلوم الاجتماعية، إلا أنه كان يعتقد فى الوقت نفسه أن البحوث الاجتماعية تشكل أساساً هاماً من أسس العمل السياسى. وفى هذا المجال يقول ماو : " لاتستطيع القيادة الجيدة أن تمارس مهامها دون معرفة دقيقة بالظروف الواقعية التى تعيشها الطبقات فى المجتمع الصينى. ولايمكن الوصول إلى تلك المعرفة إلا من خلال دراسة المجتمع والتعرف على أحوال طبقات المجتمع المختلفة "(٢٦).

ولقد أكد "ماو" على دور البحوث التطبيقية الموجهة لخدمة الأغراض العملية، حتى أنه اعتبرها الإنجاز الأساسى للعلوم الاجتماعية حيث تسهم نتائج تلك البحوث إلى جانب العمل فى المزارع والمصانع فى تشكيل شخصية العامل على المستويين الفكرى والإنتاجى. وهكذا نجد "ماو" لايفرق بين أدبيات العلوم الاجتماعية من ناحية ، وبرامج الحزب وسياساته من ناحية أخري. ووصل إصرار ماو على تأسيس مصادر وطنية للمعرفة إلى قمته خلال الثورة الثقافية. ويميز ماو بين نمطين من البحوث الاجتماعية؛ أما النمط الأول فهو علاجى وتربوى يقوم على إعادة كادرات الحزب والموظفين والدارسين إلى المزارع الجماعية والمصانع حتى يظلوا على صلة دائمة بالواقع المعيش، ولتتاح لهم فرصة إعادة اكتساب المهارات والتقاليد المحلية. وبهذه الطريقة تضيق الهوة بين العمل العقلى والعمل البدنى، وبين المدنية والريف. أما النمط الثانى من البحوث الاجتماعية فهو ذلك الذى يوجه نحو دراسة موضوع أو مشكلة بعينها من خلال فرق بحثية. والهدف من تلك البحوث هو الحصول على بيانات دقيقة حول الظروف المحلية المختلفة. وهكذا يبدو واضحاً أن التجربة الصينية الاشتراكية قد اكتفت بالبحوث الاجتماعية الموجهة لخدمة الأغراض العملية ، ولم تشجع - بالتالى - محاولات التنظير على النمط الغربى. والواقع أن البحوث الاجتماعية الصينية قد لعبت دوراً هاماً فى دعم التجربة الاشتراكية، وإقناع الجماهير بجدواها العملية. ومن الطبيعى أن تتغير أولويات البحث الاجتماعى فى الصين الآن فى ضوء التحولات الهامة الصامتة التى يشهدها هذا البلد. وإذا كان لنا أن نختتم هذا التحليل قلنا، إنه إذا كانت العلوم الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية قد قدمت إنجازات هامة متمثلة فى نظرية التبعية، متجاهلة إلي حد ما تحليل البنية الداخلية لمجتمعاتها " فإننا نجد العلوم الاجتماعية فى آسيا تبدى اهتماما أكبر بالطاقات والإمكانيات المحلية التى تعوق التنمية، واكتشاف الدعائم الثقافية التى تكفل انطلاقتها. إنها محاولة البحث عن بديل حضاري ملائم لمجتمعات عميقة الجذور.

٣- أفريقيا ومسيرة التحرر الفكرى

أفريقيا مثال واضح على الاختراق الفكرى الحديث مع قاعدة أكاديمية ضعيفة . لقد تزامنت عملية الاختراق الفكرى الغربى لأفريقيا مع عملية التحرر الفكرى، على الرغم من

أنها تمت فى سياق مختلف. وكان العصر الذهبى للفكر الاجتماعى الأفريقى الوطنى هو ذلك الذى واكب النضال من أجل الاستقلال السياسى والفترة اللاحقة على تحقيقه(٢٧). فخلال تلك الفترة ظهرت الأفكار السياسية التي لعبت دوراً هاماً فى التاريخ الافريقى الحديث ويكفى أن نتأمل الإسهامات الفكرية المختلفة التى قدمها مفكرون وزعماء من أمثال كوامى نيكروما، وسيكوتورى، ونيريرى، وسنجور، وكينياتا، ولومومبا، وفانون، وكابرال. إن مجموع ماقدمه هؤلاء المفكرون يشكل علم اجتماع " شعبي" لايقل أهمية وخصوبة عن مدرسة التبعية فى أمريكا اللاتينية، والبحث الاجتماعي عند ماوتسي تونج. لقد كانت إسهامات المفكرين الافارقة سياسية بالدرجة الأولى، اهتمت بتحليل الموقف الاستعمارى، والكشف عن الهوية الافريقية وصياغة الاستراتيجيات المختلفة القادرة على تحقيق الاستقلال السياسى والتحرر الفكرى.

ولقد ارتبط الفكر الاجتماعى والسياسى الأفريقى المبكر بمواجهة التحدى الغربى والتعامل بشكل مباشر مع الخبرة الاستعمارية. وقد أشار توماس هودجن Hodgkin (وهو أحد علماء السياسة البريطانيين المعنيين بالشئون الأفريقية) إلى أن هناك اختلافا ملحوظاً بين النظريات الغربية المعنية بالإمبريالية وقريناتها الأفريقية. فبينما تركز النظريات الأوروبية على الأسباب التى دفعت العالم الرأسمالى إلى الامبريالية والسيطرة، نجد النظريات الأفريقية تركز على الآثار السلبية للامبريالية على أفريقيا(٢٨). ولقد بذل المثقفون والمفكرون الأفارقة جهداً كبيراً لكشف الزيف والعنصرية والتحيز الكامن فى العلوم الاجتماعية الغربية، كما حاولوا منح بعض المفاهيم السياسية الغربية طابعاً افريقياً كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الاشتراكية الأفريقية (٢٩).

وخلال عقد السبعينيات شهدت أفريقيا مرحلة جديدة على طريق التحرر الفكرى، ليس فقط على الصعيد الثقافى العام، بل أيضا فى نطاق العلوم الاجتماعية ذاتها. ولاشك أن الجدل العالمي الذى أثير حول قضية التبعية قد أعطى دفعة قوية للفكر الاجتماعي الأفريقي، ومنح " مدرسة دار السلام " قدراً كبيراً من الحيوية. وكينيا كذلك بدأت عملية " أفرقة" العلوم الاجتماعية على مستوي العلماء والمفاهيم والنظريات. وربما أوضح مثال على ذلك ماحدث لمعهد الدراسات التنموية Institute of Development Studies فى نيروبى،

الذى نشأ نشأة استعمارية، ثم " تأفرق" تدريجيا. ولايعنى ذلك أن العلماء الاجتماعيين الأفارقة قد اتخذوا مواقف نقدية حاسمة من العلوم الاجتماعية الغربية، ذلك أن التغييرات التى طرأت على برامج المقررات الدراسية فى الجامعات الأفريقية ، وأنماط البحوث التى أجريت لاتكشف عن مثل تلك المواقف على وجه العموم . ومع ذلك كله فلقد بدأت الجامعات الأفريقية تشهد منذ عقد الثمانينات احتجاجات متزايدة على تقليدية المقررات الدراسية والبحوث الاجتماعية، ومطالبات دائمة بضرورة التفاعل مع المشكلات الافريقية الملحة كالفقر، والتصحر، والتدهور البيئى، والنمو العشوائى الحضرى، وعدم الاستقرار السياسى، وتدهور الهياكل الإنتاجية.

أما الدراسات الأفريقية التى انطلقت من منظور التبعية فقد أجرى معظمها علماء أفارقة يعيشون إما فى أوروبا أو فى منطقة الكاريبى. وربما كان الاستثناء البارز من هؤلاء هو عالم الاقتصاد المصرى سمير أمين الذى أجرى مجموعة من الدراسات الهامة حول شمال وغرب افريقيا وذلك فى سياق عالمي. ويقف سمير أمين فى افريقيا صامداً مدافعاً عن نظرية التبعية، وان كان قد بدأ يغير اهتماماته وأولوياته البحثية خلال النصف الثانى من الثمانينيات، شأنه فى ذلك شأن عدد كبير من ممثلى هذه النظرية. ويعد سمير أمين واندر فرانك Frank، ووالرشتاين Wallerstein من أظهر الذين طوروا مفهوم النظام العالمى، وبالتالى اتجهوا بفكرهم نحو العالمية، وابتعدوا كثيرا عن المحلية. ومع ذلك كله فلقد بدأ سمير أمين منذ نهاية الثمانينيات يبدى اهتماما واضحا بقضايا الأمة العربية ومكوناتها الحضارية، بل إنه قد أخذ مؤخراً يطرح مفهوم "التحالف الشعبى " كمدخل للتنمية، وهو تحول درامى يعكس اليأس الشديد الذى يستشعره مفكر ظل يبنى أحلامه الفكرية على حتمية حدوث تحولات جذرية داخل النظام العالمى القائم على التناقض.

والواقع أن محاولات الاستقلال الفكرى الأفريقى خلال الثمانينيات قد واجهت ظروفا قومية بالغة السوء. فالعقد شهد صراعات إقليمية عديدة، وتدهوراً اقتصادياً شديداً، وهجرات جماعية اضطرارية على نطاق واسع، وأنظمة سياسية تسلطية تكافح من أجل الاستمرار فى السلطة مستخدمة كل ماهو متاح من أساليب القمع والقهر. وربما كانت حالة الصومال فى الشرق وليبيريا في الغرب مثالين صادقين على مانذهب إليه هنا. وفى

مواجهة تلك الظروف القاسية، وعجز النظريات العالمية الكبرى عن تقديم عون تنموى لتلك القارة، نجد عدداً من علمائها الاجتماعيين يلجأون مباشـــرة لتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعى لمجتمعاتهم. ولعل أوضح مثال على ذلك عالم الاقتصاد الغاني كوفى Kofi الذي تأثر فى البداية بنظرية التبعية، لكنه مالبث أن طالب بضرورة دراسة القطاع "التقليدى" فى الريف والحضر الأفريقى، بدلا من التركيز على القطاع " الحديث"، وذلك بهدف صياغة نظرية ملائمة تضمن مشاركة اقتصادية فعالة للقوى المنتجة الأساسية (٣٠).
والملاحظ أن الأقطار الأفريقية قد شهدت تحولا أساسياً فى أعقاب حصولها على الاستقلال السياسى، يتمثل فى ضمور القطاع " الحديث" وابتلاع القطاع "التقليدى له، مما يعنى أن الدور التنموى للقطاع الحديث" قد أصبح محل شك وتساؤل. ولقد عبر عن ذلك باحث غانى هو لوكي Lukey حين قال : " لم يتحقق الحلم الذى طالما حلمنا بتحقيقه وهو أن ينتشر ويتسع القطاع الاقتصادى الحديث فى مجالات الإنتاج والتجارة والخدمات. وبدلا من ذلك وجدناه يتعرض ويتحول إلى نقطة مضيئة تخبو تدريجيا "(٣١).

والواقع أن الأزمة الاقتصادية الشديدة التى عانت منها أفريقيا خلال الثمانينيات لم تنعكس سلبيا على أحوال الشعوب فقط، بل انعكست سلبيا أيضا على محاولات الاستقلال الفكرى. لقد كان عمر تلك المحاولات قصيرا جدا، كما أن فترة الوفاق بين الجامعات والحكومات الأفريقية كانت محدودة للغاية. وحينما بدأ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يتدخلان بنشاط فى تلك القارة، بدت جهود العلماء الاجتماعيين من أجل التحرر الفكرى عبثية وخالية من المعنى بالنسبة للأنظمة السياسية من ناحية، وجماهير الشعوب الفقيرة من ناحية أخرى. وهكذا يمكننا القول إن المحاولات الشجاعة التى بذلت فى مجال التحرر الفكرى فى أفريقيا خلال السبعينيات قد واجهت عقبات محلية ودولية. إن الاستقلال الفكرى هو مظهر للاستقلال الاقتصادى الذى يجب أن يبدأ بتبنى استراتيجية الاعتماد على الذات. وإذا كانت ملامح التحرر الفكرى فى أفريقيا قد بدت قوية خلال فترة مقاومة الاستعمار فإن الانتكاسات المتتالية التى منيت بها تلك القارة قد أضعفت من فرص نمو وانتشار المحاولات المستميتة التى بذلها المفكرون والمثقفون الأفارقة من أجل إيجاد مجتمع قادر على إعادة إنتاج نفسه فكريا على نحو يضمن له التكيف السريع مع التطورات العالمية دون أن يفقد توازنه الفكرى أو أولوياته التنموية.

خامسا : العلوم الاجتماعية والواقع العربى :

من التمرد إلى البحث عن الهوية

عبر «الجابرى» عن جوهر الأزمة التى يواجهها الفكر العربى المعاصر حين قال : " إن مفاهيم الخطاب العربى الحديث والمعاصر لا تعكس الواقع العربى الراهن ولا تعبر عنه، بل هى مستعارة فى الأغلب الأعم، إما من الفكر الأوروبى حيث تدل - هناك فى أوروبا - على واقع تحقق أو فى طريق التحقيق، وإما من الفكر العربى الإسلامى الوسيطى حيث كان لها مضمون واقعى خاص أو يعتقد أنها كانت كذلك بالفعل ... إن الخطاب العربى عندما يوظف مفاهيم مثل النهضة، والثورة، والأصالة، والمعاصرة، والشورى، والديمقراطية، والعروبة، والإسلام، والحكومة الإسلامية، والوحدة والاشتراكية، أو عندما يتحدث عن العرب والمسلمين أو عن البروليتاريا والبرجوازية والصراع الطبقى ... الخ، إنما يوظف عناصر غير محددة الهوية يمكن أن ترتبط فيما بينها بعلاقات تداخل الى الدرجة التى تجعل بعضها ينوب عن بعض، أو بعلاقات تنافر وتدافع إلى الدرجة التى تجعلها تتحول إلى "بدائل " أو أضداد .. ذلك لأن مضامين هذه المفاهيم لاترتبط بواقع موضوعى يمكن الاحتكام إليه بشأنها، وإنما تعود إلى معطيات ذاكرة يمكن أن تتلون "(٣٢). ويخلص الجابرى من تحليله النقدى الشامل إلى نتيجة مؤداها " أن الفكر النهضوى العربى الحديث والمعاصر كان ولايزال عبارة عن قراءات لفكر آخر هو إما التراث العربى الإسلامى وإما الفكر الأوروبى الحديث والمعاصر "(٣٣).

وتعكس عبارات الجابرى روح التمرد على الأطر الفكرية الجاهزة التى فرضت نفسها على العالم العربى حتى مطلع الثمانينيات، إلا أن الروح النقدية كانت قد بدأت تفرض نفسها على الواقع العربى منذ الستينيات، حيث بدا نموذج رأسمالية الدولة متمثلاً فيما أطلق عليه " الاشتراكية العربية" بديلا عن الفكر الليبرالى التقليدى الذى ساد الدوائر الأكاديمية والسياسية العربية لفترة طويلة. ففى مطلع السبعينيات ظهر حوار خصب على صفحات مجلة شهرية ذات اتجاهات اشتراكية (الطليعة) عبّر فيه بعض الباحثين الاجتماعيين عن إحساسهم بضرورة تطوير مفاهيم وتصورات قادرة على فهم الواقع العربى؛ لأن ترسانة المفاهيم الغربية لم تعد قادرة على تحقيق ذلك(٣٤). ولاشك أن أحداث هزيمة

يونيو ١٩٦٧ كان لها أبلغ الأثر على العلماء الاجتماعيين العرب فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. فخلال تلك الفترة عبّر عدد كبير من الباحثين عن رغبتهم فى اتخاذ مسارات نظرية تعبر عن الخصوصية التاريخية (٣٥) historical specilicity للعالم العربى. وربما كان أنور عبد الملك من أبرز المثقفين العرب تعبيراً عن هذه القضية، حيث عبر عن عجز كل من الماركسية وعلم الاجتماع البرجوازى عن فهم الواقع العربى، وضرورة فهمه فى ضوء آلياته وتحولاته الخاصة.

ومن خارج المؤسسات الأكاديمية العربية أيضا ، ظهرت انتقادات حادة للنظريات الاجتماعية الغربية. ففى بداية الثمانينيات نشر عادل حسين مقالا بعنوان : " النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية"(٣٦) كشف فيه عن افتقادها " للعالمية"، وطمسها للواقع العربى الإسلامى، وترويجها لفكرة سيطرة الغرب. ولقد انتهى عادل حسين إلى ضرورة تطوير مفهوم " الممارسة النظرية المستقلة" الذى يسلم بضرورة الاعتراف النظرى بتعدد المراكز الحضارية، والاستقلال الحضارى، وعدم اللجوء الى النزعة التلفيقية، والإقرار بحقيقة المفهوم المحوري فى العقيدة السائدة، عقيدة الحضارة الإسلامية التى تقوم على مبدأ الإيمان بالله الواحد الخالق.. ويعتقد عادل حسين أن هذه الممارسة صعبة وتتطلب إبداعا وشجاعة وخيالا يفوق خيال رايت ميلز Mills ذلك لأنه (أى ميلز) لم يتطلع إلى تجاوز الحضارة الغربية الدنيوية، بينما نتطلع نحن الى ذلك(٣٧).

ومع منتصف الثمانينيات بدا مفهوم " التبعية الفكرية " يكتسب مزيداً من الشرعية والذيوع فى الدوائر الأكاديمية العربية ففى سنة ١٩٨٤ نشر اقتصادى مصرى بارز هو جلال أمين مقالا بعنوان : " بعض مظاهر التبعية الفكرية فى الدراسات الاجتماعية فى العالم الثالث" (٣٨) أوضح فيه أن التبعية الفكرية في مجتمعات العالم الثالث نتاج طبيعى للتبعية الشاملة التى تغطى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، ويحدد جلال أمين التبعية الفكرية فى بعض المجالات مثل؛ النقل المباشر، والتبعية فى اللغة، وتهريب القيم والميتافيزيقا الغربية، والإمعان فى التخصص والأناقة النظرية، وأن المدخل الحقيقى لمواجهة ذلك كله هو الاستقلال السياسى والاقتصادى الذى يؤدى على المدى البعيد إلى استقلال حضارى. وعلى الصعيد الاكاديمى بدأت كتابات " نظرية التبعية "

تكتسب مكانة متزايدة فى مصر منذ مطلع السبعينيات. ففى سنة ١٩٧٢ قام كاتب هذه السطور بترجمة مقال أندر فرانك Frank الشهير حول " علم اجتماع التخلف وتخلف علم الاجتماع" الذى كان قد نشر لأول مرة بعد ذلك بعامين[٣٩]. ومع نهاية السبعينيات كان منظور نظرية التبعية قد أصبح أداة تفسيرية هامة فى كثير من رسائل الماجستير والدكتوراه بالجامعات المصرية، وعلى الأخص جامعة عين شمس، والتى شهدت عددا من الأساتذة المتعاطفين مع هذه النظرية. كما انتشر هذا المنظور فى عدد كبير من الرسائل العلمية فى مجالات الاقتصاد، والسياسة، والانثروبولوجيا، والثقافة، بحيث تصعب الإشارة إليها جميعا فى هذا الحيز المحدود. ومع ذلك كله فلقد كان لكتاب عادل حسين : " الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ "أكبر الأثر فى الترويج لمنظور التبعية، وعلى الأخص فى المجال الاقتصادى. ففى هذا الكتاب ضخم الحجم، استطاع عادل حسين أن يكشف عن آليات التبعية الاقتصادية فى مصر خلال خمس سنوات حاسمة من تاريخ مصر الحديث. والطريف هنا أن هذا الكتاب - على أهميته وتأثيره البالغ - قد كتبه صحفى محترف استطاع الإلمام الدقيق بأدبيات نظرية التبعية فى محاولة لفهم التحولات الاقتصادية التى شهدتها مصر خلال فترة قصيرة من تاريخها[٤٠].

بيد أن الحماس " لنظرية التبعية " مالبث أن خبا مع بداية النصف الثانى من الثمانينيات. وبدلاً من ذلك بدأت الكتابات الأكاديمية والسياسية تروج لمفهوم " الاستقلال الحضارى "، وضرورة البحث عن بديل نظرى ملائم. وفى ضوء ذلك يمكننا فهم أسباب ظهور قضايا التراث والمعاصرة، والبديل الإسلامى، والمشروع الحضارى. والملاحظ أن تعبير "المشروع الحضارى " قد اكتسب ذيوعاً ملحوظاً خلال الثمانينيات، وذلك بسبب مرونته وقدرته على استيعاب المضامين الأيديولوجية المختلفة (القومية ، والماركسية، والليبرالية والإسلامية).

ويميل بعض المثقفين العرب المعنيين بقضية " الاستقلال الفكرى " إلى النظر إليها فى ضوء أزمة المجتمع العربى الراهن. فهناك من يذهب إلى ضرورة إعادة تحليل الخطاب العربى ذاته كما أشار محمد أركون وعابد الجابرى[٤١]، وهناك من يذهب إلى أن العقل العربى يتسم بالتهافت لأنه ساكن جامد يخلو من الدينامية كما هو الحال عند حسن

صعب[٤٢] أما هشام شرابى فلقد فسر تبعية المجتمع العربى للغرب فى ضوء النزعة القمعية وضعف التقاليد الديمقراطية، أو ما أطلق عليه سيطرة " البنية البطريركية"[٤٣]. إن هذه المحاولات تعبر - كل منها بطريقتها الخاصة - عن مطلب "الاستقلال الفكرى " وضرورة البحث عن بدائل نظرية ملائمة لفهم المجتمع العربى.

ومن الصعب حصر المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فى العالم العربى للتعبير عن النهضة منذ منتصف القرن التاسع عشر. يكفى أن نشير إلى بعض منها : التقدم، والنشوء، والارتقاء، والتجديد، والحداثة، والمعاصرة، والإصلاح، والإحياء، والبعث، والتحرير، والتحرر، والتغيير، والإبداع، والنمو، والتنمية أو الإنماء، والتحول، والثورة ... إلا أننا نستطيع التمييز داخل الفكر العربى بن اتجاهين فكريين؛ الاتجاه الأول يعبر عن الإصلاح بجانبيه الليبرالى الغربى والاشتراكى العربى، والاتجاه الثانى يعبر عن التحول الثورى والقضاء على التبعية. ومايعنينا هنا هو الاتجاه الثانى الذى يميل إلى تأكيد مطلب الاستقلال الحضارى، وضرورة السيطرة على الموارد القومية، والاعتماد على الذات والمشاركة السياسية الفعالة، وتدعيم الإبداع وإيجاد علاقات اجتماعية متحررة من السيطرة، وضمان حد أدنى لعدالة التوزيع، وتأكيد دور الوحدة العربية، والتخلص من الاغتراب. ويعتقد الكتاب العرب المتأثرون بنظرية التبعية أن التخلص من التبعية وتحقيق الاستقلال يتطلب إقامة ديمقراطية قائمة على المشاركة السياسية واسعة النطاق، واعتماد التحليل الطبقى والتحليل القومى معا، ويتبنى الاشتراكية التى تحد من التفاوت الطبقى، وإلغاء الطائفية، وتطبيق العلمنة بفصل الدين عن الدولة[٤٣].

ولاشك أن التحولات العالمية المعاصرة قد طرحت قضايا وتساؤلات بالغة الأهمية على المعنيين بقضايا الاستقلال والتبعية فى العالم العربى، وعلى الأخص منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وأحداث حرب الخليج الثانية، وتعاظم المد الاسلامى، والعجز المتزايد فى الأنظمة العربية، وسيطرة وسائل الإعلام العالمية. يضاف إلى ذلك السيطرة العالمية للنظام الرأسمالى، حتى بدت الليبرالية (بأجنحتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية) هى المدخل التنموى الملائم فى الأقطار العربية. وفى مواجهة ذلك بدأ أنصار نظرية التبعية فى العالم العربى يبدون اهتماماً بقضايا نوعية مثل : مصير القطاع العام، والعدالة التوزيعية، وتدهور الطبقة الوسطى، ومحدودية المشاركة السياسية، والتناقض الريفى

الحضرى، ونمو جماعات رجال الاعمال، والتحالف بين الصفوات المختلفة. وتبدو قضية التهميش إحدى القضايا الأساسية فى هذا المجال نتيجة للتغلغل الرأسمالى، وارتفاع معدلات البطالة وعلى الأخص فى القطاع الحضرى. ولايقتصر التهميش على المجال المكانى فقط (الأحياء العشوائية فى الحضر العربى)، وإنما يمتد إلى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية أيضا.

وهناك اهتمام عربى معاصر بتأثير النظام الاتصالى العالمى على الأقطار العربية، وتكريس التبعية الفكرية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتحول الحوار الثنائى إلى مونولوج فردى. ولقد ازداد خلال السنوات الاخيرة تأثير الرسالة الإعلامية للدول الصناعية الغربية من خلال وكالات الأنباء الأربع الرئيسية (الأسوشيتدبرس، واليونايتد برس، ورويتر، ووكالة الانباء الفرنسية)، حيث تتحكم فى الأنباء التى تراها " عالمية "، وتوزعها على نطاق عالمى. وبالنسبة للصفوات الثقافية والسياسية فى الأقطار العربية، فإن قراءة الصحف الصادرة عن مؤسسات مثل تايمز، والوشنطن بوست، والنيوزويك والتايمز الأمريكية، والصانداى تايمز، والجارديان البريطانية، ودى فيلت الألمانية، واللوموند والفيجارو الفرنسيتين، قد أصبحت من الأمور بالغة الأهمية فى تشكيل وعيهم السياسى والثقافى (عالمياً وقومياً ومحلياً). ولانستطيع أن نغفل فى هذا المجال الدور الإعلامى الجماهيرى الذى تلعبه محطات الإذاعة البريطانية، وصوت أمريكا، ومونت كارلو الفرنسية باعتبارها مصادر أساسية للأنباء والثقافة للعالم أجمع . إن التسعينيات سوف تشهد قفزة كيفية فى البث التليفزيونى العالمى، بعد أن ظل لفترة طويلة ظاهرة محلية. ومن المتوقع أن تختفى أو تضعف القيود القومية على رسائل شبكات التليفزيون العالمية من أمثال CNN وCBS، حيث سيصبح فى مقدورها الوصول إلى المشاهد أينما كان وحيثما وجد على هذا الكوكب(٤٥). ومن الطبيعى أن يطرح هذا الواقع الإعلامى العالمى الرأسمالى تساؤلات حول مصير الثقافات الوطنية، خاصة وأن تفكك الأنساق الثقافية القائمة لايصاحبه ظهور أنساق ثقافية تكاملية جديدة. ويتحدث بعض المفكرين عن ظاهرة "العالمية " الناجمة عن ثورة الاتصال العالمى فى مجالات عديدة كالاستهلاك، والمعرفة، والتعدد، والنظم السياسية؛ إلا أن ذلك - فى نظرنا - لايعدو أن يكون فرضاً لمعايير "ثقافية مسيطرة " على ثقافة خاضعة.

والملاحظ أن عدداً كبيراً من الكتاب الماركسيين وأنصار نظرية التبعية فى العالم العربى قد أخذوا يراجعون مفاهيمهم وتصوراتهم وأدواتهم التحليلية، وعلى الأخص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية فى سنوات معدودات دون نضال أو صراع ظاهر(٤٦) . لقد وجدوا أن المفاهيم والتصورات والنظريات والأدوات التحليلية التى اعتادوا عليها لم تعد كافية أو ملائمة، وأن عليهم أن يواجهوا موقفاً جديداً : إما الدفاع العنيد عن واقع يصعب الدفاع عنه، أو إعلان الإفلاس الفكرى والبحث عن اهتمامات بحثية جديدة محايدة، وباختصار فإذا كانت التحولات العالمية الحديثة قد شهدت انتكاسة شديدة فى الممارسات الاشتراكية، فإن المثقفين العرب قد فقدوا الحلم، وتسارعت الأحداث حتى وجدوا صعوبة فى متابعتها والربط بينها فى سياق منطقى متكامل.

ومن الطبيعى أن يطرح المثقفون والعلماء الاجتماعيون العرب خلال السنوات الأخيرة تساؤلات كثيرة حول مصير الثقافات الشعبية، والمعتقدات الدينية والأخلاقية، وأساليب الإنتاج والتفكير السائدة فى العالم العربى فى ظل الترتيبات العالمية المتلاحقة أو مايطلق عليه أحيانا ومجازا " النظام العالمى الجديد". إن السيطرة الرأسمالية العالمية لن تقتصر على فرض أنماط عالمية من التفكير والسلوك، بل ستؤدى - بشكل مباشر أو غير مباشر- الى طمس كثير من الثقافات الشعبية في مناطق مختلفة من العالم بما فى ذلك المنطقة العربية. وتكفى الإشارة إلى مجال الاستهلاك لندرك مدى تأثير الثقافة الرسمية عليه : من نمط إنتاج السلع،إلى طريقة استخدامها وتذوقها ، إلى الارتباط بها واعتبارها رمزاً للحداثة والمعاصرة. لذلك فإن علماء الاجتماع والانثروبولوجيا العرب مطالبون الآن بدراسة أساليب الانتشار الثقافى- بما فى ذلك السلع والأفكار - فى إطار علاقات دولية قائمة على عدم التكافؤ(٤٧) ومن الضرورى أن يعيد هؤلاء العلماء النظر فى كوكبة المفاهيم المحافظة التى اعتادوا العمل فى ضوئها. ذلك أن الانتشار الثقافى على صعيد عالمى ليس عملية حيادية، وإنما تعبير عن علاقات قوة تتخذ أشكالا مختلفة.

وهناك تحليلات حديثة للدور السياسى للقوى الاجتماعية التى لن تستطيع تحقيق مزايا اقتصادية واجتماعية من الليبرالية الجديدة فى العالم العربى. وربما كان أبرز تلك القوى الاجتماعية: فقراء المدن، ومعدمي الريف، وصغار الموظفين، والعاطلين والمهمشين العاجزين عن الدخول فى فلك تلك الليبرالية. إن المشاركة السياسية لتلك القوى الاجتماعية هى مسألة ضرورية، وإن كانت تكلفتها الاجتماعية سوف تكون باهظة بالنسبة للحكومات : وفى كل الأحوال فإن التعددية السياسية التى تميل إلى الأخذ بها بعض الأقطار العربية

مثل مصر والأردن وتونس والجزائر سوف تطرح تساؤلات حول مصير الحركات الراديكالية، والاتجاهات الاشتراكية، والنزعات القومية، والتيارات الأسلامية.

وعلى صعيد عالمى نجد محاولات فكرية متعددة لإعادة النظر فى مقولات نظرية التبعية الكلاسيكية. إذ تنظر تلك المحاولات إلى نمط التنمية الصناعية التى شهدتها الدول الصناعية الجديدة NIC فى جنوب شرق آسيا (وعلى الأخص النمور الأربعة : تايوان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، بالإضافة إلي دول نامية أخرى مثل المكسيك والبرازيل)، على أنها تجارب ناجحة فى مجال كسر التبعية. ومهما قيل عن الدوافع السياسية الخارجية لدعم تلك الدول، إلا أن الحقيقة تظل باقية وهى، أن مجموعة من الدول النامية قد تمكنت من كسر حلقة التخلف الجهنمية لاعن طريق التطوير، بل عن طريق التحديث. إن هذه التجارب يجب أن تشكل بالنسبة لأصحاب "نظرية التبعية " معامل حقيقية، بهدف التعرف على الظروف الملائمة للنمو الاقتصادى، وديناميات التحول الاجتماعى، والقوى الاجتماعية التى تلعب دوراً قيادياً فى مجال التنمية الاقتصادية، فضلا عن الوزن النسبى لكل من العوامل الداخلية والخارجية فى إنجاز التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافى.

وعلى صعيد عالمى أيضا بدأ عقد التسعينيات يشهد اهتماماً كبيراً بقضايا كونية مثل: التلوث البيئى، وأحزمة الفقر حول المدن، والجفاف والتصحر والديون الخارجية، والتكنولوجيا الملائمة، وطبقة الأوزون، والصراعات الإقليمية والدينية والمشكلات العرقية. وفى إطار التحولات العالمية المعاصرة- بما فى ذلك تشكل الكتل الاقتصادية الرأسمالية الكبرى - فإن التعاون أو التكامل الإقليمى بين الأقطار النامية يصبح مصيراً حتمياً يصعب تفاديه. ومع ذلك فإن تجارب العالم الثالث قد برهنت على أن التكامل الاقتصادى ليس نزهة جماعية سهلة، بقدر ماهو تضحيات متبادلة تتطلب نضجاً سياسياً وتطوراً اجتماعياً على نحو ماحدث فى أوروبا الموحدة . وإذا كان مطلب الاستقلال الاقتصادى والسياسى قد غدا عزيز المنال، صعب التحقق بمضامينه المعرفية والايديولوجية التى ألفناها خلال عقدى الستينيات والسبعينيات، فإن الأقطار النامية (بما فيها الأقطار العربية) تحاول تحقيق بعض المزايا النسبية داخل الترتيبات العالمية الجديدة، ومحاولة الإفادة من التكنولوجيا العالمية المتاحة، وثورة المعلومات والاتصال الكونية. ومن شأن ذلك أن يطرح معانى جديدة ومضامين مختلفة لمفاهيم مثل التبعية الفكرية والاستقلال الحضارى فى أقطار العالم الثالث.

المراجع والحواشي

1) Asad, T; (ed.) Anthropology and the Colonial Encounter , Ithaca Press,1973 , p.10

2) Cockroft, J; Frank; A; Johnson, D; (eds) , Dependence and Underdevelopment : Latin America's Political Economy , New York, 1972 . p.308.

3) Atal, Y; (ed) Social Sciences in Asia, Abhinav Publications , New Delhi, 1974, P.23.

4) Mac Farquhar, R; (ed) The Humdred Flowers Campaign and the Chinese Intellectuals, Octagon Books , New York, 1974, PP. 28-29.5)

5) Temu,p; Reflections on the Role of Social Scientists in Africa " International Social Science Journal, xxvll(1),1975,p83

6) Ake, C ; Social Science in Nigeria, Working Paper , CODESRIA,1979, p. 3.

7) Atal, Y; " The Call for Indigenization" ,International Social Science Journal, 32 (1) , 1981, pp. 189-197

8) Friberg , M; et al, Societal Change and Development Thinking : on Inventory of Issues, United Nations University, GPID Project, Tckyo , 1979

(٩) انظر السيد الحسيني؛ التنمية والتخلف ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣ ، وكذلك مقالى " نظرية التبعية : حوار وجدل " ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣.

(١٠) انظر الفصل الثانى من كتابى: التنمية والتخلف ، المرجع السابق ، حيث تجد استعراضا مستفيضا لأفكار علماء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وانظر كذلك Prebisch, R; Toward a Theory of Change, CEPAL Review No , 1980

11) Dos Santos; " The Structure of Dependency," American Economic Review, 60 (21) May 1970.

12) Cardoso, F; Faletto , E; Dependency and Development in Latin America, University of California Press, Berltey, 1979,p.8.

13) Leys, C; " underdevelopment and Dependency: Critical Notes", Journal of Contemporary Asia, 7 (1) 1997, p.68.

(١٤) ترجمت هذا المقالة الى العربية فى سنة ١٩٧٣ تحت عنوان: علم اجتماع التنمية، ونشرت فى كتاب ميادين علم الاجتماع؛ تحرير محمد الجوهري وآخرين، دار المعارف، ١٩٧٤.

15)Frank A; Reflections on the World Economic Crisis, Monthly Review Press, New York, 1981.

16) Paz, O,; The Other Mexico : Critique of the Pyramid, Grove Press, New York 1972, P. 75.

17) Joorin, M; Martz , J; Latin American Political Thought and Ideology , University of North Caroline Press, Chapel hill, 1970.

18)Collier, D; The New Authoritarianism in Latin America, Princeton University Press, 1979.

19) Rudqvist, A; Peasant Struggle and Action Research in Colombia , Department of Sociology, Uppsala , 1986.

20) See Aguilar , L ; (ed), Marxism in Latin America, Alfred A Knopf , New York , 1968.

21) Hellene, B; Development Theory and the Three Worlds, John Wiley Sons, N, Y, 1990, p. 103-104.

22) Baran, P; The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, New Yook 1957, p. 149.

23) Kothari; Politics in India , Litlle Brown , Boston, 1970, p.39.

24) Uberoi, J; Science and Swaraj : Contributins to Indian Socilogy , New Series, 1968: 2, P. 123.

25) Srinivas, M; "Reflections on the Study of One's own Socity "in Social Change in Modern India, University of California Press, California, 1968, p.214.

26) Wrong, Siu Lun ; Sociology and Socialism in Contemporary China, Routledge, regan Paul, 1979.

27) Atta- Mills, L; The Role of Social Scientists in Development : The Rise Fall and Rebirth of Social Science in Africa, CODESRIA, Working Paper No. 10, Dakar.

28) Hadgkin , T; Some African and Third World Theories of Imperialism in Owen R; Sutcliffe (eds), Studies in the Theory of Imperialism, Longnan, London 1972.

29) Klinghoffer, A;Soviet Perspectives on African Socialism , Rutherford Fairleigh Dickinsan University Press, Cranbury, N. J., 1969, P. 19.

30) Uchendu , V; (ed), Dependency and Underdevelopment in West., Africa, Brill, Leiden, 1980.

31) Iukey; F, Independence and into The 21 st Century: An Appraisal of the Future in Ghana, Ust, Kumasi, 1979.

(٣٢) محمد عابد الجابرى ، الخطاب العربى المعاصر ، دراسة تحليلية نقدية ، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، ١٩٨٢ ص ١٨٢.

(٣٣) المرجع السابق ، ص ١٨٣.

(٣٤) راجع أعداد الطليعة التى ظهرت فى أوائل عام ١٩٧٠ . وقد اشترك فى هذا الحوار عدد من شباب الباحثين فى العلوم الاجتماعية .

(٣٥) أعاد انور عبد الملك طرح مفهوم " الخصوصية التاريخية " فى كتاب لاحق . انظر

Abdel-Malek, A; Natian and Revolutian, Vol.I, The Macmillan Press Ltd,1981

(٣٦) منشورة فى : نحو فكر عربى جديد : الناصرية والتنمية والديمقراطية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة، ١٩٨٥ ص ص ١١ - ٣٦.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٣٥.

(٣٨) جلال أمين ، بعض مظاهر التبعية الفكرية فى الدراسات الاجتماعية فى العالم الثالث ، فى ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص (٢٣١- ٢٤٢).

(٣٩) نشر لأول مرة فى : محمد الجوهرى وآخرين (تحرير) ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ،١٩٧٢.

(٤٠) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤- ١٩٧٩ ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١.

(٤١) محمد عابد الجابرى ، الخطاب العربى المعاصر ، مرجع سابق ؛ محمد أركون ، الفكر العربى ، بيروت ، ١٩٨٦.

(٤٢) حسن صعب ، تحديث العقل العربى : دراسات حول الثورة الثقافية للتقدم العربى فى العصر الحديث، بيروت ، ١٩٦٩.

(٤٣) هشام شرابى ، البنية البطريركية : بحث فى المجتمع العربى المعاصر ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٧.

(٤٤) تتردد هذه الأفكار والمفاهيم فى كتابات كثير من المثقفين التقدميين المتعاطفين - بدرجات مختلفة - مع التراث الماركسى ونظرية التبعية من أمثال إسماعيل صبرى عبد الله، وفوزى منصور ، وإبراهيم سعد الدين .

(٤٥) عبد المنعم سعيد ؛ مصر والنظام الدولي في التسعينيات ، في أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٦٢ . وانظر كذلك سلوى شعراوي جمعة، مصر والنظام الدولي : سيناريو التسعينيات ، المرجع السابق ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٦ .

(٤٦) منذ ظهور البيروسترويكا في عام ١٩٨٥ وهناك جدل شديد حولها . ومن وجهة نظر عربية يمكننا الإشارة إلي : وجهة نظر عربية إلى البيروسترويكا ، عرض مها صالح ، الفارابي ، بيروت ، ١٩٩٠ ، البيروسترويكا في عيون الآخرين ، تقديم فؤاد مرسي ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، غير وارد تاريخ النشر ، وانظر أيضا المقالات الواردة في مجلة قضايا فكرية ، نوفمبر ١٩٩٠ والتي تناولت البيروسترويكا ومستقبل الاشتراكية .

(٤٧) طرحت بعض هذه الأفكار منذ مطلع السبعينيات في نطاق الانثروبولوجيا : انظر

Asad, T; Anthropology , the Colonial Encounter ,Ithaca Press, London,1979.

الثقافة الوطنية والثقافة التابعة

د. فيصل دراج *

ملاحظات أولية حول معني الثقافة الوطنية

يحيل مفهوم الثقافة الوطنية على الزمن الحديث، الذى واجه الشعب العربى فيه الغزو الأوربى، الذى لايزال مستمرا حتى اليوم ، وكانت الثقافة عنصراً فى هذه المواجهة، وعنصرا يتكون فيها، لأنه كان عليها أن تدافع عن ذاتها المهددة، فى مواجهة ثقافة مغايرة تهددها، وأن تكشف فى سيرورة الدفاع وجوه السلب الكامنة فيها، ووجوه ثقافة الآخر، التى تجعله منتصراً لقد نقلت المواجهة الثقافة من زمن سكونى إلى زمن متغير، تختبر الثقافة فيه ذاتها، بوسائل لا تردّ إلى تاريخ المعرفة بقدر ما ترد إلى واقع أكثر اتساعا، علاقاته، الانتصار والهزيمة، الغزو والمواجهة، الاجتياح والتصدى، الاحتلال والمقاومة.. وهذا الأمر جعل من حاضر الثقافة تاريخها الأساسى، وجعل الزمن الحاضر هو التاريخ الحقيقى. وذلك أن الحاضر هو اللحظة التى تختبر فيها الثقافة إمكانياتها الحقيقية، كما أن الزمن الحاضر هو الزمن الذى يتعامل مع الإنسان الحى وقضاياه.

إن تجدد الهزيمة فى تجدد الصراع العربى مع الآخر الاستعمارى، يعطى للصراع فى علاقته بالثقافة موقع الأولوية، إذ ليس المطلوب الدفاع عن ثقافة محددة، بل المطلوب ثقافة تساعد الإنسان فى الدفاع عن ذاته، وتجدد المواجهة والهزيمة يفرض على الثقافة هذه أن تجدد ذاتها، وإلا أصبحت عنصراً موازياً للصراع لاعنصراً عاملاً فيه. بهذا المعنى، فإن الثقافة الوطنية تساوى سيرورة تشكلّها المفتوحة ، فى ثقافة تتكون وليست متكونة، لأن

---

* مفكر فلسطينى

تكوّنها كثقافة منجزة يتضمن القول بقدرتها على الانتصار على المستعمر الأوروبى الذى هزمها. يقيم هذا الواقع مسافة بين الثقافة الوطنية وكل ثقافة تقدم ذاتها كثقافة منجزة ونهائية. فالثقافة الوطنية، وإن كانت لاتنكر الإيمانية، فإنها تتعامل أولا مع موضوعية المعرفة، أى مع التاريخ المتجدد فى أسئلته المتجددة، ولعل هذا الواقع أيضا هو الذى يفرض على الثقافة الوطنية أن تميز بين الاختلاف والصراع، فالاختلاف بين ثقافتين لايملى الصراع عليهما، بل يمكن له أن يعثر على صيغ للتحاور والتعايش، أو التنازل.. وما دعوات «حوار الحضارات، القرية العالمية، وحدة المؤمنين فى العالم ودعوات الزهد والانغلاق» إلا صورة عن ايديولوجيا الاختلاف، التى ترجع الوطنى إلى المحلى، أو إلى أشكال فولكلورية بائسة قوامها هوية ساكنة، أى هروب من الزمن السكونى، ومن الصراع الذى يصوغه. ويمكن القول، إن المحلية نتاج سكونى للثقافة يحقق استمرار الماضى فى الحاضر، فى حين تتطلع الثقافة الوطنية إلى ترهين الماضى وإعادة صياغته من وجهة نظر الحاضر، وهى بذلك تتضمن المحلية وتفيض عنها.

تطرح الثقافة الوطنية بوصفها صراعاً مع ثقافة أخرى نقيضة لها. موضوع الانفتاح على الثقافات الأخرى أو الانغلاق على هوية ثقافية صماء يسمح- هذا الموضوع- بالتميز بين الثقافة العالمية والمعرفة الكونية، حيث يصدر مفهوم عالمية الثقافة عن التمدد الاستعمارى الذى وحّد العالم رأسماليا وفقاً لمنظور تمليه الإرادة والمصالح الاستعمارية، وتكون فيه الثقافة أداة تؤكد الذات الأوربية المنتصرة، تؤكد تخلف ودونية الذات الأخرى. ترتبط عالمية الثقافة بزمن السيطرة الاستعمارية، بينما تنتمى كونية المعرفة إلى التاريخ الإنسانى كله فى إنجازاته المتعاقبة، التى تقول بحرية الإنسان وتحرره. يتكئ مصطلح الثقافة العالمية على مسلمة مضللة تفترض عالماً منسجماً ومتساوى العلاقات قوامه التعاقد الحر والتكامل الديمقراطى. غير أن هذا المصطلح يكشف سريعاً عن زيفه، لأنه لايتم بين ثقافات متمتعة باستقلالها الذاتى، بل فى مدار ميزان قوى شامل، يفرض فيه المنتصر الأوربى ثقافته مرجعاً وحيداً. يترك ميزان القوى فى الثقافة، وهو مرجع إيديولوجى- سياسى، آثاره على إنتاج المعرفة، يقرأ التاريخ الماضى فى ثنائية العنصر الأسمى والأدنى، ويقوِّم الحاضر

بثنائية الحضارى والبربرى. وبسبب هذا الاستبدال يأخذ بمفهوم الاكتشاف لا بمفهوم التعرف إذ إن الاكتشاف خلق حققه المكتشف، يتم اكتشاف أمريكا والإسلام وفلسطين، أى يتم هدم كل تاريخ سبق تاريخ المكتشف، بينما التعرّف اعتراف بالآخر وتاريخه وخصوصيته، وهو فعل يحتضن الحوار ويحترم قواعده. اتكاءً على هذا فإن الاندراج فى عالمية الثقافة قبول بمبادئ ومنطلقات وأسس الثقافة العالمية بما يصدر عن ذلك من وأد للذاكرة الوطنية وإلغاء التميّز واختزال التاريخ الإنسانى، فى ألوانه المختلفة إلى التاريخ الأوربى المنتصر، وهذا ما يؤكد الفرق بين مصطلح الثقافة العالمية، في معياريته الإيديولوجية، ومصطلح آخر. يقبل بموضوعية التاريخ الإنسانى والمعرفة اللصيقة به، وهو كونية المعرفة، ويقبل هذا المصطلح بدلالتين مترابطتين ، لا وجود لثقافة إنسانية عامة فى تصور ثقافى عام، فالكونى يستدعى المتميز، أى يرى الثقافة فى تعيناتها الشخصية، التى تختلف من مجتمع إلى آخر، إضافة إلى ذلك، فإن كونية المعرفة ترد إلى جملة المعارف الموضوعية، التى أنتجتها الثقافة الإنسانية، والتى تنشد خير الناس، من دون النظر إلى العرق والدين واللون، ولعل هذه الموضوعية هى التى تضع ديكارت ونابليون فى مدارين مختلفين، وتقيم فرقا شاملاً بين ماركس وكرومر.

يتكشف الاعتراف بالتاريخ فاصلاحاسما بين الثقافة العالمية والمعرفة الكونية، إذ إن الاعتراف بالتاريخ اعتراف بالأزمنة اللا متساوية التى تصوغ المجتمع البشرى، وتعرّف على الأسباب التى تصوغ المجتمع البشرى ، وتعرُّف الأسباب التى جعلت مجتمعا يهزم الآخر. إن الاعتراف بالتاريخ، من حيث هو الحاضر فى تعيناته المشخصة، يدفع المهزوم إلى استقصاء الأسباب التى أنتجت هزيمته، ويدفعه إلى الاقتراب من الأسباب التى أعطت انتصار الآخر، وفى الحالتين، يتكئ المهزوم على هزيمته لا لينتصر بالضرورة، بل لمعرفة الأسباب التى جعلت هزيمته متتابعة، أى إنه يبدأ من واقعة تاريخية لإنتاج معرفة تشرحها، وهى معرفة وطنية قوامها قراءة الذات الآخر، من وجهة نظر الانتصار والهزيمة، وفى البحث عن الجذور من وجهة نظر الحاضر العارى، يفقد التاريخ المتوارث هالته وتتحطم المقدسات وتتحلل التصورات، تتبدد هالة الملوك، حين يسأل الإنسان من أين جاء الملوك، إذ

إن السؤال بداية البحث عن صيغ سياسية جديدة، يومئ الاعتراف بالتاريخ أو اللواذ منه، إلى العلاقة التناظرية بين المركزية الأوربية فى تصورها للتاريخ وبين الأصولية الإسلامية، إذ الأولى ترى التاريخ حاضرها والمستقبل امتداداً له، فى حين ترى الثانية الحاضر فى تاريخ مضى، فتعتقد وهما بإمكانية تجاور هادئ بين الأزمنة التاريخية الإنسانية فى عصر سمته توحد العالم وتوحيده، فى حين يأخذ التصور التحررى الوطنى بمفهوم للتاريخ، حاضر وغائب معا، هو الصراع مع التاريخ الاستعمارى، من حيث هو سيرورة متعددة الاحتمالات.

يأخذ مفهوم التقدم، فى هذه الإشكالية، دلالة محددة فلا وجود للتقدم العام بشكل عام، لأن دلالة مفهوم التقدم تختلف من مجتمع إلى آخر. إن الخروج من عزلة تاريخية والانفتاح على العالم تقدم، بالمعنى التاريخى، غير أنه يصبح شكلانيا، إن تم خلعه عن دائرة السيطرة والإخضاع التى تحكم العالم. يتجلى تقدم المنتصر فى الوسائل العلمية والنظرية التى أنجزت انتصاره، وسيظهر تقدم المهزوم فى الوسائل والأشكال المقترحة لصدّ الهزيمة، ويبدو شكلانيا. إن الاحتفاء بالتقنية والعلم والديمقراطية والعقلانية، سبيل إلى التقدم والحضارة، غير أن هذا الاحتفاء لا معنى له إلا فى تكريس الأدوات والعناصر السابقة فى مشروع وطنى عنوانه المقاومة، ولهذا يمكن القول، يحيل مفهوم التقدم فى التاريخ الأوربى، على عصر الاستعمار. بينما يرد المفهوم ذاته، فى التاريخ العربى الحديث، إلى عصر الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار، يختلف المفهوم باختلاف الأسباب التي أملته وجاء رداً عليها، فلقد جاء التنوير الأوروبي رداً على لاهوتية سياسية ودينية واستجابة لمشروع برجوازى يقدم بديلا مجتمعيا شاملا، تبدو فيه المصالح البرجوازية حاملا لمصالح المجتمع بأسره، وتحدث هذا المشروع بمفردات العقل، الإنسان، الحرية، الدستور، التعاقد الحر، الإنسان المنتج، تقدم العلوم، اكتشاف العالم.. وتحققت هذه المفردات بمعنى ما، فى انتصار الثورة البرجوازية، التى نقلت عصر التنوير إلى مهاد جديدة، يندفن فيها، أو ينقض ذاته باحثاً عن أفق جديدة .أما التحرر الوطنى فولد رداً على سيطرة أجنبية، ورفع شعارات تخالط تاريخية المنسوج من الهزائم والمقاومة، منها، الاستقلال السياسي، التقدم الاقتصادى، الوحدة العربية، هزيمة إسرائيل، تأميم النفط... وحصدت الهزيمة هذه الشعارات

منذ ثورة أحمد عرابى حتى انحلال منظمة التحرير الفلسطينية. تحقق التقدم الأوربى، بمعنى عصر التنوير، إلى حدود الإلغاء الذاتى، وبقى التقدم العربى، الذى يحيل على المقاومة الوطنية، بين الاستحالة والاحتمال، لابسبب سقوط الشعارات فقط، بل بسبب سقوط الاقتراح السياسى، الأيديولوجى الذى يحمل الشعارات، قوميا كان أم ليبراليا أم ماركسيا. مع ذلك، ودفعاً لعدمية سهلة الحضور، ينبغى التمييز بين المفاهيم الموضوعية والقوى التى تتعامل معها. إن الهزائم المتعاقبة التى ضمت الثورة العرابية والناصرية والجزائرية والفلسطينية، لاتقلى بالضرورة هزيمة مفاهيم الكرامة الوطنية وحرية الإنسان العربى ووحدة الأقطار العربية، ويمكن التمييز هنا بين التصور البراجماتى للتاريخ والتصور المادى له، فالأول يرفض المهزوم لأنه هزم، مساويا بين الحقيقى والمفيد والثانى يتعامل مع مفهوم صحيح خارج إطار المصلحة والمنفعة وتعابير النصر والهزيمة، يضيف المفهوم الصحيح بعداً اخلاقيا- طوباويا إلى مفهوم المقاومة، التى تأخذ به الثقافة الوطنية. تعطى تجربة الإخفاق التاريخى التى تختلف فيها المفاهيم عن البشر، بعدا جديدا لمفهوم المقاومة، فيكون مقاومة للسيطرة الاستعمارية المتتابعة، وممارسة لكل مقاومة تلغى التاريخ الوطنى، فهزيمة عرابى لاتلغيه ولاتلغى عبد الله النديم وهزيمة حزيران لاتبدد الكرامة الوطنية التى قاتل من أجلها جمال عبد الناصر، كما أن هزيمة الإرادة الوطنية لا تلقى إلى النسيان بصمود المخيمات ودروس الانتفاضة ومساهمات ناجى العلى وغسان كنفانى وغيرهم، ولهذا يمكن القول وبشكل تقريبى إن الثقافة الوطنية هى جملة الوقائع العملية والنظرية التى انخرط فيها الإنسان العربى لمواجهة الاستعمار وتحقيق تحرره الوطنى، ولمواجهة القوى الاجتماعية التى تجدد السيطرة الاستعمارية، أو تجعل هذه السيطرة ممكنة وميسورة.

تفضى هزيمة المشروع الوطنى إلى مفهوم السلطة المحلية التى تعيد إنتاج الأسباب والوسائل اللازمة لهزيمة جديدة، وينقل هذا الوضع الثقافة الوطنية إلى أرض جديدة، فلا تتعامل مع موضوع خارجى يحمل صفة الاستعمار، بل تتعامل أولا مع السلطة المحلية، فى مواقعها المتعددة، التى تحرر الإنسان أو تقمعه، يصبح الموقف من السلطة معيارا لتحديد موضوعية الثقافة أو زيفها، بقدر ما يصبح موقف السلطة من تحرر الإنسان معيارا لتحديد

استقلالها أو تبعيتها، كما أنه لايمكن تحديد وظيفة المثقف إلا فى علاقته مع السلطة، دعما أو نقدا، فإنه لايمكن تحديد وظيفة الثقافة إلا بتحديد وظيفة السلطة وموقف هذه الثقافة منها، ولعل شرط التبعية ومحاولات الانفلات منه، هو الذى يسوّغ الحديث عن ثقافة وطنية وثقافة تابعة علما أن الوطنية، كما التبعية، فى الحال هذه، تحيل إلى موضوع داخلى محدد هو، السلطة القائمة، وهذا يعنى أن وطنية ايديولوجيا محددة لاتقاس بالهجوم على موضوع خارجى، وهميا كان أم حقيقيا، لا بالتنديد بقوى خارجية مكتفية بذاتها، وإنما تقاس بقدرة هذه الايديولوجيا على قراءة العلاقة القائمة بين ممارسات السلطة القائمة، والأهداف التى تنشدها، وبين ممارسات هذه السلطة والغايات التى تتطلع إليها القوى المعادية للمصلحة الوطنية. لقد تكوّنت الثقافة الوطنية، فى زمن الاستعمار المباشر فى صراعها مع الأفكار الاستعمارية الخارجية والأفكار المحلية الحليفة لها، أما فى زمن الاستقلال، الشكلى والحقيقى، فإن هذه الثقافة تتكون فى صراعها مع الايديولوجيات السلطوية المباشرة، أو مع الايديولوجيات التى تنصر السلطة، وتكون على مبعدة منها ، وبالتأكيد، فإن الأمر لايقوّم فى رفض مجرد السلطة مجردة، فالسلطة التابعة، لاتحقق تبعيتها، إلا فى تدمير مستمر للإنسان والمجتمع، أى فى استبداد يقوض أسس النهوض الاجتماعى، ولذلك، فإن السلطة التابعة تعرف معنى القمع ولاتعرف معنى مفهوم الهيمنة، وتتعامل مع تلفيق أيديولوجى يؤمن لها شرعية مفقودة، لأن إيديولوجيتها الفعلية الاستبداد، أو الأيديولوجيات الأخرى التى تنتج الاستبداد وتسوّغه، تكون السلطة مهيمنة، إيديولوجيا أى ذات شرعية تاريخية إيديولوجية، عندما تحقق مصالح المجتمع، بشكل نسبى، فى تحقيقها لمصالحها الذاتية، وهيمنة كهذه تنقض الاستبداد، وتقيم علاقة عضوية بين ممارسات السلطة المتنوعة، حيث يكون المستوى الإيديولوجى- الثقافى امتدادا للمستوى الاقتصادى وعنصرا فيه. وتفرض استحالة الهيمنة وعلاقات اللا توافق، فى ممارسات الدولة التابعة التلفيق الايديولوجى ضرورة؛ لأن دولة التبعية لاتستطيع أن تعلن جهاراً الايديولوجيا الفعلية المعبرة عن خيارها السياسى والايديولوجى.

إن تقويم مضمون الايديولوجيات الاجتماعية انطلاقا من موقفها من السلطة المحلية

يسمح بإلقاء الضوء على جملة من الثنائيات الزائفة والاتجاهات الفكرية مثل العلم والأيمان، الحداثة والأصالة، الحضارة والتكنيك، الايديولوجيات القطرية، وأشكال من الماركسية السلطوية مضت.. تشير ثنائية العلم والإيمان إلى إيديولوجيا سلطوية معيارية تفرض معاييرها السلطة. يتلاشى التاريخ، كما السياسة،في تجريد يوجد مؤمنين لا وجود لهم، ويتحدث عن تكنيك ينتجه البشر جميعا. يحجب التجريد التبعية باسم علم وهمى يلتقى بدين على صورته. أما ثنائية الحداثة والمعاصرة السائدة فى الفكر العربى السائد، فتستدعى زمنين وهميين، وتترك الزمن الحقيقى مغيبا وغائبا، والزمن الوهمى الأول هو زمن الأجداد الكامن فى تاريخ تلفيقى مخلوق، زمن مرغوب يتطلع إلى مجد مفترض مضى، الزمن الوهمى الثانى هو زمن العلم الأوروبى، الذى لايحيل فى دلالته الحقيقية، إلى الأزمنة المجردة، بل إلى جملة من التحويلات الاجتماعية، جذرها الاعتراف بالإنسان وعقله وقدرته على الإبداع وحقه فى التجديد. تستدعى هذه الملاحظات الثنائية التالية، الحضارة والتكنيك حيث يتم اختزال التكنيك إلى سلعة أو مجموعة من السلع، مراجعها التجارة والاستهلاك، فى حين أن التكنيك، يردّ فعليا إلى منظور علمى شامل، واقعه الأجهزة المدرسية والجامعية والمؤسسات العلمية، ومرجعه الأساسى منظور علمى متحرر من المصادرة الميتافيزيقية، وما تقوم به السلطة التابعة، فى ممارساتها المتعددة، لايعطى إنتاجا علميا ولا تكنيكا، هو أثر تطبيقى له، لابسبب تلفيق إيديولوجى يقمع العقل والفكر الطليق فحسب، بل بسبب تبعية اقتصادية لاتنتج البنية التحتية اللازمة للنهوض التقني. يكون العلم، كما التكنيك، وطنيا أو لايكون، لا بمعنى نقض كونية المعرفة، بل بمعنى خلق جملة الوسائل النظرية والعلمية التى تسهم فى ارتقاء العلم والمعرفة وتطبيقاتها الممكنة، اتكاءً على منظور تربوى شامل يميز بين المعرفة والعلم، وبين التدين والايديولوجيات الدينية التسلطية، ويستلزم وجود المنظور التربوى المطلوب وجود سلطة وطنية ترى مستقبلها فى مستقبل الإنسان الذى تحرره.

تتكون الثقافة الوطنية فى صراعها، مع جملة الايديولوجيات السلطوية، أو الشكلانية، التى تلغى الزمن الوطنى المتميز، باسم زمن وهمى مضلل، ذلك أن البحث عن الزمن

الـوطنى بحث عن مسـائل السلطـة والمجتمع المدنى وتحرر العقل والإنسـان، أى بحث عن جملة الأسباب التى تنتج التبعيـة، وعن جملة الوسائل اللازمة لمحاربتها، وإذا كانت الثقافة الوطنية تتكون في سيرورة نقضها للإيديولوجيات السلطوية فإنه يمكن لهذه الثقافة، بل يتوجب عليها، أن تتوقف أمام مواقف إيديولوجية، كانت تبدو، وربما لاتزال وطنية، فى حين أنها كانت تعوق المسار الوطنى، وتفضى إلى نقيضه، أفرزت الثقافة الوطنية، فى زمن مضى ولايزال قريبا، نزوعات تقسم الأنظمة العربية، إلى أنظمة تقدمية ورجعية، اتكاءً على منظور سياسى شكلانى، يرى السلطة ويرى آثار ممارساتها الاجتماعية، بل يرى السلطة ويغيب الشعب، فى حين أن تقدمية نظام معين، إذا كان للكلمة معنى، يقاس بموقفه اليومى وقواه الحية، وتتوازى هذه الشكلانية الإيديولوجية مع شكلانية أخرى، تمارس الخطاب القومى، وتأخذ بممارسة قطرية كاملة، تترجم فعليا سياسة تابعة، فلاوجود للتقدم إلا بوجود بشر يخلقون التقدم ويعرفون معناه، ولاوجود للقومية إلا فى وعى مجتمعى ينقض جميع المراجع الضيقة طائفية كانت أم قبلية، ولعل هذه الممارسات جمعيا، تفرض على الثقافة الوطنية الدفاع عن الديمقراطية اليومية التى تستدعى فقط علاقات؛ تقليدية الانتخابات، تعددية الأحزاب، حرية التعبير، إنما تستدعى أولا الشروط الموضوعية التى تنتج الذات الحرة، التى هى أساس الممارسة السياسية. يرتبط استدعاء السياسة بأزمة الثقافة الوطنية واستقبالها بوعى صحيح- فإنها تحتاج إلى مجتمع يرضى بالسياسة ويعيش فيها، على شرط أن يحدد معنى السياسة، على مبعدة من التصورات المسيطرة، يختزل التصور التقليدى السياسة إلى المؤسسات الرئيسية التى تصوغ القرار السياسى ،وإلى المؤسسات الهامشية التى تراقب القرار السياسى، أو توجه المؤسسة. فى هذا التصور، تأخذ المؤسسة موقع الأولوية بالنسبة إلى الأفراد، إذ لما تأخذ موقعها إلا بعد إلغاء الأفراد الذين ينتسبون إليها، أو تنتسب إليهم. تأخذ الثقافة الوطنية بمفهوم آخر للسياسة ، قوامه الذات الحرة، إذ لايمكن صياغة مشروع سياسى فاعل، إلا إذا كان الأفراد الذين يصوغونه يدركون الفرق بين القائم والبديل، وبين الذات الحرة والذات المكبلة. تشكل السياسة المتكئة على الذات الحرة معياراً لحداثة المجتمع أو تخلفه، لأن السياسة، بالمعنى المجتمعى للكلمة، إنجاز يرتبط بطموحات المجتمع الحديث، ذلك أن المجتمع التقليدى، فى أشكاله المختلفة، كان

يحلّ السياسة فى شخص أو أشخاص، محولا السياسة إلى مرتبة قوامها: الأعلى والأدنى أو المقدس والمدنس، وهذا ما يجعل النزوعات الطائفية والأصولية المغلقة دعوة إلى الهروب من التاريخ أو تقهقراً إلى أزمنته المستبدة، لأنها رفض للسياسة بامتياز.

تصدر أزمة الثقافة الوطنية إذن، عن تراجع السياسة وحصارها، أى عن تطور اجتماعى لايكوّن ذاتية حرة ويهدم الذاتية المتكوّنة. فالثقافة الوطنية، كممارسة نقدية، تستنهض العقل وتحرضه، لاتحقق دورتها إلا فى فضاء سياسى قوامه الذوات الحرة، أو المتطلعة إلى الحرية. بدءا من هذه النقطة، تواجه الثقافة الوطنية النزوعات الظلامية فى أشكالها الدينية،لأن هذه النزوعات تلغى السياسة باسم مراجع مقدسة متعالية تقف فوق الأفراد لتلغى الأفراد والمجتمع والعقل النقدى الذى تذهب إليه الثقافة الوطنية أو تصدر عنه. وعلى هذا، فإن الثقافة الوطنية لا تتقدم كإيديولوجيا تنقض إيديولوجيا أخرى، بل تتقدم كثقافة تدافع عن التشكل الاجتماعى فى مواجهة إيديولوجيا تدمر التشكل المجتمعى المحتمل، ينتج عن هذا الاختلاف اختلاف آخر مرتبط به. تقوم الإيديولوجيا الظلامية، على تصور التماثل، وتركن الثقافة الوطنية إلى مفهوم التفريد. يلغى التماثل البشر، فى الايديولوجية الظلامية، باسم مرجع بشرى يدّعى العممة ، وتقاتل الثقافة الوطنية لنقل الإنسان من موقع القناع المبهم إلى مقام الذاتية الفاعلة. ينكر التصور الأول تعددية المراجع وتعددية العقل، ويؤيد الثانى رفضه للمراجع الضيقة وتأييده لمراجع طليقة ومتنوعة تنتمى إلى الوطن وتكّونه، وتعترف بالمواطنية معيارا حدياً، أى معيارا وطنيا.

تفضى تعددية المرجع - كما ضيقها- إلى عصر التنوير العربى الذى تنتسب الثقافة الوطنية إليه، وتكون أزمتها، أو تفككها، أثراً لتفكك عصر التنوير واندثاره، فقد سعى هذا العصر إلىٰ إنهاء المراجع الضيقة واقتراح مراجع متعددة، العلم، القومية، الديمقراطية، الحوار، المجتمع المدنى،.. حيث تعدد المراجع تعبير عن اجتهاد جماعى مستقبلى. إن انتشار وتصاعد النزوعات الدينية الظلامية اليوم، فى المجتمع العربى، مرآة لتآكل عصر النهضة العربى واندحاره، ولذلك فإن الدين الشكلانى المسيطر، لاينقض الايديولوجيات العقلانية، بالمعنى النسبى، إلابقدر ما ينقض الاجتهاد الدينى النهوضى. تضىء هذه النتيجة، معنى

الثقافة الوطنية ميلادا ووظيفة. تتحدد الثقافة الوطنية، في ميلادها، بالعصر النهضوى العربى، الذى أمدّها بمراجع متعددة، وتتحدد وظيفتها اليومية بالدفاع النقدى عن عصر النهضة، وبالالتزام النقدى بالمقولات الأساسية المرتبطة به. تتجلى الثقافة الوطنية من جديد، كمنظور تاريخى، برفض الايديولوجيا الجاهزة، ويعيد صياغة علاقاتها الذاتية، اتكاء على جدلية الصراع والتاريخ، اتكاء على وعى يرى التاريخ أشكالاً من الصراع متعاقبة.

تستدعى الثقافة الوطنية، فى أزمتها وميلادها ووظيفتها، عصر النهضة اللصيقة به، مقدمة لاستدعاء بديلها وهو التيارات السلفية، غير أن الفكر لايفسر الوقائع الفكرية، إذ التفسير الموجود فى الحقل السياسى، الذى ينفتح مباشرة، ومن دون تفاصيل كثيرة، على هزيمة حزيران التاريخية، وما أنتجته من هزائم متعاقبة حتى اليوم، ولهذا يمكن القول، بأن الوضع العربى يتسم بأزمة عضوية مغلقة، تلف السلطة والمعارضة، وتتعدد آثارها لتشمل المجتمع بأسره، وتدفع هذه الأزمة المجتمع بأسره إلى سيرورة من التفسخ والاستنقاع، تعثر على حلها الوهمى فى شكلانية دينية، تلبى بأشكال لامتكافئة، حاجة الأطراف المأزومة، ولعل توحد الجميع فى أزمة مغلقة مجسدة بإيديولوجيا شكلانية هو الذى حول التدين إلى إيديولوجية دينية جماهيرية، تقتات من المساجد والمشايخ والجامعات وأجهزة الدولة الإعلامية والايديولوجية، وتستفيد من الوسائل السمعية-البصرية، أى من جملة أدوات وأجهزة الثقافة الجماهيرية، والثقافة الأخيرة، وهى بعيدة عن الثقافة الشعبية ومختلفة عنها، تأخذ بقواعد الامتثال الجماعى والإذعان الاجتماعى أي تعتمد على مرسل فاعل ومستقبل (بكسر الباء) سلبى. وقد ترد الثقافة الشعبية، كما الدين الشعبى، إلى حس سليم، ينشد الحرية والعدالة والكرامة، بينما تتسم الثقافة الجماهيرية بإقالة الحس السليم ونفى العقل من أجل إنتاج فرد سلبي، عن طريق التلقين والاستظهار. يبحث الفردفى الثقافة الشعبية عن الحقيقة فى ذاته والذوات الأخرى، أما فى الثقافة الجماهيرية فإن الحقيقة لاوجود لها إلا خارج الفرد وعلى مبعدة منه. إن الأزمة الاجتماعية الشاملة هى أساس إنتاج التأويل الدينى كثقافة جماهيرية وايديولوجيا سلطوية فى آن . ترى الجماهير

المخذولة فى شروط القهر والاغتصاب ومطاردة العقلانية فى الدين ملاذاً لها، وتأخذ السلطة بتأويل دينى، يمنحها شرعية مقبولة، ويعيد مطادرة العقلانية وإنتاج اللاعقلانية، تأخذ الدولة التابعة بتأويل دينى يوائم مصالحها، أى تجعل من الدين إيديولوجيا سلطوية، أو عنصرا من العناصر التلفيقية التى تشكل هذه الايديولوجيا.

غالباً ما تتحول الأفكار إلى ايديولوجيا جماهيرية، فى شروط محددة، عندما يتم إنتاجها وتوزيعها بوسائل إعلام جماهيرية تحيل على السلطة بالضرورة، وتستطيع هذه الوسائل أن تسلّع، بأشكال متناظرة، المُغنى والصحفى ورجل الدين المفترض، على شرط أن تكون الرسالة الإيديولوجية موائمة للسلطة وحاجاتها، وهنا لايقاوم مصطفى محمود والشيخ الشعراوى وغيرهما، يحقق الأول ثقافة التبعية فى خطاب دينى مجرد عنوانه الشرق والغرب، والإيمان والإلحاد، وقوة الدين وهشاشة العلم، ولاتناهى الكون وتناهى الإنسان، والعارض الدنيوى وأبدى الإيمان والآخرة... ينبذ هذا الخطاب كل المصطلحات المتعلقة بأسئلة الإنسان اليومية، وبأسئلة القضية الوطنية، كما لو كانت وظيفة المثقف المؤمن الدفاع عن «المصالح الدينية» الجوهرية، لأن مصالح البشر تافهة ولاأهمية لها، فى علاقات المجرد، يستعلن خطاب مصطفى محمود كخطاب ايديولوجى تابع بامتياز. ويأخذ الشيخ الشعراوى بمنطق مواز ليعطى حالة نموذجية لرجل الدين المفترض الذى يحول النص الدينى إلى ايديولوجيا سلطوية، إذ إنه يشتق من الدين معنى الإضراب وأزمة النفط، ووظيفة الطبيب وهزيمة حزيران، من وجهة نظر تلغى العقل وتحقق تماثل البشر، أى المحاكمة الفردية المطلوبة لإعادة إنتاج وضع مهزوم يجذر الهزيمة ويبثها.

وفى الأحوال كلها، تميز الثقافة الوطنية بين التدين، وهو حق فردى أكيد، والشكلانية الدينية وهى ايديولوجيا تلغى الأفراد، مثلما تميز بين الدين الجهادى التنويرى، والدين النفطى الظلامى، ويكشف التميز عن غياب النص الدينى المستقل بذاته، وخضوعه للسياق التاريخى وميزان القوى فيه،حيث تتم صياغة الخطاب الدينى من وجهة نظر السلطة المحلية، الأمر الذى يدرج التأويل الدينى فى الإيديولوجيا السلطوية، ويدرج الايديولوجيا الدينية، المصوغة سلطويا، فى حقل الإيديولوجيات الأخرى، إذ حقيقة الايديولوجيا تقوم فى

آثارها العملية ، لافى اتساقها النظرى. والايديولوجيا المسيطرة، والدينية عنصر منها، تنتج القهر وتفكيك المجتمع المدنى الذى لم يتكون بعد، تنشر الطائفية واللاعقلانية والقدرية، أى تعطى ايديولوجيا الهزيمة قواما كاملا.

يؤكد هذا الواقع مفهوم الصراع متعدد الأشكال، الذى صاغ الثقافة الوطنية؛ صراع ضد الاستعمار المباشر والدولة التابعة وايديولوجيات التبعية، ويعطى هذا الصراع المتتابع الثقافة الوطنية مرجعا مزدوجا يتصل الأول بالصراع الراهن، ويرتبط الثانى بالتاريخ الذى صاغ الثقافة الوطنية وخلق منها نسقا جديرا بالترهين والنقد والتعديل، وجديراً أيضا بالحفاظ عليه، لأن استرجاع النسق نقديا، أساس تقويم الثقافة الوطنية وتطويرها.

مع ذلك ينبغى التأكيد على نقطة أساسية، لاتحيل الثقافة الوطنية،فى شروط التبعية والتحرر، على الثقافة المكتوبة فقط، إنما تحيل أيضا على جملة الوقائع الاجتماعية والوطنية، التى رافقت هذه الثقافة، الامر الذى يجعل من المعارك الوطنية والكفاح المسلح والاضرابات والانتفاضات الشعبية جزءا عضويا فى هذه الثقافة، وربما تبرز فى هذا التعريف مأساة القوى الشعبية التى لاتستطيع الكتابة، فتستورد من فضاء ملتبس مثقفين يكتبون عنها ولها، يقتربون من الحقيقة تارة، ويبتعدون عنها تارة أخرى، ويمكن لاستدعاء مفهوم القوى الشعبية، أن يلقى ضوءا جديدا على الثقافة الوطنية، فيكون عثارها هو العثار المستمر لحركة شعبية لاتستطيع أن تحقق استقلالها السياسى والثقافى المطلوب، فمثلما تشير الثقافة الوطنية إلى نخبة وطنية ثقافية، فإنها تشير، بالقدر نفسه، إلى حركة شعبية محتملة، أى أن تعبير الثقافة الوطنية يتضمن علاقتين لاتجانس بينهما بالضرورة، والبحث عن أفق ينصر الثقافة والقوى الشعبية يستلزم البحث عن مكان يتجانس فيه هذان العنصران، وهذا المكان احتمال لا أكثر.

تعقيبات ومناقشات

المحور الأول

الأبعاد النظرية

أ. محمود العالم (رئيس الجلسة)

اسمحوا لى أن أشكر أولاً مركز البحوث العربية على هذه الندوة، لأنها ندوة بالغة الأهمية. وأقول -وأحب أن أؤكد هذا- إن القضية ليست قضية الموضوع فقط -مع أهمية الموضوع-، ولكن المنهج الذى تبنته من أجل تحقيق الهدف. فعلى مدار أكثر من عام كما قالت العزيزة د. أمينة رشيد وهم يجتمعون أسبوعياً .. أحياناً يتداولون الرأي، يدعون بعض المتخصصين فى هذه القضية أو تلك .. يناقشون وينتهون إلى بلورة بعض القضايا، ثم يجتمعون مرة أخرى لمناقشة ونقد وتحليل ثم الوصول إلى نتائج أخرى، وهكذا. أكثر من عام فعلا فى الإعداد لهذه الندوة، التى أيضا لم ينته الموضوع بها -كما قالت- ولكن ستكون تمهيداً لعمل آخر. أشكرهم جميعا مرة ثانية.

طبعاً الموضوع بالغ الأهمية. قد لا أجاوز حدى أو فكرى عندما أقول إن هذا الموضوع من أهم الموضوعات فى عصرنا. بالفعل، التبعية فى تقديرى تكاد تكون الكلمة المفتاح -أو الموضوع المفتاح- لكثير من القضايا .

التبعية الثقافية بصفة خاصة، والثقافة بالتحديد كبعد من أبعاد التبعية. أذكر أننى دُعيت فى تونس منذ عدة سنوات.. حيث كان اليونسكو قد أقام ندوة حول الثقافة كعنصر من عناصر التنمية، وقد اعترضت على كلمة «عنصر»، واعتبرت أنه من الخطأ أن نقول إن الثقافة عنصراً. الثقافة وجه من أوجه التنمية. ولعلى تساءلت : قل لى ما أوجه ثقافتك أقل لك ما هى رؤيتك للتنمية. قل لى ما هى تنميتك أو رؤيتك للتنمية أقل لك ما هى ثقافتك. الثقافة بعد رئيسى ووجه أساسى من أوجه التنمية، ولذلك عندما ننشر قضية الثقافة والتبعية الثقافية، فإننا نغوص فى كل قضايا عصرنا الراهن : قضية التنمية بالمعنى العام، قضية

العلاقة بين الشمال والجنوب، قضية الديون، قضية الاقتصاد، قضية المجتمع، التنمية الاقتصادية، وغيرها عديد من القضايا والمواقف الخاصة بالعلاقات الدولية اليوم، وكذلك قضية الموقف من المؤسسات الفكرية العامة. وفى تقديرى أنها قضية بالغة الأهمية، ويجب أن نناقشها على نفس المستوى.

لا شك أن هذه القضية برزت منذ الأربعينيات -بعد الحرب العالمية الثانية- عندما استقلت شعوب كثيرة فى بلدان العالم الثالث. ولكن اليوم، وفى المرحلة الراهنة، بعد ما يسمى الهيمنة الجديدة للرأسمالية العالمية، وبعد انفراط النموذج الاشتراكى فى العالم، وبعد الكلام عن نهاية التاريخ ومحاولة الرأسمالية العالمية تنميط العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً أيضاً، بعد هذا كله تصبح قضية الثقافة والتنمية الثقافية ومصير ما يسمى بالعالم الثالث، بل مصير أيضا بعض الثقافات فى أوروبا، موضع تساؤل . فتصبح هذه القضية قضية بالغة الأهمية، خاصة ما يقال عن أن التاريخ قد انتهى. هناك سيولة اقتصادية وسيولة سياسية، وبالتالى فالحدود والحواجز القومية، وبالتالى الحواجز الثقافية، كلها تنتهي. وطبعا باسم الشركات متعددة الجنسية والكوكب الواحد والعالم الواحد يتم هذا الزعم الذى يثير فعلاً قضية الخصوصية الثقافية.

هل زالت الهوية الثقافية؟ هل زالت الإيديولوجيات؟ هل زالت الاختلافات الفكرية؟ هل زالت التناقضات والصراعات كما يقال؟ القضية فى تقديرى هى القضية المفتاح فى عصرنا، وللأسف أيضا هناك مواجهات قد تكون غير صحيحة. طبعاً هناك مواجهات ترتبط بمن يرون أننا فى عالم واحد انتهت فيه الحدود والتخوم. إذن، فلنندمج فى هذه السيولة العالمية، ولا داعى لهذه الحدود الجغرافية أو الثقافية أو القومية، ولنصبح جزءاً من هذا العالم الواحد أو الكوكب الواحد. وهناك رد فعل آخر .. رد الفعل القومى أو المتزمت أو الإسلامى الذى يدعو لوجود برزخ كامل بيننا وبين هذا العالم الغربى - بمعنى الغرب- الآخر، ومن ثم يرفض هذا الآخر، ويطالب بأن نموضع أنفسنا فى قوقعة. طبعاً كلا الموقفين على خطأ. والخطر هنا خطر كبير. ولذلك، تبرز أهمية الدعوة إلى الإبداع الفكرى فى هذه المرحلة، وتصبح قضية التبعية الثقافية قضية إشكالية فعلاً، تعدد جوانبها وتعدد نواحيها يحتاجان إلى مزيد من الدرس.

عذراً لهذه المقدمة. ونبدأ الآن بمناقشة النقطة الأولى، وهى النقطة التى يغلب عليها الطابع

النظرى (فى تقديري) التى قد تمهد بعد ذلك للمناقشة التفصيلية فى قضايا التعليم، الفن، الأدب، النقد الأدبي، إلى آخر هذه المسائل.

هناك نقاط أشير إليها بسرعة، فى تقديرى مثلا أن النقاط الأساسية -وقد يكون هناك ما هو أهم منها ، ولكن أترك الأمر لكم- مثلا التفرقة الواضحة منذ البداية بين الثقافة العالمية وكونية المعرفة، والوقوف ضد الثقافة العالمية باعتبار الثقافة العالمية تطمس الثقافات والاختلافات والثقافات القومية المختلفة والمتمايزة عن بعضها البعض، وبالتالى نشير إلى نوع آخر من كونية المعرفة. هناك، إذن، المعرفة الكونية وهى معرفة وليست ثقافة، وصاحب الورقة لا يستخدم كونية الثقافة، ولكن كونية المعرفة.

الشيء الثانى : أن د. دراج يتحدث عن الثقافة الإيديولوجية -الممارسة السلطوية -وهى ثقافة تغييبية مرتبطة بالمصالح الاستعمارية التى تريد أن تفرض نفسها، وتلغى طبعاً الثقافات الخاصة، ثم يحدد معارك الثقافة، وهى عنده معركة واضحة. معركة الثقافة الوطنية تبدأ فى تاريخنا المعاصر- كما فهمت - من أنها ضد الاستعمار. ولكن سرعان ما تصبح، عندما يقوم الاستقلال السياسي، تصبح المعركة الحقيقية للثقافة الوطنية هى ضد السلطة.. لأن السلطة فى بلادنا فى هذه الأوضاع الجديدة ليست سلطة هيمنة بالمعنى الجرامشي، ولكن سلطة قمع أساساً؛ تمنع فعلا الإنتاج الإبداعى للمجتمع وتطور المجتمع وتنمية المجتمع. وهكذا، تصبح الثقافة (كما فهمت) الثقافة الوطنية؛ جوهرها خلق وبحث إنتاج الذات الحرة. الذات الحرة هى الهدف الحقيقى من الثقافة. وبعد ذلك تتم مواجهة ما تواجهه أيضا الثقافة من صراع؛ ليس ضد السلطة فقط، ولكن ضد تيارات ثقافية فى المجتمع. أشار د. دراج إلى تيارين أساسيين منها : الثقافة القومية المتجمدة المتعصبة التى تدعو فعلا إلى اللا عقلانية التى - فى نهاية الأمر- ستباركها السلطة وتدعمها، والثقافة الدينية التى تصل أيضا إلى الأمر نفسه؛ إلى إشاعة اللا عقلانية. وبالفعل، رغم تناقض السلطة مع هاتين الثقافتين، فإن هاتين الثقافتين هما جزء من السلطة القمعية بذاتها.

ثم فى النهاية، فى تقديري، أشار د. دراج إلى الثقافة؛ ميز بين ما يسميه الثقافة الشعبية والثقافة الجماهيرية. الثقافة الجماهيرية هى أقرب إلى التأثر بثقافة السلطة وتضخم السلطة فى المجتمع لأنها متأثرة -بالفعل- بالفكر العقلاني. بينما الثقافة الشعبية تختلف فى هذا الصدد .

أ. حلمى شعراوى

بمناسبة معالجة موضوع التبعية يلفت النظر خلال السنوات الأخيرة ترديد تعبير «الامبريالية الثقافية » على أكثر من مستوى ، أو من أكثر من زاوية، فثمة صيحة لمواجهة الامبريالية الثقافية الأمريكية أطلقها وزير الثقافة الفرنسى جاك لانج فى دوائر اليونسكو (أعتقد فى مؤتمر السياسات الثقافية بالمكسيك أوائل الثمانينيات) ثم عاد الفرنسيون على نطاق أوسع يطلقونها فى مواجهة اتفاقيات الجات وأثرها على المنتج الثقافى فيما أسموه «الاستثناء الثقافي» أى استثناء هذا المنتج من السيولة التجارية والجمركية لمنتجات «الآخر» وفق الاتفاقيات الجديدة.

على مستوى آخر رأينا ادوارد سعيد يصدر كتابه الجديد بعنوان «الثقافة والامبريالية» ، وهو لايعنى «الامبريالية الثقافية» بالمعنى السابق ولكنه يقوم على تصور الثقافة ومنتج بعض المبدعين الذاتى فى عصر السيطرة الامبراطورية الامبريالية، وكيف يصور أو يتصور هذا المنتج حضور الآخر الخاضع لهذا النظام الامبريالى أو ذاك.

ولابد أننا سنفرق هنا بين الصياغة الجديدة، وحتى ما طرحه إدوارد سعيد وبين مفاهيم سابقة عن الاستعمار الثقافى أو بالأحرى ثقافة الاستعمار، أو الثقافة الاستعمارية . ففى هذه الحالة الأخيرة نحن أمام «غزوة ثقافية» فيها معنى الإخضاع والضغط واختراق "الأهلي" أو الأصلى أو القديم ... الخ وأمامها تتحفز شعوب بالمقاومة ضمن حركة التحرير الوطنية، سواء التحرر من الإدارة الاستعمارية أو الغزو الثقافى نفسه . وقد تنوعت عملية المقاومة هذه إزاء الحضور الاستعمارى الطاغى ، ففى المستعمرات الأفريقية الأكثر بساطة فى تشكيلاتها الاجتماعية حدث انعزال لقوى اجتماعية سميت تقليدية من جهة وحدثت التبعية لقوى أخرى من خلال الإدارة أو ماسمى بالنخبة الثقافية المتعلمة ، ورغم تفاعل هذه الآلية نفسها فى المجتمعات المعروفة بالتاريخية مثل بعض المجتمعات العربية أو الهند مثلا فقد اتخذ ايقاع التبعية هنا وصور مقاومتها أنماطا مختلفة نسبيا ارتبطت بعملية «التحديث» وفلسفاتها ونتائجها على يد «وطنيين» ، وبالحضور الذاتى لجوانب من الثقافة الوطنية ، جعل المشهد خارج المعالجة التبسيطية للغزو الاستعمارى الثقافى أو قوالب التبعية الاقتصادية التى تحدثت عنها مدرسة التبعية ، هذا الحضور فى مواجهة الاستعمار الثقافى هو ما عرف بمشروعات الدولة الوطنية ، فى مصر مثلا ، وبعض الدول الأفريقية مثل غانا ، بل وفى بلدان كالمغرب ،

فضلا عن تميز حالة الهند التى اتخذت الانجليزية لغة لنهضتها. وقد دفع ذلك بعض التنويريين والتحديثيين للقول بنفى مقولات التبعية بل وفى حالات أخرى لم ينف البعض أفضال الارتباط بمظاهرها لتحقيق «التقدم» أو «التنمية» متحاجين بأنه لايمكن أن تكون ثقافة بثقل العربية أو الهندية ، مجرد هامش على متن الثقافة الأوروبية الوافدة .

من هنا بدأت المعركة بين أصحاب الغزو الثقافى ، أو الثقافة الاستعمارية وأصحاب مدرسة التبعية ، ونشأت مقولات الأصالة والمعاصرة .. الخ. وفى عملية نهوض أفريقى حديث، انعكس فى الإعداد للمؤتمر الثقافى العالمى بالمكسيك أوائل الثمانينات ، نفى الأفارقة ثنائية الأصالة والمعاصرة ، باعتبار أن الشعوب الأفريقية تعيش ثقافتها الأصلية بعد، وأن هذا ما يتطلب تفعيلها مجددا ، وأن المعاصرة تخص مجموعة من النخب المثقفة يسمون بالفرنكفونيين الانجلوفونيين وهذا لا يعنى جماهير الشعب العريضة ، إلا حيث تواجه هذه الجماهير اغتراب المثقفين أو سيطرة الأجنبى على مقدراتها الثقافية والسياسية الاجتماعية.

وقد برز هنا تفسير سمير أمين فى تطويره لمفاهيم التبعية - التى لم يتمسك أصلا بعناصرها التقليدية - حيث يضع سمير أمين مفهوم الثقافة الرأسمالية وسيطرتها العالمية بديلا لمفهوم «الثقافة الغربية» الذى يؤدى إلى عنصرية معكوسة فى الصراع بين المركز والأطراف يقوده السلفيون لا التنويريون هذه الفترة ، وتساعد الامبريالية الرأسمالية على تقوية موجة الفضاء «العنصرى» فى مواجهتها . من ناحية أخرى اهتم إدوارد سعيد بصيغة صورة الذات والآخر ، ففى كتابه الأول عن الاستشراق ، بدا محاولا كشف صياغة الثقافة الأوروبية والأمريكية لصورة التابع وإنشائها لصالح الاستعمارى أو الامبريالى ... الخ ، وفى كتابه الثانى عن «الثقافة والامبريالية» يعمق الجهد حول تقوية صورة الذات الأوروبية النافية لصورة الآخر، أو التى تبنى «صورة الآخر» على قدها ، وبآلية امبراطورية ، أو امبريالية ، يصورها ، تسود «روايتها» لتاريخها وواقعها وكذلك للتاريخ الوطنى والهويات المختلفة فى مناطق التوسع، وفى نفس الوقت تحاول « روايات» محلية أن تتبلور فى مواجهة ذلك بما يعرف بالثقافات الوطنية، التى تصبغها أحيانا كثيرة معركة المقاومة وردود الأفعال بالانفصالية التى لايحبذها لأنها تقترن كثيرا فى رأيه بالعصابية وتؤدى إلى التطرف فى العزلة... الخ، وهنا يقترح إقامة «رواية جديدة» لكل شعب، انسانية ، كاشفة للذات ، قادرة على الحوار ، منتجة لمدركات جديدة لاتخشى الاستعمار الثقافى والتجارب المشتركة بل والمعايير العالمية ... وهنا

يلزم تجديد دور للدولة يتجاوز نمط «الدولة الوطنية» المسيطرة ، القاهرة للحريات والإبداع باسم الوطنية .. الخ

وفى تقديرى أن هذه الرؤى للنظام المركزى وتبعية الأطراف ، تقوم على حالة شد وجذب ، دائمة بين المركز الأوروبى وعوالم التحرر الوطنى إن جاز التعبير ، بحيث تستدعى سيطرة من جهة ورد فعل أو نفياً من جهة أخرى ، بما يؤدى لإحكام « العزلة » أو «الاندماج» بشكل قطعى لاأراه متسقا مع واقع التفاعلات التى حدثت ونتائجها التى تختلف فى مرحلة عن أخرى. مرحلة التحرر الوطنى ومنتجها من جهة ، ومرحلة العولمة ونتائجها القائمة من جهة أخرى وأتصور أن مفهوم الهيمنة منذ ابن خلدون ثم جرامشى والتوسير وغيرهم الآن جدير بالاعتبار هنا بديلا لمفهوم التبعية المرتبك . وقد استفادت الثقافة الرأسمالية فى مراحلها الامبريالية المختلفة من آليات الهيمنة لفرض أنماطها وصورها على «الآخر » فى عالم التحرر الوطنى رغم أشكال المقاومة الثقافية الوطنية ، فالهيمنة بالمفهوم الخلدونى والجرامشى لاتقوم فقط على الفرض الذى يسهل مقاومته ولكن على « صياغة الإقناع» أو الاقتناع ، فبهذه الآلية يفرض التعليم قديما والإعلام حديثا نمطا معينا أمام الانسان «التابع» فى مناطق السيطرة ، وتنشأ الفئات التى تتبنى هذا النمط ، كما تنشأ عمليات الغزو والاختيار أو المقاومة حسب حيوية الثقافة المحلية أو الوطنية القائمة وقوة وعى المثقفين الملتزمين بالرواية الوطنية وهو مايحتاج إلى بحث لإعادة قراءة التاريخ وخلق «رواية أخرى» لتجارب بلدان مثل الهند. ومصر ، وغيرها لنتعرف على ماهو «تابع» وماهو وطنى بشكل حقيقى.

د. جابر عصفور

ما فهمته أنه كان مطلوباً منى أن أعقب على ورقة فيصل دراج، وهذه مهمة محددة. ولكن الذى لفت الانتباه هو أن نستغل هذه الفرصة لإحداث نوع من الوقيعة التى تؤدى إلى الحوار. هذا التعارض الحاد الذى لمسته من الأطروحة الأخيرة التى طرحها أ.حلمى شعراوى، والأطروحة التى انطوت عليها ورقة د. فيصل دراج. وأرجو أن تسترجعوا الجزء الأخير من كلام حلمى المكثف، والذى بدا لى أنه لم يكن من قبيل تلخيص مجموعة من المقولات الأساسية–ثلاث مقولات من كتاب إدوارد سعيد «عن الثقافة والإمبريالية» فحسب– بقدر ما كان بمثابة محاولة لتقديم منظور مختلف عن المنظور الذى طرحته ورقة فيصل دراج. وكنت أستشعر فى كلام حلمي، على وجه التحديد، أن نقاط التركيز التى يركز عليها كانت بمثابة النقاط التى

تستجيب استجابة مضادة إلى ورقة فيصل دراج، خصوصاً، الذى كاد ينقلنا من مفهوم الثقافة الوطنية، بمعناها الذى أصبح كلاسيكيا إلى حد ما .. إلى مفهوم آخر فى التحليل هو أقرب إلى ما أصبح يطلق عليه الآن فى النقد الأدبى بالنقد ما بعد الحداثى (Post Modernism). أنا لا أريد التفصيل فى هذا، وإنما أكتفى بهذه الإشارة؛ ذلك أننى أطلب من حلمى أن يعقب على هذه النقطة. وأظن أن الندوة ستغتنى بالحوار عندما ننتقل من المناطق المضمنة إلى المناطق الصريحة؛ لأنه إذا كان لهذه الندوة من أهمية، فبعض هذه الأهمية بالتأكيد يرجع إلى ضرورة مراجعة المفاهيم التى ننطلق منها. ولعل هذه المفاهيم التى ننطلق منها تتحول إلى نوع من الإيديولوجيا التى تعوقنا عن رؤية المشكلة فى إطارها الحقيقي.

هذه هى الملاحظة الأساسية العامة التى لفتتنى من منطقة التعارض بين أقصى يسار هذه المنضدة وأقصى يمين هذه المنضدة -بالمعنى المكانى الأوراقى فقط، وليس بالمعنى الفكري!- لأن اليمين فى هذه المرة جغرافياً يتخذ موقفاً مختلفاً تماماً. ولعل تفصيل حلمى فى هذه النقطة سوف يقدم لنا نوعاً من الإجابة عما سبق أن لاحظه د. الحسينى من أن مفهوم التبعية نفسه، أو الحماس لهذا المفهوم، قد بدأ يتقلص فى النصف الثانى من الثمانينيات، وهو للأسف لم يقدم لنا تفصيلاً أكبر فى هذه النقطة التى تطرح سؤالاً مهماً، هذا فيما يتصل بالملاحظات العامة.

أريد الآن أن أتوقف عند ورقة فيصل دراج تحديداً. الورقة تقدم مجموعة من الملاحظات عن معنى الثقافة الوطنية. أنا شخصياً أعترف بأن صلتى بهذا المفهوم -مادمنا فى منطقة المصارحة- صلة تقوم على التوتر؛ ذلك لأن مفهوم الثقافة الوطنية كان يستخدم فى حالات كثيرة -أنا شخصياً عانيت منها- فى ممارسة نوع من القمع. وفى هذا المجال -وربما أنا أستنبط أفكارى الآن- كانت تحيط بهذا المفهوم فى ممارساته العربية -والمصرية بوجه خاص- نزعة معادية للتقدم -مع أن المفهوم يراد له أن يسهم فى التقدم- نزعة شبه شوفينية، معادية للتقدم باسم التقدم، وتلصق مصطلح التبعية بكل محاولة للحوار مع الآخر، دون أن تميز هذا الآخر تمييزاً جديداً مختلفاً. وفى هذا المجال لم يكن هناك فارق بين الأصولية القومية، والأصولية الإسلامية، والأصولية الماركسية، على السواء. لحسن الحظ، الورقة التى قدمها فيصل تتحدث عن مفهوم للثقافة الوطنية مختلف عن هذا الذى عانينا منه؛ مفهوم منفتح يلح

على أن الثقافة الوطنية ليست مفهوماً منجزاً منتهياً، وإنما هى مفهوم يتشكل، وأن تاريخية هذا المفهوم لا تنفى نسبيته ووطنيته. ومن هنا، فأنا أسجل لورقة فيصل، فى المحل الأول، أنها ورقة أكثر تقدماً من كثير من الممارسات التى ألفناها فيما يتصل بتعريف الثقافة الوطنية، أو محاولة تحديد الثقافة الوطنية.

الأمر الثانى أن مفهوم الثقافة الوطنية كان يقدم إلينا فى حالات كثيرة بوصفه مفهوماً غير تاريخي، مع أن الذين يقدمون هذا المفهوم كانوا يزعمون أنه مفهوم تاريخي. كان هذا المفهوم يقدم إلينا كما لو كان جوهراً متعالياً. هنا لحسن الحظ لا يقدم إلينا المفهوم على هذا النحو، وإنما نحن إزاء مفهوم يشير إلى ما صدق، أو إلى واقع له بداية بدأت ولم تنته. ولعل هذا هو سر الإشارة المتكررة فى الورقة أكثر من مرة إلى أن المفهوم بدأ- تاريخيا - ببداية الصدام بين الأنا والآخر، أو بين الوطن والاستعمار، وأن تلك البداية لا تزال مستمرة، وأنه ما دمنا فى هذه المرحلة التى تصفها الورقة بأنها مرحلة التحرر الوطني، فنحن ما زلنا فى المرحلة التى يمكن أن نتحدث فيها عن مفهوم للثقافة الوطنية له بداياته، ولكن لا نستطيع أن نتحدث عن نهاية له؛ لأن المرحلة نفسها لم تنته بعد. أظن أن هذا البعد إيجابى فى الورقة، ويقدم إضافة إلى الأطروحات التى رأيناها فيما يتصل بمفهوم الثقافة الوطنية.

أيضا مفهوم الثقافة الوطنية على مستوى السلب كان يقدم إلينا بوصفه مفهوماً جزئياً، يوضع دائماً فى علاقة أحادية البعد مع نقيض واحد فى الغالب. وكنا نسمع عن هذه الثنائية المتعارضة التى يرتبط بها المفهوم بعلاقة تضاد بين الأنا والآخر، أو بين التقدمية والتخلف. ولحسن الحظ، هذا كله ينتهى فى هذه الورقة. وتسعى هذه الورقة فى أصالة متميزة إلى تأسيس نوع مختلف من الوعى التاريخي. ولا جدال فى أن الذى يقرأ هذه الورقة -وللأسف أنا لم أبدأ القراءة إلا اليوم فحسب- يستطيع، من الوهلة الأولى، أن يقيم تعارضاً بين نوعين من الماركسية : الماركسية الفجة وماركسية أخرى رحبة منفتحة، تحاول أن تطرح الأسئلة بوعى جديد وصياغات جديدة.

نقطة إيجابية أخرى فى هذه الورقة لابد أن نؤكدها، وهى أن أنا المتكلم فى هذه الورقة ليست هى الأنا المتسلطة، التى تدعى سلطة العالم العارف بكل شيء ، والذى يفترض علاقة

أعلى بأدنى؛ حيث المتكلم هو الأعلى بالطبع، والمستمع هو الأدنى الذى ينبغى أن يستجيب إلى ما يُقدم إليه استجابة القبول. هنا اللغة الحوارية نسبياً -وأقول نسبياً لأنه فى تقديري، وكنت أرجو أن يكون فيصل موجوداً حتى أفصل هذه النقطة أكثر، لكن سأوجزها- اللغة حوارية نسبياً لأن رواسب من الصياغات القديمة لا تزال تظهر فى الورقة هنا وهناك. وأتصور أن هذه الرواسب ترتبط بالتقبل -أكاد أقول- النقلى بمفهوم الثقافة الوطنية، دون أن نقوم بتفكيك هذا المفهوم نفسه تفكيكا يضع هذا المفهوم موضع المفعولية من وعى نقدى أو نقضي، يحاول لا أن يؤصل للمفهوم، وإنما يحاول أن يختبر المفهوم. خصوصاً والأنا الكاتبة أو العارفة هنا تعى أنها تدخل مرحلة جديدة من مراحل المعرفة.

مهما يكن من أمر، فورقة فيصل دراج تحفل بمجموعة الإيجابيات التى تحدثت عنها، تطرح موقفاً أكثر شمولاً من أطروحات سابقة، وتعالج موضوعها -وهو الثقافة الوطنية- معالجة تضع فى اعتبارها أكثر من عنصر مهم. ود. سيد البحراوى لخص الورقة معتمداً على القراءة، وأستاذنا محمود العالم لخص الورقة تفسيراً. واسمحوا لى أن أطرح تفسيراً مختلفاً.

الورقة تضع مفهوم الثقافة الوطنية فى بؤرة تحيطها ثلاث زوايا؛ الزاوية الأولى تتصل فيها الثقافة الوطنية بالآخر. والزاوية الثانية تتصل فيها الثقافة الوطنية بالقوى الاجتماعية المؤكدة للتبعية، أو بعبارة الورقة «السلطة المحلية». والزاوية الثالثة تضع الثقافة الوطنية فى علاقة مع الإيديولوجيات السلطوية، ومن ثم تضعها فى علاقة مع جانب من ميراث الأنا.

بهذا التلخيص الشديد للورقة، من حيث الطابع البنائى للصياغة الإشكالية، فالثقافة الوطنية هنا تطرح أولاً فى علاقتها بالآخر، وتطرح ثانيا فى علاقتها بالسلطة المحلية، وتطرح ثالثا فى علاقتها بالإيديولوجيات السلطوية، أو ما أسميه ميراث الأنا.

وأحسب أن المشكلة التى تلفت الانتباه فى هذه الورقة، وتدفع إلى التساؤل -وأنا لا أزعم أن لدى إجابات جاهزة، وإنما أحاول أن أضع الورقة موضع مساءلة، وأطرح عليها وعلى نفسى مجموعة من الأسئلة. أنا متأكد أن الكثير منكم يشترك معى فى طرح السؤال، وليس بالضرورة فى محاولة الإجابة- السؤال الذى خطر ببالى وأنا أقرأ المعالجة على هذا النحو، هو : هل هذه المعالجة كانت معالجة جدلية تضع الإشكالية فى إطارها العلاقتى وضعاً آنياً لا يترك تأثير عنصر من عناصر الزوايا على بقية العناصر، وحضور العناصر كلها فى نفس الوقت، أم

أن المعـالجة كانت معـالجة تعاقـدية تعتمـد على التعـاقـد وليس على الجدل الآنى فى دراسـة الظاهرة؟ المصادفة، والأمر كذلك، أن يبدأ تعريف الثقافة الوطنية أولاً فى علاقة التضاد بينها وبين الآخر، ثم يتم تعريف الثقافة الوطنيـة تعريفاً استـدراكياً فى هذه المنطقـة، ثم ننتقل إلى علاقة الثقافة الـوطنية بالسلطة المحلية، ثم نطرح تعـريفاً للثقافة الوطنية فـى ضوء هذه العلاقة استـدراكاً، ثم نـأتى إلى الإيديـولوجيات السلطـويـة -ولم يكن من المصـادفـة أن تختتم الورقـة بالإشارة إلى مصطفى محمود والشيخ الشعراوي- ثم نطرح تعـريفاً استدراكياً أيضا. إذا قارنا بين التعريفـات المتعاقبـة للورقـة، فإن المقارنـة بين التعريفـات المتعاقبة ستطرح علينـا السؤال : هل التعـاقب على هذا النحو فـى المعـالجة يفيـد فـى دراسـة الظـاهرة، أم أنـه يـؤدى إلى تجزىء الظاهرة ويجعلنا كأننا نتحرك فى محلك سر؟ وسوف أفترض أو سوف أتقدم إلى حد ما، وعلى سبيل الاستكشـاف، سأتقبل هـذا التعاقب الثلاثى إجرائيـا، وأتوقف عنـد العلاقـة الأولى وهى علاقة الثقافة الوطنية بالآخر. وواضح أن الآخر هنا هو الاستعمار، ومنذ الصفحة الأولى، ومنذ السطر الأول، والثقافة الوطنية تعرف بالإشارة إلى نقيضها وهو الاستعمار، منذ مرحلة الصراع الاستعمـاري. وإذا واصلت هـذا التعـريف الأولى بما ينطـوى عليـه كتـاب إدوارد سعيـد «عن الثقـافـة والامبـريـاليـة»، فإنـه يمكـن أن أطـرح سـؤالاً : هل أصبح يكفى الآن أن نبـدأ بتعـريف الثقافـة الوطنيـة فى علاقتها بـالآخر المستعمـر الحديث على هذا النحو، أم أننا ينبغى أن نجاوز هـذا الأمر، فنتحدث عن بعـد تـاريخى للثقـافة القـوميـة فى علاقتهـا بالآخر بشكل عـام، ومن خلال مجمـوعـة هـذه المتغيـرات -لكن على النحـو الـذى لا يعـزل هـذه العلاقـة بـالآخر عن بقيـة العلاقات الأخرى- فنحن إزاء إشكـالية ينبغى أن تعالج ليس بطريقة التركيـز على زاوية واحدة فقط، وإنما بطـريقة التـركيز على مختلف الـزوايا فى الـوقت نفسه وإدراك العلاقـة المتبادلـة بين هذه الزوايـا. فى هـذه المنطقـة طرحت الـورقـة تمييزاً جميلاً -وهـو تمييـز أعجب أستـاذنا محمـود العـالم- بين مـا تسميـه الورقـة بـالثقـافـة العـالميـة فى مقـابل كونيـة المعـرفـة. وهـو ينص بـربط مصـطلح الثقـافـة بمفهـوم الثقـافـة العـالميـة ويعـود بعـد ذلـك للحديث عن عـالميـة الثقـافـة. لكن المصطلح المقصـود، بـوصفه الطرف الأول من ثنـائيـة متضادة، هـو الثقـافة العـالميـة. وواضح أن الثقافة العـالمية هى المفهوم المرفوض، لا بأس من ذلـك. على أساس أن الثقـافة العـالميـة هذه هى

الوجـه الموازى واللازم عن الآخر الاستعمـاري. المفهـوم الآخـر أوالمفهـوم الإنسـانـى غيـر الملازم بالضرورة لاستعمارية الغـرب هو مفهوم كونية المعرفة. عندمـا أتوقف عند هذا المفهوم وأرى أن الذى يندرج فيـه هو الجيد والموجب، إذا استخدمت هـذه الصفة الآن، فسأقرأ «أن كونيـة المعرفة ترتد إلى جملة المعارف الموضوعيـة التى أنتجتها الثقافـة الإنسانية، والتى تنشد خيـر الإنسان من دون النظر إلى العرق والدين واللون. ولعل هذه الموضوعية هى التى تضع ديكارت ونابليون فى محورين أو إطارين مختلفين، وتقيم فرقا شاملا بين ماركس وكرومر". أنا عندما قرأت هذه العبـارة وجـدت أنـه حتى إذا سلمنـا بـالمنطقيـة النسبيـة لهـذين الشكلين، فإن وصف «كـونيـة المعرفـة» بصفـة الإيجـاب استناداً إلى مجموعة مـن الصفات الموضوعيـة غيـر محـددة، سـوف يجعلنا لا نفـارق الوضع القـديم للحديث عن الثقـافة القـومية؛ ذلك لأن كونية المعـرفة بـوصفها مصطلحـاً قيميـاً مـوجبـاً -على الأقل فى هـذه الورقـة- تحتـاج إلى نوع من التحـديد الموضـوعى الذى يجعلها منضبطـة فى أذهاننا بوصفهـا ثقافة مضادة. هل يلجأ دراج إلى التحـديدات التى طرحهـا ادوارد سعيـد فى هـذا المجال؟ هـذا سـؤال وليس عنـدى إجابـة عليـه، ولكن على الأقل أطرح السؤال هنـا حـول درجـة السلامة التعريفيـة أو الإجرائيـة التـى تبرر وجـود معـرفـة كونيـة موجبـة بهـذه الصفـات الموضوعيـة غير المحددة. هى هنا تحدد -على سبيل التضمين- بـأنها هى الثقافـة التى لا تنظر إلى العـرق والدين واللـون. لكن حتى الثقافـة العالمية نفسهـا تبـرر نفسـها بأنها لا تنظر إلى العرق والدين واللون. فمـا الفارق على وجه التحديد؟ وعلى مستوى الآليات التحتية، وليس على مستوى الشعـار المعلن.

إذا تـركت هـذا الجزء الخاص بـالعلاقـة بين الأنا والآخـر .. إلى الجزء الخاص بعلاقـة الثقـافـة الوطنيـة بـالقوى الـوطنية المؤكدة للتبعيـة -أو السلطة المحليـة- يُلاحظ أن التحليل كله ظل فى المنطقـة الحـائمـة حـول الموضـوع دون أن يـؤسس لهـذا الموضـوع تأسيسـاً علميـاً ينقلنـا إلى عتبـة معرفية جديدة فى مناقشة الأمر. وأكتفى بهذا الجزء عند هذا المستوى حتى لا أسترسل كثيراً.

وأنتقل إلى الـزاويــة الثـالثـة وهى زاويـة الإيـديـولـوجيـات. وهنـا ألاحظ أن الحديث عن الإيديولوجيـات السلطوية اقتصر فحسب على بعض الشعـائر الـدينية. ولكن هذا التحليـل الذى اقتصر على بعض الشعـائر الدينية إذا امتد، فـربما كان ضيق الحيز المتروك أو المتـاح فى الورقة

هو المسؤول عن ذلك، إذا امتد إلى بعض أو إلى بقية أشكال الحضور الإيديولوجى بمعناه المادي. لكان الأمر قد ازداد غنى وثراء. وعند هذا المستوى يخطر على الذهن السؤال فيما يتصل بالعلاقة بين مفهوم الثقافة الوطنية والإيديولوجيا. ألا يمكن أن ينطوى مفهوم الثقافة الوطنية نفسه على نوع من الإيديولوجيا ؟ بمعنى أننا إذا تحدثنا عن ثقافة وطنية عربية، على سبيل المثال، ألا يمكن أن تنطوى هذه الثقافة الوطنية على إيديولوجيا من ناحية، ومن ناحية على عناصر مضادة لما تهدف إليه هذه الثقافة وتعلنه على مستوى الظاهر؟ بمعنى أن هناك ثقافات نراها الآن تعلن من حيث الظاهر أنها تريد أن تحقق التقدم مع أن مكونات هذه الثقافة، أو المكونات السائدة على هذه الثقافة، بغض النظر عن العنوان المقترح، هى تناقض مع هذا التقدم. وهذا يجعلنى أطرح سؤالاً آخر عن العلاقة بين التبعية والاتباع. إن مفهوم التبعية أصبح واضحاً الآن إلى درجة الملل، لكن السؤال عن العلاقة بين التبعية والاتباع فى الثقافة، : ما العلاقة بين التبعية والاتباع؟ وكيف تتحول آليات الاتباع الموروثة فى ثقافتنا الوطنية -مع ذلك كله- إلى آليات تدعم التبعية على مستويات متعددة، والعكس صحيح فى الوقت نفسه؟ وما دمت قد طرحت هذا السؤال عن بعض العناصر الموجودة فى الثقافة الوطنية، والتى تعادى الهدف المعلن للثقافة الوطنية، فإننى أطرح سؤالاً أخيراً عن اللغة التى تتم بها صياغة الإشكالية، والتى تفرض علينا أن نضعها نفسها من حيث هى لغة أو خطاب موضع المساءلة، لأنه من المحتمل أن تكون هذه اللغة تلعب دوراً معاكساً للهدف المعلن، وأنها تكرس ما تريد الثقافة الوطنية أن تنقده بدلاً من أن تسهم فى تحرير هذه الثقافة الوطنية نفسها.

هذه مجموعة من الملاحظات لا أقولها بصيغة الجزم، وإنما أقولها بصيغة التفكير بصوت مرتفع. والمؤكد أن مثل هذه الملاحظات لم يكن الدافع إليها سوى التقدير الشديد لهذه الورقة ولصاحبها. وحتى يصبح الأمر معلناً على الجميع، فالكثير من أفكار هذه الورقة أشارك صاحبها فيها، ولكنى أضع ما فى الورقة، وأضع فكر صاحبها الموجود هنا، وفكرى أنا، موضع الاختبار. وعندما أطرح هذا النوع من الأسئلة، فذلك لأنى أتصور أن الظرف الذى نعيش فيه يحتم هذا النوع من الأسئلة. وأعتذر عن الإطالة.

إن التابع مهما كانت درجة تبعيته، يظل كياناً بشرياً أو اجتماعياً له قسماته وملامحه وقوامه، والأهم من ذلك كله إرادته. والتابع يكون، فى الأغلب الأعم ، على وعى بتبعيته وبطبيعة متبوعه وبموقفه من هذا المتبوع. وبالتالى تظل إمكانية التمرد على تبعيته كامنة فيه، وهذا ما يدركه المتبوع أيضاً .. فيعمل جاهدا على كسر إرادة التابع، ويلجأ إلى كافة أساليب قمعه إذا بدت عليه بوادر التحرر من التبعية ، من أمثلة ذلك تبعية العبد لسيده، وتبعية المرؤوس لرئيسه فى النسق البيروقراطى الجامد أو النسق السياسى الديكتاتوري، وتبعية البلد الخاضع للاستعمار للمستعمر اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وفى كل هذه الحالات يظل التناقض قائماً بين قطبين، ويبقى الصراع كامناً أو ظاهراً دائماً.

أما الممسوخ -عضوياً كان أو اجتماعياً- فهو بلا كيان؛ إنه شىء بلا هوية، شىء هلامى يصعب وصفه ويستحيل تصنيفه، وشىء مثل تلك الأشياء الأسطورية التى نراها فى الخيال العلمي؛ فماذا يكون؟ وأى نوع من الإرادة أو الوعى يمكن أن تكون لديه؟.

إذا ما طبقنا ذلك -أى هذه التفرقة بين التبعية والمسخ على الثقافة- فإنه يمكن التمييز بين ثقافة تابعة وثقافة ممسوخة. وإذا أخذنا اللغة بوصفها أداة للثقافة، كمثال توضيحي، لوجدناها فى الثقافة التابعة لغة المتبوع فى كل أو معظم مناحى الحياة؛ حيث تكون لها السيادة على لغته الأصلية يتخاطب ويكتب، بل ويفكر بها. ومع ذلك، تظل اللغة الأصلية محتفظة بقوامها وكيانها ويظل الأمل كامناً فى أن تسود يوماً ما. أما فى الثقافة الممسوخة أو الشائهة فإن هذه اللغة تفتقد هويتها وقوامها؛ حيث تصبح خليطاً من مفردات ونحو وتعبيرات متنافرة كتنافر المتحدثين بها، وتصطبغ الثقافة بأكملها بهذه الصيغة، أى تصبح ممسوخة فى كل شىء؛ فى الفكر وفى الأدب وفى الفن بألوانه بما فى ذلك الموسيقى والغناء والعادات والتقاليد.

ومثلما تسود الثقافة التابعة فى مجتمع تابع، تسود الثقافة الممسوخة فى مجتمع ممسوخ. فالرأى الذى أطرحه على حضراتكم هنا للمناقشة هو أن ما يسمى بالعالم الثالث، وهو فى الحقيقة العالم المُهَيمن عليه من الغرب -وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية-

ينتقــل بفعل فاعــل من مرحـلة التبعيــة إلى مرحلة المســخ ؛ حيث إنه يســلب المجتمعات كيـانها وهويتـها ووعيهـا وإرادتهـا.. إن هــذا العـالم المسمى بـالثـالث لا ينتقل (كمـا يقـول الزميــل د. السيـد الحسيني في ورقتـه) من التبعيـة إلى التعاون الـدولي، وهـو قـول تنفيـه كل الأدلة الـواقعية. إن ما يحدث في العالم اليـوم أن بلدان أوربا الغـربية تحل محل بلدان أفريقيا وآسيـا وأمريكـا اللاتينيـة في التبعية، لتصبح دولاً تابعـة بـدرجة أو بأخرى للـولايات المتحدة الأمريكيـة على الأقل، وفقاً للمخطط الأمـريكي، وبشكل مختلف بـالطبع عـن تبعيـة بلـدان الجنـوب. ومع ذلك، فإنهـا تحتفـظ بهـويتهـا وتقـاوم التبعيــة ، والصـراع محتـدم بين كيــانين متمـايـزين .. بينما تنحـدر بلدان أفريقيا وآسيـا وأمريكـا اللاتينية إلى موضع أكثـر انحداراً وغيـر مسبـوق، وهـو وضع البلـدان المسـوخـة تحت هيمنـة كل من التـابع والمتبوع في النظـام الدولي«الجديد».

وعلى هذا فإنـه إذا كانت مقولات مـدرسة التبعية قد أفـادتنا كثيراً في فهم أوضـاعنا خلال مرحلة التبعيــة، فإننا نصبح في أشد الحاجة إلى تطويرها لكي تساعدنـا على فهم مرحلة المسخ في ظل الهيمنـة الغربيـة -وليس إلى التخلي عنهـا كمـا يدعـو إلى ذلك أ. د. السيـد الحسيني في ورقتـه- صحيح أن عـدداً كبيراً من الكتـاب الماركسيين وأنصار نظريـة التبعيـة في العـالم العـربي قـد أخذوا يـراجعـون مفـاهيمهم وتصوراتهم وأدواتهم-التحليليـة -كمـا يقـول بـالنص د. الحسيني- وصحيح مـا يقـولـه أيضـا عن أنـه مـن الضـروري أن يعيـد هـؤلاء النظـر فـي كـوكبـة المفاهيم المحافظة التي اعتمدوا العمل على ضوئها، ولكن غيـر صحيح على الإطلاق أن يكـون ذلك بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلـة الشرقية والإفلاس الفكري لأنصار نظـرية التبعية في العـالم العـربي «وفقدان الحلم»، حسب تعبيـره. إن مراجعـة المفـاهيم والتصـورات والأدوات التحليليــة لا تنبع مـن ذلك على الإطلاق، ولكنهــا تنبع مـن نجاح هــذه المفــاهيم والأدوات التحليلية والتصورات في تقديم فهم مـوضـوعي علمي سليم في أحـوالنـا .. في مقـابل فشل ذريع لمفاهيم وتصورات والأدوات التحليلية لأتباع نظرية التحديث الغـربي في مرحلة تـاريخية محددة، وبـالتالي إمكـانية تطويرهـا لتقدم لنـا مثل هذا النـوع من الفهم في مـرحلة جديـدة من الهيمنة الغربية. وفقا لآليات أكثر شراسة وضراوة وحداثة وتدميراً.

وفيما يتصل بمرحلة المسخ الشامل لمجتمعاتنا، فإن علينا مواجهة مرحلة المسخ الفكري، -وخاصة فى العلوم الاجتماعية- وهى المرحلة الأكثر رداءة التى تمر بها مجتمعاتنا العربية.

لقد كان علماؤنا الاجتماعيون إبان مرحلة التبعية الفكرية ينقلون لنا أعمال أساطين الفكر السوسيولوجى الغربي، مما مكننا من نقده وتفنيده واتخاذ الموقف منه. وظهرت أعمال مصرية وعربية رائدة ذات هوية وقوام متماسك، مثلت نقيضاً لذلك الفكر المتبوع. أما فى مرحلة المسخ الفكري، فالخشية أن تطغى الكتابات عديمة اللون والطعم والرائحة التى تصعب قراءتها وتصنيفها، والتى يمكن أن تسهم فى تغييب الوعى وليس مجرد تزييفه.

وبالطبع لا يمكن فصل مواجهة المسخ أو الفساد الفكرى عن مواجهة كافة ظروف المسخ الثقافى وكذلك الاقتصادى والاجتماعي. فمثلما أبرز المسخ الاقتصادى الرأسمالية المسوخة أو المشوهة التى تتمثل فى الرأسمالى الفاسد الذى يكدس الأموال من نشاط الفساد وليس الإنتاج والذى يسمى بالرأسمالى الرث، ومثلما ظهرت العمالة المسوخة أو الرثة بدلاً من العمالة المنتجة، ومثلما ظهر المغنى المسوخ والرث، والأغانى الهابطة، والممثل الرث فى السينما المسوخة .. نخشى أن يظهر ويستشرى المثقف الرث فى الثقافة المحلية. كم أتمنى أن تخصصوا ندوة أخرى لموضوع المسخ الثقافي.

د. فتحى أبو العينين

وردت إلى ذهنى فكرة المقارنة بين الورقتين.

المقارنة عندى بدأت من خلال البحث عن الموقف المتضمن فى داخل كل منهما. لقد وجدت فى ورقة فيصل موقفاً، ولم أجد فى ورقة أستاذنا العزيز الحسينى موقفاً. وجدت فى ورقة فيصل رؤية عميقة لمفهوم الثقافة الوطنية ومحاولة للإحاطة بجوانبها المختلفة تاريخياً وآنيا، ومحاولة لتطوير أفكار نظرية حول هذا المفهوم، ومحاولة للتفتيش فى واقعنا الحالى للإضافة إلى المفهوم كما تفضل أستاذنا د. جابر وقال. وعندما قرأت واستمعت أيضا إلى ورقة أستاذنا د. الحسيني، وجدت الورقة تدور حول الاستقلال الفكرى أو التبعية. و نقول إنها عبارة عن عرض أى (Review). لا غبار طبعا على ورقة تكون مهمتها وتحدد مهمتها بأنها

عرض لأفكار معينة أو موقف معين أو عرض تاريخي لأحداث معينة. لكن عنوان الورقة عنوان واسع «التبعية الفكرية والاستقلال المعرفي». والورقة تنطوى على شيء خاص جداً، هو نظرية التبعية، وبالتحديد فى علم الاجتماع أساساً، وهناك مفارقة بين عنوان الورقة وبين محتواها .. لا بأس. لكن الذى شغلنى بالفعل هو البحث عن موقف فى الورقة، وخاصة أن د. الحسينى قد اهتم بالكلام عن بداية نظرية التبعية وتطوراتها، ثم الأزمات التى تعرضت لها،

وأشار أيضاً إلى كيف بدأت النظرية تعرف فى الدوائر الأكاديمية فى مصر. وأظن أنه قد أشار فقط إلى كتاباته هو على أساس أنها الكتابات الأولى فى هذا المجال، ولكن كنت أتمنى، بما أن هذه الورقة سوف تطبع فى كتاب وسوف تصبح وثيقة ويلجأ إليها الناس والباحثون إلخ، أن تضاف -بجانب ذلك- الإشارات إلى بعض الأعمال الجادة التى تناولت المفهوم أو تبنت النظرية وحاولت تطبيقها، سواء فشلت أو نجحت، إلى أى مدى فشلت وإلى أى مدى نجحت -ليس هذا هو المهم. ولكن المهم كيف حاول بعض الباحثين أن يأخذوا النظرية ويبنوا عليها فروضاً، وكيف حاولوا أن يختبروا هذه الفروض من خلال دراسة ظواهر ملموسة فى واقعنا فى الريف وفى الحضر .. فى كذا .. فى كذا .. إلخ؟ بالاختصار فى الثقافة إلخ. وأعتقد أن هناك مجموعة من البحوث اليوم، فى الدوائر الأكاديمية وغير الأكاديمية المصرية، كان من الممكن الرجوع إليها وتسجيلها وتوثيقها فى مثل هذه الورقة التى طرحت ضمن ندوة عن التبعية الثقافية.

أحزننى بالفعل أنه بعد هذا العرض، يبدو أن د. الحسينى فى نهاية الورقة قد مال إلى أن يتركنى أبحث عن موقف، وأقول إننى لم أجد موقفاً واضحاً. لكن وصلنى أو وصلتنى رسالة، ذلك أن د. الحسينى فى النهاية تماماً يقول إن نظرية التبعية اليوم أصبحت غير ملائمة على الإطلاق، وعلينا أن نبحث عن أشياء جديدة .. لكن لا بأس، هذه الأشياء الجديدة التى نقول إن علينا أن نبحث عنها ونتبناها يقول عنها إن الباحثين وصلوا لحالة من حالات الضياع والإفلاس وكذا، ويعطى سمير أمين مثالاً على ذلك. ثم يقول لنا إننا الآن أمام مهمة. ما هذه المهمة؟ ضرورة البحث عن اهتمامات بحثية جديدة محايدة. أنا لم أفهم حقيقة ما معنى

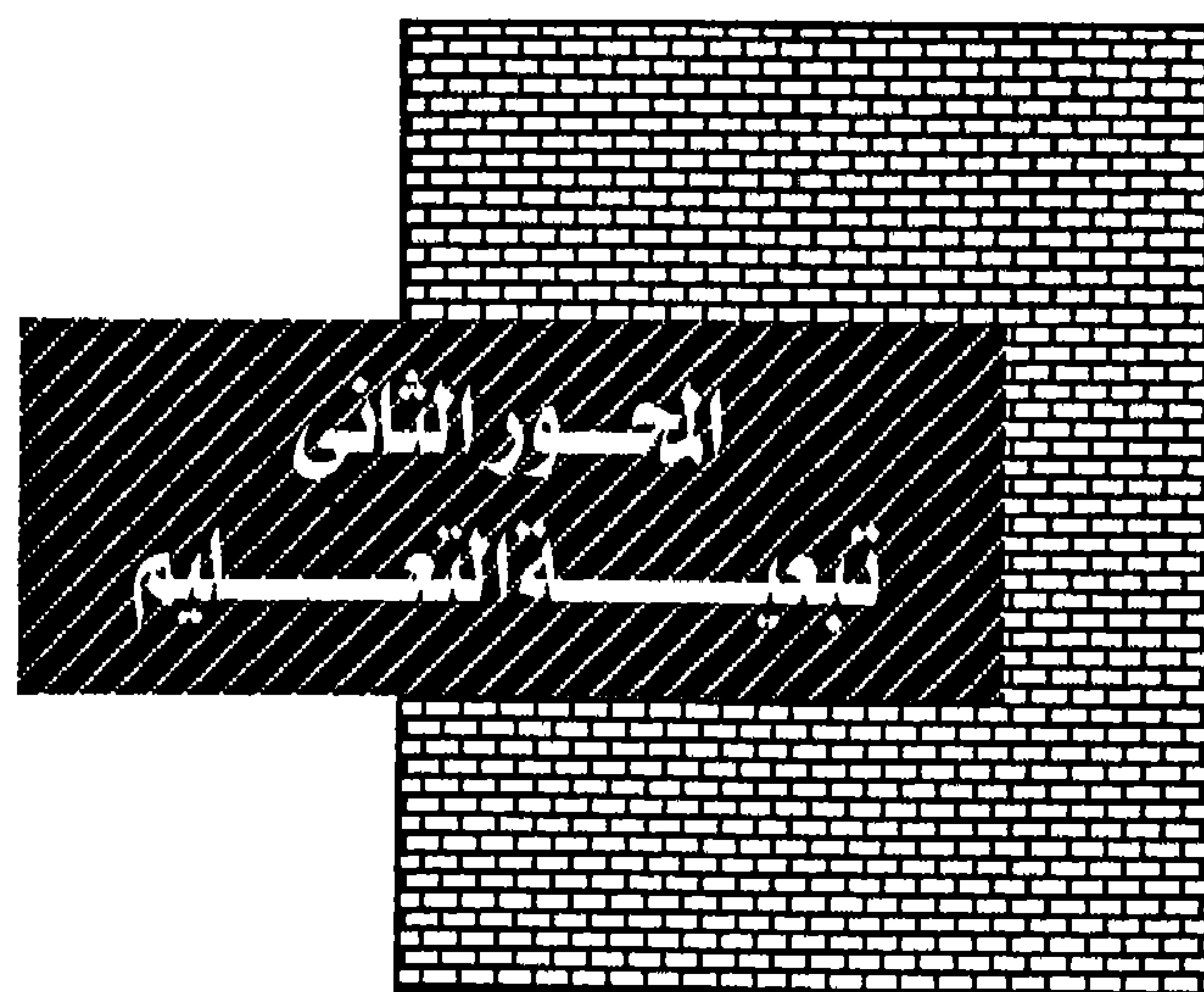
الاهتمام بمجالات بحثية جديدة محايدة، وهل هو يقصد باهتمامات بحثية جديدة محايدة ما يتردد عن ثقب الأوزون والتلوث وكذا .. هل هذه هى المجالات البحثية الجديدة التى يدعونا إلى الاهتمام بها؟. الكلام طبعا ليس عرضا لرأى واحد، لرأى شخص معين أو باحث أو كاتب .. وإنما يفهم من الكلام أنه كلام أستاذنا العزيز د. الحسينى حين يقول إن الباحثين وجدوا أن المفاهيم والتصورات والنظريات والأدوات التحليلية التى اعتادوا عليها لم تعد كافية (أو ملائمة)، وإن عليهم أن يواجهوا موقفاً جديداً .. وإما الدفاع العنيد عن واقع يصعب الدفاع عنه، وتشخيص المسألة على أنه واقع يصعب الدفاع عنه تحمل جزءاً من موقف. من وجهة نظرى أنا محبط. وإما إعلان الإفلاس الفكرى والبحث عن اهتمامات بحثية جديدة محايدة .. وهذا ما قلت عنه إننى لم أفهمه. «وباختصار إذا كانت التحولات العالمية الحديثة قد شهدت انتكاسة شديدة فى الممارسات الاشتراكية، فإن المثقفين العرب قد فقدوا الحلم وتصارعت الآراء حتى وجدوا صعوبة فى متابعتها والربط بينها فى سياق منطقى متكامل».

لعل ما يدعم رأيِى -ربما أكون طبعا خاطئا فى هذا الانطباع الذى أخذته من الورقة أو الرسالة التى وصلتنى من الورقة- أو ما يدعم هذا الانطباع الذى خرجت به من قراءتى للورقة، ما هو واضح فى الورقة من إعجاب الأستاذ الحسينى بالنمور الأربعة -تجربة النمور الأربعة- التى يدعونا إلى الاحتذاء بها .. أى أن هناك دعوة صريحة إلى إعلان أن جميع التجارب الآن قد انتهت، وأن هناك تجارب الآن تنموية جديدة ينبغى أن ننظر لها نظرة جديدة تماما، وهى تجارب النمور الأربعة .. لأن الثابت أن الدول التى اتبعت هذه التجارب قوية وتستطيع أن تكسر دائرة التبعية الجهنمية -على حد قوله فى الورقة-. يدعم انطباعى أيضا ما يريده ويدعو إليه الأستاذ العزيز د. الحسينى من العودة إلى نظرية التحديث، أى أن هناك بالفعل عودة إلى نظرية التحديث التى قال إن مفكرى العالم الثالث قد بدا لهم أن النظرية ضعيفة وغير ملائمة فى تشخيص واقعة التخلف والبحث عن طرق للتنمية، ومع عودة من جديد للتحديث، وهذا شئ واضح فى الورقة. ولكن هذا التحديث يأخذ شكلاً جديداً. ليس التحديث الخاص بـ(ولت روستو) ونظرياته إلخ التى تعلمناها وعرفنا عنها أشياء وأخذنا منها موقفا، وإنما التحديث بمعنى التعاون -التعاون الجديد- وأعتقد أن هذه هى النغمة السائدة الآن فى دول العالم

الثالث، وكذا ينبغي اليوم من وجهة النظر هذه أن يحدث لها نوعاً من ©(Integration) الدعوة الآن إلى التعاون فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد. أى أن هناك تطويرا على نظريات التحديث ، حتى تأخذ شكلاً جديداً يقال إنه يلائم الظروف العالمية.

أنا سأقتصر فى تعقيبى على هذه الملاحظات المتناثرة غير المنظمة على ورقة د. الحسيني. يمكن أن أقدم ملاحظة قصيرة أيضا على حديث الأخ العزيز الأستاذ حلمى شعراوى الذى يثير بالفعل أسئلة مهمة وقضايا مهمة جداً، ينبغى أن ننشغل بها ونحاول أن نطورها. فقط الذى أريد أن أقوله هو أن ما يدعو إليه أ. حلمى مسألة أن نأخذ فى الاعتبار ثلاثة أشياء فى مفهوم الهيمنة عند جرامشي، والعولمة عند سمير أمين، ثم كلام إدوارد سعيد الأخير. أنا أقول إن هذا الكلام ليس خروجاً من أرضية نظرية التبعية، وإنما هو تطوير من داخلها .. أى أننى فهمت من كلام. أ. حلمى أنه الآن ينبغى أن نتخلى عن نظرية التبعية لأنها أثبتت أنه لم يحدث ولا على المستوى التطبيقى ولا العملى ولا العملى اليومى .. نخرج منها ونرى .. أنا أقول لا ... أنا أقول إنه حتى المجهودات التى تعمل هذا ، صحيح أن جرامشى تكلم عن الهيمنة قبل أن تظهر التبعية وكذا كمفهوم، لكن سمير أمين حتى اجتهاداته الحديثة .. يجوب بقاع جزئية الثقافة هذه. لكنه لم يخرج خارج سور نظرية التبعية .. هو يكتشف أرضا جديدة داخلها. وهذا شىء جميل ومطلوب.. لأن العلم والمعرفة فى تراكمها لا يحدث أبداً أنه تخلى تماما عن نماذج نظرية، ثم بعد قليل سرعان ما نجد هناك نظرية جديدة ليست ذات صلة أو منتفية الصلة عما هو موجود من نموذج معرفى أو نموذج نظري. المسألة فيها تراكم وفيها علاقات متداخلة ومتشابكة بالفعل، وهو الذى أعتقد أننا جميعا نعيه. ولذلك أنا أقول إننا قد نوافق على أن نظرية التبعية بالشكل الذى أخذته وتبلورت به منذ ربع قرن، وبعض الإسهامات التى منها قدر قليل بالنسبة لمسألة الثقافة لا تسعدنا بهذا الشكل،وبالتالى يصبح المطلوب منا ، حتى نتجاوز هذا الموقف ليس، أن نتخلى عنها وننساها تماما ، وإنما أن نبحث كيف يمكن أن نضيف إليها ونعدل منها ، والعلم يقبل هذا ، والنظرية تقبل هذا.

* * *


المحور الثانى
تبعية التعليم

التبعية الثقافية فى التعليم قبل الجامعى
رؤية أولية

منى أحمد صادق سعد *

مقـــدمة :

هذه الـورقـة جزء مـن عمل أوسع للكاتبـة تحاول فيـه إلقـاء الضـوء على أهم المجالات الضروريـة لدراسة وفهم التبعية فى التعليم المصرى؛ لذا تنطلق الـورقة من الأسس النظـرية اللازمـة لتحليل التبعيـة فـى التعليم بإيجاز شـديـد، ثم تتجـه إلى البيـان التفصيلى لأحـد مجالات التبعيـة الثقافية فى التعليم كنقطة دراسة أساسية.

أولا : العوامل الداخلية والخارجية فى دراسة التبعية (١)

تميز أدبيات مدرسة التبعية بين فئتين من العـوامل التاريخيـة والديناميـة ، والتى يمكن إرجاع تفسير عمليتى التخلف والتبعية إليهما، وهما العامل الخارجى والعامل الداخلى .

وتتمثل مفردات العـامل الخارجى فى الاتصال الحضارى ، ومحاولات الغزو والاستهداف المتكررة، تلك التى سعت ، وتسعى للحصول على الفائض الاجتماعى النـاتج عن الموارد أو نتاج العمل الإنسانى أو الموقع الجغرافى الخاص، أو جميعها .

أمـا العـــامل الـداخلى ، فيمكن تلمسـه فى نمط الإنتـــاج أو التشكيلـة الاقتصــاديـة والاجتماعية للبلد المعنى ، والتى يقود تطورها طبقة مهيمنة وسلطة دولة معبرة عنها. ورغم هيمنة سلطة الطبقة السـائدة على القـوى الاجتماعية الاخـرى ، إلا أن العلاقات الاجتمـاعية المختلفة داخل البلد المعنى لاتتميز بالسكون ، وإنما بـالصراع أو بالتناقض أو بـالتحالف أو بدرجات مختلفة منها .

ويمكن إضـافـة العـوامل البيئيـة مثل الموقع الجغـرافى ، ودور النهر وعلاقتـه بـالصحراء

---

* باحثة . المركز القومى لبحوث التربية والتنمية

والوادى وبالموارد الطبيعية إلى العوامل الداخلية التى أثرت فى تطور بلادنا ، وذلك من منظور الدراسة ·

ومثلما اختلف تأثير أى من العاملين الداخلى والخارجى على حركة التطور الاجتماعى المصرى منذ محمد على باختلاف الظروف العالمية والداخلية التى مرت بها بلادنا، تختلف كذلك العوامل الفاعلة داخل كل منهما فى التأثير ؛ أى فى غلبتها على باقى العوامل الفرعية في كل عامل أساسى فى ظرف تاريخى محدد.

ويمكن تصور التبسيط التالى لتاريخية تأثير كل من العامل الداخلى والخارجى على تطور العلاقة التابعة بيننا وبين القطب الامريكى منذ حصولنا على الاستقلال السياسى فى عام ٥٢ وحتى الآن · فبعد فوز بلادنا بالاستقلال السياسى كانت غلبة التأثير للعوامل الداخلية ، إذ بسببها فشلت خطط التنمية ، واستطاعت تحالفات طبقية مغايرة لتلك التى ميزت الناصرية من الاستيلاء على السلطة لتحول تجربة محاولة الاعتماد على الذات ، من تجربة انغلاقية إلى تجربة انفتاحية تابعة ·

وبإخفاق تجربة الانفتاح فى حل مشكلات التجربة الناصرية وإصلاح اختناقاتها، طلبت قيادة البلاد العون المالى والفنى من البنك الدولى وخلفه مصالح المراكز والأقطاب الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية · وعندئذ اشتد تأثير العامل الخارجى ، وتم فى صورة برامج التقشف وتحرير الأسعار وإحداث التطويع الهيكلى ... وكلها وسائل مؤدية إلى كبح نمو الطبقة الوسطى بعامة ، ومنع قفزاتها النوعية إلى مرحلة مختلفة عن مرحلة التصنيع الهزيل والريعية الغالبة على مناشط الاقتصاد·

وإن كان العامل الخارجى هو الغالب فى فترة نهاية السبعينيات فى المجتمع ككل، إلا أن العامل الداخلى هو الذى كانت له الغلبة فى مجال التعليم فى هذه الفترة ، وذلك كامتداد للفترة السابقة عليها·

وتفترض الداسة أن عنصر المصالح للسلطة القائدة للتشكيلة الحالية هو العنصر الفرعى الذى يسود باقى العوامل الفرعية الأخرى فى العامل الداخلى مما يؤثر فى التعليم . وبعامة فالعامل الداخلى هو الأساس والمسئول الأكبر عن التبعية فى مجال التعليم اليوم ولاينفى هذا أو يتعارض مع غلبة العامل الخارجى فى بعض قضايا التعليم·

كذا ، يمكن رؤية العلاقة بين العامل الداخلى والخارجى باعتبارها حواراً متعدد العناصر

يعتمد على منطلقات ومراهنات كل منهما · وهذا أثناء محاولاتهما السيطرة والنزاع أو اقتسام ناتج وعملية الإنتاج الموسع فى بلادنا ·

ولن يتسع المجال هنا للإفاضة فى هذه الفكرة، ولكننا نود الإشارة إلى أنها جوهرية فى تحليل ديناميات التبعية الثقافية فى التعليم · إذ تكتسب العلاقة بين الداخل والخارج خصوصيتها فى مجال التعليم ، وذلك بحكم الطبيعة الاجتماعية للمؤسسة التعليمية ، أى بفضل دورها فى إحداث التقسيم الاجتماعى الداخلى للعمل ، وفى نشر وتعميم أو تخصيص المعرفة بين المواطنين ؛ وفى عمليات تنشئتهم الثقافية بين أحضان الوطن ·

ويمكن ضرب الأمثلة : فإذا أراد القطب الأمريكى أن يصلح من مسار النمو الاقتصادى والاجتماعى وفق برامج التكييف الهيكلى ، فإن المؤسسة التعليمية؛ تساهم فى هذا التطويع بعدة طرق ، ولكنها تتم بصورة مباشرة وغير مباشرة فى آن واحد· هذا إلا أنه يحدث بداية تغيير هيكلى للمؤسسة التعليمية ومنها إعادة تنظيم السلم التعليمى التى ينجم عنها تغيير فى كم ونوعية المعرفة التى سيحصل عليها طلاب المراحل المختلفة ، وبناءً عليها يحدث تغيير فى خصائص العمالة بالمجتمع والتى بدورها تؤثر فى السمات الثقافية للأنشطة الاجتماعية أو فى بعض خصائص مواطنى الغد·

ثانيا : ديناميات التجدد التبعى فى التعليم (٢)

يتم إعادة إنتاج التبعية - كمنتج ثقافى كلى - فى المؤسسة التعليمية ، وفى المجتمع بواسطتها عن طريق مجموعة من الديناميات ؛ أولاها الشروط المهيئة لحوار غير متكافئ بين الداخل والخارج ، أو هى الشروط الضاغطة تجاه تهيئة الاعتماد على الخارج · وثانيتها الآليات . وثالثتها دور متخذ القرار·

ويمكن إيجاز الشروط المهيئة للحوار غير المتكافئ ، السابق بيانه ، فى قصور التمويل المخصص للتعليم وضعف الخبرات الفنية المتوفرة بالكادر الذى يدير التعليم ، والقيود الاجتماعية المؤثرة على منظومة التعليم مثل ضغط النمو السكانى · هذا بخلاف صراع المصالح ومايترتب عليه من مشكلات تعليمية ومجتمعية ·

أما الآليات : فهى الوظائف الطبيعية التى تؤديها فروع المؤسسة التعليمية - هذا إذا ما فصلنا مستوى متخذ القرار عنها - ومن أمثلتها عمليات التخطيط والتنفيذ ·

ويتبقى دور متخذ القرار ، وهو على عكس الرافدين السابقين يتميز بوعيه بمصالح لسلطة السائدة من ناحية ، وحساسيته للتوازنات الاجتماعية المطلوبة من جهة أخرى ، كما

أن له تأثيره الخاص بحكم دور السلطة المركزية التاريخى فى بلادنا وهذا من ناحية ثالثة ؛ أى تعتبره الدراسة مرتكزاً نوعياً محدداً .

وستوضح الدراسة فى نقطتها التالية العلاقة الجدلية بين أطراف الداخل والخارج فى التعليم ، فتبرز ديناميات التجدد التبعى التى تميزه ، وذلك فى سياق تاريخى قدره خمسة عشر عاما ، وتترك مزيداً من التفصيلات الخاصة ببلورة طبيعة ونتائج الحوار والمراهنات بين أطراف الداخل والخارج لمن يرغب فى الاطلاع عليها فى الكتاب الذى يختص بالمعالجة التفصيلية للموضوع .

ثالثا : من المعونة المالية والفنية إلى التحكم فى تطوير التعليم :

فى بداية السبعينيات بدأت وزارة التربية والتعليم فى بلادنا فى طلب تعاون الهيئات الدولية والحكومية والخاصة بالدول الغربية المتقدمة لكى تحصل على معونات مالية وخبرات فنية تستطيع بواسطتها معالجة المشكلات المختلفة التى يعانى منها التعليم والمساهمة فى عمليات تطويره وإصلاحه .

وكانت أهم المشكلات التى اهتم الخطاب التعليمى الرسمى بإبرازها هى : قصور الإمكانات المالية المرصودة للتعليم عن تنفيذ خطط التوسع فيه ، والعجز عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الالتزام ، والتفاوت الشديد فى قبول الملزمين بين الريف والحضر ، وانخفاض الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى ، علاوة على تأثر الاخير بظاهرة عودة الاطفال وعزوف الطلاب عن التعليم الفنى مع استمرار تدافعهم على التعليم العام وخاصة الجامعى .

كما شهدت تلك الفترة انكسار التجربة الناصرية وبدايات التحول إلى الانفتاح الاقتصادى ، فجاءت المعونات المالية والفنية فى سياق التغيير المجتمعى وبدعوى إصلاح النتائج غير المرغوبة للتجربة الناصرية فى التعليم أو لحل مشكلاته المزمنة فى ذلك الوقت. ولكن إصلاح التعليم منذ بداية السبعينيات لم يتم بناءً على نفس الرؤية أو المنظور الذى كان فيه التعليم فاعلاً فى المرحلة السابقة عليه . إذ أسفر التداخل بين حكومتنا والجهات الاجنبية المعينة لها عن تغيير فى منطلقات العلاقة بين التعليم و المجتمع، فأصبحت غير تلك التى ميزت فترة الناصرية ، هذا بخلاف تغيير أهداف التعليم العامة والوسيطة والنهائية .

ولقد كان من المستحسن للدراسة أن تبدأ بتوضيح نتائج التجربة التعليمية فى عهد عبد

الناصر بإيجاز ، ثم تنتقل بعدها إلى بيان خطى التداخل المصرى الامريكى فى صنع السياسة التعليمية منذ بداية السبعينيات ، هذا كخطوة أولى يتلوها بيان بعض المترتبات الحادثة على التفسير الفلسفى لدور التعليم فى المجتمع وعلى الأخذ بالعون الفنى فى تطوير التعليم منذ تلك الفترة .

ولكن لن يتسع مجال الدراسة للإفاضة فى كل ماسبق ؛ لذا ستركز على خطى التداخل المصرى الأمريكي فى صنع السياسة التعليمية وبعض المترتبات الناتجة عن اشتراكهما فى عمليات تطوير التعليم .

خطا التداخل المصرى الأمريكى فى صنع السياسة التعليمية وبعض أهداف التعليم منذ نهاية السبعينيات

يقرر الطرف المصرى الآن الأهداف العامة والغايات المجتمعية والتربوية من التعليم بصورة منفردة . ولكنه يلجأ إلى طلب مشاركة الطرف الأمريكى وبصفة خاصة إلى خبرته الفنية ليساهم معه فى تحديد الأهداف الوسيطة والنهائية للتعليم .

ولم يتم التداخل بين الطرف المصرى والأمريكى فى عمليات إنتاج الأهداف وإدارة القرار والعملية التعليمية بصورة متسقة منذ نهاية السبعينيات ، ولا يتم الاعتماد على الطرف الأمريكى بمفرده فى الخمس عشر سنة الأخيرة على النحو الحادث الآن .

بل تزايد هذا التداخل والتأثير تدريجيا ومن بين ثنايا العون المادى والفنى الذى تم بيننا وبين الهيئات الدولية والحكومية المختلفة لعديد من دول المركز منذ السبعينيات ، حتى وصل الأمر إلى استئثار القطب الأمريكى بنصيب الأسد من أوجه العون المقدمة لنا سواء تم ذلك عن طريق مشروعات البنك الدولى أو منه بالباطن إلى وكالة التنمية الأمريكية أو لغيرها من الوكالات وبيوت الخبرة الأكاديمية الأمريكية العاملة فى مجال التعليم وحتى الفترة الحالية .

ولاتزعم الدراسة أنها تلم بكافة المعلومات والبيانات وإنما تسلسل الوقائع الهامة فى سياق دينامى وعملياتى :

ففى عام ٧٥-١٩٧٦ حصلت مصر على دعم مادى قدمه البرنامج العالمى للأغذية وهيئة الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية لتغذية تلاميذ الريف المصرى ، واكبه مشروع لبحث الارتباط بين تغذية التلاميذ والتحصيل فى المرحلة الابتدائية ، تقوم به لجنة مشتركة من

خبراء مصريين وأجانب، وعليه قدمت اللجنة تقارير ختامية بشكل دورى فى كل عام من الأعوام الثلاثة الأولى للمشروع ، وذلك باللغتين العربية والانجليزية[٣] .

واستمر المشروع ثنائياً بين البرنامج العالمى للأغذية وهيئة الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية حتى عام ٨٤- ١٩٨٥ . وفى ١٩٨٧/٣/١٧ جددت مصر تعاقدها مع هيئة الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية بمفردها لبرنامج الوجبة الغذائية بدءا من العام الدراسى ٨٦- ١٩٨٧ [٤].

كما حصلت مصر فى عام ١٩٧٧ على معونة من البنك الدولى لتبدأ تجربة المدارس الثانوية الشاملة بالتعاون معه [٥] . ولكن التجربة ظلت محدودة.

أيضا تعاونت هيئة اليونسكو معنا فى عام ١٩٨٧ وذلك لإنشاء مركز تعليم الكبار متعدد الأغراض فى حلوان ، قدمت اليونسكو بمقتضاه معونة مالية لتغطية جزء من تكاليف المعدات والمواد المشتراة للمركز ، وجزء من تكاليف تدريب العاملين بالمركز فى الخارج ، هذا بالإضافة إلى المساهمة فى جزء من تكلفة أنشطة المركز [٦].

وفى نهاية السبعينيات قامت وكالة التنمية الأمريكية من جهة والطرف المصرى من جهة أخرى - ممثلة فى وزارة التربية والتعليم ووزارة القوى العاملة - بدراسة تقديرات العرض والطلب من العمالة فى مصر والتى تم على أساسها توجيه مبلغ ٢٧ مليون دولار من جانب البنك الدولى إلى بعض مشروعات دعم التعليم الفنى فى مصر . [٧].

كذا حدث فى عام ٧٨- ١٩٧٩ التخطيط " لبحث ميدانى حول المهارات الأساسية فى التعليم الابتدائى ومدى احتفاظ من يتركون المدرسة بها وعلاقة ذلك بأساليب التعليم الابتدائى "، أجرى بالتعاون بين المركز القومى للبحوث التربوية فى مصر البنك الدولى.[٨]

كما تمت دراسة مشتركة بين الأخيرين عن " التسرب وإحصاءات التسجيل فى المدارس فى العينات المختارة "بالانجليزية فى عام ١٩٨٠ [٩]

وفى هذا الوقت تحديداً ناقش عديد من الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة و مؤتمرات التربية الدولية المنعقدة فى جنيف والاقليمية الخاصة ببرامج اليونسكو للتربية في البلاد العربية ، ناقشت أهمية صيغة التعليم الأساسى وضرورات التوجيه إلى التعليم الفنى وقدمت العديد من المبررات التربوية والمجتمعية التى تبرر منطقية تطبيق صيغة التعليم الأساسى فى البلدان العربية . أيضا بدأ برنامج المساعدات الذى تديره وكالة التنمية

الأمريكية في التوجه لمصر في نفس الوقت - أى فى عام ١٩٧٥ - فوقعت مصر اتفاقاً ثنائياً بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٦ أغسطس ١٩٧٨ باستمرار المساعدات الاقتصادية والتقنية . وكان التعليم أحد القطاعات التى توجهت إليها المعونة الامريكية وذلك لاعتبارها خدمة اجتماعية للمواطنين (١٠).

ولكى توجه الوكالة برامج مساعداتها للتعليم المصرى أرسلت مجموعة من الخبراء الأمريكين ليقوموا بدراسة أحوال التعليم فى مصر بالاشتراك مع بعض الخبراء المصريين وصدر التقرير فى عام ١٩٧٩ (١١) . ولقد طلب صندوق النقد الدولى فى ذات التوقيت أيضا من مصر ، البدء بتنفيذ مخططات خفض الدعم وترشيد الإنفاق الحكومى والاستهلاكى ، ومنها خفض الإنفاق على التعليم العام والجامعى والاتجاه إلى تمهين التعليم وذلك بتطبيق صيغة التعليم الأساسي . طلب ذلك مع الإيحاء بضرورة الاتجاه إلى زيادة دور القطاع الخاص عامة وفى التعليم بصفة خاصة ، وذلك " لتحرير " الإنفاق الحكومى وتوجيهه إلى من يستحقون الدعم فى ظل نفس السقف الإنفاقى ، وأخيراً أوصى بالاتجاه إلى تقليص سلطة المركزية الإدارية وإعطاء فاعليات أكبر للمحليات (١٢).

لذا بدأت تجربة صيغة التعليم الأساسى فى عام ١٩٧٨ على استحياء ، أعقبها التطبيق السريع لها ؛ حيث قامت بدمج السنوات الست الأولى الابتدائية مع الثلاث سنوات الأخيرة من المرحلة الإعدادية وذلك بصدور القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ١٩٨١ .

ولقد أتى القرار الوزارى بالتعميم متواكباً مع إدراج المشروع فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٢ - ١٩٨٦ . وذلك بالحصول على منحة من الولايات المتحدة لتنفيذه ، طبقاً لاتفاقية تدعيم إصلاح التعليم فى مصر ، وتعرف باتفاق " منحة مشروع التعليم الأساسى بين ج.م.ع والولايات المتحدة " (تحت رقم ٣٦٢- ١٣٩) اتفاق وكالة التنمية الدولية الأمريكية فى ١٩٨١/٨/١٩). (١٣)

كما تم فى نهاية السبعينيات التعاقد بين مصر والبنك الدولى على إنشاء المدارس الفنية نظام الخمس سنوات ، وصدر القرار الوزارى رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٠ على أن تبدأ الدراسة بهذه المدارس فى نفس العام . (١٤)

وغنى عن البيان أنه بإشارة الطرف المصرى إلى المشكلات المالية والفنية التى تحتاج إلى تمويل أو خبرات الدول المتقدمة فى الإصلاح والتطوير ، يرسى العطاء التنفيذى للمشروع على إحدى الهيئات الفنية من طرف الدول المقرضة وذات الخبرة فى المجال .

ويلجأ الطرف الأخير إلى إرسال مندوبين ، أى خبراء للعمل، يقومون ببحوث جدوى لتقويم أهمية المعونة المالية أو الفنية أو كليهما ثم يقدمون التقرير الأساسى للوزير وللجنة الإدارية العليا فى الوزارة ويستمرون فى العمل بحسب الحاجة اليهم .

وقبل الانتقال إلى بيان اشتراك الأطراف الأجنبية فى المشاريع التنفيذية للتعليم نود الإشارة إلى حركة إحياء التعليم الخاص وعودة التركيز على تعليم اللغات الأجنبية فى بداية ومنتصف السبعينيات . ولم تكن الوزارة ولا المعونة الأمريكية للتعليم المصرى بمعزل عنها ، ففى عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ بدأت الوزارة مع المركز القومى للبحوث التربوية فى تجريب سلسلة كتب Progressive Living English للمرحلة الاعدادية وتكرر التجريب لمدة ثلاثة أعوام . كما قامت الوزارة بتطوير المقرر الدراسى للغة الانجليزية فى دور المعلمين والمعلمات . أيضا أقرت الوزارة فى نفس العام مشروعا لإدخال اللغة الانجليزية فى بعض المدارس الابتدائية " بما يناسب الاحتياجات المحلية " ولكنها بدأت تجريبه فى عام ٧٩ -١٩٨٠ فى مدرسة واحدة فقط بمديريتين هما بور سعيد والأقصر ، وفيهما امتدت دراسة اللغة الانجليزية إلى المرحلة الثانوية.(١٥)

وأخيرا استجابت الوزارة لضغوط الأهالى فتقرر إنشاء مدارس حكومية تجريبية للغات وذلك فى مجال اللغة الانجليزية ، وتقرر بدء الدراسة بها من العام الدراسى ٧٩ - ١٩٨٠ وفقا للقرار الوزارى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٩ (١٦)

ولم يحدث تطوير لمقررات اللغة الانجليزية وحدها فى ذلك الوقت، بل قامت الوزارة بتطوير مقررات اللغة الفرنسية للإعدادية والألمانية للثانوية والعربية للابتدائية - على التوالى - وكما رصدتها مشاريع خطة التعليم.

واعتمدت طرق التطوير على تشكيل لجنة من خبراء اللغة بالمركز القومى للبحوث التربوية مع الوكلاء والموجهين الأوائل للمواد المعنية ، بتقوم يتقويم الكتب القديمة وتجريب الجديد منها. ولم تضم اللجان السابقة خبراء أجانب كمتخصصين فى اللغات أو فى إعداد المناهج أو المقررات الدراسية . (١٧)

وما يلاحظ على المشاريع السابقة هو اقتصار جهود تطوير مناهج اللغات غير الانجليزية على تقنين المقررات الجديدة فى حين امتدت جهود تطوير دراسة اللغة الانجليزية إلى محاولة " الإعداد المحلى" للكتاب ذاته وإلى تطوير الاختبارات .

فمن ناحية كانت محاولة الإعداد المحلى عبارة عن انتقاء كتاب صالح لتدريس اللغة

الانجليـزيـة مـن إحدى دور النشـر الأجنبيـة فى الخارج . ومن نـاحيـة أخـرى وضعت خطـة تفصيلية لتطوير اختبارات اللغة الانجليزية تشمل اختبارات نهاية الأعوام للمراحل الدراسية بالتعليم العام ، وذلك كمشروع تقوم بتمويله الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية ، كما تقوم الوزارة بتنفيذه مع المركز القومى والجامعة الأمريكية بالقاهرة . على أن يبدأ تنفيذه منذ عام ١٩٧٨.

ويلاحظ أيضا فى هذا المشروع اشتراك الخبراء الأجانب فى إعداد بنوك الأسئلة من ناحيـة وتضمينه لمنح تتلخص فى إتاحة فـرص الدراسات العمليـة فى الولايـات المتحدة الأمريكية لبعض العاملين بالوزارة والمنتظر قيامهم بوضع الأسئلة بعد ذلك.(١٨)(واختيار المقررات بالطبع وإن لم يذكر هذا البند فى المشروع).

وفى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات - أى ١٩٨٠/٩/٢٨- وقعت اتفاقيـة بين ج. م. ع. وحكومة الولايات المتحدة الأمريكيـة للربط بين الجامعات فى البلدين ، تحت عنوان " مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية" وصدر بها القرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٨٠ ويهدف المشروع السابق إلى اجراء البحوث المشتركة التى ترتبط بالمشكلات القومية وبخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بلغ عددها فى عام ١٩٩٠ نحو ٣٦٥ مشروعا بحثيا فى مجالات مختلفة كالزراعة والطاقة والسياسات الاقتصادية والصحة وخلافه . (١٩)

وهكذا تلاحظ الدراسة نمو التعليم الخاص للغـات والمدارس الخاصة الشبيهـة بالمدارس الأجنبيـة ومعاودة أنشطتهـا فى الثمـانينيات ، بالتوازى مع نمو الترابطـات بين التعليم الجامعى المصرى والأمريكى وزيادة توثقها فى صور اتفاقات التعاون البحثى .

ويتبين لنا من تتبع الوقائع التاريخية السـابقة أن المعونات الأجنبيـة تدفقت - فى البداية - إلى المشروعات والبرامج التعليمية المختلفة سواء رصدت أو لم ترصد فى الخطة ومتى ظهرت الحاجة إليها أو توفرت الفرصة للإفادة منها .

وكما ستـوضح الدراسة، فقد تنوعت - ومـازالت - مشروعات الإسناد التى رست عطاءاتها على الجهات الاجنبية ، إلا أن نصيب الطرف الامريكى منها تزايد تدريجياً، واختلفت نوعية المشروعات التى يقوم بتنفيذها عن تلك التى تقوم بتنفيذها باقى المراكز المتقدمة .

فإذا أرادت الـدراسة بيـان طبيعـة التداخل الأجنبى فى مشروعات التعليم المختلفـة

ومقارنة المواقع المتباينة للمراكز المتقدمة- وبصفة خاصة القطب الأمريكى- من خريطة التعليم ، فلابد من بسط شبكة المعونة لتحليلها فى سياق تاريخى دينامي ٠

لذلك تتبعت الدراسة تقارير تطور التربية والتعليم التى يصدرها المركز القومي للبحوث التربوية منذ عام ١٩٨٠ فى بند التعاون الدولى ، وكونت جدولاً مبدئياً يوضح بنود التعاون المختلفة بيننا وبين المراكز القومية المتقدمة ، كما يبين انتقال التعاقدات من فترة زمنية لأخرى ثم من جهة إلى أخرى كالتالى :

جدول رقم (١)

شبكة المعونة الغربية للتعليم المصرى منذ ٨٠-١٩٩٠

الجهة	تبعيتها	المشروع المشترك ١٩٨٤	تتابع التعاقدات مع الجهة منذ ٨٦-٨٨	تتابع التعاقدات مع الجهة منذ ٨٨-٩٠
اليونسكو	دولية	* تقديم خبراء وفنيين فى مجالات مختلفة منها التعليم الفنى * حلقات وندوات فى مجالات تربوية * المساهمة فى إنشاء مركز تعليم الكبار بحلوان عام ١٩٧٨ * المساهمة فى إنشاء معاهد فنية متوسطة * معدات فنية ومعدات تكنولوجيا وأجهزة معملية * إفادة مصر بخبرات اليونسكو فى مجال التوثيق التربوى وفى تكوين جهاز علمي للبحوث والتخطيط والتوثيق عام ١٩٥٦، مر بعدة بتطورات حتى أنشئ عام ١٩٧٢.	* طلبت مصر استقدام خبيرين لمدة أسبوعين فى مجال التقويم والتعليم الفنى. * تطوير المركز القومى للبحوث التربوية وإمداده بالأجهزة والمعدات * وضع خطة لإدخال نظام معالجة البيانات فى النظم التربوية كمشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومكتب اليونسكو فى مصر.	انتقلت بعض المشروعات لتلك الأعوام إلى مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى البلاد العربية.
اليونيسيف	دولية	* معدات لمشروع التعليم الأساسى،	سارية	

		* المساهمة فى مراكز التكوين المهنى التى تنشئها وزارة الشئون الاجتماعية * الاشتراك مع المركز القومى للبحوث التربوية فى إعداد دراسة لتقويم تجربة التعليم الأساسى		
البنك الدولى	دولية	* المساهمة فى إنشاء مدرسة فنية في القبة بالقاهرة ومدها بالمعدات * إنشاء مدارس تجريبية فنية نظام الخمس سنوات زراعية وصناعية، ومراكز للتدريب المهنى فى المجالات الزراعية الحقت بمدارس زراعية * مد المدارس الثانوية ودور المعلمين والمعلمات بالتجهيزات . * دراسات عن التسرب فى التعليم الأساسى. * إضافة إلى البحوث المجراة قبل ١٩٨٤ للتمهيد للمدارس الفنية وللتعليم الأساسى والتدريب المهنى	* الحصول على قروض ميسرة من البنك الدولى لإنشاء مؤسسة لصيانة التجهيزات، ومؤسسة لتدريب العمال على الصيانة * الحصول على قروض ميسرة من صندوق التنمية الأفريقى لتحديث التجهيزات فى المعاهد التكنولوجية ٥ (مليون دولار) * إدراج مشروع إنتاج التجهيزات المعملية والوسائل التعليمية كصناعات تعليمية فى الخطة الخمسية ٨٧-١٩٩١ بالتعاون مع الصندوق الأفريقى للتنمية والبنك الأفريقى بالحصول عليه فورا * مشروع إعادة تنظيم الهيكل الوظيفى لوزارة التربية ويقوم بالدراسة الفنية أحد بيوت الخبرة الأجنبية وفقا لتوصية البنك.	* ثلاث اتفاقيات عقدت مع صندوق وبنك التنمية الأفريقي بتاريخ ١٩٧٩/٢/١ بشأن تطوير المدارس الثانوية الصناعية الأولى بمبلغ ٧٧٣ وحدة حسابية الثانية ١٧,٣٣٠,٠٠٠ الثالثة ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ * أجريت دراسة السلم التعليمى، وتم خفضه إلى ٨ سنوات وتم علاج مشكلة الفوج المزدوج بالاستعانة بخبراء وكالة التنمية الدولية الأمريكية .

مكتب العمل الدولى		* المساهمة فى انشاء معاهد فنية للصناعات الصغيرة بالهرم مع المؤسسات العامة للصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية وفق برنامج وعقد بين الطرفين	* مؤتمرات وندوات حضرت.. مصر فى عام ١٩٨٧ مؤتمراً يناقش مع المكتب أوضاع المعلمين كما، أرسلت رداً على استبيان وجه إليها فى هذا الصدد.	
برنامج الأمم المتحدة للتنمية	هيئات إقليمية وشبه إقليمية	* تحويل مدرسة القبة الفنية إلى نظام خمس سنوات		
برنامج الغذاء العالمى المجلس الأوربى بستر اسبورج		* مشروع تغذية طلاب مدارس الريف بالابتدائي والإعدادى (١٩٧٥- ١٩٨٤)		
المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة		* الإمداد بمطبوعات تربوية * منح لتدريب المبعوثين باليونسكو فى التخطيط والتوثيق التربوى.	تدريب بعض القيادات التربوية المصرية على تعليم الكبار فى عمان فى شهر ديسمبر ١٩٨٦	
مكتب التربية العربية لدول الخليج		* تبادل مطبوعات دورية.		
(الرياض) مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية		* تبادل مطبوعات دورية * بحوث مشتركة تصدر فى الدوريات بالمكتب. * أبحاث مشتركة فى دورياته.	سارى	*دعت الأمم المتحدة واليونسكو الدول العربية إلى حضور الاجتماع الاستشارى البرنامج التجديدى

فى البلاد العربية				التربوى من أجل التنمية فى البلاد العربية (ابيداس) * ندوة عن التربية التكنولوجية ١٩٨٩، *ندوة التعليم والتدريب وسوق العمل انعقدت فى القاهرة فى ٣-٢٥ يناير ١٩٩٠
هيئة التنمية الدولية لما وراء البحار	حكومة بريطانيا	*تقديم خبراء لازمين لتشغيل معدات زراعية فى المدارس * مساهمة فى إنشاء مدرسة الزاوية الحمراء ، ومحرم بك الصناعية * تطوير الدراسة فى المعاهد الفنية والتجارية والصناعية * منح لتدريب معلمى المدارس الفنية خمس سنوات * منح لتدريب معلمى اللغة الانجليزية	* ٨ منح مدة كل منها ٩ أشهر لتدريب المعلمين بالمدارس الفنية * منح كل منها ٣ شهور فى مجال التدريب على الأمن الصناعى . *١١ منحة كل منها ٨ شهور فى مجال تدريس اللغة الانجليزية * إرسال خبراء فى مجال اللغة الانجليزية بالمدارس الفنية. * الاشتراك فى تطوير معدات وميكنة المدارس الفنية الزراعية.	استمرار التعاون فى مجال التعليم الفنى.
المؤسسة الالمانية للتربية ومعهد	ألمانيا الاتحادية	* شاركت المؤسستان مع المركز القومى بعقد ثلاث حلقات دراسية عن تطوير العلوم فى المرحلة الابتدائية.		نلاحظ عدم ذكر أية حقائق تخص التعاون بيننا

العلوم المانيا الديمقراطية الشعبية		* منح تدريب معلمى وموجهى اللغة الألمانية * المساهمة فى بناء مدرسة جلال فهمى الفنية ومدها بالخبراء والمعدات * المساهمة فى تجهيز وبناء المدرسة الفنية ذات الثمانى سنوات بمدينة نصر فى اوائل السبعينيات * منح لتدريب (٥) معلمين على اللغة الألمانية		
الحكومة الفرنسية		* منح لتدريب المعلمين والموجهين، متفاوتة المدد الشهرية، وأقصاها سنة.	* منح لتدريب عدد ١٢ معلم وموجه لغة فرنسية. * منح لتدريب عدد ١٠ معلمين وموجهين على تدريس مادة الرياضيات	
حكومات دول	* فنلندا * كندا * اليابان *ايطاليا	* بحث عن التعليم غير النظامى بين جامعة هلسنكى والمركز القومى للبحوث التربوية. * بحث عن تقويم مدارس الفصل الواحد بين هيئة التنمية الكندية والمركز القومى للبحوث التربوية ١٩٨١. * تعاون بين المؤسسة الكندية الدولية للمعلمين للتدريب على استخدام الوسائل السمعية والبصرية فى مصر ، بدأت ١٩٧٣. تدعيم معمل القياس التربوى فى مصر بالمعدات والأجهزة التكنولوجية علاوة على إرسال خبراء فى نفس المجال		* وهذه الدول فى تقرير التطور ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ عدا اليابان

	* النمسا	* المساهمة فى استثمار هذه الادوات فى البحوث المصرية.		
هيئة الاغاثة الكاثوليكية	* الولايات المتحدة	* مشروع تغذية تلاميذ المدارس مع برنامج الغذاء العالمى من عام ٧٤-١٩٨٤	* إتفاق بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٧ على برنامج الوجبة الغذائية بدءا من ١٩٨٧/٨٦ بريف المحافظات .	
وكالة التنمية الأمريكية		* منحة مشروع التعليم الأساسى بموجب تعاقد رقم (٢٦٣ فى ١٩٨١/٨/١٩) كمنحة فنية ومادية *	* تم التعديل الثانى فى يوليو ٨٦ تم بمقتضاه مد أجل المشروع إلى ١٩٩١/٦/٣٠ وسريان أعماله فى إنشاء المدارس ، وتقديم المعونة الفنية لزيادة كفاءة التعليم الأساسى. كما أدرج فى برامجه الفرعية برنامج تدريب معلمى المرحلة	* مازالت مشروعات زيادة كفاءة التعليم الأساسى مستمرة * استحدثت إدارة التخطيط بالوزارة وانتقلت الخبرة الأمريكية للعمل فيها تاركة شعبة التخطيط بالمركز القومى للبحوث التربوية عام ١٩٩٠
من الوكالة إلى أكاديمية الإنماء التربوى فى واشنطن		* تعديل أول على المنحة بتحويل جزء كبير من المعونة وقدره ٣٩ مليون دولار لإنشاء المدارس فى نفس العام ٨١ وتوجيه ٢ مليون دولار لتقديم معونة فنية مع أحد بيوت الخبرة الأجنبية الأمريكية حيث استقر التعاقد مع الأكاديمية بواشنطن تم بموجبه تقديم الخبرة بصورة تقارير بحثية ، ووقع الاتفاق فى ١٩٨٣/٣/٢٤ وانتهت ورش العمل من اذونات عمل (١٠) كبحوث فى التعليم الأساسى وذلك مع مؤسسة " تيم" مصر.	* إدراج عدد من المشروعات مع الوكالة فى الخطة الخمسية ٨٧/٨٨-٩١/١٩٩٢ وهى : * المشروع القومى للأبنية التعليمية، بإنشاء هيئة الأبنية	* انتقلت وتعممت معاونة الخبراء الأمريكيين للعمل فى ميدان المناهج الدراسية للتعليم الأساسى إلى التعليم العام بمركز تطوير المناهج

			التعليمية وتسليمها للجانب المصرى (نظام تسليم المفتاح) وشروعها فى دراسات تخطيطية معمارية متكاملة لخرائط مدرسية لم يذكر إن كانت قرضا أو منحة * مشروع تدريب القيادات التربوية العليا ، بإنشاء مركز تطوير المناهج بمنحة من الوكالة مع تدريب القيادات فى الخارج. * مشروع شبكة معلومات تدريب معلمى اللغة الانجليزية . * مشروع تطوير الإدارة المركزية بديوان عام الوزارة بالقاهرة	* تحدث دورات تدريبية لتطوير المقررات الدراسية ولتدريب القيادات التربوية.
من وكالة التنمية إلى هيئة B.R.D .G.* SE.		* مشروع جهاز التخطيط التربوى ونظم المعلومات، وهو اتفاق بين الوكالة من مكتبها بالقاهرة كطرف أمريكى مع مدير المركز القومى لبحوث التربوية، لتقديم تمويل ومساعدات فنية لإنشاء ثلاث وحدات فى إطار تطوير	لايوجد تفاصيل فى تقرير التطوير لعام ١٩٩٠.	

منح السلام الحكومية لمصانع والمنظمات التربوية والجامعات	منح لتدريب معلمى التعليم الفنى	المركز القومى للبحوث التربوية وإضافة مسمى تنمية إليه. منح لتدريب معلمى التعليم الفنى		

المصـــادر :

١- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، تقرير تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الفترة من ٨١/٨٢ الى ٨٣/٨٤ ، القاهرة، ١٩٨٤

٢- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، تقرير تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الفترة من ٨٤-١٩٨٦ ، القاهرة، ١٩٨٦

٣- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، تقرير تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الفترة من٨٦-١٩٨٨، القاهرة ، ١٩٨٨

٤- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، تقرير تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الفترة من ٨٨-١٩٩٠، القاهرة ١٩٩٠.

٥- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، تقرير تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الفترة من ٩٠-١٩٩٢ ، القاهرة ١٩٩٢

٦- ج م ع ، وزارة التربية والتعليم ، مشروع الخطة الخمسية لإصلاح التعليم فى مصر ١٩٨٨/٨٧-٩١-١٩٩٢.

٧- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، دليل مشروعات المركز . فى عام ٧٨ /١٩٧٩ القاهرة ، ١٩٨٧.

٨- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، دليل مشروعات المركز . فى عام ١٩٨٢/٨١ القاهرة ١٩٨٣.

٩- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، دليل مشروعات المركز . فى عام ٧٢-١٩٨٦ القاهرة ١٩٨٧.

ويستطيع القارىء معنا- الآن - ملاحظة الظواهر التالية :

١- دخول الطرف المصرى فى التعاقد كجهة رسمية سواء تم ذلك التعاقد مع الهيئات الدولية أو الحكومية للبلادالمختلفة ، أو الهيئات الخاصة لبعض البلاد، وذلك مع احتفاظ الطرف المصرى بنفسه كجهة رسمية رغم انتقال مشروعات التنفيذ من الهيئات الدولية والحكومية إلى الهيئات الخاصة كمقاولة تنفيذية.

٢- تتعلق الملاحظة الثانية بتتابع وتبادل التعاقدات الخاصة ببعض المشروعات البحثية والتنفيذية ، بين البنك الدولى من جهة ووكالة التنمية الأمريكية من جهة أخرى : حيث يقوم البنك الدولى بإجراء بحوث تمهيدية لإحداث تغيير تعليمى جذرى ، يعقبه قيام الوكالة بتنفيذ التعديل . وذلك بعد إصدار متخذ القرار لتوجيهاته التنفيذية بواسطة القرار ذاته ، وتتابع الوكالة تفصيلا ودوريا هذا التغيير التعليمى . (ونعتقد- وإن لم تتوافر الأدلة- بمتابعة البنك الدولى للنتائج كذلك مع الوكالة).

فمثلا : أجرى البنك الدولى مع المركز القومى فى نهاية السبعينيات سلسلة تعاقدات بحثية مشتركة عن التعليم الابتدائى . ثم حدث الاتفاق على تطوير المرحلتين الابتدائية والإعدادية لتصبحا مرحلة واحدة إلزامية تم تنفيذها مع وكالة التنمية الأمريكية .

وبمقتضى الاتفاق مع الوكالة على مشروع التعليم الأساسى وجه جزء من التعاقد إلى مشروع فرعى منه يختص بالبحث لإصلاح هذه المرحلة . وأسفر أحد البحوث التى أجريت مع أحد بيوت الخبرة الأجنبية - من الباطن من وكالة التنمية الأمريكية - عن ضرورة دراسة الأنماط التنظيمية المختلفة بالمرحلة . أى أوصت الدراسة بضرورة البحث فى هيكل السلم التعليمى ٦-٣-٣.

وبناءً عليه قام البنك الدولى (مع خبراء أمريكيين من أحد بيوت الخبرة الأمريكية الأخرى فى مجال التعليم ومن الباطن من الوكالة كذلك) بإجراء دراسة لتعديل السلم التعليمى ، أعقبها تحوله إلى النمط التنظيمى ٥-٣-٣ ، وذلك فى ثنايا امتداد التعاقد بيننا ووكالة التنمية الدولية الأمريكية على استمرار مشاريع التعليم الأساسى ، ومع دخول التعاقد مجالات جديدة كالتخطيط وتطوير المناهج الدراسية للتعليم العام .

ولقد كانت الوكالة وبصفة خاصة خبراء هيئة (B.R.I.D.G.E.S) هم من اقترحوا بدائل مختلفة لمشكلة الفوج المزدوج . ومن اللافت للنظر أن ذلك الاقتراح كان سريا وعلنيا فى آن واحد : ففى الفترة من ٢٩-١٩٨٩/١/٣١ انعقد مؤتمر " بدائل إصلاح السياسات

التعليمية " فى القاهرة والذى قام بتنظيمه كل من المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ووزارة التعاون الدولى مع هيئة (بريدجز) السابق ذكرها.

واستهدف هذا المؤتمر عرض مفهوم البدائل ، وفيه قدمت أوراق مصرية وعربية بخلاف ورقة هيئة " بريدجز" التى تحلل السياسة باعتبارها فنيات مختلفة للتقدم والتراجع فى الإصلاح . وفى الوقت نفسه قام خبراء الهيئة السابقة بتدريب باحثى شعبة التخطيط بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية على كيفية صنع البدائل لمتخذ القرار أثناء قيامهم بالدراسة السرية التى تعالج مشكلة الفوج المزدوج فى عام ٨٩ -١٩٩٠ . [٢٠]

ويحقق المؤتمر شرط الإشهار فترى «دينا جلال» أن الطرف الأمريكى يود إبراز دوره وجهوده فى حل المشكلات التى تقابل المجتمع المصرى أمام الرأى العام فى بلادنا [٢١].

٣- أما الملحوظة الثالثة فتشير إلى قدرة الطرف الأمريكى فى العشر سنوات الأخيرة على انتزاع بعض المشاريع ذات الأهمية من بعض الهيئات الدولية المحايدة كاليونسكو: فمن الجدول يتبين أن هناك اتفاقاً عقد بيننا وبين اليونسكو على إدخال نظام لمعالجة المعلومات التربوية ، ولايتوفر للباحثة علم بمقدار أو خطى التنفيذ، وإن كنا نرى أن هذا النظام أصبح متواجدا فى الوزارة ، فى مستواها الإدارى المتميز (هكذا المسمى) والمتعلق بمتخذ القرار . ويتواجد خبراء وكالة التنمية الدولية الامريكية وهيئة بريدجز بصفة مستمرة فى الإدارة الخاصة بنظم المعلومات فى الوزارة.

٤- وأخيرا يمكننا مناقشة الملحوظة الأخيرة والخاصة بدلالة قيام الحكومات أو الهيئات المختلفة بنوعية معينة من المشروعات دون غيرها عن طريق إعادة صياغة الجدول السابق فى الجدولين التاليين رقم ٢ ، ٣.

جدول رقم (٢)

طبيعة المشروعات التى تقوم بها الأطراف الخارجية فى التعليم

هوية الطرف الأجنبى	طبيعة المشروع المتعاقد عليه
أقطاب مختلفة كانجلترا وفرنسا والمانيا واليابان	١- مشروعات المساهمة فى إنشاء مدارس صناعية مهنية وفنية وتكنولوجية ، كمنح أو قروض ميسرة وغير ميسرة ، شاملة أو غير شاملة المعدات. ٢- مشروعات تدريب معلمى التعليم الفنى (كمنح أو غير مبينة) . ٣- مشروعات بمنح لتعليم اللغة القومية للبلاد الأجنبية ولتطوير معلميها فى مصر أو بالسفر للخارج.
هيئات دولية محايدة مثل الأمم المتحدة	١- المساهمة فى مشروعات إنشاء مدارس فنية وإرسال معدات تعليمية بها ومعدات لتكنولوجيا التعليم . ٢- ندوات نقاشية لمشكلات التعليم فى دول العالم الثالث تهتم بخبراء عالميين فى التطوير . ٣- بعض الأبحاث غير الدورية عن التعليم .
البنك الدولى	١- مشروعات بحثية تتسم بالدورية، وبتأثيرها فى صنع السياسة التعليمية، إذ إنها تجرى بغرض إحداث التغيير وقبل صياغة القرار التعليمى. ٢- مشروعات إنشاء مدارس صناعية بقرض ميسر أو غير ميسر وإرسال خبراء فى هذه المدارس.
القطب الأمريكى	١- مشروعات بحثية تتسم بالاستمرار، وبتأثيرها فى صنع السياسة التعليمية، وبمراجعتها التفصيلية للنتائج. ٢- مشروعات تعليم فنى وتعليم أساسى. ٣-مشروعات إنتاج وتشغيل الأهداف التخطيطية وأهداف التعلم فى الفصول. ٤- مشروعات إنشاء هياكل إدارية فى الديوان الرئيسى وذات صلة مباشرة بمتخذ القرار . ٥- مشروعات تطوير البنية الإدارية للمحليات.

ولكن الجدول السابق لايبين بوضوح كاف شبكة التداخل التعليمى للمراكز ، ويمكننا إعادة صياغته لنوضح نقاط التركيز، التى يتم توجيه المعونة إليها فى المنظومة الكلية للتعليم . وهذا مايوضحه جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

توجهات المعونة فى جسد المنظومة التعليمية

هوية الطرف الأجنبى	سلم ومؤسسات تعليمية	بنية وهياكل إدارية خاصة ومساعدة	نظام بحثى ومعلوماتى
المراكز المختلفة	١- التعليم الفنى ٢- تعليم اللغات.	١- منح لتدريب معلمى التعليم الفنى واللغات.	١- بعض البحوث غير الدورية.
الهيئات الدولية المحايدة	١- التعليم اللانظامى ٢-التعليم الأساسى. ٣- التعليم الفنى.	١- منح للتدريب على التخطيط . ٢- ندوات متخصصة.	٢- بحوث غير دورية
البنك الدولى	١- التعليم المهنى واللانظامى ٢- التعليم الفنى.	١- المساهمة فى تطوير المحليات.	١- بحوث دورية. ٢- نظم معلومات.
الولايات المتحدة الأمريكية	١- التعليم الأساسى. ٢- التعليم الفنى. ٣- التعليم المهنى واللانظامى ٤- التعليم الجامعى ٥- تعليم اللغة الإنجليزية.	١- المساهمة فى تطوير إدارة المحليات التعليمية ٢- إنشاء هياكل إدارية خاصة ترتبط بالوزير ٣- إنشاء هياكل إدارية مهمتها تخطيط الأهداف التعليمية.	١- بحوث دورية. ٢- نظم معلومات لوكالة التنمية الأمريكية وللبنك الدولى. ٣- نظم معلومات لمتخذ القرار المصرى.

ومن التحليل السابق نتبين أنه توجد عدة فوارق رئيسية بين معونات المراكز من جهة، والهيئات الدولية المحايدة من جهة ثانية ، وهما معا- أى بينهما - والبنك الدولى والولايات المتحدة من جهة ثالثة.

ذلك لأن معونات المراكز باستثناء الولايات المتحدة والهيئات المحايدة تتجه إلى أجزاء من المنظومة التعليمية الكلية أو إلى أجزاء من بعض فروعها ، وقد يحدث بمعاوناتها استحداث لهياكل فرعية فى التعليم دون تغيير جذرى فى النظام الكلى .

فى حين تتجه معونات البنك الدولى والولايات المتحدة إلى جميع مفردات المنظومة الكلية للتعليم ، وتتصف بالشمول وبإدخالها التغييرات الجذرية على جميع تلك المفردات ؛ وذلك ما أوضحته الدراسة من الجداول التفصيلية ومن التتبع التاريخى للوقائع.

أما ما يجمع معونات المراكز المختلفة - بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية - فهو الاهتمام بالقنوات المفتوحة لتعليم الصفوة بيننا وبينهم ، وذلك بالاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية بصفة خاصة. كما تتفق المراكز كذلك على اقتسام السوق المصرية للتعليم ، وهذا عن طريق بيع المنجزات التكنولوجية كالمعدات والتربح من القروض ومن تسويق الخبرة الفنية لتطوير التعليم . والأخير يحتكره الطرف الأمريكى بصفة خاصة.

ويتبين من حجم وتنوع الارتباط بين بلادنا والأقطاب المتعددة - فى مختلف فروع المؤسسة التعليمية - عمق الاحتياج للخارج ، والذى تجاوز أزمة رأس المال إلى أزمتى الخبرة الفنية واختناق التوازنات الداخلية .

فأزمة رأس المال ليست هى الأزمة الحاكمة، والدليل على ذلك عدم تواجد الاختلالات المالية فى التعليم العام والجامعى بنفس درجة تواجدهما فى التعليمين الأساسى والفنى . إذ تتساءل الدراسة لماذا يشتد ويساهم نشاط القطاع الخاص فى التعليمين العام والتجارى، وبطرق مباشرة وغير مباشرة فى التعليم الجامعى ، فى حين يحجم عن المشاركة الإجمالية أو التمويلية فى التعليم الفنى ، هذا رغم إفادة القطاع الخاص الاقتصادى الكلي من تطوير النوعية الأخيرة .

أيضا نستفسر عن استمرار تواجد الخبرة الأمريكية بصفة خاصة فى المراكز البحثية والتطويرية وتلك المتصلة بنظم المعلومات فى ديوان الوزارة الرئيسى الآن، هذا رغم انتهاء

المبرر الأصلى لتواجدهم؟ كما نركز على تحول التعاقدات الجزئية بيننا وبينهم - تلك التى تتعلق بفروع من منظومة التعليم- إلى أخرى تتسع لتشمل نظم فرعية أو كلية فى التعليم.

ومع استمرار تواجد الخبرة الامريكية فى التعليم وانتظام لجوء الطرف المصرى إليها الآن، إلا أنه لايمكننا إغفال محاولة التداخل لإيجاد التوازن بين أطراف المعونة .

ولكنها محاولة قاصرة، ذلك لأن تنوع الجهات المقرضة وتعدد توجهاتها فى فروع المؤسسة التعليمية لاينفى إمكانية احتكار قطب معين لبعض العناصر المحورية فى العملية ، وهو ماسوف نزيده إيضاحا .

طبيعة الدور الأمريكى فى التعليم المصرى منذ الثمانينيات

فإذا اتفق قارئ الدراسة الآن معنا على الدور متزايد الأهمية للقطب الأمريكى فى العون الموجه إلى التعليم وأراد المزيد من التفصيلات عن طبيعة دوره فى هذا المجال، فيمكن للدراسة أن توضح ذلك عن طريق متابعة بعض توصياته التى نصح بها فى تقارير العون الفنى لإصلاح التعليم الابتدائى والإعدادى ، والذى تحول إلى مرحلة التعليم الأساسى على النحو التالى :

ففى التعاقد الأول بين حكومتنا وهيئة التنمية الدولية الأمريكية وهو برقم - ٢٦٣ ك ١٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٨/١٩ ، تم الإتفاق على تمويل إنشاء وتجهيزات وخدمات فنية للتعليم الأساسى . وفى نفس العام حدث تعديل أول بحيث يتم تحديد البنود التفصيلية لمساهمة كلا الطرفين فى التمويل، كما تم الاتفاق على توجيه أغلب المعونة إلى مشروع المبانى المدرسية - الذى يختص من ضمن اختصاصاته برسم الخرائط التفصيلية لتوزيع المدارس على أنحاء الجمهورية- كذا توجيه مبلغ ٢ مليون دولار للمساعدات الفنية التي تشمل مختلف قضايا التعليم الأساسى مثل التخطيط والاقتصاديات [٢٢] تمت تلك المساعدات الفنية فى صورة أذون عمل عددها عشرة (Workshop) وعناوينها:

إذن العمل رقم (١) الإطار العام للمشروع.

إذن العمل رقم (٢) المنهج وإعداد المعلم.

إذن العمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسى.

إذن العمل رقم (٤) تصميم مدارس التعليم الأساسى.

إذن العمل رقم (٥) وضع برنامج للحاسب الآلى للتخطيط والمتابعة.

إذن العمل رقم (٦) التدريب أثناء الخدمة لمرحلة التعليم الأساسى.

إذن العمل رقم (٧) المعوقون فى مرحلة التعليم الأساسى.

إذن العمل رقم (٨) تنظيم وإدارة التعليم الأساسى.

إذن العمل رقم (٩) المدارس التجريبية.

إذن العمل رقم (١٠) الإشراف التربوى (التوجيه الفنى)

ويقترح إذن العمل رقم (٢) أنه لكى يتحقق إصلاح التعليم الأساسى [٢٣]. فمن الضرورى توجيه الاهتمام إلى " الهيكل التنظيمى لمدرسة التعليم الأساسى" ،ذلك بدراسة " الأنماط المختلفة " للتعليم وهى ٦-٦ أو ٩-٣ أو ٦-٣-٣ أو ٥-٣-٤ وكان ذلك فى مارس ١٩٨٤ [٢٤]. كذا يشير التقرير السابق إلى ضرورة التغيير الجذرى للمناهج ويحدد تخطيطا تفصيليا لذلك ، ملتفتا إلى جميع التفاصيل كأدلة المعلم وأهمية تدريب الموجهين والمسئولين على إعداد المقررات باستخدام مدخل النظم ، ويدلى بتصميمات مختلفة ومقترحات متنوعة لأهداف التعلم فى الفصول مع التخطيط الزمنى الدقيق لورش العمل المقترحة التى ستقوم بصياغة المبادئ الجديدة للمقرررات [٢٥].

وأخيرا يشير التقرير السابق فى توصياته إلى " الاحتياجات ذات الأولوية بالنسبة لوزارة التربية والتعليم " ولم يذكر مبررات أولويتها وموضوع الحاجة ذاته . وهذه الاحتياجات - كما نفهم - هى بنود تفصيلية بالمعلومات المختلفة والمختصة بدراسة الكفاءة الداخلية والخارجية للصيغة الجديدة من التعليم الأساسى ، مع الاهتمام بالمتابعة الدورية[٢٦] كما يقترح فى نهاية توصياته تصورا لشبكة قومية لمعلومات التعليم (٢٧) معددا فوائدها . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه فى جميع التقارير التى تمت ، لايخلو أحدها من التذكير بأهمية المعلومات والبيانات وإلى قصورهما وإلى ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة كالكمبيوتر والميكروفيلم فى تسجيلها مع مراعاة المراجعة الدورية لها.

نجد توصية مشابهة للتوصية الأخيرة فى إذن العمل رقم (٣) مع تصنيفها إلى معلومات على المستوى التخطيطى الكلى وأخرى تفصيلية على مستوى المدرسة، ويوظف فى كليهما الكمبيوتر وغيره من أجهزة حديثة.

ويوصى إذن العمل رقم (٣) - الخاص باقتصاديات التعليم الأساسى - بضرورة إلغاء إعادة السنة الدراسية للطالب الراسب فى الصفين الرابع والخامس من الحلقة الابتدائية. وذلك لمبررات تربوية عديدة، هذا بالاضافة إلى كلفة الرسوب التى تفوق كلفة إنشاء دراسات أو نظام علاجى لهم من وجهة نظر الخبراء فى التقرير . كما " يقترح المواجهة المبكرة لمشكلات التعليم ومساعدة الطفل أن يتعلم كيف يتعلم وذلك لتجنب الكثير من إعادة السنة فى المرحلة الإعدادية " [٢٨].

ويناقش التقرير السابق أيضا الكفاءة الخارجية لنظام التعليم أى : علاقة التعليم بالقوى العاملة التى يحتاجها النمو الاقتصادى ذى النسبة المرتفعة المنشودة . ويرى أن النقص فى بعض التدرجات بالهيكل المهارى للعمالة كالحرف اليدوية الماهرة يؤدى إلى تعويق النمو[٢٩].

ويعلق إذن العمل رقم (٣) بأنه " فى بلد كمصر يمكن أن يدرب أكبر عدد بهدف تصدير رأس المال البشرى باستخدامه كمصدر عام للنقد الأجنبى" [٣٠] . (أى يقصد كما نفهم أن يتحول التعليم إلى قوة طاردة للمواطنين من بلادهم وإقناعهم بعدم قدرة الوطن على إيجاد فرص عمل لأى طالب يتدرب فى مؤسسات التعليم ويرغب في العمل من بعدها) .

أما إذن العمل رقم (٨) والخاص بتنظيم وإدارة التعليم الأساسى ، فقد وضع فى خطة أذون العمل الفنية منذ التعاقد الأول . ولكنه لم ير النور إلا بعد الاتفاق بين حكومتنا والوكالة الأمريكية على التعديل الثانى ، والذى وقع فى يوليو ١٩٨٦ وتم بمقتضاه مد أجله إلى ٣٠ يونيو ١٩٩١ [٣١].

ويبدأ الإذن السابق- والذى قدم تقريره الختامى فى مايو ١٩٨٧ - نقاشه للهيكل الإدارى للتعليم الأساسى بتحليله ، منتقدا غياب الجهاز الإدارى المتكامل للمرحلة الجديدة بعد اندماج حلقتيهماويرصد غياب التنسيق الإدارى الأفقى والرأسى بينهما.

لذا يقترح استحداث وظيفة إدارية فى المواقع الإدارية الثلاث (ويعنى بها المستوى المركزى ثم مستوى المديرية فالمدرسة) وتهتم هذه الإدارات بشئون التعليم الأساسى ككل. كما يوصى بإنشاء لجان نوعية متخصصة مهمتها التنسيق الأفقى وإيجاد الترابطات بين عمليات التخطيط والمراجعة فى إدارات هذه المرحلة . ثم ينهى التقرير السابق مناقشته بتحديد تصور تفصيلى " للهيكل التنظيمى المقترح لجهاز التعليم الأساسى " وفيه يرصد تفصيليا مهام ونوعية التنظيم الإدارى واللجان الرئيسية والفرعية ومسئولياتها . ولا يفوته موقع المعلومات ونظمها فى الهيكل ، بعد اقتراح قواعد تصنيفها .

وأخيرا يضع مخططا زمنيا للتنفيذ مع تحديد مسئولية كل جهة ونقتطف منه الآتى نصا بعد انتقاء بعض البنود الهامة :

جدول رقم (٤)

" خطة التطبيق لتطوير تنظيم وإدارة أجهزة وحدات التعليم الأساسى " (٣٣)

المرحلة	العمليات والإجراءات المطلوبة	المسئولية	ملاحظات
الأولى	١- إنشاء المجلس النوعى للتعليم الأساسى.	وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التعليم	استصدار قرار وزير التعليم
	٢- إعادة تنظيم الإدارة المركزية للتعليم الأساسى.	وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التعليم	استصدار قرار وزير التعليم
	٣- اختيار محافظتين يتم فى نطاقهما التدريب التجريبى للتنظيم الجديد.	وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التعليم	استصدار قرار وزير التعليم بالاتفاق مع وزير الحكم المحلى
	٤- تحديد الأهداف ورسم السياسات، بلورة الأهداف الاجرائية وأولويات تطبيقها ، تنفيذ برامج التعليم الأساسى بما فيها الخطة التعليمية للكتب والمقررات ، جمع، ومعالجة وتداول البيانات إلخ.	المجلس النوعى للتعليم الأساسى ولجان التعليم الأساسى بالمديريات والإدارة التعليمية.	استصدار قرار وزير التعليم وقرارات المحافظ (حسب الحاجة).

ويبين المقتطف السابق من الجدول تفاصيل المرحلة الأولى المركزية ، ومدتها عامان والتى تعقبها المرحلة الثانية بنفس المدة كذلك ، وفيها يتم تعميم التجربة فى عدد من المحافظات يتراوح بين ٦-٨ محافظات وتمثل مختلف الأقاليم ، ثم يأتى التطبيق الواسع فى المرحلة الثالثة ومدتها عام دراسى واحد.

ولايفوتنا أن نلاحظ بدورنا كيف يؤكد التقرير - فى الملاحظات - على استصدار الوزير لقرارات التنفيذ .

فكما يتبين للقارئ معنا أن المعونة قد امتدت إلى مجالات متعددة لم تكن مرصودة فى التعاقد الأول بيننا وبين الوكالة ؛ لذا جاء التعديل الثانى فأدخلها فى الاهتمام ، ليشملها الإصلاح بدوره .

وفى التعاقد الثانى حددت الوكالة ملامح رئيسية لتحسين نوعية التعليم الأساسى وزيادة كفاءته : منها الاستمرار فى تشييد المبانى المدرسية ، وضرورة وضع أطر مؤسسية لمناهجه، والاهتمام بزيادة فاعلية المحليات فى المشروع ، كذا العناية بتدريب المعلمين وتقديم المساعدة الفنية لبرامجهم (٣٤).

وظهرت إلي جانب بنود التعاقد الثانى كذلك مجالات جديدة أهمها الاهتمام بزيادة فاعلية التنظيم الإدارى لديوان الوزارة عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية له واقتراح التعديلات المناسبة عليها ، استلزمت بدورها إجراء اتفاق مع البنك الدولى بشأنها ، ومنها بالباطن إلى الوكالة الأمريكية وإلى خبراء هيئة بريدجز على التوالى . (٣٥)

ويمكن ملاحظة المجالات السابقة ومواقيت تعاقداتها من الجدول رقم (١) ، كما تشير دراستنا إلى إدراج بعض نتائج المقترحات البحثية لأذون العمل العشرة - والتى أبرزناها - فى الخطة الخمسية للأعوام ٨٧- ١٩٩١ ، وذلك فى صورة مشروعات تنفيذية بيننا وبين الوكالة ، هذا علاوة على قيام الوزير ببعضها الآخر مباشرة.

ويتم الأمر السابق كله تحت دعوى زيادة كفاءة التعليم العام وخاصة فى مرحلته الأساسية ؛ فلكى تزداد تلك الكفاءة عملت الوزارة منذ منتصف الثمانينيات وإلى بداية التسعينيات على تعديل التنظيم الإدارى لديوان الوزارة ، وتطوير المركز القومي للبحوث التربوية وإنشاء مركز تطوير المناهج ، ثم استحداث إدارة البحوث المركزية بديوان الوزارة

ولقد اتبع الوزير فى ذلك الأمر سياسة التغيير الجذرى والسريع والمتتالى - على حد تصريح الخطاب الرسمى - وفى جميع الأحوال سعى إلى الحصول على المنح والقروض المالية والفنية من الطرف الأمريكى للتنفيذ .

ومما يسترعى الانتباه أن جميع التعديلات والاستحداثات الإدارية السابقة قد تمت بتواز تام، فحدث ازدواج وتضارب فى المسئوليات والاختصاصات والمهام التى تقوم بها هذه الأجهزة ، هذا من ناحية ، فى حين عملت الخبرة الفنية الأمريكية فى جميعها - القديم والمؤقت والمستحدث منها - فى تلك الفترة من ناحية أخرى ، كما احتفظ الوزير بجميع

الخيوط التى تتيح له الإدارة والرئاسة المباشرة لها جميعا . وكأنه يفيد من هذا التضارب والازدواج فى الاختصاصات من ناحية ثالثة .

كذا يلفت النظر حرص الطرفين على إشهار بعض جوانب عملهما المشترك - وهو المتعلق بالتوسع فى التعليم الأساسى وخاصة فى الريف وبعض جوانب النصح الفني الإدارى - فى حين أنهما يراعيان إخفاء الامتداد بالعمل الثنائى بينهما إلى هذا العمق .

وعلى أية حال فتحت ستار زيادة كفاءة التعليم العام ، تم تطوير المركز القومي للبحوث التربوية بإضافة مسمى تنمية إليه ، وبتغيير هيكله التنظيمي ليضم شعبا ثلاثاً من بينها شعبة التخطيط التربوى، كما ألحق به - مستقلا عنه كذلك - مركز تطوير المناهج ولقد عمل فى كل من شعبة التخطيط ومركز تطوير المناهج الخبرتان المصرية والامريكية وفى المدة الزمنية القصيرة التى تراوحت لمدة عامين منذ ٨٨- ١٩٩٠ ، والتى ظل بها مندوبو هيئة بريدجز فى شعبة التخطيط بالمركز ، وقد تجاوزت عمليات النصح والتوجيه والمتابعة الدورية مشكلات التعليم الأساسى إلى جميع تفاصيل المنظومة التعليمية نظامية وغير نظامية.

ثم حدث خلاف بين رئاسة المركز آنذاك - فى عام ٨٩/ ١٩٩٠- والوزير أعقبها انتقال كل الخبراء الامريكيين العاملين بشعبة التخطيط التربوى إلى الإدارة العامة للتخطيط بديوان عام الوزارة، والتى تم تأسيسها بالقرار الوزارى ٢٠٣ لعام ٨٩، لكنهم استمروا فى العمل بمركز تطوير المناهج باعتباره جهة مستقلة مازالت حاصلة على المنحة وللآن .

وبرغم أن الانتقال السابق للخبراء الأمريكيين إلى ديوان الوزارة بدا فجائيا ، إلا أنه كان مخططاً ؛ إذ اتسم الهيكل الإداري لديوان الوزارة بعدم الاستقرار منذ بداية الثمانينيات، فحدثت تعديلات متتالية بين بعضها والبعض الآخر خلال مدد تتراوح بين شهر واحد وثلاثة أشهر [٣٦] . وتجب التعديلات سالفة الذكر فى ثناياها إجراءات متعددة تم بواسطتها تنفيذ التخطيط الإدارى سابق النصح به فى إذن العمل رقم (٨) من ناحية الاقتراح البحثى المدرج فى الخطة الخمسية ٨٧- ٩١ الخاص بتغيير الهيكل التنظيمى بديوان عام الوزارة .

ويتيح الأمر السابق بدوره أن تتواجد الخبرة الأمريكية تواجدا مستمرا ومؤسسيا فى

الإدارة التعليمية المصرية ، كما يساهم فى اتساع مجال تأثيرها بحكم وظيفة الجهاز الإدارى ذاته .

وأخيراً فلكى تتحسن وتطوع مقررات التعليم الأساسى وفق مارآه إذن العمل رقم (٢)، اتفق الطرفان المصرى والأمريكى على إنشاء مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية . والذى تذبذب الوزير فى شأن إشهاره ، فأصدر سلسلة من القرارات أولها القرار رقم ١٩٢ لعام ١٩٨٥ وآخرها القرار رقم ١٧٦ لعام ١٩٩٠ ، وبمقتضاه خرج المركز الى النور كهيئة دائمة [٣٧].

ومن المسمى ذاته للمركز ينتقل نشاط الإعداد المشترك لمناهج التعليم الأساسى إلى الثانوى العام منه بصفة خاصة.

فإذا أرادت الدراسة أن تجرد خطى التداخل بين الطرفين المصرى والأمريكى فى صنع السياسة التعليمية ، وبلورة طبيعة دور ونوعية تأثير الطرف الأمريكى فى التعليم المصرى فى الفترة الراهنة فيمكنها القول : لقد انتقل الطرف الأمريكى من تنفيذ عطاءات بعض المشاريع التعليمية فى نهاية السبعينيات إلى احتكار عطاءات عمليتى إنتاج وتشغيل الأهداف وإدارة القرار والعملية التعليمية ؛ أى إلى الانفراد بالإمساك بزمام عمليات التطوير التعليمى فى بلادنا . ولايمنع الاحتكار السابق هذا من الاحتفاظ ببعض العطاءات المربحة فى مجالات التعليم غير الفنية . فالمستقر الأخير للخبرة الفنية الأمريكية اليوم هو البناء الإدارى للتعليم فى مستواه الخاص بالعاصمة[٣٨] . وهو فى الوقت ذاته المستوى المرتبط مباشرة بمتخذ القرار ولهذا الموقع مزايا عديدة ستعود الدراسة إلى مناقشتها فى الخاتمة .

رابعا : بعض المترتبات والتكيفات الهيكلية في المؤسسة التعليمية منذ بداية الثمانينيات

لقد ترتب على التحول الاجتماعى من التجربة الناصرية إلى ماتلاها من حقب ، وعلى التداخل المصرى الأمريكى فى تسيير المؤسسة التعليمية ، تغيير فى منطلقات العلاقة بين التعليم والمجتمع من ناحية ، وفى الأسس الفلسفية والمعرفية للمقررات من ناحية أخرى ،

وفى البنية التنظيمية للتعليم من ناحية ثالثة .

وتؤثر الأسس الجديدة التى تنظم العلاقة بين التعليم والمجتمع على كل من المنطلقات الفلسفية والمعرفية للمقررات وعلى تنظيم هيكل المدارس بتنوعاته وتدرجاته المختلفة .

ويمكن بلورة أهم الأسس فيما يلى :

١- التعليم متغير اقتصادى حدى ، تتوقف أهمية أية مرحلة فيه للنمو - ومن ثم للتنمية - على مرحلة النمو الاقتصادى التى يجتازها المجتمع وفق نموذج " روستو" وذلك فيما عدا المرحلة الأولى منه بالنسبة للبلاد النامية واللازمة " للإقلاع" (٣٩).

٢- تخصيص الموارد المالية للتعليم يتوقف على حالة المجتمع من النمو الاقتصادى ، والفاعلية الإنتاجية لمراحل التعليم المختلفة ، وعلى تحقيق الاتزان بين حصة الإنتاج والخدمات وباقى الأعباء كالديون من التمويل الحكومى من جهة وبين الأخير والمستفيدين من التعليم من جهة أخرى (٤٠).

٣- تحويل الثقل الرئيسى لمسئولية الدولة فى التعليم من المهام الاقتصادية والإدارية المتساوية ، إلى غلبة المهام الفنية على هذه المسئولية .

حيث يرى الجانبان أنه يجب حساب تكلفة وعائد التعليم من ناحيتيه الاجتماعية والفردية وهذا لإيجاد التوازن بين الجانبين الاستثمارى والاستهلاكي فيه . وعلى الدولة فى حالة الأخذ بتلك النظرية ، أن ترشد إنفاقها على التعليم، وذلك بتقليص حصته من الميزانية العامة للدولة ، وترغيب القطاع الخاص والأهالى فى المساهمة بتوفير التمويل اللازم له. ويستلزم الأمر الأخير أن توجه الدولة اهتمامها إلى المهام الفنية مع تغيير المفهوم الإدارى الكلاسيكى القديم .

ولن تستطرد الدراسة لتبين جميع الشواهد الدالة على أخذ الجانب المصري بتلك المنطلقات تطبيقاً ، إنما توضح بعضها عن طريق بيان بعض التغيرات الهيكلية فى البنية التنظيمية للمؤسسة التعليمية التى يمكن إيجازها فى قضيتى ترشيد الإنفاق وخصخصة التعليم .

١- ترشيد الإنفاق (٤١)

لقد التزمت الدولة فى بداية الثمانينيات بتقليص الإنفاق الحكومى على التعليم

فانخفضت ميزانية وزارة التربية والتعليم عام ٨١--١٩٨٢ لتصل إلى ٢ر٨٪ من الميزانية العامة للدولة ، وذلك بعد أن كانت قد وصلت إلى ١٥٪ ،٤ر١٢٪ ، ٦ر١١٪ ، ١١٪ على التوالى فى الأعوام منذ ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٨ ثم حافظت النسبة الجديدة على ثباتها الانكماشى فترة زمنية تصل إلى ثلاث سنوات ، ولكنها عادت إلى الارتفاع والتذبذب فى معدل يتراوح بينها وبين ٩ر١٠٪ فى الثمانينيات والتسعينيات .

وعلى أية حال ، يذكر عديد من المصادر أن الإنفاق على التعليم يصل إلى حوالى ٥٪ من إجمالى الناتج القومى فى الأعوام من ١٩٨٥ وإلى الآن، كما تشير مصادر أخرى إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى جملة الإنفاق الحكومى كانت ٤ر٥٪ و ٥ر٤٪ فى الأعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ على التوالى ، وذلك فى حين كانت نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى جملة الناتج المحلى الاجمالى ٥ر٤٪ و ٦ر٤٪ على التوالى بالنسبة للعامين الأخيرين نفسهما .

وفى منتصف ونهاية الثمانينيات بدأ التزام الدول كذلك بإعادة تخصيص الموارد المالية وتوجيهها وفق المراحل والأنواع الإنتاجية فى الوضوح . فكان نصيب التعليم قبل الجامعى من الإنفاق على التعليم العام شاملا الجامعى يتراوح بين حوالى ٦١٪ ، ٦٥٪ وذلك حتى بداية التسعينيات.

ورغم الالتزام السابق بإعادة تخصيص الموارد إلى التعليم العام إلا أن الدولة لم تتخلص من تحيزها الإنفاقى إلى الأصول الاجتماعية لطلاب التعليم الجامعى والعالى . ويمكن تبين ذلك من تكلفة الطالب فى كل من التعليمين الأساسي والجامعى : إذ تبلغ تكلفة الطالب فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى ١٠٦ جنيهات، وفى الحلقة الثانية منه ١٣٧ جنيهاً، فى حين تبلغ تكلفة الطالب فى التعليم العالى حوالى ٤٧٥ جنيهاً، كذا يلاحظ أحد تقارير المجالس القومية المتخصصة فى التعليم غياب كل من العدالة الاجتماعية والمتطلبات الفعلية من التمويل فى كل قطاع تعليمى وذلك كأسس تؤخذ فى الاعتبار عند تقرير مصروفات التعليم (٤٢).

لقد كان الهدف من إعادة تخصيص الموارد المالية داخل المنظومة التعليمية ، أى بين أنصبة التعليم قبل الجامعى منذ الثمانينيات ، هو إعطاء الأولوية للمراحل التى تتفق مع

مستوى التطور الاقتصادى الذى نجتازه الآن ، هذا بخلاف التركيز على المراحل والأنواع ذات الإنتاجية الاقتصادية المؤكدة .

ونستطيع معاً تتبع تحويل الموارد المالية إلى التعليم الأساسي والثانوى بأنواعه منذ تلك الفترة بدراسة الجدول التالى :

جدول رقم (٥)

نسب الإنفاق على المراحل التعليمية المختلفة
إلى ميزانيـة التعـليم قبل الجامعى فى سـنوات مختارة

المرحلة	٨٠-٨١	٨٤-٨٥	٨٥-٨٦	٨٦-٨٧	٨٧-٨٨	٨٨-٩٠
ابتدائى	٤٧ر٦٪	٣٤ر١٪	٣٥ر٧٪	٣٥ر٤٪	٢١ر٨٪	١٧ر٥٪
إعدادى	٣٢٪	٢٥ر٤٪	٢٥ر١٪	٢٤ر٨٪	٢٣ر٧٪	٣٠ر٥٪
جملة الأساسى	٧٠ر٦٪	٥٩ر٦٪	٦٠ر٦٪	٦٠ر٢٪	٤٥ر٥٪	٤٨٪
ثانوى عام	٩ر٩٪	٦ر٢٪	٥ر٩٪	٦٪	٥ر٨٪	٥ر١٪
فنى	١٦ر٥٪	٢٧ر١٪	٢٦ر٤٪	٢٧ر٦٪	٤٤ر١٪	٤٠ر٩٪
معلمين	١ر٨٪	٢ر٣٪	٢ر٢٪	٢ر٤٪	٢ر٢٪	--------

المصدر : الجدول تركيب الباحثة من تقارير التطور الدورية الصادرة عن المركز القومي للبحوث التربوية منذ عام ٨٠-١٩٨١.

ويلاحظ من الجدول السابق مايلى :

١- لم تتجه الموارد المالية إلى التعليم الأساسي على عكس ماهو متوقع، بل انخفض نصيبه النسبى من التمويل رغم أن الاتفاق بيننا وبين البنك الدولى فى نهاية السبعينيات- والذى تضمن تقليص الإنفاق الاستهلاكى والاتجاه إلى الإنفاق الاستثمارى - كان قد أوصى بالاتجاه إلى صيغة التعليم الأساسى وذلك بغرض التركيز على التوسع فيها نظراً لمردودها الاقتصادى الأكيد .

٢- يمكن اعتبار تمويل التعليم الأساسى حاصلاً لجمع تمويل حلقتيـه الابتدائية والإعدادية وذلك حتى منتصف الثمانينيات حيث بدأ دمج المرحلتين إداريا .

٣- وبعكس المتوقع كذلك ، تقلص نسبياً حجم التمويل الحكومى المتجه إلى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى ، فى حين تزايد نصيب الحلقة الإعدادية منه. وهو من وجهة نظر الدراسة استمرار للانحياز الإنفاقى على طلاب الأصول الاجتماعية الأعلى ثقافياً .

٤- تزايد تمويل التعليم الفنى - وفق ما نتوقعه - أى متماشياً مع تركيز الخطاب التعليمى الرسمى عليه ، وتوجيه مزيد من الطلاب إليه ، وكنتيجة للاستحداثات المختلفة فى هذه المرحلة . ولكن زيادة الإنفاق الحكومى على التعليم الفنى يتداخل مع تزايد القروض التى تحصل عليها الدولة لتطويره، ويتم ذلك فى وقت تتجه فيه الدولة إلى الخصخصة ، فلا مبرر يدعوها لتحمل تكلفة تطوير هياكل العمالة عوضاً عن القطاع الخاص؛ ذلك لأنها تقذف بالعمالة المتطورة فى سوق لاتجد لها تلك العمالة مكاناً كافياً فيها، مما يشكل إهداراً مالياً كبيراً لايتفق ودعاوى الاختناق المالى الذى تؤكد عليه الوزارة.

٥- استطاعت الدولة تحقيق وفرة مالية نسبية فى الأعوام ٨٨-١٩٨٩ نتيجة لقرار خفض السنوات الإلزامية . ولكنها - بعكس دعوى الخطاب الرسمى المبرر لذلك القرار- لم توجه الموارد المضافة إلي تلك المرحلة فى العام الذى يليه ، وإنما استمر نصيبها النسبى من التمويل فى الانخفاض.

٦- فاهتمام الدولة بزيادة كفاءة التعليم ينعكس على اهتمامها بإنشاء مؤسسات نوعية متخصصة تستقطع نصيباً متزايداً من نفس المخصصات من التمويل . ولاتتوفر إحصاءات مستمرة لعدة سنوات لدراسة الأمر السابق ولكننا يمكن أن نلاحظ بنوداً مضافة فى ميزانيات الاعوام من ٨٨- ١٩٩٢ ، مثل بند أبحاث ودراسات الخطة ومشروعى إدارة التدريب والوسائل والهيئة العامة للأبنية التعليمية ، وأغلبها مشروعات مصرية - أمريكية ، هذا بخلاف اللجان الاستشارية ومراكز البحوث التربوية . وبالرغم من أهمية هذه المؤسسات إلا أن طابعها إدارى وتفتقر إلى ما يوطد علاقتها بعمليات التعليم الحية فى الفصول الدراسية (٤٣) .

٧- انخفض بشدة نصيب التعليم الثانوى العام من الإنفاق الحكومى ، وهذا يتنافى من جهة والتعديلات الأخيرة التى تمت على هذه النوعية بهدف تحقيق ازدواجية الصيغة ، أو مع محاولات تحسين نوعيته . لذا يمكن القول بأن الدولة يتزايد اعتمادها في تمويل التعليم

الثانوى العام على جهود الأهالى وعلى التعليم الخاص وعلى السوق الموازية بكافة عناصرها .

٨- يمكن ملاحظة تذبذب موقف الدولة من تمويل التعليم العالى والجامعى فى السنوات الأخيرة، ويأتى هذا فى فترة تغيير وزارى تحاول فيه الوزارة الجديدة إعادة التأكيد على التعليم العالى فى عصر يتسم بحدة المنافسة المعرفية والتكنولوجية، ولكن هذا التذبذب يبين افتقار الدولة إلى المنظور الاستراتيجى لكل من التعليم العام والجامعى .

وفى ختام ملاحظاتنا على هذا الجدول تود الدراسة أن تناقش بإيجاز قضية العلاقة بين التخصيص الإنفاقى من ناحية وتحقيق الاتزان فى السياسات التعليمية والاجتماعية للدولة من ناحية أخرى .

لقد أكد الخطاب الرسمى للدولة وللتعليم منذ منتصف السبعينيات أن ترشيد الإنفاق وإعادة تخصيصه سيترتب على ضغطه بالضرورة . ولكن التجربة التعليمية منذ ذلك الحين تنفى العلاقة السببية بينهما أو تلازمهما ، كما تبين زيادة حدة التنافس على الموارد المالية المحدودة إزاء تزايد الأعباء .

ولايقتصر الصراع على المخصصات المالية بين البنود الداخلية لهيكل الإنفاق ، وإنما يتعداه إلى نصيب الطبقات الاجتماعية من الفرص التعليمية كما ونوعا، تلك التى تنعكس على نمط التخصيص ذاته .

وترى الدراسة أن القرار الفنى الواجب اتخاذه فى حالة الترشيد ، هو ثبات المخصصات من الموارد المالية إن لم يكن تزايدها نتيجة تزايد الأعباء .

ولاتنحصر قضية توزيع الموارد فى القرار الفنى ، ولكنها قضية سياسية فى المقام الأول، ولكن المجال لن يتسع لمزيد من النقاش فى هذا الصدد .

٢- خصخصة التعليم [٤٤]

فى مقابل تخصيص الميزانية وتقليص دور الدولة فى الإنفاق على التعليم نجد تشجيعا للدور الخاص بكافة صوره ، وتمثل هذا فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الجمعيات التعاونية والقرار الوزارى رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦ بشأن المدارس الخاصة .

فبموجب القانون رقم ١٤ تأسست بعض المدارس بواسطة مجموعات من المساهمين شأنها فى ذلك شأن أى شركة استثمارية . أما القرار رقم ٣١ فقد استثنى العاملين بالمدارس الخاصة بمصروفات من شروط المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة حتى تاريخ خدمتهم من التعليم الخاص، كما استثنى ممثل الشخص الاعتبارى (صاحب المدرسة) من شروط الحصول على مؤهل جامعى بالنسبة للتعليم الأساسى طوال فترة شغله لهذه الوظيفة .

وتتوسع الدولة فى جميع أنواع المدارس الخاصة من إسلامية ولغات أجنبية أو التى تدرس الفروسية ... وخلافه ، وهذا بالرغم من بعض الدراسات التى حذرت من التوسع فى هذه النوعية من المدارس ، ذلك لأنها بدلا من أن تقدم لأبنائها خدمة متميزة يسعى أصحابها فى معظم الأحيان إلى تحقيق المزيد من الكسب المادى على حساب العملية التعليمية .

وبخلاف السلبيات السابقة تعمق هذه المدارس الازدواجيات الثقافية المتناقضة داخل المجتمع.

الخاتمــــة :

لقد ذكرت الدراسة أن استقرار الطرف الأمريكى فى ديوان عام الوزارة بالعاصمة يحقق مزايا عديدة له نوجزها كالتالى:

١- يستطيع الطرف الأمريكي أن يربح من القروض والمنح المالية والفنية على السواء، هذا على عكس الدعوى بأن المنحة هبة لاترد أو غير مشروطة .

فعادة ما يصاحب المنحة شروط جانبية مثل التزام الجانب المصرى بشراء البضائع اللازمة للمشروع التعليمي من بلاد معينة دون غيرها ، وتعهده بتقديم الخدمات التى يحتاجها المشروع وتمويلها وفقا لقواعد وكالة التنمية الدولية الأمريكية.

وفى حالة المنحة الفنية غالبا مايلتزم الجانب المصري بدفع راتب الخبراء الأجانب باهظ التكلفة . وهناك طرق أخرى كأن يتصاعد النصيب الإنفاقى للطرف المصرى من مشروع كان فى الأصل منحة . ومثال ذلك منحة الوكالة الدولية الأمريكية لمشروع تطوير المركز القومى للبحوث التربوية الذى بدأ باسهام الجانب المصرى بمقدار ١٥٪ من النفقات عام ٨٩ ثم تصاعد إلى ٢٠٪ منها عام ٩٠ ووصل إلى ٤٠٪ من إجماليها عام ٩١ (٤٥).

٢- كذا ، يبدو اشتراك الجانب الأمريكى فى رسم السياسة مسألة فنية ، وذلك لأنه

لايحدد الأهداف العامة ، ولا غالبية تلك الوسيطة ، ولكنه يتدخل لتخصيص الموارد ورسم الأولويات . وهنا يعمل مفهوم الإجرائية على تطبيق الأهداف وتأويلها على نحو محدد دون آخر .

٣- وبالتالي يتحمل الجانب المصرى المسئولية الأساسية لكل من سياسته العامة وإجراءاته التنفيذية حتى ولو كانت تطبيقا للنصح الفنى أو لشروط التمويل التى يحددها الطرف الأمريكى .

٤- تغرى الخبرة الفنية المتقدمة - والتى أثبتت نجاحها فى دول المركز - الجانب المصرى بتوسيع نطاق الاعتماد عليها . ولأنها تتواجد بسبب الحاجة إلى المعلومة والنصح السرى بالدرجة الأولى ، وازدواجا مع مؤسسات وطنية يتم فيها طبخ البحوث لإجراء التعديلات فى السياسة ، وفى ظل كادر وطنى يغيب ويُغيب عنه المعلومة الحقة أو الفكر النقدى ، ويتباين فى درجة إعداده ، مع انحيازه للفكر الغربى فى التربية . وبسبب العوامل السابقة تؤدى الخبرة الأجنبية إلى شل حركة العمل فى المؤسسات المحلية التى تباشر نفس الاختصاصات . وبهذا يستطيع الجانب الأمريكى أن يطبق منطلقاته ويحقق مراهناته قدر الإمكان . وفى المقابل تؤدى التغييرات الإدارية إلى توسيع نطاق سلطات متخذ القرار، ويتخذ هذا مظهرا غير تقليدي خلافا للنمط البيروقراطى المصرى . إذ تتنوع المؤسسات المساهمة فى صنع السياسة التعليمية ، وفى التخطيط والتنفيذ والمتابعة، كما تختلف كذلك فى هيكلها التنظيمى الداخلى مما يمكن متخذ القرار من أن يجمع بين فاعليات متعددة من ناحية وأن يبرر للرأى العام هذا الهيكل بدعوى عدم تفرده بسلطة اتخاذ القرار من ناحية أخري (٤٦) هذا بخلاف استفادته من تضارباتها كما وضحت الدراسة.

٥- ويتبين مما سبق الدور الاستعمارى الذى تلعبه القاهرة فى بلادنا ، فهى وسيط ثقافى لمترويوليتات المراكز وخاصة القطب الأمريكى ، فهى التى تقوم باستزراع النموذج المعرفى - الذى نشأ فى بلدان المركز كاستجابة طبيعية لمتطلبات واحتياجات كل من التطور الاجتماعى والتعليمى فيها - إلى بلادنا كما تعمل على ضمان تدفقته إلى جميع المدن الصغرى وإلى الريف بحكم سطوتها الإدارية .

ويؤدى ذلك الأمر إلى تهميش المعرفة المحلية أى : فصلها عن وسطها الذى تنمو عليه وتتغذى به وإضعاف الثقة فيها مما يقتل إمكاناتها فى تطوير الأنشطة الاجتماعية المستفيدة منها .

كما تساهم العاصمة فى التنشئة الاجتماعية لمواطنى الغد بصورة أكثر اندماجا مع متطلبات السوق والنظام العالمى الجديد.

٦- وأخيراً تود الدراسة أن تساهم بالنقاش فى إثارة مفهوم اجتهادى عن طبيعة وخصائص التبعية الثقافية فى التعليم .

فالتبعية الثقافية فى التعليم تعد عملية تاريخية وهى نتاج ثقافى كلى فى آن واحد. ويتشكل هذا النتاج عن طريق سلسلة من العمليات الصغرى التى تتم داخل المؤسسة التعليمية ، ويترتب عليها أن تؤثر فى المواطن وفى خصائص البنية الاجتماعية للوطن . وهي تتمثل كذلك فى عجز الطرف الداخلى - فى المؤسسة التعليمية - عن تطوير وإصلاح نفسه، دون اللجوء المستمر ومتعددة الأوجه إلى العون المالى والفنى من المراكز المتقدمة. وتظهر كذلك فى قناعة متخذ القرار - وخلفه مصالح السلطة السائدة - بتفوق الخبرة الفنية للطرف الأمريكى دون منازع ، وبأهمية الاحتذاء التام أو الالتقاطى كسبيل وحيد للالتحاق بركب السباق المعرفى الجارى الآن .

ولكن هذا الالتقاط إذا ما تم ، لايحدث أى مفهوم من مفاهيم الملاءمة أو التطويع أو الحذر النقدى الذى يتطلبه واقع ومعطيات التعليم فى بلادنا.

والتبعية كذلك تبدو فى عدم القدرة على الاستغناء عن العون الاجنبى فى تسيير المؤسسات التعليمية . هذا فى حالة اتخاذ القرار بالاعتماد على الذات . إذ يحتاج الأمر إلي تخطيط استراتيجي لنزع تلك الخبرة والثقة فيها عن نسيج التعليم .

ولأن المؤسسة التعليمية مؤسسة مستقلة بذاتها، ولكنها تلعب دورها فى توزيع المكانات والأدوار الاجتماعية بالداخل، فهى محل صراع بين أطراف القوى الاجتماعية بالوطن. إذن فهى مستهدفة لذاتها ونتيجة لطبيعة أدوارها الاجتماعية من دول المراكز كذلك .

فعلى المستوى الاجتماعى تساهم المؤسسة التعليمية فى حركة التعجيل بهياكل العمالة، وقد يكون هذا التعجيل منفصلا عن دواعى التطوير الاقتصادى الداخلى . كما يحدث الهدر فى التعليم مما يساهم فى بقاء الأميين والمهمشين فى تلك الهياكل . كما يؤدى النموذج المعرفى والقيمى للتعليم السائد الآن إلى فقد الهوية الجماعية للطلاب ، وإلي إضعاف الثقة فى أنفسهم مما يساهم بدوره فى تضييق نطاق الخيارات أمامهم ، وإزاء محاولات الاعتماد على الذات فى عملية التحرير.

الهوامش والمراجع

١- انظر فى هذا الموضوع الآتى :

- محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٧ ، ص ٦٨٩ - ٦٩٧.
- رمزي زكى ، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية ، الكويت ، المعهد العربى للتخطيط ، الحلقة النقاشية التاسعة ، ديسمبر ١٩٨٥- ١٩٨٦ ، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥-٦٠
- رمزى زكى ، فكر الأزمة ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٧.
- اندر وبيستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمة عبد الهادى محمد والى وآخر ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥
- السيد الحسينى ، التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، ط ٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥.
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وحدة بحوث الريف ، بحث مستقبل القرية المصرية ، المجلد الأول ، الإطار النظري ، إعداد عبد الباسط عبد المعطى ، القاهرة ، ١٩٧١ ص ١٧٧.١٧٩.

٢- لمزيد من التفصيلات عن طبيعة المؤسسة التعليمية انظر :

- حسان محمد حسان وآخرون ، دراسات فى فلسفة التربية ، القاهرة ، جامعة عين شمس كلية التربية ، ١٩٨٦ .
- حسان محمد حسان وآخرون ، دراسات فى الأصول الاجتماعية للتربية ، القاهرة ،جامعة عين شمس: كلية التربية ، ١٩٨٦.
- Dpple , Micheal W; Culture and Economic Re-production in Education, London, Routledge & Kegan Paul,1982,
- Ixon Rex; Critical Theory and Education Studies in Teaching And Learning , London,1986,

ولمزيد من التفصيلات عن الثقافة كمنتج كلى انظر :

- Bottomora, Tom,et als; A Dictionary of Marxist Thought, England, Basil bup llew Kcalb, 1983, pp109-112 -
- Apple, M; Curriculum Form and Logic of Technical Control ...In :Apple M; Culture and Economic .. Op cit, pp 247-275-
- جلاانيس ، بندلى ، تعقيبات على الدراسات المقدمة إلى ندوة ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية ، القاهرة ، مركز البحوث العربية ولجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية

٣- ارجع إلى :
- ج م ع ، المركز القومي للبحوث التربوية ، الرد على الاستبيان رقم ١٢ الخاص بالتعليم للجميع فى البيئة العلمية والتقنية الجديدة مع مراعاة الفئات المحورية والاتجاهات الرئيسية ، المقدم للإعداد للدورة التاسعة والثلاثين ، المؤتمر الدولى للتربية المزمع عقده بجنيف ، أكتوبر ١٩٨٤ ، القاهرة ، ١٩٨٤ ج ١، ص ٤٣ ، ج ٢ ، ص ٥٠.
- ج م ع ، المركز القومي .... دليل مشروعات المركز القومى للبحوث التربوية فى عام ١٩٧٨- ١٩٧٩ ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٩-١٥.
٤- ارجع إلى :
- ج م ع ، المركز القومى .... تطور التربية والتعليم فى ج م ع ، ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠٥.
- أمانى قنديل ، سياسات التعليم فى وادى النيل وجيبوتى ، القاهرة ، منتدى الفكر العربى ، ١٩٨٧ ، ص ٨٥.
٥- ج م ع ، مجلس الشورى ، دورة الانعقاد العادى الثانى عشر.، تقرير لجنة الخدمات عن موضوع نحو سياسة تعليمية مستقرة ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٤.
٦- ج م ع ، المركز القومى .... الرد على الاستبيان الخاص رقم ١٢ .. ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥١.
٧- أمانى قنديل ، مرجع سابق ، ص ٨٥.
٨- ج م ع ، المركز القومي ... الرد على الاستبيان .. ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥١.
9-A R E , Ministry of Education & National Center for Educational Research In Collapration with the World Bank, Report on Drop out and Enrolment Satistics of Sampled Schools, Cairo,1980.
١٠- أحمد إسماعيل حجى ، المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر ، القاهرة ، عالم الكتب، ١٩٩٢ ، ص٩٢، ١٢٤- ١٢٦.
١١- المرجع السابق ، ص ١٢٧-١٢٨.
١٢- مجلة التربية المعاصرة ، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة ، العدد السابق ، سبتمبر ، ١٩٨٧ ، ص٩-١١.
١٣- انظر فى ذلك :
- أحمد إسماعيل حجى ، مرجع سابق ، ص ١٢٩.
- أمانى قنديل ، مرجع سابق ، ص ٨٤.
١٤- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية بالاشتراك مع الوحدة الإقليمية لتنسيق برنامج التجديد التربوى من أجل التنمية فى الدول العربية ، أبيداس والشعبة القومية لليونسكو ، تقرير عن مدرسة مسطرد التجريبية الفنية الزراعية للتصنيع الغذائى ، فى ندوة التجديد التربوى فى مصر ، ٢/٢٧ -١٩٨٨/٣/٢ ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢.١.
١٥- ج م ع ، المركز القومي ... ، دليل مشروعات المركز القومي للبحوث التربوية ، مرجع سابق ، ص ٣٠-٣٤.

١٦- المرجع السابق ، ص ٤١-٤٥.
١٧- نفس المرجع ، ص ٥٠-٥٤.
١٨- نفسه ص ٦٩-٧١.
١٩- انظر فى تفاصيل ذلك المشروع :
- المركز القومي ... تطور التربية والتعليم فى ج م ع ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٨٣.
٢٠- ج م ع ، المركز القومى .. الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، دليل المؤتمرات التربوية ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٤٩-٥٠.
٢١- دينا جلال ، المعونة الأمريكية لمن: مصر أم أمريكا ، القاهرة ، الأهرام الاقتصادى ، الكتاب العاشر ، ديسمبر ١٩٨٨، ص ١٣٥.
٢٢- المركز العربى للإنماء التربوى والاجتماعى (تيم مصر) وأكاديمية الإنماء التربوي بواشنطن ، المعونة الفنية للتعليم الأساسى ، مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسي بعقد رقم (EGY-263 - 0139, El) التقرير العام ، ص ١
٢٣- المركز العربى .. أكاديمية الإنماء .. تقرير إذن عمل رقم ٢ ، ص ٩٢.
٢٤- المرجع السابق ، ص ٩٣.
٢٥- نفس المرجع ، ص ٧٣ - ٧٨.
٢٦- نفسه ، ص ١٠٨ - ١١٠
٢٧- نفسه ، ص ١٧٧
٢٨- المركز العربى ... أكاديمية الإنماء ... تقرير إذن عمل رقم ٣ ، ص ٨٦ .
٢٩- المركز العربي... أكاديمية الإنماء.. ، تقرير إذن عمل رقم ١ ، ص ١٩.
٣٠- المرجع السابق ، نفس الصفحة .
٣١- أحمد اسماعيل حجى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥.
٣٢- المركز العربى ... وأكاديمية الإنماء ... تقرير إذن عمل رقم ١ ، ص ٤٨ ، ٤٩.
٣٣- تقرير إذن العمل رقم ٨، ٥٢-٥٥ ص ١٦٧-١٦٨.
٣٤- أحمد إسماعيل حجى ، مرجع سابق ، ص ١٣٨.
٣٥- المرجع السابق ، ص ١٣٩.
٣٦- ج م ع ، المركز القومى ... شعبة بحوث التخطيط التربوى ، بحث موضوعه : معوقات أداء الإدارة التعليمية عن تحقيق التعليم الأساسى ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٦٨- ٧١.
٣٧- انظر تتبع حجى للتذبذب السابق ، فى المرجع السابق ذكره ، ص ١٥٤- ١٥٧
٣٨- فى دور العاصمة الاستعمارى انظر مؤلفات محمد دويدار ، ومنها مرجعه المذكور فى الدراسة .
٣٩- لمزيد من التفصيلات انظر :
- المركز العربى ... وأكاديمية الإنماء ... إذن عمل رقم ٣.

Tilak ,Jandhyala ; B.C. Education and Its Relation to Economic Growth, Poverty and Income Distribution ,Washington, World Bank Disscussion Paper No 46,1989.

٤٠- ينتقد عديد من المؤلفين إجراءات البنك الدولى فى الإصلاح الاقتصادى لأنه يخلط بينها من ناحية والسياسات البنيوية من ناحية أخرى ، انظر فى ذلك .

- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، ربع سنوية ، اليونسكو ، مايو١٩٨٩، بعنوان سياسات النمو الاقتصادى .

٤١- استعانت الدراسة بالوثائق التالية :

- ج م ع ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، المجلد التاسع (مج التعليم) القاهرة ، ١٩٨٥ ، ١٣٢ جدول رقم ٥.
- حمدى أحمد العنانى ، الأعباء التمويلية لتطبيق سياسة التعليم الأساسى خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ مقدم إلى بحث تمويل التعليم الأساسى فى مصر : رؤية مستقبلية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩١ ، ص ١١ ،١٢.
- ج م ع ، المركز القومى ... ، تقرير تطور التعليم فى ج م ع ، ١٩٩٠ - ١٩٩٢ ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٨٦.

٤٢- ج م ع ، المجالس القومية المتخصصة - المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة ١٨ ، ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ص ٦٤.

٤٣- حامد عمار ، خواطر حول استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، فى التربية المعاصرة ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، ع ١٧ س ٨ ، ابريل ٩١ ، ص ١٠ ، ١١.

٤٤- فاتن عدلى ، المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر هموم الباحثين الشبان المنعقد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة فى الفترة من ٢٤ - ٢٦ مايو ١٩٩٣ ، ص ١٠-١٢.

٤٥- قارن بين رؤية أحمد إسماعيل حجى ، مرجع سبق ذكره فى الدراسة ، ص ١٨٦ ، ٢٠٥ - ٢٠٦ وتناول حسام عيسى لشروط التعاقدات التكنولوجية فى المرجع التالى :

- حسام محمد عيسى ، نقل التكنولوجيا : دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية . القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٧ ، ص ١٨٩ - ٣٩٠.

٤٦- ج م ع ، وزارة التربية والتعليم ، المكتب الفنى للوزير ، وثائق تطوير التعليم قبل الجامعى، الجزء الأول، يناير ١٩٩٠ ، ص ١٢-٢٧.

تشكر الكاتبة الأستاذة فاتن عدلى على جهدها فى القراءة الناقدة والمساهمة بالإمداد ببعض المراجع الأجنبية والتفضل بنسخ الورقة .

الجامعة الأهلية
بين الفكر الوطني والفكر التبعي

الدكتور/ شبل بدران *

يُعد التعليم الخاص من أبرز مظاهر عدم المساواة أمام فرص التعليم؛ ففي معظم المجتمعات لا يتناسب المعروض من أماكن الدراسة في التعليم الرسمي والطلب الاجتماعي على التعليم، ومن ثم يستطيع القادرون مالياً التغلب على تلك المشكلة بإدخال أبنائهم في التعليم الخاص، والذي يتطلب نفقات مالية لايقدرعليها إلا أبناء الفئات الميسورة. وأبرز علامات عدم المساواة الناتجة عن وجود التعليم الخاص تتمثل فيما يوفره هذا التعليم من نوعية ممتازة من التعليم في معظم الحالات، الأمر الذي يترتب عليه أن ينافس خريجوه خريجي التعليم الرسمي، وخاصة في أنظمة التعليم التي تتخذ مستوى النجاح في الامتحانات المدرسية معياراً لمواصلة التعليم في المستويات الأعلى، ومعنى ذلك أن الفئات الميسورة التي توفر لأبنائها تعليماً خاصاً حتى مستوى الثانوي، تستأثر بقدر كبير من أماكن التعليم الرسمي على مستوى الجامعة، على حين تحتل الفئات الأخرى عددا من الأماكن لا يتناسب وثقلها في التركيب السكاني. وبتعبير آخر يتعلم أبناء الفئات الميسورة على حساب ما يدفعه آباء الآخرين من ضرائب للخزانة العامة.

بدلاً من المقدمة

إن العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة جدلية في أساسها؛ بمعنى أن ما يصيب الجامعة من تدهور قيمي وعلمي وبحثي، هو نتاج طبيعي لما يفرزه المجتمع من سلبيات على الجامعة ودورها كمؤسسة اجتماعية تلعب دورا وطنياً وطليعياً في بلدان العالم الثالث، وكذلك يناط بها مهام ثورية في مواجهة قضايا مجتمعية عديدة منها: العدل الاجتماعي والحريات العامة والديمقراطية، وشيوع المناخ الملائم لتطور وتقدم المجتمع بما يحقق مصالح الغالبية العظمى من المواطنين.

* استاذ أصول التربية - جامعةطنطا

لذلك كانت نشأة أول جامعة فى مصر الجامعة الأهلية (١٩٠٨)، نشأة وطنية فى الأساس، فى ظل صعود البرجوازية المصرية، والحركة الوطنية التى وضعت أمامها هدفاً أساسياً، تكرس في الاستقلال السياسى عن القوى الأجنبية والاستعمارية، والاحتلال البريطانى خصوصاً، والدفاع عن الثقافة الوطنية فى مواجهة طغيان الثقافة الانجليزية والفرنسية، والدليل على ذلك المعارك الوطنية، التى خاضتها الجامعة المصرية-بعد دمجها في الجامعة الحكومية (عام ١٩٢٥)- متمثلة فى معارك طه حسين ومصطفى عبد الرازق فى الثلاثينيات، ومعارك أحمد أمين عميد كلية الآداب، واستقالته احتجاجاً على نقل بعض الأساتذة. ولقد لعبت الجامعة المصرية دوراً كبيراً فى الصراع السياسى والاجتماعى الذى شهدته البلاد فى الثلاثينيات والأربعينيات،بل إن تكوين الجماعات الوطنية -اللجنة الوطنية للعمال والطلبة- تم داخل أسوار الجامعة، ولقد غاب هذا الدور الوطنى والسياسى بعد تأميم دور النقابات المهنية والجامعات والمنظمات بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، وللآن، للدرجة التى بارك فيها رؤساء بعض الجامعات وأصحاب الرأى نقل ٦٤ أستاذا من الجامعة إلى وظائف خارجها عام ١٩٨١، مما دعم دور السلطة السياسية فى احتواء وقمع الحريات العامة والحريات الأكاديمية بوجه خاص.

ولاشك أنه فى ظل ظروف المجتمع المصرى الحالية، والذى يعانى من التبعية بكافة أشكالها للغرب الرأسمالى، والتخلف المعرفى والاقتصادى، ومن سوء أحوال معيشة الغالبية العظمى من أبناء الشعب، عماله وفلاحيه ومثقفيه، ومن النشاط الطفيلى الواسع الذى تكون ثماره على حساب الغالبية الساحقة من أبناء الوطن، لاتستقيم الدعوة بإنشاء جامعة أهلية للفاشلين علمياً والميسورين مالياً، لأن الشواهد المجتمعية تؤكد إخفاق خطط التنمية فى استيعاب الخريجين الجدد، وزيادة معدل البطالة والذى بلغ حوالى ٢٠٪ بما يعادل ٣ ملايين عاطل، وتدهورالعملية التعليمية فى التعليم الجامعى الحالى. ومن هنا فإن استقامة الدعوة تكون بتوجيه الجهود نحو تطوير وتدعيم التعليم الجامعى الرسمى وحث رأس المال الخاص على تقديم الدعم المادى لعملية التطوير.

وفى هذه الدراسة نقدم سيناريو تطور فكرة إنشاء الجامعة وعلاقتها بالفكر التبعى والمشروع التبعى برمته والأهداف المستترة فى سياسة التعليم، وسياسة القبول بالجامعات المزمع تنفيذها. وكذلك موقف الأحزاب السياسية والقوى السياسية الأخرى من فكرة إنشاء

الجامعة. والسؤال المحورى الذى يحكم توجه الدراسة هو: هل هناك جدوى من إنشاء جامعة أهلية خاصة؟! وللإجابة عن هذا التساؤل، يلزم الأمر هنا الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما العلاقة بين فكرة إنشاء الجامعة الأهلية والفكر التبعى؟

٢- ما هى الأهداف المضمرة لسياسة التعليم الجامعى؟

٣- هل سياسة التعليم، سياسة وزير؟ أم حزب سياسى حاكم؟ أم نظام سياسى؟

٤- ما موقف الاحزاب السياسية من فكرة إنشاء الجامعة الاهلية؟

أولا: تطور فكرة الجامعة الأهلية :

على الرغم من أن التعليم الجامعى في مصر يمكن رده إلى ألف سنة مضت، منذ بدأت الدراسة فى الجامع الأزهر، إلا أن ما اصطلحنا على تسميته بالتعليم الجامعى لا ترتبط خيوطه ارتباطاً وثيقاً بالماضى، لا من حيث مواد الدراسة، ولامن حيث منهج التدريس، ولا من حيث الأهداف والغايات المنشودة من التعليم الجامعى، وذلك لاختلاف الزمان وتطور الواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للمجتمع المصرى.

ففى يوم ٢١ أكتوبر عام ١٩٠٦ اجتمعت نخبة من أهل الرأى والفكر والوطنية معتزمة إنشاء جامعة أهلية، وكان القائم عندئذ من التعليم العالى مدارس تتبع وزاة المعارف، ولم يمض عام منذ ذلك التاريخ حتى افتتحت الجامعة الأهلية، وأرسلت البعوث العلمية إلى أوروبا ليعود أعضاؤها فيضطلعوا بالتدريس فيها، كما دعت نفراً من أساتذة الجامعات الأوروبية فنظموا مع طائفة من الأساتذة المصريين دراسات التاريخ والأدب العربى والفلسفة والاقتصاد. (١)

وفى عام ١٩١٧ فكرت الحكومة المصرية فى إنشاء جامعة على أن تضم المدارس العالية القائمة وتنتظم إلى إدارة واحدة تكون هى الجامعة، وفى عام ١٩٢٣ تم الاتفاق بين الحكومة والجامعة الأهلية، على إدماج الجامعة الأهلية فى الجامعة الجديدة، على أن تكون الجامعة القديمة نواة لكلية الآداب. وفى ١١ مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة الحكومية باسم «الجامعة المصرية» مكونة من كليات أربع هى: كلية الآداب ، كلية العلوم، كلية الطب، كلية الحقوق. وبعد عشر سنوات فى عام ١٩٣٥ أدمجت فى الجامعة مدرسة الهندسة ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا، ومدرسة الطب البيطرى وحل اسم «كلية» محل اسم «مدرسة» بالنسبة إليهم جميعا. (٢)

ولعل إنشاء الجامعة الأهلية، كان يرتبط أشد الارتباط بحركة القوى الوطنية والسياسية، التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكان على رأسها نفر غير قليل من المناضلين السياسيين الذين تبنوا القضية الوطنية فى مواجهة القوى الاستعمارية من أمثال؛ مصطفى كامل، وعبد الله النديم، ومحمد عبده، ومحمد فريد وقاسم أمين وغيرهم من الوطنيين المصريين الذين حاولوا الدفاع عن الثقافة الوطنية والهوية المصرية فى مواجهة طغيان التواجد الانجليزى والفرنسى ثقافياً وسياسياً وعسكرياً فى مصر.

ومن هنا نستطيع القول بأن الجامعة الأهلية فى مطلع القرن العشرين نشأت نشأة وطنية فى ظل صعود البرجوازية المصرية والحركة الوطنية التى وضعت أمامها هدفاً أساسياً تمثل فى الاستقلال السياسى عن القوى الأجنبية والاحتلال البريطانى خصوصاً. والدليل على ذلك المعارك الوطنية التى خاضتها الجامعة المصرية متمثلة فى معارك طه حسين عميد كلية الآداب فى الثلاثينيات مع رئيس الوزراء إسماعيل صدقى، واستقالة أحمد أمين عميد كلية الآداب احتجاجا على نقل بعض الأساتذة (٣). ولقد لعبت الجامعة المصرية دوراً مبرزاً فى الصراع السياسى والاجتماعى فى المجتمع المصرى منذ نشأتها على أيدى الوطنيين المصريين، الذين ما فتأوا يدافعون عن حق الأغلبية الفقيرة والمحرومة فى التعليم الجامعى، وظل هذا هدفاً رئيسياً للجامعة حتى مطلع الخمسينيات.

وخلال النصف الاول من القرن العشرين لم يطرح أحد فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات، إلا فى نهاية عقد الخمسينيات، منذ ذلك الوقت، تعرضت الفكرة للظهوروالاختفاء عدة مرات، الأمر الذى كان مرتبطاً بالنقد من قبل الساسة وأساتذة الجامعات والباحثين والخبراء فى مجال التعليم. على أن الملاحظ أن مشروع الجامعة لم يكن محل نقد فى نهاية الخمسينيات؛ وذلك لوقوف السلطة السياسية التى كانت تمثل الطبقة المتوسطة خلفه، وللحاجة الحقيقية للفنيين من ذوى التخصصات النادرة الذين لا تخرجهم الجامعات المجانية وقتئذ. وعلى أية حال، فقد توقف المشروع حيث واجه عقبات كثيرة أهمها التمويل، ولكن تبقى قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ من أهم العوامل التى ساعدت على انزوائه؛ إذ إن هذه القوانين رفعت مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التى انعكست بشكل حقيقى على طلبة الجامعة (٤).

ومنذ مطلع السبعينيات وتحديداً، منذ تعانق الروافد الثلاثة للطبقات الحاكمة فى مصر -والمشكلة لبنية النظام السياسى- البيروقراطية، والرأسمالية التقليدية والطفيلية. ومنذ إعلان الحلف الطبقى سياسته وتوجهاته الأيديولوجية اعتباراً من عام ١٩٧٤، وفكرة إنشاء جامعة أهلية (خاصة) بمصروفات تراود الرأسمالية المصرية، محاولة إيجاد قناة تعليمية توفر لأبنائها -الفاشلين دراسياً- فرصاً للالتحاق بالتعليم الجامعى لتولى المناصب العليا، وإدارة شئون المجتمع. ومنذ ذلك التاريخ والفكرة يعلو ضجيجها حينا، وتُقاوم شعبياً، ثم يخفت الضجيج، لكن سرعان ما تعاود الكرة مرة أخرى.

ولكن الجدل من قبل المعارضين بسبب المخالفة الدستورية والأيديولوجية ، والمؤيدين الذين يحاولون الاستناد للدستور لدعم حجتهم بأن التعليم مجانى فقط فى المؤسسات التعليمية التى تشرف عليها الدولة. أما بالنسبة لموقف مؤسسات الدولة فقد اتسم بالتخبط البين وهو ما يتضح من موقف مجلس الشعب ووزارة التربية والتعليم ورئاسة الحكومة، إضافة لعدم حسمه داخل المجالس القومية المتخصصة. ورغم أن الجدل قد توقف نسبياً لعدة أعوام بسب موقف الرئيس السادات فى عام ١٩٨٠ الداعى لإرجاء اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع. إلاأنه عاد مرة أخرى منذ منتصف الثمانينيات وذلك عندما طرحت وزارة التعليم العالى عام ١٩٨٦ -فى عهد الدكتور فتحى محمد على وزير التعليم العالى- فكرة إقامة جامعة تكنولوجية، وعندما وافق المجلس الأعلى للجامعات فى عام ١٩٨٨ -بعد إقرار استراتيجية تطوير التعليم فى مصر، فى يوليو ١٩٨٧ والمقدمة من الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التربية والتعليم- على إقامة جامعة أهلية، وكان آخر المواقف فى هذا الشأن موافقة وزير التربية والتعليم -د. فتحى سرور- فى أغسطس ١٩٨٩ على اقتراح تقدمت به جمعية «اقرأ(١١)» لإنشاء جامعة للعلوم التكنولوجية.

والشىء الأكيد أن سياسة التعليم الحالية والواردة «باستراتجية تطوير التعليم" والتى طرحت فى يوليو ١٩٨٧ عازمة على المضى بخطوات أكيدة فى إنشاء تلك الجامعة، وذلك استكمالا للمشروع التبعى الذى تدور فى فلكه مصر منذ مطلع السبعينيات، وهو التزاوج بين رأس المال المصرى والأجنبى ورفع الدعم عن التعليم كما تم رفعه عن السلع الضرورية للمواطن المصرى، والتعامل مع التعليم بوصفه سلعة فى السوق يشتريها من يستطيع أن يدفع ثمنها. والجديد فى الموقف الراهن هو تقديم حجج واهية للدفاع عن تلك الجامعة، وهو

فى حقيقته دفاع للفكر التبعى المتبنى للمشروع التبعى فى مواجهة الفكر الوطنى الذى ما زال يؤمن بأن التعليم حق للمواطن ولا سيما الفقراء الكادحين، وأن الدولة التى تشرف عليه وتنفق عليه لابد أن توفره لأنها هى المستهلك الوحيد للخريجين فى سوق عملها.

ثانيا : الجامعة الأهلية والفكر التبعى :

يواجه التعليم الجامعى فى مصر مثله مثل كثير من بلدان العالم الثالث، على تعدد مستوياتها الاقتصادية، مشاكل ومطالب متعددة ومختلفة، لعل من أبرزها ما يطلق عليه ظاهرة الأعداد الكبيرة والراغبة فى التعليم الجامعى. ومع الزيادة فى أعداد الطلاب الراغبين فى التعليم الجامعى وقلة الأماكن المتاحة والمحددة، مهما زادت، أمام الرغبات المتزايدة فإن الاتجاهات فى مصر تتضارب من أجل البحث عن حل فى فترة من التاريخ أبرز ما فيها الأزمة الاقتصادية والتبعية بكافة أشكالها للنظام الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والديون وتبعاتها. وترتفع أصوات من يرون الحل فى ضرورة إنشاء جامعة أهلية -خاصة- تستوعب أبناء القادرين الراغبين ليتركوا أماكنهم لغيرهم فى الجامعات التابعة للمجلس الأعلى للجامعات، ومنهم من يرون إعادة النظر فى مجانية التعليم -وترشيده- والتى سمحت للكثيرين من الفقراء بالتطلع لهذا التعليم العالى (٥). وهناك من يشهرون سلاحهم من زاوية أخرى ويطالبون بالربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل، وبهذا يتم تقليل الأعداد الملتحقة بالتعليم العالي. ولاشك أن كل تلك الرؤى تعبر بجلاء عن الإطار الفكرى والأيديولوجى لأصحابها، وهى تنتسب إلى منظومة الفكر التبعى والمشروع التبعى برمته، والذى طرح فى مصر بشدة منذ مطلع السبعينيات، وسنحاول فيما يلى استعراض السيناريو كاملا لتلك الأفكار منذ مطلع السبعينيات وللآن.

وفى عام ١٩٧١ ظهر اقتراح بإنشاء جامعة أهلية -على استحياء - ولكن سرعان ما تجدد الاقتراح عام ١٩٧٣، على أن تدار وتمول عن طريق القطاع الخاص بوصفه شركة استثمارية. وكان ذلك ضمن إرهاصات الانفتاح الاقتصادى الذى أعلن عنه رسميا عام ١٩٧٤. ووصل الأمر أن تقدمت وزارة التربية والتعليم بمشروع عملى فى هذا الصدد. وبعد أن تضخمت سياسة الانفتاح الاقتصادى وتكرست سياسة الاقتصاد الحر، وتأكد الانحياز الكامل لصالح قلة من المجتمع تتمتع بكامل خيراته وثرواته، وقد كان يلزم ذلك التمتع، تمتعاً تعليمياً وتربوياً وفكرياً أيضاً. وما تزال مثل هذه الأفكار تظهر وتتردد من آن لآخر.

وسنعـرض لطائفـة من آراء بعض رجال التـربيـة ورجال الأعمـال ورجال المجلس النيـابى -المفترض فيهم أن يعبروا عن الشعب- وكبار رجال الدولة وأشباه المفكرين والمثقفين الذين عبروا بكل وضوح عن وجودهم الاجتماعى وانتمائهم الطبقى والفكرى على صفحات الجرائد الرسمية، ناهيك عن أحاديث التليفزيون والإذاعة والمجلات الأسبوعية والشهرية (٦).

ففى عـام ١٩٧٩ يعلن وزيـر التعليم (د. حسن إسمـاعيل) أن إنشـاء الجامعـة الأهليـة مطلب جمـاهيرى يجب أن يتم، ويجب أن توجه لخدمة جميع أفراد المجتمع والمساهمـة فى عمليـة التنميـة. ويتفق معه د. محمود ذهنى (عميد كليـة التربيـة بالزقـازيق) ود.إبـراهيم عصمت مطاوع (عميد كليـة التربيـة بطنطا) حيث قـال: يجب أن نحسم موضوع الجامعـة الأهلية بـالتأييد، لأن النظام السياسى الحالى يطلق المبـادرات!!! ووافق كل من على سلامة (عضـو مجلس الشعب) و د. عبد المنعم جنيد (عميـد كليـة تجارة طنطا) ومحمـود أبـو زيـد (حـزب وطنى) وعلى الشيـخ (حـزب وطنى) ورئيس لجنـة التعليم بمجلس الشعب ود. عبـد الحى مشهـور (رئيس جامعـة طنطـا). ويعلن وزير التعليم مرة أخرى : "أن مـوضوع الجامعـة الأهليـة تمت مناقشتـه منذ عام ١٩٧١ والآن ينـاقش مـرة أخرى، معنى ذلك أن الموضوع مـا زال حيـاً، وبهـذا أصبحت الجامعـة الأهليـة مطلبا جمـاهيـريا يجب أن يتم !! فالتعليم عندنـا خـاص قبل الجامعـة وفيه نـوع من الاستغلال ونحن نعمل لـه تقييمـاً ونعد لـه ضـوابط. أمـا التعليم الخاص البعيد عن الاستغلال مثـل مدارس اللغات التى تؤدى خدمـة ممتازة فيجب أن ندعمها !؟" (٧).هذه أفكار وزير التعليم حول التعليم الخاص، وهـو يجسد بـوضوح انحيـازه للتعليم الخاص الموجه للقادرين ماليـاً، ويدافع باستمـاتة عن الجامعة الأهلية باعتبارها مطلباً شعبياً!؟.

وتخلص نتيجة منـاقشـات مجلس الشعب حول الجامعـة الأهليـة إلى أن: إنشـاء الجامعـة الأهليـة ضرورة لاتمس تكـافؤ الفرص أو مجانيـة التعليم. ويؤكد د. كمال أبـو الخير (عميـد المعهد العـالى للدرسات التعاونيـة): إن الجامعة الأهلية قائمـة فعلا فالمعاهد العليـا بهـا ٣٣ ألف طـالب وطـالبة، منهـا معاهد خاصة بمصروفـات (نلاحظ أن هذه النقطـة هى التى استند إليها د. أحمد فتحى سرور وزير التعليم الحالى فى دفاعه عن الجامعة الأهلية عام ١٩٨٩) ووافق كل من : د. حسن مصطفى (عميـد كليـة طب طنطـا) ود. عبد المنعم راضى (أستـاذ ورئيس قسم الاقتصـاد بتجارة عين شمس) ود. محمود درويش (نـائب رئيس جامعـة القاهرة)

حيث قال:إن إنشاء الجامعة الأهلية، ليس بدعة أو ضد الاشتراكية، بل إنها أنسب الطرق لحل المشكلة التعليمية. وأكد نصر عبد الغفور (خبير بلجنة التعليم بمجلس الشعب) : إننا نناقش هذه الفكرة منذ عشر سنوات، وعندما تأخذ المناقشات شكلاً جديداً فإننا نجدها تختفى أمام المعارضين، إننى أؤكد أنه ليس هناك شيء ضد تكافؤ الفرص أو الدستور أو الاشتراكية ! وأكد معه ذلك فكرى إدريس (عضو الحزب الوطنى).

وعندما اقتربت مناقشات مجلس الشعب حول إنشاء الجامعة الأهلية من نهايتها بالموافقة على إنشاء الجامعة الأهلية شهدت الجلسة الأخيرة دفاعات قوية وشديدة لكل من: د. صبحى عبد الحكيم (عميد آداب القاهرة حينذاك ورئيس مجلس الشورى بعد ذلك) ،د. عبد المنعم الشرقاوى (الأستاذ بحقوق القاهرة) تركزت كلها حول ضرورة حسم الموضوع بالموافقة والبدء فوراً فى الجانب الإجرائى [(٨)].

لقدكان الضجيج الإعلامى والبرلمانى فى حقبة السبعينيات حول الدفاع عن فكرة إنشاء الجامعة الأهلية يعبر عن محاولات الفئات الاجتماعية الصاعدة مع الانفتاح، لكى تجعل التعليم متاحاً لأبنائها بأكثر مما هو متاح لأبناء الآخرين، بالمال والاتصالات الشخصية والعائلية. ولقد كانت معظم الضواغط المطالبة بالتوسع فى التعليم العالى بهذه الكيفية تأتى من الطبقات العليا والوسطى، بأكثر مما تأتى من الطبقات الدنيا والشعبية والمحرومة من حق التعليم أصلاً.

ومع ضعف الضغط الشعبى والجماهيرى، وغياب القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة فى الواقع المصرى، نتيجة لأسباب عديدة، يتعلق جزء منها بظروفها الخاصة، والآخر بطبيعة النظام السياسى وميله الشديد نحو الانفراد بالسلطة وتهميش هذه القوى الاجتماعية من خلال ترسانة القوانين سيئة السمعة، واستخدام قانون الطوارئ وغيره من الأساليب فى قمع الحركة الوطنية الشعبية... ولكن حقبة الثمانينيات شهدت صعودا جديدا لفكرة إنشاء الجامعة الأهلية، ولاسيما بعد إقرار استراتيجية تطوير التعليم فى مصر فى يوليو ١٩٨٧، والتى عبرت بجلاء عن عزم النظام السياسى على تسعير الخدمة التعليمية.

ففى ٦ يونيو عام ١٩٨٥ صرح د. مصطفى كمال حلمى وزير التربية والتعليم بأن قضية الجامعة الاهلية لم تطرح للمناقشة . فلدينا ٥٦٠ ألف طالب بالجامعات ولسنا فى حاجة

إلى جامعة أهلية تضم أعداداً للآداب والحقوق والتجارة فلدينا ٢٧٥ ألف طالب منهم بالجامعات. ولقد طالبت وزارة الصحة ونقابة الأطباء بتخفيض عدد الأطباء، فلماذا نسمح بجامعة أهلية"، ويواصل السيد الوزير تصريحاته فيقول: "فى النهاية جامعاتنا بإمكانياتها الحالية قادرة أن تفى بحاجة المجتمع، وإذا كانت هناك تخصصات جديدة لا تتوافر بجامعاتنا فنحن على استعداد لدراستها. ثم إن الجامعة الأهلية ستؤدى فى النهاية لانتزاع هيئات التدريس الحالية بالاغراءات المالية وسيكون القبول فيها بعيداً عن نسب النجاح، وهذه أمور نرفضها بإصرار". ولكن بعد عام تقريباً يعود الحديث بتشجيع قيام جامعة أهلية، حيث طرح د. فتحى محمد على ورزير التعليم فكرة إنشاء جامعة تكنولوجية، متناسيا أن جامعة حلوان القائمة هى جامعة تكنولوجيا بالأساس (٩).

ومع بداية النصف الثانى من الثمانينيات أخذ الضجيج الإعلامى و زخم التصريحات يتصاعد بشكل لم يسبق له مثيل ، ولا سيما بعد تولى د. أحمد فتحى سرور وزارة التربية والتعليم، وبعد المبايعة السياسية لاستراتيجية تطوير التعليم، أخذت الفئات والطبقات الاجتماعية الداخلية، وصندوق النقد والبنك الدوليان فى الضغط بهدف إلغاء المجانية ورفع الدعم عن التعليم وتحويله إلى سلعة، تطرح فى السوق ويقتنيها القادرون عليها، ولا ننسى التناقضات المشينة التى شابت تلك الحركة من خلال تصريحات الوزير: فلو تتبعنا تلك التصريحات زمنياً سوف نجد ما يلى:

تثار بين الحين والحين فكرة إنشاء جامعة خاصة (أهلية) تتيح فرص أكثر للتعليم الجامعى، وتحد من سفر الطلاب المصريين إلى الخارج للدراسة وبذلك توفرعملات أجنبية للدولة، كما تخفف الضغط على الجامعات المصرية الحكومية، ولكن هناك بعض التحفظات التى ينبغى مراعاتها عند التفكير فى هذا الموضوع -هذه تحفظات الوزير فى بداية طرح الفكرة- أهمها: (١٠)

- أن الجهود الخاصة مهما بلغت لن تستطيع أن تواجه تكاليف إنشاء جامعة ذات كليات عملية، فليس أمامها إذن إلا أن تركز على الكليات النظرية التى لدينا كفاية منها، ولا يحتاج سوق العمل إلى المزيد من خريجيها.

- أن الجامعة الخاصة لابد أن تخضع لإشراف الدولة، وأن تطبق على الملتحقين بها نفس الشروط التى تطبق على الملتحقين بالجامعات الحكومية حفاظاً على مبدأ تكافؤ الفرص،

وأن تكون الأعداد التي تقبلها والتخصصات التي تنشئها في نطاق السياسة التعليمية للدولة وخططها.

- أن احتياجات الجامعة الخاصة من أعضاء هيئة التدريس سوف يكون عبئاً على هيئة التدريس في الجامعات الرسمية.

ويواصل الوزير دس السم في العسل، محاولاً الالتفاف حول ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص وتقويض مجانية التعليم بمنطق «هنرى كيسنجر» الخطوة خطوة، والتنصل من تصريحات الأمس لتبنى تصريحات اليوم وهكذا يقول الوزير: «إن الجامعة الأهلية في تقديرى لا يجوز أن تكون للفاشلين، وإلا كنا كمن يسد العجز بعجز آخر أنكى وأشد! في مصر الدولة هي الممول الوحيد للتعليم! -وأين التعليم الخاص والأجنبي- وهذا ظلم وإثقال على موارد الدولة. ومن الواجب أن يكون هناك ممولون آخرون للعملية التعليمية، خاصة من القطاع الخاص، لكن إذا موّل القطاع الخاص إنشاء جامعة أهلية، فهو ممول فقط، ولايستطيع أن يؤثر بتمويله على فلسفة الدولة في التعليم، والعنوان الرئيسي لتلك الفلسفة هو: ديمقراطية التعليم. إن الممولين لمعهد العاشر من رمضان المملوك لجمعية تنمية المجتمعات الجديدة التابعة لوزارة الإسكان طلبوا مني أن يسمح لأبنائهم بالالتحاق به دون شرط المجموع، ولكنني رفضت بشدة، تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية!.»(١١)

وحول تصريحات الوزير المتضاربة، يصرح في ندوة «مجلة أكتوبر» فيقول: «بالنسبة لتصريحاتي حول الجامعة الأهلية أنا أشرت في أول مرة إلى هذه الجامعة دون أن أقول عنها نعم أو لا!. وفي المرة الثانية قلت إنه لامانع من جامعة أهلية في تخصصات يحتاج إليها المجتمع، حيث إن فكرة الجامعة الأهلية عندى ليست فقط فكرة استثمار من وراء الجامعة، لكن الاستثمار الآخر الذى أتطلع إليه أن من يريد عمل جامعة أهلية ويكسب، عليه أن يقيم مدينة فيها محلات ودكاكين ومرافق ويعمل خدمات يكسب منها وفي نفس الوقت يجب أن تخضع هذه الجامعة ليس لقدرات أو لأموال الدارسين، إن كل واحد معه فلوس يدخل الجامعة بغض النظر عن مجموعه، لامتأسف! يجب أن تكون خاضعة لمكتب تنسيق. إذن فكرة الجامعة الأهلية أن أخلق فرصاً للتعليم العام، والذى سيحدث أن الذين معهم فلوس وحصلوا على مجاميع كبيرة سيفضلون دخول الجامعة الأهلية -كيف يحدث هذا وهناك تعليم بالمجان إلا إذا كان هناك تمايز وامتياز لهذه الجامعة!؟ - ويفسحون مجالا

لغيرهم تماما مثل الجامعة الأمريكية يدخلها طلاب معهم مجاميع أكبر من المجاميع العادية ويفسحون مكاناً لغيرهم فى الجامعات الأخرى. وهذا هو مفهومى شخصياً عن الجامعة الأهلية" (١٢).

وفى جريدة الأخبار يوم ١٩٨٩/٥/٨ يصرح د. صلاح مرسى مدير مركز الدراسات وبحوث تطوير التعليم العالى، بأن المركز انتهى فعلا من إعداد مشروع متكامل بإنشاء جامعة أو جامعات خاصة، والدراسة معدة وجاهزة للتنفيذ الفورى لمن يرغب فى إنشاء جامعة خاصة. الجامعة الخاصة لم تعد فكرة فى عالم الغيب، أو أمل بعيد التحقيق، أصبحت واقعاً... ولقد سبق للوزير فى لقائه بنادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية فى يوليو١٩٨٨ أن صرح بأنه لم يتقدم إليه أحد لإنشاء جامعة أهلية، ولو تقدم إليه اليوم سوف يوافق فورا على إنشاء تلك الجامعة.

ويواصل الوزير -بذكاء منقطع النظير- تهيئة المناخ الاجتماعى والثقافى والسياسى، وتهيئة الرأى العام للفكرة مرة بالرفض ومرة بالقبول... وهكذا دواليك. ففى لقاء الوزير بشباب طلاب جامعة الاسكندرية -الحزب الوطنى-يقول: «لا للجامعة الأهلية وعلى القادرين التبرع للجامعات المصرية الحالية.يجب أن تكون القطاعات الرئيسية مثل الطب والهندسة والصيدلة ملكاً للدولة، ونحن فى حاجة إلى خريجى المعاهد الفنية والتكنولوجية أكثر من خريجى الكليات النظرية» (١٣).

وبعد يومين فقط وعلى صفحات الأهرام ، يكذب الوزير التصريح السابق ، : «صرح د. فتحى سرور وزير التعليم بانه وافق من حيث المبدأ على إنشاء جامعة أهلية فى مصر بمصروفات ١٠ آلاف جنيهاً سنويا غير المصروفات الإضافية بناء على مشروع تقدمت به جمعية -إقرأ- لإنشاء جامعة للعلم والتكنولوجيا يكون مقرها مدينة السادات، وتبدأ الدراسة بها فى عام ١٩٩١/٩٠، تخصصات الاقتصاد، إدارة الأعمال، هندسة إلكترونيات، هندسة كمبيوتر، تقبل ٤٠٠ طالباً فى العام الأول، ويكون القبول من غير طريق مكتب التنسيق" (تناقض مع حديثه فى مجلة أكتوبر)(١٤).

إذن فنحن أمام اقتراح بإنشاء جامعة أهلية من المتعذر قيامها فى ضوء الخبرات التاريخية وطبيعة الرأسمالية المصرية الحاكمة، وكذلك من المتعذر فى حالة قيامها أن يلتحق بها سوى أصحاب المجاميع المنخفضة وهم الذين يجرون وراء جامعات بيروت

والخرطوم وتركيا ورومانيا وغيرها لكى يحصلوا على شهادات جامعية يستكملون بها الشكل الاجتماعى، على عكس المتفوقين من الطبقات الوسطى وما دونها، وعلى هذا فإن هذه الفكرة تطرح عاكسة بذلك الإفرازات التى أفرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادى وخلق طبقة من أصحاب الدخول العليا وفى غالبها دخول غير مشروعة، وتسعى إلى تقويض المكتسبات الشعبية والوطنية من مجانية التعليم، وخلق التناقض الطبقى، وتأكيد عدم المساواة بين طبقات وفئات الشعب المختلفة... (١٥).

ثالثا : المعلن والمستتر فى السياسة التعليمية :

والحديث حول الجامعة الأهلية فى الفكر التبعى، يجرنا إلى الحديث عن سياسة القبول فى التعليم العالى والجامعى، حيث لم يقتصر الأمر على ما سبق من أفكار تبرز بشكل فاضح توجهات السياسة التعليمية الحالية وارتباطها الوثيق بأيديولوجية النظام السياسى وبنيته، وتغليبه لمصالح القلة على حساب مصالح الغالبية، ورفع الدعم عن التعليم وتسعيره وفق مقتضيات السوق -العرض والطلب- وقبل الخوض فى ذلك يجدر بنا الإشارة إلى المبدأ المستقر -والذى ليس نهائيا- والذى للآن يحقق تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم بشكل يتفق وظروف المجتمع المصرى، ويلقى قبولا معقولا من الجميع.

لقد استقر فى ضمير الشعب المصرى مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وديمقراطية التعليم، وذلك نتيجة لجهود القوى الوطنية والشعبية طوال عقود طويلة مضت، إلى جانب ما أقره الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والذى وافقت عليه الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة فى ١٠/١٢/١٩٤٨، حيث جاء فى نص المادة «٢٨» «حق كل إنسان فى التعليم وإتاحة التعليم الفنى والمهنى للجميع بصفة عامة، وإتاحة التعليم العالى للجميع بالتساوى على أساس الكفاءة العلمية، وكذلك ديمقراطية التعليم الجامعى التى تعنى إتاحة التعليم لكل مواطن مؤهل له بغير تفرقة ترجع إلى الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعى أو أى اعتبار آخر غير ملكاته الذهنية». (١٦)

وتتحقق ديمقراطية التعليم الجامعى والعالى فى مصر، بناءً على الدستور الذى ينص فى المادة «٨» على أن: «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين» وتنص المادة «١٨» منه على أن: "التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج».

كما ينص الدستور المصرى على أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجاناً فى مراحله المختلفة (المادة ٢٠) وتقوم فلسفة قبول الطلاب فى الجامعات المصرية والمعاهد العليا على مبدأ ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة فيتم قبولهم على أساس واحد هو قدراتهم الذهنية (١٧) ودون حدود والمعيار المتبع فى ذلك هو المفاضلة على أساس نتيجة المجموع الكلى للدرجات في امتحان الشهادة الثانوية العامة، باعتبارها مسابقة على مستوى الدولة ومتاحة لجميع المواطنين ، وتشارك فى إجرائه وإدارته الجامعات. ويقوم القبول بالكليات والمعاهد العليا على أساسين: أولهما: المفاضلة بين الطلاب الراغبين فى الالتحاق بكل كلية من الكليات الجامعية بترتيب المجموع الكلى للدرجات فى آخر امتحان لشهادة الثانوية العامة مع اجتياز القدرات والاختبارات الشخصية عند الالتحاق ببعض الكليات والمعاهد التى تستلزم لياقة خاصة مثل كليات الفنون الجميلة والتربية الرياضية والخدمة الاجتماعية... وثانيهما: القبول على أساس إقليمى قومى وهو توطين الكفاءات فى الأقاليم والمناطق النائية والعمل على النهوض بها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

وتدل متابعة نظم القبول فى الجامعات المصرية على أن الأخذ بترتيب المجموع الكلى لدرجات الطالب فى امتحان الشهادة الثانوية العامة يعتبر مقياساً عاماً أقرب إلى العدالة ومعياراً مجرداً للدلالة على استعداد الطالب، مع التحفظ على أن تلك الاستعدادات ترتبط بأصل اجتماعى واقتصادى للطالب.

وإذا كانت هذه الإجراءات هى ما تقره المواثيق والوثائق الرسمية،فإن الصورة تسير عكس ذلك تماما فى الواقع العملى المعيش، فتصريحات الوزراء والمسئولين والإعلاميين تسير فى اتجاه مناقض ،أى أنها تعبر بشكل حازم عن التوجهات الإيديولوجية للنظام السياسى، وتعبر عن المستتر فى سياسة التعليم وارتباطها بالمشروع التبعى برمته. ويتضح ذلك فيما يلى من تصريحات وتناقضات:

فى عام ١٩٨٢ طالعتنا الصحف الرسمية بالعناوين والتصريحات التالية، تمهيداً وتهيئة للرأى العام على الإجراءات الجديدة: «رؤساء الجامعات يطالبون بإعادة النظر فى سياسة القبول»، «فك الاشتباك بين التعليم والتعيين وتسعيرة الشهادات»، «الارتباط المفقود بين التعليم واحتياجات الدولة من الخريجين» ، ٣٠٥ ألف طالب فى كلية واحدة، وأستاذ لكل

١٠٠٠ طالب"، «لقد طالبت جامعة القاهرة بتخفيض أعداد المقبولين بها فى العام القادم ١٩٨٣ تصل بنسبة إلى ٤٦٪ من عدد المقبولين بها فى العام الماضى ١٩٨١، حتى تتمكن من أداء رسالتها التعليمية بكفاءة"[١٨]. وفى عام ١٩٨٣ ينفى د. محمد عبد القادر حاتم (المشرف على المجالس القومية المتخصصة) تلك التصريحات (الجمهورية فى ١٩٨٣/١٢/٢٦).

وفى ١٩٨٥/٤/١١، يصرح د. عبد السلام عبد الغفار وزير التربية والتعليم بأن «الدولة ملتزمة بمجانية التعليم حتى الثانوية العامة فقط».ويصرح د. مصطفى كمال حلمى وزير التعليم العالى: «بعد ٣٨ عاما أحيل نظام القبول بالجامعات إلى المعاش»، «اختبارات للقبول بالجامعات بصرف النظر عن المجموع»، «أن هذا النظام الجديد سوف يكون اعتبارا من عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٥/٨٤ سيكون الأخير بالنسبة لسياسة الالتحاق بالجامعات على أساس المجموع الكلى للثانوية العامة. وأنه ابتداء من العام القادم ١٩٨٦/٨٥ (سيكون الالتحاق وفق نظام جديد تجرى الآن مناقشته» (الأهرام فى ١٩٨٥/٤/١١).

وتتوالى التصريحات لتهيئة الرأى العام للإجراءات التى تحد من قبول الطلاب بالتعليم العالى والجامعى وتقويض مجانية التعليم وديمقراطيته. ففى ١٩٨٨/١٢/٣ يصرح بأن هناك مبادئ هامة لمشروع قانون التعليم الجامعى الجديد، ٦٠٪ حد أدنى للقبول، وامتحان تأهيلى بالكليات ، وسنة تأهيلية بالثانوى للراغبين فى الالتحاق بالجامعات، إلغاء تكليف المعيدين وحوافز للمعينين بالأقاليم ومجلس أكاديمى بكل جامعة لتطوير نظم الدراسة بها، إلغاء مكاتب التنسيق للقبول بالجامعات المصرية (الأهرام فى ١٩٨٨/١٢/٣).

هل سياسة التعليم، سياسة وزير...أم حزب حاكم... أم نظام سياسى ذى توجهات ايديولوجية معينة...؟!.

لقد اختلطت الأوراق وتباينت الرؤى وحاول التكنوقراط المسيطرون على جهاز التعليم وسياسته، إيهامنا بأن هناك خلافا حول سياسة الوزير -د. فتحى سرور- ولجنة التعليم بالحزب الوطنى [١٩]. علما بأن هذه اللجنة تضم وزراء تعليم سابقين كانوا يسيرون فى نفس الاتجاه الذى يواصله الوزير الحالى بكل عنف وإصرار.

أكدت لجنة التعليم بالحزب الوطنى على ضرورة استمرار العمل بالنظام الحالى لقبول الحاصلين على الثانوية العامة عن طريق مكتب التنسيق على أساس المجموع الكلى لدرجات الطالب، بالإضافة إلى مجموع درجات المواد المؤهلة باعتبار أن الثانوية العامة مرحلة دراسية مرتبطة بمرحلة التعليم الجامعى وليست شهادة منفصلة عنها، كما أكدت على أن النظام الحالى لقواعد القبول هو النظام الأمثل والأصلح لظروف المجتمع المصرى، ورفضت لجنة التعليم اقتراح لجنة تطوير مشروع قانون الجامعات بوزارة التعليم، الذى يقضى بأن يحدد المجلس الأعلى للجامعات الحد الدنى للقبول بالجامعات حيث لايقل مجموع الطالب عن ٦٠٪ من المجموع الكلى وإضافة سنة تأهيلية إلى مرحلة الثانوية،وعقد امتحان قبول للطلاب الراغبين فى مواصلة التعليم الجامعى ويكون هذا الامتحان بعد امتحان الثانوية العامة. (الأهرام فى ١٩٨٨/١٢/٢٣).

واحتدم الخلاف بين اللجنة -برئاسة د. فتحى محمد على- ود. أحمد فتحى سرور وزير التعليم حيث قال: أنا صاحب القرار وتخفيض السلم التعليمى ضرورة! ويرد عليه رئيس لجنة التعليم بالحزب لوطنى ووزير التعليم الأسبق، بأن تخفيض السلم التعليمى كارثة ونرفض الأفكار المطروحة. وتشتد الأزمة بين الوزير الحالى والسابق، حيث اختفى التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ولجنة التعليم بالحزب الحاكم، وانعكست الخلافات على سياسات التعليم وتطويره. ورغم أن آراء الطرفين تأتى كما يعلنان بعد عمل دراسات وعقد اللجان المتخصصة وتضم أفضل الخبراء الذين يقدمون مقترحاتهم بإجماع الآراء (الأخبار فى ١٩٨٩/١/٧).

ولقد ساقت لجنة التعليم بالحزب الوطنى العديد من المبررات، التى تدعم وجهة نظرها، أهمها [٢٠]:

- أنه لايجوز تحديد نسبة ٦٠٪ أو أى نسبة أخرى لدخول الجامعات سواء فى قانون أو لائحة وحتى فى قرار للمجلس الأعلى للجامعات، لأن هذه النسبة قد تزيد وقد تقل؛ لأن الأمر يتوقف على احتياجات الخطة الخمسية للدولة والطاقة الاستيعابية للجامعات ونتيجة الثانوية العامة ومستوى المجاميع فى كل سنة.

- وبالنسبة لامتحان القبول، فهذا يعنى إخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص واحتمالات وجود الضغوط والوساطة والمحسوبية، كما أنه لايجوز اعتبار الثانوية العامة مرحلة منتهية لأنها مرحلة مستمرة ومؤهلة للتعليم الجامعى فقط،وليس مؤهلة للعمل فى المجتمع. وكيف نعمل

امتحان لعشرات الألوف من الطلاب بعد الثانوية العامة ومتى يتم تصحيح الأوراق ومن الذى سيقوم بهذا العمل وإعلان نتائجهم ودخولهم الجامعة بعد ذلك. وأين المدرسون الذين سيقومون بتصحيح الورق إذا كنا نشكو من عجز المدرسين!!.

- وتؤكد اللجنة أن أنجح نظام تعليمى هوالذى يخدم المجتمع، وإلا كانت الأنظمة التعليمية فى العالم كله واحدة وعلى نمط واحدا؟

- ورفضت اللجنة وجود سنة رابعة تأهيلية بعد الثانوية العامة. وتساءلت كيف ينخفض السلم التعليمي فى المرحلة الابتدائية سنة ثم نعود ونضيفها بعد الثانوية العامة، والسنة التأهيلية كانت مطبقة فى كلية الطب وتم إلغاؤها بعد ثبات فشلها .

- وأكدت اللجنة على أن الأصوب فى عملية القبول بالجامعات أن يكون عن طريق المجموع الكلى بالإضافة إلى المواد المؤهلة، وتعد المواد المؤهلة اختباراً ضمنياً لقدرات الطالب للقبول في الكلية التى يريد الالتحاق بها (الأخبار فى ١٩٨٩/١/٧).

ولاشك أن تلك المبررات معقولة ومقبولة، ولقد نادت بها كثير من الأصوات التربوية المعارضة للسياسة التعليمية الحالية- وهى أصوات وطنية فى جوهرها وتتبنى المشروع الوطنى النهضوى فى مواجهة المشروع التبعى الجارى تنفيذه على قدم وساق -إن تلك المبررات وغيرها كثيرة فى جانبها التربوى والتعليمى وتمثل الحد الأدنى من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم، ولكن السؤال هو: هل تملك لجنة التعليم بالحزب الوطنى الحاكم سلطة اتخاذ القرار؟!

وعلى إثر الخلاف الحاد بين لجنة التعليم والوزير تم تنحية رئيس اللجنة، وقامت مجلة «المصور» بعقد لقاء موسع مع د. أحمد فتحى سرور ليدافع عن سياسة التعليم ويرد على مبررات اللجنة. ولقد حاول الوزير فى هذا اللقاء التهرب من العديد من الأسئلة بإحالتها إلى لجان علمية تدرسها وقال إنه ما زال يفكر فيها ولم يتخذ قراراً للآن. وقال:« إن التفكير فى إضافة سنة رابعة للثانوية العامة ليس تعويضاً، إنما جاء عند بحث تطوير التعليم الجامعى، وهو لم يصدر من -الوزير- بل إن الذى اقترح هذه الفكرة لجنة مشكلة بتكليف من المجلس الأعلى للجامعات برئاسة د. أحمد إسماعيل خضر رئيس جامعة قناة السويس.وقد وضعت اللجنة بدائل مختلفة لشروط القبول منها امتحان قبول بعد الثانوية

العامة أو سنة تأهيلية، وأن فكرة إضافة سنة رابعة للتعليم الثانوى ليست اقتراحا منى وإنما من لجنة خبراء بالمجلس الأعلى للجامعات، أما فكرة إلغاء مكتب التنسيق، فليس هناك، مطلقاً، بديل للتنسيق وما نشر حول احتمال إلغاء مكتب التنسيق كلام من شأنه إحداث بلبلة بدون مبرر» – منتهى التناقض والتردد!!.[21].

ولم يهدأ الضجيج الإعلامى المدافع عن السياسة التعليمية الجديدة، حيث بادرت مجلة «أكتوبر» بعقد ندوة نشرت فى ثلاثة أعداد وعلى مدى ثلاثة أسابيع ضمت السيد الوزير ومجموعة من الخبراء الرسميين ومهندسى سياسة التعليم الجديدة. [22].وأخذت الندوة وضيوفها يدافعون عن سياسة الوزير ويعيدون نفس الكلام بأسلوب آخر وعبارات ملساء،وكان الرد على لجنة التعليم بالحزب الحاكم إعلاميا وضخما جعل الوزير يملك الصحف القومية والمجلات الأسبوعية، لكى يدافع عن سياسته وتوجهاته الإيديولوجية، ولم تأت ندوة أكتوبر بجديد، بل أكدت ما سبق للوزير أن دافع عنه وأعلنه، ولكنها أخذت مشروعية ومصداقية بتبريرات الخبراء ورجال التربية المعينين كمستشارين فى الوزارة.

ولعل ذلك السيناريو يوضح لنا أن الأهداف المستترة لسياسة التعليم هى تقليل عدد الملتحقين بالجامعات وتقويض ديمقراطية التعليم وإفساح المجال أمام رأس المال الخاص لكى يشارك فى العملية التعليمية، ولاشك أن ذلك له آثاره على الروح الوطنية وعلى حقوق الفقراء فى تعليم يعينهم على مواصلة حياتهم بشرف، وهنا تجدر بنا أن نتعرف على حجم التعليم العالى والجامعى فى مصر ونسبته إلى السكان لكى يتضح لنا زيف تلك المقولات التى تدعى أن هناك تدفقاً كمياً كبيراً على التعليم العالى وأن نسبته مرتفعة بالقياس إلى كثير من البلاد المشابهة. والجدول التالى يوضح عدد الطلاب المقبولين بالجامعات خلال الفترة من ١٩٨٦/٨١ـ

جدول رقم (١)
يوضح عدد الطلاب المقبولين والخريجين بالجامعات خلال
العام الدراسى ١٩٨٢/٨١-١٩٨٦/٨٥ (٢٣)

السنة / البيان	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥
المقبولون	٩١٠٤٨	٩٣٤٠٩	٩٣٤٨٦	٨٦٤٤٠	٨٤٢٤٠
الخريجون	٨٢٢٣٧	٨٥٩٧٣	٩٥٧١٠	١٠٠٩٤٧	–

يتضح لنا من الجدول السابق أن عدد الطلاب المقبولين فى الجامعات خلال عام ١٩٨٢/٨١ بلغ ٩١٠٤٨ طالب وطالبة وفى عام ١٩٨٦/٨٥ بلغ ٨٤٢٤٠. أى أن هناك اتجاها نحو تخفيض أعداد المقبولين بالجامعات خلال خمس سنوات بمقدار ثمانية آلاف طالب وطالبة. وإذا كان للأرقام دلالتها كمؤشر فلابد من الإشارة هنا إلى أن نسبة الطلاب المقيدين فى الجامعات والمعاهد العليا معا فى العام الدراسى ١٩٨٤/٨٣، على سبيل المثال، إلى جملة السكان لم تزد عن ٥٩ر١٪. كما أن نسبة المقيدين من الطلاب فى الجامعات وحدها فى العام نفسه إلى الشريحة العمرية من السكان (١٨-٢٢) لم تزد عن ١ر١٥٪. أما بالنسبة لمن يحملون مؤهلات جامعية من سكان مصر عموماً فبلغت حوالى ٤ر٤٪ وفقاً للبيانات الإحصائية الأولية والرسمية لتعداد عام ١٩٨٦[٢٤]. والجدول التالى يوضح تطور أعداد المقبولين ونسبتهم إلى السكان خلال عشر سنوات.

جدول رقم (٢)

يوضح تطورأعداد المقيدين فى التعليم العالى والجامعى ومعدل نموهم السنوى ونسبتهم إلى جملة السكان ٧٥/١٩٧٦-٨٥/١٩٨٦ (٢٥)

البيان / العام	المقيدون بالتعليم الجامعى	المقيدون بالمعاهد العليا	المقيدون بالمعاهد الخاصة	جملة المقيدين	٪ معدل النمو السنوى	عدد السكان	٪ الجملة إلى السكان
١٩٧٦/٧٥	٤١٩.١٨٣	٢٨.٨٢٩	٢٩.٤٠٥	٤٧٧.٤١٧	٠.٠٠	٣٦.٩٩٧.٠٠٠	١.٢٩
٧٧/٧٦	٤٥٣.٦٩٦	٣١,٥٤١	٣٢.٩٥١	٥١٨.١٨٨	٨.٥	٣٨.١٩٨.٠٠٠	١.٣٦
٧٨/٧٧	٤٧٦.٧٧٧	٣٦.٧٤٥	٣٧.٦١٠	٥٥٠.٨٦٢	٦.٣	٣٨.٧٩٤.٠٠٠	١.٤٢
٧٩/٧٨	٤٨٨.٥٦٩	٣٩,٨٠٢	٤٠,٦٨٦	٥٦٩.٠٥٧	٣.٣	٣٩.٧٦٧.٠٠٠	١.٤٣
٨٠/٧٩	٥٠٧.٣١٤	٤٤.٧٢٢	٤٤.٥٧٣	٥٩٦.٦٠٩	٤.٨	٤٠.٩٨٣.٠٠٠	١.٤٦
٨١/٨٠	٥٤٤.١٥٣	٥٢,٢٨٣	٤٩.٤٤٥	٦٤٥.٨٨١	٨.٢	٤٢.٢٨٩.٠٠٠	١.٥٣
٨٢/٨١	٥٨٩.٥٦٢	٥٥.٧٨٢	٥٣.٣٤٨	٦٩٨.٦٩٢	٨.٤	٤٣.٤٦٥.٠٠٠	١.٦١
٨٣/٨٢	٦٣٢.٣٦٠	٥٩,٤٢٣	٥٥.١١٣	٧٤٦.٨٩٦	٦.٩	٤٤.٦٧٣.٠٠٠	١.٦٧
٨٤/٨٣	٦٦٧.٩٨٧	٦٥,٢٥٦	٥٧.٦٥٢	٧٩٠.٨٩٥	٥,٩	٤٥.٩١٣.٠٠٠	١.٧٢
٨٥/٨٤	٦٧٠.٧٢٦	٨٥,٦٣٠	٥٨.٢٦٤	٧١٤.٦٢٠	٣.٠	٤٦.٩٥٨.٠٠٠	١.٧٣
٨٦/٨٥	٦٦٨.٨٤٩	١٠١.٣٩٤	٥٨.٨٥٧	٨٢٩.١٠٠	١.٨	٤٨.١٨٩.٠٠٠	١.٧٢

وتطالعنا الأرقام السابقة بميل نحو الثبات تقريباً كل ثلاث سنوات أو أربع سنوات. فى الأعوام ١٩٧٩/٧٥ ظل العدد بين ٤١٩ ألف و٥٨٨ ألف، والسنوات ١٩٢/٧٩ تراوحت الأرقام بين ٥٠٧ ألف إلى ٥٨٩ ألف، والسنوات١٩٨٦/٨٢ تراوحت الأرقام بين ٦٣٢ ألف و٦٦٨ ألف، وكان النمو السنوى فى تناقص فى العامين الأخيرين من ٣٪ إلى ٨ر١٪. ونسبة الطلاب المقيدين إلى جملة السكان ظلت ثابتة ما بين ١.٥٠٪ إلى ١.٧٢٪. ولعل ذلك يؤكد حقيقة ثابتة أن نسبة المقيدين فقط بالتعليم العالى والجامعى ضئيلة بالقياس إلى بلاد أكثر فقرا ، وهى لم تصل إلى الحد الذى يدفع النظام السياسى إلى محاولة الالتفاف حول مبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم بهدف تقليل عدد المقبولين بالجامعات ودفعهم إلى التعليم الفنى والمهنى، والذى توجد به أعداد غير مستوعبة فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا : الأهداف الإيديولوجية والطبقية لسياسة التعليم الجامعى :

وعلى أية حال، فإنه بالمتابعة والتحليل الدقيق لأطروحات الفكر التبعى فى مجال التربية والتعليم، والمتمثلة فى سياسة التعليم الجارى تنفيذها الآن بكل همة ونشاط، وأيضا بتحليل التقرير المسمى (استراتيجية تطوير التعليم فى مصر) والمقدم من الوزير، والذى أقر فى مؤتمر سياسى وإعلامى كبير فى صيف ١٩٨٧، ولمجريات الأمور فيما بعد ذلك والندوات واللقاءات التى عقدت والتصريحات وأحاديث السيد الوزير د. فتحى سرور والتى وصلت إلى ما يربو على ٥٠ خمسين حديثاً صحفياً لصحف مصرية فقط خلال مدة لم تصل بعد إلى عامين ونصف، يتضح أن هناك أهدافا فى ظاهرها البراءة، وفى باطنها العذاب والألم، وتكمن أهداف أخرى لا علاقة لها بالبراءة من قريب أو بعيد، ويمكننا بلورة الأهداف الحقيقية- الإيديولوجية والطبقية- للتعليم الجامعى والعالى من وراء هذه المقترحات فى ثلاثة أهداف رئيسية هى: الأول تخفيض عدد الراغبين فى الالتحاق بالجامعة. والثانى تقويض ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص ومعيار التفوق العلمى كوسيلة لمواصلة التعليم فى مراحله العليا. والثالث ربط التعليم بسوق العمل. هذا إلى جانب طرح فكرة الجامعة الأهلية كمشروع استثمارى أمام رأس المال الخاص والنظر إلى التعليم بوصفه سلعة رأسمالية.

(١) وفيما يتعلق بالهدف الأول :

تخفيض عدد الملتحقين بالجامعات:

فإن ما يثار هنا هو السؤال التالى: هل وصلت نسبة الملتحقين بالجامعات إلى المستوى العالمى، حتى يمكن التوقف عند هذا الحد؟، والإجابة عن هذا السؤال تستدعى استعراض النسب العالمية للتدليل على ذلك. فبالعودة إلى تقرير «التنمية فى العالم» الصادر عن البنك الدولى لعام ١٩٨٨، والذى أورد بيانات لعام ١٩٨٥ تبين أن مصر تقع ضمن، ٣٦ دولة، فى فئة متوسطة الدخل وذات الدخل المتوسط المنخفض وتحتل المركز السابع، تسبقها الأردن بنسبة ٣٧٪ وهى نسبة الموجودين فى التعليم العالى من إجمالى المرحلة العمرية (٢٠-٢٤سنة) وأكوادور ٣٣٪ والفلبين ٢٤٪ ولبنان ٢٦٪ وكوستاريكا ٢٤٪ وتقترب منها بولفيبا ٢٠٪ وتايلاند ٢٣٪ وبمقارنة مصر بهذه الدول ووزنها التاريخى والحضارى والدولى لايمكن بأى حال من الأحوال أن نراها وقد أتت فى المركز السابع بنسبة ٢٣٪.(٢٦) علما بأن هناك إحصائيات أخرى تؤكد أن النسبة أقل من ذلك بكثير، حيث لاتزيد عن ١٤-١٧٪، لأن النسبة السابقة الواردة فى تقرير البنك الدولى لفئة العمر ١-٢٢. أما فئة العمر ١٨-٢٢ سنة فهى لاتتجاوز ٢٠-٢٤٪ حيث يضم التعليم العالى فى مطلع الثمانينيات حوالى ٤٠٠ الف طالب وطالبة يمثلون ١٠٪ من شريحة العمر ١٨-٢٢.(٢٧)

ولو قارنا بالدول ذات الدخل المتوسط المرتفع ، فإن هناك من الدول الأقل وزنا نسبتها أكبر، مثل أوروجواى ٣٢٪، وبنما ٢٦٪، والأرجنتين٣٦٪، وكوريا٣٢٪، وفنزويلا٢٦٪، وإسرائيل ٣٤٪، واليونان٢١٪، وهذا بخلاف المقارنة مع الدول الكبرى والتى تتراوح بين ٢٥٪ وبين ٦٠٪ وهى نسبة الموجودين بالجامعات من المرحلة العمرية (١٨-٢٢ سنة).

وبعبارة أخرى فإن نمو وتزايد عدد الملتحقين بالجامعات مسألة صحية واتجاه محمود وعالمى على مستوى الدول المتقدمة وعلى مستوى دول العالم الثالث. وليس هناك إذن

مبرر واحد وطني أو تربوي أو سياسي للتراجع عن إتاحة الفرصة كاملة للراغبين والقادرين على مواصلة تعليمهم العالى، وإلا إذا كانت النية معقودة على الحد من دخول الجامعات، وقصر الدخول على فئات دون أخرى، وهو مما لاشك فيه يكون على حساب الطبقات الفقيرة ولصالح الطبقات الغنية، لأن جوهر القضية هو الظروف الاقتصادية وإخفاق سياسات التنمية وعجزها عن استيعاب الخريجين، ولعل ذلك يعود برمته إلى التبعية التى وقعت فيها مصر منذ مطلع السبعينيات وأصبحت توجيهات البنك والصندوق الدوليين هى السارية، بعيدا عن المصلحة الوطنية، وحتى التربوية والتعليمية والثقافية.

(٢) وفيما يتعلق بالهدف الثانى:

تقويض ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

يتلخص هذا الهدف فى السعى نحو إلغاء معيار التفوق لدخول الجامعة، واستبداله بمعايير أخرى (اختبارات القبول بالجامعات، إضافة تأهيلية... إلخ) إنما يكمن هذا كله فى هدف واحد لا ينبغى من ورائه الإصلاح، بل إنه يبدو فى ظاهره وكأنه كلمة حق، إنما يراد بها الباطل حقا، وهذا الهدف المتبقى من وراء هذه الأفكار والأطروحات، هو ضرب فكرة المساواة وتكافؤ الفرص حيث يتحول معيار الحصول على الدرجات الأعلى، وهى التى حصل عليها الطلاب دون أن تعرف أسماؤهم عند التصحيح فى الثانوية العامة، وبالتالى تتسم هذه العملية بالعدالة فى الغالب الأعم، يتحول إلى معيار يتسم بالشخصية حيث يعتمد على المقابلة الشخصية بين الطالب والأستاذ أو لجنة ما، وهو ما يغلب عليه الطابع الشخصى بلا أدنى شك [٢٨]. (وكما تلعب العلاقات الشخصية دوراً بارزاً فى عالم المال والتجارة والأعمال والاقتصاد) ولا شك أن هذا الاتجاه يعبر عن تسلط طبقة تفرض شروطها وامتيازاتها لتعليم أبنائها وفق منطق إدارتها لمشروعاتها الاستثمارية، ويعد خرقاً لكل المكتسبات التى حققها الشعب المصرى خلال نضاله الطويل لنيل حقوقه وحريته.

(٣) وفيما يتعلق بالهدف الثالث :

ربط التعليم بسوق العمل :

إننا نجد هنا العديد من التناقضات، فعلى الرغم من الشكوى من أن هناك أعداداً كبيرة من خريجي الجامعات بلاعمل، إلا أننا نجد السياسة التعليمية الجديدة تصر على الشروع فى إنشاء الجامعة الأهلية الخاصة، كيف يتسنى ذلك؟ يسوقون مبرراً متهافتاً،وهو أن تلك الجامعة سوف تحوى تخصصات غير موجودة، تخصصات تكنولوجية، متجاهلين أن لدينا جامعة حلوان، وهى فى الأساس جامعة تكنولوجية وبدلاً من تطويرها وتحديثها، يتم طرح فكرة إنشاء جامعة أهلية بمصروفات، كيف يتم ذلك ؟ وعلى حساب من؟ ولصالح من؟!

إن تزايد الأزمة الاقتصادية وتردى خطط التنمية، وغياب المشروع الوطنى، وسيادة المشروع التبعى، أدى إلى الدعوة بإلحاح إلى ربط التعليم الجامعى باحتياجات سوق العمل، وهذه الدعوة هى التى سادت خلال عقد السبعينيات والثمانينيات، وكانت نتيجة لاتباع سياسة صندوق النقد والبنك الدوليين. والدليل على ذلك ما حوته المذكرة السرية التى قدمتها الحكومة المصرية فى عام ١٩٨٨ للدائنين تقول: إن تغييراً جزئياً فى نظام التعليم يجرى، بهدف ضمان الوفاء بشكل أفضل باحتياجات سوق العمل، وإن خطوات هامة اتخذت لإصلاح التعليم، وإصلاحات إضافية سوف تدخل لمساعدة سياسات الحكومة فى تشجيع دور أكبر للقطاع الخاص والطابع الخاص المتزايد فى الاقتصاد [٢٩].ولم يعد من الغريب بعد كل ذلك أن نسمع الأصوات العالية، متخصصة وغير متخصصة، تلح فى الدعوة للاتجاه إلى التعليم الفنى للحد من أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوى والجامعى بالتحديد، وذلك بهدف التخلص من مشكلة بطالة المتعلمين. ومع وجاهة هذه الدعوة فى نظر أصحابها إلا أن العديد من الدراسات والأبحاث والواقع المعيش أثبتت أن خريجى التعليم الفنى معطلون ولم تستطع خطط التنمية استيعابهم ومعدل الانتظار للحصول على وظيفة يتجاوز الست سنوات. وأثبتت أيضا أن التغيير فى نوعية المناهج المقررة أو نوعية

التعليم المقدم فى المدارس لا يمكن أن يؤدى إلى إحداث تغيير فى سوق العمل، إذ إن التغيير لابد وأن يتم أساسا فى المجتمع ككل، فى بنيته الاقتصادية وتوجيهات التنمية أساسا، وسوق العمل أولا، لا المؤسسة التعليمية أو نظام التعليم [٣٠]. وذلك لأن نظام التعليم نسق فى نظام شامل هو بنية المجتمع برمته. ولعل من المفيد هنا أن نلقى الضوء على سوق العمل وفرص العمل المتاحة، لكى نذلل على صدق ما نطرحه، والبيانات التالية من إحصائيات رسمية[٣١]:

- تؤكد الإحصائيات على أن الصورة الإجمالية لسوق العمل فى مصر، إنما تعكس انخفاض قوة العمل (٦سنوات حتى أقل من ٦٥ سنة) إلى العدد الإجمالى للسكان، واستمرار هذا الانخفاض اعتبارا من ٣٠.١٪ فى تعداد ١٩٦٠ إلى ٣٠٪ فى عام ١٩٧٦ إلى ٢٨.٤٪ فى عام ١٩٨٦.

- تشير الخريطة الحالية لقوة العمل فى مصر إلى أنه، بينما بلغ عدد السكان ٤٨.٢ مليون نسمة، فإن حجم قوة العمل تقدر بحوالى ١٣.٦ مليون نسمة، يبلغ عدد المشتغلين منهم ١١.٦ مليون نسمة بنسبة ٨٥٫٣٪ من قوة العمل. بينما يصل عدد المتعطلين إلى ٢مليون نسمة بنسبة ١٤.٧٪ من قوة العمل.

- تؤكد الأرقام أن نسبة البطالة قد تضاعفت تقريباً فى عشر سنوات، إذ ارتفعت من ٧.٨٪ فى عام ١٩٧٦ إلى ١٤.٧٪ عام ١٩٨٦. وكان ارتفاع نسبة البطالة أكثر وضوحا فى المناطق الريفية، فقد ارتفعت هذه النسبة فى الحضر من ٩.٨٪ إلى ١٥.٨٪، فبينما ارتفعت فى المناطق الريفية من ٦.٤٪ إلى ١٣.٧٪ فى نفس الفترة.

- وبالنسبة إلى القطاع الخاص فإن استثماراته المحدودة فى القطاعات الإنتاجية اعتمدت إلى حد كبير على التكنولوجيا المكثفة لرأس المال باعتبارها أعلى إنتاجية من ناحية وللتغلب على مشكلات العمالة المتعددة من ناحية اخرى.

- تؤكد الإحصائيات أنه فى الوقت الذى استهدفت فيه خطة ١٩٨٣/٨٢ -١٩٨٧/٨٦ استيعاب الزراعة لنمو ٢٣.٢٪ من العمالة المستجدة خلال سنوات الخطة

الخمسية، فإن إجمالى استثمارات الزراعة فى نفس الفترة لم يتجاوز ٩.٤٪ من جملة الاستخدامات الاستثمارية، ومن جهة أخرى كان مقابل نصيب لايتجاوز ٥٪ من العمالة الجديدة المستهدفة فى قطاع النقل والمواصلات فإن استخداماته الاستثمارية بلغت ٢٠.٨٪.

- وبالنسبة للتوظف فى الخطة الحالية، فقد استهدفت خطة ١٩٨/٨٧ -١٩٩٢/٩١ زيادة عدد المشتغلين من ١٢.٢ مليون مشتغل فى عام ١٩٨٧/٨٦ حسب تقديرات الخطة إلى ١٤.٢ مليون مشتغل فى عام ١٩٩٢/٩١إلا أنه يلاحظ أن الرقم المقدر بالخطة لعدد المشتغلين في عام ٨٧/٨٦ هو ١٢.٢ مليون مشتغل يقل عن ذلك المستهدف فى الخطة الخمسية السابقة وهو ١٣.٨ مليون مشتغل أى ينقص مقداره ١.٦ مليون مشتغل.

- كما يلاحظ أن الزيادة المستهدفة فى العمالة وتصل إلى ٢٠٦٩ ألف مشتغل تقل عن تلك التى استهدفتها خطة السنوات الخمس السابقة ٢١١١ ألف مشتغل ، ويعنى ذلك أن الخطة تشير ضمنياً إلى بطالة صريحة يصل حجمها إلى ٢ مليون تقريباً فى عام ١٩٩٢/٩١، وذلك بافتراض تحقيق أهداف العمالة فيها بالكامل -وهو أمر مشكوك فيه.

- كذلك فإن المراجعة الدقيقة لأرقام العمالة المستهدفة فى نهاية خطة ١٩٨٣/٨٢ -١٩٨٧/٨٦، والتى تصل فى مجملها إلى ١٣.٨ مليون مشتغل فى ١٩٨٧/٨٦، ومقارنة هذا الرقم بالحجم المتخذ كأساس لخطة ١٩٨٨/٨٧ -١٩٩٢/٩١ وهو ١٢.٢ مليون مشتغل يشير ضمناً إلى أن الخطة الخمسية لم تحقق سوى ٤٨٥ الف فرصة عمل جديدة بنسبة لاتتجاوز ٢٣٪ من حجم المستهدف. وتستقبل سوق العمل سنويا ٤٥٠ ألف خريج من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، وذلك مع تقلص فرص العمل المتاحة فى الأسواق الخارجية، سواء فى المحيط الإقليمي أو خارجه، هذا فضلا عن تزايد الأعداد التى تعود إلى سوق العمل المصرية بعد فقدانها فرص العمل السابقة فى الأسواق الخليجية والعربية المختلفة، الأمر الذى يعكس ضغوطاً متزايدة على أسواق وفرص العمل داخل مصر(٣٢). والجدول التالى يوضح معدل البطالة فى الفترة من ١٩٨٤/٧٥.

جدول رقم (٣)

يوضح معدل البطالة ونسبة المتعطلين الجدد لجملة المتعطلين حسب الجنس من واقع مسح قوة العمل بالعينة، مايو من كل عام ٧٥-١٩٨٤، سبتمبر ١٩٨٧[٣٣]

البيان / السنة	معدل البطالة ٪			نسبة المتعطلين الجدد لجملة المتعطلين٪		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٩٧٥	١.٧	١٣.٢	٢.٥	٨٦	٩٨	٩٠
١٩٧٨	٢.٧	١٣.٤	٣.٦	٨٠	٩٤	٨٥
١٩٨٠	٣.٩	١٩.٠٢	٥.٢	٨٨	٩٧	٩١
١٩٨٢	٤.١	٢٠.٥	٥.٧	٩٤	٩٦	٩٤
١٩٨٤	٤.٨	١٢.٤	٦.٠	٩٢	٩٩	٩٥
١٩٨٧	-	-	١١.٤	-	-	-

وإذا كانت الإحصائيات الرسمية تقدر البطالة بحوالى ١٤.٧٪ من قوة العمل بما يعادل ٢ مليون متعطل، فإن هناك إحصائيات أخرى رسمية أيضا تقدرها بحوالى ٢٠٪ بما يعادل ٣مليون متعطل، ولعل ذلك يعود إلى تدهور العلاقة بين التعليم ومجالات الإنتاج بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادى وليس بسبب التوسع فى التعليم. إن الانفتاح الاقتصادى الذى تتبناه الدولة هو المسئول عن تدهور معدل النمو الاقتصادى، بسبب التراجع عن مشروعات التنمية فى الصناعات الوطنية، مما أدى إلى انكماش الطلب على العمالة التقليدية التى درجت الجامعات على إخضاع برامجها لمتطلباتها. ففى عام ١٩٨٥/٨٤ نجد أنه من بين ٧٦٥ مشروعا استثماريا هناك ٢٢٩ مشروعاً خاسراً و٦٠ مشروعاً لاتحقق أرباحاً أو خسارة ؛أى أن نسبة ٤٠٪ من مشروعات الانفتاح الاقتصادى لاتربح، وبالتالى لاتوفر فرص عمل جديدة [٣٤]. والجدول التالى يلقى مزيداً من الضوء على حجم البطالة بين المتعلمين.

جدول رقم (٤)

يوضح إجمالى عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة

خلال الفترة من عام ١٩٧٧-١٩٨٧ (٣٥)

البيان	مؤهلات عليا		مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة		الجملة	
السنة	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة
١٩٧٧	٤٨٩٦٣	٢٠٧٠٦	١٢٧١٩٦	٨١٦٥٥	١٧٦١٥٩	١٠٢٣٦١
١٩٧٨	٥٦٤٦١	٢٥٠٩١	١٢٨٧٥٢	٨٥١٢٠	١٨٥٢١٣	١١٠٢١١
١٩٧٩	٥٦٤٥٥	٢٨٨٩٣	١٤٧٩١٤	٨٢٠١١	٢٠٤٣٦٩	١١٠٩٠٤
١٩٨٠	٦٠٢٠٩	٢٥٥١١	١٥٤٥٨١	٩٣٩١٠	٢١٤٧١٠	١١٩٤٢١
١٩٨١	٦٧٠٢٩	٣٩٣١٧	١٨٢٠٨٦	١٢٢٠٤٨	٢٤٩١١٥	١٦١٣٦٥
١٩٨٢	٧٣٠٥٥	٣٩٥٨٤	١٩٧٨٣٦	٢٢٩١	٢٧٠٨٩١	٤١٨٧٥
١٩٨٣	٧٧٨١٧	١٣٩٢٦	٢٢٤٠٧٩	٢٢٩٥	٣٠١٨٩٦	١٦٢٢١
١٩٨٤	٨٤٧٤١	١٤٦٤٤	٢٤٧٥٤٩	٣٠٦٥	٣٣٢٢٩٠	١٧٧٠٩
١٩٨٥	٩٤٢٦٩	١٢١٢٥	٢١٩٤٦٧	٢٤٣٣	٣١٣٧٣٦	١٤٥٥٨
١٩٨٦	٩٧٨٣١	١٣٥٢٠	٢٣٩٣٢٩	١٧٨٧	٣٣٧١٦٠	١٥٣٠٧
١٩٨٧	١٠١٣١٣	....	٢٥٩٣٢٩	.....	٣٦٠٧٢٢	.....
الجملة	٨١٨٢٢٣	٢٣٣٣١٧	٢٢٨١١٨	٤٧٦٦١٥	٢٩٤٦٣٤١	٧٠٩٩٣٢

- يتضح لنا من الجدول السابق، أن عدد خريجى الجامعات قد تضاعف خلال أحد عشر عاماً، من ٤٨.٩٦٣ خريجاً فى عام ١٩٧٧ إلى ١٠١.٣١٣خريجاً فى عام ١٩٨٧؛ أى بمعدل سنوى حوالى ١٠٪ سنويا، كذلك تضاعف عدد خريجى المعاهد العليا والمتوسطة خلال نفس الفترة من ١٢٧ر١٩٦ فى عام ١٩٧٧ إلى ٢٥٩.٣٢٩ خريجاً فى عام ١٩٨٧؛ أى بمعدل قدرة حوالى ١٠٪ سنويا. كما يتضح أيضا من الأرقام الخاصة بعدد الخريجين الذين تم توظيفهم بواسطة وزارة القوى العاملة. أنه قد تم توظيف ٤٢.٣٪ من خريجى الجامعات

(ومازالت إجراءات تعيين الخريجين دفعة عام١٩٨٣ لم تتم بعد) وفيما يتعلق بخريجى المعاهد العليا والمتوسطة فقد تم تعيين نسبة ٦٤.٢٪ فى عام ١٩٧٧ وقد ارتفعت النسبة إلى ٦٧٪ فى عام ١٩٨١ (وهى آخر سنة تم فيها توزيع الخريجين بواسطة وزارة القوى العاملة).

- كذلك يتضح أن الفائض من جملة المؤهلات العليا والمتوسطة يقدر بحوالى ٤٢.٣٪ فى عام ١٩٧٧ و٥٤.٢٪ فى عام ١٩٨٢. أما عن فائض المعاهد العليا والمتوسطة فيقدر بنحو ٦٤.٢٪ فى عام ١٩٧٧ و٦٧٪ فى عام ١٩٨١. ومن الجدير بالذكر أنه بينما أخذ عدد الخريجين فى الزيادة بصورة سريعة بمعدل ١٠٪ فإن فرص العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى فى الداخل والخارج لايمكن أن تزيد بنفس النسبة وذلك للأسباب الآتية: [٣٦]

* بطء معدل النمو الاقتصادى وخاصة فى قطاع الزراعة والذى كان فى حدود ٢-٣٪ فى المتوسط سنويا. هذا فضلاً عن التزايد الملحوظ فى استخدام الآلات فى الزراعة فى الكثير من الاعمال التى كانت تعتمد على الأيدى العاملة، كذلك فإن عملية استصلاح الأراضى يغلب وزراعتها عليها استخدام الآلات بشكل مكثف.

* التوسع فى الصناعات كثيفة رأس المال مثل الحديد والصلب والألمونيوم والبتروكيماويات، وكذلك الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة فى القطاع الخاص.

* ضيق فرص العمل الخارجى وخاصة فى منطقة الخليج وذلك بسبب انهيار أسعار البترول ابتداء من عام ١٩٨٣، وما ترتب على ذلك من انخفاض معدل النشاط الاقتصادى فى الدول البترولية وعودة الكثير من المصريين العاملين في الخليج العربى.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من ارتفاع معدل البطالة بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا، فإن ٥٠٪ من القوى العاملة لاتعرف القراءة والكتابة و٢٠.٥٪ يعرفون القراءة والكتابة بدون شهادات، أى ان حوالى ٧٠٪ من إجمالى القوى العاملة فى مصر هم أميون فى غالبيتهم.

مما سبق يمكن القول إن من يدعون إلى ربط التعليم باحتياجات سوق العمل إنما يدعون ضمناً للحد من أعداد المتعلمين أو أعداد الداخلين فى التعليم الجامعى، وهم مع تحيزهم للصفوة القادرة اقتصادياً، فإنهم أيضا يتناسون دروس التاريخ، كما أنهم أيضا وربما دون أن

يدروا يتحيزون إلى فئة خاصة هى المحظوظة والتى نالت العلم ويحرصون على أن يجدوا لهم أعمالا. أما هؤلاء الذين حرموا من حق التعليم فإنهم بالتبعية يفقدون حق العمل، وهذا ما يدعونا إلى التأكيد على التفرقة بين حق التعليم وحق العمل، والنظر إلى كل منهما على أنه يمثل أحد حقوق المواطن الأساسية والتى يجب أن يحصل عليها. وعلى الدولة أن توفر كلا الحقين للمواطن بوصفها المستهلك الرئيسى لسوق العمل، وبوصفها مؤسسة تأخذ الضرائب حيث يدفع المواطن ما يعادل تعليمه.. إلا أن النظرة السابقة تنطوى على نوع من الخلط بين المشكلات التعليمية والمشكلات الاقتصادية، ذلك أن مشكلة البطالة - بطالة المتعلمين تحديداً- هي مشكلة اقتصادية في الأساس، والنظام التعليمى لا يعمل بمعزل عن بقية النظم المجتمعية الأخرى إذ إنه لايمثل نظاما مستقلا بذاته، بل هو تابع لغيره من النظم فى المجتمع ومن ثم يعكس أوضاعه ومشكلاته وأزماته[٣٧].

ويترتب على ذلك إعادة طرح التساؤل الذى عجز الكثيرون عن الإجابة عنه، وهذا التساؤل الذى لامهرب منه هو : هل يمكن حل مشكلات اجتماعية بوسائل تربوية؟ وهل نترك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تتردى وتذل عقول الناس وتخرب معنوياتهم وتتلاعب بانفعالاتهم وعواطفهم حتى إصابة صحتهم الجسدية والنفسية إصابات مميتة؟ ثم نحاول حل تلك المشكلات عن طريق إصلاحات من مثيلات الإصلاحات التربوية؟ فهل يغنى الإصلاح التربوى عن الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ويحل محله؟ وهل يمكن تحقيق الإصلاح التربوى نفسه بواسطة الممارسين التربويين؟! [٣٨].

بعد كل ذلك، هل تستقيم الدعوة لإنشاء جامعة أهلية، تحت الدعاوى سابقة الإشارة إليها؛ وهل تستقيم تلك الدعوة فى ظل بطالة المتعلمين، وعدم قدرة النظام التعليمى على استيعاب جميع الأطفال فى سن السادسة؟ أليس من الأجدى دعوة رأس المال الخاص لدعم الجامعات الحكومية وتطويرها، باعتباره يستهلك جزءا من خريجيها. إن الرأسمالية المصرية التابعة منذ نشأتها مختلفة عن رأسماليات العالم الغربى التى شيدت الجامعات والمعاهد والمسارح، وغيرها من أشكال الثقافة والتعليم إبان نهضتها. إن ما يميز الرأسمالية المصرية بوصفها وكيلة للكومبرادور وليس لها أى دور إنتاجى، هو المكسب المادى السريع وعدم الدخول فى مشروعات ذات مردود متأخر، ولاشك أن السياسة التعليمية الحالية تقوم على تنفيذ توصيات الهيئات الأجنبية التى تقدم القروض والمعونة إلى مصر، وهى غير راغبة

البتة فى نشر التعليم أو أن يأخذ التعليم جزءاً من قروضها أو هباتها لنشر الوعى بين المواطنين لأن ذلك له مردود سلبى عليها هى ذاتها فى الأجل القريب.

ولاشك أن الوزير د. فتحى سرور- على وعى بذلك كله، وهو مستوعب للضرورات الاقتصادية والمشروع التبعى فى تطوير التعليم حيث يصرح أخيراً فى فرنسا: «إن التعليم ليس عملية فنية بحتة، ولكنه نشاط سياسى واجتماعى، يرتبط بحركة تطور المجتمع. وحينما نقول إن هناك خطة جديدة للتعليم فى مصر، فهى جديدة بالنسبة إلى الماضى[٣٩] فما هو الجديد على صعيد النشاط السياسى والاقتصادى الذى جد على المجتمع المصرى والذى استلزم وجود طرح خطة جديدة تستجيب لكل تلك المتغيرات المحلية والدولية»[٤٠]. ولا أحد يختلف على ذلك، والحق أن سياسة النظام السياسى التعليمية بشأن الجامعة الأهلية، لاينفرد بها وحده، بل للأسف الشديد هناك أحزاب سياسية رسمية تؤيد إنشاء الجامعة الأهلية. ويجدر بنا قبل أن ننتهى من هذه الدراسة أن نتعرف على موقف الأحزاب السياسية فى مصر من قضية إنشاء الجامعة الأهلية.

خامسا: الجامعة الأهلية.. والأحزاب السياسية: [٤١]

للأحزاب السياسية القائمة فى مصر، مواقفها من فكرة إنشاء الجامعة الأهلية، ولقد تباينت هذه المواقف بين التأييد والرفض. وهناك موقف للحزب الوطنى الحاكم يتسم بالتردد، حيث إنه لم يعلن صراحة موافقته، على الرغم من أنه يملك السلطة التنفيذية، ومنها وزارة التعليم، هى سلطة الحزب، وتعيين الوزراء لا يتم من خارج الحزب، ولكن يبدو أن موقفه هذا ربما يعود إلى أطروحته الانتخابية من أنه الوارث الطبيعى لحركة يوليو ١٩٥٢، ومن هنا كانت سياسة الوزارة أكثر جرأة ووضوحاً وبقيت مواقف الحزب مستترة، وربما يكون ذلك توزيعاً للأدوار.

فالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم يقدم نفسه بأنه حزب الوسط، لم يتناول برنامجه التأسيسى فكرة الجامعة الخاصة بالاسم، لكنه تحدث عن تطوير التعليم، وأكد على المجانية فى «مؤسسات الدولة» وهى ذات العبارة التى أتى بها الدستور والتى يستعين بها المؤيدون لإثبات عدم المخالفة الدستورية.، وقد طرحت فكرة إنشاء الجامعة الأهلية فى «لجنة التنمية الشعبية » عدة مرات (رئيس هذه اللجنة المهندس عثمان أحمد عثمان والذى

طرح الفكرة فى مطلع السبعينيات وتبرع بالأرض للبناء عليها) وكانت هناك موافقة على إنشاء الجامعة، على أن توصيات المؤتمر العام الأول للحزب (أكتوبر ١٩٨٠) والثانى (سبتمبر ١٩٨١) والثالث (سبتمبر ١٩٨٢) قد خلت من أية إشارات حول هذا الموضوع، وهو نفس الموقف فى برنامج انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤. وفى المؤتمر العام الرابع للحزب (يوليو ١٩٨٦) أكد الحزب على مسألة المجانية، كما تطرق فى توصيات المؤتمر الخامس (يوليو ١٩٨٩) لمسألة إصلاح التعليم بإيجاز دون أية تفاصيل.

أما موقف حزب الأحرار فقد كان يتصاعد بشكل مستمر تجاه تأييد فكرة إنشاء الجامعة الأهلية. فبرنامج الحزب الانتخابى عام١٩٨٤، يتحدث عن ضرورة القيام بدفع مصروفات عن سنة الرسوب، وخلال عام ١٩٨٦، تشكلت لدى الحزب رؤية متكاملة بشأن حتمية قيام الجامعة الاهلية، وذلك ابتداء من تحديد أهدافها ووضعها الإدارى والدستورى وانتهاء بمسألة تمويلها وأعضاء هيئة التدريس بها، وقد عقد الحزب بذات العام مؤتمراً حول الموضوع وشكل ما أسماه بلجنة «مؤسسى الجامعة» ،وبعد ذلك قلل الحزب من دعوته وتأييده بعد طرحه للموضوع، وإن لم يفتر حماسه، ويبدو أن ذلك كان بسبب رفض وزارة التعليم العالى مشروع الحزب، إلا أنه فى عام ١٩٨٧، ومع تزايد الأصوات المنادية بفكرة إنشاء الجامعة وحماسة الوزير -د. فتحى سرور- عاد الحزب يطالب بضرورة إنشاء الجامعة الأهلية لتوفير العملات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بموقف حزب الوفد، الذى لايعول كثيرا على إنجازات ثورة يوليو، فلم يشر برنامجه التأسيسى بشكل سلبى صريح للمجانية أو تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى. كما أشار لإصلاح التعليم الجامعى بقصر الالتحاق بالجامعات على الحاصلين على أرفع التقديرات، أى بالتركيز على المستوى العلمى وليس المادى. وفى برنامج الحزب الانتخابى لعام ١٩٨٤ -وهو ذات البرنامج الانتخابى لعام ١٩٨٧- شدد الحزب فقط على المجانية فى التعليم ما قبل الجامعى دون التطرق لرأيه فى التعليم الجامعى، وهذا الأمر قد يفسر بجمعه بين ضرورات الدعاية الانتخابية وتعمد حسم موقفه من مسألة الجامعة الأهلية بغرض الحصول على تأييد القاعدة العريضة، على أنه بعد ذلك مباشرة يؤيد فكرة إنشاء الجامعة الأهلية بشرط إشراف الدولة عليها.

أما موقف حزب العمل الاشتراكي، فلم يتناول برنامجه التأسيسى قضية التعليم الجامعي الخاص، كما لم يتطرق لموضوع المجانية أو تكافؤ الفرص، وكانت المؤتمرات العامة للحزب ذات اهتمام محدود جداً بتلك القضية، وكذلك جريدة الحزب، وبشكل عام كان موقف الحزب يعتمد بشأن هذا الموضوع على تصريحات بعض قادته وبرنامجيه الانتخابيين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧، والتى أكدت على تأييده للمجانية وتكافؤ الفرص، لكن الأمر اللافت للنظر أن الأمين العام للحزب ذكر فى نوفمبر عام ١٩٨٨ تأييده لفكرة إنشاء جامعة أهلية تشرف الدولة عليها ، ويبدو أن هذا التطور الأخير فى موقف الحزب يرتبط بموقف سابق يتمثل فى التحالف مع الإخوان المسلمين إبان انتخابات ١٩٨٧، وموقف لاحق يتصل بتغيير توجهاته عبر توثيق عرى هذا التحالف بالشكل الذى عبر عنه فى المؤتمر العام الخامس للحزب فى مارس عام ١٩٨٩. والمعروف أن الإخوان المسلمين -والمشروع السلفى برمته- هم من أشد التنظيمات إيماناً بالمبادرة الفردية والنشاط الأهلى فى المجالات المختلفة؛ أى هم مع التوجه الرأسمالى، ومع مشروع التبعية فى جوهره الأساسي.

يتبقى موقف حزب التجمع التقدمى الوحدى، والذى يعبر بشكل أو بآخر عن قطاعات اليسار المصرى بتلاوينه وأشكاله المتباينة، وذلك لأنه يضم قوى سياسية عديدة تتمثل فى الماركسيين والناصريين والقوميين، وللحزب موقف واضح سواء فى برنامجه أو جريدته التى تصدت للموضوع بشكل جيد أو فى النشرات والكتب التى أصدرها بخصوص تدهور التعليم أو أوضاع التعليم فى مصر، والحقيقة أنه الحزب الوحيد الذى أصدر مطبوعات حول التعليم وسياسته. وموقف الحزب ثابت من قضية الجامعة الأهلية منذ تأسيسه، وهو الرفض المطلق، إضافة للمطالبة بإشراف الدولة على الجامعة الأمريكية. ويرى الحزب أن الجامعة الخاصة هى جامعة للفاشلين علمياً من أبناء طبقة الانفتاح التى أثرت بطرق غير مشروعة، وأن السبيل الأمثل لمسار التعليم فى مصر هو العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وقيام الحكومة بفرض ضرائب على الأثرياء للمساهمة فى إصلاح التعليم وتطويره، وليس بخلق قنوات تعليمية خاصة وبمصروفات.

وإذا كان هذا هو موقف قوى اليسار المصري متمثلاً فى حزب التجمع،وهوالحزب الذى يدافع عن مكتسبات الجماهير العريضة، فإن هناك قوى سياسية عديدة تقف ضد مشروع الجامعة الأهلية، وإن كانت تلك القوى لاتملك وسيلة التعبير، ولكنها تعبر عن ضمير هذ الشعب وعن مصالحه الحقيقية، وهى تقف ضد المشروع التبعى برمته، وتوازر المشروع الوطنى النهضوى المرجو لإخراج الوطن من محنته، وهى تلك القوى السياسية التى تؤمن

بالتنمية المستقلة وسياسة الاعتماد على الذات وخلق أطر فكرية ومعرفية تنسجم مع الواقع الاجتماعى وتقدم البدائل لصالح الغالبية وليس لصالح القلة.

وماذا بعد:

لقد رأينا تعدد المواقف السياسية لدى المهتمين ولدى المؤسسات الرسمية المختلفة تجاه فكرة إنشاء الجامعة الأهلية. والسؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح هو :ماهى الجدوى العملية من إنشاء الجامعة الأهلية؟ إن الأمر لايتوقف عند مجرد إعلان القبول أو الرفض، لأن ذلك يتم فى أوضاع اقتصادية وسياسية متردية، تدفع النخبة الحاكمة إلى رؤية الإصلاح التعليمى من خلال تكريس المشروع التبعى، وليس من خارجه، فبدلاً من أن تفكر الدولة فى إصلاح التعليم الجامعى الحالى ودفع الرأسمالية المصرية لكى تلعب دوراً وطنياً أفضل للمساهمة فى تطوير العملية التعليمية، وتشغيل الخريجين، فهى ترفع يدها عن سياسة تعيين الخريجين الجدد وتطرح فكرة الأعداد الزائدة عن حاجة التنمية، وترفع الدعم عن التعليم -ترشيد التعليم- كمحاولة منها لتسعير التعليم وللحد منه، وجعله تعليماً نخبويا، للقلة على حساب الأغلبية.

إن طرح فكرة إنشاء جامعة أهلية بهذا المعنى- وهناك العديد من العقبات أمامها، أهمها قضية التمويل، والبناء، وأعضاء هيئة التدريس- لن تكون فكرة مربحة من وجهة نظر رأس المال الخاص ولا سيما وأن مردودها سوف يكونون بعيد الأجل، والأمل معقود على مساهمة الدولة طبعاً، وإن تم ذلك فإنه يؤدى إلى وجود سلع وخدمات بديلة «محسنة» وسيؤدى تلقائياً لإهمال نظيرتها «المدعمة»، ومن هنا، فإنها -إن تم ذلك- سوف تكون على حساب الجامعات الحالية، وسوف تؤدى إلى المزيد من تدهور التعليم الجامعى والعالى فى مصر، وعلينا ألا ننسى دروس التاريخ أن فكرة إنشاء أول جامعة أهلية فى مصر، تمت فى أحضان الحركة الوطنية الشعبية وكفاح الشعب المصرى ضد القوى الاجنبية المسيطرة عسكرياً وثقافياً وتعليمياً، كانت الفكرة إنشاء جامعة لتخريج كوادر من المصريين يتبنون الدفاع عن وطنهم وقضاياهم المصيرية فى مواجهة أعتى استعمار غربى شهدته مصر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت الجامعة الأهلية (١٩٠٨) مشروعاً وطنياً مستقلاً للدفاع عن الهوية والثقافة المصرية والعربية، أما مشروع الجامعة الأهلية اليوم (١٩٨٩)، فهو يتخلق فى أحضان التبعية والهيمنة الرأسمالية العالمية، وعبء الديون وسياسات البنك والصندوق الدوليين. العبرة واضحة والدرس جلي، فهل من مستفيد؟!.

المصادر والهوامش

١- سعد مرسى أحمد وسعيد إسماعيل على، تاريخ التربية والتعليم (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٤) ،ص ص ٣٤٧-٣٤٨.

٢- مجلس الشورى ، الجامعات، حاضرها، ومستقبلها -التقرير المبدئى المقدم من لجنة الخدمات فى دورة الانعقاد العادى الخامس- (القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ١٩٨٥) ص-١٠.

٣- كمال نجيب و شبل بدران، التقرير الختامى لمؤتمر الديمقراطية والتعليم فى مصر- فى: الديمقراطية والتعليم فى مصر (القاهرة، رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٦) ص٢٦٩.

٤- عمرو هاشم ربيع، الجامعة الأهلية وإصلاح التعليم، جريدة الأهرام فى ١٩٩٠/١/١٩.

٥- نادية جمال الدين، «تعليم الجماهير فى مصر ودور الجامعة المفتوحة فى تحقيقه» (مجلة التربية المعاصرة، العدد التاسع، يناير ١٩٨٨) ص ص٣٣-٣٤.

٦- شبل بدران، «التربية والبنية الاجتماعية فى البلدان المتخلفة» (التربية المعاصرة، العدد الأول، يناير ١٩٨٤) ص ١١٣-١١٤.

٧- جريدة الأخبار، عدد ١٩٧٩/٢/٨

٨- جريدة الأخبار، عدد ١٩٧٩/٢/٧،وعدد ١٩٧٩/٢/١٠.

٩- جريدة الجمهورية، عدد ١٩٨٥/٦/٦. وجريدة الأهالى عدد ١٩٨٦/٦/٢٥.

١- أحمد فتحى سرور، تقرير استراتيجية تطوير التعليم فى مصر (القاهرة، وزارة التربية والتعليم، يوليو١٩٨٧) ص٣١.

١١- مجلة المصور، عدد ٣٣٥٥ فى ١٩٨٩/١/٢٧ (تصريح للوزير حول سياسة التعليم).

١٢- مجلة أكتوبر، عدد ١٩٨٩/٢/٥ (ندوة حول السياسة التعليمية الجديدة).

١٣- جريدة الأهرام، عدد ١٩٨٩/٨/٢١.

١٣- جريدة الأهرام، عدد ١٩٨٩/٨/٢٣.

١٥- جمال على زهران، «الأبعاد الغائبة فى السياسات التعليمية المطروحة» (مجلة الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٩/٥/١٥)، ص ص ٢٦-٢٧.

١٦- شبل بدران، «التعليم وحقوق الإنسان المصرى» (مجلة الهلال، القاهرة، عدد ديسمبر، ١٩٨٧) ص ص ٥٣-٥٤.

١٧- ولنا تحفظ على ذلك المفهوم نظراً لأن العديد من الدراسات أثبتت أن القدرات العقلية والذهنية هى فى الأساس قدرات اجتماعية واقتصادية وثقافية ترتبط أساساً بالوضع الاجتماعى والاقتصادى للمتعلم، كما أن الدروس الخصوصية والتى تعد عاملاً أساسياً فى الحصول على درجات أعلى ترتبط أيضا بالوضع الاجتماعى والاقتصادى.

١٨- جريدة الأهرام، عدد١٩٨٢/٧/٢٤ (من تصريح للدكتور حسن حمدى رئيس جامعة القاهرة الأسبق ود. كامل ليلة رئيس جامعة عين شمس).

١٩- تتكون لجنة التعليم بالحزب الوطنى من كل من: د. عبد السلام عبد الغفار وزير التعليم الاسبق ورئيس جامعة عين شمس حاليا. ود. فتحى محمد على وزير التعليم العالى الاسبق ود. محمد السعدى فرهود رئيس جامعة الأزهر السابق.ود. عبد اللطيف خليف نائب رئيس جامعة الأزهر. ود. محمد الأسود أستاذ بطب طنطا. ود. عبد الفتاح الفقى أستاذ بهندسة عين شمس. وهم الذين تزعموا رفض إجراءات الوزير (الحالى) د. فتحى سرور فى تغير سياسة القبول بالجامعات. وتم عزل د. فتحى محمد على من رياسة لجنة التعليم بسبب ذلك الموقف وتم تعيين د.نجيب حسن رئيس جامعة القاهرة السابق بدلا منه.

٢٠- جريدة الأهرام فى ١٩٨٩/٢/٣ وجريدة الأخبار فى ١٩٨٩/١/٧.

٢١- مجلةالمصور العدد ٣٣٥٥ فى ١٩٨٩/١/٢٧ -حوار مع الوزير.

٢٢- شارك فى الندوة كل من: د. أحمد فتحى سرور وزير التعليم. أ.حسن مصطفى وكيل وزارة التربية والتعليم الأسبق وأمين المجلس القومى للتعليم. أ. وجيه أبو ذكرى نائب رئيس تحرير جريدة الأهرام ود. صلاح الدين قطب رئيس جامعة عين شمس سابقاً ومدير مركز تطوير العلوم بجامعة عين شمس. ود. أحمد إسماعيل خضر رئيس جامعة قناة السويس. ود. إيهاب حسن إسماعيل رئيس جامعة المنيا، ووكيل لجنة التعليم بمجلس الشعب ود. محمد عبد الحميد توفيق عميد معهد الدراسات وبحوث البيئة بجامعة القاهرة. ود. وليم عبيد ، وكيل كلية التربية -جامعة عين شمس ود. حازم عطية المستشار الثقافى ومدير مكتب البعثة التعليمية بفينيا. ومن أكتوبر د. حسين مؤنس ود. عبد العظيم رمضان وحامد دنيا وعوني عز الدين (مجلة أكتوبر العدد ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣،فى٥، ١٢، ١٩، ١٩٨٩/٢/١٩).

٢٣- أحمد فتحى سرور، استراتيجية تطوير التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٢١٠-٢١٧.

٢٤- المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى، البيانات الإحصائية والإجمالية عن التعليم فى جمهورية مصر العربية لعام ١٩٨٤/٨٣، والتقرير رقم ١ لعام ١٩٨٥.

٢٥- أحمد فتحى سرور، مرجع سابق، ص ٢١٥.

٢٦- جمال على زهران، الأبعاد الغائبة فى السياسات التعليمية المطروحة، مرجع سابق، ص ٢٧.

٢٧- مصطفى كمال حلمى، التعليم فى مصر -حاضره ومستقبله (اليونيسكو، نشرة الشعبة القومية المصرية للتربية والعلوم والثقافة، السنة الخامسة، العدد ٤٣، ١٩٧٧) ،ص ص ١٢-١٣.

٢٨- جمال على زهران، الأبعاد الغائبة فى السياسات التعليمية المطروحة، مرجع ساق، ص ٢٧ ٢٩- فؤاد مرسى، أزمة التعليم فى مصر -ندوة حزب التجمع عن أزمة التعليم المصرى، ديسمبر ١٩٨٨ (جريدة الأهالى فى ١٩٨٩/١/١١).

٢٩- فؤاد مرسى، أزمة التعليم فى مصر - ندوة حزب التجمع عن أزمة التعليم المصري- ديسمبر ١٩٨٨ (جريدة الأهالي في ١٩٨٩/١/١١).

٣٠- فيليب كومبز، أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينيات، ترجمة: محمد خيرى حربى وآخرين (الرياض، دار المريخ، ١٩٨٧) ص ص ١٥٠-١٥٣.

٣١-حامد السايح ورجاء عبد الرسول، «استراتيجية خلق فرص العمل فى مصر، وتحليل هيكل العمالة وتوزيع خصائصه والعوامل المؤثرة على سوق العمل ومشكلة البطالة ومداها وتوزيعها الجغرافى والقطاعى وعلاقاتها بالنظام التعليمى وأهداف التوظف التى تعرفها الخطة الخمسية ٨٢-١٩٩٢.
(المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للإنتاج المقدم من شعبة السياسات المالية والاقتصادية، ١٩٨٨).
٣٢-أحمد غنيم، طوفان الاقتصاد المصرى ..من يصنع له سفينة نوح. (مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠٩٤ فى ١٩٩٠/١/١) ص ٢٧.
٣٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الإحصائية، القاهرة، ١٩٨٨.
٣٤- كمال نجيب، التعليم والانفتاح الاقتصادى، ندوة حزب التجمع حول: أزمة التعليم فى مصر (جريدة الأهالى فى ١٩٨٩/١/١١).
٣٥- نجيب حسن، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية (كتاب العمل، العدد٣٠٤، وزارة القوى العاملة والتدريب، الإدارة العامة للخريجين، أغسطس ١٩٨٩) ص ٢٧.
٣٦- محمد محروس إسماعيل، هل التعليم يؤدى إلى البطالة؟ (مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد رقم ١٠٨٨ فى ١٩٨٩/١١/٢٠)، ص ٣٠
٣٧- نادية جمال الدين، تعليم الجماهير فى مصر ودور الجامعة المفتوحة فى تحقيقه، مرجع سابق، ص٤١.
٣٨- شبل بدران، أزمة تربية أم أزمة طبقة ؟! (مجلة التربية المعاصرة ، العدد الثامن، ديسمبر ١٩٨٧) ، ص ٧٨.
٣٩- من لقاء إذاعة مونت كارلو مع الدكتور أحمد فتحى سرور فى مساء يوم ١٩٨٩/١٠/٢٥ بمناسبة إلقاء محاضرة عن (خطة التعليم الجديدة فى مصر) فى معهد العالم العربى بباريس.
٤٠- عمرو هاشم ربيع، الجامعة الأهلية وإصلاح التعليم العالى (جريدة الأهرام فى ١٩٩٠/١/١٩).
٤١- نادية حسن سالم، «موقف الأحزاب من قضايا التعليم» فى: الديمقراطية والتعليم فى مصر، (رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٦ ص ص ٨١-٨٢.

الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية

دكتور كمال نجيب *

مقـدمة :

فى مقدمة كتابهما عن «التعليم والاستعمار»، أوضح «فيليب التباخ» ،وجيل كيلى» أن الثقافة تعد جزءاً من العلاقات غير المتكافئة القائمة بين دول المركز والهامش. ففى حركة التوسع الدائم للنظام الرأسمالى العالمى، وامتداده لمناطق تختلف فى أنظمتها عن الثقافة والإنتاج والاستهلاك والقيم والاتجاهات والرغبات الخاصة بمجتمعات المركز، تبدو ضرورة «التحديث الثقافى» والتربوى لمجتمعات الهامش، حتى يتحقق دمجها بالنظام الرأسمالى العالمى (١٠).

وتعد الجامعات التى أنشأتها دول المركز فى كثير من بلدان العالم الثالث -خصوصاً فى القارة الأفريقية- وصممت نظمها، وبرامجها، لكى تكون امتداداً للجامعات الأوربية والأمريكية، ومراكز البحث العلمى بها، أدوات رئيسية للتحديث الثقافى والتربوى، كما أنها بهذا المعنى، مثال بارز لمساعى الهيمنة الثقافية التى يفرضها الغرب على بقاع العالم المختلفة، ومن ثم، فهى أكثر أدوات التبعية الثقافية قوة وتأثيراً.

وتعمل هذه الجامعات بمثابة «شركات ثقافية» متعددة الجنسية، وتتشابه فى خصائصها مع الشركات التجارية عابرة القارات. فلقد بدأت معظم الجامعات الأفريقية، على سبيل المثال، بوصفها امتدادا للمؤسسات الأوربية التى ساهمت فى إنشائها، وكانت قرارات تطوير التعليم بها، تصدر وفق إملاءات الشركات الثقافية «الأم» فى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا. ولم تكن السلع الثقافية التى تروجها هذه الجامعات، تتلاءم بالضرورة مع حاجات المجتمعات الأفريقية الناشئة. وكما تعد المؤسسات متعددة الجنسية، «شركات اقتصادية» ذات تبعات سياسية وثقافية، كذلك يمكن النظر إلى الجامعات الأجنبية باعتبارها«شركات ثقافية» ذات تبعات سياسية واقتصادية (٢).

* أستاذ اصول التربية -جامعة طنطا

ولقد سعت مؤسسات التعليم العالى الأوربية والأمريكية المنشأة فى بلدان العالم الثالث إلى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية هى:

١- خلق صفوة من الشرائح الاجتماعية العليا المهيمنة فى الهوامش (البلدان التابعة) والمركز (الدولة الامبريالية) بما يخدم ويعمق حالة التبعية البنيوية التى تعيشها الهوامش.

٢- إنتاج أيدٍ عاملة مدربة -على النمط الغربى- لتغطية حاجات القطاع الاستثمارى الأجنبى.

٣- نشر القيم الاستهلاكية، وأساليب الحياة والعادات التى من شأنها توسيع نطاق السوق الرأسمالى الغربى.

٤-ومن ثم تكمن أهمية الجامعات الأجنبية فى العالم الثالث، للمؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسية فى هذه الأهداف الثلاثة: خلق صفوة موالية للغرب، إنتاج أيدٍ عاملة تتوا م مع متطلبات هذه المؤسسات، وإعادة تشكيل السوق من خلال عمليات البث الثقافى.

فأولاً: يرتكز المشروع الأوربى/ الأمريكى للتغلغل فى أنظمة تعليم العالم الثالث على فكرة خلق نظام عالمى تسهم فيه الصفوة، تحت وهم «التعاون» و«التفاهم الدولى» و «تولى المراكز الاقتصادية تبعاً للإمكانيات الفردية» أى بعيداً وبصرف النظر عن الانتماءات الوطنية. ويذكر «إيف اود» أن الألفة الثقافية والممارسة التلقائية والمتمرسة لثقافة ولغة البلد المهيمن، والتقليد فى السلوكيات اليومية وفى انتقاء الرموز الاجتماعية -تلك التى تكتسب فى الجامعات الأجنبية- هى الكفيلة بتحويل طبقة أجنبية حليفة إلى «ملحق» بكل معانى الكلمة لمركز القوة والهيمنة الامبريالى [٣]

وثانيا : تلعب الجامعات الأجنبية دوراً على قدر كبير من الأهمية للاستثمار الغربى بوجه عام. ولقد سعت الشركات متعددة الجنسيات، منذ بداية نشاطها إلى توظيف الوطنيين فى المناصب الإدارية، لأن بإمكانهم فهم طبيعة الأسواق المحلية، واستيعاب النزعات العدائية ومواجهتها بفاعلية. وفضلاً عن ذلك تزودهم هذه الجامعات بأساليب الإدارة الشائعة فى الغرب، وتقنيات العلاقات الإنسانية الحديثة. وهكذا تقوم الجامعات الأجنبية بترسيخ حالة التبعية الاقتصادية فى العالم الثالث وتعزيزها.

وثالثا: فإن مايربط بين الجامعات الأجنبية باعتبارها «شركات ثقافية» والمشروعات التجارية، يتمثل فى تهيئة السوق للسلع الاستهلاكية الغربية، والعمل بدأب واستمرار من أجل اتساعه. وكثيرمن السلع الأجنبية مثل المعلبات، وساعات اليد، والصابون، ومستحضرات التجميل، وأجهزة التسجيل وشرائطها، والملابس الجاهزة، والدخان،والمربات، وأجهزة الراديو والتليفزيون، والمنظفات الصناعية، والآلات والسيارات، والعدسات والنظارات.. كان ينتج محلياً، لكنها -مع زيادة ارتباط المجتمع بالسوق العالمى- ارتبطت بالمؤسسات متعددة الجنسية. بيد أن نمو سوق السلع الاستهلاكية الغربية والأمريكية، يعتمد -جزئيا- على انتشار القيم والأذواق الغربية. ولذلك تم بث أنماط الحياة الأوربية والأمريكية بواسطة الإعلانات، والمجلات، والأفلام السينمائية،والبرامج التليفزيونية، لكن أكثر أدوات التغريب فاعلية ونجاحاً، تمثلت فى «التنشئة الاجتماعية والسياسية» التى تقدمها الجامعات الأجنبية، حيث تعزز لدى المواطنين من جمهورها نزعة تقليد الغرب. وبعد أن غدا نمط الحياة الأوربية جزءاً من معايير المكانة الاجتماعية الرفيعة، أخذ سوق السلع الاستهلاكية الغربية فى الاتساع، مع زيادة أعداد المتعلمين فى هذه الجامعات.

وفى إطار هذه الخلفية عن دور الجامعات الأجنبية فى مجتمعات العالم الثالث، تضطلع الورقة الحالية بإلقاء الضوء على العلاقة بين التطورات التى شهدتها الجامعة الأمريكية فى القاهرة خلال العقدين الماضيين، وتبنى المجتمع المصرى سياسة الاقتصاد الحر، وسعيه للحاق بالسوق الرأسمالى العالمى.

وجدير بالذكر أن الجامعة الأمريكية قد شهدت - منذ منتصف السبعينيات - توسعاً هائلاً فى برامجها ومبانيها وأعداد الملتحقين بها من الطلاب ، وتعاظم بالتالى مدى تأثيرها فى الحياة الثقافية والسياسية المصرية . ورغم ذلك لم يوجه الباحثون اهتمامهم إلى تناول تطور هذه المؤسسة التعليمية المهمة ، وما يجرى داخل قاعاتها وأروقتها، والبرامج التعليمية التى تحفل بها .

ذلك الأمر يدعو للدهشة والاستغراب ، فرغم أن هذه الجامعة تعد بمثابة مركز إقليمى أمريكى يخدم مصالح الشركات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، والمصالح السياسية والعسكرية للولايات المتحدة ، بالإضافة إلى الدور الهام الذى يقوم به فى التدريب وفى

خدمة شبكات دراسات الشرق الأوسط ، ومساندة الدعاية للولايات المتحدة وسياستها ، إلا أن صمتاً مريباً يعم كافة مراكز البحث العلمى التربوى حول هذا الدور ، وتكاد الدراسات تنعدم فى هذا الصدد.

وتدعو ندرة الأدبيات المتصلة بنشأة الجامعة الأمريكية ومبررات قيامها إلى أن نفرد القسم الأول من الورقة لعرض هذا الموضوع ، ثم يعقبه القسم الثانى حول آثار سياسة الانفتاح الاقتصادى على زيادة موارد الجامعة المالية ، ويخصص القسم الثالث للتوسعات التى شهدتها الجامعة فى أقسامها وبرامجها خلال العشرين سنة الماضية.

الجامعة الأمريكية وجذور الهيمنة الثقافية :

تعود أصول فكرة إنشاء جامعة أمريكية فى مصر إلى قيادات إرساليات التبشير الدينى التى بدأت فى التوافد على مصر وممارسة أنشطتها التبشيرية التعليمية منذ منتصف القرن التاسع عشر. ورغم الشعارات الإنسانية والروحية البراقة التى روج لها خطاب إرساليات التبشير الدينى بوجه عام ، فمن المهم الإشارة إلى أن كثيراً من الدراسات التاريخية والاقتصادية ، أكدت بما لايدع أى مجال للشك ، أن هذه الإرساليات لعبت دوراً مهماً فى تثبيت أركان الاستعمار الأوروبى ، وتحقيق اندماج بلدان العالم الثالث فى السوق الرأسمالى العالمى . وبهذا المعنى ، كانت الإرساليات أدوات للاستعمار من الناحية العملية، مثلها فى ذلك ، مثل الجنود والتجار، والمستكشفين.

ولم تكسر الإرسالية الأمريكية فى مصر هذه القاعدة ، فلقد كان " شارلز واطسن" Charles Watson مؤسس الجامعة الأمريكة، يؤيد بشدة الاحتلال البريطانى، حتى أنه فى كتاباته أشاد بإعلان " لورد روزبرى" Lord Roseberry الامبراطورية البريطانية تعد بحق :

«أعظم قوة مدنية للخير عرفها العلم»(٤)

ومن ثم، يمكن القول إن دور الكنيسة كان يتمثل أساساً فى الإبقاء على العلاقات الاجتماعية للاحتلال، بوصفه امتداداً للدور الذى لعبته فى الإبقاء على العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى أوربا.

وتجدر الإشارة بداية إلى أن العمل التبشيرى الأمريكى بدأ فى مصر فى ١٥ نوفمبر

سنة ١٨٥٤ بوصول "القس توماس ماكاج" وزوجته إلى القاهرة، وتبعهما بعد وقت قصير القس «جيمس بارنت» وكان مركز هؤلاء المبشرين دمشق، وأرسلتهم إلى مصر كنيسة الإصلاح الجماعية التي اندمجت عام ١٨٥٨ مع الكنيسة الجماعية لتكونا الكنيسة المشيخية المتحدة لأمريكا الشمالية.

ولقد وصل المبشرون الأمريكيون مصر، كما فى بلاد الشرق الأدنى الأخرى، وكلهم لهفة على تحويل المسلمين إلى المسيحية، ولكنهم ووجهوا بمقاومة شديدة، دفعتهم إلى التركيز على الأقلية القبطية والمسيحية. ولذا كانت غالبية من تحول إلى مذهبهم من الأقباط. ومن أجل تحقيق أغراضهم أنشأوا كنيستهم الخاصة: الكنيسة البروتستانتية أو الإنجيلية (٥) على أنهم وجدوا أنفسهم -بعد فترة وجيزة من الزمن- مضطرين إلى تحويل نشاطهم من التبشير إلى التعليم.

ومن المؤكد، أن «الإرسالية الأمريكية» أحرزت نجاحاهائلا، بل ومنقطع النظير، فى مجال الهيمنة على عمليات تعليم المصريين، وتوجت هذا النجاح بتأسيس أضخم جامعة أمريكية خارج الولايات المتحدة وهى الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

قامت «الإرسالية الأمريكية» بافتتاح أولى مدارسها فى القاهرة عام ١٩٥٥ للأولاد، تلاها فى تتابع سريع مدارس منفصلة للأولاد وأخرى للبنات فى الإسكندرية، وفى مختلف مدن الصعيد. ويمكن الحكم على التقدم الحقيقى لبرنامج الإرسالية التعليمى بدراسة إحصائيات عام ١٨٨١. فلقد كان للإرسالية فى ذلك العام معهد لاهوتي فى أسيوط، وأيضاً كلية تعليمية، ٣٩ مدرسة للبنين، ٩مدارس للبنات. وبلغ إجمالى عدد الطلبة والطالبات ٢٤١٠ منهم ٨٩٦ فى مدارس الإرسالية مباشرة، والباقى فى مدارس تحت إشراف الإرسالية، ولقدارتفع عدد المدارس التابعة لمكتب التبشير المشيخى الأمريكى فى عام ١٩١٤ إلى ١٩١مدرسة، تضم١٧٠٠٠ طالباً وطالبة، منهم أكثر من ٥٫٠٠٠ طالبة، أى مايربو على أكثر من ستة أضعاف الملتحقات بالمدارس الحكومية آنذاك، كما كان حوالى ٢٥٪ من هؤلاء الطلاب من المسلمين(٦).

ويكتب «ريتشارد بيردسلى» القنصل العام الأمريكى عام ١٨٧٣ تقريراً ذكر فيه أن

ثلاثة أرباع موظفى الحكومة فى التلغراف والسكك الحديدة ومكاتب البريد، تلقوا تعليمهم فى مدارس الإرسالية (٧).

كما كتب «لويس ادلجز» عام ١٩٠٧ رسالته «من أجل الأهداف الفكرية والروحية» قال فيها:

"لقد احتل الأمريكيون مصر، تماماً مثلما فعلت انجلترا التى كانت أغراضها مادية، لقد كان للمبشرين الأمريكيين هناك، أفضل، وأغلب المدارس والمستشفيات القائمة" (٨).

ورغم أن النجاح الضخم للمؤسسات التعليمية التى أسستها الإرسالية الأمريكية، كان وراء تفكير «شارلز واطسن» ،فى إنشاء «جامعة أمريكية» فى القاهرة، إلا أن الباعث الحقيقى أنه كان يسعى إلى إنشاء مركز تعليمى على غرار كلية أسيوط التى اضطلعت بمهمة تعليم الشباب المصرى البروتستانتى أساسا، وتغلغلت من خلالهم فى أعماق الثقافة المصرية فى الوجة القبلى.

وكانت كلية أسيوط، ومعها معهد بريسلى التذكارى للنساء قد بدءا نشاطهما عام ١٨٦٥ فى وقت واحد. وكان دورهما الرئيسى تدريب النشء المصرى من البروتستانت. بيد أنهما كانا يضمان أيضا مسلمين ويهود وغيرهم. وقد بلغ عدد المسلمين المدونين فى سجلات هذين المعهدين عام ١٨٨٢:٥٦٦طالبا وطالبة، أى حوالى ١٨٪ من إجمالى عدد الطلبة البالغ ٣٠٧٠ طالبا، وكان مما يدعو «واطسن» للأسف أنه لايوجد مؤسسة شبيهة بكلية أسيوط فى القاهرة (٩).

بدأت فكرة «الجامعة الأمريكية» تطفو على السطح للمرة الأولى فى عام ١٨٩٩، حيث دعت ثلاث إرساليات تبشيرية، من بينها الإرسالية التى كان يخدم بها «أندرو واطسن» والد «شارلز واطسن»، إلى تأسيس «كلية مسيحية بروتستانتية» تقوم على أساس التعليم باللغة الانجليزية، وتتشابه مع كلية «روبرت» فى استانبول، أو «الكلية البروتستانتية السورية» (التى أصبح اسمها فيما بعد الجامعة الأمريكية فى بيروت)(١٠).

وأكد المسئولون عن هذه الإرساليات أن المجتمع المصرى فى حاجةإلى مؤسسةٍ تعليمية من هذا النوع، يرحل حوالى ٦٠٪ من شباب مصر، سنويا، إلى بيروت للحصول على فرص

تعليمية متقدمة، واعتقد هؤلاء المسئولون أن التقدير المبدئى لعدد الملتحقين بالمؤسسة المزمع إنشاؤها لايقل بحال من الأحوال عن ٥٠٠ طالباً(١١).

وفى عام ١٩٠٣، تكونت من هذه الإرساليات، لجنة لدراسة الموضوع، لكن «مجلس الإرساليات الاجنبية بالكنيسة المشيخية المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية» لم يهتم فى ذلك الحين بالنظر فى هذه الفكرة. وظل «واطسن» يسعى خلال السنوات التالية، حتى أنه قابل بمصاحبة «روبرت ماكليناهان» مدير كلية أسيوط، ممثل «جون روكفلر»، لعرض الفكرة عليه، وحثه على تمويلها، لكن اللقاء لم يثمر بسبب إصرار «واطسن» على أن تظل الجامعة مسيحية، وتحت السيطرة الكاملة للإرسالية الأمريكية، على أن «روكفلر» عاد ومنح فى عام ١٩٠٧، «الكنيسة المشيخية» مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار لاستخدامها فى شراء الممتلكات الثابتة فى مصر، على أن يخصص الجزء الأكبر من هذه المنحة فى تشييد المبانى اللازمة لكلية أسيوط (١٢).

وفى عام ١٩١١ ضم مؤتمر المبشرين الذى انعقد فى الهند، قيادات مسيحية من كنائس متعددة، وصدرت آنذاك توصية المؤتمر بإقامة كلية مجهزة تجهيزاً حديثاً تشرف عليها الإرساليات التبشيرية الموجهة للمسلمين بالقاهرة.

وقام «واطسن» فى عام ١٩١٢، يشاركه «سيلر» ، وهو من المتخصصين بجامعة كولومبيا ، فى مجال الجهود التعليمية للإرساليات التبشيرية ، ومعهما «روبرت ماكليناهان» بدراسة علمية، على أساس واقعى، لمدى إمكانية إقامة جامعة مسيحية بالقاهرة. وأجرى الفريق مسحاً شاملاً لجميع مدارس القطر المصرى، فى الريف والحضر، الخاصة والحكومية، المدارس الابتدائية والثانوية، وفى ثنايا هذه الدراسة، قابل الثلاثة مديري المدارس، مستفسرين عن نسب الالتحاق ومعدلات الرسوب والنجاح، والفلسفة التعليمية وأهداف المدرسة، كما قابلوا «حشمت باشا» وزير المعارف فى ذلك الحين، ومستشاره الانجليزى «دوجلاس دانلوب». وعرضت نتيجة هذه الدراسة، فى مؤتمر عام للمبشرين بالاسكندرية (١٣).

ونتيجة لهذه الجهود، طرحت «الإرسالية الأمريكية» فى عام ١٩١٢ توصية إنشاء الجامعة، ورفعتها إلى مجلس الإرساليات الأجنبية بالكنيسة المشيخية المتحدة بالولايات المتحدة. ووصل الدكتور «صمويل زويمر» المعروف بنشاطه التبشيرى فى الجزيرة العربية،

إلى مصر عام ١٩١٢، للعمل جاهداً فى تنفيذ هذا المشروع. وفى العام التالى، وافقت الجمعية العمومية للكنيسة الأبوية على تلك التوصية، وتم اختيار مجلس أمناء على أساس دينى يتولى أعمال المراقبة والتنظيم، تقررعقد أول اجتماع فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٤. وتوقعت مختلف الكنائس البروتستانتية بمصر، أن يكون لها نفوذ ملموس فى اختيار مجلس الأمناء، إلا أنه فى يونيو ١٩١٤، اقترح «اللورد كتشنر» وكيل قنصل عام بريطانيا فى مصر -نظراً للمعارضة القوية من المسلمين- تأجيل افتتاح المؤسسة الجديدة مدة عام، على أن يتم إنشاؤها فى الإسكندرية بدلا من القاهرة. ومن الناحية الفعلية، لم يتيسر إنشاء هذه الجامعة الجديدة قبل عام ١٩٢٠ وكان مقرها القاهرة[١٤].

وضم أول مجلس أمناء بعض كبار رجال الدين والمال والعلم منهم «جون ماكلوركين» رجل الدين المعروف فى مدينة بتسبرج، والدكتور «وليام هيل» الذى كان يمتلك هو وأسرته أضخم شركة لقطع الأخشاب بالولايات المتحدة، وكان فى نفس الوقت يُدرس الإنجيل وتفسيراته فى كلية «ڤاسار»، و«والكوت» من كبار رجال الأعمال بنيويورك، «وجوزيف ستيل» من ذوى الخبرة فى إدارة الجامعات والشئون الإدارية والمالية، كما ضم أيضا رئيس جامعة روتجرز، «ديمترتس » «وصمويل ثورن» من خبراء القانون.[١٥]

استقر الأمر إذن، على أن تكون الجامعة الناشئة ممثلة للكنيسة البروتستانتية، وتضم قسماً للبنين فقط، مهمته إعداد الطلاب لمواصلة التعليم فى مصر، أو بيروت، أو أوروبا أو أمريكا، لكن الذين لايرغبون فى الاستزادة من التعليم، يمكنهم الانخراط فى الحياة المصرية بشكل فعال، ويمكن أن يتيح هذا القسم للطلاب بعض التسهيلات فى الإقامة. فضلاً عن ذلك، تمنح الجامعة الجديدة، تدريباً متقدماً، فى ميادين التعليم، والهندسة، والاقتصاد، والصحافة، والعقيدة، والقانون.

وهكذا برز إلى السطح ، ثلاثة معايير أساسية أولها، أن تكون المؤسسة الناشئة فى مستوى جامعى حقيقى، وثانيها، تكريسها لمستوى رفيع من الكفاءة، وأخيراً، أن تكون -هذه المؤسسة- ذات توجه مسيحى. ومن ثم ، كان لابد أن يتكون مجلس الأمناء بموافقة مجلس الإرساليات الأجنبية، من أجل ضمان ألا يسيطر على الجامعة الناشئة، سوى الكنيسة المشيخية، وهذا فى حد ذاته يضمن التزامها بالمثل المسيحية.

وثار جدل فى مجلس الأمناء حول اسم الجامعة الجديدة. هل يطلق عليها «الجامعة المسيحية»، أو «المؤسسة الأمريكية للتعليم المسيحى فى مصر والشرق الأدنى»، أم تسمى «مجمع كليات القاهرة»؟ وفى ديسمبر ١٩١٧، صوت الأمناء بالموافقة على إطلاق اسم «الجامعة الأمريكية بالقاهرة» A.U. at Cairo وبعد أربعين عاماً، فى ١٦ اغسطس ١٩٦١ تغير اسمها إلى الجامعة الأمريكية فى القاهرة، A.U. at Cairo نتيجة اعتراض أحد كبار المسئولين فى الحكومة المصرية على الاسم السابق. ومع ذلك استمر القائمون على الجامعة يستخدمون اسم «الجامعة المسيحية» فيما بينهم [١٦].

وفى هذا الوقت، بدأ «واطسن» حملات واسعة لجمع التبرعات اللازمة لإقامة المؤسسة الجديدة. وكان يسانده فى هذا الشأن «جورج إنيس» رجل الأعمال المعروف بفيلادلفيا، و«وليم بانكروفت هيل» وزوجته، واللذين سبق الإشارة إلى أنهما من أثرياء الولايات المتحدة، وكرسا حياتهما لخدمة الجامعة الأمريكية متبرعين بأكثر من مليون دولار خلال الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٤٥.

ونجح «واطسن» فى جمع أكثر من ١٧٠,٠٠٠ دولار قبل تشكيل مجلس أمناء فى سنة ١٩١٤. وفى سبتمبر١٩١٩ توفر للجامعة من حصيلة التبرعات أكثر من ١٨,٠٠٠ دولار. ومع هذا النجاح الهائل، بدأت رحلة البحث عن مكان تستقر الجامعة فيه .[١٧]

واتفق «واطسن» على شراء أحد القصور الواقعة بالقرب من ميدان الاسماعلية (ميدان التحرير فيما بعد)، ويتكون من عدة مبانى صغيرة، فضلا عن حديقة تصلح كفناء ويمكن استغلالها فى إضافة مبان أخرى فيما بعد. ويقال إن هذا القصر بناه الخديوى اسماعيل، واتخذه أحمد خيرى باشا، أحد المقربين من الخديوى ووزير المعارف حينذاك، مقراً له خلال سبعينيات القرن الماضى واشتراه مواطن يونانى، يدعى «نستور جاناكليس»، وحوله إلى مصنع للدخان.

ولقد أصبح هذا المصنع فيما بعد مكاناً «للجامعة المصرية» الأهلية فى سنة ١٩٠٩، وألقى بها «تيودور روزفلت» محاضرة خلال زيارته للقاهرة. وبعد انتقال الجامعة المصرية إلى الجيزة، فكر «واطسن» فى اتخاذه مقراً للجامعة الأمريكية، وتم شراؤه فعلا فى ١٨ ابريل عام ١٩١٩ مقابل مبلغ ٩٣,٠٠٠ دولاراً أمريكياً، وقدمت الحكومة المصرية للإرسالية الأمريكية مساعدات جمة، من أجل الحصول على «قصر جاناكليس»، بعد أن

كان مؤجرا لاحدى المدارس التجارية، لكن جهودا حكومية يسرت حصول الأمريكيين عليه[١٨].

وسافر «واطسن» إلى واشنطن فى يوليو سنة ١٩١٩ لاعتماد القرار النهائى بإنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة. ووافقت إدارة التربية بمنطقة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية على الترخيص بتأسيس الجامعة الجديدة. ونظراً لظروف الحرب،لم يكن بالإمكان اتخاذ إجراءات افتتاحها رسميا، حتى بعد وضع لائحتها، والحصول على مكان لها، وجمع تبرعات واسعة، فضلا عن تعيين مديري الأقسام. وانشغل «واطسن» طوال سنوات الحرب بالمساهمة فى وضع برامج إغاثة ضحايا الحرب فى أوروبا، ثم شارك، بعد الحرب، فى مؤتمر السلام الذى عُقد فى «فرساى» ممثلاً مصالح الإرساليات التبشيرية الألمانية.

وتقرر افتتاح الجامعة، واستقبال الطلاب فى عام ١٩٢٠، وكلف «روبرت ماكليناهان»، مدير كلية أسيوط سابقا، بتولى مسئولية إدارة المؤسسة الجديدة بالقاهرة، كان معظم أعضاء هيئة التدريس من الأمريكيين. ولكن، تم تعيين بعض المصريين، من بينهم «أمير بقطر»، المتخرج فى أسيوط، والذى درس بمدارس الإرسالية الأمريكية فى بنى سويف، وكان معروفاً عنه تحليه بمهارات العمل مع كل من المصريين والأمريكيين. وعمل فى بداية نشأة الجامعة، سكرتيراً مترجماً، ثم تولى مناصب أخرى إلى أن أسند إليه إدارة قسم التربية. ومن المصريين الذين عملوا بالجامعة خلال هذه الفترة، «اسماعيل حسين محمد» (مدرس اللغة العربية)، و «إسماعيل جسين مصطفى» (مدرس الرياضيات)، و«ابراهيم مسيحة» (مدرس الجغرافيا)، و«حبيب اسكندر» (مدرس وإدارى) و«خليل رزق» (نائب رئيس الجامعة فى فترة لاحقة)، و«اسطفانوس خليل» (ضابط الجامعة) [١٩].

وتأسست لجنة لتوجيه سياسة الجامعة، من أعضائها «واطسن»،و«ماكليناهان»، تضطلع بمسئوليات تخطيط ميزانية الجامعة، واتخاذ معظم القرارات الرئيسية فى القاهرة، والإشراف على أوجه الإنفاق المختلفة وتحديد البرامج الدراسية، وتعيين المدرسين.

وافتتحت الجامعة رسميا فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وبدأت بكلية الآداب والعلوم، التى تكونت من قسمين مختلفين يناظران البرامج الدراسية بالسنة النهائية من المدرسة الثانوية الأمريكية. يدرس الطلاب فى القسم الاول آداب اللغة الانجليزية، وبرامجه على غرار النمط الأمريكى. أما القسم الثانى فيناظر الثانوية المصرية والدراسة به باللغة العربية.

ويشجع الطلاب الذين ينوون استكمال دراساتهم بالجامعة الأمريكية أو بالخارج على الالتحاق بقسم الآداب الإنجليزية.

تقدم للجامعة فى عامها الأول ١٤٢ طالباً كلهم من البنين، حيث كانت قد افتتحت كلية أخرى للبنات فى القاهرة خلال هذه الفترة. ولم تبدأ الجامعة فى قبول التحاق الطالبات بها، إلا منذ عام ١٩٢٨، بعد التحاق «إيفا حبيب المصرى» بدراساتها وإثبات كفاءتها وتفوقها، ونجاحها فى الاضطلاع برئاسة نادى الطلاب، كما أنها قامت بتحرير جريدة الجامعة وحصلت على عدة جوائز.

كانت مدة الدراسة فى كلا البرنامجين، الانجليزى والعربى، عامين. وتوجه الاهتمام فى برنامج الآداب بالإنسانيات والفنون الحرة وكثير من مقررات العلوم والآداب والفلسفة والعلوم الاجتماعية فضلاً عن تدريب مكثف فى مجال اللغة الانجليزية. وأولت الجامعة -خلال سنواتها الأولى- عناية فائقة للجانب الدينى، بحسب عقيدة الطلاب، ولكن من المهم الإشارة، إلى أن خلفية، الأساتذة فى غالبيتهم، خلفية مسيحية، ومع ذلك اعتقد «واطسن»، أن الطلاب، من ذوى الخلفيات الدينية المتباينة، قد يستفيدون من هذا الوضع بدرجة كبيرة [٢٠].

واشتمل برنامج الجامعة على أنشطة يومية فى مجالات القراءة والصلاة والمناقشات الأخلاقية، لضمان تحقيق أهداف الجامعة الخلقية. كما تضمن البرنامج تراتيل دينية، ولقاء مساء كل أحد ، لممارسة بعض أشكال التطهر الروحى والأخلاقى. وكان يواظب على حضور هذا اللقاء ٤٠ طالباً، بعضهم من المسلمين، كما نظم اتحاد الطلاب برامج عنيت بالجوانب السلوكية والدينية، وتناول الأسئلة المهمة فى حياة الشباب، لكن منعت المقارنات الدينية والمناقشات السياسية العلنية، منعا باتا منذ البداية، لتجنب الوقوع فى براثن القوانين المصرية، وأيضا لمنع إثارة أية حساسيات ضد الجامعة.

ويعتقد «أمير بقطر» أن هذه البرامج الحديثة نجحت لأن : «إظهار المعلمين ألوانهم على نحو واضح ومحدد ،ودون أى مراوغات، نال إعجاب الطلاب" [٢١].

ولقد وقف بعض رجال الصحافة المصرية، خلال هذه الفترة إلى جانب الجامعة الجديدة، فنشروا -بتأييد كبير- برامجها ونظمها وأعلنوا عن مميزاتها. ومن هؤلاء «فارس نمر»

محرر «المقطم» الذى بذل جهوداً مضنية فى هذا المضمار. كذلك لعبت «الأهرام» دوراً مهماً فى هذا الشأن حيث نشرت كثيراً من التقارير الصحفية حول نشاط الجامعة [٢٢].

وبلغت المصروفات الجامعية، فى هذه الفترة، ١٦ جنيهاً مصرياً (حوالى ٨٠ دولاراً) فى العام، بالإضافة إلى مبلغ ١٣,٥ ثلاثة عشر جنيها ونصف (٦٧,٥ دولاراً) نظير وجبة غذاء إجبارية تقدم للطالب ظهراً. وكان معنى ذلك، أن الجامعة، منذ بدايتها، مؤسسة لخدمة طلاب الطبقات الاجتماعية الارستقراطية فقط، وذلك على نقيض السياسات التى كان معمولاً بها فى مدارس الإرسالية الأمريكية الأخرى [٢٣].

ولقد احتفلت الجامعة بتخريج ٢٠ خريجاً، فى أول دفعة لها سنة ١٩٢٣، وبحضور خمسة وزراء، ومحافظ القاهرة، ومدير الأزهر الشريف، والأمير محمد على. وفى السنة التالية، حضر سعد زغلول، حفل التخرج، وكان وقتئذ رئيساً للحكومة، يرافقه خمسة من الوزراء الحاليين والسابقين. وتحدث فارس نمر فى أول احتفال للتخرج ، وتضمنت قائمة المتحدثين فى الأعوام التالية: زكى العرابى وزير المعارف و«مورتون هويل» أول وزير مفوض أمريكى فى مصر، وطلعت حرب [٢٤].

وأخذت الجامعة تتطور بسرعة مذهلة منذ إنشائها. فلقد تضاعف حجم الطلاب. وتزايدت أعداد البرامج الدراسية خلال السنوات التالية. ارتفع عدد الطلاب فى العام الدراسى ١٩٢٢/٢١ من ١٤٢ طالبا إلى حوالى ٢٠٠ طالباً. وأضيفت إلى البرنامج الدراسى سنة ثالثة. وفى عام ١٩٢٥ توسعت كلية الآداب وأصبحت الدراسة بها أربع سنوات.

وفى عام ١٩٢١ أقيمت كلية جديدة للدرسات الشرقية للعناية بالدراسات العربية واللغوية. وعين «آرثر جيفري" مديرا لها. وكانت اهتماماته تدور أساسا حول التاريخ الإسلامى المبكر. ولقد ساهمت مؤسسة «كارنيجى» الأمريكية فى إقامة مكتبة هذه الكلية. وجدير بالذكر أن هذه الكلية تطورت عن فكرة كان قد طرحها «واطسن» لضم «مركز دراسات القاهرة»، وهو مركز متخصص فى تدريس اللغة العربية للأجانب، ولم يكن يضم كثيرا من الطلاب، كما كان يعانى من مشكلات مالية، إلى رحاب الجامعة، لتدريب المبشرين فى اللغة العربية، وتزويدهم بدراسات كافية عن تطور الفكر الإسلامى وآدابه [٢٥].

كما تأسس قسم للتعليم المستمر، يقدم بعض برامج الخدمة العامة فى سنة ١٩٢٤، واشتمل على محاضرات مسائية فى بعض المجالات العملية. وأقيم مبنى خاص. وحضر حفل افتتاحه توفيق نسيم ممثلا للملك فؤاد.

وبدأ قسم التربية فى ممارسة أنشطته على نطاق واسع منذ عام ١٩٢٦، مع تعيين «راسل جالت» عميدا له [٢٦].

واستمرت الجامعة فى التقدم والاتساع منذ نشأتها، على مدى أكثر من سبعين عاما، لكن التطورات الأساسية التى طرأت على تمويلها، وبرامجها، وهيئات تدريسها، وأعداد طلابها، حدثت مع منتصف السبعينيات فى أعقاب تحول المجتمع المصرى اقتصاديا وسياسيا إلى نظام ليبرالى، يأخذ بتنظيم الاقتصاد على أساس حر، أو ماأطلق عليه وقتها الانفتاح الاقتصادى. وصاحب ذلك، بطبيعة الحال، انضمام مصر إلى منظومة الدول الرأسمالية، وإقامة علاقات صداقة قوية مع هذه الدول، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.. ومن ناحية أخرى، حدث تحول موازٍ فى نشاط الولايات المتحدة فى بلدان العالم الثالث خلال هذه الفترة، حيث ظهر بجلاء شديد أنها لاتستهدف إخضاع الشعوب اقتصاديا وسياسيا فحسب، بل وثقافيا أيضا، وبرز إلى السطح سعيها الدءوب إلى «فرض الأنماط التعليمية الأمريكية على العالم» ، وأصبح النظام التعليمى هو السعى إلى تدويل ذاته، أى إلى أن يصبح نظاماً عالمياً للتعليم. وأدت هذه التطورات إلى حدوث نقلة كيفية فى نشاط الجامعة الأمريكية، وغدت منذ ذلك الحين، تمارس تأثيراً قوياً- لم تعهده قط- فى المحيط الثقافى المصرى .

الانفتاح الاقتصادى وازدهار الجامعة الأمريكية

بدأت مصر فى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤. وتمثلت أهم نتائج هذه السياسة فى انسحاب الدولة من الاضطلاع بمسئولياتها الرئيسية فى تمويل التعليم وتوجيهه بما يخدم حاجات الشعب المصرى، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان لهذا الانسحاب تأثير خطير فى تدهور أحوال التعليم العام المنوط به إعداد الفئات العاملة المختلفة كما ساعد من ناحية أخرى على ازدهار القطاع التعليمى الخاص المكلف بإعداد الصفوة.

فلقد بدأت الطبقات الاجتماعية القادرة، مع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادى، نتيجة عدم رضاها عن تعليم أبنائها فى المدارس الحكومية ذات المستوى المتدهور، فى العدول عن إرسالهم إليها، وشرعت فى استحداث نظامها التعليمى الخاص، المتمثل فى مدارس اللغات والمدارس الأجنبية. وهكذا شاهدنا منذ منتصف السبعينيات هذا السيل المتدفق من مدارس اللغات الجديدة، بل وأكثر من ذلك، بدأت الحكومة فى تشجيع هذا التيار، وساهمت بقسط كبير فى دعمه مالياً وعلمياً. ومن ذلك على سبيل المثال، إنشاء «مجمع مصر للغات» بالجيزة، يتعلم فيه التلاميذ المعلومات العامة والحساب والعلوم بواسطة الكمبيوتر. وتضاعفت خلال هذه الفترة أعداد الطلاب من الفئات الاجتماعية المحظوظة التى تسعى إلى عواصم الغرب لتلقى التعليم، بل قام رأس المال المصرى بإنشاء المدارس هناك، مثل مدرسة نوال الدجوى بلندن.

وهكذا بدأت الحكومة المصرية -فى تعاون كامل مع الطبقة الجديدة- باستحداث قنواتها التعليمية الخاصة التى تتناسب مع توجهاتها وقيمها وطموحاتها، وهنا أيضاً يكمن تفسير انتعاش الدور الثقافى والاجتماعى الذى تقوم به الجامعة الأمريكية كممثل لتربية هذه الطبقة، وهذا هو الأصل أيضا فى الرغبة العارمة التى تساور هذه الطبقة لإنشاء جامعة أهلية خاصة يوكل إليها مهام تعليم أبنائها. وفى هذا الصدد يصرح رئيس الدولة فى عام ١٩٨٥ رداً على بعض أصحاب هذه الفكرة بقوله: «إنه مدرك تماماً للأسباب التى أبدوها. وأنه يعلم جيداً أن القادرين والموسرين يزاحمون فعلا أبناء الطبقات الكادحة فى مجانية التعليم الجامعى.. وأن هذا العبء الضخم الملقى على عاتق الإمكانيات المحدودة لجامعات تعلم بالمجانية الكاملة قد أثرت على المستوى (الكيفى) للتعليم..» وقال لهم أيضا:

«إن منا من يفضل أن يقتطع من قوته لكى يعلم أبناءه بالمصاريف فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ليصيبوا عناية أكبر فى التعليم. ولكن لو حدث وقامت الحكومة غدا بمواجهة الأمر الواقع، وقررت مثلا أن تسمح بإنشاء جامعة أهلية بالمصاريف إلى جانب الجامعات الحالية، فسوف تخرج فى الحال أصوات ترتفع، وأقلام تقول إن الحكومة تعيد نظام الطبقات، وإنها انتكاسة كبرى وتلغى المساواة فى الفرص... إلخ».[٢٧]

على أى حال، فلقد أثرت سياسة الانفتاح الاقتصادى على أوضاع الجامعة الأمريكية، بشكل مباشر فى ثلاثة جوانب محددة:

١- أما عن الجانب الأول، وهو أهم هذه الجوانب، فيتعلق بما حظيت بـه الجامعة خلال تلك الفترة من تشجيع الحكومة المصرية ومنحها مزايا واسعة، كرمز للنوايا الطيبة للحكومة المصرية.

٢- ساعدت سياسة الانفتاح الاقتصادى والمناخ العام الذى أفرزته وما صاحبه من تشجيع رجال الأعمال الأمريكين للعودة إلى مصر، واستثمار هذا المناخ، وزيارة الرئيس السادات للقدس سنة ١٩٧٧، وتوقيع معاهدة السلام مع اسرائيل وبداية الانصراف عن الاهتمامات القومية والعالمية التحررية والانكماش داخل الحدود المصرية، وتحسن العلاقات المصرية الأمريكية، وبداية تدفق سيل المعونات الضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية على مصر.. كل هذه التطورات ساعدت فى تحقيق زيادات هائلة فى موارد الجامعة الأمريكية المالية بشكل لم تشهده طوال تاريخها، وبصورة ساهمت بقوة فى زيادة برامجها وأنشطتها التعليمية، وتقوية تأثيرها فى المجتمع المصرى.

٣- خلق الانفتاح الاقتصادى طلباً متزايداً -فى أسواق العمالة- على خريجى الجامعات ممن يجيدون التحدث والكتابة باللغة الانجليزية. وأدى هذا الطلب بدوره إلى رفع قيمة الشهادات التى تمنحها الجامعة الأمريكية، وإلى زيادة تدفق الطلاب عليها فى أعداد غفيرة، ودفع هذا العامل إلى تعجيل الجامعة باتخاذ إجراءات التوسع فى نشاطها وبرامجها.

وفيما يتعلق بالجانب الأول فلقد أدت التغيرات الاقتصادية والسياسية التى حدثت منذ بداية السبعينيات إلى عودة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الامريكية، وزيارة الرئيس نيكسون لمصر فى يونيو ١٩٧٤، وكان الرئيس السادات قد أصدر،بعد الانتهاء من إعداد الترتيبات الخاصة بزيارة الرئيس نيكسون لمصر، قرارا يقضى برفع الحراسة المفروضة على الجامعة بعد حرب ١٩٦٧، وعودة السيادة الكاملة لمجلس الأمناء على كافة شئون الجامعة.

كما قابل الرئيس المصرى -للمرة الأولى- أعضاء مجلس أمناء الجامعة الأمريكية، حيث تمت دعوتهم على العشاء، أثناء زيارة «هنرى كيسنجر»، وفى نفس الليلة.التى كان يتم فيها توقيع اتفاقية فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل، فى يناير ١٩٧٤، وتكررت مقابلة الرئيس السادات لأعضاء المجلس، وصار ذلك عرفاً عادياً من بعده.

وفى مارس ١٩٧٤، أصدر وزير التعليم العالى قرارا رسميا بالاعتراف بالدرجات العلمية التى تمنحها الجامعة الأمريكية، وبمعادلتها بالدرجات التى تمنحها الجامعات المصرية، فيما عدا ثلاث شهادات . ومن ثم، فلقد ضمن خريجو الجامعة الأمريكية -لأول مرة فى تاريخها- معاملتهم مثل أقرانهم خريجي الجامعات المصرية، بما فيها إتاحة فرص التوظف الحكومى أمامهم، واستكمال دراساتهم العليا بالجامعات المصرية.

وفى نوفمبر ١٩٧٥ وقعت الجامعة اتفاقية مع الحكومة المصرية، جاء فيها أن الجامعة الأمريكية مزدوجة الجنسية. وأن يكون قبول الطلاب بالجامعة بنسبة ٧٥٪ من المصريين، و٢٥٪ من الأمريكيين. كما نصت أيضا على إعفاءات مرتبات العاملين بالجامعة، التى يتم صرفها من المنح الأمريكية الصادرة بمقتضى القانون ٤٨٠، من الضرائب. وأن يكون رئيس الجامعة أمريكيا، ونائبه مصرياً. وتأكد فى هذه الاتفاقية أيضا مبدأ معادلة الشهادات التى تمنحها الجامعة الأمريكية بالشهادات المصرية، كما تم الاحتفاظ بوظيفة المستشار المصري، وعين حسين أمين فوزى فى هذا المنصب، وصدّق مجلس الشعب على الاتفاق، وكذا مجلس الوزراء، ونشر كقرار جمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٦ بتوقيع الرئيس السادات.

وفى ضوء هذه التطورات، قرر مجلس الأمناء، إضافة أعضاء جدد من المصريين والعرب. وكان المجلس مقتصراً فى عضويته منذ سنة ١٩٦٨ على الأمريكيين فقط. وانضم بمقتضى ذلك القرار إلى المجلس «يوسف الجميل»، نائب رئيس شركة عبد اللطيف جميل المتحدة بالمملكة العربية السعودية (وهو خريج الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، والشيخ كمال أدهم مدير شركة المقاولات العامة، والمهندس أحمد عز الدين هلال نائب رئيس الوزراء السابق، ووزير البترول آنذاك، ومصطفى خليل، رئيس البنك العربى الدولى ورئيس الوزراء الأسبق.(٢٨)

الجامعة الأمريكية بين النشاط العلمى
والتجارة متعددة الجنسية

التغير الأساسى الذى أسفرت عنه سياسة الانفتاح الاقتصادى، أن مؤسسات التعليم الخاص بوجه عام، والجامعة الأمريكية بوجه خاص، قد حققت زيادات هائلة فى مواردها المالية. ولقد شعر القائمون على الجامعة، بضرورة استثمار المناخ العام المصاحب للأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة التى سادت منذ منتصف السبعينيات، ووضع خطة تمويلية تساعد على استقلال الجامعة مالياً، وثبات أحوالها المالية من ناحية، ومن ناحية أخرى تمكنها من الاضطلاع بخطة توسع طموحة تتحقق خلال سنوات الانفتاح.

ولقد لجأت إدارة الجامعة إلى اتخاذ بعض التدابير والإجراءات من أجل مضاعفة ميزانياتها، ومواجهة أعباء التوسعات المرتقبة. ومن هذه الإجراءات ما يلى:

١- رفع المصروفات الدراسية سنويا. وبدأت الزيادة بنسبة ٢٠٪ وبلغت مستويات غير معقولة، حتى أن الجامعة أعلنت فى عام ١٩٨٣، أن مصروفات العام الدراسى التالى أصبحت تعادل ما قيمته ألف دولار أمريكى زادت المصروفات بين عام ١٩٧٨/٧٧ وعام ١٩٨٣/٨٢بنسبة ٣١٠٪ مكونة بذلك -بحسب ما تزعم إدارة الجامعة- ثلث الميزانية العامة للجامعة. ووصلت المصروفات عام ١٩٨٦، ولأول مرة حوالى ٥٠٪ من دخل الجامعة (وكانت تمثل ١٥٪ من الدخل عام ١٩٧٨).

وقل اعتماد الجامعة الأمريكية، على الحكومة الأمريكية، فى التمويل، وبعد أن كانت تتلقى منها ٤٣٪ من احتياجاتها أصبحت فى حاجة فقط إلى ما قيمته ١٨٪، ويزعم القائمون على الجامعة أن المصروفات الدراسية لاتغطى أكثر من ٢٠٪ من التكلفة الحقيقية لتعليم الطالب. ومن ثم، فهى تحتاج إلى دعم ما بين ٣ إلى ٤ مليون دولاراً سنويا لضمان معقولية التمويل بالجامعة (٢٩).

٢- القيام بحملة واسعة ومكثفة للاستفادة من ظروف الانفتاح، والعلاقات الطيبة بين مصر وأمريكا، والتوسع الاستثمارى الأمريكى فى مصر لجمع تبرعات تساعد الجامعة على إنجاز التوسعات المناسبة لهذه الظروف الجديدة.

وظل القائمون على الجامعة يعدون لهذه الحملة عاماً كاملاً اعتمدوا فيه على استشارة شركة «بريكلى» وشركة «چون برايس چونز». وحدد مجلس أمناء الجامعة هدفا للحملة يتمثل فى جمع ٢٢ مليون دولاراً من مصر والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج، على أن يتم ذلك خلال عام ١٩٨٧.

على مدى أكثر من ستين عاماً، وهى تاريخ الجامعة الأمريكية بالقاهرة حتى تلك السنة، لم يتجاوز حجم ما حصلت عليه من هبات ومنح مبلغ ثلاثة ملايين دولاراً، لكن الأوضاع الآن باتت مختلفة أشد الاختلاف.

فلقد غطت الحملة ثلاث مناطق جغرافية: الولايات المتحدة، مصر، المملكة العربية السعودية و الخليج. وتكونت لجنة الإشراف على جمع التبرعات برئاسة « هوارد كلارك» رئيس شركة «اميركان اكسبريس» وعضوية رؤساء شركات «اكسون» ، «وأتلانتك ريتشفيلد»، وشركة «موبل»، بالإضافة إلى «وليام روجرز»، و«سايروس ڤانس» وزيري الخارجية الأمريكية السابقين.

وتشكلت لجنتان للإشراف على جمع التبرعات داخل مصر. وتكونت اللجنة الأولى من «بطرس غالى» وزير الدولة للشئون الخارجية، و«فؤاد سلطان» وزير السياحة، و«مصطفى خليل» رئيس البنك العربى الدولى، ورئيس الوزراء الأسبق.

وضمت اللجنة الثانية بعض مديرى الشركات متعددة الجنسية، التى تعمل بالمنطقة مثل مدير شركة «جنرال ديناميك، ومدير شركة زيروكس، ومدير نورثروب ماريون ايه تي أندني ومدير شركة «ستى بنك» ومدير شركة «جنرال موتورز».

وتشكلت لجنة الإشراف على نشاط حملة التبرعات بالمملكة العربية السعودية والخليج تحت إشراف «شارلز هيدلاند» رئيس شركة «إسو» بالشرق الأوسط، وعضو مجلس الأمناء، ولقد تبرعت أسرة «الجميل» السعودية بملغ (٥) ملايين دولاراً هدية مبدئية للجامعة، وكان «يوسف جميل» قد تخرج فى الجامعة عام ١٩٦٨، وأنشأ بعد ذلك شركة لتوزيع سيارات «تويوتا» والآلات الزراعية، ووسائل النقل المختلفة، والتمويل الدولى والمقاولات. وذكر «يوسف الجميل» «لهيدلاند»: «إننا مدينون للجامعة الامريكية بالقاهرة كثيراً، ولولا حصول يوسف على تعليمه بها، ما كان باستطاعة أسرتنا أن تصنع ما حققته اليوم» واستخدم المبلغ فى إقامة «مركز عبد اللطيف جميل لدراسات الإدارة بالشرق الأوسط».

وشارك مجلس خريجى الجامعة الأمريكية فى نشاط حملة التبرعات بنصيب كبير. ولقد عينت «مارى اسكندر» مديرة لمكتب الخريجين فى عام ١٩٧٧، وكانت قد حصلت على شهادة الماجيستير من الجامعة الأمريكية. ولقد حققت كثيراً من المكاسب المادية والدعائية للجامعة عن طريق الخريجين. وشملت استراتيجيتها إصدار نشرة دورية عن أخبار الجامعة ومجلسها وتوزع على الخريجين، وتأسيس لجنة لإدارة العلاقات فى أوساط الخريجين، وإقامة روابط للخريجين فى أنحاء متفرقة من الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. كما بادرت «مارى اسكندر» بوضع تقاليد محددة لدعوة الخريجين فى مناسبات عديدة شهرياً وسنوياً وخلال عطلة نهاية الأسبوع . ويحضر هذه اللقاءات فى الغالب أكثر من ألف خريج. كما تأسس مجلس دولى للخريجين من أجل المحافظة على اتصال الجامعة بخريجيها فى كل أنحاء العالم.

وتوج مجلس الخريجين نجاحه فى هذا المضمار حين ضم إلى صفوفه السيدة «سوزان مبارك» قرينة الرئيس مبارك، منذ أن كان زوجها نائباً لرئيس الجمهورية، وأصبحت أول رئيس لمجلس خريجى الجامعة. وجدير بالذكر، أنها حصلت على شهادتى الليسانس والماجستير من الجامعة الأمريكية، كما كان ابناها منتظمين بالدراسة بالجامعة وقتئذ. وليس من شك أن رئاستها للمجلس، فى سنواته المبكرة زودته بشرط سياسى ضرورى لتحركه على نطاق واسع فعال.

كانت الحملة فى مجملها ناجحة. فلقد أسفرت عن جمع تبرعات قيمتها ١٨.٤ مليون دولاراً حتى عام ١٩٨٦: ٧.٢ مليون دولاراً من الولايات المتحدة الأمريكية، و٩.٨ مليون من السعودية ودول الخليج، ١.٥ مليون دولار من مصر.

وقد أسهمت الشركات الأمريكية العاملة بمصر والشرق الأوسط بمبالغ طائلة فى هذه الحملة ومن هذه الشركات: « أى بى إم - إسو - موبيل - أموكو - نورثروب - كونوكو - أمريكان إكسبريس- تشيس- جنرال إليكتريك - سيتى بانك - وستنجهاوس- فنادق ماريوت - بنك أوف أمريكا ». وبنك مصر إيران، والبنك العربى الدولى، وكثير من الشركات الأخرى المهمة العاملة فى مصر والمملكة العربية السعودية. بلغت قيمة مساهمات هذه الشركات ما يربو على ١١ مليون دولاراً (٣٠).

٣- من الاجراءات التى لجأت إليها الجامعة أيضا، لزيادة مصادرها المالية، السعى للحصول على مبالغ طائلة من وكالة المعونة الأمريكية. وحصلت، فى هذا الصدد على كثير من المعونات. وفى عام ١٩٨١، اتصل «توماس بارتلت» والسيدة «مولى بارتلت» بالسناتور «مارك هارتفيلد» (رئيس لجنة التخصيص بمجلس السناتور)، وأعضاء اللجنة من أجل التدخل لإنهاء إجراءات منحة سابقة من الولايات المتحدة قيمتها ١٠ مليون جنيهاً، وللحصول على منحة جديدة قيمتها ٨.٧٥ مليون جنيهاً مصرياً. وتحقق للجامعة كلا الهدفين فى سنة ١٩٨٢، وتم إيداع قيمة المنحتين فى حساب الجامعة لاستخدامه فيما بعد.

فضلا عن ذلك، فلقد أقر «مكتب المدارس والمستشفيات الأمريكية بالخارج» الاستمرار فى دعم الجامعة بمنح دولارية تفى بالتزاماتها الخاصة بمرتبات وشراء الحاسبات الآلية، وصيانة المبنى الرئيسى للجامعة، وتجديد قاعات الدرس، وإبدال نظام الاتصالات الهاتفية القديم، وشراء أجهزة هندسية حديثة.

بيد أن أهم إنجاز حققته الجامعة فى هذا الشأن، الاتفاق الذى أبرم بين الحكومة الأمريكية والحكومة المصرية فى عام ١٩٨٥، وبمقتضاه تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليون جنيهاً مصرياً من فائض الأموال، التى تمتلكها الولايات المتحدة بالجنيه المصرى داخل مصر، وتتسلمها السفارة الأمريكية بالقاهرة، لاستثمارها كوديعة لصالح الجامعة الأمريكية، وتستفيد من عائدها سنويا (٣١).

٤-وفى ظل مناخ الانفتاح الاقتصادى، لجأت الجامعة الأمريكة، إلى اتباع سياسة جديدة، تهدف إلى تحقيق مزيد من الاعتماد الذاتى فى توفير احتياجاتها المالية. فأنشأت فى عام ١٩٧٥ ما يعرف باسم «صندوق الجامعة للأوقاف التربوية» ، من أجل استثمار بعض الأموال فى مشروعات اقتصادية متنوعة، تحقق لها أرباحاً سنوية مضمونة. وساهمت وكالة المعونة الأمريكية فى هذا الصندوق بمبلغ ٨.٥ مليون جنيهاً مصرياً من مخصصات كانت قد منحتها للجامعة فى عام ١٩٦٩ قيمتها ٢٥ مليون جنيهاً، ولم يتم صرفها حينئذ لأسباب سياسية واشترطت الوكالة استخدام هذه المخصصات فى دعم مشروعات القطاع الخاص التى بدأت فى الازدهار، بالإضافة إلى تحقيق دخل ثابت يمكن الجامعة من التوسع فى مشروعاتها التعليمية (٣٢).

وفى نفس العام، اتخذ القائمون على الصندوق قراراً باستثمار مبلغ ٤٧٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً فى إنشاء شركة سياحية، ولكن رغم استخراج تصريح خاص بمزاولة نشاطها، تم العدول عن هذا المشروع لأسباب غير معروفة. كما استثمر الصندوق جزءا من أمواله، فى شراء قطعتين من الأراضى بمنطقة الزمالك فى عام ١٩٧٥.

وساهم الصندوق فى إنشاء شركة القاهرة الصناعية للمشروبات، الممثل المحلى لشركة «سفن اب» ، «وكندادراى» لتعبئة الزجاجات، كما شارك أيضا فى إقامة شركة الكويت الغذائية التى افتتحت بدورها فروعاً بجمهورية مصر لمحلات «كنتاكى فرايد تشيكن» ووميى.

وقام صندوق أوقاف الجامعة بتأسيس شركة الألمونيوم العربية، باستثمار مبدئى قيمته ١٫٥ مليون جنيهاً مصرياً، وحاز هذا المشروع شهرة واسعة، لأنه أول المشروعات الممولة من مصادر أمريكية ومصرية بعد معارك سنة ١٩٧٣.

وفى منتصف عام ١٩٨٤، حقق مبلغ الاستثمار الأصلى فى بعض المشروعات الاقتصادية (وقيمته ٨٫٥٤ مليون جنيهاً مصرياً) أرباحا زادت من قيمته فوصل إلى ٩٫٧٤ مليون جنيهاً. ومنذ ذلك الوقت بدأت الجامعة فى الاستفادة من أرباحها السنوية فى هذه المشروعات (٣٣).

ومن الجوانب التى يجدر التعرض لها، إذا كنا بصدد تحليل أثر سياسة الانفتاح الاقتصادى على مؤسسات التعليم، جانب الفساد المالى والإدارى فى قطاعات التعليم المصرى،وبصفه خاصة فى الجامعة الأمريكية، حيث يقع كثيرون فى وهم الاعتقاد بأنها بمنأى عن الشبهات.

فلقد حدث أن اشترت الجامعة قطعة أرض بمنطقة الزمالك بمبلغ ٩١٣٫٣٦٨ جنيهاً مصرياً. لكن الثمن المسجل فى عقود الشراء الرسمية كان ٣٠٠٫٠٠٠ جنيهاً فقط، أين اختفى باقى المبلغ؟ يزعمون أنه تم تسليمه لبائع الأرض بواسطة أحد موظفى «صندوق الأوقاف».

وقام مفتش المعونة الأمريكية بفحص سجلات الصندوق وكتب تقريرا جاء فيه أن:

«حسابات الصندوق ناقصة بدرجة كبيرة، بحيث يستحيل الاعتماد عليها فى استخلاص نتائج موثوق بها حول عمليات الصندوق الراهنة أو ظروفه المالية، كما أن بيانات الميزانية غامضة. لايمكن لأحد أن يتوقع متى يفلس الصندوق.. أضف إلى ذلك أن نفقات سفر الموظفين وتكاليف استقبال الوفود بلا أى ضابط» (٣٤).

وقرر مفتش وكالة المعونة فى تقريره اختفاء مبلغ ١.١ مليون دولار من واقع السجلات، وطالب بإجراء تحقيق شامل بواسطة مكتب تحقيقات الوكالة. وحضر مفتش آخر أيد ما جاء بالتقرير السابق. وأضاف أن عملية تسليم المبالغ المالية إلى صاحب أرض الزمالك، لايمكن قبولها بأى حال من الأحوال. لكنه أشار إلى:

«أن مثل هذه المعاملات شائعة فى مصر، وليس ثمة دليل على نوايا إجرامية للاحتيال على حكومة الولايات المتحدة» كما «لم تنتهك قوانين الولايات المتحدة الأمريكية» (٣٥).

وتم الكشف عن كثير من الانحرافات الأخرى فى حسابات كافة مشروعات الجامعة الاستثمارية فى مصر، وسجلاتها، وتكررت نفس الملاحظات السابقة عن مصروفات إدارة الصندوق فى تقرير محقق ثالث عام ١٩٧٨.

على أية حال، ورغم وضوح عملية الاحتيال على الحكومة المصرية، وانتهاك القوانين المصرية ، إلا أنه لم تجر أية تحقيقات من جانبها.

وشاع بين أساتذة الجامعة وطلابها، خلال تلك الآونة، أن الجامعة اختلست مبلغ ثلاثة ملايين دولار من صندوق الجامعة، وأدت هذه الأحداث إلى استقالة الوسيطين المصرى والأمريكى اللذين شاركا فى إنهاء إجراءات شراء أرض الزمالك. واستقال رئيس الجامعة «سيسيل بيرد» فى ١ يونيو ١٩٧٧.

ورغم كل ذلك، فلقد عادت العلاقات مع وكالة المعونة الأمريكية فى عام ١٩٧٨، وبدأت الجامعة فى تلقى المعونات السنوية بأكثر مما كان عليه الحال من قبل، واستأنف الصندوق نشاطه بالمشاركة فى الاستثمار فى شركة كولجيت -بالموليف بمصر، كما زادت قيمة مساهمته فى الشركة العربية للألمونيوم (٣٦).

ويشير مدير الجامعة فى عام ١٩٧٧ إلى المنح المقدمة من الشركات الأمريكية الضخمة بقوله:

«ومما لاشك فيه أن أوضح ملامح تطور الأحوال المالية للجامعة خلال العام الأخير تتمثل فى المعونات الأمريكية المقدمة للجامعة. فلقد تزايد حجم هذه المعونات من ٩٨٠٤٨٠ إلى ٢٤٥٠٠٠٠ دولاراً أكثر من العام السابق. وقد سارع بتقديم الهبات المالية إلى الجامعة أكثر الشركات شهرة في هذا المجال: وستنجهاوس وفايزر[٣٧]».

تطور البرامج الدراسية فى عصر الانفتاح

في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، وبفضله، وفي ضوء التسهيلات المالية التي تحققت للجامعة الأمريكية خلال تلك الآونة، وما أتاحته الحكومة المصرية لها من حرية الحركة والسماح لها بالتوسع في مجالات نشاطها، تمكنت الجامعة من تحقيق توسعات تعليمية ضخمة.

ولقد تم التوسع فى البرامج الدراسية فى مجالين أساسيين، أما عن المجال الأول ، فإن سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وقيامها على أساس المشروع الخاص، واعتمادها على أنظمة إدارية غربية (أمريكية على وجه الخصوص) ، ونقص أعداد المصريين المدربين فى هذا الميدان ، تطلب اهتماما بمجال إدارة الأعمال، ومن المعروف أن اهتمامات الجامعة الأمريكية ، دارت تاريخياً حول الآداب والفنون الحرة، واتخذت منها محوراً أساسيا لأنشطتها التعليمية المختلفة . لكن المتغيرات الجديدة التى صاحبت الانفتاح جعلت "بيدرسون " يقوم . فور توليه رئاسة الجامعة ، بمد برنامج دراسات إدارة الأعمال إلى المرحلة الجامعية الأولى ، وساهمت المنحة المقدمة من شركة «أى بى إم» فى تغطية تكاليف إنشاء البرنامج. وسجلت أول دفعة من الطلاب فى هذا البرنامج خريف عام ١٩٨٠ ، وعددها ١٧٠طالباً ، واضطرت الجامعة إلى رفض قبول مزيد من المتقدمين للالتحاق بهذا البرنامج ، وشمل البرنامج عشرين مقرراً دراسياً[٣٨].

وذلك بتحويل درجة الماجستير التى كانت تمنح فى الإدارة ، إلى مجال " إدارة الأعمال". وفى ضوء رغبة الجامعة فى مد تأثيرها إلى القطاعات الحكومية ، وسعيها للمحافظة على اتصالات قوية ومباشرة بالإدارات والمؤسسات المختلفة ،فلقد أنشأت برنامج دراسى يمنح

درجة الماجستير فى " الإدارة العامة " كما تأسس " مركز دراسات الإدارة بالشرق الأوسط"متضمناً برامج للتدريب أثناء الخدمة وأطلق عليه اسم : " مركز عبد اللطيف جميل لدراسات الإدارة بالشرق الأوسط" تكريماً لوالد " يوسف جميل " الذى تبرعت عائلته بقيمة تكاليف إقامة مبنى جديد للمركز . ويقدم المركز لطلابه- بطبيعة الحال- أحدث أساليب الإدارة على الطريقة الأمريكية . وقد لا يكون له نظير فى هذا المضمار بمنطقة الشرق الأوسط(٣٩).

ويعقد المركز ندوات مشتركة مع مؤسسات وإدارات خاصة وحكومية منها مثلاً اتحاد البنوك العربية والهيئة المصرية العامة للسياحة والفنادق،كما ينظم محاضرات وحلقات عمل تجمع صفوة متنوعة من العالم العربى؛ وزراء وأساتذة ومديرين فى مستويات مختلفة، كما تشارك مؤسسات جامعية أخرى فى إقامة هذه الحلقات ، مثل كليات التجارة بالجامعات المصرية، وتمول هذه الأنشطة غالباً عن طريق منح مقدمة من المؤسسات الخاصة مثل " شركة فورد" واتحاد البنوك العربية.

ويلاحظ أن برنامج إدارة الأعمال لطلبة الدراسات العليا فى حالة تطور مستمر، كما يسعى إلى الاستقلال بشئونه وإدارته داخل الجامعة الأمريكية ويعود ذلك إلى أسباب ترتبط بكبر حجم ميزانيته بصفة خاصة مع تمويل المؤسسات المشار إليها . وقد أصبح هذا البرنامج من أهم أقسام الجامعة الأمريكية .

وتغطى جهود قسم الإدارة لطلبة الدراسات العليا ثلاثة جوانب:

١ - تقديم تعليم إدارى باستخدام أدوات وأساليب تربوية خاصة ، وذلك بفضل دعم مؤسسة فورد لهذا الغرض (١٠٠,٠٠٠ دولاراً) ، كما ساهمت أيضا فى هذا الصدد فى إنشاء شركتين هما : " شركة أتوبيسات انترستى "، و " فندق بيراميد " .

٢ - مد تأثير برنامج الإدارة وأنشطته وأساليبه الحديثة إلى العالم العربى وشمال أفريقيا .

٣ - تأسيس شبكة واسعة من العلاقات وذلك من أجل تطوير الاستشارات وجمع التبرعات ، ونشر الأفكار والأساليب الإدارية الأمريكية وأنشىء لهذا الهدف " مركز الشرق الأوسط لخدمات الإدارة (٤٠).

وفيما يتعلق بالمجال الثانى التى توسعت فيه الجامعة الأمريكية ، فيرتبط بما أدت إليه سياسة الانفتاح من ضرورة العناية بالبنية الأساسية وبميدان الإنشاءات والتشييد والمبانى ، لدرجة أن معظم بنود الميزانيات العامة لهذه الفترة تضمنت مجال البناء والتعمير. ولقد دفعت هذه التطورات إلى قيام الجامعة بتأسيس برنامج لدراسة الهندسة ، بدأت بميدان الهندسة الميكانيكية فى عام ١٩٨١ ، والتحق الفوج الأول من الطلاب بهذا البرنامج عام ١٩٨٢. وأدار البرنامج الدكتور " محمد فراج" ، كما انضم إلى هيئة التدريس عام ١٩٨٥ الدكتور " محمد الوكيل" أحد الأساتذة المصريين / الأمريكيين ، وكان يعمل بجامعة وسكنسن مما شكل عاملاً هاماً من عوامل اتساع أنشطة البرنامج(٤١).

فضلا عن ذلك ، فلقد أقيم برنامج جديد للدراسات المتصلة بالحاسب الآلى عام ١٩٨٥. وتضمن البرنامج مقررات نظرية ودراسات عن تصميم وتشغيل وتحليل برامج الحاسب الآلى المختلفة . واستخدم الحاسب الآلى - بالإضافة إلى التخصص فيه كمجال دراسى - لخدمة برامج أقسام الهندسة والفيزياء والكيمياء واللغة الانجليزية والإدارة ومركز العلاقات الاجتماعية .

ومع بداية الثمانينيات ، توسعت الجامعة أيضا فى برامج قسم الاتصال الجماهيرى ، وأنشأت مركزاً إخبارياً تليفزيونيا ، مجهزاً بأحدث المعدات لتدريب العاملين فى مؤسسات الإعلام المختلفة بالشرق الأوسط ، على الأعمال التليفزيونية والصحفية المختلفة . وأشرف على تأسيس هذا المركز " عبد الله شليفر " الذى كان مراسلاً للقناة التليفزيونية الأمريكية «إن بى سى» (٤٢).

كما تأسس - لأول مرة - فى عام ١٩٨٥ برنامج دراسى يتعلق بالدراسات المصرية القديمة، أداره فى البداية الدكتور " على حسن" مدير المتحف المصرى السابق ، وبعد أن اعترض بعض ذوى النفوذ داخل الجامعة على تعيينه ، استبدل بعد استقالته بالدكتور " كنت ويكس"من جامعة كاليفورنيا(٤٣).

ومن التطورات الهامة التى حدثت خلال هذه الفترة إنشاء " مركز دراسات اللغة العربية بالخارج بالجامعة الأمريكية . فلقد قامت " اللجنة المشتركة للشرق الأوسط والأدنى "، المنبثقة عن " المجلس الأمريكى للمجتمعات المتعلمة " بإيفاد أستاذين هما " وليم برينر"

"وورلاند ميتشيل" إلى منطقة الشرق الأوسط من أجل اختيار موقع ملائم لإقامة مركز دائم لتدريس اللغة العربية لطلاب الدراسات العليا الأمريكيين المتخصصين فى هذا المجال . وبعد زيارتهما تونس وبيروت ، استقر رأيهما على التوصية بإنشائه فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة . وهذا المركز عبارة عن عمل جماعى تشارك فيه الجامعة الأمريكية والجامعات الأمريكية والبرامج الرئيسية العاملة فى الشرق الأوسط ، فى دعم برامج هذا المركز وإدارته فى حين يموله " مكتب الولايات المتحدة للتربية "، كما يوجد مكتب يشارك فى إدارة المركز ، ويقع دوريا فى إحدى الجامعات الأعضاء مثل كاليفورنيا (بيركلى) ، وميتشجان ، وواشنطن (٤٤).

وأقيم فى يناير ١٩٧٩ مشروع تنمية الصحارى والتدريب ، فى منطقة مساحتها ٢٠٠ فدان من الأراضى الرملية الواقعة غرب الدلتا ، و٢٥ فداناً من التربة المختلطة الجافة بالقرب من مدينة السادات. وفى سنة ١٩٨٥ تأسست وحدة دراسية للإشراف على المشروع ، وتطورت فيما بعد لتصبح مايعرف باسم " مركز تنمية الصحراء" . وزادت ميزانيته من ١٠٠٫٠٠٠ دولار أى مايقرب من مليون دولار سنويا . وساهمت مؤسسات عديدة فى إقامة هذا المشروع ، منها هيئة التنمية الدولية الكندية ، ومؤسسة فورد ، وهيئة المعونة الأمريكية (من خلال مشروع ترابط الجامعات) ، وفنلندا، ومن بعض أعضاء مجلس الأمناء مثل "جون جوليت "(٤٥).

توسعت الجامعة الأمريكية أيضاً فى مناشط " مركز البحوث الاجتماعية" خلال حقبة الانفتاح. وبدأ المركز يعنى على وجه الخصوص بإجراء عديد من مشروعات بحوث العمليات التى تهدف إلى تطوير تقديم الخدمات الاجتماعية . ومن أمثلة تلك المشروعات التى فشلت فشلاً ذريعاً بكل المقاييس ما قام به المركز فى محافظتى المنوفية وبنى سويف فى إطار منحة مالية من وكالة المعونة الأمريكية ، من برامج بحثية لتنظيم الأسرة وتحديد النسل .

فى عام ١٩٧٤ بدأ المركز دراسة ميدانية لتصميم واختبار وتقويم نظام توزيع حبوب منع الحمل على السيدات فى قرية " شنوان" بمحافظة المنوفية. وفى سنة ١٩٧٦ قدمت هيئة المعونة الأمريكية - فى ضوء نتائج هذه الدراسة وتوصياتها - ماقيمته ٢ مليون جنيه

مصرى للمركز للاضطلاع ببرنامج شامل للخدمات الاجتماعية المرتبطة بتنظيم النسل فى ٣٨ قرية بمحافظة المنوفية ، وتوالت بعد ذلك المنح المقدمة لهذا الغرض(٤٦).

كما بدأت أقسام العلوم الاجتماعية بالجامعة فى التعاون مع المركز لنشر سلسلة " أوراق القاهرة فى العلوم الاجتماعية " وهى عبارة عن دورية علمية تطرح موضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية ، محلية وعربية ، ويساهم فى إجراء بحوثها عدد كبير من المفكرين الغربيين ، كما تنشر أيضا دراسات لبعض الأسماء اللامعة من المفكرين المصريين مثل الدكتور جلال أمين والدكتور سعد الدين إبراهيم والدكتور على الدين هلال . وتتناول " أوراق القاهرة" قضايا مثل : الديمقراطية فى مصر، والاقتصاد السياسى المصرى ، والقانون والتغير الاجتماعى فى مصر المعاصرة ، والسكان والتحضر فى المغرب ، الأسر النوبية بالقاهرة ، الاقتصاد السياسى لإيران الثورة ، تطوير التعليم العربى والاسلامى ، تنظيم الجهاد كبديل إسلامى فى مصر ، الهوية الاجتماعية والطبقية فى حى قاهرى ، التحديث فى مصر والمملكة العربية السعودية وفى الخليج العربى . وتستخدم هذه الدراسات - بطبيعة الحال - مفاهيم ومناهج العلم الاجتماعى الغربى (٤٧).

ومن المؤكد أن دراسات " مركز البحوث الاجتماعية " تعد بمثابة رأس جسر لشبكة الأبحاث الأمريكية فى مصر ، وتساهم بجهد واضح فى المحاولات المبذولة لتحقيق مزيد من القوة لشبكة علماء الاجتماع الأمريكيين المهتمين بالشرق الأوسط، وإلى توثيق العلاقات فيما بينهم وبين علماء الاجتماع المحليين . ومن قبيل هذه المحاولات المؤتمر الذى انعقد فى مدينة الاسكندرية بتمويل من مؤسسة فورد فى صيف عام ١٩٧٤ لخدمة هذا الهدف، وقد تمخض هذا المؤتمر عن تشكيل مجموعة عمل لإعداد دليل عن علماء الاجتماع فى منطقة الشرق الأوسط ، ولإصدار نشرة إخبارية دورية تتعلق بهذا الموضوع (٤٨).

توسعت الجامعة أيضا فى برامج " قسم الخدمة العامة" الذى ظل أكثر من خمسين عاماً، أى منذ عام ١٩٢٥ ، يقدم برامج لتعليم الكبار، والتعليم المستمر، تعنى فى مجملها بتعليم اللغة الانجليزية . لكن القسم استحدث فى عام ١٩٨٠ برامج لدراسة مقررات اللغة العربية ، والتجارة، ودراسة الحاسب الآلى . كما أصبح القسم يمنح شهادات فى بعض المجالات بعد مضى عام ، وعامين دراسيين فى مجالى إدارة الأعمال والحاسب الآلى .

ولقد بلغ عدد الدارسين بالقسم فى عام ١٩٧٨ ، ٦٫٠٠٠ دارس لكل فصل دراسى؛ أى أكثر من عدد طلاب الجامعة المنتظمين (حوالى ١٧٠٠ طالباً) بسبب رغبة المواطنين في الحصول على وظائف بالقطاع الحديث ، أو السعى إلى الهجرة إلى الدول العربية أو الأجنبية . وتزايدت أعداد الطلاب فى عام ١٩٨٦ فى " قسم الخدمة العامة" فوصلوا إلى ١٣٫٠٠٠ طالباً . التحقوا بالجامعة بعد اجتياز اختبار فى اللغة الانجليزية .

ويصف رئيس الجامعة أهمية " مركز الخدمة العامة " كالتالى :

" نجد هنا سفراء وسائقين وعمال تجارة ، ورجال بنوك وموظفى سكرتارية، وأطباء وغيرهم كثيرون يمثلون طبقات مختلفة من سكان القاهرة ، يتابعون محاضرات مسائية فى اللغة الانجليزية والكتابة على الآلة الكاتبة ، ودراسة الكمبيوتر إلى جانب موضوعات أخرى . إنهم يحتشدون فى مدرجات الجامعة حتى الساعة العاشرة مساء " (٤٩) .

وأدى تزايد الطلب للالتحاق بهذا القسم ، إلى إنشاء فروع خارجية له ، فتأسس فرع مصر الجديدة، تديره " إيناس لطفى " التحق به ١٥٠٠ دارساً انتظموا فى دراسة نفس البرنامج المقدم بالمركز الرئيسى . كما أنشئ أيضا فرع آخر للقسم بمدينة نصر بمقر الجامعة العمالية ، وفرع ثالث بالتعاون مع الأكاديمية البحرية بالاسكندرية . واتفقت الجامعة مع حكومة مالطا فى ٤ يوليو ١٩٧٧ على إقامة فرع للجامعة هناك أطلق عليه : " جامعة تدريب أبناء البحر المتوسط " ، وأبرم هذا الفرع عقوداً مع ليبيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات لتدريب الطلاب من هذه الدول . وقد تغير اسمه بعد عامين إلى " قسم التدريب التجارى والصناعى " . ويمكن لفرع مالطا تدريب ٤٠٠ طالب ، ولقد توقع رئيس الجامعة الأمريكية آنذاك أن يتحول هذا الفرع لكى يصبح موضع " جذب لكثير من مؤسسات منطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم الغربى "(٥٠) .

وصاحب التوسع فى البرامج الدراسية خلال فترة الانفتاح الاقتصادى توسعاً فى تجديد مبانى الجامعة وإنشاء مراكز ومبانٍ جديدة . وأقيمت فى هذا الصدد مدينة جامعية للطلاب تسع ٣٢٠ طالباً على أرض الجامعة الأمريكية بالزمالك، كما خصصت الأموال اللازمة لتمويل بناء مدينة أعضاء هيئة التدريس بالقرب من المدرسة الأمريكية بالمعادى .

وخلال هذه الفترة أيضا أقيم أضخم مبنى لمكتبة الجامعة على أحدث الأنظمة ، وتعد بوضعها الحالي من أفضل المكتبات المنشأة بمصر . كما أعيد بناء مسرح الجامعة الذى كان قد شب به حريق أثناء بناء المكتبة وأعيد أيضا إنشاء مركز جامعى للطلاب Hill House متضمناً ملعباً رياضياً ، ومركزاً لبيع الكتب ، ونادياً للطلاب ، ومكتباً للخريجين، وحجرات للرسم الهندسى ، ومركزاً للكمبيوتر ، ومدرجاً حديثاً للمحاضرات . وأنشئ مركز جميل للإدارة، المشار إليه سابقا . كما قامت الجامعة فى عام ١٩٨٢ بتجديد مطبعتها تجديداً شاملاً وهي تنشر حوالى ٢٥ كتاباً سنوياً يطبع نصفها بالجامعة والباقى بمطابع خارجية (٥١).

أثناء احتفال " ريتشارد بيدرسون" بمرور خمس سنوات على رئاسته الجامعة عام ١٩٨٣، أشار فى تقريره أمام مجلس الأمناء عن تطور الجامعة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٣ فقال :

" تزايدت أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعة خلال خمس سنوات من ١٥٨٦ إلى ٢٣٣٣ طالبا، كما تزايدت أعداد طلاب برامج تعليم الكبار (مركز الخدمة العامة) من ٦٥١٨ إلى ٩٦٠٥ طالبا. أما عن أعضاء هيئة التدريس فى المجالات الأكاديمية فلقد زاد عددهم من ١٥٥ أستاذاً إلى ٢١٩ أستاذاً وتزايدت أعداد أساتذة برامج تعليم الكبار من ١٥٠ إلى ٢٢٨ أستاذا ، فى حين زيد عدد عمال وموظفى الإدارة من ٥٧٨ إلى ٦٣١ موظفاً فقط .

تضاعفت أيضا مرتبات أعضاء هيئة التدريس محسوبة بالجنيه المصرى حوالى ١١٦٪ فى حين زيدت مرتبات الأساتذة الأجانب بحوالى ٦٢٪.

كما تضاعفت ميزانية الجامعة من ٧ مليون دولاراً إلى ١٤ مليون دولاراً خلال نفس الفترة " (٥٢).

وتضم الجامعة الأمريكية فى قائمة خريجيها اليوم أكثر من ٥٠٠٠ خريج ، منهم ١٠ وزراء على الأقل ، ٢٠ سفيرا فى العالم العربى ، فضلاً عن الأعداد الضخمة من رجال الأعمال وموظفى الإدارة العليا والمفكرين والباحثين .

تطور أعداد المقبولين بالجامعة الأمريكية

فى الفترة مابين ١٩٧٤-١٩٨٧ (٥٣)

السنة	معهد اللغة الانجليزية	الدرجة الجامعية الأولى	الدراسات العليا	دراسات حرة (بدون درجات جامعية)
١٩٧٤- ٧٥	١٥٨	٨٦٤	٦٢٧	٧٤
١٩٧٥ - ٧٦	١٥٧	١٨٢٥	١٠٤٦	١١٧
١٩٧٦ - ٧٧	٢٠٠	١٨٨٨	١٠٧١	١١٩
١٩٧٧ - ٧٨	١٩٤	١٩٣١	١٠٢٥	١١١
١٩٧٨- ٧٩	١٨٩	٢١١٧	٩٩٥	١٦١
١٩٧٩- ٨٠	١٩٩	٢١٨٠	١٠٠٥	٢١١
١٩٨٠ - ٨١	٢٦٥	٢٤٤٨	١٠٨٧	١٥٣
١٩٨١ - ٨٢	٢٣٨	٣٠٥٠	١٠٤٣	١٩٠
١٩٨٢ - ٨٣	٢٩٨	٣٢٩٢	١٠٦١	١٤٩
١٩٨٣ - ٨٤	٣٠٥	٣٣١٦	١٠١٤	١٤٤
١٩٨٤ - ٨٥	٢١٢	٣٦٠٥	١٠٣٤	١٤٩
١٩٨٥ - ٨٦	٢٥٥	٣٧٧٦	١٠٢١	٢٢٤
١٩٨٦ -٨٧	١٥٣	١٩٩٨	٥٤٠	١٠٦

الخلاصـــة :

يتبين من تتبع تطور الجامعة الأمريكيـة لاسيما فى فترة الانفتاح الاقتصادى ، أنها تعمل بوصفها مركزاً لتوزيع المنتجات الثقافية الأمريكية فى أوساط الطبقات الاجتماعية المهيمنة فى مصر والبلدان العربية والافريقية . لكنها فى ذات الوقت تشارك فى إنتاج عناصر ثقافية ذات طابع أمريكى تتعلق بالحياة السياسية والاجتماعية المصرية والعربية . ويتعين فى هذا المقام النظر إلى الإنتاج الثقافى والإعلامى الأمريكى باعتباره جزءا من الاستراتيجية العامة للدولة الأمريكية . فلقد أصبح يخضع لتوجهاتها السياسية . وهكذا

يحدد البيت الأبيض الخطوط العامة لهذا الإنتاج التى تنقلها الوكالات المختصة بعد ذلك إلى كافة الأجهزة التنفيذية .

ويرى " إيف أود" أن تلك الخطوط تتجمع فى عدة محاور أساسية منها تزيين صورة أمريكا، ومواجهة الدعاية المضادة لها ، وإبرازها كنموذج للديمقراطية ، وكحماية لحقوق الإنسان ، ومعاداة الشيوعية ، وإعلاء نموذج " العالم الحر " . ومن تلك المحاور أيضا الدعاية للاعتماد المتبادل فى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، والذى يعنى فى حيز التنفيذ خلق شبكة واسعة من الدول التابعة للولايات المتحدة . ويتطلب العمل على كل المحاور خلق حالة من الإعجاب والألفة والحميمية مع الحياة الأمريكية تجعل رفض مظهر منها ، أو السياسة الخارجية للولايات المتحدة يظل رفضا جزئيا ضمن سياق عام من الألفة والقبول .

ويذكر " إيف أود" أيضا أن الهدف الأمريكى الأساسى فى العالم الثالث يعتمد على خلق صفوة من الشرائح العليا المهيمنة فى الهوامش والمراكز بما يخدم ويعمق حالة التبعية البنيوية التى تعيشها هذه المجتمعات الهامشية . ولكن ، بالرغم من أن فكرة التهجين الثقافى المطروحة تتمثل فى أن تقوم الصفوة بإعطاء الأفكار والموضوعات طلاءً محليا إلا أنها لايمكن أن تصل بعيداً أولا بسبب تدفق المنتجات الثقافية والإعلامية الأمريكية وثانيا وهذه هى النقطة الأهم أن الشرائح الاجتماعية الحاكمة فى معظم بلدان العالم الثالث الآن قد أثبتت عجزها عن إنتاج أيديولوجيتها المهيمنة وأكبر دليل على ذلك وجودها كنظم دكتاتورية لاسبيل إلى استمرارها سوى بالسياسات القمعية (٥٤).

على أية حال تتم عقلنة التبعية بتأكيد أن التقدم العلمى والتكنولوجى والثقافى يحتم التعاون مع " الدولة الأكثر تطورا" وأجهزتها ومؤسساتها العابرة للقارات ، وأن الوجود الأمريكى تبرره حيوية وحضارة الولايات المتحدة وقدرتها على تقديم الحلول.

وفضلا عن هذا الدور المكشوف الذى تضطلع بتنفيذه الجامعة الأمريكية ، من توزيع للمنتجات الثقافية الغربية بين أوساط الفئات المهيمنة والوسطى ، يظهر تطور سياسات هذه الجامعة دوراً سياسيا وثقافيا مستترا تلعبه فى خدمة المجتمع الأمريكى.

وعلى مدى سبعين عاماً ، ظلت الجامعة الأمريكية تدافع علناً عن النظم الاجتماعية

الغربيـة ، وفى هذا السيـاق ، يذكـر " واطسن " فى الحفل السنـوى لتخريج دفعـة سنـة ١٩٤٢، حول إعادة بناء المجتمع العالمى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية :

" إن النـوع الـوحيـد من السلام الـذى أتصـوره يتمثـل فى السلام القـائم على انتصـار ديموقراطية الحلفاء " (٥٥).

أما عن إرهاصات الدور المستتر للجامعة ، فيتمثل فى تعاونها تعاوناً كاملاً طوال الحرب العالمية الثانية، مع جهود الحلفاء المبذولة من أجل هزيمة هتلر (٥٦). ومن أجل تحقيق هذا الهدف جندت حشداً من خبراء الشرق الأدنى ، لاسيما الذين يجيـدون اللغة العربية . والتقى هؤلاء وغيرهم من أعضاء الإرساليات التبشيرية والاساتذة للتعاون مع واشنطن .

ويعد " جون بادو" الذى تولى رئاسـة الجامعة بعد انتهاء خدمة " واطســن" ، وكـذلك " وندل كليلاند" فى مقدمة المتعاونين مع الحكومة الأمريكية خلال الحرب.

ولقـد انصرف تفكير القائمين على أمور الجامعة إبان هذه الفترة ، إلى وضـع برنـامج دراسى للجنود الأمريكيين ، المتواجدين فى مصر والشرق الأوسط . وناقش مجلس الجامعة إمكانات استخدام جنود الحلفاء - بصفة خاصة الأمريكيين - الأجهزة والتسهيلات المتوافرة بالجامعة . كما خصصت قسما من فنائها للصليب الأحمر الأمريكى ، ووفرت أحد أبنيتها لأدوات التسلية والترفيه، وكذا مطعما للعاملين به .

ونظمت كلية الدراسات الشرقية سلسلة من المحاضرات حول مصر،وقدمت دروساً فى اللغـة العربيـة للضبـاط والجنـود الأمـريكيين فى منطقـة الشرق الأوسط. وهيأت الجامعـة مختبراتها العلمية لكى يجرى " مركز إمدادات الحلفاء بالشرق الأوسط" تجاربه وبحوثه.

وكان ينظم كـافة هذه الأنشطة عقـود مبرمة بين الجامعـة والحكومة الأمريكيـة مما زاد من عمق التعاون القـائم بين الطرفين . فلقد تكـون " معهد الولايات المتحدة الأمريكيـة للقوات المسلحـة " فى فبـراير سنـة ١٩٤٣ بهـدف تقـديم دراسـات فـى مستـوى التعليـم الثـانـوى والجامعى عن طريق المراسلة للعاملين بكل فروع الجيش الأمريكى . وكان المعهـد فى حاجة إلى مكـاتب محليـة لتسجيل الـدارسين، والحصـول على المواد التعليميـة منهـا ، وتصحيح أوراق الامتحانات . ووقعت الجامعة الأمريكية فى أغسطس ١٩٤٣ عقدا بهذا الخصوص،

استجابة لمطلب قيادة الجيش الأمريكي بالقاهرة ، أقيم على أساسه فرع الشرق الأوسط لمعهد الولايات المتحدة للقوات المسلحة بالجامعة الأمريكية فى القاهرة .

وتولت فرقة عسكرية يقودها الضابط " أوتو كروشار " والضابط " هارولد هاند " مهمة الإشراف على البرنامج الذى أثبت نجاحا هائلا فى تحقيق أهدافه . وحين أغلق فرع المعهد أبوابه فى سبتمبر ١٩٤٥ ، كان قد استفاد أكثر من ١٥٠٠ دارس من أنحاء متفرقة من الشرق الأوسط بخدماته ، كما وفر المعهد تدريبات للعاملين المدنيين بالجيش من موظفى الإدارة والسكرتارية .

ومن المهم بمكان الإشارة إلى أن " وندل كليلاند" كان يعمل " بمكتب معلومات الحرب " خلال فترة الحرب ، وكان مقره آنذاك بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، مما يؤكد قيام مراكز للتجسس وجمع المعلومات بها - على الأقل - منذ ذلك التاريخ . ولقد تقابل " كليلاند مع " وليم ادى " ، أول رئيس لقسم اللغة الانجليزية بالجامعة الأمريكية ، وكان وقتئذ قد أصبح مديرا لقسم العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية . واتفقا على ضرورة تقديم المعونات والتسهيلات اللازمة للجامعة ، بعد أن تضع الحرب أوزارها . كما استفادت الجامعة الأمريكية ببيروت وكلية روبرت باسطنبول من معونات الحكومة الأمريكية الضخمة،وذلك من خلال "رابطة كليات الشرق الأدنى " .

من الواضح إذن أن الجامعة الأمريكية تخدم مصالح أمريكية أوسع من المصالح المعلنة، والأمر الذى يؤكد أن ثمة صفحات مطوية وخافية تحتاج إلى كشفها وإماطة اللثام عنها أن "كريستوفر ثورن " وهو رئيس سابق للجامعة كان عميلاً فى ذات الوقت للمخابرات المركزية الأمريكية (CIA) كما يتضح من كتاب " فيليب آجى" يوميات المخابرات المركزية الأمريكية " . كما كان " مالكوم كير" مدير الجامعة الأمريكية السابق ببيروت ، والذى عمل تحت لواء المخابرات الأمريكية خلال الستينيات ، على علاقة حميمة مع الجامعة الأمريكية فى القاهرة من خلال برامج مشتركة بين الجامعتين الأمريكيتين فى بيروت والقاهرة[٥٧] .

المراجع

(1) Altbach, Philip G., & Kelly, Gail P.,Education and Colonialism New York: Longman, 1988, P.35.

(2) Mazrui, Ali A. "The African University as a Multinational Corporation: Problems of Penetration and Dependency " in Ibid , P,333.

(٣) ايف أود . "غزو العقول : الجهاز الأمريكي لتصدير الثقافة" عرض وتقديم رضوى عاشور ، المواجهة ، الكتاب الثاني، فبراير ١٩٨٤ ، ص ١٣٦.

(4) Murphy, R. Lawrence. The American University in Cairo : 1919 - 1987.Cairo : The American University in Cairo Press, 1987 , P,4...

ويود الباحث أن يسجل اعتماده بشدة على كثير من المعلومات المتعلقة بتطور الجامعة الأمريكية على هذا المؤلف .

ومن المهم أيضا الإشارة إلى دراسة رفعت سيد أحمد" اختراق العقل المصرى : الجامعة الأمريكية والبحوث المشتركة" المنشورة فى القاهرة عام ١٩٨٥.

(٥) لينوار تشامبرز . سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ . ترجمة ودراسة وتعليق فاطمة علم الدين عبد الواحد، مراجعة يونان لبيب رزق . القاهرة الهيئة المصرية العام للكتاب، ١٩٨٧ ، ص ١٧٧ - ١٩٧٨ .

(6) Murphy, R. Lawrence. Op . Cit.,.

(٧) لينوار تشامبرز رايت ، مصدر مذكور ، ص ١٨٦.

(٨) المصدر السابق ، ص ٢٦٨.

(٩) نفس المصدر ، ص ١٨٦.

(10) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., PP. 4-5

(11) Ibid, p,5

(12) Ibid, P,5..

(13) Ibid, p.5.

(١٤) لينوار تشامبرز رايت ، مصدر مذكور ، ص ٢٦٧.

(15) Murphy , R. Lawrence, Op. Cit., P. I.

(16) Ibid,PP. 14-16.

(17) Ibid,p.10.

(18) Ibid, P.14.

(19) Ibid, P,23..

(20) Ibid , PP. 26-27.

(21) Ibid , PP. 28-29.

(22) Ibid, P,25..

(23) The College of Arts and Sciencces of the American University at Cairo, 1921-1922. Cairo : American Univeersity, 1921, pp. 1-2,6-8.

(24) Murphy, R. Lawrencce, Op. Cit., P,32..

(25) Watson, C.R. "Memorandum to the Committee on Education Conceerning Arthur Jeffery", May 17. 1922, Watson Paapers, AUCA.

(26) Report of the Committee on Education, October 26, 1920. APPendix C..

(٢٧) الأخبار ، ٢٤ ابريل ١٩٨٥.

(28) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., PP. 198,200-..

(29) Ibid, P.236.

(30) Ibid, P,239..

(31) Ibid, P,242..

(32) Ibid , P,206..

(33) Ibid, PP. 206-207.

(34) Ibid, P,208..

(35) Ibid, P,209..

(36) Ibid, P,209..

(٣٧) أمينة رشيد. " تقرير فرنسى عن التواجد الثقافى الأمريكى فى مصر" ، المواجهة ، الكتاب الثالث ، نوفمبر ١٩٨٤، ص ٣٣.

(٣٨) المصدر السابق، ص ص ٣٢- ٣٤.

(39) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., P,239..

(٤٠) أمينة رشيد . مصدر مذكور ، ص ٣٤.

(41)Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., P,226..

(42)Ibid, P,227..

(43) Ibid, P,227..

(44) Ibid, P,255..

(45) Ibid, P,228..

(46) Ibid, P,228..

(47) Ibid, P,258.

(٤٨) لطيفة الزيات : " شبكة أبحاث الشرق الأوسط بالولايات المتحدة أداة السيطرة على شعوب المنطقة" ، المواجهة ، الكتاب الثاني ، فبراير ١٩٨٤ ، ص ١٠٠.

(٤٩) أمينة رشيد ، مصدر مذكور ، ص ٣٤.

(٥٠) المصدر السابق ص ٣٤.

(51) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., P,2245..

(52)Ibid, P,245..

(53) Ibid, P,267..

(٥٤)إيف أور ، مصدر مذكور ، ص ص ٣٤-١٣٦ .

(55) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., P,97..

(56) Ibid, PP. 89-100.

(٥٧) لطيفة الزيات ، مصدر مذكور ، ص ١٠٠.

تعقيبات ومناقشات

المحور الثانى

التبعية فى التربية والتعليم

د. نادية جمال الدين (رئيسة الجلسة) .

إذا كان التعليم في فترة من الفترات، في هذا البلد، بمثابة السلم الاجتماعي المفتوح أمام كل إنسان يريد أن يرتقي فيه بقدر ما تتحمل مواهبه وقدراته - كما كنا نحفظ دائماً .. وتأكد ذلك- ففي فترة أخرى أصبح التعليم إحدى أدوات تثبيت المزايا في هذا البلد. وإذا كان الحال قد تغير بهذه الصورة. فإن الزميل العزيز د. كمال يقدم لنا كيف أصبحت الجامعة الأمريكية، والدور الذي تلعبه في هذا البلد؛ كإحدى أدوات تثبيت المزايا وتأكيدها على اعتبار أن الحديث عن التعليم -وكما تعرفون جميعا- إنما هو حديث عن المستقبل. فإذا كان مستقبلنا يجري تثبيت دعائمه الآن، وتثبيت مميزاته الآن، فأعتقد أنه يمكن أن نرى شيئاً من المستقبل المصري بعيون الجامعة الأمريكية كما يرينا إياها الزميل العزيز. يحضرني الآن أنه حتى منتصف السبعينيات لم تكن الجامعة الأمريكية من الجامعات المعترف بها في ساحتنا المصرية. أما الآن فقد أصبحت تنتزع منا خيرة عناصر الناجحين في الثانوية العامة، أى تنتزع أفضل العناصر الراغبة في الرقي والتلقي.

وأنا أحب أولا أن ألفت نظر حضراتكم إلى أن الجامعة الأمريكية كانت أول مكان بدأت فيه الجامعة الأهلية المصرية.

النقطة الثانية .. والجامعة الأهلية التي يحدثنا عنها الأستاذ العزيز شبل بدران تنقلنا إلى الجامعة الأهلية بين الفكر الوطني والفكر التبعي. أحب أن أشير لحضراتكم إلي معلومة تاريخية صغيرة جداً .. أن أحد أسباب إنشاء الجامعة الأهلية المصرية القديمة هو ما كان من شعور الصفوة المتعلمة في هذا البلد .. بأن هناك كثيرين من أبناء مصر لا يستطيعون الخروج إلى خارج مصر ليتعلموا في الجامعات الأجنبية، ومن ثم كان عليهم بحسهم الوطني أن ينشئوا

جامعة لأبناء مصر -غير القادرين على السفر إلى أوربا ليتعلموا في جامعاتها- ليتعلموا في الجامعات المصرية. شتان ما بين الهدفين وشتان ما بين السببين لإنشاء الجامعة الأهلية بلغة هذا الزمان، بلغة الثمانينيات والتسعينيات.

والكلمة التي أحب أن أكملها على كلام الأخ شبل بدران، أنه يقول إن التعليم. «حق» الحقيقة أنا أرفض كلمة «حق» .. لأن الحق إما أن يؤخذ، وإما أن يعطى. وهنا المشكلة. التعليم أصبح في هذا العصر ضرورة لا فكاك ولا مهرب عنها، وليس هناك مبرر لأن نلتفت لأي تعريف من أي نوع آخر، وإنما الضرورة تحتم أن يتعلم كل إنسان إلى مستوى عالٍ، إلى أعلى مستوى ممكن .. لأننا في عصر المعرفة الكونية كما يقال.. إن عملية ربط التعليم باحتياجات سوق العمل عملية قد انحدرت إلينا مع اللورد كرومر من نهاية القرن الماضي، وكان سبيلها هو فعلاً رفض تعليم المصريين؛ لأن ربط التعليم باحتياجات سوق العمل يعني أن سوق العمل حين تغلق أبوابها، فإنها لاتترك فرصة لأي إنسان آخر أن يعمل .. اليوم صباحا في إذاعة الـ B.B.C كانوا يقولون إن شركة «فولكس واجن» -وهي شركة لها تسعة عشر فرعاً منتشرة في أوربا- ستجعل أسبوع العمل أربعة أيام. معنى هذا أن المستقبل للبطالة وليس للعمل. فلو أننا أغلقنا مؤسساتنا التعليمية وقللنا الأعداد، فإلى أين سوف تذهب هذه الأعداد؟ المفروض أن تتسع أبواب المؤسسات التعليمية لكي يلتحق بها أكبر أعداد ممكنة لنشغلهم عما يمكن أن يدمرهم ويدمر المجتمع معا. فالتعليم، هو البديل الوحيد للبطالة. وتكلفة التعليم أرخص من تكلفة البطالة من الناحية الاجتماعية. وبالتالي آن لنا أن ننادي بأنه ليس أمامنا إلا التوسع في التعليم الجامعي .. لأن الأخت منى في ورقتها قالت إن التعليم المصري متحيز للتعليم الجامعي لأن تكلفة الطالب -وياللأسف، والسخرية- في التعليم الأساسي مائة وستة وثلاثون جنيهاً، وفي التعليم العالي أربعمائة وخمسة وثمانون جنيهاً .. فأظن هذا لا يُعَلم. مستحيل أن يتعلم إنسان بهذا القدر من المال، ومع ذلك يصل إلى هذا المستوى الذي ترونه حضراتكم. أظن أنه إنسان جدير بالاحترام، وجدير بأن نفخر به وأن نصفق له وأن ننحني تقديراً وإعزازاً، هذا الإنسان المصري الذي بمثل هذه القروش البسيطة يصل إلى هذا المستوى .. يجبُ كل من حوله من الدول المختلفة التي تنفق بسخاء ومازالت تستنزف جامعاتنا، جامعاتنا المصرية، وسر من أسرار بلاتها هو الذي يعرف بالإعارة .. لأن الإعارة تستنزف أكثر من ربع العاملين في الجامعة المصرية، ونتحمل من العمل ما يستنزف

وقتنا فلا يتبقى وقت للبحث على الإطلاق في مصر الحبيبة .. إذن، التعليم الجامعي في حاجة إلى ثورة. المشكلة الأساسية التي تدار حولها المشاكل في مصر الآن هي قسمة الثانوية العامة إلى سنتين. لماذا؟ من أجل تخفيف الامتحان. الأزمة أيها السادة ليست أزمة امتحان الثانوية العامة.. لأن كل منا مرّ بامتحان الثانوية العامة. الأزمة الحقيقية هي عدم وجود أماكن كافية لإعداد الشباب، الذين يحق لهم الالتحاق بالتعليم الجامعي ، فتكون النتيجة أن الجامعة لا تبتلع الأعداد التي ينبغي أن تبتلعها . مصر فيها ثلاث عشرة جامعة فقط .. في حين أن انجلترا التي اقترب فيها عدد السكان من نفس عدد سكان مصر فيها خمس وأربعون جامعة وأصبحت سبعين جامعة بعد مرور عشرين عاماً على إنشاء الكليات البوليتكنيكية في انجلترا. إذن عدد سكان انجلترا يساوينا تقريباً، هناك سبعون جامعة .. وهنا ثلاث عشرة. أظن الأزمة أزمة مريعة، وآن لنا أن نعيد التفكير فيمن يتحدثون عن زيادة أعداد طلاب التعليم الجامعي، لأن تعداد ١٩٨٦ يبين أن (٤٪) فقط من المصريين هم الذين حصلوا على التعليم الجامعي. ومن فضل الله أن هناك ٤٧٪ أميون، و٢٢٪ لا يقرأون ولا يكتبون، فعندما يكون ٧٠٪ لا يقرأون ولا يكتبون، .. فهذا يعني أنهم (والحمد لله) شقوا الطريق. أظن أننا يجب أن نخجل ونخجل.

د. كمال حامد مغيث

تعد التبعية الثقافية أخطر مايواجه الوطن من تحديات ، فهى تستهدف السيطرة على عقل الشعب وروحه وإرادته وقدرته على المقاومة، وتعمل على تشويه وعيه بتاريخه ومصالحه وأعدائه معا .

وتعد التبعية فى مجال التعليم أخطر ألوان التبعية الثقافية ، فهى هنا مفروضة على جميع أبناء وبنات الشعب منذ انضوائهم تحت لواء التعليم فى المدرسة الابتدائية ، وحتى يتجاوزوا طور الشباب المبكر عند تخرجهم من الجامعة . والتبعية هنا تقدم وفق إطار مؤسسى ووفق برامج ومناهج ومقررات دراسية يُجبر الجميع على ابتلاعها وهضمها وتمثلها بدون إرادة أو اختيار .

وفى الورقة التى قدمتها الأستاذة منى أحمد صادق سعد بعنوان :" التبعية الثقافية فى التعليم: رؤية أولية » أشارت إلى العوامل التى تفسر عمليتي التخلف والتبعية وهى العامل

الخارجى والعامل الداخلى . ويتمثل العامل الخارجى، وهو العامل الذى تعنى به الورقة فى الأساس، فى الاتصال الحضارى ، ومحاولات الغزو والاستهداف المتكررة.

وأشارت الباحثة إلى تأثير كل من العوامل الخارجية والداخلية على تطور العلاقة بيننا وبين القطب الأمريكى منذ حصولنا على الاستقلال السياسى ١٩٥٢ حتى الآن . إذ فشلت خطط التنمية ، واستطاعت تحالفات طبقية مغايرة لتلك التى ميزت الناصرية من الاستيلاء على السلطة لتحول تجربة محاولات الاعتماد على الذات من تجربة انغلاقية الى تجربة انفتاحية تابعة . وبإخفاق تجربة الانفتاح فى حل مشكلات التجربة الناصرية وإصلاح اختناقاتها ، طلبت قيادة البلاد العون الفنى والمالى من البنك الدولى وخلفه مصالح المراكز والأقطاب الكبري وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . ومن هنا ترسخت أسس التبعية فى مختلف مجالات المجتمع وأنشطته عن طريق مجموعة من الديناميات؛ أولها الشروط المهيئة لحوار غير متكافىء بين الداخل والخارج، وثانيها الآليات، وثالثها دور متخذ القرار .

وفى مجال التعليم فإن الباحثة أشارت إلى الشروط المهيئة للحوار غير المتكافىء بين الداخل والخارج بفعل قصور التحويل ، وضعف الخبرات الفنية وضغط النمو السكانى بالإضافة الى صراع المصالح.

وعبر تحليل وتتبع لآليات المعونة الخارجية فى مجال التعليم ، موضحاً الدول والهيئات المانحة للمعونة ، ونوعية تلك المعونات إذا كانت مالية تتمثل فى بناء مدارس أو منح لآلات وأدوات وأجهزة أو معونات فنية تتمثل فى خبرات بشرية قادرة أو منح دراسية ودورات تدريبية ، وموضحاً كذلك مجالات تلك المعونة ، سواء فى استحداث هياكل إدارية جديدة ، أو إعانة مراكز بحث مساهمة فى صنع القرار التعليمي أو أنواع التعليم المختلفة كالأساسى أو الفنى أو غيرها من المجالات .

عبر هذا التتبع الدءوب والتحليل الدقيق ، وضعت الباحثة يدها على كثير من آثار التبعية الثقافية فى مجال التعليم ، وعلى رأس تلك الآثار ماتمثل فى تخفيض سنة كاملة من سنوات المدرسة الابتدائية بضغط من البنك الدولى وأحد بيوت الخبرة الأمريكية ، بعد إجراء عدد من الدراسات المتهافتة أشار إليها وزير التعليم الأسبق فى كتابه استراتيجية تطوير التعليم ، كمبررات لذلك التخفيض.

كما أشارت الباحثة إلى ماتقوم به الهيئات الأجنبية المانحة للمعونات من عمليات جمع المعلومات عن جميع تفاصيل المنظومة التعليمية سواء كانت نظامية أو غير نظامية ، عن طريق إنشاء شبكات من المعلومات ، يحرص المشرفون عليها على حجب بياناتها عن الباحثين الوطنيين.

ومن هنا تصل الباحثة إلى ملمح من أهم ملامح التبعية الثقافية فى مجال التعليم حيث تذكر نصا " تغرى الخبرة الفنية المتقدمة الجانب المصرى بتوسيع نطاق الاعتماد عليها ، ولأنها تتواجد بسبب الحاجة إلى المعلومة والنصح السرى بالدرجة الأولى ازدواجاً مع مؤسسات وطنية يتم فيها طبخ البحوث لإجراء التعديلات فى السياسة ، فى ظل كادر وطنى يُغيب وتغيب عنه المعلومة الحقة والفكر النقدى ، ويتباين فى درجة إعداده ، مع انحيازه للفكر الغربى فى التربية. وبسبب العوامل السابقة تؤدى الخبرة الأجنبية إلى شل حركة العمل فى المؤسسات المحلية التى تباشر نفس الاختصاصات . وبهذا يستطيع الجانب الأمريكى أن يطبق منطلقاته ويحقق مراهناته قدر الإمكان ".

ويعتبر هذا النص الخطير استنتاجا منطقيا لكل ماقدمته الباحثة من تحليل للتبعية الثقافية فى مجال التعليم.

وتبقى بعد ذلك بعض الملاحظات التى أوردتها الباحثة ونختلف معها فيها ،و بعض التساؤلات التى نرى أنه كان من الضرورى جدا توضيحها فى البحث.

أولا : الملاحظات التى نختلف فيها مع الباحثة

- ترى الباحثة فى الصفحة الأولى أن العوامل الداخلية كان لها التأثير الأكبر على فشل خطط التنمية . وهى تغفل بذلك الحلف الصهيونى الامريكى وعدوان ١٩٦٧ وماتلاه من توجيه الموارد إلى إزالة آثار العدوان وماترتب على ذلك فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية.

كما نختلف معها فى توصيف التجربة الناصرية بأنها تجربة " انغلاقية حيث ربطت مصر بدول المنظومة الاشتراكية علاقات عميقة فى مختلف المجالات " كما لم تختف تماماً علاقات مصر بدول أوروبا والدول الغربية بوجه عام .

- وترى الباحثة أن الكفاءة الخارجية لنظام التعليم هى علاقة التعليم بالقوى العاملة التى يحتاجها النمو الاقتصادى . والحقيقة أن الكفاءة الخارجية لنظام التعليم هى أن يكون خريجو التعليم على وجه من المعرفة والمهارة التى يهدف نظام التعليم إلى إكسابها لخريجيه . أما علاقة التعليم بالقوى العاملة فهي تأتى فى إطار التخطيط القومى بين التنمية الاقتصادية والتعليم .

- وترى الباحثة أن الدولة تتوسع فى جميع أنواع المدارس الخاصة من إسلامية ولغات أجنبية وفروسية وفى الواقع فإن الدولة لا تتوسع فى إنشاء تلك المدارس وإنما هى تنشأ فى إطار الخصخصة واتجاه الدولة نحو التخلى المتزايد عن تبعاتها فى التعليم ، وكل دورها هنا ينحصر فى منح التسهيلات للأفراد والجمعيات التعاونية التى ترغب فى إنشاء مدارسها .

ثانيا : بعض ماأغفله البحث

- أسهبت الباحثة فى توضيح المجالات التى اتجهت إليها المعونة الأجنبية لكل دولة ولكل هيئة على حدة : فهي ترى أن انجلترا وفرنسا واليابان اتجهت إلى إنشاء مدارس صناعية وفنية، وتدريب معلمى التعليم الفنى ، كما اتجهت الأمم المتحدة إلى إرسال معدات فنية وتكنولوجية ، و اتجه البنك الدولى إلى إجراء مشروعات بحثية . . . الخ ... وكان ينبغى أن يحاول البحث توضيح دلالة تلك التوجهات من هيئات بعينها إلى مجالات بعينها فى التعليم .

- على الرغم من إشارة الباحثة إلى محاولات التدخل الأجنبى فى صياغة المناهج عن طريق مركز تطوير المناهج ، وعلى الرغم من إشارتها إلى أن " تقرير اذن رقم ٢ " يرى ضرورة التغيير الجذرى للمناهج ملتفتاً إلى كافة التفاصيل التى تتعلق بوضع المناهج، إلا أنها لم تحاول تحليل تلك الرؤية للتغيير الجذرى للمناهج، وخاصة وأن المنهج هو المنتج النهائى الذى يقدم الى المعلم والتلميذ ، وتدور المؤسسة التعليمية كلها حوله .

وهى بذلك قد تركت صيدا ثميناً يفلت من يدها رغم مهارتها الواضحة .

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان من المفروض أن تجيب الدراسة على تساؤلات مثل :

- هل تسعى الدول والهيئات الأجنبية بنفسها لتقديم المعونة ومن يحدد لها المجالات التى تطلب توجيهها إليها ؟

- أم هل يسعى الطرف المصرى بطلب تلك المعونات وعلى أى أساس يتجه إلى دولٍ بعينها وإلى مجال بعينه من مجالات التعليم ؟

- وكيف يتم التعاقد ووضع الشروط المصاحبة للمعونة ؟

- وماهو الوزن النسبى لكل من المعونات المشروطة ، وغير المشروطة ، والمنح التى لاترد ؟

- وماهو دور مراكز القرار التعليمى ، وزير التعليم ، لجان الوزارة ، مراكز البحث التربوى ، مجلس الشعب ... الخ ؟

وهى كلها أسئلة تدخل فى صميم ديناميات التبعية الثقافية فى التعليم .

ويبقى بعد ذلك أن نشهد بأن الزميلة منى أحمد صادق سعد تمتلك قدرة كبيرة على الدأب وقدرة فائقة على التحليل والنقد ، كل هذا دون أن تتخلى لحظة واحدة عن شعورها الوطنى والإنسانى بالغ الحساسية.

أما الورقة التى قدمها الأستاذ الدكتور شبل بدران بعنوان " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى " ففيها يتبنى مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية كمفهوم كافح فى سبيله الشعب طويلا حتى تمكن من تحقيقه بالفعل إلى حد كبير فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث اختفت أو كادت أنواع التعليم الخاصة التى كان يستأثر بها أبناء الأغنياء .

ويشير الباحث إلى تطور فكرة الجامعة الأهلية منذ مطلع القرن العشرين حيث كانت مطلبا التف حوله كثير من القوى الوطنية التي ترغب في إنشاء منبر فكرى وطنى يناهض الاستعمار ويتخلص فى نفس الوقت من أسر التعليم الحكومى الذى كانت سلطات الاحتلال قد بسطت سيطرتها عليه ووجهته لخدمة مصالحها .

ويتابع الباحث تطور فكرة الجامعة الأهلية منذ إنشائها ١٩٠٨ ، ودمجها فى الجامعة الحكومية ١٩٢٥ باسم الجامعة المصرية والدور الوطنى الذى لعبته فى الصراع السياسى والاجتماعى آنذاك . وقد اختفت فكرة الجامعة الأهلية فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى عادت للظهور من جديد مع بداية السبعينيات (١٩٧٢) فى ظل صعود شرائح البرجوازية الطفيلية والتى تكرست هيمنتها مع الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينيات . ويتتبع الباحث الموقف الرسمي والحكومى من فكرة الجامعة الأهلية من خلال تصريحات الوزراء وأعضاء لجان

التعليم فى الحزب الوطنى ومجلس الشعب، كما يورد الحجج التى تستند إليها الدعوة لإنشاء الجامعة الأهلية ويتولى الرد عليها من خلال الإحصاءات حول نسبة الطلاب المصريين فى التعليم العالى، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة بالعديد من الدول النامية ودول العالم الثالث فضلاً عن الدول المتقدمة

ويوضح الباحث التناقض الواضح بين المعلن والمستتر فى السياسة التعليمية، ويتناول الأهداف الايديولوجية والطبقية لسياسة التعليم الجامعى ومنها تخفيض عدد الملتحقين بالجامعات ، وتقويض ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وربط التعليم بسوق العمل .

وأخيراً، يتناول موقف الأحزاب من الجامعة الأهلية موضحا الأحزاب التى تدعو إلى إنشاء تلك الجامعة والأحزاب التى تعترض عليها والأحزاب التى بلا موقف .

ويختتم الباحث بحثه بتساؤل حول ماهى الجدوى العلمية من إنشاء الجامعة الأهلية ؟ ويشير إلى أن الأمر لايتوقف على مجرد إعلان القبول أو الرفض لأن ذلك يتم فى ظل أوضاع اقتصادية وسياسية متردية ، تدفع النخبة الحاكمة إلى رؤية الإصلاح التعليمى من خلال تكريس المشروع التبعى ، وهو فى زعمنا جوهر المأساة التى يعانى منها نظامنا التعليمى .

ولقد قدم الباحث تحليلاً طبقياً ممتازاً لنشأة وتطور فكرة الجامعة الأهلية ، كما حرص على ربط ذلك التحليل الطبقى بمجمل الظروف السياسية والاقتصادية والدولية . وهو الأمر الذى يودى إلى أن تلعب البرجوازية الوطنية فى طور نشأتها دوراً وطنياً مقاوماً للسيطرة الاستعمارية ، ثم تلعب فى النهاية منذ عقدين من الزمان دوراً متناقضاً مع دورها الأول الذى يسعى إلى تكريس التبعية للامبريالية فى مختلف المجالات ومن بينها التعليم. وإلا أن هناك عدداً من الملاحظات التى نختلف حولها مع الباحث منها :

- أنه على الرغم من أن موضوع البحث هو الفكر التبعى ، وعلى الرغم من إشارة الباحث في مواضع كثيرة من البحث إلى المشروع التبعى إلا أنه لم يحاول مطلقا توضيح آليات وملامح ذلك المشروع التبعى، واكتفى بأن القوة التى تقف وراء فكرة الجامعة الأهلية هى البرجوازية الطفيلية (الكمبرادورية) وعلى القارئ أن يستنتج بنفسه الآليات التى من خلالها تحقق البرجوازية الطفيلية المشروع التبعى .

ولو كان قد اطلع على مشروع قانون الجامعة الخاصة والمداولات التى جرت فى مجلس الشعب بشأنها لوجد أن جامعة هارفارد الأمريكية وجامعات غيرها أعلنت استعدادها للمشاركة فى تمويلها ، ولوجد أن قانون الجامعة يسمح بأن تتلقى الجامعة أموالا أجنبية، ولوجد أنه لايجوز لأية هيئة رسمية أو حكومية أن تراجع ميزانية الجامعة أو تصرفاتها المالية (انظر فى ذلك : مضبطة مجلس الشعب . دور الانعقاد العادى الثانى ، مضبطة الجلسة السادسة بعد المائة فى ١٨/٧/١٩٩٢).

– وعلى الرغم مرة ثانية من أن موضوع البحث هو الفكر التبعى ، فإن الباحث قد أغفل تماما إحدى أهم آليات ذلك الفكر التبعى، والمتمثلة فى البحوث المشتركة التى تناولت جميع جوانب الحياة والمجتمع فى مصر والتى تجري بالاشتراك بين الهيئات الأجنبية والجامعات ومراكز البحوث المصرية، والتي وصلت على حد تقدير منى صادق إلى ٣٦٥ بحثاً حتى ١٩٩٣ (انظر فى ذلك بحث منى صادق فى نفس الندوة) .

– يرى الباحث أن الجامعة الأهلية الأولى ١٩٠٨ نشأت لمواجهة طغيان الثقافة الإنجليزية والفرنسية، ونظن أن هذا غير صحيح فلم يكن المترجم والمعروف من الثقافة غير عدد قليل من الكتب وكانت حركة الترجمة فى بداياتها ، بل كانت الثقافة الفرنسية مطلباً أساسيا لزعماء الحركة الوطنية من السياسيين كمصطفى كامل وعبد العزيز البشرى أو المفكرين كمحمد عبده وطه حسين وغيرهما .

– يري الباحث غياب الدور الوطنى والسياسى بعد تأميم دور النقابات والجامعات بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وللآن . وهنا لابد من الإشارة إلى الدور السياسى للجامعة فى مناسبات مختلفة أغفلها البحث منها : دور الجامعة فى أزمة مارس ١٩٥٤ ، وموقفها من أحكام قضية الطيران ١٩٦٨ ، وموقفها عام الحسم ١٩٧٢ ، وموقفها من الانتفاضة الشعبية ١٩٧٧، وموقفها من الغزو الأمريكى للخليج ١٩٩٠.

– ويرى الباحث أن قوانين يوليو الاشتراكية ١٩٦١ رفعت مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التى انعكست بشكل حقيقى على طلبة الجامعات . ونحن نشك فى هذا الاستنتاج فالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لم يشهدها المجتمع المصرى فى ظل قوانين يوليو أو غيرها من القوانين والأمر أبعد بكثير من الحصول على بعض المكتسبات هنا أو هناك ، وقد اعترف الباحث بنفسه بذلك فى غير موضع من دراسته.

- وهناك بعض العبارات غير المفهومة أصلا وخاصة عندما ترد علي لسان باحث فى حجم وانحياز شبل بدران كقوله حول المطالبة بإنشاء الجامعة الأهلية " ولقد كانت معظم الضغوط المطالبة بالتوسع فى التعليم العالى بهذه الكيفية تأتي من الطبقات العليا والوسطى بأكثر مما تأتى من الطبقات الدنيا والشعبية والمحرومة من حق التعليم أصلا " وهل يتصور عاقل أن الطبقات المحرومة من حق التعليم أصلا تطالب بإنشاء جامعة خاصة بمصروفات ؟

ويرى الدكتور شبل بدران فى إطار حديثه عن النشاطات الخاصة فى التعليم أن الإخوان المسلمين بإنشائهم للمدارس الخاصة إنما ينطلقون من موقف تشجيع النشاط الاجتماعى والمبادرات الفردية . والحقيقية أن هناك فرقاً كبيراً بين أن تقوم الاتجاهات السلفية بإنشاء مدارسها الخاصة ، فى إطار تشجيعها لحرية رأس المال وحقه في اقتحام جميع المجالات، وأن يكون هدفها الدعاية الأيديولوجية مستغلة التعليم فى ذلك، وبين أن تكون مؤمنة فعلاً بالنشاط الاجتماعى والمبادرات الفردية.

كما يشير الباحث مرة إلى الدور الوطنى الذى لعبته البرجوازية المصرية الناشئة فى مطلع القرن والذى أسفر عن إنشاء الجامعة الأهلية فى إطار الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار ثم يعود ليشير إلي أن الرأسمالية المصرية هى رأسمالية تابعة منذ نشأتها ، وهو تناقض ينبغى التوقف عنده والتمييز بين مختلف المراحل التاريخية فى نشأة وتطور البرجوازية المصرية ، وفى النهاية يشير الباحث إلى أن آخر المواقف فى شأن الجامعة الأهلية : " هو موافقة وزير التعليم أحمد فتحى سرور فى أغسطس ١٩٨٩ على اقتراح تقدمت به جمعية " اقرأ " لإنشاء جامعة للعلوم التكنولوجية .

ولكن الواقع أن موافقة فتحى سرور ليست هى آخر المواقف ، ولا فتحى سرور نفسه هو آخر وزراء التعليم الذى يذكره الباحث أكثر من مرة باعتباره الوزير الحالى . وقد ترك الوزارة منذ ثلاث سنوات .

كما أصبحت الجامعة الخاصة واقعاً بإصدار قانونها بعد مناقشته فى مجلس الشعب وموافقة رئيس الجمهورية عليها . وقد جرت فى النهر منذ ذلك التاريخ مياه كثيرة .

وبعد فإن الدكتور شبل بدران هو أحد فرسان الفكر التربوى منذ أسس مع بعض زملائه مثل كمال نجيب- وحسن البيلاوى - محمود أبو زيد - طلعت عبد الحميد ، جماعة اجتماعيات

لتربية منذ عقد من الزمان ، لترسي مبادئ رؤية وطنية ونقدية للتربية والتعليم عبر منهج متكامل يربط بين ماهو سياسى واقتصادى واجتماعي وتعليمى .

د. محمد نعمان نوفل

لاأخفى سعادتي لقراءة ورقة د. بدران المتسمة بالجرأة وبُعد الكثير من تعبيراتها مختلفا عن التعبيرات المحافظة التى ألفنا قراءتها لجمهور التربويين مما يشى بتميز د. شبل بدران بين رفاق التخصص ويدفعنا منذ اللحظة الأولى للاستعداد لتلقى أفكار جديدة أو بمعنى أكثر علمية تلقى أفكار يعتقد فيها صاحبها بصدق . وهذا الصدق هو الذى ساهم إلى حد كبير فى صياغة هذه اللقطة التاريخية لظروف نشأة الجامعة الأهلية فى مصر خلال عشرينيات هذا القرن، والظروف التاريخية المحيطة بمحاولات إنشاء الجامعة الأهلية فى نهايات القرن، وبين الظرفين التاريخيين ظهرت المفارقة الناشئة بين ظروف صعود البرجوازية المصرية وظروف ترديها فى التبعية. ربما لم يكن د. شبل في حاجة إلى عرض موسع للظروف التاريخية لنشأة الجامعة الأهلية ابتداء من عام ١٩٠٨، ولكنه كان فى حاجة ولاشك لعرض ملامح المشروع المحلى الراهن فى علاقته بالتعليم عموما وبالتعليم الجامعى على وجه الخصوص والتى تحددت فى النقط التالية :

- التراجع عن مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم .
- التراجع عن مجانية التعليم.
- تخفيض أعداد الملتحقين بالجامعات.
- ربط التعليم بسوق العمل.

هذه هى العوامل المحددة للمناخ الذى تنشأ فيه الجامعة الأهلية حاليا كما يراه أ.د. شبل بدران ، حيث اعتبر كل هذه الأمور إفرازات للفكر التابع أو هى تعبير مباشر عن واقع التبعية الاقتصادية والسياسية التى تعيشها مصر الآن. أمام هذه المحددات فإنه لابد من معرفة تاريخ كتابة هذه الورقة خاصة وأن أحدث أرقام منشورة فيها تعود إلى عام ١٩٨٧ وهى إحصاءات قديمة دون شك ، ولأننا لم نعرف تاريخاً للورقة حاولنا تلمس تاريخ كتابتها من المتن حتى وجدنا عبارة تذكر أن الوزير الحالى هو أحمد فتحى سرور؛ أى أن تاريخ هذه الورقة على

أفضل تقدير يعود إلى ديسمبر ١٩٩٠ بمعنى أننا أمام ورقة كتبت منذ ثلاثة سنوات على الأقل ، وفى هذه السنوات الثلاث جرت مياه كثيرة من أهمها صدور قانون الجامعة الأهلية نفسه منذ العام الماضى، وقد تحقق لهذه القوى البرجوازية هدفها وأصدرت قانوناً يحقق رغبتها فى ظهور الجامعة الأهلية، وإلى هذه اللحظة لم تظهر الجامعة ولم تجد البرجوازية المصرية فى نفسها المقدرة على التجمع والاكتتاب بالأسهم لعمل جامعة لأبنائهم الفاشلين دراسيا كما تصور د٠ شبل لأن الاستثمار فى فشل الأبناء استثمار غير مربح، ولزوم الدرجة الجامعية من أجل استكمال الوجاهة الاجتماعية، أعتقد أنه أمر لايستحق التضحية بحوالى ٤٠ ألف جنيه على الأقل هى قيمة المصاريف المقدرة للجامعة الأهلية فى أربع سنوات ٠ إنما الذى نجده الآن أمام أعيننا محاولات إنشاء معاهد عليا خاصة فى مجالين محددين أولهما علوم الحاسب الالى وتكنولوجيا المعلومات وثانيهما السياحة والفندقة، وكلا الاتجاهين ليسا من قبيل الوجاهة الاجتماعية ، كما أنها ليست مجالات الطلاب الفاشلين أو المستعدين للفشل، بل إن كلا الاتجاهين الدراسيين جاء تعبيراً عن احتياج سوق العمل لهذه التخصصات إذ لايزال السوق فى حاجة شديدة للمختصين بالحاسبات الآلية ونظم المعلومات وتطبيقاتها الإدارية على وجه الخصوص حيث يقدر طلب السوق على المتخصصين فى التطبيقات الادارية فقط فى الفترة من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠١ بحوالى ١٨ الف فرصة عمل . كما أن سوق السياحة فى مصر يتيح حوالى ٥٠ ألف فرصة عمل، ذلك حسب تقديرات المختصين باقتصاديات السياحة فى مصر قبل أثار حرب الخليج والعمليات الإرهابية الاخيرة على حركة السياحة ، أى أنه ببساطة ليس استثمارا فى الطلاب الفاشلين إنما هو استثمار، والمستثمر لابد أن يحقق لنفسه عائدا مستمرا.

إنما الأمر الجدير بالملاحظة فى هذه المؤسسات التعليمية ارتباط أغلبها بمعاهد مناظرة أو جامعات فى أوربا وأمريكا حيث يتم نقل المقررات الدراسية من هناك مع الاتفاق على نظام لوضع وتصحيح الامتحانات يكفل اعتماد الجامعة أو المعهد الأم للدرجات العلمية الممنوحة من تابعه المصري. فى تقديرى أن هذه هى القضية التى كنت أتوقع تعرض د٠ شبل بدران لها ، لأننا من هذا الموضع تحديدا يمكننا رصد اتجاهات التبعية الجديدة فى التعليم العام فى ظل الخصخصة . إن مشروعات المعاهد العليا الخاصة لاتهدف على الإطلاق لتأسيس مدرسة علمية وطنية، ولكنها تنقل المقرر الدراسى ومنهج التدريس والتقييم وحتى الورقة المعتمدة للدرجة

العلميـة من الخارج، ونستطيع أن نرى نهـايات هذا الاتجاه فى التجربـة الكوريـة حيث إن نموذج التصنيع الكورى لم يسفر فى الواقع عن ظهـور مدرسـة كورية فى الصناعات الالكترونية ولم يعرف العـالم أسمـاء لباحثين متميـزين لهم إنجازاتهم العلميـة هنـاك لأن المؤسسـات التعليميـة الكورية ارتبطت بشدة بالمقررات والمناهج الدراسية للمؤسسات الأمريكية، حتى أن المتابع لحركة نشر الكتب فى كوريـا يكتشف أن الكتب المترجمة فى العلوم التطبيقيـة قد تجاوزت الألفين كتاب عام ١٩٨٩ فى حين أن الكتب المؤلفـة فى نفس التخصص فى كوريـا لاتتجاوز عشـرين كتابا أو شيئـاً من هذا القبيل حيث لا تسعفنى الذاكرة بالأرقـام الآن ؛ أي أن مشروع النمو فى ظل التبعية على الرغم من تحقيقه لنتـائج قد تكون مبهـرة للبعض إلا أن مقدرة النمـوذج التابع على النمو الـذهنى المستقل مفتقدة إلى حد بعيد. وطالما أننـا ضربنا مثلا بكوريا، إذن أفضل أن نستمر فى المقارنـة على تجربـة النمر التـابع فى كـوريا، والتى تعكس أوضاع التعليم فيهـا مكانـاً متقدمـاً عن كثير من البلدان غير التـابعة فهى مثلا فى دليـل التنمية البشـريـة تشغل الموضع رقم ٣٤ بين ١٦٠ دولة، وذلك حسب مؤشر عام ١٩٩٢ وتنخفض الأمية هناك لأقل من ٤٪ بين البالغين ويمتد سن الإلزام هناك حتى نهاية المرحلة الثانوية، وهو بطبيعة الحال مجاني، ويبلغ متـوسط عدد الملتحقين بـالتعليم العام عـام ١٩٨٩/٨٨٨ حوالي٣٩٪ من الفئـة العمرية المقابلـة ولأن كوريـا من البلدان النشطـة صناعيـاً لذلك هنـاك ٤٧٫٣ من الفنيين بين كل ١٠٠٠ من السكان ، ويمثل العلميون ٣٤٪ من إجمالى الخريجين الجامعيين أى أن اتجاهات التعليم قد تأثرت إلى حد كبير باحتياجات سوق العمل. وفى بلد غير تـابع مثل النرويج نجد أن الملتحقين بـالتعليم العـام يمثلـون ٣٦٪ بـالنسبة للفئة العمرية المقـابلـة ، ٣٠٪ منهم من طلاب العلوم والتكنولوجيا؛ أى أن سوق العمل قد أثرت على التعليم أيضـا. ما أقصده من هذا أن الـربط بين التعليم وسوق العمل ليس على الإطلاق دليل تبعيـة ، فضلا عن أن الاقتصـاديـات التابعـة ليست بـالضـرورة معـاديـة للتعليم، بل إن التعليم والاهتمـام بـه يمكن أن يكـون بـرمتـه مـوظفـاً لأهداف السياسة التابعة .

ربما تكـون هنـاك بـالفعل رغبـة ومحاولات مستميتـة للإخلال بمبدأ تكـافـؤ الفرص، ولكنى لاأرجع ذلك لسياسة التبعية بقدر ما أرجعه إلى النموذج الرث والسوقى لبرجوازيتنا ، ولهذا لا أتصور أن هنـاك قانونـاً عامـاً يمكن الخروج به من هذه المقـارنة التاريخية غير تـوجهات التعليم الجامعى نفسه ومكونات الوعى التى يهدف إلى بنائها فى الخريج نفسه.

أما بالنسبة لورقة الأستاذة منى صادق فأنا لا أستطيع أن أخفى منذ البدء مدى إعجابى باللغة التى تكتب بها الاستاذة مني صادق فهى لغة جريئة تعكس تخلص صاحبتها من إرث القهر الاجتماعى الواقع على النساء فى الشرق . فهذه اللغة ساعدت كثيراً فى توصيل المفاهيم التى أرادت إيصالها إلينا دون غموض فى العبارة ودون استخدام كلمات كثيرة، لهذا جاءت الورقة المقدمة محتشدة بالمعلومات والحقائق عن دور جهات التمويل الاجنبية على تعددها وتدخلها فى صنع السياسة التعليمية من خلال تعبير " المعونة المالية والفنية " والذى وصل على يد وكالة المعونة الأمريكية إلي هيكل كامل من العمليات ابتداء من دعم القرار لوزير التعليم وانتهاء إلى أساليب الإدارة المدرسية والتدخل فى المبانى التعليمية ، فضلا عن صياغة المناهج وتدريب المعلمين .

ونرى ضرورة للإشارة فى هذا التعقيب إلي بعض الملاحظات نطرحها فى نقط سريعة بما لايخل بقيمة العرض الذى قدمته أ. منى صادق وألخص مايلى :

١- ربما كانت متابعة كل خطوات المشروعات الأجنبية أمراً مرهقاً تماماً حتى نصل إلى الأهداف الحقيقية لكل مشروع من هذه المشروعات، خاصة إذا كنا نبحث فى مقولة التبعية الثقافية، وأحيانا لايوصلنا تحليل المشروع المعين لأى أهداف محددة، إنما الأمر بالغ الأهمية والذى غاب عن مجمل التحليل هو نجاح السياسة الأمريكية فى مجال التعليم العام والسياسة الألمانية فى مجال التعليم الفنى فى تحقيق مرجعية ثقافية تنتمى لثقافات هذه البلدان ، وفى تقديرى أن تعدد المشروعات أو قلتها ليس بذي أهمية كبيرة أمام تبلور هذه المرجعية ، ومن المدهش أن المرجعية الثقافية الالمانية فى مجال التعليم الفنى أصبحت قوية ومؤثرة على الرغم من أن مشروع مبارك لم يبدأ عمله بعد .

٢- إن المشروعات الأمريكية قد تهدف لحل مشكلات داخلية فى الولايات المتحدة نفسها ومنها مشروع الترابط بين الجامعات ، إذ إن الهدف منه ليس ربط التعليم الجامعى المصرى بمقابله الأمريكى ولكنه محاولة ذكية من مراكز البحث العلمى والجامعات الأمريكية للحصول على تمويل لأعمالها البحثية من أموال القروض الأمريكية لمصر حيث يعانى حالياً قطاع البحوث والتطوير فى الولايات المتحدة من ضعف الاستثمارات فى حين أن الجامعات ومراكز البحوث المصرية أصبحت تعانى من تخمة الاستثمارات غير الموظفة، ومن هنا نشأت فكرة مشروع الترابط و الرابح الوحيد منها هو الطرف الأمريكى الذى يستخدم هذه التمويلات نظير

بعض الفئات لعدد من الأساتذة المصريين المتبقرطين مع تحميل كافة أعباء سداد القرض وفوائده للخزانة المصرية .

٣- استفسرت الباحثة عن مبرر بقاء عناصر الخبرة الأمريكية فى المراكز المتصلة بالمعلومات فى ديوان الوزارة الرئيسى على الرغم من انتهاء مبرر تواجدهم ، وأنا فى الواقع أقلب الاستفسار على نحو آخر وهو مبرر تواجدهم من الأصل على الرغم من قيام مركز معلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء بإنشاء وحدة معلومات ودعم قرار منذ عام ١٩٨٧ بمكتب وزير التعليم، وبعد عام من عمل الوحدة جرى إهمالها تماما ووضعت أجهزة الكومبيوتر فى غرف مهملة، وتحت عنوان التطوير تم إنشاء الإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات فى إطار مشروع نظام معلومات لوزارة التربية والتعليم بتمويل من وكالة المعونة الأمريكية. والمتخصصون فى شئون المعلومات يعرفون جيدا أن نظام المعلومات المنشأ بالمعونة الأمريكية لايرقى بأى حال للمستوى العلمى والتكنولوجى الذى كان عليه نظام دعم القرار الذى تم بناؤه بأيد مصرية ١٠٠٪.

إن الإجابة عن هذا الاستفسار تنحصر فى الانحطاط الشديد للأجهزة البيروقراطية المهيمنة على السياسة التعليمية فى مصر ، وفى تقديرى أن دور هذه البيروقراطية فى نشر وتوسيع التدخلات الأجنبية فى السياسة التعليمية لايقل خطراً عن أصحاب هذه المشروعات أنفسهم، بل إن الخدمات التى يقدمها البيروقراطيون بوزارة التعليم ترفع من كفاءة عمليات التدخل إلى حد كبير ، إن المرء يصاب بالدهشة الحقيقية عندما يري هذا الكم من المسئولين شديدي الرجعية والتخلف وكأنهم منتقون من أشد أركان المجتمع المصري إظلاما لقيادة نظام التعليم المصرى، وأعتقد أنهم بالقطع منتقون، فهم حصاد ملاحقة عسكر ٢٣ يوليو من للمثقفين العقلانيين والراديكاليين الذين تم استبعادهم من وزارتى التربية والتعليم والتعليم العام فكان هذا التركيب البيروقراطى الغث الذى يعرف بحاسة يقظة مكان السيد حتى ينحنى له.

٤- ملاحظتى الأخيرة قد لاتتعلق بورقة الأستاذة منى صادق وحدها ولكنها تتجاوز ذلك إلي أغلب من تناولوا مشكلة التبعية الثقافية في التعليم فى مصر؛ حيث إن خطر تبعية مقررات اللغة العربية والتربية الدينية لفقه النفط لايقل بأى حال عن خطر تشويه مقررات التاريخ والجغرافيا والإعداد المتعالى لمقررات الرياضة الحديثة والبيئة من قبل الخبراء الأمريكيين .

بهذا المعنى ينبغى لفت الأنظار إلى خطر تدريس كتب الشيخ الشعراوى فى أكثر من مقرر للغة العربية ، وترهلات الشيخ بن باز فى كتب التربية الدينية والقراءة ، وإلغاء مقالات للمرحوم زكى نجيب محمود ونجيب محفوظ ويوسف إدريس وتجاهل شعرائنا الكبار وكتابنا الكبار فى مقررات الأدب والبلاغة والاستعانة بشعراء المدائح وكتاب الثقافة النفطية . ولقد امتدت هذه الموجة الظلامية إلى كتب التاريخ فحذفت بطولات المسيحين المصريين من أمثال سينوت حنا ، وجول جمال فضلا عن التجاهل التقليدى للحقبة القبطية فى تاريخ مصر وهى حقبة ممتدة لأكثر من سبعة قرون (أى أن آثارها استمرت حتى بعد دخول عمرو بن العاص) .

إننا أمام نظام تعليمى ينتمى فى جزء من سياسته إلى التأثيرات الأمريكية ويتقاسم التعليم الفنى فيه التأثير الألمانى مع التأثير الانجليزى ، وتتوزع المدارس الخاصة بين ثقافات مدارس اللغات المختلفة والمشوهة ويسيطر على عقل معدى مقرراته ومناهجه ظلامية الحقبة النفطية، ويربط بين كل هؤلاء برجماتية البيروقراطية المهيمنة بقوة القانون على نظام التعليم ولم يتبق من مصرية هذا النظام غير أن هذه المهزلة التعليمية تجرى على أرض مصر .

أ. حلمى شعراوي

هناك نقاط سريعة أود الإشارة إليها : النقطة الأولى تتصل بالجهاز البيروقراطي بوزارة التعليم.أنا أذكر على الأقل معركة بعد ١٩٦٧.

حدث كلام عن الجامعة الأمريكية والنفوذ الأجنبي إلخ، وكُتِب في مجلة «الكاتب» مجموعة تحقيقات في هذا الموضوع، ربما كانت خمسة أو ستة موضوعات، منها ما كتبه عبد الجليل حسن وجلال السيد .. أقصد غير الكلام عن الجامعة الأمريكية نفسها والحملة على التعليم الأجنبي إلخ. كان قد ثبت وقتها أن مؤسسة فرانكلين مستقرة فى مصر استقراراً هائلاً جداً. كل وكلاء الوزارة ومديرى التعليم كانوا يأخذون أموالاً لعرض كتب وشراء كتب فرانكلين، وكانت هناك سلسلة للأطفال تعد من أكثر الأشياء التي أثرت في تلك الفترة، وقد كانت ثورة يوليو في مجال التعليم تستهدف ضمان «الاستقرار» ، نكن لم أر -في جيلي- أن ثورة يوليو لعبت في التعليم كثيراً سواء أكانت ديماجوجية أم لا. لكن التعليم لابد أن يدرس من حيث دور البرجوازية البيروقراطية وخطورتها ممتدة ومجذرة لأسباب يمكن دراستها. هذه نقطة .

النقطة الثانية تتصل بأنكم مادمتم تدرسون التطور للنهاية، فجامعة الشرق الأوسط التي تنشأ وفق النظام الذي قاله د. نعمان -الإلحاق- ليست فقط مجموعة معاهد، وأن الشهادة الصادرة منها ترتبط بمشروع خطير على المستوى العربي وصدرت له نشرة للتعريف به؛ أي أن موضوع جامعة الشرق الأوسط مرتبط بالجامعات الأمريكية.. وأظن أن هذا مشروع أمريكي مصري.

النقطة الأخرى وعلى مستوى جامعة الشرق الأوسط هناك جامعة سنجور وعلاقة جامعة سنجور هذه بوكالة التعاون الفرنسي معروفة، وتأخذ للالتحاق بها حوالي مائة وخمسين طالباً في السنة. لخدمة الفرانكفونية .. إلخ. فهذا شكل آخر من النفاذ إلى التعليم .. لأنه تطور في أشكال الهيمنة وأشكال العلاقة العضوية. لعلكم قرأتم ما نشرناه من وثائق أفريقية -أظن نشرت بعنوان استفزازي «المخابرات الأمريكية والتعليم» منذ أسبوعين فقط- عن قانون أمريكي لرصد (مائة وخمسين مليون دولار) لمجلس يرأسه رئيس المخابرات ووزير الدفاع ومؤسسة جامعية لمساعدة الطلبة الأمريكيين ومؤسسة دراسات الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وذلك للعمل في بلدان العالم الثالث .. بحيث يتم الإشراف على من يدرس ثم يعمل بدعم البرنامج بعد التخرج. هذه قصة ستدخل في موضوع كبير. وقد نشرت احتجاجات جمعية دراسات الشرق الأوسط، جمعية الدراسات الإفريقية، جمعية الدراسات الإسلامية في أمريكا والولايات المتحدة. وقد كان هذا آخر قرار وقعه بوش تقريباً قبل أن يرحل -لأن اسمه قانون (بوش) لسنة ١٩٩١- وهو متوفر بالعربية.

بالنسبة للجامعات الأهلية فأنا مع ضرورة دراستها فى مرحلة رأسمالية بطبيعتها وعلى أساس معنى الجامعة الحقيقى وليس معنى الدكاكين كما نرى الآن، وتجربة جامعة أم درمان الأهلية عرفتها عن قرب حيث قامت لتوفير ٥٠٠ مليون دولار كان يدفعها السودانيون لتعليم أبنائهم فى الخارج.

أ. صلاح الزين

د. شبل لفت نظري إلى أن التعليم الخاص هو تعليم مطروق لكل من يملك ثمنه، وبالتالي لم يعط لهذا التعليم حقه. وأنا لي تجربة خاصة. في معهد العاشر من رمضان، منذ أربع سنوات، ذهبت لألحق ابني به، فوجدت امتحان القبول في منتهى الصعوبة، وصعوبته أنه لم يأتِ بأمثلة تقليدية، وبالتالي صعب على التلميذ الذي تربى بطريقة تقليدية أن يجيب عنه،

وبالتالي فهم يبحثون عن شريحة من الطلاب عندها خيال، عندها قدرة على التفكير، عندها قدرة على الإبداع، حسب ورقة الامتحان التي رأيتها. وكانت ورقة في الرياضيات وفي الفيزياء كانت مهمة جداً جداً وصعبة جداً جداً. ومثل ما أقول، صعوبتها تكمن في أنها أسئلة غير تقليدية وتحتاج لطالب متميز، وحتى من يحصل على ٩٠٪ ربما لا يستطيع أن يحل هذه الأسئلة. في نفس الوقت هم لا يأخذون ٥٠٪. هم يأخذون الحاصلين على مجموع قليل، لكن يشترطون النجاح في هذه الورقة. أنا أرى -كشخص يعمل في البحث العلمي- أن الذي يجيب عن هذه الأسئلة وقد حصل على ٥٠٪ أفضل من الحاصل على ٩٠٪ ولا يستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة. وبالتالي هذه المعاهد الخاصة بالتجربة التي رأيتها ليست هراء، ولكن من المفروض أنها تخرج خريجين عندهم القدرة على الإبداع .. عندهم القدرة على التفكير .. عندهم القدرة على الخيال، بعكس الخريج المصري الذي ليس له أي مستوى.

إذا نظرنا للجامعة الأمريكية، يخيل لي أن مستوى خريجيها أفضل بكثير جدا من خريجينا. هذا كان لابد أن يوضع في الاعتبار عندما نناقش الجامعات الأجنبية، وبالتالي أيضا الجامعة الأهلية عندما تكون بهذا الشكل.

على مستوى هذه الجامعات، أنا أرى أن الأمل فيها وليس في خريجي جامعة القاهرة أو جامعة عين شمس أو أي جامعة رسمية. أنا أتحدث من ناحية التكنيك. أي أتكلم من الناحية التعليمية فقط، لا أتكلم من ناحية التبعية.

أيضا أذكر أن الجامعات المصرية كان أساتذتها جميعاً من الخارج عندما أنشئت سنة ١٩٥٢. وأذكر أننا عندما التحقنا بكلية العلوم كان معظم كليات العلوم ترسل الامتحانات لتصحح في جامعة لندن، وكانت تأتي الامتحانات أيضا من جامعة لندن.

أ. عادل شعبان

في البداية أختلف مع أ. حلمي -مدير المركز- في موضوع الجامعة الأهلية. هو يوافق عليها مع تحفظات. أنا أرى أن السياق الذي يطرح فيه موضوع الجامعة الأهلية سياق مختلف. الحقيقة أن زمن نشوء جامعة القاهرة كجامعة وطنية مختلف عن الوضع الحالي تماماً. ولا أعتقد أن السياق يسمح بنشوء جامعة أهلية حقيقية في الزمن الراهن، فهذه مسألة لها ارتباطات بتحالفات طبقية ومصالح، أي هناك جهد قوي في هذا الموضوع، وبالتالي السياق لن يفرز جامعة أهلية لها دور حقيقي في المجتمع.

النقطة الثانية تتصل بموضوع التعليم. الحقيقة أن هذا موضوع متعدد الأوجه ومتشابك. إنه يرتبط مثلا بالنفط وثقافته، يرتبط بالموقف الاجتماعي، بالعائدين من بلاد النفط. وأنا ألاحظ، هنا، أن معظم أساتذة الجامعة في مصر مروا بتجربة النفط، وأصبح موقفهم الاجتماعي محيراً تماماً. هناك أيضا موضوع الفساد داخل المؤسسة الأكاديمية، وهو موضوع يمكن أن نتحدث فيه ونقول فيه كلاماً كثيراً.

النقطة الأخيرة، تتعلق بالجامعة الأمريكية، أنا طبعاً، أحيي د. كمال تحية خاصة، فهو فسر لي أشياء كثيرة كنت أحب أن أعرفها .. لأنني معنى في هذا المركز بنشر حصر لرسائل أقسام الاجتماع في الجامعات المصرية. وفي العدد الأخير من النشرة نشرت أقساماً عن (قسم الاجتماع في الجامعة الأمريكية). لفت نظري -مثلا- أنه في خلال الفترة من ١٩٦١-١٩٩٣ غلب على معظم الدراسات دراسات خاصة بالمرأة. أي أنهم مهتمون جداً في قسم الاجتماع بالمرأة. أي من المهم -بما أن د. كمال مهتم بالموضوع- في الفترة القادمة أن نلقي ضوءاً على إسهامهم في الحياة الأكاديمية والحياة الثقافية في مصر، لأنه ليس كافياً أن نقول إنهم كذا .. لا .. أقصد أنه من المهم الانتقال إلى مرحلة أرقى في التحليل بحيث نستطيع أن نقول إن الجامعة الأمريكية في مصر، عبر تاريخها الممتد من كذا وكذا في المجال السوسيولوجي أو في المجال السياسي، لديها بالفعل ما يستحق أن نحلله من عمل، وأعتقد أن هذه ستكون مهمة إيجابية.

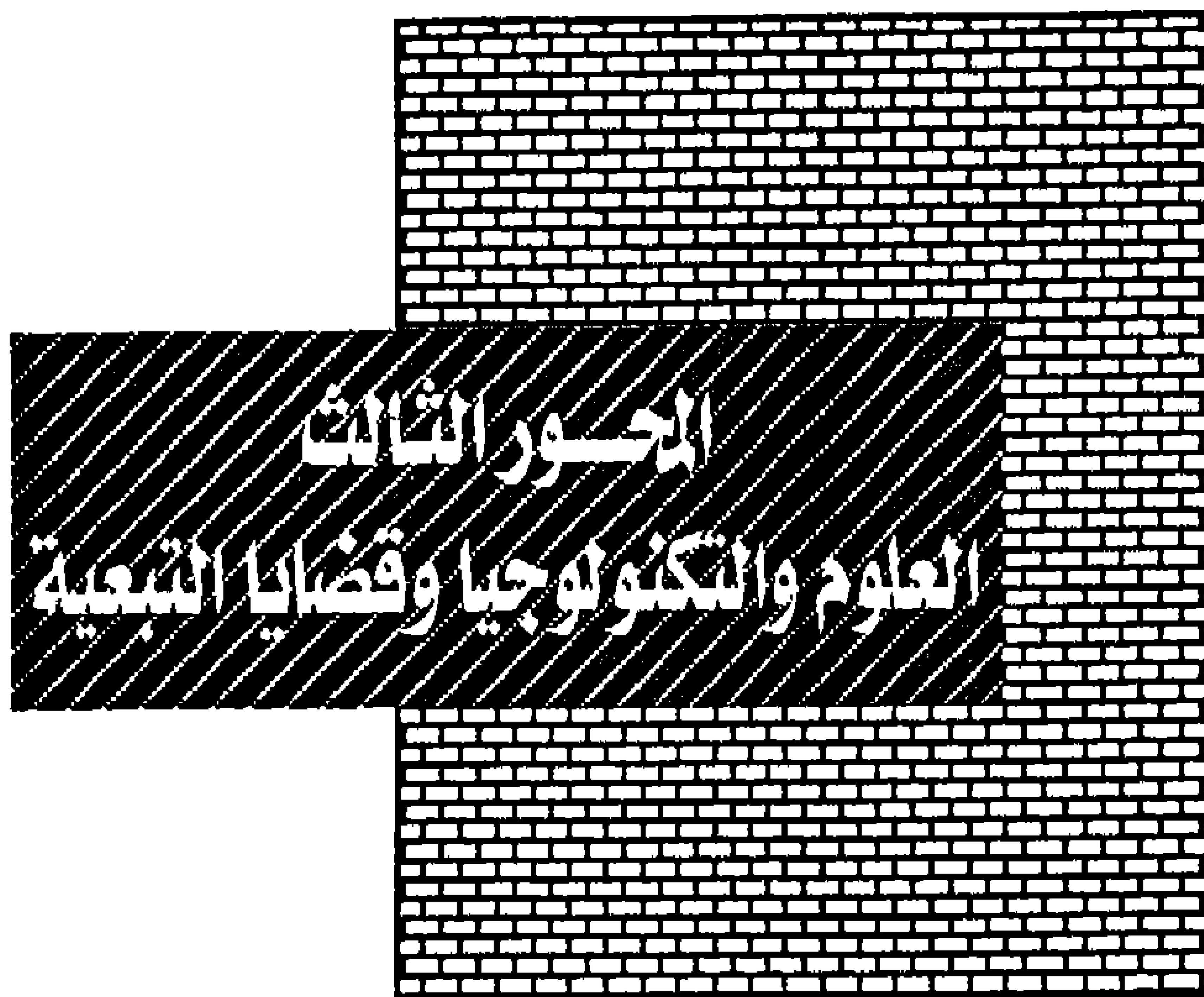
د. ليلى سويف

سأطرح تساؤلاً لا أتوقع إجابة عنه. وهذا التساؤل خاص بمسألة هل هناك أحد اهتم بأن يتتبع المنتج النهائي للسياسات .. أي أنكم تصفون التبعية والسيطرة على مراكز صنع القرار، لكن أنا في تصوري -وهذه مسألة موجودة في مصر كلها وليس في التعليم فقط- أن المنتج النهائي الذي يخرج من هذه السياسات لا علاقة له بأبعاد كثيرة ؛أي أن جزءاً كبيراً جداً من مسألة السيطرة يدخل مثلا أو يرتبط بالرأسمالية. في حين أنه يبدو لي أن المناهج لا تفترق كثيراً بالنسبة للتعليم العام .. إن عملية الممارسة تنتج شكلاً مختلفاً عن المخطط. أيضا أكرر سؤالي أو تساؤلي : ما الذي يجري للمنتج إذن في النهاية ؟ مثلا نحن وضعنا مقرراً ما في كتاب. ما الذي يحدث في النهاية؟ كم شخصاً أساساً يقرأ الكتاب؟ ماذا يقول المدرس في الفصل؟ هل له علاقة بالكتاب أم لا ؟ وهكذا.نحتاج دراسات حالة لعملية التعليم نفسها

في المدارس. هذا مجرد تساؤل. هل هناك أحد فعل ذلك؟ يكون لطيفاً أن نعرف عنه شيئاً. بعد ذلك هناك ملحوظتان. هناك ملحوظة أنه تقال بسهولة كلمة تعليم متميز. في حين أنه في أحوال كثيرة .. ليس متميزاً في شيء .. وأول مثال عندي من الجامعة الأمريكية نفسها. الجامعة الأمريكية تقدم تعليماً متميزاً في بعض المجالات .. ولكنها تقدم، تعليماً متدنياً للغاية في مجالات أخرى. وبالنسبة لتخصصي تحديداً - فإن خريجي الرياضة في الجامعة الأمريكية مستواهم ردىء للغاية. فهذا مثال. وأيضا كلام عن التعليم الخاص. طبعا ليس هناك شك أن كل التعليم ذي المصاريف حاله أفضل من التعليم الابتدائي المجاني. بمعنى أنه على الأقل لا يخرج منه طلبة لا يعرفون القراءة والكتابة. لكن التميز قليل جداً، ولا أستطيع أن أقول إن التعليم سواء الموجود في مدارس اللغات في مصر أو .. إلخ -بشكل عام- متميز. لا متميز ولا شيء . بعض المدارس متميزة. هذا شيء .. لكن هناك كثرة شديدة جداً من التعليم الغالي للغاية ولكنه غير متميز بالمرة.. فظيع. ويخرج أناساً متخلفين عقلياً وبأي معايير مهارية لابد أن يكونوا سيئين.

آخر نقطة خاصة بموضوع الجامعة الأهلية ، نظراً للطريقة التي تتعقد بها الأمور في مصر -لا تسير في مسارب واضحة- لا تستطيع أن تحكم على هذا الشئ . ماذا سينتج عنه؟ دون أن ينتج فعلاً .. لكن لا نستطيع أيضا أن ننفي مسبقاً أنها ستكون جامعة لتعليم الفاشلين .. لأن القول بأنه ليس هناك استثمار لتعليم الفاشلين .. أرده قائلاً هناك في مصر استثمار لتعليم الفاشلين. هناك مدارس ثانوية هذا عملها، وهي مدارس خاصة وتستثمر فيها أموال. وأيضا القول بأن هؤلاء يريدون أن يعملوا يُرد عليه بأن وضعهم الطبقي يجعلهم يعملون سواء كانوا فاشلين دراسياً أو ناجحين دراسياً. هذا لا يؤثر . فالمطلوب هنا تركيبة -لبس الوجاهة الاجتماعية- لأنه صعب دون أن يكون معه بكالوريوس -مثلا- مهما كان ابن وزير أو ابن من أن أعينه في البنك. فوارد أيضا أن تكون جامعة للفاشلين .

* * *


المحـــور الثالث
العلوم والتكنولوجيا وقضايا التبعية

بعض مظاهر وآليات التبعية
فى مجال العلم والتكنولوجيا

د. عبد الجواد عمارة *

لا نود أن نخوض فى كثير من التفاصيل، فموضوع التكنولوجيا موضوع متشعب متعدد الأوجه والجوانب، ويتوافر كم لا بأس به من الدراسات والبحوث حول جوانبه المختلفة، وسنحاول هنا أن نعرض لبعض المفاهيم الأساسية، ثم علاقة التكنولوجيا بالبيئة الحضارية التى تتولد هذه التكنولوجيا فى داخلها، وأثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على عملية الإبداع التكنولوجى، وما هى متطلبات ومقومات هذا الإبداع وكيف تنشأ وتتكرس التبعية التكنولوجية، وما هى مظاهر وآليات هذه التبعية.

ولسنا بحاجة إلى أن نذكر بأن التكنولوجيا أسبق كثيراً من العلم بالمعنى الذى نعرفه اليوم. أيضا فإننا لسنا بحاجة إلى أن نؤكد أن التحدى الحقيقى الذى يواجه دول العالم الثالث-ومن بينها عالمنا العربى - هو تحدى العلم والتكنولوجيا بالشكل والمضمون اللذين تطرحهما الثورة العلمية والتكنولوجية التى يعيشها العالم المعاصر.

ولعلنا نرى أن خير بداية للولوج فى موضوع التكنولوجيا بالمفهوم الذى طرحناه آنفاً هو أن نحاول أن نحدد ما المقصود بالتكنولوجيا؟ وفى هذا الصدد فإن أكثر الاجتهادات شيوعاً - وأقربها فى رأينا - للتعبير عن هذا المصطلح هو التعريف الآتى: "يقصد بالتكنولوجيا الجهد المنظم الذى يرمى إلى استخدام نتائج البحث العلمى فى تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أكثر فاعلية"(١)

وكما سبق أن أسلفنا فإن التكنولوجيا هى نتاج حضارى لمجتمع بعينه وتعبر عن إنجازات تضافرت فى خلقها، وتطورها عوامل ومقومات تبدأ من المعارف العلمية وتنتهى بخصوصيات

---

* أستاذ باكاديمية البحث العلمى

هذا المجتمع أو ذاك من القيم والسلوكيات، مروراً بمنهج التفكير وأسلوب معالجة القضايا والمشاكل.

ولعله يبدو من المفيد أن نعطى صورة مبسطة عن أوضاع العلم والتكنولوجيا فى عالمنا العربى من حيث الإمكانات المتاحة أو من حيث البنى التنظيمية والمؤسسية ومدى ارتباط نشاطات البحث العلمى باحتياجات المجتمع ومتطلبات نموه وتطوره. وفى هذا الإطار فإننا لا نريد أن نبرز فقط الجوانب السلبية لهذه العلاقات، وإنما نريد أن نؤكد أن تطوير البحث العلمى وخلق ركائز للإبداع والعطاء التكنولوجى الذاتى والمتجدد والمتفاعل مع العطاء الإنسانى العالمى يستلزم مزيداً من الاهتمام والدعم ليس فقط على مستوى تخصيص الموارد أو إعداد الكوادر، ولكن الأمر يتسع ليشمل التوجهات السياسية لخطط التنمية بمحتواها ومضامينها الاجتماعية ومدى اعتمادها على القدرات الذاتية أو لجوئها إلى الاعتماد على العطاء العلمى والإبداع التكنولوجى للآخرين.

ونستطيع أن نورد هنا بعض البيانات [٢] التى تشير إلى محدودية الإنفاق، الذى يخصص فى العالم العربى للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى، إذا ما قورن بالإنفاق الذى يخصص على مستوى دول أخرى كثيرة قد لا تتوافر لها الإمكانيات المادية العربية (جدول رقم ١).

وعلى الجانب الآخر نستطيع أن نذكر أنه يوجد حاليا فى الوطن العربى عدد لا بأس به من القدرات المؤسسية التى تقوم بنشاطات البحث والتطوير[٣]:

١- ما يقرب من ٥٥ جامعة يزداد عددها باطراد.

٢- ما يقرب من ٣٥٠ معهداً ومركزاً للبحوث العلمية.

٣- ما يقرب من ٣٢٢١ معهداً وكلية تكنولوجية.

إلا أن الأمر -كما أوضحنا- لا يعتمد فقط على توافر كم من المعاهد العلمية والتكنولوجية، أو على سخاء متدفق فى الإنفاق على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى؛ إذ إن التكنولوجيا ظاهرة حضارية تتطلب توافر مقومات وركائز تتكامل مع بعضها البعض لكى تفرز عطاءها العلمى وإبداعها التكنولوجى، وفى هذا تلعب البنى والعلاقات الاجتماعية وكذا الأيديولوجيات والثقافة السائدة دوراً هاماً، هذا بالإضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه من التوجهات السياسية والاجتماعية التى تتعلق بأولويات التنمية ومخططاتها.

جدول رقم (١)

الإلتزامات تجاه البحث العلمي والتكنولوجي ، والتطوير التجريبي في أقاليم مختلفة من العالم

(١٩٧٠-١٩٨٠)

الإقليم	الإنفاق (مليون دولار)			الإنفاق كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي			عدد العلماء والمهندسين في مجالات البحث والتطوير لكل مليون شخص من السكان		
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
إجمالي العالم	٦٢١١٠١	١١٣٨١٥	٢٠٧٨٠١	٢,٠٤	١,٨٧	١٠٧٨	٧٩٠	٨٠٣	٨٤٧
البلدان المتقدمة	٦٠٦٧٧	١٠٩٣٣	١٩٥٣٧	٢,٣٦	٢,٢٥	٢,٢٤	٢٢٩٠	٢٦٩٦	٢٩٥٤
البلدان النامية	١٤٢٤	٤٤٨٥	١٢٤٢٤	٠,٣٠	٠,٣٦	٠,٤٣	٨١	١٠١	١٢٥
الأقطار العربية	١١٥	٣٣٤	١٠٢٧	٠,٣١	٠,٢٣	٠,٢٧	١٢٢	١٦٥	٢٠٧
أفريقيا (مع	١٠٥	٢٠٠	٦٩٨	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٦	٢٩	٤٣	٥٢
استبعاد الأقطار									
العربية)									
آسيا (مع استبعاد	٤٥٤٠	١٣٣٠٤	٣٠٦٦١	١,٠٢	١,١٨	١,١٨	٢٢٥	٢٧٠	٢٨٤
الأقطار العربية)				٠,٧٠	١,٧٨	١,٧٩	١٢٥٣	١٥٥٢	١٧٤٣
أوروبا	١٥٧٣٩	٣٦٤٥٥	٧٠٣٤٩	٠,٣٠	٠,٤٤	٠,٤٩	١٣٦	١٨١	٢٥٣
أمريكا اللاتينية	٤٩٨	١٦٨٦	٣٧٤٥	٢,٥٩	٢,٢٦	٢,٢٣	٢٥٢١	٢٣٦٩	٢٦٧٧
أمريكا الشمالية	٢٧٦٢٠	٢٨٣٨٢	٦٦٦٤٦						
اتحاد الجمهوريات									
السوفياتية	١٣٩٨٧	٢٣١٩٤	٣٢٤٢١	٤,٠٤	٤,٧٩	٤,٦٧	٣٨٨٢	٤٨٠٩	٥١٧٢
الاشتراكية									

ومن هنا فإن غيبة هذه المقومات تشكل أول الأسباب والدوافع التى تدفع إلى التطلع إلى قدرات الآخرين واستجلاب منتجاتهم العلمية ومنتجاتهم التكنولوجية، الأمر الذى أصطلح على تسميته بنقل التكنولوجيا، والذى يمثل أول مظاهر علاقة التبعية التكنولوجية بين العالم المتقدم والعالم النامى.

وإذا استطعنا أن نقول - بشكل مبسط - إن التكنولوجيا هى علم العمليات التطبيقية، والذى يشمل المعارف والمعلومات وطرق التشغيل وتنفيذ العمليات وجوانب الإدارة وصيانة المعدات والاستجابة إلى متطلبات البيئة وحاجات المجتمع ومتطلباته الاجتماعية والثقافية والقيمية، فإن القول بإمكانية نقل التكنولوجيا من مجتمع إلى آخر أمر يدعونا إلى التحفظ الشديد.

إن ما يتم نقله فى حقيقة الأمر هو المنتج أو الأداة أو السلعة التكنولوجية وليست التكنولوجيا بمفهومها الذى أشرنا إليه آنفاً.

أيضاً فإن ما يطرح من أفكار حول مواءمة التكنولوجيا وكذلك من أفكار حول استيعاب التكنولوجيا وتطويعها لا يخرجنا من دائرة الاعتماد على الغير ولا يلغى جوهر علاقة التبعية التى تقوم بين جماعة لا تتوفر لديها مقومات وركائز العطاء العلمى والتطوير التكنولوجى وبين شعوب وجماعات توفرت لها هذه الأسباب، الأمر الذى سنعود إليه بالتفصيل فى محاولتنا للبحث فى جذور علاقة التبعية التكنولوجية، وما هى شروط ومتطلبات خلق قدرة تكنولوجية ذاتية تتفاعل مع قدرات الآخرين أخذاً وعطاءً واستيعاباً وإبداعاً.

ويحضرنا هنا ما أشار إليه الأستاذ كونستازنين فيتوس من أن "نقل التكنولوجيا يؤدى إلى شل القدرات التكنولوجية المحلية"(٤).

أيضاً فإنه يمكن الإشارة إلى تعبير الأستاذ دى بوليس من: "هل التكنولوجيا الملائمة المستوردة أقل تبعية من التكنولوجيا الحديثة غير الملائمة والمستوردة أيضاً"(٥).

وفى هذا السياق يمكن أن نشير إلى الخبرة العالمية فيما يتعلق بموضوع نقل التكنولوجيا بين العالم المتقدم والعالم النامى، والذى تبنته الأمم المتحدة فى الثمانينيات. فقد شاع هذا المصطلح فى أدبيات الأمم المتحدة وبين منظماتها باعتباره وسيلة للنهوض بالعالم النامى وتطوير قدراته العلمية. ومن المعروف أنه - بالرغم من وجود بعض الإيجابيات هنا وهناك -

فإنه لم يحدث تطوير وارتقاء أو نقل حقيقى للتكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم الثالث، وأن مخططات التنمية قد أصابها الإخفاق والعطب حتى أنه قد أطلق على عقد الثمانينيات "عقد التنمية الضائع" وكان استمرار التخلف العلمى والتكنولوجى أحد مظاهرهذا العقد.

وتشيع فى أوساط المهتمين بقضايا العلم والتنمية أفكار هى أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة عن إمكانية نقل التكنولوجيا عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية وإبرام التعاقدات مع الشركات متعدية الجنسيات لتقوم بشكل منفرد أو بالمشاركة مع الرأسمالية المحلية بإقامة الصناعات واستجلاب الخبرة الأجنبية وتطوير الواقع العلمى والتكنولوجى المحلى.

ونستطيع أن نحيل القارىء فى هذا الصدد إلى العديد من الدراسات نذكر فيها الدراسة المتميزة للدكتور إبراهيم سعد الدين فى مؤلف (التنمية المستقلة فى الوطن العربى)[٦] والتى أثبت عدم أصالة فكرة نقل التكنولوجيا عن طريق المشاركة مع رأس المال العالمى المتمثل فى الشركات متعديدة الجنسيات، والتى تشكل فى رأينا إحدى آليات السيطرة وتكريس التبعية فى مجال التكنولوجيا ، خاصة التكنولوجيات الحديثة والمتقدمة، والتى بزغت مع الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

ولا نعتقد أن هذا الطرح يحمل أية مبالغة أو تزيد من جانبنا؛ ذلك أننا نفهم أن هناك نظاماً عالمياً يقوم على تقسيم العمل الدولى حيث تختزن المعارف العلمية والتكنولوجية فى جانب العالم المتقدم ولا يسمح لها بالانتقال أو التدفق إلى العالم النامى. إن هذا الوضع الاحتكارى هو شرط ضرورى لاستمرار التقسيم الدولى للعمل واستمرار تفوق دول المركز على دول الأطراف- إذا جاز لنا استعارة تعبيرات الاقتصادى الكبير الدكتور سمير أمين - الأمر الذى سنعود إليه بمزيد من التفصيل فى معالجتنا لموضوع التكنولوجيا ومخططات التنمية.

ونستطيع أن نقول إن ما قدمناه من أفكار ومفاهيم لا يشكل - بحد ذاته - رؤية جديدة ومستحدثة لم يسبقنا إليها أحد، وأنها تغيب عن وعى وبصيرة مخططى برامج ومشاريع السياسات العلمية والتكنولوجيا فى الوطن العربى. أيضاً فإننا نستطيع أن نورد العشرات من الأمثلة عن هدر الإمكانية العربية وعدم جدوى السياسات التى تم اتباعها حتى اليوم وإخفاقها فى تطوير الواقع العلمى والتكنولوجى على المستوى القطرى أو المستوى القومى على اتساع الوطن العربى.

وإذا أردنا أن ندرك حقيقة الأمر فإنه يمكن الرجوع إلى العديد من الوثائق التى تعالج السياسات العلمية فى الوطن العربى، والتى قامت بصياغتها منظمات حكومية أو مؤتمرات قومية (٧) تعنى بموضوع تطوير الواقع العلمى والتكنولوجى العربى؛ حيث يمكن ملاحظة أن توصيات تلك المنظمات تصاغ فى أساليب وعبارات خالية من الدلالة العلمية، وأنها لا تخرج عن تكرار استخدام كلمات لا تتضمن كيفية التنفيذ العملى أو كيفية تحقيق هذه المآرب والأهداف مثل كلمات الدعم - والعمل على - والربط بين - وتفعيل الفاعليات وغيرها.

ما القضية :

إن القضية تكمن فى أن التوصيات المشار إليها تتم فى إطار ما هو قائم من أنظمة اجتماعية وسياسية، ولا تتطرق إلى المساس بطبيعة هذه الأنظمة وتوجهاتها السياسية وبناها المؤسسية وأولوياتها التنموية وأخيراً أيديولوجياتها وقيمها الاجتماعية.

إن هذا هو السبب - فى رأينا - الذى يجعل ما تتضمنه وثائقنا من مقررات وتوصيات تظهر بشكل ذى طابع مبتور وتفقد قيمتها بمجرد أن يجف المداد الذى كتبت به. إننا ندرك صعوبة معالجة الموضوع على مستوى الأنظمة السياسية بما يتضمنه ذلك من التطرق إلى سياساتها الاجتماعية أو الأنماط التنموية التى تتوخاها أو رؤيتها لحاضرها ومستقبلها، إلا أننا ندعو منظماتنا وهيئاتنا القومية أن يكون تناولها للموضوع تناولاً متكاملاً يشير إلى كافة الوجوه ويكشف عن حقيقة العلاقات ويبصر بكيفية التنفيذ ومتطلبات ذلك على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

إن استمرار هذا النهج ذى الطابع المبتور فى معالجة قضايانا، وخاصة قضايا التطوير العلمى والتكنولوجى، يؤدى إلى مزيد من التخبط واستمرار الأوضاع على ما هى عليه. الأمر الذى يجعلنا ننظر إلى ذلك على أنه أحد أسباب التخلف العلمى والتكنولوجى الذى يعيشه وطننا العربى، والذى تتكرس من خلاله تبعيتنا وتستنزف به مواردنا وتزيد الفجوة اتساعا بيننا وبين العالم المتقدم شئنا أم أبينا. والسؤال الآن بعد أن أشرنا إلى بعض مظاهر وآليات التبعية التكنولوجية: هو من أين نبدأ؟ أو ما هى محاور العمل التى يمكن أن ترتكز إليها استراتيجية عملية لخلق قدرة ذاتية للإبداع العلمى والتكنولوجى تكون مدخلاً لنا للحاق بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة والتفاعل البناء معها، والإسهام من موقع القوة فى مجمل العطاء الإنسانى بحضارته وإبداعاته المختلفة :

١- المحور التنموى :

وهومحور استراتيجية التنمية وأولوياتها وأهدافها الاجتماعية. وفى هذا السياق، فإننا نرى أن القضية هى قضية خيار اجتماعى، أو بمعنى آخر إن التحدى يكمن فى القرار السياسى نحو تبنى هذا النمط أو ذاك من أنماط التنمية.

لقد أشرنا من قبل إلى نمط تقسيم العمل الدولى، والذى يتولد عنه بالضرورة نمط بل أنماط من التبعية العلمية والتكنولوجية، والتى يتم تكريسها وتواصل استمراريتها من خلال هذا النمط من التقسيم، وفى المقابل فنحن نطرح فكرة "التنمية المستقلة" أو ما اصطلح البعض على تسميته بمبدأ "فك الارتباط" (٨) وهوما يعنى وضع استراتيجية للتنمية تعتمد فى الأساس على القدرات الذاتية وتلبى الحاجات الأساسية لجموع المواطنين وتحدد أنماط التنمية المتوخاة وأولوياتها والسياسات التى يجب اتباعها لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ.

وجدير بالذكر أن مبدأ فك الارتباط لا يعنى نوعاً من الانعزالية التنموية والذى نعتقد أنه أمر غير وارد فى عالمنا المعاصر الذى يتزايد فيه التأثير المتبادل وتتداخل فيه القوى الاقتصادية وتتفاعل الحضارات أشد ما يكون التفاعل.

ولسنا بصدد الدخول فى التفاصيل حول الأسس النظرية لمبدأ فك الارتباط، إنما ندعو إلى تنفيذ استراتيجيات للتنمية تعتمد على القدرات الذاتية وتعمل على فصم علاقات الاعتماد والتبعية وتقيم دعائم مشروع قوى للنهضة، بما يتفق مع الاحتياجات الأساسية للمواطنين ويتوافق مع البيئة الحضارية والثقافية للمجتمع المعنى.

إن هذا التوجه الذى يتناقض بطبيعته مع التوسع الرأسمالى العالمى الذى نعيشه اليوم يمثل المدخل الحقيقى لاستنهاض القوى وتنظيمها وتفجير طاقات الإبداع فيها بما يخلق ويحدد الحاجات الحقيقية للمجتمع.

وفيما يتعلق بموضوعنا فإن استراتيجية فك الارتباط تخلق ما يمكن أن نسميه "الطلب الاجتماعى على العلم" الأمر الذى تفتقده الممارسات الجارية فى مجال العلم والتطور التكنولوجى، والتى ترتكن فى الأساس على قدرة العالم المتقدم وما يقدمه من أدوات ومنتجات تكنولوجية.

إننا ندرك طبيعة وعمق التمايزات القطرية على مستوى الوطن العربى، كما ندرك معوقات الوحدة على مستوى الأقطار العربية مجتمعة إلا أننا نرى أن هذا كله يمكن أن يشكل حافزاً لنا ومفجراً لطاقاتنا للتغلب على هذه المعوقات وخلق ركائز نهضتنا العربية التى تعتمد على إمكانياتنا الذاتية وقدرتنا على الإبداع والعطاء خاصة فى مجال العلم والتكنولوجيا واللذين يمثلان عصب النهوض والتقدم المعاصر.

إن ما أشرنا إليه من مبدأ التنمية المستقلة يتضمن بالضرورة وضع أولويات للبحث العلمى وربطه باحتياجات المجتمع وتوفير التمويل اللازم له وخلق المناخ المناسب للعطاء، كما يتضمن إعادة النظر فى بنية مؤسسات البحث العلمى والتكنولوجى وتنظيمها وخلق الروابط بينها وبين مؤسسات الدولة السياسية والاجتماعية وإدارة هذا كله فى شكل متناغم يخدم أهداف التنمية التى اصطفاها المجتمع ويعمل على وضعها موضع التنفيذ.

٢- المحور الثقافى :

لا نجد أبلغ من العبارة التى أوردها الدكتور محمد عابد الجابرى وهى أن "التنمية هى العلم عندما يصبح العلم ثقافة" (٩) لكى نبدأ بها الحديث عن المحور الثقافى. إن هذا يعنى أن شيوع العلم وانتشار منهجه وأساليبه فى كافة مناحى ونشاطات المجتمع هو أحد المرتكزات الأساسية فى صراعنا من أجل إحداث التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد ومعاصر. إن مجتمعنا العربى يواجه اليوم تحديا مزدوجاً : تحدياً على جبهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحدياً على جبهة الفكر والأيديولوجيات السائدة وهما - وكما سبق أن بيّنا- يمثلان محوري رؤيتنا لإحداث نهضة شاملة تتضمن وترتكز على قدراتنا الذاتية فى مجال العلم الحديث وتطبيقاته التكنولوجية.

وقد يبدو أن قضية الثقافة ترتبط أساساً بالعلم والبحث العلمى النظرى إلا أنها ترتبط أيضاً بالإنجاز والعطاء التكنولوجى الذى يستند فى الأساس على العلوم والمعارف النظرية.

إن مجتمعنا يعيش معطيات ومفاهيم الفكر الوسيط والذى تمثل الميتافيزيقا جوهره وتشكل أهم عناصره ومكوناته. إن تجاوز هذا الفكر والانتقال إلى آفاق الفكر العلمى فى رؤيته للإنسان والطبيعة وتحديد العلاقة بينهما وفى أساليب ومناهج البحث ودور العقل وأهمية المعرفة العلمية - إن هذا كله يفتح الطريق أمام العطاء والإبداع العلمى لعلمائنا ومفكرينا.

فإذا كنا لا نود أن نخوض فى حوار حول "الهوية الثقافية" و "الأصالة والتحديث" و"العروبة والتغريب" ذلك أننا نرى أن هذا حوار غيرمجد، وأنه لا تعارض بين الحفاظ على كل ما هو مفيد ومضيء فى ثقافتنا العربية وبين استلهام قيم التقدم والتفاعل مع كل ما أبدعته الحضارة الإنسانية فى سعيها نحو الخروج من ظلمات الجهالة إلى نور العلم والمعرفة.

إننا نؤمن بالتفاعل البناء والتزاوج الخصب من موقع القوة بين ثقافتنا القومية والثقافة الإنسانية عامة.

ومن الجدير بالذكر أننا نفهم الثقافة - فى معالجتنا هذه - بمعناها الواسع الذى يشمل الفكر الإنسانى عامة بما يتضمنه من حريات عامة وحقوق سياسية وأجتماعية وضمانات لحق التعبير والاعتقاد وإبداء الرأى.

إن هذا الفهم يجعل من قضية الديمقراطية وضمان الحريات العامة والمشاركة فى اتخاذ القرار أركاناً هامة ومرتكزات يقوم عليها البناء الاجتماعى، الذى يمكن أن تنطلق فيه قوى العطاء والإبداع العلمى ويفسح الطريق أمام إمكانيات الاعتماد على النفس وبناء صرح وطنى يعتمد على القدرة الذاتية خاصة فى مجال العلوم والتكنولوجيا باعتبارها محوراً من محاور العملية التنموية والنهوض القومى بشكل عام.

إننا لا نستطيع أن نتخيل هذا النهوض فى مناخ تكبت فيه الحريات أو يغيب عنه العدل الاجتماعى أو تسوده الأباطيل والغيبيات.

إن الكثيرين من علمائنا وباحثينا يعيشون حالة من الانفصام والازدواجية الثقافية، والتى تبدو واضحة فى كثير من الممارسات العلمية وغير العلمية، والتى لا نرى منها براءً بغير تجاوز التحدى الثقافى والانتقال إلى ثقافة العلم وسيادة العقل والمنطق.

إننا لا نتصور إمكانية قيام مؤسسة أو مؤسسات بحثية متقدمة ومعطاءة فى مجتمع ذى ثقافة متخلفة وبالية تملؤها الخرافة ويتوارى فيها صوت العقل، إن مثل هذه المجتمعات تشكل قيداً على حرية البحث العلمى وإمكانيات العطاء، بل يمكن أن تمثل تهديداً للحرية الشخصية للباحث وكينونته الوطنية .

إن تجاوز التحدى الثقافى والانتقال إلى ثقافة العلم يستلزم القيام بحركة تنوير شاملة يضطلع بها مثقفونا وأولو العلم والاستنارة منا، وذلك فى توافق مع عملية إعادة البناء الاجتماعى على أساس من مبادىء الحق والعدل والحرية، وذلك على المستوى القطرى وعلى مستوى الوطن العربى ككل .

إن تعثرنا العلمى والحضارى سيظل رهيناً بإنجاز هذه الحركة التنويرية وإرساء أسس جديدة لثقافة عربية معاصرة لا تفقد أصالتها ولا تتناقض مع ثقافات العلم الحديث .

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن الاهتمام بالتعليم ومحتواه الثقافى ومناهجه وأساليبه يمثل جزءاً بالغ الأهمية من رؤيتنا لحركة التنوير وإمكانيات تجاوز التحدى الثقافى الذى نعيشه .

أيضاً فإن بناء الأفراد المؤهلين ثقافيا وعلميا، وخلق المؤسسات العلمية الفاعلة وتشجيع التجمعات والهيئات الثقافية، يمثلان أهمية بالغة فى خلق الشروط الضرورية للنهوض بالعلم والمعرفة العلمية .

إن ما أوردناه من ضرورة تبنى منهج التنمية المستقلة بمحتواه الاجتماعى والسياسى، وما أشرنا إليه من ضرورة تجاوز التحدى الثقافى الذى يواجه مجتمعاتنا العربية . إن هذا - فى رأينا - يمثل أحد المرتكزات الرئيسية لبناء مجتمع الغد، الذى يعتمد على قدراته الذاتية ويحمل بين جنباته ثقافة معاصرة تحافظ على هويته وتتفاعل مع الثقافة الإنسانية عامة .

المراجـــع

(١) إسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام عالمى جديد.

(2)United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Statistical Yearbook, 1984 (Paris: (n.pb.), 11984) pp. v-227, v--28.

(٣) يعقوب فهيم العبد: التنمية التكنولوجية - مفهومها ومتطلباتها - الدارالدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٩.

(4) C. Vaitos: La Fonction des brevets dans les pays en voie de development Economie et Societé, Serie T, no 110, Avrril 11974, p. 489.

مرجع مأخوذ عن: حسام عيسى: نقل التكنولوجيا - دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى ١١٩٨٧.

(٥) حسام عيسى: نقل التكنولوجيا - دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية-دار المستقبل العربى ١٩٨٧.

(٦) إبراهيم سعد الدين عبد الله: النظام الدولى وآليات التبعية: آليات التبعية فى إطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات - التنمية المستقلة فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧.

(٧) استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك من قبل وزراء الخارجية والاقتصاد العرب - جامعة الدول العربية - تشرين الثانى ١٩٨٠.

(٨) سمير أمين، أزمة المجتمع العربى، دارالمستقبل العربى ١٩٨٥.

(٩) محمد عابد الجابرى، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربى المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو ١٩٩٢.

مأزق التكنولوجيا ونقلها فى العالم العربى

أشرف حسين *

لعل سؤال التكنولوجيا، ولماذا تخلف العرب فى مضمارها، هو نقطة التقاطع للعديد من الإشكاليات التى شغلت العرب والمسلمين فى المائة عام الأخيرة.

فهو أحد أوجه فشل تجربة التحديث، سواء فى ظل الكولونيالية، أو فى ظل مشروع الاستقلال الذى أخذ أوجها جذرية فى بعض البلدان (مصر - سوريا - العراق - الجزائر)، بل ورفع رايات الاشتراكية، هذا الفشل عبّر عن نفسه من خلال مظهرين أساسيين، فمن ناحية رأى الكثيرون أن الاستقلال السياسى المتحقق عجز عن أن يمتد إلى استقلال اقتصادى حقيقى وصولا لإبداع تكنولوجى ذاتى، ومن ناحية أخرى لم تمتد ثمار التحديث إلى كل القطاعات الإنتاجية، حيث مازالت الزراعة تتم بأساليب بدائية فى العديد من البلدان، ولم يتمتع بثمار (التحديث) إلا طبقات اجتماعية محدودة (الارستقراطية الزراعية) فى ظل الاستعمار ونخب البرجوازية الصغيرة المدينية بعد الاستقلال. كما أن بنى المجتمع الحديث لم تنعكس فى ثقافة الشعوب العربية أو على مستوى بناء المؤسسات ولم تزل البنى وأساليب التفكير التقليدية، بل تجاورت معها أحيانا، وامتزجت بها فى أغلب الأحيان، وعجزت فى كل الأحيان عن بناء تحديث على نمط الغرب الرأسمالى (أى يطيح بالقديم).

باختصار، فعندما يطرح التساؤل حول: لماذا فشل العرب فيما نجح فيه الغرب، فإن قضية التكنولوجيا، وإمكانات نقلها وتمثلها وإبداعها تصبح فى القلب من أى معالجة لهذا التساؤل.

كما أن أية مناقشة لاستراتيجيات التنمية المقترحة للخروج بالعالم الثالث (ومن ضمنه العالم العربى من أسر التبعية والتخلف)، لجدها تتناول بالضرورة تشخيصا لأسباب التخلف التكنولوجى، وتصوراً معينا للسياسات المقترحة لدعم هذه الوجهة للتنمية أو تلك.

* باحث بمركز البحوث العربية

ومما يزيد من صعوبة التعرض لقضية التكنولوجيا ونقلها أن معالجتها تتم من قبل العديد من التخصصات والحقول العلمية، فمن الكتابات ما يركز على دور نقل التكنولوجيا فى ترسيخ التبعية التكنولوجية وإعادة صياغة التقسيم الدولى للعمل، ومنها ما يركز على الآثار الاجتماعية لنقل التكنولوجيا على نسق القيم وثقافة المجتمع المتلقى لها، ومنها ما يركز على دورها فى إعادة صياغة علاقات القوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة داخل البلد المتلقى للتكنولوجيا أو على الصعيد العالمى.

وتتوزع اهتمامات الأدبيات العربية التى تناولت الموضوع بين دراسات تطرح الإشكالية فى مجملها فى علاقتها بما ذكرنا آنفا، وأخرى تدرس المشاكل الفنية الخاصة بنقل التكنولوجيا على صعيد صناعات أو قطاعات اقتصادية بعينها.

وتطمح هذه الورقة إلى أن تلقى الضوء على تقويم الباحثين العرب لواقع الفجوة التكنولوجية بين العرب والعالم الغربى، وللمخارج المقترحة لهذا الواقع فى علاقتها بنقل التكنولوجيا.

أولاً : واقع التكنولوجيا العربية :

يكاد يتفق الباحثون العرب على أن ملامح التخلف العربى بهذا الخصوص يمكن اختصارها فى الآتى :

(أ) طراز التصنيع والاستثمار يتجه بشكل حاسم نحو تعميق التبعية التكنولوجية والاقتصادية وأهم تعبيراته هى :

١- الاعتماد الهائل على التكنولوجيا الجاهزة، سواء فى صورة مصانع تنشأ بطريقة تسليم المفتاح أو عبر تسليم التكنولوجيا باعتبارها حزمة متكاملة لا يمكن فكها، وإعادة تمثلها والتطوير فيها وتكييفها وفقا لظروف الواقع المحلى، بكل ما يطبع ذلك العجز عن التكيف وفقا لاستراتيجيات النمو التى تراهن على إشباع الاحتياجات الأساسية للطبقات الميسورة نتاج عملية التحديث (حركات محمد، ص (٤٦).

٢- انعزال البحث العلمى ومؤسساته عن مؤسسات الاستثمار، حيث لم تبذل جهود ملموسة لاستكمال تشكيلة المؤسسات الثقافية للتصميم والتطوير والاختبار الميدانى

والدراسات الاستشارية وخدمات البنية الأساسية الثقافية (المعايدة والمقاييس والمواصفات والمعلومات) الواقعة على امتداد الحزام الناقل من طرفه السفلى عند مراكز الإنتاج والخدمات بلوغاً إلى طرفه العلوى عند مراكز البحث العلمى.. (إبراهيم سعد الدين وآخرون ١٩٨٩).

٣- إن تجربة عقدين من التنمية العربية تشير إلى أن دور التكنولوجيا فيها برز كعنصر استهلاك وليس كعنصر إنتاج، ويشير د. محمد قريشى إلى انصراف معظم رأس المال الثابت للأبنية والتشييدات أدى لتعزيز رأس المال السلبى وغير الفعال بدلا من ذهابها لتعزيز رأس المال النشط المتمثل فى الآليات والأجهزة والمعدات حيث بلغت الأولى ٦٩٪ فى ليبيا و ٥٨٪ فى سوريا و ٥٩٪ فى اليمن بينما لم تتعد الأخيرة ٢٦٪ فى ليبيا و ٣٨٪ فى سوريا. وهو ما يعكس أن تطور تركيب رأس المال الثابت ليس من النوع الذى يرتبط بالتطور التقنى؛ أى الذى يعكس النمو المتسارع للسلع الرأسمالية على حساب السلع الاستهلاكية (د. محمد رشيد قريشى ١٩٨٢، ص ص. ١٠١-١٠٢).

(ب) إهمال الجانب البشرى فى عملية التنمية والبناء العلمى والتكنولوجى ومظاهره هى :

١- تردى نظام التعليم من الناحية النوعية: فمن الناحية الكمية فقد توسع التعليم الجامعى بصورة كبيرة، حيث تتضاعف أعداد المسجلين بالجامعات مرة كل ست سنوات، كما أصبح حوالى ٤٠٪ منهم أطباء ومهندسين وخريجى العلوم الأساسية والتطبيقية.

ولكن الجانب القاتم في الصورة يبرزه الواقع النوعي لمستويات هؤلاء الخريجين، فالمقاييس الرقمية للإنتاج العلمى والثقافى مرعبة، حيث إنتاج الباحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث العربية لا يكاد يبلغ ٢٪ من إنتاج من يمثله في إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (انطون زحلان، ١٩٨٨).

٢- ضعف دور العلماء وتدهور مكانتهم الأدبية والمادية.

٣- التوسع فى استخدام الأيدى العاملة الأجنبية، يعوق تحفيز تطوير المهارات المحلية.

٤- تفاقم مشكلة هجرة الكفاءات الذى يشكل نزيفاً صافيا للموارد العربية (باسل البستانى، ١٩٨٥).

(جـ) غياب السياسة العلمية والتكنولوجية الواعية والذى تمثل فى :

١- عدم وجود خطة واضحة للعلم والتكنولوجيا.

٢- محدودية المصاريف الموجهة للبحث والتطوير.

٣- محدودية طرق إعداد وتنسيق المشاريع.

٤- عدم الربط بين التوجه العلمى والتكنولوجى، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (باسل البستانى، ١٩٨٥).

(د) وعلى صعيد التعاون العربى :

فالتخطيط الجدى الهادف لهذا التعاون فى مجال العلم والتكنولوجيا مازال محدودا ويتبدى ذلك فى:

١- عدم الاتفاق حتى الآن على إنشاء مراكز التكنولوجيا والعلوم.

٢- عدم تنسيق المواقف تجاه الشركات غير الوطنية (باسل البستانى، ١٩٨٥).

ثانيا : المخرج من واقع التخلف التكنولوجى العربى :

إذا لم يكن هناك حصاد من تجربة العرب مع التكنولوجيا، فالأمر أعقد من ذلك حين تنتقل المسألة إلى تصور مخارج من ذلك الوضع. وبالقطع فإن هناك صلة بين التصورات حول كيفية تشخيص المشكلة وكيفية علاجها أو الخروج منها. ولن نتناول ذلك المخرج عند كل كاتب على حدة، بل سنسعى إلى وضع تصنيف أولى للمقاربات المختلفة فى التعامل مع شكل التكنولوجيا ونقلها وبالتالى للمخرج من واقع تخلف التكنولوجيا.

وبالقطع لن نعرض للبرامج التفصيلية الخاصة بتطوير هذا القطاع أو ذاك، بقدر ما سنحاول التركيز على العام وهو علاقة البرنامج المطروح باستراتيجية التنمية المقترحة.

نقل التكنولوجيا عبر النمو الانتشارى :

تنطلق هذه الرؤية من افتراض ضمنى بأن ما يفصل دول الجنوب النامية عن دول الشمال الصناعية المتطورة هو مجرد فجوة تاريخية، ويتطلب سد هذه الفجوة تنشيط التجارة الدولية، بحيث تتدفق التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية، ولكن بأسعار أقل من تلك التى سادت السوق حتى الآن وبشروط أفضل، كما يتطلب أيضا زيادة صادرات الدول النامية من المواد الأولية بأسعار أعلى من الأسعار التى سادت السوق حتى تستطيع هذه الدول الاستمرار فى استيراد التكنولوجيا وما يصاحبها بالضرورة من سلع رأسمالية وسلع وسيطة (حامد عيسى، ١٩٨٧، ص ص. ١٩-٢٠).

وبالتالى يصبح المطروح، على تلك الرؤية، إصلاحات فى النظام الاقتصادى الدولى تحسن شروط نقل التكنولوجيا وتجعلها أقل إجحافا واحتكارية، عبر تنشيط آليات السوق الرأسمالى العالمى، ويكمل هذه الإجراءات على المستوى المحلى تعميق آليات السوق عبر استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية الإنتاج للتصدير، مع خلق البيئة القانونية والسياسية التى تسمح بانتقال رءوس الأموال، وبالتالى التكنولوجيا إلى العالم الثالث..

وإذا كان الاقتصاديون المرتبطون بهذا التصور ينطلقون من ضرورة إعمال آليات السوق على الصعيد العالمى والمحلى، فإنهم يتصورون إمكان إعادة بناء تجربة صناعية فى بلدان العالم الثالث تختصر مراحل التأخر التاريخى عبر تقليد ونسخ الصناعات المتقدمة، ويبدو نموذج اليابان وبلدان النمور الأربعة، برهانا تاريخيا على إمكان سد فجوة التأخر التاريخى داخل نسق العلاقات الدولية القائمة وداخل الحدود التاريخية للرأسمالية (عصام النقيب، ١٩٨٥).

وإذا كانت الرؤية الانتشارية التى تبشر بنموذج روستو للتنمية، هذا النموذج الذى أثبتت الثلاثون عاما الأخيرة كم كان متفائلاً فى تصوره لإمكانية بلدان العالم الثالث فى الوصول لمرحلة الانطلاق، قد حدثت -الرؤية الانتشارية- عليها تغيرات وتحورات بفعل فشل الرهان على وهم اللحاق بالغرب عبر تقليده. فإن بعض المفكرين العرب المنتمين لهذا التيار فى الرؤية وقد راعته الفجوة التكنولوجية واتجاهها للتسارع، يراهن على ما تتيحه الثورة التكنولوجية العلمية من فرص لحرق مراحل التطور التاريخى.

وفى هذا السياق يطرح د. أسامة الخولى أن الخيار أمام البلدان العربية (وخاصة كثيفة السكان) ، هو تطوير الصناعات المرتكزة على المعرفيات (المنتجات كثيفة المعرفة وليست كثيفة رأس المال) باعتبار أن هذا المجال يعتمد أساسا على البشر والمعرفة وليس رأس المال، وهي مجالات ، لتلك البلدان ميزة نسبية أفضل فيها (أسامة الخولى ، ١٩٨٦ ، ص ص ٤٤-٤٧). ويكتسب هذا الخيار واقعيته استناداً إلى ما تطرحه الثورة العلمية التكنولوجية من كساد فى سوق المواد الطبيعية التى شكلت أحد مجالات تخصص بلدان العالم الثالث فى التقسيم الدولى للعمل عبر الفترة الماضية، واستناداً إلى عدم واقعية استراتيجية التصنيع الثقيل الذى يتميز بكثافة رأس المال، وباحتياجه لحجم أمثل للإنتاج لا يتوفر فى البلدان العربية نتيجة لوضعية سوقه الداخلية.

ونقطة الضعف الخطيرة فى هذه الاستراتيجية، أنها تفترض أن العوامل المؤسسة والتاريخية التى أعاقت دخولنا مضمار الصناعة الثقيلة والتكنولوجيا الاعتيادية لن تفعل فعلها لإعاقة دخولنا مضمار التكنولوجيا المتقدمة (كثيفة المعرفة) ، فبدلا من أن تنظر تلك الرؤية للأسباب السياسية المتصلة بصراع الطبقات وكيفية اقتسام الناتج المحلى وتأثيرها على ضيق السوق المحلية، فإنها تعاملت معها باعتبارها أمراً واقعاً وحاولت فى النهاية تقديم حل تكنولوجى عوضا عن تبيان الشروط السياسية والتاريخية لتغيير هذا الواقع وتكيفا مع واقع السوق الدولى، بدلا من الجهد الواعى لإجراء تغيرات هيكلية على علاقات القوة فيه.

نقل التكنولوجيا والاتجاه الاستقلالى الحضارى :

يحاول هذا الاتجاه أن ينقل محور النقاش باتجاه آخر، فبدلا من أن يطرح كيفية تجاوز الفجوة التكنولوجية، نراه يشكك فى مشروعية هذا الهدف أصلا. فيرى في نقل التكنولوجيا ، خطراً على الهوية الحضارية لبلدان العالم الثالث، ويرى التنمية عملية مركبة يشكل البعد الاقتصادى أحد جوانبها ، كما يرى عملية الاستقلال باعتبارها صوناً للهوية الحضارية المتميزة لشعوب الجنوب، قبل أن تكون استقلالا سياسيا أو اقتصاديا .

يعتبر هذا الاتجاه أن التنمية بالأساس مشروع حضارى، قبل أن تتوقف على الإمكانات المالية والتراكم الرأسمالى الداخلى، يقول مالك بن نبى: "القضية بالنسبة للعالم الإسلامى ليست قضية إمكان مالى، ولكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية، أى الإنسان والتراب

والوقت فى مشروع تحركه إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات ولا يأخذها الغرور فى شبه تعال على الوسائل البسيطة التى فى حوزتنا منذ الآن، ولا تنتظر العمل بحفنة من العملة الصعبة، ولا أى مشروع من نوع مارشال" (مالك بن نبى، ١٩٧٨، ص ص ٨٤-٨٥).

من هنا فنقل التكنولوجيا لدى هذا الاتجاه لا يعدو كونه أحد أساليب السيطرة الغربية ومحاولة إبراز الانقسام داخل هذه المجتمعات التى تتميز بطبيعتها بتركيب وحدوى شديد التماسك (عبد الملك، ١٩٨٣، ص ص ٢٥-٢٦).

إن أبرز ما فى ممثلى هذا الاتجاه، هو تجاهلهم الواضح لطرح بدائل تفصيلية لعملية تجاوز التخلف فى العالم الثالث، ولنمط التكنولوجيا البديلة لصالح التركيز على البعد الحضارى القيمى (الدينى عند البعض).

ولكن، على الناحية الأخرى، نجد لدى هذا الاتجاه تتبعا تفصيليا جيدا لأثر نقل التكنولوجيا على مسخ الهوية الحضارية لمجتمعات العالم الثالث، وخاصة فى تلك القطاعات والمجالات التى ترتبط بثقافة البشر، مثل دراسة نبيل كامل مرقص عن "نسق المسكن فى الثقافة النوبية بين التنمية والاحتواء" وبرهنته على الدور الكبحى لنمط المسكن الغربى، فى عزل المواطن النوبى عن نسقه الثقافى التقليدى بتوازناته القائمة على علاقة غير عدائية بالطبيعة (نبيل مرقص).

ويسترشد بالإطار المنهجى نفسه حامد إبراهيم الموصلى فى دراسته عن "التكنولوجيا والنمط الحضارى دراسة حالة عن العريش"، حيث اتخذ الاحتلال الإسرائيلى إطاراً للمقارنة بين التكنولوجية الغربية المستوردة، ونمط الحياة الذى كان سائدا قبل الاحتلال والقائم على علاقات اجتماعية تقليبدية. وقد ركز الباحث على دور تلك التكنولوجيا المستوردة فى تدمير أنماط الاستهلاك المحلية لصالح أنماط استهلاك تؤيد الحاجة لاستيراد التكنولوجيا الغربية (الموصلى، ١٩٨٤).

إن أهم ما يميز هذا الاتجاه فى تناوله للموقف من نقل التكنولوجيا واستراتيجية التنمية البديلة هو:

١- أولوية العنصر الحضارى الثقافى على الاقتصادى المادى.

٢- التغيير فى نمط الاستهلاك وما يرتبط به من ثقافة، هو المقدمة والأساس لتغيير نمط الإنتاج الذى يؤيد التبعية للغرب، حيث تحتل قضية ماذا ننتج؟ أولوية على قضية كيف ننتجه؟.

٣- تظل البدائل التى يقدمها هذا الاتجاه على مستوى التجريد، مع انطلاق من ضرورة تأجيل مناقشة التفاصيل الفنية لحساب التغيير الفورى والحاسم فى الثقافة السائدة والنمط الحضارى، والثقافى القائم.

نقل التكنولوجيا واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية :

لعل هذا الاتجاه، هو أكثر الاتجاهات انفتاحا على كل من الاتجاهين الآخرين. فهو وإن كان يتفق مع الاتجاه الثانى فى نقده لنموذج النمو الانتشارى عبر نقل التكنولوجيا وفى استهدافه للاستقلال وعدم رهانه على إمكانية اللحاق بالغرب عبر تقليده، إلا أنه يظل متمسكا بمقاربة مختلفة لمأزق التكنولوجيا فى العالم الثالث، مقاربة تعطى الأولوية لنمط الإنتاج السائد وطبيعة التحولات فى التقسيم الدولى للعمل، على حساب الخصوصية الحضارية. تعطى أولوية لتحولات نمط الإنتاج على حساب أنماط الاستهلاك باعتبار أن الأولى ذات تأثير حاسم فى الثانية وليس العكس.

كما أن هذا الاتجاه وإن كان لا يراهن على اللحاق بالغرب ضمن تقسيم العمل الدولى بصورته الراهنة، إلا أنه يتعامل بجدية مع الفجوة فى الدخل والتكنولوجيا والمعرفة على الصعيد العالمى، طارحاً مشروعاً لتجاوزها، ومعتبراً ذلك التجاوز هو المقدمة الحقيقية لخلق ثقافة عالمية لا تستبعد التجانس العالمى كهدف، لكنها لا ترى تحقيقه يتم عبر فرض الغرب "لتجانسه الخاص" من خلال تسييده لنمط إنتاجه وثقافته.

من ناحية أخرى، فهى رؤية لا تتعامل بعدمية مع مطلب إصلاح النظام العالمى لترشيد عملية نقل التكنولوجيا لصالح العالم الثالث، وإن كانت تدرك الحدود التاريخية لهذا الإصلاح باعتباره يظل "إصلاحا" لنظام دولى يفتقد أسس العدالة ويعتبر اللا تكافؤ جزءاً عضوياً من هيكليته.

وإذا كان الانفتاح على مشاكل الواقع واتجاهاته المتناقضة هو إحدى سمات هذا الاتجاه، فمن الطبيعي أن تكون التناقضات داخله أعظم درجة، ويكون تجانسه الداخلي أقل.

إن هذا الاتجاه يدعو لاستراتيجية قائمة على إشباع "الاحتياجات الأساسية"، ولكن لا يؤيد هذه الاحتياجات باعتبارها أحد مرتكزات هوية حضارية ثابتة، غير متحولة. ولا يعتبر هذا الاتجاه أن التغييرات في أولويات الاحتياجات الاجتماعية التي تتم بفعل الصراع الطبقي في بلدان الجنوب، تعد بديلاً لتغييرات جذرية في العلاقات الدولية؛ أي باختصار لا يتعامل مع الصراع الطبقي الداخلي ضد النخب الرأسمالية المرتبطة بالغرب، بديلا عن الصراع الطبقي على الصعيد العالمي وداخل البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ولعل انهيار "التجربة الاشتراكية" في بلاد أوربا الشرقية، قد نبه أنصار هذا الاتجاه إلى أن نضالا عالميا على مختلف الجبهات هو المأمن الرئيسي ضد انهيار تجربة تنموية متمحورة على الذات، ولكنها منعزلة عما أتاحه النضال البشري على مستوى العالم - وفي القلب منه الدول الرأسمالية- من منجزات على صعيد التكنولوجيا والمعرفة الديمقراطية.

المراجع

١ - حركات محمد، تأملات حول الاستقلال التكنولوجى فى الوطن العربى، فى مجلة (الوحدة)، المجلس القومى للثقافة العربية، الرباط، السنة الخامسة، العدد ٥٥، أبريل ١٩٨٩، ص ٤٦.

٢ - إبراهيم سعد الدين وآخرون ، (التنمية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٤١.

٣ - محمد رشيد قريشى، فى: (المستقبل العربى)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢، ص ص ١٠١-١٠٢).

٤ - أنطوان زحلان، (العرب والعلم والثقافة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١١٩٨.

٥ - باسل البستانى "حوار الشمال والجنوب وانسياب التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية" فى: (المستقبل العربى)، العدد ٧٥، مايو ١١٩٨٥.

٦ - حسام عيسى، (نقل التكنولوجيا: دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية)، دار المستقبل العربى، القاهرة ١١٩٨٧.

٧ - عصام النقيب، "دور العلم فى التنمية والتغير فى الوطن العربى" فى: (المستقبل العربى)، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

٨ - أسامة الخولى، "أفكار فى شأن التعامل مع التكنولوجيا الغربية"، ضمن كتاب (التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب للدخول فى مضمارها)، منتدى الفكر العربى، عمان، ١٩٨٩.

٩ - مالك بن نبى، (المسلم فى عالم الاقتصاد)، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٨.

١٠ - أنور عبد الملك، (ريح الشرق)، دار المستقبل العربى، القاهرة، ص ص ٢٢٥-٢٢٦.

١١ - نبيل كامل مرقص، (نمط المسكن فى الثقافة النوبية بين التنمية والاحتواء)، دراسة غير منشورة، معهد التخطيط، شعبة التخطيط الاجتماعى والثقافى.

١٢ - حامد إبراهيم الموصلى، (التكنولوجيا والنمط الحضارى، دراسة حالة عن العريش)، بحث غير منشور، كلية الهندسة جامعة عين شمس، ١٩٨٤.

تعقيبات و مناقشات

المحور الثالث

العلوم التكنولوجية وقضايا التبعية

د. صلاح الزين (رئيس الجلسة)

بعد ورقة د. عبد الجواد عمارة وورقة أ. أشرف حسين لي ملاحظة صغيرة. الورقتان شديدتا العمومية. تقرأهما كأنك تقرأ عن البحث العلمي في تايوان، في سنغافورة، في بلاد الواق واق. ليس هناك مصر. وأنا سأتكلم عن مصر .. لن أتكلم عن العالم العربي لأني لا أعرف العالم العربي. أعرف مصر. لا توجد أي DATA خاصة بمصر.. لا توجد أي DATA تقول هل حدث هناك خروج عن هذا المأزق . أي القضايا المؤجلة مثل ماقال د. عبد الجواد . هل البحث العلمى فى مصر - التكنولوجيا - قدم نماذج تقول إن هذه المسألة ليست مؤجلة إلى أبد الآبدين حتى نحل مشروعاً مغايراً للغرب ، حتى نحل مشروع استقلال حضارى عن الغرب . هل كل هذه -مسائل التكنولوجيا - يجب أن تؤجل إلى الانتهاء من هذه المشاكل الرئيسية . كيف ؟ إذا كانت هذه المشاكل أصلا ستكون أرضيتها البحث العلمى والتكنولوجيا ، أى مفروض أن أبدأ من حيث انتهيت أم أنتهى من حيث بدأت ؟ لاأعرف هذه النقطة.

د. ليلى سويف

أول ملاحظة عندى هى أن الورقتين شديدتا العمومية ، وأنه حتى لانتكلم فى المخصص يتحدثان عن العالم العربى - ليس عن دول معينة فى العالم العربى - وهذا التعامل مع العالم العربى كوحدة يؤكد أن حجم الاختلاف بين أطراف الأفكار المختلفة - سواء المالية على مستوى استيراد التكنولوجيا ، أو الاجتماعية على مستوى استيعاب التكنولوجيا المستوردة - من الضخامة بحيث يحتاج إلى مدخل خاص لكى نتكلم عن العالم العربى ككل بدون تخصيص .

الحقيقة - قبل هذه الملاحظة الأولى التى أشرت إليها من أجل أن أكمل كلام أ. صلاح الزين - إننى أريد أن أحيى منظمى الندوة على أنهم أدركوا شيئا مهما ، يدهشنى أن المثقفين لم يدركوه لفترة طويلة ؛ وهو أن التبعية فى مجال العلم والتكنولوجيا هى أحد مظاهر التبعية فى المجال الثقافى - أى أن العلم والتكنولوجيا جزء من الثقافة أساساً، ومنذ فترة وأنا ألحظ أن ندوات كثيرة جدا تعقد فى مصر، لايوجد بها أى شىء عن العلم لذا فأنا أحيى فى الحقيقة منظمى الندوة على أنهم انتبهوا لهذا المحور ، وأنهم أفردوا له جلسة . وعموما تقسيم محاور الندوة جيد للغاية.

بالنسبة لهذه الندوة ، غاب عنها العلم؛ أى غابت عنها ورقة تعالج العلم (Science) والتبعية فى هذا المجال، وهذا شىء مؤسف لأنه هو والتكنولوجيا مرتبطان بشكل واضح، فكون أنه ليست هناك ورقة تعالج تحديدا التبعية فى مجال العلم قد أخل بفائدة الندوة ككل. أيضا، غاب الشىء الذى أشار إليه أ. أشرف وأشار إليه أ. عبد الجواد: غابت ورقة عن المتابعة الملموسة لآليات التبعية فى مجال التكنولوجيا أو العلم ، سواء كانت التكنولوجيا أو العلم، وورقة آليات تعميق الفجوة ، أى الورقة التى تصف شكل الفجوة ، مظاهرها كذا ، أو تصورات المخارج، لكن لايوجد الشىء الذى نقول إنه يحتاج إلى دراسة . أى كنا نتمنى أن تكون هناك محاولة بهذا الشكل ، خصوصاً وأنا أعرف أن هذه الندوة تجهز منذ فترة طويلة ، فكان وارداً أن يكون فيها مثل هذه الورقة . هذان الموضوعان ، فى الحقيقة ، يقللان من الفائدة التى يمكن أن نفيدها من مثل هذه الندوة . هناك ملاحظة إيجابية للورقتين أنه بغض النظر عن الخلاف - الذى سيظهر حالاً بمجرد أن أقول ملاحظاتى فى المعالجة - لكن تظل معالجة قضية التبعية التكنولوجية على أنها قضية اجتماعية فى المقام الأول هى فى رأيى المدخل الصحيح ، واتفق مع هذا . هذه ليست قضية فنية . هى طبعا فيها جانب فنى لانستطيع أن نغفله ، وإغفاله يخرجنا خارج العالم تماما ، لكن مدخلها الرئيسى هو فعلا مدخل سياسى اجتماعى . هذا واضح فى الورقتين، وهذا أوافق عليه ، وإن كنت أرى أنه كان لابد أن يدلل عليه أكثر من ذلك ؛ ليس من أجلنا نحن الجالسين - نحن تقريبا كلنا متفقون على هذا ، أو غالبا أغلبنا يتفق على هذا - لكن نحن لانحدث أنفسنا. واضح من الكلام أن هناك تيارا آخر ، وهذا التيار هو المسيطر على صناعة القرار فى أماكن كثيرة، يرى أن المسألة فنية ، فإذا كنا نريد أن نقول

إنها ليست فنية ، أو نقول لغيره من الطبقات - من الشرائح الاجتماعية - إن المسألة ليست فنية فهذا التيار يضحك عليك ، فهذا يعنى أننا لابد أن ندلل على ذلك، لانستطيع أن نفترض أن هذا بديهى. هناك ملاحظة منهجية أيضا و عامة . فعلى خلاف كل الموضوعات التى أثيرت فى هذه الندوة، قضية التكنولوجيا بالذات لاتثير تساؤل إن كانت هناك تبعية أم لا . كل الناس يتفقون على أن المسألة هنا واضحة ، وأنا لن أثير السؤال : ماذا تعنى "تبعية" ؟ . هذا السؤال الذى يجعلها يمكن الاتفاق حولها والعمل وتوضيح الأمور فيها أكثر ، لأن الكل بما فى ذلك المسيطر على القرار والذى لايسيطر على القرار رغما عنه .. أى أن مظاهر التبعية هنا أكبر من مجرد أنها معروفة. وأوضح أنها فعلا ملموسة بدءاً من أنك تستورد ولاتصدر التكنولوجيا أو المنتج التكنولوجى ، و إذا صدرت تصدر القليل جدا . إن ماتستورده قد يكون ملائماً وقد يكون غير ملائم . تستورد الموجود، وماتستورده ولوكان غير ملائم تدفع فيه ثمنا باهظا ، ما تستورده قد يكون هناك إمكانية لاتستخدم ربعه مثلا ، وهذا يحدث فى أغلب الأحوال . فكل هذه الأمور تجعل هذه القضية موضع خلاف، لكن فى ماذا الخلاف يكون دائما ؟ فى "كيف" نعالج الطلب.

هناك ملاحظة رئيسية على كلام د. عبد الجواد، هى أنه يقرن ثلاثة أمور ببعضها على أساس أنها لاتنفصم : التبعية فى المجال التكنولوجى ، التبعية فى المجال العلمى ، والتخلف فى المجال الثقافى وغياب الثقافة العلمية . تصورى إذا كنا نريد أن نعالج الأمور معالجة علمية - لابد أن نكون واضحين بعض الشىء . هناك فرق بين أن أقول إن هناك أهدافا اجتماعية لايمكن نظريا الفصل بينها وتصور تحقيقها ، وأن أقول إن هناك أهدافاً اجتماعية يمكن نظريا الفصل بينها ، لكن فى مجتمعنا لايمكن الفصل بينها ، أو أن أقول نظريا وفى مجتمعنا لكن أنا لا أريد أن أفصل بينها ، ولاأحب ولاأفضل . أياً كانت أسباب ذلك ، فالذى يُطرح أنه لايمكن الفصل نظريا . أرى أن هذا ليس بديهيا إذا كان صحيحا يكون محتاجا لتغير. وأرى أن التجربة اليابانية مثال على ذلك . أنا لست دارسة للتجربة اليابانية ، لكن الانطباع - مادمنا لانتكلم عن شىء بديهى -. يشير إلى أن هناك شيئا شكله مختلف عن ذلك . فى اليابان هناك تقدم تكنولوجي عال جدا ، ليست هناك تبعية تكنولوجية . . . لكن يبدو أن هناك الإبداع نفسه، الاختلاق نفسه ،فى مسألة العلم كعلم بحت. والثقافة اليابانية تبدو ثقافة تقليدية أيضا، فيها جانب كبير جدا من

الميتافيزيقا ، ورغم ذلك هناك تكنولوجيا . حتى فى الغرب الأوروبى المتقدم: الثقافة العامة شيء وثقافة العلماء شيء آخر . أى هناك تقدم تكنولوجى عال وهناك أيضا تقدم عال. لكن هناك ثقافة عامة ليست كذلك . هى ليست شكل ثقافتنا لكنها ليست علمية، الثقافة العامة هناك ليست علمية ، وفيها حتى جانب من التعامل الميتافيزيقى مع العلم ذاته .. إن العلماء يقولون : هذ صحيحا إذن فهو صحيح ، وهكذا .

إذا كنا سنقول إن هذه أهداف لاتنفصم نظريا لابد أن ندلل على هذا ... إذا كنا سنقول تنفصم نظريا لكن لايمكن أن تنفصم في مجتمعنا فى ظروفه الحالية - وأنا أميل لهذا التصور لكن لابد أن ندلل عليه - لانستطيع أن نقوله كبديهية . وحتى لو ظهر أنها تنفصم فى مجتمعنا فهذا مشروع تماما ، وإن كنت أقول أيضا إننى لا أريد أن أفصلها . لكن فى هذه الحالة علىَّ أن أتبين كلفة أن أرفض الفصم لأن ما اختلف حول أنه ليس هناك تقدم ، إلا إذا كان التقدم على أى محور يكون له مردوده - مردود عام فقط - يكون أقل طبعا لو استطعت أن أحدث تقدما على كل المحاور - مردود أفضل- - فأنا أضحى بالمردود الأقل فى مقابل المردود الأكبر . هل أنا متأكدة من أنى أستطيع أن أفعل ذلك؟ ما شكل الكلفة الاجتماعية لهذا ؟ هذه أمور لابد أن تعالج بدقة ، ويصعب أن تعمم.

أنتقل إلى ملاحظاتى على ورقة الأخ أشرف أول ملاحظة أنه كان يجدر بهذه الورقة أن تقوم بمسح ببليوجرافى ، ليس من الضرورى أن تسير وراء كل باحث، لكن على الأقل كان يجدر أن تقوم بهذا المسح.

الملاحظة الثانية خاصة بالاتجاهات . أنا موافقة فعلا على أن الاتجاهات المطروحة تنحصر فى تلك الاتجاهات الثلاثة التى طرحتها الورقة ، وأرى أنه تقسيم معقول ، ولكن فى عرض هذه الاتجاهات ينقصنا بعض الأشياء . ففى نقد الاتجاه الأول الذى هو الاتجاه الاستشارى نحن محتاجون أيضا لمعالجة ملموسة بعض الشيء لمشاكل هذا الاتجاه ، أى التأكيد على فكرة الإخفاقات المتتالية ... أنت تسميها إخفاقات ، هو لايسميها إخفاقات ، بل يسميها نجاحاً نسبياً ، وهو أيضا ليس مخطئا تماماً ، إذ لانستطيع أن نغفل أن التغيرات التى حدثت فى الوطن العربى أو فى مصر ، قللت معدلات وفيات الأطفال مثلا وزيادة فى متوسط العمر - هذه جزئيات لا أستطيع أن أغفلها . لانستطيع مثلا أن تغفل أن عدد الأطفال الذين يموتون بالإسهال تحديدا قد تقلص إلى حد كبير. وإذا قلت إن الموضوع

أخفق وإن هذا الطريق قد أخفق ، فيجب أن أسأل: وإن هذه السكة أخفقت . هى مخففة فى ماذا إذن ؟ مخففة فى أنها لاتضيق الفجوة ؟ هذا إذن غير واضح ولابد أن يوضح . هذا بالنسبة لى أنا صواب ، موافقة عليه، لكن هذا لابد ألا يظهر على أنه أمر بديهي . فهنا عندما ننقد الاتجاه الأول علينا أن نظهر - رغم أنه يحسن المستوى العام بعض الشيء لكن الفجوة اتسعت - كيف تتم هذه العملية ؟ وكيف تتم عملية استيراد التكنولوجيا فى ذاتها ؟ فهذا ينقصنا .

بالنسبة للاتجاه الثانى الذى هو الخاص بالاستقلال الحضاري ، أيضا غاب نقد، في تصوري، رئيسى ، لأنه نقد من منهج الفكرة الخاصة بالاستقلال الحضارى نفسه . هناك فى تصوري بعض المجالات أنا مضطرة إلى أن استعمل الغرب فيها - الغرب المتقدم أو أيا كان ، ليس الغرب فقط بل الدولة الأكثر تقدما فى العالم فى مثل هذا المجال. سأعطى مثالا يتعلق بمسألة التقدم العسكرى، فى هذا المجال أنا مضطرة - بما أننى أتعامل مع آخر مغاير ومعادٍ وله أطماع - إلى عدم تجاهل تقدمه العسكرى عنى . وبالتالى لأن التقدم العسكرى معناه أنه يستطيع أن يجهز علي . فهذا فى صلب الفكرة ؛ إنه ليس (مسطرتى) لأن هناك مسطرتى الأخرى . إذن ، فى غير التقدم العسكرى ، هناك أشياء أخرى أيضا مثل تقليل معدلات وفيات الأطفال فأنا لا أستطيع أن أقول إنه ليس (مسطرتي) يموت عنده عشرة كل ألف طفل وأنا يموت عندى خمسون، أنا لاأستطيع أن أعتبر هؤلاء الأربعين لايساوون شيئا، لا. يمكن هذا أن يكون موقفا عنصرياً لا إنسانيا . فهنا يوجد خلل رئيسى فى الفكرة ذاتها يجعلها تحتاج إلى تعديل . وفى النهاية هناك مسطرة إنسانية مشتركة لابد أن أحددها ولابد أن أفصل بينها وبين أشياء أخرى .

د. حسام عيسى :

أنا سأشير بسرعة جدا إلى بعض النقاط السريعة في فنية التبعية والتنمية . من المؤكد أن المرء لابد أن يعرض لمسائل عامة . هناك كثير من الأساطير حول طريق التنمية ، منها قضية علاقة التكنولوجيا بالثقافة ، قضية التبعية التكنولوجية ، قضية علاقة الأسبقية فى التكنولوجيا عن العلم، مثلما ذهبت إحدى الأوراق . التكنولوجيا - كما نعرفها- ظاهرة حديثة جدا وليست سابقة على العلم، ظاهرة بدأت فى منتصف القرن التاسع عشر . ليس معنى المعرفة إنتاجا لشيء ، وإنما المعرفة التي تقبل التراكم القائمة على البحث المنظم .

هذه الظاهرة لم تعرفها أوروبا إلا فى منتصف القرن التاسع عشر . لذلك ، غير صحيح أنها سابقة على العلم . التكنولوجيا بهذا المعنى ظاهرة حديثة ؛ التكنولوجيا هى نمط معرفى يتوسط مابين العلم والصناعة ، يرتبط بكليهما ، وإن كان ارتباطه بالصناعة أكبر من ارتباطه بالعلم ؛ ارتباطه الأساسى بالصناعة وليس بالعلم .، بدليل أن هناك بلادا كثيرة جدا بلغت التقدم فى العلم وبلاداً أخرى أقل تقدما فى العلم مثل اليابان وهى أقل تقدما من إنجلترا وفرنسا فى العلم .. انظر جوائز نوبل التى تأخذها انجلترا وفرنسا ، إنها تساوى ما أخذته اليابان عشرين مرة ، واليابان أكثر تقدما تكنولوجيا عشرين مرة من انجلترا و فرنسا مجتمعتين . لكنها ليست أكثر تقدما من أمريكا ، أمريكا أكثر من الاثنتين فإذن ليس هناك ارتباط ضمنى ، بمعنى أن هناك بلداً متقدماً علمياً أو متقدماً بالعلم، فى ارتباطها الذى بين الاثنين وارتباطها بالعلم وارتباطها بالصناعة أكثر ... أى أن العلم ضرورة والصناعة هى المحددة ... هى التى تحدد التراكمات وهى التى تحدد مايجدد وما يكتب ومايوضع فى الأدراج ومايستمر، والرأسمالية إذا كانت قد حققت أكبر نهضة تكنولوجية فى تاريخ البشرية .. فهى قتلت من الإبداع التكنولوجى أكثر مما سمحت بامتداده لأسباب متعلقة بالصناعة وليست متعلقة بالعلم . فالمحدد هو الصناعة.

النقطة الثانية العلاقة بالثقافة ... أنا رأيى، هذا عند اليسار ينبغى أن يختفى ... لايوجد شىء اسمه علاقة بين التكنولوجيا والثقافة ... أى كل ثقافة لها تكنولوجيتها . لايوجد ارتباط نهائيا. التكنولوجيا تاريخيا شىء ينتقل عبر الحضارة ، وتجربة الإنسانية هى تجربة الانتقال للتكنولوجيا . التكنولوجيا فى الولايات المتحدة انتقلت من أوربا إلى اليابان وتنتقل من اليابان إلي غيرها؛ أى تاريخها هو تاريخ الانتقال المستمر مع اختلاف التقدم .. ليس هناك ارتباط بين الثقافة والإبداع التكنولوجى ، ارتباطاً حتميا . نعتبر نتيجة خطيرة جداً، القول إن كل ثقافة لها تكنولوجيتها ، وهذا غير صحيح. التكنولوجيا لها طابع عالمى لأن الصناعة لها طابع عالمى ، وبالتالى ليس معنى ذلك أنه ليس هناك ارتباط بين الجو الثقافى العام وجو العلم والتكنولوجيا .. هذه مسألة مختلفة تماما لكن ليست فى قضية النقل ، قضية انتقال التكنولوجيا. القضية الثانية هى قضية المواءمة . التكييف .. ليس هناك شىء اسمه نقل ثم شىء اسمه تكييف . كل نقل للتكنولوجيا حقيقى بمعنى الكلمة كان دائما مرتبطاً بعملية تطويع، بغير التطويع ليس هناك نقل..

هناك شيء آخر سنتكلم عنه ليس له علاقة بالنقل . التكنولوجيا انتقلت من أوروبا إلى أمريكا مطوعة . الأمريكان وهم ينقلونها يطوعونها . المراكب التى انتقلت من أوروبا - المراكب النهرية - كانت فى أوربا الأنهار ليس فيها انحدارات عميقة عكس الحال تماماً فى أمريكا، فعندما أخذوها لم تكن من الممكن أن تلائمهم. كان لابد من اختلاف هيكل القارب تماما بسبب الانحناءات العميقة.. كذلك الأفران . إن أمريكا أكبر بلد إنتاجاً للخشب ، وبالتالي فالاعتماد لم يكن على الفحم فى الأفران، إنما كان على الخشب فالأفران الأوروبية التى جاءت من انجلترا فى الثورة الصناعية كانت قائمة على الفحم ، وهم أخذوها وعدلوها .. لايوجد شيء اسمه استقبال للتكنولوجيا بغير التطويع ، وهذا ليس خاصًا بالبنك الدولي وكلام من هذا القبيل ... يقول لك انقلها ثم فى المرحلة الثانية طوعها. لايكون نقل وإنما يصبح شيئا آخر لا علاقة له بالتكنولوجيا و الذى تم عندنا فى بلدنا فى الثلاثين عاما الماضية ليس له علاقة بنقل التكنولوجيا. أو شيء من هذا أبدا . هذا ضحك على العقول .. فليس له علاقة بالموضوع .. أى خارج الملعب . تلك هى النقطة الثانية.

النقطة الثالثة هى التبعية التكنولوجية ... يقول لك التبعية عن طريق التكنولوجيا ماذا تعنى تبعية تكنولوجية ؟ التبعية التي نعرفها مثل ماقالها د. سمير أمين ومجموعته هى أن التبعية الاقتصادية تتم بأدوات مختلفة.. والآن التبعية عن طريق التكنولوجيا.. مايسمى بنقل التكنولوجيا .. هذه أدوات لتعميق تبعية واحدة موجودة هى التبعية الاقتصادية، وكذلك التبعية الثقافية، فى رأيى يجوز أنها تبعية واحدة . كل واحدة منهما تابعة للثانية.

إن المصيبة الحقيقية لبلاد العالم الثالث أنها تنقل تكنولوجيا غير ملائمة.

د. حسن أبو بكر

فيما يتصل بالتكلفة الاجتماعية لتكنولوجيا بعينها ، وحتى فى إطار التكنولوجيا الغربية، نحن نستطيع أن نفرق بين ثلاثة أنماط : التكنولوجيا الأمريكية التى تختلف عن التكنولوجيا الأوروبية الغربية ، التى تختلف بدورها عن التكنولوجيا اليابانية ، وكلها فى إطار المنظومة الغربية . لكن الاختلاف الكمى ، هنا، ما سببه ؟ سببه أن هناك بالفعل

ظروفاً اقتصادية واجتماعية جعلت مثلا التكنولوجيا الأمريكية تتميز بصفة عامة بقدر هائل من استهلاك الطاقة إذا ماقورن بالتكنولوجيا الأوروبية الغربية . التكنولوجيا اليابانية تميل إلى صغر الحجم ويمكن أن نجد فى كل حالة من هذه الحالات بصمة طابع الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد. عندما نتكلم نحن عن التكنولوجيا الملائمة لمصر أو لأية دولة ونرى تكلفتها الاجتماعية فيما يتعلق بأنها فتحت فرص عمل جديدة أم لا ؟ هل هى متوافقة مع البيئة أم لا ؟ تساعد فعلا فى تطور المدرسة الوطنية فى البحث أم لا ؟ فكل هذا طبعا يكون له اختياراته . الاختيارات التى يحملها هو ضمنها قيادة المجتمع، بشكل عام إذا كان هذا المجتمع ينوى ان ينتج مثل الصين والهند - فتطور التكنولوجيا الصين والهند تعملان بالفعل على تطوير لأشكال أصيلة . فى مصر لم يحدث هذا ، وحتى المحاولات المحدودة جدا اجهضت، والمثال المشهور جداً أو الذى كان مشهوراً : مسألة تعطل قسم الطيران فى كلية الهندسة لأسباب غريبة جدا وغير معروفة بعد أن كان الباحثون المصريون قطعوا شوطاً - قيل وقتها إنها فى إطار تطوير طائرة قتال مصرية . الهند كانت قد سارت .. وصنعت "الميج" عندها . الهند تجاورت مع باكستان والصين وثلاث كتل ضخمة بشرية وثقافية ومتعادية جعلت كل دولة من هذه الدول عندها برنامجها النووى الخاص . ونحن كان بجوارنا اسرائيل التى تصنع قنابل نووية ولم نشعر حتى الآن أن فى هذا تحدياً يستدعى أن يكون لنا برنامجنا العملى الخاص وإبداعاتنا التكنولوجية وبرنامجنا النووى ... الخ.

فالمسألة هنا تتحدد فى وجود مجتمع يواجه مشاكل بالفعل فيستدعى كوادره الوطنية لحل هذه المشكلات . لكن عندما لايكون الأمر على هذا النحو ، يجد الباحث نفسه فى وطنه فى حالة من اثنتين : إحداها أنه "سلعة "راكدة ليس عليها "طلب".

إذا توقفنا عند أمثلة محددة ، فسوف نلاحظ أن أولويات البحث العلمى فى مصر لايحددها احتياج المجتمع المصرى للبحث العلمى ولكن يحددها التمويل الأجنبى والمضاف ، كما نلاحظ أن العلماء المصريين منقطعو الصلة عن مجتمعهم، وهناك بالفعل قصور فى الثقافة العلمية . ويؤكد هذا أن الاقبال - عموما - على المعارف العلمية إقبال ضئيل جدا.ونحن نستطيع أن نتحدث عن التبعية فيما يتعلق بترتيب أولويات البحث العلمى فى بلدنا، وتبعيته خطيرة وتهدر كفاءات كثيرة جديدة وتحرف جهود المؤسسة الوطنية للبحث

العلمى . إن المسألة تكون مثل الـ " التمرينات الرياضية البسيطة " التى ليس لها أى مدلول لا اجتماعى ولا علمى ولا تكنولوجى .

تظل نقطة أخيرة خاصة بموضوع العطاء المصرى فيما يتعلق بالمعارك العلمية المختلفة أم لا .. وأنا أعرف أن هناك بعض المجالات التى يبذل فيها المصريون جهداً طيباً جدا ومنشوراً. ولكن موضوعات " أوراقها" و"متابعاتها" ليس فيها"مرجع" مصرى واحد.

أنا لا أعرف لماذا ؟ هل لأن مجلاتنا لاتصل أم لأنه يكون هناك تعمد لإغفال الإسهامات المصرية فى هذه المجالات، أو هناك تشكك من جدوى الذى نقدمه للعالم . لا أعرف لماذا ؟

د. أمينـة رشـيد :

عندى سؤال بسيط جدا لحسام عيسى فيما يخص ماذكرته عن الفاصل بين الثقافة والتكنولوجيا ، كنت أريد أن أسألك حول المثل اليابانى والخاص بالورقة التى تخزن لمدة يوم. تفترض أن السيارة لن تعطل . إن كذا وكذا - هذا مفهوم محدد للزمن وللجدوي .. أى عندما نقول " ثقافة " لا نعنى الأدب والفن فقط ، بل أيضا مفهوم الزمن والجدوى ومفهوم العقلنة فى مسيرة الحياة .

د. حسام عيسى :

قضية التكنولوجيا ثار حولها جدل كثير وتساؤلات كثيرة ، من أهمها : هل على الدول النامية أن تبتدع تكنولوجيا ملائمة لثقافتها ... فرد عليها إيمانويل الاقتصادى الدانماركى الشهير قائلا إن كل ثقافة متخلفة ستنتج تكنولوجيا متخلفة ، ثم قال ما الخلاف؟ هناك خلاف بين الثقافة الالمانية والثقافة الفرنسية . من يجرؤ أن يقول إن هناك تكنولوجيا المانية وهناك تكنولوجيا فرنسية . ثم أنا معترض الحقيقة على كلمة قيلت منذ قليل أن هناك تكنولوجيا فى أوروبا .. الآن مثلا السيارات هناك سيارات كبيرة وسيارات صغيرة . ماهى المعرفة التى وراء هذا ؟ المعرفة واحدة إذن، ... أريد أن أقول إنه ليس هناك ارتباط. رجال "الثقافة" يقولون مثلا التكنولوجيا الغربية هذه فقيرة وعلينا أن نبدأ بتكنولوجيا غير قابلة للنقل ، لأن مع النقل لابد من تطويع ثقافتك . هذا كلام ليس له معنى .والمركز القومى للبحوث فى فرنسا قدم تعريفا لنقل التكنولوجيا ؛ قال إن نقل اتكنولوجيا هو تطويعها. . . النقل بدون تطويع هذا لامعنى له ، فالذى أقوله ، فى

النهاية، إن مسألة الثقافة هذه خطيرة جداً لأنها ستذهب بى فى متاهات لأن كل مجتمع أصبح لديه ثقافته المتميزة يكون عنده تكنولوجيته المتميزة.

أ. بشير السباعى :

أتصور أن تدخل الثقافة يحدث من خلال الإدارة داخل الوحدة الانتاجية أو الموسسة الصناعية . أى لو أخذنا ، مثلا، نظرية الإدارة اليابانية فسوف نلاحظ أنها تعتمد على تواجد العامل فى مجمل مسيرة حياته داخل مصنع واحد وكمؤسسة صناعية واحدة . الاختلاف هنا لايكون من مصنع إلى مصنع ولكن يكون داخل مختلف مستويات المصنع . فأتصور أن هذا تدخل من خلال الإدارة ... أى أن التكنولوجيا يمكن أن تكون محايدة ، أو "وسيطا" بين الثقافة وبين الادارة .

د. نعمات نوفل

هناك بلاد منتجة أو تقود حركة العلم والتكنولوجيا وبلاد هى البلاد التابعة وهناك - من ثم - ثنائية مابين هذين الطرفين . الأمور تترتب تقريبا فى العشر سنوات الاخيرة بشكل أكثر تنظيما . حتى قضية قيادة العلم وقيادة التكنولوجيا فى العالم . هنا نحن ننظر فنجد أنفسنا داخلين فى ثنائية علمية . لكن الحقيقة أنه أصبح هناك توظيف لكل الباحثين فى العالم تقريبا . يمكن أن يكون عملهم فى هذه المساحة بحسب هذه الفكرة العلمية ولتطويرها تعقد لجان علمية تتبع الأمم المتحدة وشركات الخ ومعاهد كبرى تمول بحوثاً على مستوى العالم فى هذا الاتجاه لتوظيف كل القادرين علي هذه المسألة من أجل أن يصب فى شىء واحد. وهو ما وصفه بعد ذلك ميراجيل ترست الهندى بأنها نوع من " الامبريالية البيئية" " (فى البداية أسماها الكولونيالية) فالفكرة هنا أنه كيف أن العالم كله يكون موظفا لخدمة فكرة معينة ، وبالتالى نحقق فى صالح العلم مصالح قضية قد تسميها أنت تجاوزا " مصالح المركز" والعالم كله لابد أن يخدم هذا . لم تعد التكنولوجيا قضية ثنائية من يستطيع أن يعطى ومن يستطيع أن يتصارع ... الخ كذلك هناك اتفاقية (ايزو - تسويليت) التى تحدد المواصفات القياسية للسلعة التى يسمح بدخولها السوق الامريكى أو السوق الأوروبى أو السوق اليابانى والتى تحدد مجموعة قاسية جدا من المواصفات يعجز أى إنتاج صناعى فى أى بلد فى العالم الثالث أن يوفى بها . وقد قرأت

مقالاً منذ أسبوع عن بعض شركات فى مصر تعمل منذ سنوات من أجل أن تصل لشروط " الايزو" مثلا . على صعيد التطبيق ، كانت هناك أيضا مسألة من الإحكام العالمى للسيطرة على الانتاج نفسه طبقا لمواصفات معينة تحدد مسبقا مواصفات السلعة ، وبالتالى تحدد من الذى يدخل السوق من أجل أن ينتج سلعة ما والمرشح لدخول السوق يدخل بأى شروط . وبالتالى من الذى يستطيع أن يمنحه هذه الشروط بالتحديد حتى يستطيع أن يدخل السوق . لذلك أريد أن أقول إن الحرية التى كنا نناقش بها فى السابق مسألة التبعية وكسر قيود التبعية و الكثير من بلدان العالم الثالث لم نعد نسمع عنها.

فى نفس الإطار لو تكلمنا عن ثورة المعلومات ، فالمثال الذى أرادت أن تثيره د. ليلى خاص بـ (ارفيشنال تيرنز) .. اليوم أصبح فى العالم سوق واحد. أى لم أعد أستطيع أن أقول الـSoft Wair الامريكى أو اليابانى أو الهندي ... الخ .. هذا الـ Soft Wair فى العام هو توظيف العقل الانسانى لخدمة الآلة العالمية ككل . وبالمناسبة يوجد فى مصر شركات لاتنتج للسوق المصرى على الإطلاق . تنتج للسوق الامريكى أو للسوق الالمانى مثلا.

فى هذا الاطار من أجل أن نمنهج الأمور أيضا بدرجة أعلى نجد أن هناك زخما شديداً جداً وراء الأفكار التى ظهرت فى أوائل السبعينيات من مفاهيم التنمية البشرية، ولكننا نلاحظ اليوم أن مفهوم التنمية البشرية، بدأ يأخذ درجة أعلى من الاهتمام وهو فى الحقيقة لم يعد مفهوم توجيه التنمية للشعوب مثل ما بدأ به المفهوم ، ولكن المفهوم اليوم هو رفع كفاءة هذه الشعوب المتخلفة حتى تكون قادرة على الاستهلاك لأنك اليوم مع تعقد الإنتاج التكنولوجى لايمكن فعلا لأى ربة بيت لاتستطيع أن تفك الخط استعمال الأدوات المنزلية التى تنتج الان ... أي عندما نتكلم مثلا عن الغسالات " الفول اوتوماتيك" التى فيها ١٨ برنامجاً و٢٤ برنامجاً الايمكن لامرأة أمية أن تتعامل مع مفهوم البرنامج الذى هو اليوم أبسط عنصر من منظومة المعرفة الحديثة . وبالتالى لابد أن يتغير التعليم ولابد أن يكون هناك ضغط شديد جدا لأن تدرس هناك " رياضيات حديثة" ونحن نحاول أن نغير حتى مفاهيم التعليم ذاتها . هذه نقطة خطيرة جدا والنقلات التى من هذا النوع قد تكون مفيدة للشعوب فى وقت من الأوقات اذا استطاعت بالفعل أن توظف هذه النقلات لصالحها .

لكن لو ظللنا مستسلمين لهذه النقلات ، فسوف نظل الجانب المستهلك فى تطوير العلوم والجانب المستهلك فى تطوير التعليم ، ومن ثم نستمر تابعين لما يأتى إلينا من الغرب .

د. عبد الجواد عمارة

حقيقة لايسعنى الا أن أشكر كل السادة الذين علقوا على هذه الورقة الصغيرة التى قلت انها ليست سوى بعض المفاهيم، وهذا النقاش الذى دار الان بين إلى أى حد يحتاج الموضوع إلى تعمق أكثر وتدقيق أكثر وقراءة أوسع وتعرف على النشاطات فى الصناعة وفى الحياة عامة. إذ يصعب على فى خمس دقائق أن أرد على كل شىء ، لذلك سوف أرد على كل بعض النقاط د.ليلى قالت التبعية فى مجال العلم غير موجودة ونحن عندما بدأنا نضع الورقة قلنا إن فلانا يتناول العلم وفلانا يتناول التكنولوجيا ، وأنا أكتب وجدت هذا التخصيص تعسفياً . أنا لم أقدم موضوع معالجة التكنولوجيا وتطويرها وأود أن أقول إن ما طرحته هو أننى نقلت الموضوع من الجانب الفنى المحض ، هذا إلى جانب أن القضية هى - وهى قضية العلم والتكنولوجيا - قضية سياسية بالدرجة الأولى ، وهى مثل التنمية ومثل قضية النهوض بالثقافة ولا أستطيع أن أقول :" أوقفوا التنمية الآن "؟ أنا أقول نريد تنمية متمحورة على الذات، وهذا جزء من النضال السياسى بشكل عام سواء على جبهة العلم أو على جبهة التنمية ، وما نريد أن نقوله فعلا إن هذه القضية سياسية، وإنها جزء من النضال العام فى السياسة فى مواجهة الطرف الآخر.

إننى سعدت تماما بما قاله د. حسام . وأنا قرأت كتابه كله ، واذا كان عنده كتب أخرى فى الموضوع يسعدنا أن نطلع عليها ونطور أنفسنا بما جاء فيها ونناقشها وما إلى ذلك .

فيما يتصل بمسألة أن التكنولوجيا ظاهرة حديثة ، والتكنولوجيا بالمعنى الراهن هى اليد المنظم أو المعرفة ، لكن أنا أريد أن أقول إنها سابقة للعلم ، بمعنى أن الانسان القديم كان لديه أيضا بعض " معارف" ، وكان يطور أيضا أدواته، آلاته الحربية أى أن هذا الانسان كان يستخدم بعض المعارف خلف عملية التطوير التى يعملها ويتقدم بها .

أنا حقيقة لم أفهم بالدقة ما قاله د. حسام حول أنه ليست هناك علاقة بين الثقافة والعلم، وعندما نتحدث عن الثقافة نقصد الثقافة بالمعنى الشامل للثقافة بما فيها منهج

الحكم وطريقته وإدارة البلاد والديمقراطية والعدل الاجتماعى - أى أنا أريد أن أقول هذه العوامل كلها داخلة فى المفهوم، أنا أقصد أيضا الثقافة بالمعنى الواسع .

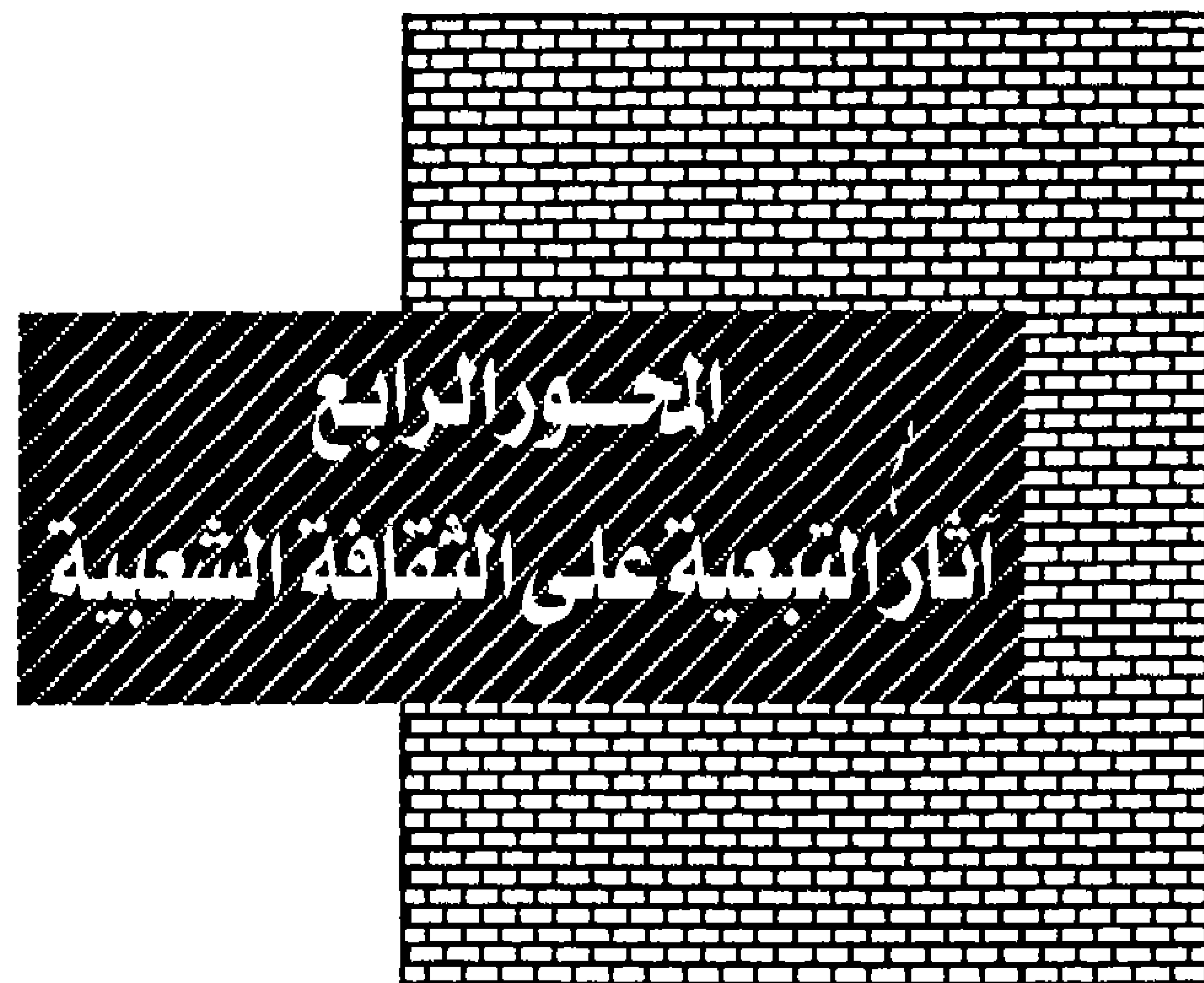
أ. أشرف حسين

سوف أشير ، بسرعة ، إلى نقطتين ترددتا كثيرا فى الكلام، نموذج الهند ونموذج الصين، بما يهدف إلى فكرة أن هناك مخرجاً تكنولوجيا خارج الغرب . الحقيقة هناك تساؤل حول ما إذا كانا نموذجين مختلفين فعلا؟ وربما كان كلام د . حسام عيسى حول النموذج اليابانى كلاماً مفيداً جدا فعلا، لأننا دائما نتكلم عن الإبداع الذاتى وما إلى ذلك ويتبادر إلى ذهننا اليابان . ونحن أمام بلد بالفعل كل الذى فعله أنه " نقل" كل الاختراعات التكنولوجية الكبرى التى تمت خارج اليابان . وتظل قائمة قضية أن هناك فجوة وأن هذه الفجوة مجرد إبداع أو نجاح بلد من بلدان العالم الثالث فى هذا القطاع أو ذاك . أن ينجح مستوى إنتاج داخل السوق الرأسمالى العالمى علنا ويدخل المنافسة . هذا لا يعنى إطلاقاً أن هذا يمكن أن يكون مجرد خيار جماعى لبلدان العالم الثالث ، وهذه النقطة جوهرية فيما أتصور: مسألة أننا لانستطيع، فى كل فترة ، أن نخترع نموذجاً ونحاول تقديمه كنموذج غير غربى .

د . ليلى أثارت ، باختصار ، نقطة تتصل بأن كلامنا كله لايزال عن الثورة الصناعية ، وأننا أهملنا أن هناك ثورة ثالثة . وأوافقها إلى حد كبير على هذا الكلام لكن تظل هناك نقطة أريد أن أوضحها ؛ يمنعنا هل إخفاق كفاح الثورة الصناعية لأسباب سياسية أم لأسباب تخص التكوين الاجتماعى ؟ هل هذا الاخفاق لازال قائما ؟ مازال يمنعنى من دخول هذه الثورة التكنولوجية الثالثة أم لا؟ وإذا كان لازال يمنعنا فأعتقد أن إعادة تدبرها والبحث فيها مازال مسألة قائمة ، وإلا نكون أمام نوع من المحاولة للهروب للأمام باستمرار . وإذا كنا قد فشلنا فى الصناعة الثقيلة ، فهل نعمل إذن فى الـ Soft Wair. والحقيقة أن ماقال د . نعمان يثيرّ السؤال: ماذا بعد؟ هل تم تحديث المجتمع الهندى بشركة دخلت السوق وانتجت له ؟ هل التكوينة المجتمعية الهندية انتقلت فى التحديث؟ أعتقد أن النظر لازال قائما ونحتاج لحوار بالفعل .

المسألة الأخيرة خاصة بموضوع الأولويات ، ود. أبوبكر عرض المسألة كما لو أنها بالفعل هى مشكلة تشوه ثقافى . هل نحن نختار أولويات غيرنا أم لا؟ الحقيقة نحن نختار أولويات غيرنا ، بينما يجب أن نختار أولويات لإحداث التوازن الاجتماعى ، أى هى أولويات ليست مفروضة ، هذه تشبع طلباً اجتماعياً محدداً . وإلا لم تكن مسألة الطلب الاجتماعى، وبالتالى فالبحث سيكون لماذا اشبعت هذا الطلب الاجتماعى بالذات الذى هو - بالصدفة- ليس طلب الاغلبية ، إن نقطة البحث ليست فى مسألة تقليدنا للنموذج الغربى، ولكن البحث لماذا نقلده - لو كنا نقلده فعلا- ولمصلحة من ؟

* * *


المحور الرابع
آثار التبعية على الثقافة الشعبية

الحياة اليومية على رصيف شارع مصرى
(دراسة فى مظاهر التبعية الثقافية وآلياتها
وردود الفعل اليومية نحوها)

د. عبد الباسط عبد المعطى ‎‎*

مقـدمة :

كتابات كثيرة عالمية ومصرية أنجزت حول أبعاد التبعية ونتائجها ، يلاحظ عليها جميعاً أن القليل منها هو الذى اهتم بالتبعية الثقافية؛ مظاهرها وآلياتها ومصاحباتها أو نتائجها ، وأن جلّ ما نشر من دراسات وتحليلات حول التبعية إجمالاً ، انشغل غالبا بالتحليلات الكلية الموسعة ذات الطابع العام. ولهذا يرى كثير من المهتمين بقضايا التبعية تنظيراً وتقويماً ، أنها بحاجة إلى دراسات عيانية ملموسة، تستجلى أبعادها وتختبر بعض أقطارها[1].

ويأتى اختيارنا لموضوع البحث الراهن والذى تحدد "برصيف شارع مصرى" استجابة لهذا المطلب العلمى، الذى أتصور أن فائدته، لاتقف عند حدوده، بل تسعى للإضافة إليه، ربما قبله، إلى تقديم تحليل واقعى، مباشر ومدقق، يفيد الباحث والقارئ والمهموم بالقضايا المجتمعية العامة، خاصة المشتغل بالعمل العام، الفكرى والسياسى المباشر ، وسواء كان فى السلطة أو قريباً منها ، أو كان معارضاً لها وبعيداً عنها ، بمعنى من المعانى.

وإذا كانت فكرة البحث تبدو غير مألوفة عربيا ، فقد دفع إليها من منظور البحث

* أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس .

الاجتماعى، وفى القلب منه بحوث علم الاجتماع، محاولة الخروج من دائرة الدراسات والبحوث التى حبست تحليلاتها داخل إطار التنظيمات الرسمية؛ التربوية والتعليمية والسياسية والاقتصادية...إلخ، والتى غالباً ماتطبع اتجاهات ومواقف الباحثين والمبحوثين بطابعها، فلا تخلو من قيود وحدود تصبغها ببعض الاصطناع، وتبعدها فى الوقت نفسه عن الرؤى والمواقف والأفعال التلقائية الأقرب لواقع المبحوثين. ولا يخفى على الباحث والقارئ ما لهذا من تأثيرات، على التحليل والتفسير العلمى المفيد فى إثراء المعرفة وفهم الواقع وإمكان التصرف والحركة فى ضوئها.

ويهمنا قبل المضى مع أبعاد الدراسة ومحدداتها ومكوناتها التركيز على نقطة هامة وحساسة، ولا تخلو من خطورة عند تناول أى بعد من أبعاد التبعية. تتمثل هذه النقطة فى أن حصاد أبعاد التبعية يقدم مادة علمية يستند إليها دعاة الانغلاق والمحافظة للتدليل على مواقفهم الرافضة لكل آخر، كلياً وجزئياً وبدون تمييز. وهو رفض قد يساهم فى تكريس أفكار بعينها تحول دون النهضة والتطور أو على الأقل تقيم عقبات فى طريقها. ويضاف إلى هذا أن من يقرأ فى مسائل التبعية من غير المتابع لنشأة مفهوماتها وقضاياها وأهدافها العملية والعلمية، قد يعتبر أن كل اتصال وكل تفاعل مع المجتمعات والحضارات الأخرى، وأياً كان هدفه ومداه وعمقه، هو تفاعل أو اتصال تابع. ويشيع هذا الفهم عندما يركز بعض هؤلاء على الدلالة اللغوية للتبعية.

ولهذا ولغيره نرى وجوب اهتمام دارس التبعية بتحديد مفهومها وحدود التعامل معها والتمييز الدقيق بين الحقبة الاستعمارية التقليدية التى أحدثت التخلف وأعاقت التطور وزرعت بعض البذور المؤسسية والطبقية، التى أصبحت فيما بعد مواتية لتغلغل التبعية، وبين دور التبعية فى إعادة إنتاج شروط التخلف وتكريسه. ومن ناحية أخرى توضيح كيف أن التبعية ليست مرادفاً للهيمنة أو للاعتماد على الآخر وإن كان بينها وبين التبعية علاقات جدلية، تجعل الهيمنة ميسرة للتبعية، ومرتبطة بها، وتجعل الاعتماد المشوه على الخارج نتيجة من نتائج التبعية. ومن ناحية ثالثة توضيح كيف أن التبعية نتاج وحصاد لتفاعل العامل الخارجى والعامل الداخلى، وإن اختلف الوزن النسبى لكل منهما حسب حالات التبعية نشأة وتشكلاً واطراداً. وفى هذا السياق تهمنا الإشارة إلى أن الحديث عن آليات التبعية لا يقصد – لأن هذا

غير واقعى - أنها كلها نتاج لعوامل خارجية، فثمة آليات داخلية ترتبط بانحسار الإنتاج وتركز الثروة وانحسار المشاركة ، وتركز السلطة ، وانحسار التفكير العلمى وتركز الفكر القيمى المكبل للعقل الإنسانى. وأنه فى أحيان ملموسة يكون للآليات الداخلية الوزن الأكبر نسبياً فى تهيئة شروط تغلغل وتعميم التبعية ، خاصة التبعية الثقافية.

وكمحاولة لتوضيح الالتباس بين التفاعل الحضارى والتبعية ، وهو التباس يرتبط بالحد الفاصل "الشعرة" بينهما ، كانت صياغة موضوع البحث - بجانب محاولة توضيح المفاهيم والقضايا النظرية الموجهة - ذات بعدين متفاعلين على نحو جدلى، ركز الأول على بعض آليات التبعية، واهتم الثانى بأساليب المواجهة لمحاصرة التبعية أو على الأقل دق نواقيس أخطارها. فمن الفعل الساعى للتبعية والفعل الرافض لها ، تتبدل آليات التبعية وزناً وكثافة وكيفاً، كما تتبلور آليات المواجهة كماً وإرادة وتنظيماً.

وحتى نكون فى وضع فكرى وعلمى أفضل لتحديد آليات التبعية وأساليب مواجهتها سنركز محاور البحث وأبعاده فيما يلى:

أولاً : الأبعاد النظرية والمنهجية للدراسة وتشتمل على : المسلمات والمفهومات والإجراءات البحثية .

ثانياً : السياق البنائى "مزود التبعية" .

ثالثاً : بعض مجالات التبعية ومظاهرها :

١- مظاهر التبعية فى خطاب الحياة اليومية .

٢- صراع ثقافة الاستهلاك والثقافة المنتجة .

رابعاً : فى آليات التبعية الثقافية وردود الفعل نحوها .

خامساً : خاتمة .

الأبعاد النظرية والمنهجية للدراسة :

تركز هدف عرض هذه الأبعاد على نحو مختصر فى مشاركة القارئ معنا لفهم ماذا درسنا وكيف درسنا ولماذا درسنا المسألة التى نحن بصددها. فمن المسلم به أنه لم يوجد بعد البحث أو الدراسة التى غطت كل جوانب حقيقة المسألة التى تتناولها. ونوجز هذه الأبعاد عبر المسلمات والمنطلقات والمفاهيم والإجراءات البحثية المشار إليها فيما يلى:

١- المسلمات والمنطلقات النظرية :

اعتمد فهمنا للتبعية الثقافية وآلياتها، وفعل مواجهتها وأساليبه على النقاط التالية:[٢]

الأولى: أنه من الصعوبة، ومن قبيل الفهم الأبتر، تصور إمكان عزل الثقافة عن كل ماهو مجتمعى، بالمعنى الشامل للاقتصادى والاجتماعى والسياسى. فما يتصوره البعض أنه مادى صرف لا يخلومن أبعاد ثقافية، وتأثيرات فى الثقافة وعملياتها ومستوياتها.

الثانية : أن فهم أبعاد أية ثقافة معاصرة بحاجة إلى فهم جذور هذه الثقافة ومراحلها التاريخية . وتتدعم ضرورة فهم الأعماق الثقافية لأى ثقافة بالنظر لوجود ثوابت نسبية غير تاريخية ، ولتمتع الثقافة بقدر من الاستقلال النسبى عن بنيتها المعاصرة.

الثالثة : أن مجالات ومستويات التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تؤثر فى آليات ومدى وعمق التبعية الثقافية، على نحو مباشر من خلال ما تشتمل عليه هذه المستويات من مؤسسات وقيم وتوجهات ومعايير، وعلى نحو غير مباشر من خلال ما يخلقه بعض هذه المستويات من طلب على بعض بنود الثقافات الأخرى.

الرابعة : أن فهم التبعية الثقافية، تقييماً ومواجهة ، يتطلب تحديد أهم خصائص الثقافة المحددة التى يحدث فيها فعل التبعية. فبعض الخصائص يُعد حاضناً للتبعية الثقافية وميسراً لشروط عمل بعض آلياتها، وبعض آخر يمثل حداً ومقاومة وتحويلاً لبعض عمليات التبعية. إن تفتت وتجزئة الثقافة المحلية وجمودها المعرفى والعلمى، ومن ثم قصورها عن الوفاء بالحاجات المعرفية والفكرية والتقنية والقيمية لجماعاتها، يجعل بعض هذه الجماعات على الأقل يسعى إلى بنود وعناصر ومنتجات ثقافية خارجية لتيسير إشباع حاجاتها الأساسية. ومن ناحية أخرى تمثل العناصر الثقافية الأكثر قدرة على التجدد والتطور واستلهام متطلبات إشباع الحاجات المجتمعية الحاضرة والمستجدة، حائطاً شُيِّد لمقاومة آليات الثقافة المهيمنة وبنودها.

الخامسة : تعد التبعية الثقافية حالة خاصة ونوعية من حالات التبادل الثقافى يمكن وصفه بأنه تبادل لا متكافئ لصالح الثقافة المهيمنة. لقد بدأت هذه الحالة تاريخياً بفعل عوامل تاريخية، داخلية وخارجية، واستمرت هذه الحالة باستمرار شروط إعادة إنتاجها ، ولهذا فهى تختلف عن التفاعل الحضارى الذى خبرته وسوف تخبره المجتمعات البشرية، والذى يقوم على الأخذ والعطاء الواعي، المتضمن نقد الآخر وتقويمه وتمثله وتطويع بعض بنوده وتركيبها مع الثقافة المحلية. وعلى خلاف هذا تكون حالة التبعية التى تقوم على الفرض والقهر والاستمالة والاستدراج والاستغلال من قبل الثقافة المهيمنة ، وعلى الاستسهال والمحاكاة الكسولة من قبل الثقافة المحلية.

السادسة : يقتضى فهم مجالات التبعية الثقافية وآلياتها ومؤشراتها، وتحليلها علمياً مناقشة هذه الآليات وما يرتبط بها من عمليات ثقافية واجتماعية، وأن تكون هذه المناقشة فى إطار حالة التبعية، وليس خارجها أو على نحو مجرد ؛ فتعلم اللغات الأجنبية مثلاً ضرورة لمعرفة علوم الغير وفنونهم وآدابهم وخبراتهم للإفادة الواعية منها، أما التبعية اللغوية فهى حالة تنحى، فيها بعد اللغة الوطنية وتحاصر لتصبح ثانوية مما يفقد المجتمع إحدى ركائز تفكيره وتواصله وانتماء أعضائه.

٢- مفهوم التبعية الثقافية :

تجنباً للصياغات المدرسية ، والمجردة والإجرائية الاختزالية، نصوغ مفهومنا للتبعية الثقافية فى ضوء ركائز تاريخية وتحليلية وتفسيرية، ومتابعة علمية مسئولة لأدبيات التبعية، العربية والعالمية[٣]. ولهذا نرى أن التبعية الثقافية حالة بدأت تاريخياً خلال الحقبة الاستعمارية للمجتمع المصرى وتشكلت نتيجة تفاعل جدلى بين عوامل داخلية وخارجية لو كان قد غاب أقلها تأثيرا فى هذا التفاعل لنتجت حالة وصورة مغايرة للتبعية . وتعد التبعية، وفى ضوء عواملها الداخلية والخارجية، ذات وجهين. تكون الثقافة المحلية عند وجهها الأول، أكثر خضوعاً واستجابة وتكيفاً وتضبيطاً Cultural Synchronization [٤] على عناصر وبنود ثقافة أخرى، خارجية غالباً نتيجة لهيمنة مركز خارجى على مستويات البنية الاجتماعية بما فى ذلك المستوى الثقافى بالطبع، وتستخدم فى هذا الصدد آليات متنوعة ومختلفة . أما الوجه الثانى فتكون فيه الثقافة المحلية عاجزة وقاصرة عن تلبية متطلبات البنية الاجتماعية التابعة ، فتستدعى هذه البنية عناصر ثقافات أخرى، تسهم بمرور الزمن فى زحزحة الثقافة المحلية

ومحاصرتها ونفيها بالتدريج بسبب تجزئتها وتفكيك علاقاتها بأصعدة بنيتها المشوهة بفعل أنماط التبعية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية. وإذا كانت الثقافة المحلية، تصبح جزئياً، أو كلياً - مع التجاوز - في موقف العاجز عن الوفاء بمتطلبات بنيتها، فإن هذا ينتج عما تفرضه وتخلقه البنية التابعة من حاجات لم تنشأ عن التطور البنائي الذاتي للمجتمع، كما ينتج أيضا عن افتقاد الثقافة المحلية لشروط تجددها واطرادها الذاتيين. وفي الوقت الذي تتصارع فيه العناصر الثقافية الخارجية مع الداخلية، فإن هذا الصراع تصاحبه صور أخرى من التفاعل . فيحدث تغلغل لبعض العناصر الثقافية الخارجية، وانحسار في بعض العناصر الثقافية المحلية، ويحدث في بعض الحالات تركيب بين العناصر الوافدة والعناصر الداخلية، وفي حالات أخرى تستدعي الثقافة المحلية إرثها التاريخي ومخزونها الحضاري ، على نحو انتقائي واعٍ، أو على نحو عشوائي متسرع . وهذه الحالة الأخيرة هي ما يمكن لنا التعبير عنها "بالتبعية المضادة" أي الهروب للخلف واستدعاء عناصر وبنود ثقافية، تغير سياقها البنائي والتاريخي. ورغم الاعتراف بالاستقلالية النسبية للثقافة ، واطراد بعض عناصرها رغم تغير سياقها وضروراتها التاريخية، إلا أن ثمة عناصر أخرى تضحي خارج السياق المعاصر ، وتكون أكثر عجزاً عن التواؤم مع المتطلبات المستجدة.

إن مانود التأكيد عليه، إضافة إلى ماسبق ، أن التبعية ليست حالة ساكنة ثابتة، إنها على العكس من هذا حالة دينامية، متغيرة ومتبدلة، كثافة وعمقاً حسب الخصائص الجوهرية للثقافة المحلية وللبنية الاجتماعية والفاعلين الواعين تاريخياً، بأوضاع بنيتهم وشروط تحريرها وتطويرها، خاصة المثقفين المتطلعين إلى مستقبل أكثر عدلاً ومشاركة وإنتاجاً وإبداعاً.

وثمة مصادر وتراكمات تفضي متفاعلة إلى الوضعية العاجزة والمغتربة للثقافة المحلية، يتطلب الأمر لفت الانتباه إليها ، لفهمها وباعتبار أن تجاوزها ركيزة هامة في استراتيجية تحرير الثقافة وتحرير البنية التابعة عامة. ولعل من بين أهم هذه المصادر والتراكمات بالنسبة للمجتمع المصري :

أولاً : جمود الفكر البشري الديني الذي يحتكره بعض أفراد يسمون بفقهاء وشراح الدين، والذين سار مسلكهم إلى التركيز على العبادات وتهميش المعاملات والعلاقات المجتمعية، ومخاطبة الوجدان بالتخويف وتهميش العقل، والهروب إلى الماضي وتجاهل المستقبل، وتكريس

الخضوع للأوضاع السياسية والاجتماعية وتبريرها والمسايرة لها، وتجاهل تعبئة شروط النهضة والتقدم وتهيئة البشر للمشاركة فى تحقيقها .

ثانياً : دور المؤسسات ذات الصلة المباشرة أو حتى غير المباشرة بالثقافة فى تكريس التبعية بسبب تخلف مدخلاتها، وتكريس مخرجاتها للتمايز الاجتماعى، وتخلف الإنتاج وانحسار المشاركة والتفكير العلمى والإبداع بصوره وأشكاله .

ثالثاً : دور الشرائح الطبقية التجارية والمالية والتكنوقراطية، التى تيسر عمل آليات التبعية، وتبررها، نظراً لأن سياق هذه التبعية يدعم وجود هذه الشرائح ويحقق مصالحها.

ويلعب الدور الإقليمى والعربى أدواراً واضحة فى التبعية، كما فى قضايا وأمور عربية أخرى، بحكم المصير والتفاعلات . وهى أدوار تتراوح حسب السياق العربى وزمنه السياسى، بين مقاومة التبعية ، أو على الأقل التنبيه إلى مخاطرها، وبين تكريس التبعية والمساهمة فى سياقها مدى وعمقاً . فقد دعمت الأقطار العربية بعضها البعض خلال الخمسينيات والستينيات فى اتجاه التعميق النسبى للتحرر العربى، فى حين أننا نلاحظ أدواراً مغايرة منذ أواخر السبعينيات وحتى الآن. وهى أدوار مواتية للتبعية فبعض الأقطار العربية خاصة النفطية تقوم - حتى وإن كان بلا وعى - فى بعض الأحيان، بدور "محطات نقل التبعية" وتعميمها . فنمط الحياة فى هذه الأقطار وانتشار الثقافة الاستهلاكية ، يؤثر فى المصريين النازحين إلى هناك ، فيحاكون وينتقلون ويبررون ثقافة الاستهلاك . ويصل التأثير الثقافى إلى ذروته من خلال تأثير السوق الثقافى الخليجى، من حيث شروطه ومتطلباته فى نوعية المنتج الثقافى المصرى. فالمسلسلات التلفزيونية والأفلام السينمائية والمسرح التجارى تستجيب لمتطلبات وشروط هذا السوق ، أكثر من ارتباطها بالمتطلبات الثقافية للمجتمع المصرى. ودخل إلى هذا السوق، انصياعاً واستجابة لقواعده ، عدد من الصحفيين والأدباء وأساتذة الجامعات والمشتغلين بالفكر والوعظ الدينى . لقد ساعد مثل هذا الأمر على انتشار الفكر الدينى البشرى التبريرى، وعلى تخلف طرائق التفكير وطرح القضايا والهموم العربية، فانعكس سلباً على الثقافة العربية وأنساقها القطرية فى أقطار الخليج وفى مصر معاً.

٣- الحياة اليومية :

هى حصاد العلاقات والتفاعلات اليومية للناس وما يرتبط بها من اهتمامات مباشرة، نمطية متكررة ، وطارئة مستجدة. وهى رغم تلقائيتها وعفويتها ليست حياة عشوائية لأنها محكومة ومحددة :

أولاً : بالمكان أو الأماكن اليومية، التى يتحرك من خلالها الشخص، ومايتم خلال هذه الأماكن من تفاعلات وتصرفات، بدءاً من سكن الأسرة ، مروراً بالرصيف فالشارع فأماكن العمل ووسائل المواصلات، وأماكن زيارات الجيران والأقارب والأصدقاء والتسوق وشغل أوقات الفراغ.

ثانياً : بالزمن اليومى الذى يعيشه الشخص والذى يأخذ أو يكاد دورة يومية تبدأ بالاستيقاظ من النوم، وحتى العودة إلى النوم، وما يقع بينهما من أوقات يرتبط كل منها بنشاط أو أكثر ، كأن تقول الذهاب للعمل والانتهاء منه عند الظهيرة والخروج بعد الظهر ، إما لعمل آخر، أو للمسجد، أو للزيارة، أو للتسوق أو لشغل وقت الفراغ وما إلى ذلك. وإذا كانت الحياة اليومية تتحدد بتقاطع وتفاعل الأزمنة والأمكنة اليومية، فهو تفاعل محدد بدوره بأوضاع البشر، من خلال مجموعات وشرائح ، لها أوضاع اجتماعية ،تتعين وفق ركائز بنائية ، تكسب الأزمنة والأمكنة معانى ومدلولات تقرب البعض من بعضهم تشابهاً فى بعض الخصائص -أعضاء الجماعة أو الشريحة الواحدة - وتباعد البعض عن البعض فى الخصائص، بناء على تباين مجموعاتهم وشرائحهم تبعاً للتباين فى المواقع من التنظيم الاجتماعى، الرسمى وغير الرسمى للعمل، وتبعا لأنماط الملكية والتعليم، وبالتالى خصائص الأسرة والأصدقاء وطريقة الحياة(٥).

٤- رصيف الشارع :

هو مجتمع محلى، له بنية اجتماعية محددة. تجسد على مستوى الممارسات اليومية، خصائص البنية الاجتماعية للمجتمع الأكبر بمستوياتها الأفقية والرأسية ذات الطابع الجيولوجى اجتماعياً إذا جاز التعبير . فهى تتميز عن أى بنية لأى مجتمع محلى آخر بأنها مفتوحة اجتماعياً ومكانياً ، تسمح بدخول وخروج عناصر ورموز بشرية اجتماعية ، وترتبط بامتدادات الرصيف وعلاقاته بغيره من الأرصفة، بما فى ذلك الأرصفة "الجوانية". و إذا كان

بعض العلاقات فوق الرصيف يوسم بالمباشرة وعلاقات الوجه بالوجه، فبعضها آتى وموقفى، من مارة أتوا صُدفة أو قصداً أو مجرد عابرين نحو أرصفة أخرى. ولهذه الخصائص نجد بعض علاقات الرصيف وتفاعلات المتعاملين معه، تخضع للأعراف والتقاليد السائدة بين أبناء المنطقة المحددة أو بين أصحاب النشاط الاقتصادى أو الاجتماعى المحدد. كما هو الحال بين الباعة وبين أصحاب المحلات. كما نجد نمطاً أو بعداً آخر من العلاقات والتفاعلات يميل إلى العفوية والتحرر، بل وأحياناً الخروج المقصود على القوانين الرسمية ونواهى بعض المحرمات التى تحد أو تعوق أو تقهر حركة بعض البشر عن إشباع حاجاتهم الأساسية . وهذا ما يعبر عنه البعض طبقياً غالبياً عندما يقولون أبناء الشوارع "وأبناء الرصيف"، أى الأقل انصياعاً لبعض الشرائع من القانون أو العرف. وإذا كان الرصيف اجتماعياً يحفل بديناميات كثيرة منها المنافسة والصراع ، والصراحة والمواجهة، فإن هذه الديناميات تتباين كماً وكيفاً حسب أوقات النهار والليل فثمة نشاط وتفاعلات نهارية غالباً ، وأخرى لا تبدأ إلا عند المساء . وتجد البقعة المكانية المحددة يمارس عليها فى النهار نشاط ، كبيع الجرائد والمجلات مثلاً ، فى حين يمارس على البقعة نفسها نشاط مغاير أو مناقض كالاتجار فى بعض الممنوعات أو لعب الورق ليلاً.

إن الرصيف كما نفهمه وبإيجاز شديد صورة حية مباشرة شبه شاملة ومتداخلة ، تكاد تلخص أوضاع المجتمع المحدد وعلاقاته وخريطته الاجتماعية الواقعية.

ولقد اخترنا شارع ٢٦ يوليو - فؤاد سابقاً - لأنه كما يدرك العارفون بتاريخ وإيكولوجيا واقتصاد وسياسة "مجتمع القاهرة - العاصمة" يعد نموذجاً - من بين نماذج أخرى بارزة - على التطورات والتغيرات المجتمعية التى عايشها المجتمع المصرى. فالشارع بأقسامه الثلاثة: بولاق الذى يحمل الكثير من الرموز التاريخية ذات الصلة المباشرة به أو بامتداداته وعلاقاته بغيره من الشوارع (مسجد السلطان أبى العلاء والمبيضة - تبييض النسيج - والورش الأميرية والترسانة البحرية وميناء بولاق ودارى الأخبار والأهرام ومبنى الإذاعة والتلفزيون.......إلخ، إنها رموز تدلل على تعاقب العصور وتداخلها ، منذ العصر المملوكى ومروراً بعصر "محمد على" وحتى الزمن الراهن. والقسم التجارى الممتد من منطقة "الإسعاف" وحتى سور الأزبكية وهو ما يسمى بالحى التجارى المتداخل مع وسط المدينة، والذى تشير تطوراته ومحتوياته على نحو واضح إلى تطور أنماط الإنتاج فى مصر، وتمفصلها ، وأنماط الملكية وعلاقات الإنتاج ،

ومقدار الاعتماد على الذات اقتصادياً. فالكثير من "محلاته" لا يزال يحمل الأسماء القديمة لأجنحة الرأسمالية التجارية والمالية المصرية والأجنبية،" داوود عدس وشيكوريل وبنزايون" وبعض شركات القطاع العام المفترى عليه، وأما القسم الثالث والأخير فهو مايعرف "بالزمالك" والذى يعود عمرانه إلى إقامة محمد على قصره - نادى ضباط القوات المسلحة الآن - الذى أنشأه للراحة ، ومنذ هذا التاريخ تقريباً والشارع مكان للخاصة من الارستقراطية، وممن حققوا مركزاً اقتصادياً وسياسياً ، فضلاً عن عدد وفير من السفارات والمدارس الأجنبية. لقد طبع كل هذا وغيره هذا القسم بطابع خاص شبه أوروبى من حيث المتمتعين بخدماته، وشبه مصرى من حيث القائمين بخدماته.

ويعكس الشارع بأقسامه الثلاثة الأوضاع الطبقية العامة بصفة تقريبية للمجتمع المصرى. ففى الوقت الذى تعيش فيه وتتفاعل مجموعات وشرائح العمال - بأقسامهم الإنتاجية والخدمية - ومن دونهم فى بولاق، يعكس القسم التجارى من خلال محتوياته ونشاطاته، الشرائح الوسطى والشرائح البينية . وأما القسم الثالث "الزمالك" فيعد مجالا لتفاعل رموز من الشرائح العليا المتعايشة رغم تغير أنماط الإنتاج التى نتجت عنها واعتمدت عليها، من ارستقراطية وشرائح رأسمالية، مالية وتجارية وعقارية، ومن الأغنياء الجدد وبعض حائزى القوة السياسية والإدارية والثقافية المعاصرة.

إجراءات الدراسة :

تتلخص المعلومات والبيانات ومصادرها التى تطلبها تحقيق هدف الدراسة فيما يلى:

(أ) معلومات وبيانات تاريخية حول أهم التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعمرانية التى عايشها الشارع، وهى معلومات اعتمدنا فى الحصول عليها على عدد من الكتابات التاريخية والجغرافية.

(ب) توصيف الأنماط الأساسية للمنشآت ومبانيها وتوظيفاتها، ومحتوياتها والأنشطة المختلفة التى تمارس من خلالها. وبالتركيز على أنواع النشاط الاقتصادى، وأنماط الملكية، وصور التشغيل وعلاقات العمل. وانسحب هذا على النشاطات التى تمارس على الرصيف وامتداداته. وتم الحصول على المعلومات من مصدرين : الملاحظة المباشرة، والمقابلة الحرة مع أعداد من أصحاب المحلات والعاملين فيها والمتعاملين مع الرصيف.

والهجرة إن وجدت والتعليم والملكية ونوعها ونوع النشاط الاقتصادى الحالى والنشاطات السابقة، وأساليب إشباع هذه العينات لحاجاتها الأساسية، وأهم مشكلاتها الفردية والأسرية والجماعية - الطبقية - وتفسيرهم لها، وجهودهم بشأن حلها. وقد مثلت هذه العينة المكونات التالية : أصحاب ورش - أصحاب محلات تجارية - عمال إنتاج وخدمات - أصحاب مقاه ومطاعم - موظفين من فئات مختلفة تشمل الأعمال الكتابية البسيطة وحتى المهن الفنية والإدارية العليا. وقد اعتمدنا فى جمع المعلومات على دليل للمقابلة الحرة. وسمح بعضهم بتسجيل المقابلة معه صوتياً.

جدول يوضح حجم العينة وتركيبها

شرائح العينة / أقسام الشارع	أصحاب المحلات والأعمال (١)	كبار الموظفين (٢)	متوسطو الموظفين (٣)	عمال بالحكومة والقطاع العام (٤)	عمال بالقطاع الخاص (٥)	باعة رصيف (٦)	باعة جائلون (٧)	أطفال عمال (٨)	مجموع
بولاق	٣٠	٥	١٠	١٠	٤٠	٢٠	١٥	١٠	١٤٠
القسم التجارى	٤٠	١٠	٥	٣٠	٤٠	١٥	-	١٠	١٥٠
الزمالك	٣٠	١٠	١٠	١٠	٢٠	١٥	١٠	٥	١١٠
المجمـــــوع	١٠٠	٢٥	٢٥	٥٠	١٠٠	٥٠	٢٥	٢٥	٤٠٠

(١) يشمل أصحاب المحلات القطاع الخاص، الخدمي والحرفي والتجارى والذى يعمل به خمسة عمال فأكثر.

(٢) أصحاب المهن الفنية والإدارية العليا.

(٣) حملة المؤهلات المتوسطة الذين يعملون في الحكومة والقطاع العام.

(٤) عمال في مؤسسات الدولة (خدمات) وعمال بالقطاع العام وكان توزيعهم مناصفة.

(٥) عمال في قطاع خاص حرفى تجارى وخدمى فى أماكن يعمل بها ثلاثة عمال فأكثر.

(٦) الباعة الذين يجلسون على الأرصفة لبيع بعض السلع الاستهلاكية.

(٧) الذين يتجولون في المناطق.

(٨) أطفال يعملون بصفة دائمة أو فى العطلات الدراسية.

(د) تحليل مضمون لافتات المحلات، وعينات من الأشرطة المسجلة التى تذاع على مدار اليوم ، وعينات من لغة الخطاب اليومى الشائع بين أفراد العينة المذكورة فى البند السابق.

وتم التركيز فى هذا الخطاب علي الاهتمامات والتطلعات والمشكلات ومفردات لغة الحياة اليومية، وطرز الملبس ومصادر صنعه.

ثانياً : السياق البنائي " مزود التبعية " :

تكاد تجمع التحليلات المختلفة؛ النظرية والتاريخية والمعاصرة الملموسة ، على أن السياق البنائى المواتى للهيمنة – التبعية ، هو مجمل التفاعل الجدلى بين المستويات الاقتصادية والسياسية والطبقية والثقافية للبنية الاجتماعية. وأن غياب أقلها وزناً فى التفاعل، ينتج تفاعلاً مغايرا، ومن ثم سياقاً مغايراً للتبعية. ورغم هذا فتظل أبعاد وخصائص وعمليات وعلاقات فى كل مستوى من المستويات البنيوية المذكورة أكثر تحريكا لغيرها من الأبعاد والخصائص.

١- فإذا أخذنا المستوى الاقتصادى، فإن دوره فى تهيئة سياق التبعية يأتى من تخلف التنظيم الاجتماعى للإنتاج وفنونه – التقنية – وازدواجية قطاعاته ونموها غير المكتافئ، وقصوره عن استيعاب الفائض المادى والبشرى وتعبئته.....إلخ. ورغم أهمية كل هذا يظل للنشاط التجارى وما يرتبط به من نشاطات مالية وطفيلية دور أكثر تأثيراً فى التبعية الاقتصادية ،وأنماط التبعية الأخرى. فسطوة فكر وقيم التجار ونجاحاتهم فى الكسب السريع، المشروع وغير المشروع، يؤثر سلباً فى النشاطات الأخرى الاقتصادية والثقافية. ولأن التجارة أكثر ارتباطاً بالخارج ، فهى تحتاج إلى ثقافة استهلاكية توسع من أرض حركتها ، وتسعى من خلال رموزها إلى السيطرة على المؤسسات المختلفة أو على الأقل التأثير فيها ، لتوفير الأسس التشريعية والمنتوجات الإعلامية والثقافية التى تكرس القيم المواتية للتجارة والاستهلاك.

وبمتابعة ما تم جمعه من بيانات ومعلومات حول رصيف الشارع وامتداداته تبين لنا أن حوالى ثلاثة أرباع المحلات وأماكن البيع فى الأقسام الثلاثة تشتغل بالنشاطات التجارية، وتقوم بدور توزيع السلع الاستهلاكية التى تركزت فى الملابس والأدوات المنزلية ومستحضرات

التجميل وخدمات أخرى، مثل المطاعم والمقاهى والمكتبات وبيع الصحف والأشرطة المسجلة والأطعمة والخضروات والفاكهة، وأما النسبة الباقية فتتوزع على الورش الصغيرة التى تقدم خدمات صيانة السيارات وأعمال النجارة والحدادة بجانب عيادات الأطباء ومكاتب المحامين والمحاسبين. وحتى محلات القطاع العام، التى كانت تختص فقط بتوزيع سلع القطاع العام، اهتمت بإنتاج القطاع الخاص الاستهلاكى وبالسلع المستوردة ، كما هو الحال فى "بنزايون وعمر أفندى وداوود عدس"........إلخ.

لقد ترتب على سطوة النشاط التجارى تغير أحوال الرصيف وأوضاعه، فبعد أن كنت ترى الرصيف فى الخمسينيات وأوائل الستينيات امتداداً طبيعياً لما يمارس داخل المحلات والحوانيت من حرف وصناعات صغيرة ، حيث "بنك النجارة" أو المنضدة التى يمارس عليها النجار عمله تخرج إلى الرصيف؛ وحيث بعض أدوات "الحدادة" وأدوات صنع الأوانى النحاسية تمتد أيضاً إلى الرصيف . بدأ الرصيف يتغير وتمتد إليه حوامل السلع المستوردة والمقلدة للمستورد والسلع الاستهلاكية عامة، من ملابس ولعب أطفال ومستحضرات التجميل ومناديل الورق والأقلام الجاف التى تستخدم لمرة واحدة.

وإذا كان من أهم مؤشرات التبعية الاقتصادية ارتفاع معدلات التضخم والأسعار نتيجه الخضوع لشروط السوق الرأسمالى العالمى، الذى يتحكم فى التجارة ، فإن التجار التابعين ينقلون ماوقع عليهم من استغلال إلى من هم دونهم ليتكثف الاستغلال عند حلقاته الدنيا المتمثلة فى بائعى الرصيف والباعة الجائلين ومن فى حكمهم . وسوف نوضح هذا على نحو أكثر تفصيلاً فيما بعد.

ولأن التبعية الاقتصادية تتفاعل وتتقاطع مع غيرها من صور التبعية ومستوياتها . فإن من أكثر الظواهر والأبعاد الاجتماعية حساسية وتأثراً بهذا هو سوق العمل الذى يضحى أكثر اضطراباً وخللاً ، مما يضطر مجموعات اجتماعية غير قليلة تشمل بعض الحرفيين والمتعلمين ومن لم تتح لهم البنية الاجتماعية فرصة التعلم فى المدارس أو اكتساب خبرات مهنية، يضطرون إلى الدخول فى القطاع غير الرسمى أو القيام بدور موزع السلع الاستهلاكية أو إبداع أساليب أخرى للسلع المستوردة والمقلدة للأجنبى ويسعون إلى نشر ثقافة الاستهلاك ، حتى وإن لم يتعاملوا معها مباشرة فى حياتهم اليومية.

٢- يعد الاستغلال إحدى صور العلاقات البنائية المواتية للتبعية ، فهو يلتقى معها ، لأن التبعية فى جوهرها علاقة استغلال من قبل المركز الرأسمالى للأطراف أو التخوم، ولعل من أهم صور الاستغلال الأكثر شيوعاً على رصيف الشارع وامتداداته تلك الممارسات التى تمس مجموعتين اجتماعيتين عريضتين نسبياً. الأولى مجموعة العاملين فى القطاع غير الرسمى. والثانية مجموعة الباعة الجائلين وباعة الرصيف.

وإذا دققنا فى العلاقات الاجتماعية - الإنتاجية تجاوزا بين العاملين فى القطاع غير الرسمى وأصحاب العمل. نجد أن هذا القطاع ورغم الاعتراف بأنه يستوعب أعداداً لا بأس بها من المتعطلين الذين لا يملكون إلا قوتهم العضلية وخبراتهم المحدودة نسبياً، إلا أنه قطاع كما تفيد الدراسات المتاحة عنه لا يخضع لأية قواعد قانونية تحمى حقوق العامل فى الأجر وفى ساعات العمل وفى الإجازات وفترات الراحة والحد الأدنى من شروط السلامة والصحة المهنية ؛ ولأن عرض العمل غالباً أكثر من الطلب عليه ، يضطر العامل إلى قبول شروط صاحب العمل، وهى غالباً أقل كثيراً من قيمة ما يبذله العامل من جهد ومايساهم به من عمل.

وإذا كان هذا القطاع قد نشأ تاريخياً فى سياق الحقبة الاستعمارية ونما واتسع فى ظل التبعية ، لكى يساهم فى توزيع السلع الاستهلاكية المستوردة والمجمعة محلياً أو حتى المصنعة محلياً، ولكى يقيم عازلاً اجتماعياً عريضاً بين الشرائح والمجموعات العاملة فى الإنتاج وبين الشرائح والمجموعات الحائزة للثروة ، فهو فى إجماله وبوضعه الحالى، كما تبين محتويات المنشآت التى تدخل فى نطاقه، يعبر عن رسملة رثة للعلاقات والقيم الاجتماعية التى تكرس أنواعاً من الاستقلال الممزوج بالاحتقار والإهانة لعينات من البشر العاملين فى نطاقه. وإن استثنى من هذا بعض الحرف الفنية أو التى انحسرت فيها الأيدى العاملة، كالعاملين فى ورش إصلاح السيارات وصناعة الأثاث وصناعة الخبز.

وأما بالنسبة لمجموعة الباعة بالشارع ، وبائعى الرصيف، فقد بينت المقابلات التى أجريت مع حوالى ٧٥ حالة منهم ، تعرضهم لأطراف استغلال متعددة ولصور عديدة من الاستغلال. ويأتى فى مقدمة هذا :

(أ) استغلال تاجر الجملة الذى يفرض على المتعامل معه أسعاراً بعينها وهوامش ربح محدودة. ولاضطرار المتعاملين مع هذا التاجر لقبول شروطه ، نظراً لعدم وجود رأس مال يسمح

بـالتعـامل المالى الفـورى مع تـاجر الجملـة، فهم مضطـرون لقبول شـروط التجار. ولقـد بين ٦ر٧٤٪ من المتعـاملين مع التجار أنهم فى أحوال كثيرة يضطرون إلى بيع مـالديهم من سلع بثمنها الأصلى أو بربح محدود جداً حتى يسدوا دينهم فى الوقت المحدد.

(ب) اضطرار مـا يقارب من ثلثى العينـة المذكورة للتعـامل مع التـاجر الكبيـر من خلال وسيط يدخل طرفاً فى ضمان السداد ، مقابل عمولة يحصل عليها من البائع الجائب أو بـائع الرصيف.

(جـ) أكد ٦٨ من العينة بنسبة ٦ر٩٠٪ أنهم يـدفعون مبـالغ يـومية أو أسبـوعية للشـرطى المسئول عن المنطقـة وللخفراء الليليين الذين يعملون بـالمحلات والورش، أو لبوابى العمـارات القريبة، مقابل حراسة السلع وأدوات البيع ليلاً.

(د) أكد جميع أفراد العينة أنهم غالباً ما يهاجمون من "شرطة البلدية" التى تمنع تواجدهم على الرصيف

(هـ) يبين ٦ر٧٠٪ من بائعى الرصيف والباعة الجائلين أنهم حررت لهم مخالفات تسعيرة ، لاضطرارهم لتحقيق قدر من الربح يفى بمتطلباتهم اليومية ولسداد الديون للتاجر.

(و) أكـد ٦ر٩٠٪ من العينـة أن تحـديد تسـعيرة السـلع خاصة الخضـروات والفاكهة لا يحـاسب عليـه إلا البـائع الصغيـر، ولا تضع وزارة التمـويـن فى الاعتبـار التكلفـة الحقيقيـة لشراء السلعة ونقلها وتوزيعها . فى حين أن كبار التجار لا يخضعون لأى رقابة ولا لأى تدخل من "الشرطـة أو التمويـن". وأكد ٤٠٪ من العينـة أن كل تـاجر كبير يستند غالباً على أحد الـوجهـاء أو المسئولين. فبعض التجـار فى روض الفرج وإمبـابـة يمولـون الحملات الانتخـابيـة لأعضاء مجلس الشعب. وبعضهم يتعامل مباشرة مع بعض كبار ضباط الشرطة ، وذلك لتوفير الحمايـة وتقوية مـركز التـاجر وسلطته فى مقـابل المتعاملين معه. لقد ذكرت ست حالات بنسبة ٨٪ أنهم قضوا بعض الليالى فى أقسام الشرطة، بدون تهم حقيقية، وحدث هذا إرضاءً لكبار التجار وتخويفا للمتعاملين معهم.

ويبلغ الاستغلال إحدى ذراه بتوجهه إلى مستقبل مصر من خلال أطفال الحاضر. فممارسـة العمل وشروطه التى تقع على الأطفـال ، تعـد صـورة مستفزة لكـل حقوق الإنسـان عـامـة وحق الطفل فى التعليم واللعب والاستمتاع بطفولته . لقد اشتملت العينة التى درسناها على خمسة

وعشرين طفلاً من المتعاملين مع أقسام الشارع الثلاثة. لقد بين أطفال بولاق منهم أنهم يعملون ما يقرب من عشر ساعات فى اليوم وأنهم يتعرضون للضرب من أصحاب العمل ويمتد عملهم فى ورش إصلاح السيارات وتنظيف هذه الورش إلى تنظيف بيوت أصحاب العمل. وبعضهم يمر على الزبائن (من يعملون فى محلات كيّ الملابس) فى شمس النهار. ، والذى لفت نظرنا أن ستة أطفال بما يقارب ربع العينة من أبناء الموظفين فى الحكومة وأنهم يعملون في العطلات الصيفية وأحياناً في بدايات العام الدراسي كي يساعدوا أسرهم. وأن أصحاب العمل لا يعرفون بعض آباء هؤلاء الأطفال منعاً لإحراج أسرهم. وبينّ أحد الأطفال العاملين بالزمالك أنه يضطر إلى الصعود إلى الأدوار العليا، لتوصيل حاجات أصحاب هذه الأدوار، والتى يكون أصحابها غالباً من ذوي الوزن الثقيل. وقد لاحظنا كما أكد "حراس العمارات والبوابون" أن أطفالا يفدون إلى منطقتى الزمالك والمنطقة التجارية عند الرابعة صباحاً لجمع قمامة العمارات.

٣- وأما البعد البنائى الثالث الذى يساهم فى نسج السياق المواتى للتبعية فهو البعد أو المستوى السياسى، الذى يشتمل على السلطة السياسية، والأجهزة المختلفة ، ذات الصلة بالتشريع والقهر والضبط وتشكيل الوعى. وتركز دراسات التبعية فيما يتعلق بأوضاع المستوى السياسى فى البلدان التابعة على عدد من الملامح والخصائص التى تعد حاضنة للتبعية وتيسر إعادة إنتاج شروط اطرادها وتعميمها. ولعل فى مقدمة هذه الخصائص انحسار الديمقراطية والمشاركة، حيث تُركز السلطة التشريعية والتنفيذية فى رموز بعينها ، وبغض النظر عن تغير الأشخاص تحمل الخصائص نفسها رغم التغير القومى والشكلى فيها. وثمة أفراد ذوو ارتباطات وعلاقات ببناءات القوة، ينتقلون بين عدة مواقع تشريعية وتنفيذية، رغم الزعم بتغير توجهات النظام السياسى وفلسفته وحديثه المتكرر عن الديمقراطية والمشاركة. ومن ناحية ثانية تستبدل الحكومات فى الدول التابعة الممارسة الديمقراطية بالبيروقراطية المتضخمة، التى يضحى الحفاظ على طقوسها ورموزها هو الغاية التى تحشد من أجلها قدرات التنظيمات البيروقراطية والاجتماعية، ومن ناحية مماثلة تشيع وتنتشر فلسفة التجار "التابعين"، ويتحرك رجال الأعمال حراكاً صاعداً نحو المؤسسات ويؤثرون فى بعضها بالإفساد والإغراء المالى. ويستقطبون مجموعات من التكنوقراط لتبرير ما يتطلعون إليه من مصالح، وتشكيل الوعى فى اتجاه ما يتخذ من قرارات وسياسات لصالح التوجهات الاقتصادية للشرائح التجارية والمالية.

إن مثل هذا البعد وما يشتمل عليه من علاقات وديناميات وخصائص ييسر استدعاء هيمنة الخارج، لأن فى العلاقة معه ظرفاً مواتياً لتحقيق مصالح حائزى القوة المالية والسياسية داخلياً. فضلاً عن أن تركز عملية اتخاذ القرار فى أعداد محدودة، ييسر تمرير القرارات والسياسات التى تكرس التبعية بأنماطها وأنواعها.

لقد بين ٦٤٪ من أصحاب المحلات البالغ عددهم فى العينة (١٠٠ مفردة) أن السياسات الاقتصادية تشجع السلع المستوردة المهربة من بورسعيد وعبر الحدود ، والمقلدة للأجنبى، فهامش الربح فيها أكبر، وأقل تعرضاً للرقابة من بعض السلع المحلية، التى يوسم بعضها بالرداءة وبعضها الآخر بالندرة. وهى أمور تعلى من قيمة المستورد ضد ماهو محلى. كما يبين بائعو الرصيف والباعة الجائلون، أن بعض أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المجالس المحلية، وبعض رجال الشرطة ييسرون أعمال وتصرفات كبار التجار كما سبقت الإشارة فى مواقع سابقة.

وتقدم المدارس الخاصة "لغات" بمنطقة الزمالك والتى تشكل الغالبية العظمى لمدارس هذه المنطقة نموذجاً يحفل بالدلالات ذات الصلة بالتبعية التعليمية وما يصاحبها من قيم وطرائق فى الحياة . فوجود هذه المدارس يشبع حاجة بعض الشرائح الطبقية فى المنطقة ومن خارجها ، إلى تعليم أبنائها تعليماً متميزاً ، من حيث شروط التعليم وخطته اليومية، أو مخرجاته والعائد منه. فهذه المدارس مقارنة بالمدارس الحكومية الرسمية، تتمتع بمبانٍ ومقاعد وخدمات مدرسية وتنمية لبعض الهوايات لا توجد فى المدارس الحكومية، فضلاً عن أن كثافة الفصل ووسائل الإيضاح والتعليم ونوعية المدرسين تتميز بخصائص أوفى من منظور العملية التعليمية. كما أنها تُخرج نوعية من التلاميذ تعد لتعليم جامعى نوعى كالجامعة الأمريكية والكليات الملقبة بكليات القمة- الطب والهندسة والصيدلة والاقتصاد والعلوم السياسية. ويتطلع أولياء أمور تلاميذ هذه المدارس إلى إلحاق أبنائهم فى مهن يحتاجها سوق العمل الأكثر ارتباطاً بالشركات والتوكيلات والبنوك والسفارات الأجنبية، مما يضمن لهم فرص دخل وشروط عمل أفضل. وإذا كنا نؤكد مراراً أن تعلم اللغة الأجنبية أضحى شرطاً لاكتساب المعرفة والاطلاع على علوم وفنون الغير والتواصل الحضارى معهم فى الإجمال، فإن الذى يعنينا هنا انتشار آثار اللغات الأجنبية والتعليم "شبه الأجنبي" فى الحياة اليومية، فى البنوك وشركات الطيران والفنادق ولافتات المحلات والأشرطة المسجلة وما إليها . خاصة عندما يحاصر هذا الانتشار الثقافة

القوميــة وفى القلب منها اللغـة الـوطنية، لا بـوصفهـا مقررات فقط وإنما أيضاً طـريقـة فى التواصل والتفاعـل والتفكير وأساساً من أسس الانتماء الاجتماعى والثقافى. ويهم فى هذا السيـاق تـوضيح أنــه نظـراً لأن أوليـاء أمـور أبنـاء هـذه المدارس، مـن التكنـوقـراط وكبـار البيروقراطيين وحائـزى الثروة والسلطة فإنهم من خلال مواقعهم ييسـرون الـدعم التشريعى والمالى لهذه المدارس وأحياناً على حساب نصيب التعليم الرسمى.

وإذا كان مثل هذ النوع من التعليم الذى يعمق من ازدواجية التعليم فى مصر وعـدم تكافؤ فرصه، قد ظهر مع الحقبة الاستعمارية ، فقد نما منذ السبعينيات من القرن الراهن، وتحول إلى مشروع تجارى سعيه الربح، وهو من ناحية أخرى يدلل على ما يحمله التعليم الرسمى، خاصة فى العـاصمة، من تدهور وركـود وتخلف معرفى وعلمى. ولـو أن هذا التعليم كـان بالمستـوى ، كما وكيفاً، الـذى يؤهله لقيادة التنميـة، لانحسر عدد المستوعبين فى التعليـم الخاص. لقد ذكر ١٥ مبحوثاً من أصحاب الأعمال والموظفين بنسبة ٣٠٪ أنهم اضطروا لإلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصـة، لتوفـر حد معقـول فى شروط التعليم شبيــه بـذلك الـذى كـان متـوفـراً فى المدارس الحكـومية منـذ ثلاثين أو أربعين عـامـاً، وأن هـذا التعليم الخاص يعـد أبنـائهم لمستقبل مهنى أفضل فيما بعد.

وإذا أتينـا إلى المؤسسـات الأخـرى لتشكيل الوعى، خـاصة مـؤسسـات الإعلام والثقـافـة، سنجـد أن الكثير منهـا يتـركـز فى "شـارعنـا" وامتـداده. فتـوجـد اثنتـان من أهم المؤسسـات الصحفية همـا: الأهرام والأخبار، كما يـوجد مبنى الإذاعة والتلفـزيون والهيئـة العامة للكتاب وعـدد من دور السينمـا والمسرح. ومع تأكيـدنا على وجود جهـود جادة ومشرفـة ، إعلاميـاً وثقافيا، لبعض نشاطات هذه المؤسسات ، إلا أنها وفى تقديرنا العلمى أقرب إلى الاستثناء منه إلى القاعدة . أما الاتجاه الغـالب علي فلسفتها وتوجهاتها وأدائها فهو أقـرب إلى تيسير شروط التبعية الثقافيـة، منه إلى مقاومتها ومحاصرتها . بل إن بعضـا منهـا يحاكى أنماطاً مغـايرة من الثقـافـة والإعلام، دون جهد تقـويمى وتطـويعى للاتساق وأهداف التنميـة الثقافيـة، وإتاحة الفرصة كي تحافظ الثقافة الوطنية على تجددها واطرادها وهُويتها.

ومع أن ثمـة دراسـات غيـر قليلة لبـاحثين جادين ولنـا، بينت تقصيـر مـؤسسات الثقـافـة والإعلام عن أدوارها المرغـوب فيهـا [٦] فقد قـدمت عينة بحثنا عـدداً من الشـواهد تدلل على الحالة العامة لهذه المؤسسات.

(أ) فمن حيث المجال الاجتماعى البشرى لانتشار خطاب هذه المؤسسات، نجد أنه خطاب منحسر بسبب تركيزه على أقسام من الشرائح الطبقية الوسطى والعليا، ويدلل على هذا مضامين برامج الطفل والأسرة والمرأة والشباب، وثمة سبب آخر لهذا الانحسار يتمثل في الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية - الدخل - التى تجعل البعض أكثر قدرة مالية على التعامل مع بعض هذه المؤسسات كما هو الحال بالنسبة للمسرح ودور السينما، أو أن خصائصه التعليمية، حيث تنتشر الأمية، تحول دون تعامله مع بعضها - قراءة الصحف - أو متابعة البرامج الخاصة؛ الثقافية والفنية التى يقدمها التيلفزيون. وإن كان يستثنى من هذا وإلى حدود واضحة وفى حالات كثيرة ، الإذاعة التى تتعامل معها قطاعات جماهيرية واسعة.

ويدلل على استخلاصاتنا السابقة ما ذهبت إليه إجابات العينة : فقد بين ١٠٠٪ من باعة الرصيف والباعة الجائلين أنهم لا يشاهدون برامج التليفزيون بسبب ظروف عملهم، وإن كان ثلثهم تقريباً يحمل معه جهاز "راديو". وبيّن ما يقرب من ٩٥٪ من العمال أنهم لا يشاهدون التليفزيون إلا فى أوقات العطلات، وفى أوقات متأخرة من الليل. ومع أنه يوجد فى بعض المحلات أجهزة تليفزيون، إلا أن ظروف العمل اليومى تحول دون متابعتها. وتكاد تنحصر المشاهدة بين كبار وصغار الموظفين بنسب تتراوح ما بين الثلثين وثلاثة أرباع العينة، وكذلك بين أصحاب الأعمال فى الفترات المسائية بنسب تزيد عن النصف بقليل.

وأما تفضيلات المشاهدة فتتركز فى البرامج الدينية بنسبة ٥٠٪ من إجمالى من يتابعون التليفزيون، و٣٥٪ للأفلام السينمائية والمسلسلات، و٢٥٪ لمباريات كرة القدم، و١٥٪ للبرامج الإخبارية.

(ب) يسيطر على الخطاب الإعلامى والثقافى الهدف التجارى الذى يسعى إلى الربح المادى أكثر من تنمية الثقافة، ويدلل على هذا حجم الإعلانات التى تزدحم بها الصحف وفترات إرسال التليفزيون والطابع العام للإنتاج المسرحى والسينمائى. لقد أكد على ثقل هذه التوجهات ٣٠٪ من أصحاب الأعمال و٩٢٪ من صغار الموظفين، و٧٥٪ من كبار الموظفين: وذكر حوالى ٦٤٪ من صغار الموظفين، ٨٤٪ من كبار الموظفين أن الإنتاج الدرامى المصرى، خاصة المسلسلات التلفزيونية، تضع فى حسبانها عند الإنتاج شروط ومتطلبات السوق الخليجى أكثر من الاحتياجات الفعلية للمواطن المصرى.

(جـ) يحاكى الإعلام المصرى، خاصة التليفزيونى، الكثير من فلسفات وقيم الإعلام الرأسمالى العالمى. ويدلل على هذا تركيزه على الاستهلاك الذى لا يشمل فقط الحث على والتهيئة لاستهلاك السلع والخدمات ، وإنما أيضاً استهلاك الوقت والعقول والتلاعب بها من خلال التركيز على ثقافة "الفرجة" وقتل الوقت وثقافة الصمت التى تحول المتلقى إلى مفعول به. هذا فضلاً عن التجزئ وفورية الأحداث وآنيتها التى ينتهى أثرها ومفعولها بانتهاء لحظتها immediacy of Information (٧)

(د) فى الوقت الذى تسيطر فيه أمراض البيروقراطية على مثل هذه المؤسسات فإن مدخلاتها البشرية والمادية والتنظيمية محدودة وغير كافية ، وتفتقد إلي التخطيط العلمى، مما يحول بينها وبين أداء دور متميز يسهم بفاعلية تتطلع إليها، لتحديد الثقافة المصرية وحفاظها على هويتها، ودفعها للشخصية المصرية نحو طموحات مجتمعها.ولعل فى مثل هذا الحال ما يدفع بعض الجمهور إلى البرامج الأجنبية أو إلى بدائل إعلامية وثقافية مغايرة.

(هـ) أكد ٤٨٪ من أصحاب الأعمال و٦٠٪ من صغار الموظفين ، و٨٠٪ من كبار الموظفين أن الإعلام السياسى والإخبارى المصرى، يميل إلى التبرير وعدم المكاشفة، وهى مسألة تجعل البعض يلجأ إلى إذاعات أخرى مثل إذاعة لندن، وإلي تصديق مايتردد بين الناس فى جلساتهم، والذى تختلط فيه الشائعة بالمبالغة بالحقائق . وأشار ١٦٪ من كبار الموظفين، ٣٦٪ من صغار الموظفين أن التليفزيون لا يتيح فرصاً متكافئة أمام الأحزاب السياسية الرسمية لعرض أفكارها وآرائها وبرامجها ومشروعاتها، وتنحصر الفرص المتاحة لها فى بعض المناسبات كالانتخابات أو فى الاجتماعات الرسمية خاصة بعض اجتماعات مجلس الشعب.

إن الخصائص السابقة فى المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية تجعل شرائح اجتماعية عريضة تلجأ إلى بدائل أخرى تتناسب وقدرتها المالية وحالتها التعليمية ، وهذا يفسر -بين عوامل أخرى بالطبع - توزيع الأشرطة المسجلة سواء كانت ذات خصائص دينية أو ترفيهية، ويفسر التعامل مع أشرطة الفيديو التى تعرض من خلال بعض المقاهى وغير ذلك من أساليب للتسلية والترفيه التى تقترب من حدود قدرات الفقراء عموماً.

بإيجاز شديد، يحمل السياق البنائى المعاصر خصائص وأوضاع وعلاقات تيسر عمل آليات التبعية الثقافية، وغيرها من أساليب التأثير فى عقل ووجدان مساحة عريضة من المواطنين .

فانحسار الإنتاج يتيح فرصاً أكبر للبطالة والاعتماد على الخارج، وسطوة فكر وأنشطة التجار يقدم نماذج للصعود الاجتماعي، قيمها الأساسية هي الربح المشروع وأحياناً غير المشروع. ويمتد تأثير هذه النماذج، إلى مؤسسات الإعلام والثقافة، فيجعلها أقرب إلى الاستهلاك ومخاطبة الغرائز الآنية مثل المأكل، مستحضرات التجميل.....إلخ. فضلاً عن الخسار المشاركة الاجتماعية والسياسية والذى يجعل معظم قرارات المؤسسات فردية وربما أكثر تأثراً بالمصالح الفردية، لتبتعد عن إآداء أدوارها، وتبقى فى حيز الاغتراب المجتمعى أو تكاد.

ثالثاً : بعض مجالات التبعية الثقافية ومظاهرها :

رغم تعدد المجالات وتداخلها وكثرة المظاهر وتشابكها حاولنا أن نركز على أكثرها تعبيراً عن خصوصية التبعية الثقافية على الرصيف. ومن ثم انتقينا خطاب الحياة اليومية، وهو إحدى الصور الدالة على انتشار الثقافة الاستهلاكية وماتحويه من قيم ورموز مادية وآنية.

١- بعض مظاهر التبعية في خطاب الحياة اليومية:

لا يقتصر فهمنا للخطاب ومضمونه على مفردات اللغة فقط، كما قد يتراءى للبعض، بل يشمل أيضاً الاهتمامات والهموم والتطلعات والفلسفة والقيم الواضحة والكامنة وراء الخطاب، وأيضاً إطار أو أطر استناد الخطاب أو مرجعيته. وفيما يلى أهم ما وافانا به تحليل أنماط الخطاب فى أقسام الرصيف الثلاثة:

١- فيما يتعلق بالمفردات اللغوية لاحظنا انتشار اللافتات والإعلانات التى تحمل مفردات أجنبية . وكانت هذه المفردات أكثر انتشاراً فى القسم التجارى الممتد من الإسعاف وحتى "سور الأزبكية وميدان العتبة الخضراء". ففيه تغطى اللافتات والسلع التى تباع فى المحلات الكثير من النشاطات التجارية والترفيهية ، وأنواع الغذاء. فمن حيث دور السينما نجد " ريفولى ومترو وكايرو" ومن حيث "الكافتريات" نجد "الأمريكين وولسن"، ومن حيث المحلات الكبيرة التى كانت تسمى قطاعاً عاماً نجد بعضها حافظ على لافتاته القديمة التى كانت قائمة قبل ثورة ١٩٥٢، وأبقت عليها السياسات الاقتصادية التى تلت هذه الثورة "داود عدس- شيكوريل- بنزايون"، وكذلك المحلات الكبرى التي أنشئت بعد الثورة، حرص المخططون والمنفذون لها على استعارة ماركات أجنبية "إيديال وكولدير". ولقد زادت على نحو مطرد أنواع السلع التى تحتوى عليها تلك المحلات ، والتى تحمل أسماء أجنبية منذ النصف الثانى

من عقد السبعينيات ومن أمثلة هذا "جولدن تكس، فاين فودز، دولسى، شويبس، بى تى إم، جى أم سى، شارب ، ناشيونال، إيديال، بايوكلينا....إلخ). وإذا كان شيوع المفردات الأجنبية يبدو أقل فى منطقة الزمالك- ربما بحكم الطابع السكنى والدبلوماسى والتعليمى - حيث توجد المدارس الأجنبية والخاصة بجانب الطابع التجارى للمنطقة، فإن الدقة فى استخدام المفردات ، بين أصحاب المحلات والمتعاملين معها تبدو أكثر فى هذا القسم مقارنة بالقسم التجارى.

وأما منطقة "بولاق" فنجد فيها المفردات الأجنبية على اللافتات والسلع أقل من سابقتيها، وبعضها يحاكى ما يتم فى المنطقتين الأخريين، اعتقاداً بأن هذا يجذب الزبائن للمحلات. لقد لاحظنا تغيرا فى عدد محدود من اللافتات ، فسينما "على بابا" أضحت سينما "الكورسال"، وستوديو تصوير العهد الجديد أضحى يحمل اسم "ستوديو لندن"، وإذا استخدم المتعاملون مع رصيف هذا القسم بعض المفردات الأجنبية الخاصة بالسلع فهو استخدام محرف وتقريبى وغير وثيق، أحياناً يقولون : "المستورد" بلا تحديد، وأحياناً يحرفون الكلمات فيقولون "هذا يابانى وهذا كولى، يقصدون كورى ، ويقولون "مرشيدس" وسارب ويقصدون شارب ، وفايل فوت ويقصدون فاين فود. وينتشر شبيه هذا فى أطراف القسم التجارى المتمركزة حول جراج العتبة - مكان دار الأوبرا القديمة- وخلف بريد العتبة.

٢- تعكس بعض المفردات المستخدمة بين المتعاملين على الرصيف بعض التغيرات التى طرأت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصرى. فالتجار أصحاب المحلات يستخدمون قاموساً نوعياً للعملة يعبر عن تدهور قيمة النقد المصرى، ويشير إلى حالتى التضخم وارتفاع الأسعار، فيقولون "خمساية"- كمقابل للخمسة جنيهات، ويقولون "بريزة" كمقابل للعشرة جنيهات، ويقولون "باكو" كمقابل للألف جنيه، ويقولون "أرنب" كمقابل للمليون جنيه، وتعكس الاختزالات والتشبيهات القيمة العامة للنقود وقوتها الشرائية.

أما عن بعض الدلالات الاجتماعية لمفردات الحياة اليومية، "فالمنادون" على السيارات فى المواقف المعروفة، وبعض الحمَّالين، يستخدمون كلمة "باشا" لمن يرتدى ملابس أوروبية كمقابل لما كان شائعاً قبل ١٩٥٢، ويستخدمون كلمة "حاج" و"معلم" مع من يرتدى الجلباب البلدى وهى مسميات تعكس التقويم الاجتماعى المقيس على الشرائح الأكثر سيطرة، وهى شرائح التجار والمقاولين وذوى الجاه والسلطة. لقد بيّن أحد المنادين على السيارات ممن فى العقد

السـادس من العمـر أنهم كـانـوا يستخـدمـون فى الستينيـات تعبيـرات مثـل "بـاشمهنـدس" و"أستـاذ" و"كابتن"، بـاعتبـار أنهـا كانت تلقى قبـولا لـدى النـاس فى هذه الفتـرة؛ لأن الشرائح التى كانت أعلى تقييما هى التكنوقـراط والضباط والمثقفـون والمتعلمون . وفضلا عن أن مثل هذه المسميـات المركـزة والبليغـة تعكس أنماط الحراك الاجتمـاعـى الصـاعـد، وخصـائص حـائزى الثـروة والسلطـة، فإنهـا تعكـس النمـاذج والرمـوز البشـريـة التى تحاكى ويتطلع البعض إليه وتعكس بعض القيم المؤثرة فى الاتجاهات نحو النفوذ والمهن والفكر والثقافة.

٣- تكـاد تتمحور قيم التعـامل بين البشر على الـرصيف حول الكسب المادى بغض النظر عن حجمه. وتحمل هـذه القيمـة المركـزيـة مسميـات كثيـرة تختلف وتتبـاين بين أقسـام الـرصيف فيقـال "هـامـش الـربح" فى المحلات الكبيـرة فى القسم التجـارى، ويقـال "المكسب" فى محلات الزمالك، ويقال "الـرزق" لدى أصحاب المحلات الصغيـرة، ويقال "السبوبـة" لدى بائعى الرصيف والباعة الجائلين وخـاصة فى بولاق. وتستدعى هـذه القيمة "الكسب المادى" بعض أدوات الحوار ومفرداته والتى تتباين بتباين المحلات ومحتويـاتها فى كل قسم وبالتباين بين الأقسام الثلاثة، ففى بعض المحلات الكبرى، "قطاع خاص"، إذا سأل المشترى عن سبب ارتفاع الأسعار يحدثك البائع مباشرة بـأن السبب هو الجمارك العالية والضرائب وارتفـاع قيمة الدولار. أما فى محلات القطـاع العام فيقـول لك البـائع إن الحكومة هى التى تحدد الأسعار، والأمـر خـارج يديه. أمـا أصحاب المحلات المتوسطة والصغيرة خاصـة فى بولاق ، فيقولون ارتفـاع تكلفة السلع، وجشع كبار التجار، وارتفاع أجور الأيدى العاملة، وكثـرة الوسطـاء. فى حين أن باعة الرصيف والباعة الجائلين يقولون إن السبب هو التسعيرة الجبرية وجشع التجار.

لقد ارتبط بقيمة الكسب المادى، متفاعلة مع قيم أخرى ووسـائل أخرى كرست هذه وغيرها، مجمـوعـة مـن القيم ذات الصلـة بـالنشـاط التجارى "الطفيلى".فى مقدمتهـا كمـا بين بعض المتعـاملين مع الـرصيف قيمـة "الغش التجـارى" والتى يتفـاوت التعـامل بهـا فنيـا "وقيميـا" بتفاوت أقسـام الرصيف وأوضـاع البشر المتعـاملين معه. ففى بعض المحلات الكبرى فى القسم التجارى - القطاع الخاص بصفة خاصة - تـوضع علامات إنجليزية وفرنسية وألمانية ويابـانية، على سلع مصريـة وكوريـة وصينية. وفى أطراف هذا القسم تـوضع علامـات أجنبيـة على سلع كـاملة الصنـع فى مصر كمـا هـو الحال فى بعض الأجهـزة الكهربـائيـة والسـاعـات وأربطـة العنق والملابس. وأمـا فـى منطقـة الزمـالك فيكـاد يختفى الغش التجـارى لإدراك أصحـاب المحلات

بنوعية المتعاملين معهم وثقافتهم. وقد لفت نظرنا أن المحلات التى تحمل لافتات ذات مفردات أجنبية، تزين جدرانها الداخلية بآيات قرآنية وأحاديث نبوية حول الصدق والأمانة وعدم الغش. فى حين أن محلات منطقة بولاق تحمل جدرانها الداخلية لافتات ذات مضامين دينية معناها أن الرزق على الله، وأن القناعة كنز لا يفنى، واستهجان الحسد وما إلي ذلك. أما باعة الرصيف والباعة الجائلون فهم غالباً ما يلجأون إلى عبارات شفاهية لإقناع المشترى ، فيقسمون بالدين ويحلفون بالطلاق ويستخدمون أدعية تستعطف المشترى كقولهم "إن شاء الله ما أوعى أرجع بيتى. يارب يفرمنى أتوبيس إن كنت كذّاب....إلخ". بإيجاز شديد لقد استدعت قيمة الكسب المادى، قيم الغش التجارى والتحايل والفهلوة وتوظيف بعض المضامين الدينية لإقناع المشترى، والاهتمام بالمظهر والأناقة سواء فى المحلات أو للعاملين فيها وترديد بعض المفردات الأجنبية، خاصة فى المحلات الكبرى والشركات التجارية.

٤- حمل خطاب الحياة اليومية ، رغم تفاوت المرسلين له، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، مضامين مشتركة حول بعض الهموم والاهتمامات، كالغلاء وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وضعف القوة الشرائية. رغم هذا فقد كشف عن تباينات فى أولويات الهموم والاهتمامات ارتبط بتباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتعاملين مع الرصيف.

(أ) فقد أتى فى أعلى سلم هموم أصحاب المحلات الكبرى فى القسم التجارى وفى الزمالك: عدم الرضا عن السياسة الاقتصادية للدولة. وطالبوا بضرورة تحرير الاستيراد وتحرير الأسعار، وتخفيض الجمارك والضرائب والتخلص من قوانين العمل والتأمينات التى تجعل البعض يزور فى الضرائب، ويحجم عن توظيف الكم المطلوب من الأيدى العاملة، أو تثبيتهم فى عملهم لفترات أطول.

(ب) وأتى فى أعلى سلم هموم أصحاب المحلات المتوسطة والصغيرة، خاصة فى بولاق، أن تدخل الحكومة فى التسعيرة والبطالة وانخفاض رواتب الموظفين يشكل عقبات رئيسية أمام حركتهم ونشاطاتهم التجارية.

(جـ) أما العمال فى المحلات فقد أتى فى أعلى سلم همومهم ، تدنى الأجور ٨٠٪ وإرهاق العمل ٧٥٪ وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية ٧٥٪ ومشكلات تعليم الأبناء ٧٠٪ والسكن والعلاج، الثلثين، ٦٠٪ على التوالى.

(د) وأكد باعة الرصيف والباعة الجائلون أن أكثر الأمور التى تشغلهم وتهدد نشاطهم هى جشع التجار ١٠٠٪ وتدخل شرطة البلدية التى تستولى على مايبيعون وتلقى به فى عربات الشرطة وأحيانا فى وسط الشارع ٣٠ر٩٣٪.

٥- وإذا أتينا إلى الأطر المرجعية الأكثر تأثيراً فى خطاب الحياة اليومية لدى المتعاملين مع الرصيف أمكن رصد الملاحظات التالية:

(أ) تسود الثقافة الشفاهية أو "ثقافة السماع" بين غالبية مجموعات العينة وشرائحها. وهى الثقافة التى يتم تناقلها فى الحياة اليومية، خلال العمل وفى الجلسات الخاصة. وتزداد هذه الثقافة كثافة بين الأميين من باعة الرصيف والباعة الجائلين والعمال . وتقل لدى أصحاب المحلات فى المنطقة التجارية وفى منطقة الزمالك، وهى مصدر أساسي لدى أصحاب المحلات في المنطقة التجارية ومنطقة الزمالك، الإعلام المكتوب (صحف ومجلات) بنسبة ٤٣٪ انخفضت لدى أصحاب المحلات فى بولاق إلى ٢ر٢٣٪.

(ب) كانت أهم مصادر إسناد الخطاب اليومى وتوثيقه لتحفيز الآخر على تصديقه على مستوى إجمالى العينة هى: الثقافة الشعبية من حكم وأمثال وما إليها ٥ر٥٧٪، ومضامين دينية أدخلت عليها بعض التعديلات فى نصوصها ٣ر٢٦٪. وعدد من العبارات ذات التأثير الفكاهى، والتى تتردد فى المسلسلات التليفزيونية والأفلام السينمائية ١٥٪، وبعض مفردات ذات إيحاء علمى ٢ر١٪ فقط. وكانت الثقافة الشعبية هى المصدر الأول لدى العمال وبائعى الرصيف والباعة الجائلين . وأتت المضامين الدينية متساوية تقريبا مع الثقافة الشعبية فى الزمالك والقسم التجارى. وكانت مفردات المسلسلات والأفلام أكثر انتشاراً بين العمال، والثقافة الشعبية بين الباعة الجائلين وباعة الرصيف. وتركزت المفردات ذات الإيحاء العلمى لدى أصحاب المحلات فى الزمالك وبعضهم كان من خريجى الجامعة.

٦- بيّن التدقيق فى سياق الخطاب اليومى تصدُّر تعبير "الأنا" لدى أصحاب المحلات، وإن كانت نسبتها أعلى فى القسم التجارى ٥ر٦٧٪ تليها أصحاب المحلات فى الزمالك ٧ر٥٦٪ وأخيراً أصحاب المحلات فى بولاق ٣٠٪ وعلى العكس من ذلك تصدر تعبير "النحن" مساق خطاب بقية الشرائح والمجموعات . وأتت أعلى النسب لدى صغار الموظفين ٨٤٪ ثم العمال ٨٠٪ ثم باعة الرصيف الجائلين ٦٨٪ وأخيرا أصحاب المهن الفنية والإدارية العليا ٦٠٪.

ويبدو لنا أن سياق العمل الذى توجد فيه كل شريحة ، وهل يعمل الشخص من خلال جماعة أو بمفرده ، وتنظيم العمل سواء كان رسمياً أو غير رسمى أو حراً مفتوحاً، والملكية كانت متغيرات مؤثرة فى بعض أبعاد هذا المساق وحال أصحاب المهن الفنية العليا ٨٠٪ وأصحاب المحلات فى القسم التجارى ٨٠٪ أيضاً ثم فى الزمالك ٦٦٫٧٪، ثم صغار الموظفين ٦٤٪، ثم أصحاب المحلات فى بولاق ٣٦٫٧٪ . مالوا إلى التأكيد على أن ما يعرفونه من معلومات اقتصادية واجتماعية، عبروا عنها من خلال آرائهم، هى معرفة يقينية وموثوق بها، رغم أن ثقافة السماع تسود بين غالبيتهم . وأما بقية الشرائح فقد كانوا يرددون غالباً عبارات مثل "الله أعلم"، "هم يقولون ذلك " ويقصدون الحكومة وأصحاب العمل وكبار التجار والمتعلمين. وردد بعضهم عبارة "لاأعرف" والتى بدت لنا أن ليس المقصود بها عدم المعرفة وإنما الخوف الممزوج بالاستنكار والرفض.

٢- صراع ثقافة الاستهلاك والثقافة المنتجة :

من المؤكد أن ثمة أنماطاً ومقادير من الاستهلاك ضرورية لإشباع الحاجات الأساسية للبشر. ترتبط بها ثقافة تنظم السلوك الاستهلاكى وتربطه بالحاجات الفعلية الحقيقية - وليس الزائفة الوهمية- وبالتكلفة الآنية والمستقبلية؛. للحفاظ على الفائض الفردى وتوظيفه فى تنمية الشخصية الإنسانية وارتقائها قيمياً ووجدانياً ومعرفياً، وعلى الفائض المجتمعى وإعادة توليده مطرداً ، وتوظيفه فى تطوير المجتمع وتجديده . واعتماده على ذاته. وعلى العكس من هذا يوجد نمط من الاستهلاك، يعتبر الاستهلاك هدفاً فى ذاته، وبغض النظر عما يشبعه بالفعل من حاجات إنسانية، وبغض النظر أيضاً عن الإمكانات المتاحة فردياً ومجتمعياً، وهو استهلاك ترتبط به ثقافة استهلاكية طفيلية الطابع تسير فى سياق التبعية - التخلف ، وتبديد الفائض الفردى والاجتماعى وتجاوز استهلاك السلع والمنتجات المادية، إلى استهلاك الزمان والمكان والوقت والقيم والبشر. وتعد هذه الثقافة إحدى الآليات البارزة التى يعتمد عليها المركز الرأسمالى الاحتكارى فى تدويل إنتاجه وقيمه ورموزه وتشكيل الوعى المواتى لها، وهو من خلال إنتاجه الثقافى والإعلامى ينشر مجموعة من التصورات والتطلعات تجعل الناس من داخل النظام الرأسمالى وخارجه تنجذب إليها ومن بينها مقولات "الثقافة العالمية" وأن "العالم قرية صغيرة " للإيحاء بأن هذا هو طريق التحضر والتقدم؛ ولأن المجتمعات التابعة فى إجمالها تقوم أحيانا بدور الوسيط لتدويل النظام الرأسمالى، إنتاجا وفكرا وقيما، لوجود

شرائح ومجموعات طبقية وسياسات تدعم هذا وتبرره، فإن انتشار الدور التبادلى والتوزيعى للشرائح التجارية التابعة، ترتبط به ثقافة طفيلية، هى تبادلية غير منتجة أيضا، تكاد تقف عند الغرائز الإنسانية وتوصى بتعويضات نفسية يصاحبها سلب لبعض إرادات المستهلكين الذين يتصرفون ويتشبثون بطرائق للحياة فى المأكل والمشرب والمقتنيات تتجاوز وجودهم الاجتماعي وما يرتبط به من إمكانات (٩).

ولكى نوضح بعض دلالات هذه الثقافة نستعين بمقارنات بسيطة على هذا، فمقارنة قلم الحبر الجاف الذى كان يستخدم لفترات أطول بتجديد قطع غياره مقابل القلم الذى يستخدم الآن لمرة واحدة، ومقارنة "منديل القماش" المتعدد الأغراض والذى كان يعاد إنتاجه عند كل عملية تنظيف، بمنديل الورق الذى يستخدم لمرة واحدة ويلقى هنا أو هناك والذى تصل تكلفة استهلاكه اليومى إلى نصف مليون جنيهاً يومياً - حيث يشتري٢ مليون مصري علبة مناديل ورق فئة الخمسة وعشرين قرشاً- وإذا كان منديل القماش يصنع من النسيج المصرى فمنديل الورق يصنع من ورق مستورد، وإذا كان منديل القماش يوضع فى الجيوب ، فالكثير من مناديل الورق تلقى في الطريق. إن هذه المقارنة توضح بعض جوانب ثقافة الاستهلاك. وقد دلتنا الملاحظات على أن حوالى ٥٠٪ من محلات الأقسام الثلاثة على الرصيف، موضوع دراستنا، تبيع مناديل الورق . وأن حوالى ٤٦ نقطة لبائعى الرصيف، تباع فيها هذه المناديل، مع سلع أخرى. ولأن هذه المناديل الورقية، لا زمن لها، بمعنى أنها تتحول إلى قمامة فور استخدامها، وأنها تستخدم لغرض محدود، فلم تثر خيالا ولم ترتبط بإبداع، كما حدث بالنسبة للمناديل القماشية متعددة الأغراض، والتى تستخدم فى اللقاء والوداع وعند عقد القران، وتحمى الرأس من الشمس والمطر، وتستخدم فى حمل بعض الأشياء......إلخ. فضلاً عن أن ثمة صيغاً وأجناساً أدبية وغنائية وأمثالاً شعبية وأحاجى وفوازير شعبية ذكر فيها المنديل القماش كثيراً.

وثمة حالات لظواهر وأفعال اجتماعية، رغم محدوديتها الظاهرية، تحفل بالدلالة وتستدعى الكثير من خصائص بنيتها الاجتماعية وتعكسها. ومن ثم أطلق عليها محترفو البحوث الاجتماعية، الحالة المعبرة والمثيرة للملاحظة والاستبصار العملى. لقد أتت حالة "سور الأزبكية" إحدى مناطق الشارع الذى ندرسه نموذجاً على مثل تلك الحالات. لقد طرأت على هذا السور تغيرات وتبدلات، ذات صلة بما كان يمارس داخل حديقة الأزبكية من فنون وسمر

ولقاءات، وبما كان يحدث فى مجتمع القاهرة، العاصمة، الملخص الموسع لمعظم ما يجرى على أرض مصر. إن الملاحظات التى قمنا بها عبر فترات تربو على أكثر من ثلاثة عقود من الزمان كأحد الإخباريين المتعاملين معه، تبين أنه بعد أن كان "السور" مكتبة مفتوحة ، لكل مهتم بالمعرفة، وأياً كان مستواه الاقتصادى وأياً كانت هواياته وتفضيلاته المعرفية، بدأت تطرأ ومع بداية السبعينيات تغيرات عليه، وعلى ما يطرح فوقه من كتب ومجلات. فمن ناحية انحسرت أكشاك الكتب واستبدل بعضها "بالبوتيكات" ، ومن ناحية أخرى زحفت كتابات تحمل مضامين متباعدة وربما متناقضة. فبين كتب تمتزج فيها الخرافة بالأسطورة، وتأخذ من الدين واجهة للترويج، وبين كتب جنسية ومجلات وصور أجنبية لمشاهير الفنانين والمطربين ولاعبى الرياضة، خاصة كرة القدم، من أجانب ومصريين.

لقد أفضى لنا بعض ممن تمت مقابلتهم من كبار السن الذين يتعاملون مع "السور" ومن أصحاب البوتيكات . بعدة ملاحظات وخبرات نذكر منها:

(أ) يرى "ادريس حميدو" أكبر من خابروا الرصيف عمراً وأكثرهم حصافة، أن "السور" حدث له ماحدث لكل "بر مصر". فالشباب انشغلوا بوسائل أخرى للترفيه غير القراءة. والتعليم خاصة فى الجامعة لا يشجع على البحث والإطلاع على مصادر غير الكتب المقررة. وأصبح التعليم نفسه «لا يؤكل عيشاً"، ومن يريدون القراءة، لا تسمح دخولهم بشراء الكتب فهناك أولويات أخرى.

(ب) بدأ "عم رفاعى" حديثه بأن مسرحية "مدرسة المشاغبين" تبين لك ما طرأ "على السور" فهى بداية ذكر فيها أن العلم" لا يكيل بالباذنجان"- بمعنى أن انخفاض قيمة العلم على مستوى مصر كلها ، جعل قيمة "السور" تتغير فاضطر أبناؤنا للبحث عن نشاطات جديدة "للاسترزاق".

(جـ) تحدث أحد أصحاب "البوتيكات" ، حاصل على مؤهل متوسط، عن أن الزمن الذى نعيشه الأن يحتاج إلى "تقليب العيش" . وقصد بهذا ضرورة تغيير العمل وتغيير نوع التجارة، ومجاراة السوق، والبحث عمن معهم النقود لنبيع لهم بنقود مايريدون ، لنعيش نحن.

(د) بين أحد أصحاب الأكشاك من كبار السن، والذى أصبح شريكاً بالمكان مع شخص آخر، أتى "للكشك" ببضاعة مما يحتاجها السوق والزبائن. وبرر تصرفه هذا ، بأنه وغيره،

انشغل أبناؤهم بمهن أخرى؛ من تعلم اشتغل بوظيفة أو سافر للبلاد العربية، ومن لم يتعلم وجد فى حرف أخرى دخلاً أكبر من بيع الكتب . فمنهم من اشتغل بأعمال البناء والسباكة وقيادة التاكسى. لقد اضطر بعض أصحاب الأكشاك بسبب المرض أو كبر السن إلى أخذ "خلو رجل" عن المكان الذى كان يشغله، خاصة وأن مبالغ الخلو ارتفعت ووصلت فى بعض الأحيان إلى ١٥ أو ٢٠ ألف جنيه.

وهناك قصص ومواقف غير قليلة أظهرتها المقابلات ، تصلح أعمالاً درامية، حفلت بصراعات بين الأبناء وآبائهم، أو بين أصحاب "أكشاك الكتب" وأصحاب "البوتيكات" انتهت لصالح "البوتيكات" التى ذكر أحد المبحوثين أنها أصبحت تبيع كل شئ وأى شىء بدءاً من السلع المغشوشة والمقلدة، والاتجار بالعملة، وحتى الاتجار بالشرف.

مما سبق وغيره مما يضيق المقام عن التفصيل فيه، يتبين من استجابات من قابلناهم أن "سور الأزبكية" تأثر بكل ماحدث فى مصر خلال العقود القليلة الماضية. فسطوة النشاط التجارى، وسيادة قيمه وتراجع قيمة التعليم ، والتغير فى ترتيب المهن من حيث قدرتها على توفير الدخل، وبروز مهن ونشاطات طفيلية جديدة، جعل "السور" يستجيب لها جميعاً، ويتحول من مكتبة مفتوحة تخاطب العقول والتاريخ، إلى فاترينة مفتوحة ، تنشر الاستهلاك وقيمه ورموزه، وتعزز ثقافته، التى تستهلك التاريخ والبشر والقيم، مقابل لحظات إمتاع آنية.

٣- الثقافة الاستهلاكية وخصائص أماكن "التسوق":

إذا كانت ثقافة الاستهلاك قد خلقت ودعمت بعض التطلعات نحو بنود استهلاك متجددة، فقد صاحب هذا تغير فى أماكن التسوق تدلل عليه بعض المؤشرات والمظاهر التى شملت خصائص البائعين والمترددين على الأسواق ، ونوعية السلع المعروضة بهذه الأسواق. وإذا كان القسم التجارى فى الشارع ، بمثابة سوق كبير يتجول فيه أناس من خصائص اجتماعية مختلفة، فقد بين معظم أصحاب المحلات - باستثناء محلات القطاع العام - أن غالبية المتعاملين معهم من ذوى الدخل المرتفع، ومن الشباب أبناء العاملين فى البلاد العربية، أو كبار التجار والمقاولين، وبعض العرب القادمين من الخليج خلال الصيف والعطلات الأخرى، بينما يكتفى كثير من المارة "بالفرجة" والمشاهدة والمقارنة ويتوجهون إلى أماكن أخرى للشراء الفعلى، فى منطقتى "الموسكى" و "وكالة البلح" على وجه التحديد. وبيّن أصحاب المحلات فى

هذا القسم أن عـدداً كبيراً من العـاملين فى المحلات من المتعلمين ذكوراً وإنـاثـاً وبعضـهم من الحاصلين على مؤهلات جامعية.

وبيّن أصحـاب المحلات في "الموسكى" و"وكالـة البلح" أنـه طـرأ تغيير على المتعـاملين مع سلعهم، فمنهم أنـاس يأتون من "مصر الجديدة" و"جاردن سيتى" بعد أن كـان المتعاملـون معهم فيمـا سبق من سكـان بولاق وشبـرا والعبـاسيـة والسيـدة زينب. وأنـه من بين المتعـاملين معهم زوجات وبنات لكبار مـوظفين بالدولة منهم المدير العام ووكيل الوزارة، خاصة عند زواج البنات والإعداد "لشقق الزوجيـة"، وبعض المتعـاملين يتحدثـون سويـاً بلغـات أجنبيـة. وأوضح بعض أصحاب هـذه المحلات أن عدداً من المتعلمين وإن كـان لايتجاوز الربع، بعضـهم من الموظفين فى الحكـومة ، يعمل لـديهم فى أعمـال البيع والحسابـات. وأمـا عن السلع التى يتـاجرون فيهـا فلم تعـد القديم المستعمل ومـا كان يشتـرى فى المزادات من المحلات الكبرى (الأقمشـة والأحذيـة)، لقد أصبح معظمهـا جديداً مصنوعـاً فى مصر، أو مستـورداً ، أو مقلداً للمستـورد. ويأتى الناس لانخفاض الأسعـار مقارنة بالمناطق الراقية فى وسط المدينة وفى الزمـالك . ويرجع الفرق فى الأسعـار، إلي انخفـاض التكلفـة بسبب رخـص الإيجـارات ورخص أجـور العـاملين ، وعـدم جشع تجار هذه المناطق مقارنة بغيرهم من التجار.

رابعاً : فى آليات التبعية الثقافية وردود الفعل نحوها :

ثمة إشـارات نظريـة ومنهجية ضـرورية لفهم التحليل التـالى وتقويمه. نـذهب فى الأولى إلى أنـه من الخطأ الابتعاد عن الـواقع الفعلى والفصل بين ماهـو ثقافى ومـاهو ليس كذلك. ونؤكـد فى الثـانية ويسـاعـدنا فى هذا التـراث النظرى والتحليلات المختلفة للتبعيـة (١٠) أن التخلـف والتبعيـة وجهان لبنية اجتماعيـة مشوهـة، يسهمـان معاً - متفـاعلين - فى كثير من ظـواهرهـا وأبعادهـا كانحسـار الإنتاج والتمـايز الاجتمـاعى والتشوه الطبقى، والاستغلال ، وسطـوة بعض القيم الاستهلاكية.......إلخ.

ويتـرتب على هـذا أن آليـات إعـادة إنتـاج التخلف ، وآليـات التبعيـة، تـوجدان متـداخلتين متفاعلتين، تعيد كل منها إنتـاج الأخرى. وبالمثل يكون فهم أساليب المواجهة بـوصفها متداخلة متفاعلـة متوجهـة نحو آثـار التخلف والتبعية معـاً. فالمواطن العـادى فى سياق حيـاته اليـومية يأتى أفعـالاً محـافظة على وجوده، وإشبـاع حاجـاته، تتداخل فيهـا أسـاليب مـواجهـة التبعيـة والتمايز الاجتماعى والاستغلال.

وإذا أتينا إلى بعض آليات التبعية الثقافية، يمكن تمييزها إلى عدة مجموعات - نميز بينها بقصد التحليل فقط - نأتي بأمثلة على كل منها على النحو التالي :

المجموعة الأولى :

وتتوجه إلى الحاجات الأساسية للمواطن ، كالغذاء والصحة والتعليم والعمل وما إلى ذلك من حاجاته، والتي تعاني مجموعات وشرائح طبقية متعددة، من قصورها الكمي والكيفي، وخلل عدالة توزيع فرصها. فبعض نشاطات القطاع الرسمي والتوكيلات التجارية، تتيح فرص دخل لعدد من هذه الشرائح، التي يشتغل بعض أفرادها في توزيع السلع الاستهلاكية وبعض عناصر الثقافة المحلية كالأشرطة المسجلة وبعض الصحف والمجلات . وتأتي المدارس الخاصة ذات المقررات الأجنبية، لتقدم نماذج تتفوق كيفيا- رغم وجود ملاحظات عليها- على المدارس الحكومية. وتقدم الهيئات الأجنبية ومؤسسات المعونة والمساعدة دعماً فنياً ومادياً لبعض جمعيات الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، على نحو مباشر ، أو من خلال بعض المؤسسات الدينية، كما هو الحال في "بولاق" وفي الزمالك" ومن خلال دعم بعض المؤسسات والتغلغل إليها ، وإقامة مؤسسات جديدة، يتم التأثير في المتعاملين معها قيمياً وإشباع بعض حاجاتهم على نحو آني، يحول على الأقل دون تبلور وعيهم في اتجاه مقاومة مايعانون منه. وتدور أهم العمليات المستخدمة في هذا الصدد حول الترغيب والجذب والإغراء واستغلال ضعف المؤسسات .

المجموعة الثانية :

وتتوجه نحو الوجود الاجتماعي الطبقي لعدد من الشرائح الوسطى والدنيا لتفكيكه وتمييعه، ويتم هذا عبر آليات تدور حول تشجيع المهن والنشاطات البينية، التي من الصعب توصيفها لتداخل كثير من خصائصها مع غيرها. وأيضاً إتاحة فرص وجود مهنة ثانية أقل تكلفة لصاحب العمل، وتحقق دخلا للشخص الذى له مهنة أولى أساسية، فنجد الشخص عاملاً في مصنع أو موظفاً في الحكومة في النصف الأول من النهار، وبائعاً أو عامل خدمات أوموظف حسابات أو سائق تاكسي في النصف الثاني من النهار. إن مثل هذه الأوضاع المهنية، ومايترتب عليها من علاقات اجتماعية وفرص لزيادة الدخل، تؤثر في الوحدة النسبية للوجود الاجتماعي للشخص، وبالتالي في انتماءاته التي تعاني من التداخل والازدواج

والرضى مما ينعكس سلباً على مستوى وعيه. وإذا كان البعض يرى أن مثل هذه الظواهر نتاج للتبعية أكثر منها آليات لها؛ فإن التحليل المتأنى، النظرى والملموس لعمليات التبعية، يدلل على أن كثيراً من نتائج التبعية. اللغوية والتعليمية والإعلامية - تتحول إلى آليات تعطى للتبعية دفعها الذاتى وتساعدها فى إعادة توليد وتجديد نفسها مطردة[١١]

المجموعة الثالثة :

ونفضل تسميتها بآليات القهر المعنوى والمادى، الساعى إلى قبول تحويل الوعى وتشكيله فى اتجاه المركز الرأسمالى وكل رموز القوة المحلية المتحالفة معه. ولعل التدقيق فى الإعلام الرأسمالى بين احتكاره للأخبار والمعلومات والإعلانات وأفلام الصغار والكبار واستناده على آليات علمية تفيد من العلوم الاجتماعية والتقنية، لصياغة عمليات وخصائص تشبع الثقافة الاستهلاكية، وتخاطب الغرائز، وتحقق رموزاً مواتية للهيمنة، وبالاعتماد على العرض الآنى الخاطف المتزامن مع الأحداث-CNN وحرب الخليج - وتجزئ الأفكار والمعلومات ، وتوظيف الجنس والنماذج القدوة للفنانين العالمين من ممثلين ومطربين ، وبعض الرياضيين، والضغط على المشاهد ووضعه فى دائرة العجز إذا لم يستجب للإعلانات باقتناء بعض السلع . إنه بإيجاز شديد : إعلام يضع المتلقى داخل الثقافات التابعة فى دوائر الاغتراب والعزلة الثقافية عن المجتمع المحلى وينشر تطلعات استهلاكية تشبع جزئيا، ويسبب ماتبقى منها قلقاً وإحباطاً.

المجموعة الرابعة :

وهى مجموعة تتوجه إلى التاريخ ومايحويه من تراث ورموز تاريخية للنضال والتصدى، ويستعان فى هذا الصدد بعدد من المقولات والأفكار والشائعات والنكات للتشويه والانحراف بالوعى وتزييفه. فتسمى فترات الاستقلال بفترات الانغلاق، وتصور فترات مقاومة الاستهلاك الترفى على أنها فترات (إفقار وتجويع)، وفترات النضال العربى ودعم حركات التحرر العربية على أنها فترات بحث عن زعامة فردية وتبديد للموارد والدخول فى معارك وهمية وغير ضرورية. ولعل من بين ما ييسر شيوع مثل هذه الأفكار والمقولات ، تبنى بعض الرموز فى المؤسسات الإعلامية المحلية لهذه المقولات وتوظيف أفلامهم وفنونهم لدعمها ونشرها .ولعل أمثلة من الكتاب والصحفيين والنقاد المصريين تدلل على مثل هذا التوجه وتشهد عليه.

وإذا أتينا إلى أساليب المواجهة ، نقول المواجهة التى تشتمل على كافة الاستجابات وردود الفعل السلبية والإيجابية . وقد أمكن تصنيفها بغرض التحليل إلى المجموعات التالية:

الأولى : وتضم ردود الفعل التكيفية وشبه التكيفية التى ترى فى الواقع الاجتماعى، ومايضمه من تناقضات وتبعية، قدراً يجب التعامل معه على نحو ذرائعى. ويدلل على وجود هذا النوع من ردود الأفعال تغير لافتات المحلات وجنوحها نحو مسميات أجنبية يحفل بعضها بالمأساة اللغوية، وبعضها بالملهاة اللغوية مثل "سيد فياتكو لبيع قطع غيار فيات" و"كباب الفقراء" ويقصد بيع الفول أو الطعمية". كما يدلل على هذا النمط انتشار "البوتيكات والمينى ماركت" وبعض مايبيعه باعة الرصيف والباعة الجائلون المترجلون حول إشارات المرور وتقاطعات الشارع وبعض من يدفعون أمامهم عربات صغيرة - "عربات يد" -أو يعلقون فى أعناقهم وأكتافهم صناديق وبضائع ، يتحول "الجسد الإنسانى" بها ، ومن خلالها ، إلى فاترينة عرض متنقلة . هذا وتحفل البيانات المشار إليها فى فقرات سابقة حول "المحلات"و "آراء أصحاب الأعمال" وماطرأ على "سور الأزبكية" من تغيرات بالكثير من المؤشرات الدالة على الامتثال للتخلف والتبعية والتعايش معهما.

الثانية : ونميل إلى وسمها بأنها ردود أفعال تلتف حول الواقع فيخلق الناس من خلالها أساليب للحفاظ على البقاء وإشباع الحد الأدنى الكمى والكيفى للحاجات الأساسية. ومن الأمثلة الدالة على هذه المجموعة.

(أ) فلمواجهة البطالة، وتدنى الدخل، بحث بعض الناس عن نشاط إضافى أو مهنة ثانية أو خلق فرص دخل فيها قدر من الاستسلام للواقع والتحايل عليه، كما تفعل من يُسمون "بالدلالات"، اللاتى تنتقلن من منطقة "بولاق" وغيرها من المناطق الشعبية إلى الجمعيات التعاونية للحصول على بعض السلع والاتجار فيها ، أو بيع "المقررات التموينية" بأسعار أعلى، لأصحاب النزعات الاستهلاكية لبعض هذه المقررات كالشاى والسكر، أو لبعض محلات الأطعمة الشعبية، "كالزيت". لقد أشارت ثلاث من بائعات الرصيف أنهن يبعن مقررات الأسرة التموينية لمواجهة بعض الاحتياجات ، خاصة فى مواسم افتتاح المدارس، ليوفرن لأبنائهن بعض الاحتياجات، من ملابس وأدوات كتابية.

(ب) ولمواجهة التضخم وارتفاع الأسعار بجانب بحث البعض عن نشاطات إضافية، وجدت أماكن للبيع بأسعار منخفضة نسبياً تبيع السلع من الدرجات الأقل أو التى بها بعض العيوب، كما هو الحال لدى بعض باعة الرصيف (الملابس ولعب الأطفال)، وبعض أماكن محدودة نسبياً فى "وكالة البلح" و "الموسكى والعتبة".

(جـ) ولمواجهة أزمة الإسكان، اضطرت أسر كثيرة، خاصة فى منطقة بولاق وبعض امتداداتها فى اتجاه "السبتية ورملة بولاق" إلى السكن المشترك. فنجد أسراً قد تصل إلى ثلاث أو أربع أسر تسكن فى شقة واحدة، تتألف من ثلاث أو أربع غرف ، للتخفيف من ارتفاع إيجار السكن والارتباط بالمنطقة التى ولد فيها الناس والتي لهم بها علاقات قرابة أو عمل.

الثالثة: وهى مجموعة ردود الأفعال التى توصف بأنها هروب من الواقع ورفضه على نحو مؤقت آنى، أو لما هو أبعد من هذا. وتتباين ردود الأفعال الهروبية، كما تتباين الأوضاع الاجتماعية لأصحابها وفق حالة وعيهم الفردى والاجتماعى. ولعل من الأدلة على هذا مايلى:

(أ) تميل بقايا الارستقراطية القديمة وبعض كبار الموظفين إلى العزلة الاجتماعية والثقافية، وعدم المشاركة فى كثير من الأمور كالانتخابات أو الكتابة فى الصحف والمجلات وما إلى ذلك، رغم أن بعضهم له إبداعات وكتابات سابقة، فنية وأدبية وفكرية. ويميل بعض من هؤلاء إلى خلق جماعات خاصة تجمعها علاقات قرابة وصلات قديمة تمتد أحياناً إلى ماقبل ١٩٥٢، ويلتقون من خلال "صالونات" المنازل يتحدثون أحياناً فى أمور سياسية واقتصادية عامة، وأحياناً يسترجعون الذكريات وبعض مواقف الماضى. وأعداد ليست قليلة من هؤلاء لهم مصادر دخل معقولة من ودائع البنوك أو من بيع أراض أو شقق، ولهم أبناء يعملون فى أوروبا وأمريكا ويتركزون فى منطقة الزمالك.

(ب) لجأ بعض أسر شرائح العينة لحل مشكلات أبنائها وبعض مشكلاتها، بسفرها وسفر أبنائها إلى البلاد العربية. فقد سافر من أفراد العينة ٥٩ مبحوثا بنسبة ١٤٫٨٪، لم يكن من بينهم حالة واحدة من أبناء أصحاب المحلات والأعمال، وتركزت النسبة الأكبر فى عمال القطاع الخاص بنسبة ٥٦٪ من إجمالى عددهم، صغار الموظفين ٣٦٪، ثم عمال القطاع العام ٢٨٪ وكبار الموظفين ١٢٪ والباعة الجائلين إلى العراق والأردن ١٢٪ وأخيراً باعة الرصيف

٤٪. وأما بالنسبة لأبناء العينة فقد سافر منهم ٩٪، كان أكثرهم من بين أبناء صغار الموظفين ٣٦٪ وعمال القطاع العام ١٦٪، وكبار الموظفين ١٦٪ وعمال القطاع الخاص ١٠٪ وأبناء باعة الرصيف ٤٪ . وإذا كانت البيانات تشير إلى أن أبناء محدودى الدخل والمهن الأدنى هم الأكثر اتجاهاً نحو السفر للبلاد العربية، فإن هذه البيانات تدلل على أن التكلفة الاقتصادية لترتيبات الهجرة، تحول دون لجوء البعض إلى السفر كمخرج لحل المشكلات، بدليل انخفاض النسبة وانعدامها بين باعة الرصيف والباعة الجائلين على التوالى.

(جـ) أفادتنا البيانات أن بعض أبناء العينة، وبنسبة أقل أفراد العينة أنفسهم ، اتجهوا إلى الممارسات الدينية كهروب من الواقع المحبط لهم. وتمثلت هذه الممارسات فى الحرص على التردد على المساجد وحلقات الوعظ والإرشاد وحلقات الذكر ومساعدة المحتاجين من أبناء المناطق التى يعيشون فيها. وكانت نسبة أبناء العينة التى تقوم بهذه الممارسات ٩ر١٠٪ من إجمالى العينة والسن فى فئات العمر مابين ١٦-٢٧ عاماً ومعظمهم من طلبة الثانوى والجامعة والشباب حديثى التخرج من المعاهد والجامعات . وكان هؤلاء أبناء لصغار الموظفين بنسبة ١٦٪ وأبناء باعة رصيف ١٤٪ وأبناء عاملين فى القطاع العام والحكومة ١٠٪، ومثلها لأبناء العاملين فى القطاع الخاص وأبناء الباعة الجائلين ٨٪، وأخيراً أبناء كبار الموظفين ٤٪ ولم نلحظ وجود حالة واحدة من بين أبناء أصحاب المحلات والأعمال .

(د) ورد من بين أساليب نسيان الهموم والتسلية وقتل الوقت، لجوء القادرين من الحرفيين والعمال خاصة إلى المخدرات ولجوء أبنائهم إلي دور السينما وبشكل إدمانى فقد ذكر حوالى ٩٪ من العمال أن لهم أبناء يترددون على السينما ثلاث مرات فى اليوم الواحد ومن أبنائهم خاصة الأطفال العمال" من أدمن لعب الورق والتدخين وشرب البيرة".

الرابعة : وتتركز فى ردود الأفعال الأقرب إلى المقاومة ، والتى تتدرج من العمل الجماعى التعاونى والتطوعى لحل بعض المشكلات الفردية والجماعية وتتدرج للمشاركة فى أعمال مقاومة صدامية لاتخلو من بعض العنف . وكان من بين صور هذه الردود:

(أ) الحفاظ على بعض الصيغ التاريخية للتكافل التعاونى الذى أبدعه فقراء الريف والحضر ومحدودو الدخل لحل مشكلاتهم بالاعتماد شبه الجماعى على ثرواتهم رغم محدوديتها. ولعل من أبرز هذه الصيغ المألوفة صيغة "الجمعية المالية" التى تقوم بمشاركة عدد

من النساء غالباً، كل بسهم مالى محدد، تجمع قيمة الأسهم عند أول كل شهر، وتصرف لواحدة منهن حسب ترتيب يتفق عليه تراعى فيه اعتبارات الحاجة، خاصة تعليم الأبناء وزواجهم أو إقامة مشروع تجارى محدود أو مواجهة أزمة مالية. لقد ذكرت ٨٤ حالة بنسبة ٢١٪ من العينة أنهم يمارسون هذا النمط من المشاركة، وكان توزيعهم على شرائح العينة على النحو التالى: ٤٤٪ من الباعة الجائلين، ٣٤٪ من باعة الرصيف، ٣٠٪ لكل من عمال الحكومة والقطاع العام، وعمال القطاع الخاص، و٢٤٪ من صغار الموظفين، وأخيراً كبار الموظفين حيث مارس ٢٠٪ منهم هذا النمط. ويتركز حوالى ثلثى هذه العينة فى منطقة بولاق، ويتوزع الثلث الباقى بين عمال وموظفى القسم التجارى ٢٨٫٦٪ والزمالك ٤٫٨٪. وهناك صور أخرى لهذا النمط من التكافل منها "النقوط" العينى والمالى فى مناسبات الزواج والميلاد، وفى حالات الوفاة

(ب) ظهرت عبر الشارع وامتدادته صيغة أخرى لحل مشكلات بعض الشرائح أو الجماعات المهنية، وفى الوقت نفسه حل مشكلات بعض الموظفين. ويبرز فى هذا الصدد صيغة "العيادات الطبية الجماعية" والتى يجتمع من خلالها مجموعة من الأطباء الشباب غالباً، للمساهمة فى إنشاء هذه العيادة، والتى تقدم خدماتها بأسعار منخفضة جداً مقارنة بأسعار كبار الأطباء، وتقدم خدمات نوعية ليست متاحة فى المؤسسات الطبية الحكومية. وقد حاولنا اختبار الفكرة الشائعة التى تذهب إلى أن بعض الجماعات الإسلامية تقف وراء مثل هذه الجمعيات. وتبين لنا من حوالى ثلثى العينة أن لا صلة للجماعات الإسلامية بها، وذكر بعض الأطباء العاملين فيها أن هذه الجمعيات ليس لها أى أهداف سياسية، وأنها فكرة لحل مشكلة الأطباء محدودى الدخل وحل مشكلة المواطنين المتعلقة بالعلاج. وذكر بعض الأطباء أن هناك بعض "العيادات" فى بعض المناطق الشعبية يشارك فى تمويلها "أهل الخير"

(جـ) تعد "جمعية الخدمات الاجتماعية" بمنطقة "رملة بولاق" واحدة من النماذج التاريخية للقيام بعمل تطوعى لتقديم خدمات تعليمية وثقافية وصحية ومهنية للفقراء ومحدودى الدخل، والتى أنشئت عام ١٩٤٧ تحت اسم جمعية "المرأة والطفولة" وقد استطاعت الجمعية الاستمرار مع الزمن وتطوير عملها، والاعتماد إلى حد كبير على مواردها الإنتاجية فى تمويل الكثير من مشروعاتها وخدماتها.

(د) برزت خلال العقدين الماضيين أهمية دور العبادة لمؤسسات المجتمع المدنى، خاصة فى تقديم خدمات ومساعدات للمحتاجين بسبب ماتعانيه المؤسسات الحكومية الخدمية. ويُذكر فى هذا الصدد معظم مساجد الشارع، وإحدى الكنائس الكبرى بمنطقة الزمالك. فقد تجاوزت هذه الدور "العبادات" إلى تقديم خدمات متنوعة، تعليمية وصحية وثقافية ومادية فى بعض الأحيان، وهى تقوم على العمل التطوعى والمشاركة بالجهد والخبرة والمال ، كل حسب قدرته كما يقال.

(هـ) وبعيداً عن الرؤى والأحكام الإيديولوجية المسبقة فقد طورت بعض الجماعات والتيارات الإسلامية أساليب عملها، واتجهت نحو العمل الاجتماعى، من منظور للمستقبل يكاد يدور حول " التعبئة من أسفل" فقد نظمت هذه الجماعات صيغ مشاركة لحل مشكلة إسكان بعض المحتاجين، من خلال مشروعات معينة مثل "مشروع تاكسى". وبعض مشروعات تجارية تبيع للمستهلك بسعر الجملة. وهى تعتمد على مبادئ مشاركة كل حسب ما يسر له، بالخبرة أو بالجهد العضلى أو المال.

(و) برزت بعض مواقف المواجهة الإيجابية المباشرة، خاصة فى منطقة "بولاق" حين قرر بعض شباب شياختى الرملة والفرنساوى فى ١٩٨٩ أخذ مواقف مباشرة من بعض تجار المخدرات والمتعاملين معهم، وحدثت مشاجرات وتم إبلاغ الشرطة فى هذا الصدد وحدث تعاون معها لمواجهة قضية المخدرات . وحدثت بعض المواقف الشبيهة مع بعض تجار قطع غيار السيارات بوكالة البلح، خاصة الذين يعتمدون على بيع أجزاء السيارات المسروقة. كما شارك عدد من شباب حى "بولاق" فى مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ تعبيراً عن عدم رضاهم عن الأوضاع السائدة فى هذا الوقت.

استخلاصات

يمكن تصنيف أهم استخلاصات الدراسة الراهنة في عدة مجموعات بعضها علمى مرتبط بفهم مقولات التبعية وقضاياها وبفهم المجتمع المصرى وأوضاعه المعاصرة، وبعضها لايخلو من فائدة للمشتغل بالعمل العام، سواء كان فى السلطة أو قريباً منها، أو معارضا لها.

أولاً : استخلاصات ذات طابع نظرى :

١- وضحت الدراسة أنه يصعب الفصل - إلا بقصد التحليل - فى الظرف المعاصر للمجتمع المصرى، وأيضاً لكثير من البلدان العربية وبلدان العالم الثالث ، بين أسباب التخلف وأسباب التبعية، وبين نتائج التخلف ونتائج التبعية . فجميعها مترابطة متفاعلة جدلياً وتعيد إنتاج وتدعيم بعضها البعض. ويفرض هذا الوضع عند التخطيط لمواجهة التخلف والتبعية ضرورة ترتيب العوامل المنتجة لهما وفق نسق فى الأولويات يساعد فى تحديد رؤى المواجهة ومواقفها وسياساتها والاعتماد على ماتسفر عنه البحوث والدراسات الجادة والملتزمة وطنياً من نتائج تساعد فى بلورة معايير تحديد العلاقات والمشكلات والعوامل التى تحتاج إلى مواجهته قبل غيرها.

٢- يصعب الفصل التام أيضاً بين آليات للتبعية الاقتصادية وأخرى للتبعية الثقافية....إلخ، فآليات التبعية فضلاً عن تداخلها فهى تمهد الأرض لبعضها . لقد بينت الدراسة - وهى تشترك فى هذا مع دراسات أخرى - أن التبعية الاقتصادية تكون فى حالات مقدمة للتبعية الثقافية. فالاقتصاد التابع يتطلب قيماً وطرائق للسلوك وأنماطاً من التقنية والمفاهيم......إلخ. تفرض محاكاة الخارج ، لعدم قدرة الثقافة المحلية المحدودة على توفير هذه المطالب ، لأنها لم تنتج عن تطور تلقائى طبيعى للبنية الاجتماعية التابعة . ورغم هذا تظل لآليات التبعية الثقافية أهمية خاصة ، نظراً للدور الهام للثقافة فى تشكيل الوعى وتوجيه السلوك وتحديد الموقف من الذات ومن الآخر.

٣- إن آليات التبعية الثقافية ليست كلها مرتبطة بالخارج الذى يسعى إلى الهيمنة ؛ لأن هناك آليات داخلية يكون لها أحياناً الدور الأكبر وزناً فى صناعة سياق التبعية ، ويدعم هذا تلك الآليات الداخلية التى تنتج عن آثار التبعية ، وتصبح هى الأكثر تأثيرا فى سياق التبعية. فالشرائح الاجتماعية والقوى السياسية المستفيدة من هذا السياق وما تأخذه من مواقف من الخارج، وماتختاره من سياسات فى المجالات التعليمية والإعلامية والفنية والتقنية والسياسية والاقتصادية، تشكل فاعلاً قوياً للتبعية، تيسيراً وتبريراً.

ثانياً : استخلاصات ذات طابع واقعي :

١- إن الاستخلاص الرئيسي والمجمع إذا جاز لنا التعبير هو الذي يذهب إلى أن قبول التبعية والتكيف والتعايش معها، كان أكثر من النهوض لمقاومتها، وأن المقاومة أو ردود الأفعال كانت فردية أكثر منها جماعية، وكانت عفوية أكثر منها منظمة، وكانت عند المستوى النفسي المتمثل في المشاعروالاتجاهات الرافضة، أكثر من توجهها نحو الفعل المؤثر. لقد ترتب على هذا أن أضحى الوعي بالتبعية مفتتاً وجزئياً وآنياً وأكثر ارتباطاً باليومي المباشر، العفوي والذرائعي.

ويستدعي تفسير هذا الاستخلاص مجموعة من المتغيرات المتداخلة والمتشابكة ، التي أوضحتها نتائج الدراسة عن أوضاع المجتمع المصري المعاصرة. ومن هذه المتغيرات والعوامل:

(أ) وجود تراكمات تاريخية في البنية الاجتماعية، منذ الحقبة الاستعمارية، أثرت في مجالات التعليم والإعلام والفنون والآداب وغيرها من المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كان من شأنها المحافظة على بعض أنماط الازدواجية في هذه المجالات، وتفكيك بعض علاقات مستويات البنية الاجتماعية ببعضها، الأمر الذي جعل بعضها أكثر ارتباطاً بالخارج، كبعض جوانب الاقتصاد والتعليم وبعض الشرائح الاجتماعية، في الوقت الذي ظل بعض آخر على حال ركوده وتقليديته وأكثر ارتباطاً باقتصاد شبه راكد.

(ب) انحسار واضطراب أداء الكثير من المؤسسات الإنتاجية والخدمية فقد أفضت الحقبة الاستعمارية ، وماتلاها من حقب ، تم فيها تبني سياسات تنموية جزئية، إلى إجهاض بعض المؤسسات التقليدية التي كانت قائمة، وإقامة مؤسسات فاخرة كما وكيفاً بسبب ضعف مدخلاتها التنموية، الفكرية والبشرية والتمويلية والتنظيمية، وهو أمر خلق فراغاً واضطراباً في أداء كثير من المؤسسات من منظور إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين . ولعل من أبرز الأمثلة الدالة على هذا التركيز في التعليم على الكم أكثر من الكيف من خلال علاقة مخرجاته بمتطلبات التنمية عامة وسوق العمل تحديداً، وتركيز الإعلام على الدعاية السياسية التبريرية ومحاصرة المتلقي في أبعاد بعينها أثرت سلباً في تشكيل وعيه وإنضاجه.

(جـ) إكساب التبعية وهيمنة الخارج، مشروعية سياسية وقانونية بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإهمال أي آراء قصدت تقويم هذا الانفتاح فكراً وسياسة وتنظيماً وأداء، وأحياناً

تسفيه بعض هذه الآراء واعتبارها دعاوى للانغلاق والتصلب ، تضر بالمصالح الوطنية ولقد أسهم فى هذا السياق ودعمه مجموعة من الأقلام والأصوات فى الصحف والإعلام المسموع والمرئى.

٢- وعلى صعيد ردود الأفعال توحى الدراسة الراهنة بسلبية ظاهرية على الأقل للمواطنين تجاه واقعهم ، وتجاه بعض القضايا والمشكلات المهددة لأمن المجتمع واستقراره. وفى الوقت نفسه غلبة الحلول الفردية والهروبية لبعض المشكلات الخاصة. ومع أن الدراسة بينت بعض ردود الفعل التى لا تخلو من إيجابية إذا أحسنا قراءتها؛ مثل المقاطعة المقصودة للانتخابات، وعدم التعاون مع بعض رموز السلطة فى بعض الأمور، إلا أن ردود الأفعال هذه لا تشكل تياراً غالباً. ويرتبط هذا فى ضوء فهمنا لنتائج الدراسة وحواراتنا مع أعداد من المبحوثين بما يلى:

(أ) انحسار مؤسسات وصيغ وآليات المشاركة بمعناها الشامل الاجتماعى والسياسى والثقافى بسبب محدودية المشاركة، وميلها إلى الشكلية والتقييد القانونى للمشاركة خارج المؤسسات الرسمية الحكومية ، والموقف المتشكك فى الرأى الآخر. واللافت للنظر أن هذا الانحسار ينسحب على بعض الأحزاب المعارضة التى تميل ممارساتها الداخلية إلى الشكلية وتفضيل أهل الثقة والعلاقات القديمة، مما جعل هذه الأحزاب صدى لما هو قائم على المستوى الرسمى. فأسهمت فى تضييق فرص التربية الديمقراطية وإتاحة فرص الممارسة الضرورية لإنضاج الوعى.

(ب) الموقف التاريخى والمستمر من المعارضة بمعاقبتها بأساليب منظورة وغير منظورة ، ملموسة وأدبية، كالحرمان من بعض المواقع القيادية ومشاركتها فى السفر والتنقل ومتابعتها أمنياً فى بعض الحالات وهو أمر خلق حالة من الخوف على لقمة العيش و"الحرية النسبية" والتى صاحبها بروز المواطن المتفرج اللامبالى.

(جـ) اضطراب أوضاع البنية الطبقية وسيولتها غير المنضبطة . فقد حدث ما يشبه الخلخلة فى الشرائح الوسطى، نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى جعلت هذه الشرائح أكثر تبايناً وأكثر اضطراراً إلى الحراك الاجتماعى الهابط ، وحدث لها إحباطات بينة فى مصالحها وتطلعاتها نتيجة التضخم وانحسار الخدمات . كما ظهر على نحو لافت نمو مطرد فى

لشرائح البينية التى تضع قدماً فى موقع اجتماعى، وأخرى فى موقع آخر، وأحياناً تتبدل مواقع الأقدام خلال اليوم الواحد.

(د) برز فى الشارع المصرى، كما بينت دراستنا وغيرها من الدراسات، حضور التيارات الدينية :

(أ) ورغم محدودية دورها الخدمى الاجتماعى من خلال المساجد والجمعيات ورغم أن هذا لدور يبدو كحكومة زبد عائمة فوق نهر ساخن، إلا أن أداءها استقطب أعداداً من الجماهير، خاصة الشباب، بسبب غياب أدوار المؤسسات الرسمية ورفع الحكومة يدها عن إشباع الكثير من الحاجات الأساسية للجماهير.

(ب) أسهم مايشبه الفراغ الفكرى والسياسى والأيديولوجى، فى انتشار أفكار هذه التيارات ، المعقول منها والمتطرف . لقد نتج هذا الفراغ عن خواء التعليم والإعلام وانحسار المشاركة، وضرب المشروع الوطنى الذى نما فى الستينيات. وأسهم بعض الكتاب والصحفيين فى إحداث بلبلة فكرية واضطراب فى المفاهيم بين الشباب ، نتيجة للثأر المترجم من خلال أقلامهم من الحقبة الناصرية وحقبة السادات.

(جـ) لقيت هذه التيارات دعماً معنوياً وربما مادياً نتيجة للعمل فى الأقطار العربية النفطية والاتصال بتجربة إيران وأفغانستان .

وتعد هذه بعض الاستخلاصات التى تعبر عن حالة يمكن أن تكون مرحلية وانتقالية ، نتيجة لما تقرعه من أجراس حول الأفكار التى باتت أكثر تهديداً لشرائح كثيرة ، بما فى ذلك المستفيدة فى السياق المعاصر.

المراجع والهوامش

* تجدر الإشارة إلى أنه أتيحت للدراسة الراهنة فرصتان فكريتان، كان لهما أثر كبير فى تعميق مشروع الدراسة وأبعاده تمثلت الأولى فى مناقشة عدد من الكتاب والمفكرين لموضوعها وقضاياها فى معهد التنشيط الثقافى بتونس وشارك فيها الأساتذة محمود أمين العالم، عبد الله إمام، فتحى غانم ، يوسف القعيد، عبد القادر شهيب، د. دارم البصام، د. الطاهر لبيب، وعدد من الباحثين والدارسين بالمعهد المذكور. وأما الفرصة الثانية فقد تمثلت فى "سمنار" قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس، وشارك فى الحوار حول موضوع الدراسة أ.د. سمير نعيم ، د. شادية قناوى، أ. على فهمى، والمدرسون المساعدون والمعيدون وطلاب الدراسات العليا بالقسم.

1-Palma,G; "Dependeney and Development:A Critical Review", in Frances D. Seers (ed.) Dependency Theory: A Critical Reassessment London 1983, pp.20-78, ,especially p.43.

٢- اعتمدنا فى هذا على قراءة تحليلية نقدية لعدد من المصادر الأجنبية والعربية كان أكثرها تأثيراً فى صياغة هذه المسلمات المصادر التالية"

Palma G; Ibid.-a-

O' Connar, "A new Form of Imperialism" in Wolf,M; (ed.) b-

The Economic Causes of Imperialism , London, 1972. pp. 170-179

(جـ) إبراهيم العيسوى "معنى التبعية" فى قضايا فكرية، الكتاب الثانى، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ١١ - ١٧.

(د) مصطفى كامل السيد."تأملات حول التبعية - واقعها ونظرياتها" فى المصدر السابق ، ص ص١٨-٢٩.

(هـ) عثمان ياسين الرواف .Palma G; Ibid "مدرستا التنمية والتبعية - أوجه التباين بين الطرح النظرى والواقع التطبيقى فى حالة " مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت ، عدد ٢ صيف ١٩٨٩ ، ص ص ٥١-٩٠.

٣- إبراهيم العيسوى ، قياس التبعية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٨٩، ص ١٤ . وعبد الخالق عبد الله. التبعية والتبعية السياسية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٦، ص ص ١٠٤-١٠٠٨.

4-World Broadcasting in the Age of The Satellite,Howell, W.J; Ablex Puplishing, Nor Wood, N. Jerssy, 1986, pp. 173-١٧٥ ,

٥- أحمد زايد، خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة ، ١٩٩٠، ص ص١٦-١٧ ، ص ص٢٠-٢٣.

٦ - هربرت شيلر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٠٦ ، الكويت ، ص ص٣٣-٣٩.

٧ - صلاح العمروسى، حول الرأسمالية الطفيلية - دراسة تقويمية، دار الفكر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٥ مواضع متفرقة خاصة الفصل الثالث.

٩ - عبد الباسط عبد المعطى، عادل الهوارى، **علم الاجتماع والتنمية**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٨٧، ص ص ٩٩-١٠٥.

١٠ - إبراهيم العيسوى ، قياس التبعية ، مصدر مذكور، ص ١٤.

الثقافة الشعبية وإعادة التشكل : ملاحظات نظرية

سعيد المصري *

مع الانتشار العالمي للرأسمالية والتغلغل المتزايد للثقافة الغربية في بلدان العالم الثالث بصفة عامة، يزداد التباين والتعارض بين مختلف العناصر الثقافية في تلك البلدان. حيث تتعايش مظاهر الحداثة مع التقليدية في أساليب الحياة. وخلال هذا التعايش تفقد الثقافة المحلية بعض عناصرها وتعيد إنتاج عناصر أخرى. وربما يؤدي ذلك إلى الإحساس بأن التحول الثقافي في بلدان العالم الثالث يسير في اتجاه عدم التجانس الثقافي. وقد شاعت بعض التوصيفات لهذه الظاهرة مثل الازدواجية الثقافية، الفصام الثقافي، "كومبرادورية بازار" (سمير أمين، ١٩٩١). ومع ذلك يظل تفسير مظاهر التباين والتعارض الثقافي موضع خلاف مستمر سواء بالنسبة لمن يراقب الثقافة من الخارج أو بالنسبة لمن يحملونها ويمارسونها من الداخل.

ولما كانت الثقافة موضوعاً مركباً ومشتركاً بين عدة مجالات معرفية، فإنه من المنطقي أن تتعدد زوايا النظر إلى الثقافة، ولكن المشكلة تكمن في محاولات اختزال هذا المفهوم إلى بعض الملامح التي تنطبق على إحدى زواياه. فالظاهرة الثقافية ليست كياناً بسيطاً في مكوناته أو متجانسا في عناصره، بل هي ظاهرة معقدة متعددة المستويات. وعندما تتعرض الثقافة المحلية لموجات من التغريب، فإن عمليات رد الفعل من جانب الثقافة المحلية تتخذ عدة مسارات معقدة. ولا يجوز اختزال هذا التعقيد في مسار واحد. فالثقافة المحلية ليست الأضعف دائما وبشكل مطلق. وليس صحيحا القول بأنها فاقدة للقدرة على مقاومة الثقافة الغربية أو استيعابها والتواصل معها.

---

* مدرس بقسم الاجتماع - كلية الآداب جامعة القاهرة .

بل يمكن أن يحدث العكس تماما في بعض الأحيان. ولهذا ينبغي التخلي نسبيا عن التعميمات المجحفة التي تدور حول الثقافة بمعناها الواسع، وكذلك التعميمات التي تنطوي على أحكام مسبقة أو انحياز متمركز حول خبرة محددة بجانب معين من الثقافة.

وإذا كان التوسع الغربي في مجتمعات العالم الثالث يعتمد على تغلغل الاقتصاد الرأسمالي وانتشار الثقافة الغربية في العالم، فإن ذلك يعني أن هناك تحولات تتم داخل الثقافة في مجتمعات العالم الثالث. وتختلف طبيعة التحولات ومداها من مستوى ثقافي لآخر، ذلك أن ما يحدث للفنون الرفيعة والآداب من تحولات في اتجاه المزيد من الحداثة الغربية، قد لا يصدق بالضرورة على مجرى التغير في مجموع المعتقدات والعادات والتقاليد ورؤى العالم التي تكون ما يعرف بالثقافة الشعبية. فهناك تاريخ طويل لهذه الموروثات، كما أنها تتخلل أغلب أنماط السلوك وأساليب الحياة المشتركة بين أعضاء مجتمع معين. وبالتالي، فإن تغير بعض العناصر الثقافية التقليدية لا يعني ذوباناً كاملاً للتراث الشعبي تحت تأثير أساليب الحياة الغربية.

كما أن استمرار بعض العناصر الثقافية لا يعني جموداً مطلقا أو عزلة كاملة عن الحداثة. ولكن هناك تفاوتا نسبيا في الاستمرار والتغير بين مختلف العناصر الثقافية التقليدية. ولهذا فإن ما يحدث للثقافة الشعبية من تغيرات بفعل التوسع الغربي يحتاج إلى إعادة نظر في بعض المفاهيم والمسلمات التي حاولت تفسير التغير الثقافي.

والشيء الملاحظ هو أن حركة التغير في الثقافة الشعبية المصرية على مدى العشرين عاما الماضية كانت أكثر حدة. وربما ينذر المستقبل القريب بمزيد من التحولات الثقافية للموروث الشعبي ولاسيما مع التغيرات الهيكلية الحالية في الاقتصاد المصري والتي تقتضي مزيدا من الاندماج في السوق العالمي. والسؤال الآن :

كيف نفسر تغيرات الثقافة الشعبية في إطار يتجاوز الحتمية الاقتصادية المرتبطة بمدرسة التبعية ؟. وتحاول هذه الورقة الإجابة على هذا السؤال من خلال تحديد المقصود بمفهوم الثقافة الشعبية والظروف التاريخية التي نشأ في ظلها، ثم مناقشة أبعاد التغير الثقافي في المفاهيم الانثروبولوجية، ومحاولة إيجاد تصور بديل لفهم حدود التشكل الثقافي للثقافة الشعبية .

أولاً : الثقافة الشعبية : المصطلح والتاريخ :

يشير مصطلح الثقافة الشعبية، بشكل عام، إلى أساليب الحياة التقليدية ذات الطابع القديم (انظر هولتكرانس، ١٩٧٢)، والتى تشمل مجموع المعتقدات والمعارف والعادات والتقاليد وفنون المحاكاة والأدوات المادية (انظر الجوهرى، ١٩٧٥). وبهذا المعنى فإن مفهوم الثقافة الشعبية يتضمن العناصر الثقافية التى تمثل الإرث الاجتماعى الذى ينتقل من جيل إلى جيل عن طريق التعلم. وتكتسب صفة التقليدية لكونها اجتازت فترة معينة من الزمن فى نفس الشكل الذى تظهر به (هولتكرانس، ١٩٧٢)، كما تكتسب هذه الثقافة صفة الشعبية، لأن الشعب هو حاملها ومبدعها فى نفس الوقت. وقد تنطوى كلمة الشعب على معنى غامض وفضفاض، لكن المعنى المقصود هنا هو مجمل الفئات والجماعات الاجتماعية، التى تعيش فى مكان ما وتشترك فى أساليب حياة تتميز بقدر من التجانس الثقافى النسبى، وفى هذه الحالة يمكن الحديث عن عناصر ثقافية شعبية تتعلق بالمجتمع المصرى ككل. ويمكن أيضا الحديث عن ثقافة شعبية خاصة بجماعة أو منطقة أو طبقة اجتماعية داخل المجتمع المصرى.

يلاحظ أن مفهوم الثقافة الشعبية على هذا النحو يمثل أداة جيدة فى فهم أحد المستويات الهامة والمعقدة فى الثقافة، حيث كانت نتاجاً لاهتمام مشترك من جانب علم الفولكلور والانثروبولوجيا ولقد صيغ هذا المفهوم فى إطار رغبة المدنية الغربية فى فهم الآخر المختلف فى الزمان والمكان.

حيث بدأت الحركة الرومانتيكية فى أوربا النظر إلى تراث الراق الادنى أو الراق الأم على أنه يمثل جوهر الثقافة الشعبية الأصيلة. وقد توافق ذلك مع صياغة فكرة "الشعب فى الأمة" باعتبارها الموضوع الحقيقى لدراسة الفولكسكنده (الجوهرى، ١٩٧٥). أما فى خارج أوربا فقد بدأت الانثروبولوجيا فى دراسة الثقافة التقليدية التى تتسم بالبدائية، والتى تمثل الحياة الأولى التى عاشها الأجداد من البشر. وقد توافق ذلك مع صياغة فكرة التقدم ووحدة الجنس البشرى فى نشأته وفى تجربته وفى تقدمه (ليكلرك، ١٩٨٢).

وهكذا بدأ مفهوم الثقافة الشعبية فى أوربا مع بناء القومية، وفى خارج أوربا مع بناء لامبراطورية الاستعمارية (يولي لينكه Uli Linka ١٩٩٠)، وقد أثر هذا السياق على مجمل دراسات الثقافة.

ولما كانت حركة التغير تسير من أعلى إلى أسفل (من الراق الأعلى إلى الراق الأدنى) ومن الاستعمار إلى المستعمرات ومن المتقدم إلى البدائى، فقد تحول اهتمام الدراسات الانثروبولوجية والفولكلورية نحو دراسة التغير الثقافى.

ثانيا : التغير الثقافى واختزال الهيمنة الثقافية :

التغير الثقافى هو العملية التى تتحول بمقتضاها العناصر الثقافية من حالة لأخرى. وقد ارتبط هذا المفهوم فى الانثروبولوجيا بعمليات الاحتكاك الثقافى التى حدثت بين الثقافة الأوربية والثقافات الأخرى. ورغم تمفصل هذا الاحتكاك مع السيطرة الاستعمارية، فإن مجمل المفاهيم الانثروبولوجية حول التغير قد اعتمدت على تفريغ عملية الاتصال الثقافى من طابع علاقات القوة غير المتكافئة بين الغرب والعالم الثالث. ولهذا جرى التركيز على مظاهر التغير التى يمكن أن تحدث فى الثقافات غير الغربية نتيجة الاحتكاك بالثقافة الغربية. وكأن الثقافة الخاضعة للتغير هى المسئولة عن قبول العناصر الجديدة أو رفضها، وأن موقع الثقافة القابلة للتغير فى الاتصال يتسم بالاستقلالية، ولكن هذه الاستقلالية لا تعنى كون الثقافة نسقاً مستقلاً يعتمد على نفسه بنفسه - حسب المصطلحات الفولكلورية (انظر هولتكرانس، ١٩٧٢، ص ٣٤٧)، بل إنها قد توحي بحرية الانتقاء. صحيح أن الانتقاء يمثل إحدى آليات التغير لكنه لا يعتمد على الحرية المطلقة فى الاختيار. ولهذا فإن عملية الانتقاء يجرى التعبير عنها من طرف واحد، وكأن الثقافة المنتقى منها تتميز بالثراء فى عناصرها الثقافية. مع أن الثراء والتفوق الثقافى متعلق أساسا بالعنف الثقافى الذى تمارسه الثقافة الأقوى على الثقافة الأضعف أثناء عملية التواصل. وبطبيعة الحال لم يكن هذا البعد محل اهتمام الانثروبولوجيين فى دراساتهم حول مفاهيم الانتشار والتثقف والثقافة المتحركة (انظر هولتكرانس، ١٩٧٢)، وهى مفاهيم نشأت فى إطار الهيمنة الغربية على الثقافات الأخرى. ومع ذلك فإنها قامت باختزال الهيمنة فى لغة حيادية مثل رد الفعل الثقافى، التكيف، التمثل، هجرة العناصر الثقافية، النقل الثقافى.. الخ. وهى صياغات تعكس مراوغة تصورية مبسطة لوقائع معقدة خاصة بالتوسع الغربى فى المستعمرات.

وإذا كانت كتابات التبعية قد عنيت بموضوع التوسع الغربى على المستوى الاقتصادى

والسياسي والتقني، فإن البعد الثقافي في التبعية لم ينل اهتماما واجبا، باستثناء بعض الكتابات المحدودة حول دور الرأسمالية في تعميق التباين والاستقطاب بين المراكز والأطراف على المستوى الثقافي (سمير أمين، ١٩٩١)، وحدود عمومية الثقافة وخصوصيتها في إطار النظام العالمي (والرشتاين، ١٩٩٠). كما تقتصر هذه المعالجات على تناول مفهوم الثقافة من الزاوية الايديولوجية.

يمكن تلخيص ذلك في أن اهتمام الانثروبولوجيا بعمليات التغير الثقافي والاتصال بين الثقافات جاء بمعزل عن سياق علاقات القوة غير المتكافئة بين الغرب والعالم الثالث. وعلى الرغم من اهتمام مدرسة التبعية بهذا السياق على المستوى الاقتصادي والسياسي، فإن هذا الاهتمام جاء على حساب النواحي الثقافية. وربما يرجع ذلك إلى أن قضية الثقافة تحتل مرتبة هامشية في اهتمامات مدرسة التبعية عموما.

وهذا يدفعنا إلى محاولة فهم التغيرات التي تصيب الثقافة الشعبية في إطار يتجاوز التعميمات المجحفة في الانثروبولوجيا حول دينامية الثقافة وكذلك محدودية المفاهيم التي تطرحها مدرسة التبعية. وفيما يلي بعض التصورات البديلة حول حدود التشكل الثقافي في الثقافة الشعبية.

ثالثا : تشكُّل الثقافة الشعبية :

إذا نظرنا إلى التغيرات التي تتعرض لها الثقافة الشعبية المصرية في سياق العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين مراكز النظام العالمي وأطرافه ، فسوف نلاحظ شيوع أنماط من لثقافة الاستهلاكية (زايد Zayed ، ١٩٨٥) ، وانجذاب فئات من الطبقة الوسطى نحو نموذج المجتمع الغربي وتمجيدهم لنمط الحياة الغربي في كل المجالات (السيد ، ١٩٨٦) . وقد يؤدي ذلك إلى تغيرات في بعض عناصر الثقافة الشعبية وممارساتها . ومع ذلك تظل بعض العناصر والممارسات الأخرى بمنأى عن هذا التغير . وربما تحافظ العناصر الثقافية التقليدية على وجودها واستمرارها في تعايش مع العناصر الثقافية المستحدثة .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال مفهوم التشكل Structuration الذي قدمه أنطوني

جيدنز A. Giddens في أعمال متعددة نشرت خلال السبعينات والثمانينات (انظر جيدنز ، ١٩٨٤) . ويقصد بالتشكل « الشروط التى تحكم استمرار وتحول الأبنية ، ومن ثم إعادة إنتاج الانساق » (جيدنز ، ١٩٧٩ ، ص ٦٦) .

لعل المزاوجة بين الافاق النظرية لمفهوم التشكل والحس الامبيريقى لمؤشراته أن تفرض بعض الملاحظات حول شروط استمرار وتحول الثقافة الشعبية . وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى نوعين من الشروط فيما يلى :

١ - التطلع إلي التمييز الاجتماعي والثقافى[٢] :

حيث تكتسب الثقافة الشعبية القدرة على التغير المستمر والحاجة الدائمة إليه بفعل اختيارات الفاعلين agents الممارسين للثقافة لشعبية وتطلعهم نحو التميز فى ممارساتهم الثقافية . ولكن حرية الاختيار تظل مقيدة بشروط أخرى مثل الوضع الطبقى للفاعلين وحملة التراث الشعبى من ناحية ، والمواقع التى تحتلها عناصر الثقافة الشعبية فى دائرة التواصل مع الثقافة العالمية من ناحية أخرى .

وفيما يتعلق بالوضعية الطبقية للفاعلين ، تلعب الخصائص الاقتصادية / الاجتماعية للفاعلين دوراً مهماً فى تمكينهم من القدرة على الابتكار والانتقاء والتجديد أو الحد من هذه القدرة في ممارساتهم الثقافية بفعل عوامل اقتصادية أو معرفية . وفيما يخص تباين المواقع التى تحتلها العناصر الثقافية الشعبية فى إطار الثقافة العالمية ، فإن هذا التباين يعمل أيضاً على إتاحة المجال للتغيرات الثقافية بأن تجد طريقها إلى بعض العناصر دون غيرها ، مثل عادات الطعام والميلاد والزواج والأغانى والاحتفالات . أما المعتقدات الشعبية فتبقى عصية على التغير بفعل موقعها المهمش من الثقافة العالمية وخصوصيتها الروحية .

٢ - المرجعية الدينية :

ويقصد بذلك حاجة الثقافة الشعبية المستمرة لاكتساب قوتها من الشرعية الدينية . وربما يفسر ذلك رغبة الفاعلين إلى قبول ممارسات ثقافية سلفية أو الاقلاع عن بعض الممارسات الثقافية الحديثة فى خضم التوحد مع القداسة الدينية . وتفسر هذه الظاهرة أيضاً محاولات رجال الدين إحياء ممارسات ثقافية سلفية من ناحية ، ومنع ورفض بعض الممارسات الثقافية

الحديثة المرتبطة بأساليب الحياة الغربية أو بأى ممارسات تتعارض مع السلفية الدينية من ناحية أخرى . وينعكس هذا الموقف فى العبارة الشهيرة التى تتكرر على ألسنة رجال الدين القائلة بأن « كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار » .

من هنا يمكن القول بأن التميز يمنح الثقافة الشعبية الحيوية ويمدها دائماً بأسباب التفاعل مع متغيرات العصر . بينما تضفى المرجعية الدينية على الثقافة الشعبية هيبتها الروحية ، وتمدها بالقوة والرسوخ فى نفوس الممارسين . ومن الواضح أن شروط التميز والمرجعية الدينية تساعد على جعل الثقافة الشعبية فى حالة استقطاب ثقافى بين دوائر الثقافة العالمية من ناحية والثقافة الدينية الأصولية من ناحية أخرى[٣] . ويمكن الافتراض بأنه مع تزايد واستمرار حالة الاستقطاب الثقافى يزداد نمو السلفية وتوغلها داخل الثقافة الشعبية بقدر توسع الثقافة الأسمالية الغربية فى الممارسات الثقافية الشعبية . وهنا قد يواجه الممارسين للثقافة الشعبية بعض الأزمات المتكررة فى التاريخ الثقافى والتى تتجلى فى القلق من التجديد وإثارة الجدل حول استراتيجيات الهوية (انظر، بايار ، ١٩٩٨) . غير أن تشكل الثقافة الشعبية عبر شروط التميز والمرجعية الدينية ، يتيح الوسائل الكفيلة بعبور هذه الأزمات . حيث تعمل هذه الشروط بموجب التعادل النسبى بين خاصيتى الكبح constraining والتمكين enabling اللتان تميزان بنية الثقافة الشعبية فى تشكلها . مما يعنى أن البنية الثقافية على قدر ما تمنع تمنح .

يبقى بعد ذلك أن أشير إلى أن إثارة هذا النوع من الأفكار يأتى بهدف تجنب التسلط الفكرى المرتبط بمقولات التبعية واختزالاتها الاقتصادية . ومحاولة البحث عن أطر تفسيرية بديلة لفهم تحولات الثقافة الشعبية فى سياق العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة . وبطبيعة الحال لن تجدى هذه المحاولة ما لم يعقبها نقد جاد واختبار إمبيريقى وتقديم شواهد واقعية عن ظاهرة تشكل الثقافة الشعبية التى تحدث دائماً فى ظل الحداثة والقداسة معاً .

* * *

الهــوامش

١- يمكن مراجعة مفهوم التشكل عند أنطونى جيدنز، فقد اهتمت هذه الورقة بتطوير هذا المفهوم فى فهم الثقافة الشعبية انظر :(جيدنز ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩، ١٩٨٤) . وأحمد زايد (نظرية البنينة ، تحت الطبع).

٢ - انظر مزيد من التفصيل حول التميز (بيير بورديو ، ١٩٨٤) .

٣ - انظر مزيد من التفصيل حول مفهوم الاستقطاب الثقافى فى : (مصطفى حجازى ، ١٩٩٨) .

المراجـــع

— A. Giddens. (1974). The Class Structure of the Advanced Societiess. London: Hutchinson Univ-Library.

— .... (1979) Central problems in social thoery ; Action, structure and Contradiction in social Analysis, London, Macmillan.

— .... (1984) the Constitution of society: An outline of theory of structuration, Cambridge: polity press.

— Ahmed A. Zayed, (1985), Popular Culture and Consumerism in Underdeveloped Urban Areas. A Study of the Cairrene Quarter of Al-Sharrabiyya., paper read at the confereence "Mass Culture, Life Worlds, Popular Cultures in the Middle East. Bielefeld,1985..

— P. pourdieu, (1984), The distinction, London, Routledge & Kegan Paul.

— Wallerstein. I. (1990), Culture as the Ideological Buttleground of the Modern World-system, Theory, Culture & Society ,Sage, london, Newbury park and New Delhi, vol,1..

— Uli Linke, (1990) Folklore, Anthropology and Government of Social life, Society for Comparative Study of Society and History Vol 32, N. 1, January.

- أحمد زايد ، نظرية البنينة ، المجلة الاجتماعية القومية تحت الطبع د.ت .

- ايكة هولتكرانس، قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور، ترجمة محمد الجوهرى وحسن الشامى، دار المعارف ١٩٧٢.

- سمير أمين: الثقافة والايديولوجيا فى العالم العربى المعاصر، مشروع المؤتمرالدولى للفكر والإبداع، اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا . د.ت .

- جان فرانسوا بايار ، أوهام الهوية ، ترجمة : حليم طوسون ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، ١٩٩٨ .

- جيرار ليكلرك ، الأنثروبولوجيا والاستعمار ، ترجمة جورج كتورة ، معهد الإنماء العربى ببيروت ، ١٩٨٢ .

- محمد الجوهرى، علم الفولكلور (الجزء الأول)، دار المعارف، ١٩٧٥.

- مصطفى حجازى ، حصار الثقافة ، الدار البيضاء ، المركز الثقافى ، ١٩٩٨ .

- مصطفى كامل السيد ، تأملات حول التبعية : واقعها ونظرياتها ، قضايا فكرية ، الكتاب الثانى ، يناير ١٩٨٦ .

تعقيبات ومناقشات

المحور الرابع

التبعية والثقافة الشعبية

أ. على فهمى

ربما يكون تعقيبى هو نوع من القراءة المختصرة. ربما سيكون أطول تركيزاً على ورقة الصديق أ.د. عبد الباسط عبد المعطى، لسببين. السبب الأول أنى عايشت هذه الورقة منذ الحمل بها -إن جاز التعبير- حينما كان يفكر فيها. وأتذكر فى عام ١٩٨١ ربما -أو ١٩٨٢- تم عمل سيمنار فى قسم الاجتماع فى جامعة عين شمس، وتكلمنا فى الموضوع، وكنت أتابع خطوات العمل على مدى سنوات.

والسبب الثانى أننا أحيى الصديق أ.د. عبد الباسط عبد المعطى لاهتمامه بمثل هذه الموضوعات، لأن هذا الاهتمام قليل جداً بين الأخوة الذين يعملون فى علم الاجتماع ، حيث لا يهتمون بهذه الموضوعات التى هى موضوعات «العوامية» -الخاصة بالعوام- أى معظم الناس الذين يعملون فى البحوث المهنية الدقيقة المنتظمة. وقد عملنا كثيراً فى هذه وتلك. وربما أستعيد ذكرى أستاذنا المرحوم سيد عويس فى بحوثه الرائدة فى هذا المجال . وعبد الباسط عبد المعطى أحد الامتدادات لا شك، فى اختياره هذا الموضوع واهتمامه به.

طبعاً اختيار شارع فؤاد -أو ٢٦ يوليو- أعتقد أنه اختيار موفق جداً، إلا أنه ربما أحاول أن أضيف شذرات، منها أن هذا الموضوع كان يحتاج إلى لمحة تاريخية أكبر بعض الشىء. طبعاً هى قائمة بالتأكيد، لكن ربما لم تظهر أكثر فى الورقة، لأن هذا الشارع تحديداً، سواء من أوله -فيما عدا جزء بولاق والزمالك- من مبتكرات على مبارك- ود. عبد الحليم إبراهيم معنا ويعرف هذه النقطة جيداً. إن هذا التخطيط أسند إلى على مبارك من ١٨٦٣-١٨٦٩ تحت رعاية الخديوى إسماعيل، فيما عدا بولاق القديمة، التى كانت ميناء فى العصور الوسطى كما نعلم جميعا. المراكز التجارية والحضارية -الحضارية بالذات- فى مصر، فى القاهرة كما يقول د. جمال حمدان، وأعتقد أننانوافق بسهولة على ذلك -كانت تنتقل من الشرق إلى الغرب وفقاً

لحركة نهر النيل. نهر النيل يتزحزح على الأقل قبل السد العالى .. كان يتزحزح تزحزحاً غير ملموس فى الجيل الواحد. ولا يستطيع أحد أن يتابع التزحزح، فنحن نعلم أن إنشاء القاهرة الفاطمية تم سنة ٩٦٢ أو سنة ٩٦٨ ميلادية، أى منذ ألف عام وأكثر قليلاً، حيث كان النيل ناحية سيدنا الحسين، أى أن القاهرة أنشئت على النيل الذى كان يتزحزح. كنت أتمنى أيضا إضافة جزء من شارع فؤاد الخاص بالمهندسين فى الغرب أيضا و اسمه ٢٦ يوليو.

أحيى د. عبد الباسط عبد المعطى على اختياره، فى مقابلاته. وأنا أعرف أنه عانى، ولكن كنت أتمنى أيضا تناول الرصيف هذا، وليس فقط بائعيه. هذا الرصيف فيه مقاه و«بوظ». هذه المنطقة بالذات التى فى بولاق كانت مملوءة بها، كانت هناك أربع «بوظات». متى أغلقت؟ ربما سنة ٨٤-١٩٨٥، طبعاً لم نكن ندخل «البوظ»، لكن كنا نراها. كان من المفارقات الغريبة جداً أنه لم يكن هناك فرق بين الإنسان والحيوان. كان «العربجى» يجلس يتناول البوظة والشيشة ومعه حماره.

د. عبد الباسط عبد المعطى فى نتائجه كما فهمتها قارن بين كبار الموظفين والمؤهل العالى. وليس كل صاحب مؤهل عال من كبار الموظفين .. هذا الذى فهمته. أيضا قال فى بعض الأماكن إن غالبية هؤلاء الناس لا يشاهدون التليفزيون باعتبارهم مشغولين وأشياء مثل ذلك. فهؤلاء بمنجاة من التبعية الثقافية. أى بالتأكيد الذى لا يرى التليفزيون مثلى أنا هو بمنجاة من « صفوت الشريف» والحقيقة أن الشىء الذى لا أفهمه، وأرجو بمناسبة حضور د. عبد الباسط أن يفهمه لى، أن النتائج التى وصلت إليها عن رصيف شارع ٢٦ يوليو - أو شارع فؤاد- تقريباً تكاد أن تصدق على أى حى فى القاهرة. تكاد تماماً، ومن ثم فليس عندى فارق حاسم فى أن أذهب لأقوم بهذا العمل فى الحلمية أو السيدة زينب أو شبرا .. ستأتى بنفس النتائج تماماً .. فهذه أيضا أنا لا أفهمها. الحقيقة أنا لا أستطيع أن أصل إلى سبب هذا ؟ .

النتائج واحدة تماماً، الكلام الممكن المستخلص من بحث حضرتك هو الذى يمكن أن يستخلص من بحث عن منطقة سيدنا الحسين، عن السيدة زينب، عن باب الشعرية. هذه ملاحظات عابرة. أما البحث فهو بحث رائد. وأعتقد أنه من الأشياء القليلة التى تشبع نهمى أنا شخصياً إلى الثقافة.

سأنتقل بسرعة لورقة أ. سعيد المصرى، وأنا لم أقرأها، لكن سعدت بعرضه الشفوى لأنها وصلت لنتيجة قريبة جداً من الذى كنت أريد أن أقوله : إنه لا تلازم أبداً أو بالضرورة بين تغير -أو إعادة تشكل- الثقافة الشعبية وبين التبعية، لا تلازم. هذا الذى فهمته هل هذا صحيح أم خطأ ؟ ثم هناك عناصر فى الثقافة الشعبية رديئة جداً. هناك مثلاً عادات جنائزية كثيرة جداً، رأينا ونحن أطفال ما يسمى «مأتم» وخميس وأربعين وغيره. طبعاً عندما تختفى هذه الأشياء يكون أفضل لأسباب اقتصادية أو لأسباب انتشار التعليم ولا علاقة لها بالتبعية. عندما يستخدم الناس ثلاجة كهرباء -ونحن لم نملك واحدة فى بيت والدى- ومعظمنا بهذا الشكل. ولكن عندما انتشرت الأشياء الكهربائية واشتريت ثلاجة كهربائية اكتشفت أنها أفضل من «القلة» مليون مرة؛ على الأقل تحفظ لى "لقمة" بدلاً من أن تطبخ زوجتى كل يوم؛ أى لا أرى أن كل عناصر الثقافة الشعبية جديرة بالدفاع عنها. وبصراحة تامة أنا ضد التبعية، ولكن شئنا أم أبينا فهناك تبعية تتوقف على الداخل أكثر.

د. حسن الخولى

بالنسبة للورقة الأولى للأستاذ د. عبد الباسط عبد المعطى.أتفق معه فيما جاء بالورقة التى قدمها فى صورة صادقة للشارع المصرى من خلال رؤية ثاقبة لعالم اجتماع متمرس ومستنير متمكن من البحث العلمى السوسيولوجى نظرياً ومنهجياً .. ومن ثم، فقد جاءت هذه الدراسة التى تحملها الورقة التى بين أيدينا، متكاملة فى عناصرها، متسقة اتساقاً منطقياً فى أجزائها، عميقة فى نتائجها وبناءاتها. هذه الورقة فى رأيى ورقة جامعة تتميز بالشمول فى نظرتها وتناولها للموضوع، حيث أبرزت مظاهر التبعية الثقافية وآلياتها فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والإعلامية .. إلخ. ومع هذا الشمول والاتساع فى زاوية الرؤية، فإنها تتميز أيضا بالعمق، حيث لم تكتفِ بمس الموضوعات الفرعية التى تناولتها مساً عارضاً، وإنما هى تتعمق فيها وتبرز ما بينها من علاقات جدلية وتفعل فعلها فى إظهار الصورة المركبة والمعقدة للتبعية الثقافية.

الملاحظة التى تفضل د. على وأبداها حول نتائج هذه الدراسة، أو أنها يمكن أن تطلق على أى حى فى القاهرة، أنا أعتبر هذا لصالح الدراسة ومن مميزاتها فى نفس الوقت. فهى فعلا

تصدق على أى مكان شبيه ب٢٦ يوليو. وشارع ٢٦ يوليو فيه مستويات ثقافية ثلاثة : الحى التجارى والحى الأرستقراطى فى الزمالك والحى الشعبى فى بولاق. وبالتالى تمثل ثلاثة أنماط متباينة فى مستوياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمعيشية بوجه عام. وبالتالى كان اختياراً بارعاً، حيث مثل فى دراسته هذه الأنماط الثلاثة من المستويات المعيشية فى الواقع المصرى. وبالتالى يمكن أن تصدق على أى نمط من أنماط الحياة الشبيهة لها.

أنا أعتبر أن د. عبد الباسط من المنظرين فى العلم السوسيولوجى. له باع طويل فى التفكير والكتابة النظرية، ومع ذلك عندما ينزل إلى الشارع ويتعمق فى الحياة اليومية مباشرة، أنا أعتبر هذا عملاً جديراً بالإشادة، فنحن نُتهم أحيانا بأننا نجلس فى أبراج عاجية، ونتحدث عن المجتمع والناس عن بعد، أو يغلب علينا الطابع الأكاديمى، وهذا العمل نزل صاحبه إلى الشارع وكان وجهاً لوجه أمام شرائح مختلفة متباينة من الناس، وكان مسلحاً فى نفس الوقت بسلاح النظرية التى يعى بها وعياً جيداً، ويمتلك ناصيتها تماما. ولذلك فقد جاء هذا العمل متكاملاً، حيث وصف الواقع وفسره تفسيراً جيداً فى الإطار النظرى الذى يمتلكه ويملك ناصيته.

الورقة نجحت باقتدار فى بلورة آليات التبعية من الداخل، مع الوعى بالعلاقة الوثيقة بين هذه الآليات الداخلية والآليات الخارجية التى يمسك بخيوطها الآخر -فى المركز طبعاً. الحقيقة، لفت نظرى فى هذه الورقة .. أن العالم قرية صغيرة مترابطة الأجزاء . لكن لفت نظرى فى ورقة د. عبد الباسط ما يشى أن هناك «عقدة الخواجه» فى الشارع المصرى على مختلف المستويات. عقدة الخواجه نحن نقولها -نرددها- كثيراً فى مجالات كثيرة. وهذه تؤكدها نصوص موجودة فى الورقة عندما نتمسك بالشعارات الأجنبية على المحلات واللغات الأجنبية .. حتى نحن نزعم أننا مثقفون عندما نتكلم برطانة أجنبية من أجل أن تعطينا (برستيج) بعض الشيء . أنا أقول على الرغم من أن هذا المفهوم يمثل استهجانا من جانب الوجدان الشعبى -اللهث وراء كل ما هو أجنبى- فإن السلوك الفعلى يمضى عكس هذا المفهوم. نحن نسخر من أى شخص يقدم ما أثبتته الورقة، ونلاحظ ذلك فى عدد من المحلات. يكون هناك محل شعبى متواضع ويكتب «لافتة» بالإنجليزية ويكتبها خطأ. لكنه يتمسك بهذا. أنا أقول إن هذا دليل واضح على الازدواجية فى الثقافة المصرية.

هناك صور متعددة للازدواجية. ازدواجية فى مجال التعليم .. هناك تعليم حكومى وتعليم خاص. التعليم الخاص فيــه تعليم خاص عربى وتعليم خاص أجنبى. ليس، فقط، كـذلك فى مجال التعليم. الجامعة نفس الشيء . أمس كانت جلسة د. كمال نجيب وأ.د. شبل عندما كانا يتحدثان عن الجامعة الأمريكية والجامعة الأهلية بمصروفات. هذه ازدواجية أيضا. وأكثر من ذلك أنه استحدث هذا العام فى كليات التجارة أقسام باللغة الفرنسية بمصروفات. أيضا هذا يعمق مسألة الازدواجية فى التعليم. وفى مجال الرعاية الصحية هناك ازدواجية، علاج شعبى مجانى رخيص. وهناك علاج بأجر وهناك علاج خمس نجوم. هذا مظهر ازدواجية أو ثلاثية كما يقولون. فى مجال الإسكان هناك إسكان شعبى وهناك إسكان فاخر وأشياء مثل ذلك. فى مجال الدين هناك ازدواجية. هناك الدين السماوى له كتب وهناك دين شعبى : الصوفية والدروشة ،وما إلى ذلك. فى مجال الوعى هناك وعى صحيح وهناك وعى مزيف، والوعى الزائف أكثر بكثير جداً من مساحة الوعى الصحيح. بمناسبة الازدواجية، أنا أقول : إذا كانت الازدواجية كلما ازدادت حدة -وهى تزداد حدة- أدى هذا إلى تجسيد حالة الاستقطاب. ويزداد الاستقطاب الطبقى حدة عندما يزداد الناس غنى (بالمناسبة هناك شخص أعد دراسة أثبت فيها أن الزكاة يجب إخراجها للموظفين حتى درجة وكيل وزارة) ، وبالتالى مساحة الفقر تتسع وتزداد فى ظل هذا النظام القائم. أنا أقول إن هذا يمكن أن يمثل استقطاباً طبقياً، حيث تتميز البلاد بقطبين متضادين متطرفين، وخاصة بعد انحسار الطبقة الوسطى الذى بدأ فى الحقبة الناصرية فى الخمسينيات والستينيات. أحسب أن هذا من شأنه أن يزيد من الصراع الطبقى فى المجتمع، ويُفضى هذا فى التحليل الأخير إلى القول بأنه -(يعنى استشراف المستقبل)- أقول إن من يتجاهل هذه الحقيقة يستسلم لحالته. شكراً بالنسبة لهذه الورقة.

ننتقل إلى ورقة أ. سعيد . الحقيقة أنا قرأتها قراءة سريعة جداً فى دقائق سريعة جداً منذ تسلمتها، لذلك سأتحدث فى نقطتين فقط. تشير الورقة إلى أن حركة الثقافة تتحرك من أعلى إلى أسفل صفحة (٥) . يقول أ. سعيد إن هذه الحركة ليست الاتجاه الوحيد، وإنما الثقافة تتحرك من أسفل إلى أعلى وليس فى اتجاه واحد. الثقافة تتحرك فعلا عبر الاتجاهين.. فى مجال الحديث عن الاتصال الثقافى والتفكير المتبادل وما ينتج عن ذلك من صراع ثقافى فإن

العالم أصبح قرية صغيرة الآن، وهذه الفكرة فى الاتصال الثقافى واردة. العالم أصبح قرية وقديماً كانت هناك ثقافة البعد الواحد المهيمن على التكنولوجيا ووسائل الاتصال بالغة التأثير. أصبحت العلاقة بين طرفين غير متكافئين؛ أحدهما قوى فى تأثيره، والآخر ضعيف مُستَقبِل، ينبهر، يقف موقف المتلقى السلبى المسلوب الإرادة، لأنه لا يستطيع أن يدافع عن ذاتيته وثقافته وخصوصيته. هناك الأطباق التى دخلت عندنا، و تجسد مسألة الاتصال المباشر، والبث الإعلامى المباشر، الآن مباشرة من المركز، أصبحت تصلنا نحن الرسائل التى يريد هو أن يوصلها إلينا ونستقبلها دون أن تمر «بالفلتر» -أو المصفاة - الذى هو الرقيب. وبالتالى انفرد الطرف الآخر بالساحة، فأصبح هناك قزم صغير أمام عملاق يمتلك وسائل تأثير وقهر أو وسائل التغلغل التى يستطيع بها أن يكون مهيمناً .. المحصلة النهائية لهذا -مثلما تفضل أستاذى د. سمير نعيم بالإشارة بالأمس- تكون مزيداً من المسخ الثقافى، مزيداً من التشويه الثقافى، وهذا يزيد باستمرار ما لم نفكر. وهذه النقطة الأخيرة التى سأنهى بها كلامى : ما لم نفكر فيه. الآن وضعنا أيدينا على الداء وعرفنا أن هناك مشكلة وعرفنا أن هناك فرصة، ويبقى أن نفكر فى كيفية تفادى المزيد من الانهيار أو المسخ، ما دمنا استطعنا أن نضع أيدينا على الداء وآلياته.

د. سمير نعيم

أكرر طبعا الثناء على الورقتين وعلى الجهد المشكور والمحمود الذى بذله أ.د. عبد الباسط فى الدراسة الميدانية عن رصيف الشارع المصرى. وربما كانت أول ملاحظة لى على هذه الورقة وكذلك على ورقة الأخ سعيد المصرى هو أن الورقتين متصلتان، أى أنه من الممكن -مهما كان النقد الذى وُجه إليهما- أن نضع أيدينا على خط عام مشترك يربط العمل من بدايته لنهايته.

هناك لون وهناك وصف ما يمكن أن نطلقه على هذين العملين، بغض النظر عن نوعية ذلك الوصف. أى أنهما ليستا ممسوختين. بمعنى أنهما ورقتان تكادان تنتميان -من حيث الخصائص العامة- إلى خصائص المركز وليس إلى خصائص الأطراف، لأنه -كما سبق ونبهت بالأمس- المسخ الذى يطرأ على مجتمعات الأطراف إنما هو مسخ عام شامل يطبع الإنسان بخصائصه فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والأسرية، أى على كل

الأبعاد، بل إنه مسخ يلحق بأسلوب الفكر ذاته.. فنجد الفكر نفسه حتى عند كبار المعلمين المتعلمين والمثقفين مهما بلغت درجة علمهم. وقد عانى من المسخ؛ جزء من التفكير العقلانى وجزء آخر من تفكير خرافى وأساطير وخليط غريب من العناصر المزوجة ببعضها البعض دون أن يوجد رابط بينها. هذا يقودنى مباشرة إلى هذه الخاصية الأساسية التى نتحدث عنها، وهى التبعية وما يترتب عليها من انعكاسات على موضوعنا اليوم، وموضوع الثقافة.

التبعية فى مفهومى -أو على قدر اطلاعاتى أو قراءاتى أو فهمى المتواضع- ليست سوى لافتة كبيرة، تسمية تطلق على مجموعة من المقولات والقضايا المفهومية، وقد يختلف من يستخدمها عن الآخر وفقا لما تحتويه هذه التسمية من مفهومات، وبما تتوجه به من توجيهات فكرية. وهذه نقطة الخلاف الأساسية بين الاتجاهات السلفية -إذا أردنا أن نقول- وبين الاتجاهات التقدمية. كلا الاتجاهين يستخدم كلمة التبعية، ويصرخ أصحاب أو أنصار الاتجاهين فوراً :«تبعية وغزو ثقافى»، ولكن لدى هذا الاتجاه مجموعة من المفهومات والتصورات ولدى ذلك الاتجاه مجموعة من المفهومات والتصورات تختلف عن تلك.

فى الإطار الذى نتحدث فيه جميعا والذى تسير فيه الأوراق، التبعية، يمكن بأى كيفية من الكيفيات أن تناقشها دون مفهوماتها ومقولاتها التى تكونت وتبلورت وتفصلت بكيفية أو بأخرى، يمكن عند فترة تاريخية على الأقل عمرها نصف قرن -كما يقال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية- ولكن لها أصولها التاريخية السابقة، حيث إننا نعلم، جميعاً، أنها مستمدة هى ومقولاتها ومفهوماتها من النظرية الماركسية. إذن، فيما ندرس موضوعاً ما على ضوء نظرية التبعية أو بتوجيه التبعية، فلابد لنا من أن نستخدم تلك المقولات والمفهومات، لكى نختبرها إمبريقياً أو واقعياً فى دراساتنا الميدانية. وتظهر تلك المقولات والمفهومات فى تحليلاتنا لما نجده من دلائل وإشارات إمبريقية. طبعاً، لا يخفى على حضراتكم أن موضوع التبعية، وأن التبعية فى حد ذاتها، ليست شيئاً ملموساً أستطيع أن أراه أو أشير إليه وأقول : «تبعية هنا» .. «تبعية هناك» .. هذا لا وجود له.. هذا مفهوم مجرد لا وجود له فى الواقع الإمبريقى، وهو عبارة عن تجريد لمجموعة من المؤشرات أو الملاحظات الامبريقية فى كل من الواقع الاقتصادى والسياسى والثقافى .. إلخ. أهم هذه المفهومات -وهذه معلوماتى أيضا- هو الفائض الاقتصادى ونزحه واستنزافه إلى بلدان المركز، والمفهوم الآخر بالطبع المرتبط به هو

المركز والأطراف، ومفهوم آخر هو أنماط الانتاج. لا يمكن بأى حال من الأحوال مناقشة موضوع التعبير دون أنماط الإنتاج . حين نتحدث عن المركز فنحن نتحدث عن نمط إنتاج رأسمالى متبلور. ولا يمكن أيضا أن نناقش ذلك منفصلاً عن مفهوم التكوين الاقتصادى الاجتماعى الذى يتميز بالتشويه داخل بلدان الأطراف. ولا يمكن أن نتحدث عن ذلك دون المفهومات الأخرى؛ مثل تمفصل أنماط الإنتاج المختلفة أو انخلاعها أو انفصالها أو عدم الترابط بينها. كل هذه المفهومات أساسية، لابد من تناولها ونحن ندرس أى شىء يتعلق بموضوع التبعية. يجب أن أبحث عن التبعية هكذا كتبعية، ولكننى أبحث عن ترجمة هذه المفهومات فى الواقع إمبريقيا. هى نفسها، ثم بعد ذلك إذا كنت أدرس الثقافة فيقينا فى دراستى للتبعية الثقافية، دون أن أبحث عن مؤشرات للتبعية الثقافية تتناظر مع تلك المفهومات التى توجد فى نظرية التبعية كما وضعها علماء الاقتصاد أو الاقتصاديون، وإلا كنت أعمل فى مجال، وهم يعملون فى مجال آخر، أستخدم مفهوماً غير ذلك الذى يستخدمونه.

الدراسة التى قدمها الزميل د. عبد الباسط عاصرتها وسعدت بها كثيراً، منذ منتصف الثمانينيات -فعلا- وشجعتها. وفى واقع الأمر، هناك ألفة حتى فى الاختيار بينى وبين هذا الحى بصفة خاصة، وربما هذا ما يدفعنى إلى ادعائى بأن لى أيضا بعض الخبرة الامبريقية التى يسميها علماء النفس الآن فى مثل سنى «خبرات طفولية»؛ حيث أننى نشأت وتربيت فى حى بولاق فى منطقة تدعى «الحلمى» إلى جوار سيدى أبى العلاء، ولى ذكرياتى هناك، وسرت كثيراً فى ذلك الطريق من قبيل التمشية مع الزميل على فهمى -نفس هذا الطريق- عندما كنا نعمل فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى كان من المستحيل أن ننتقل منه إلى وسط المدينة دون المرور على أرصفة حى بولاق. وأجريت دراسة ميدانية داخل هذا الحى على ضوء نظرية التبعية -وفعلا- عن أنماط النزاعات فى حى شعبى ، ونشر بهذا العنوان فعلا فى كتيب عن ©Paris Mint Tritmant® .

أتفق مع د. عبد الباسط فى كل ملاحظاته القيمة التى جمعها من الرصيف والناس فى حى بولاق، بل أتفق مع الزميل أ. على فهمى فى ملاحظاته بأن ما جاء هو، فعلاً، مشابه لما يمكن أن تأتى به من نتائج من أى حى آخر بل ربما أزيد على ذلك أنه يمكن أن تتفق مع أية

نتائج يمكن أن نأتى بها من أية مدينة أخرى، بل ومن أى مكان فى الجمهورية. فى نفس الوقت مسألة الطبقات موجودة فى القاهرة فى بولاق كما توجد فى غيرها من الأماكن على قدر الاستغلال والاستهلاك .. إلخ، موجودة في مختلف هذه الأماكن، ولكن تميز حى بولاق فعلا- وهذه هى النقطة التى أرجو أن يعطيها الزميل د. عبد الباسط اهتمامه كما لاحظت أنا شخصياً - هو أنه تتجسد فيه إمبريقيا بالفعل مقولات التبعية. ونأخذ أول مقولة وهى تمفصل أنماط الإنتاج. سر فى شارع فؤاد من أوله إلى آخره.. سوف تجد هذا المسخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى، الذى يتمثل فى تمفصل أو عدم تمفصل -فى نفس الوقت- عناصر مختلفة تنتمى إلى عصور شتى من التاريخ، لا تجدها فى بلد من بلدان المركز على الإطلاق. سوف تجد الملاءة اللف إذا كان لها بعض الآثار، سوف تجد الملبس للمرأة التى أتت من الريف لكى تبيع حزم فجل وجرجير .. هناك ثقافة استهلاكية -وأنا أعترض على هذه النقطة- هنا على الرصيف وسوف تجد إلى جوار ذلك من ترتدى ملابس «بيير كاردان» آخر «موضة» وسوف تجد «اللبدة» و«البلغة» و«الجلباب» إلى جوار الملبس «المودرن» الأوربى، وسوف تستمع إلى الثقافة الغربية فى الموسيقى الأجنبية تنبعث من أجهزة الراديو والمسجلات الموجودة فى السيارات الشبح أو المرسيدس، وفى نفس الوقت سوف تستمع إلى نهيق الحمار الذى يجر عربة كارو يسير فى نفس الطريق .. سوف ترى آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا والتطور العلمى فى أنواع الثقافة المستخدمة إلى جانب أول طاقة عرفها الإنسان منذ فجر التاريخ، فى نفس الشارع، متمثلة فى الحمَّال الذى يَستَخدم طاقة الإنسان ثم طاقة الحيوان، أليس هذا تفسيراً فعلياً مذهلاً؟ .. سوف ترى ذلك، التجسيد الامبريقى الفعلى للتبعية.. التبعية ذاتها، ولكن مظاهر التبعية كما تنعكس على المستوى الاقتصادى -كما قلت- هناك أمثلة كثيرة جداً ونماذج مختلفة كثيرة جداً يمكن أن ندرس بها ذلك الموضوع.

ملاحظة أخيرة فيما يتعلق بطبيعة الاستنتاجات. عندما ذكر د. عبد الباسط فى البداية أن الرصيف له بنية اجتماعية، وبالتالى هذا هو مبرر دراسته سوسيولوجياً، سعدت جداً بذلك، وتوقعت أن يطبق مفهوم البنية الاجتماعية فى الدراسة -البنية الاجتماعية فى علم الاجتماع التقليدى .. بأى كيفية من الكيفيات- هو قد أشار إلى ذلك ودرس ذلك يتكون من عمليات اجتماعية مثل التنافس والصراع .. إلخ. ولكن أيضا هناك أدوار وهنا مكانات من الأدوار

الرئيسية لرصيف بولاق أو رصيف شارع ٢٦ يوليو. وليس من الضرورى أن يكون الأفراد ثابتين، ولكن الدور قائم، وهو دور المشترك، أو دور العميل (الزبون)، دور الجمهور، دور عابر السبيل السائر يتأمل .. صحيح صاحب الدكان وغيره ثابت، ومع ذلك فإن ذلك الدور فى حد ذاته كنت أتمنى أن يدرس؛ أى المقابلات والملاحظات والأحاديث التى دارت والتى جاءت نتائجها فى الجداول وغيرها هى مع الموظفين ومع أصحاب المحلات. مع غياب للجمهور نفسه الذى يقوم بالتعامل. هذا من ناحية. من ناحية أخرى معظم ما جاء فى التحليلات -وهو جيد وطيب وصحيح فى حد ذاته- يعطينا معلومات طيبة عن طبيعة العلاقات المالية أو التجارية أو الاستغلالية أو الطبقية داخل المجتمع، ولكنه ليس على الإطلاق من مؤشرات التبعية الثقافية، فسيادة خصائص ثقافة الاستهلاك مثلا، التى تم التركيز عليها وعلى الاستغلال فى نفس الوقت وعلى الكسب المادى، هذه الخصائص فى واقع الأمر من خصائص مجتمع المركز أساساً. هذا موجود ، بل إنها من خصائص مجتمعات تنتمى لأنماط إنتاجية قبل رأسمالية. فى نفس الوقت كان، دائماً، هناك استهلاك، وكانت، دائماً هناك رغبة فى الكسب المادى، دون أن أجد أن ذلك يعتبر شيئاً سائداً أو مسيطراً، وذلك ليس دليلاً على الإطلاق على التبعية أو مؤشراً عليها . الشىء الآخر أيضا موضوع لغة الخطاب وهذه لفتة طيبة جداً من د. عبد الباسط. حتى الحديث بين الناس والإشارة إلى الباشا والحاج .. هذا فى حد ذاتها شىء طيب جداً يمكن توظيفه توظيفاً جيداً وفقا لنظريات التبعية .. ويمكن أن نوظفه توظيفاً طبقياً، إن هناك أناساً يطلق عليهم «الباشوات»، وهناك أناس آخرون من طبقة أخرى يطلق عليهم «الحاج»، ولو أمعنا النظر لوجدنا أن لها تفسيراً وفقا لنظرية التبعية. «الباشا» لقب ينتمى إلى مرحلة الإقطاع ومرحلة الاستعمار التركى أساساً. «الحاج» كلقب هو لقب ربما أكثر قدمًا من ذلك، ولكن فى مسألة التبعية أين اللقب المساوى لتأثير تغلغل النمط الرأسمالى الغربى القادم عندنا؟ فهناك عملية التمييز بين الباشا والحاج فى واقع الأمر. حيث يمكن إعادة النظر فيه على أساس أن هذه أيضا نوع من «السقط». ربما كانت كلمة «السقط» أقوى من كلمة المسخ هى نوع من المسخ لأنك لن تجد هذه التمايزات فى المجتمعات المتقدمة أو مجتمعات المركز ذات النظام المتبلور.

أ. ســـهام بيومى :

هناك نقطة أثيرت هنا وهى مسألة تحديد مفاهيم المصطلحات .. أى ما هى الثقافة الشعبية؟ ما هى التبعية؟ ما هى كذا؟ هذه تكون مقدمات ضرورية جداً .. أنا سأقول ملاحظة بالنسبة للثقافة الشعبية. هى فى ظروف الوضع الطبيعى تخضع لعملية انتخاب وتجانس لها آلياتها الداخلية. الثقافة الشعبية يحدث أنها تواجه ظروفاً غير مواتية، أو تواجه ثقافات أخرى، أو ثقافات أخرى مغايرة لفترة معينة. أيضا هى تخلق من آلياتها فى هذا الوقت .. كما أن الجماعة الشعبية تختزن ثقافتها، لكن هذا الاختزان أحياناً لا يخضع لعملية اختيار .. لا يكون مقصوداً .. تبدأ باختزان كل ما هو ضرورى وغير ضرورى من الثقافة المحلية (وهذه ظاهرة رأيتها فى بعض الحالات) وتبدأ تطلق بعد ذلك فى ظروف مواتية. لكن هذا الاختزان ينتج عنه إشكالية، وهى إشكالية السلفية .. لأن عملية الاختزال هذه تصبح مثل إطار مرجعى للجماعة، وفى نفس الوقت تتم بطرائق غير مقصودة فلا يكون فيها عقلية الانتقاء والانتخاب الطبيعى، وبالتالى تكون هناك كل العناصر المهمة وغير المهمة، مما يصوغ شكلاً سلفياً بعد ذلك أمام عملية التطور، ليس على مستوى السلطة الدينية فقط، ولكن على مستوى العلاقات الاجتماعية وعلى مستوى العمليات الاجتماعية الأخرى.

أ. صالح سليمان

أنا سأتحدث على النقطة التى أثارها د. على فهمى وهى نقطة مهمة جداً، وهى خاصة بأى مدى يمكن أن نجد السمات التى تحدث عنها د. عبد الباسط إنها متواجدة إلى حد كبير، وتنطبق على كثير من الدراسات .. أى إذا عملنا هذه الإشكالية أو بحثنا فى أى رصيف فى مصر أو فى أى منطقة سنصل إلى نفس النتائج. فهنا إما أن الواقع الذى نحلله سهل جداً بدرجة كبيرة جداً. فنتائجه تكاد تكون واضحة، وإما أن هناك إطاراً نظرياً مسبقاً يلعب دوره فى تأويل المادة الإمبريقية بشكل لاواع -أنا آسف فى هذه الكلمة- لكن إذا أخذنا فعلاً أى رصيف سنجد النتائج التى سنصل إليها ستتطابق مع أى رصيف آخر. والكثير جداً من الدراسات التى أجريت على الهجرة، سواء الهجرة الداخلية أو الهجرة الخارجية ستصل أيضا إلى نفس النتائج. وعلى سبيل المثال فى الدراسة أشير مثلاً إلى أن الرصيف حامل الثقافة ..

فإلى أى حد يمكن أن يقارن هذا الرصيف بوصفه حاملاً للثقافة يمكن الاعتماد عليه فى حجة الفرق بين الرصيف القديم والرصيف الجديد؟ إلى أى مدى يكون رصيف الحيز هذا حاملاً ومبشراً إلى حد كبير لثقافة جديدة أو يكون مجسداً لمثل هذه الثقافة؟ وأيضا فى نفس الورقة مشكلة «المستورد» .. وأتصور أنه عند نطاق معين من إقبال الناس على هذا المستورد لا يعكس الزيف الخاص بهم بقدر ما يعكس أن هذا المستورد يحقق المصلحة الخاصة به.

أ. منى صادق

الحوار بيننا وبين د. عبد الباسط لا يبدأ من هذه الندوة، حيث جاء فى اجتماع من اجتماعات «التبعية الثقافية» وكان قد عرض الورقة .. ولقد غيَّر أشياء كثيرة فى الورقة استفادة من الملحوظات .. وأنا أعتقد أن الشئ الطريف جداً فى الورقة هو محاولة إعادة طرح مصطلح « التبعية الثقافية » من وجهة نظر الأنثربولوجيا أو على مستوى رصيف الشارع ..حيث أعتقد أن هذه محاولة جيدة لأننا بحاجة إلى إعادة صك المصطلح.

بالنسبة لاعتراضى على المصطلح فى الدراسة كلام قلته أمس .. أنا ضد مفهوم الآليات، وذلك لأننا فعلا نحتاج إلى استعارة مفاهيم من الاقتصاد السياسى ونحتاج إلى استعارة مفاهيم من الاجتماع. ولكن لابد أن تكون للثقافة مفاهيمها الخاصة. وأنا لا أعتقد بوجود الآليات بشكل مطلق على «مستوى المواطن» .. المسألة أكبر من أن تكون مسألة ميكانيزم .. الآليات فى اعتقادى ترتبط بوجود قنوات مؤسسية وترتبط بفكرة وجود بنى اجتماعية مثل النشاط الاقتصادى، مثل السوق .. أى السوق آلية لتغلغل الرأسمال .. أى السوق كيان اقتصادى .. كيان اجتماعى .. إلى آخر المستوى من التحليل .. أما المواطن فتبعيته تخرج عن نطاق الآليات .. هذه وجهة نظرى فى المناقشة.

وبالنسبة لنتائج الدراسة المتشابهة، أنا أرى أنه فعلا هذه تحمل شيئاً أنا ضده .. قد يكون الشارع له خصوصيته فعلا، وقد يكون الشارع ليس له خصوصيته. بحكم انتشار ثقافة الرأسمالية. الثقافة الرأسمالية تتميز بالتعليم، وبالتالى هى تعمم بفكرة البضائع أو السلع ونقلها من مكان إلى آخر، وبالتالى إن شارع ٢٦ يوليو يشبه أى شارع آخر ـ فهذا نتيجة أنه يحدث عملية مسخ فعلا للخصائص التاريخية للشارع.

بالنسبة للأستاذ سعيد المصرى، أنا أخذت انطباعًا بهذا الشكل -مع أنى لا أفهم فى الثقافة تماماً- إنما أعتقد أن فكرة الثقافة الشعبية -أو مفهوم الثقافة الشعبية- مفهوم عُرِف بذاته ومفهوم مطلق. وأنا أعتقد -على سبيل المثال- أن بوتومور فى كتابه، الذى أعتقد أنه يتعرض للمشاركة الواسعة والفياضة من الحس الثقافى، ذكر أن الثقافة ليست شيئاً مستقلاً، ولكنها فى نفس الوقت ليست شيئاً نسبياً، كما أنها لا تعرف بذاتها. الثقافة تعرف فى صلتها الاجتماعية، وبالتالى الثقافة هنا .. سأدخل فى فكرة أن المفهوم عند د. سعيد المصرى غير محدد (مائع) بعض الشيء . الثقافة الشعبية غير موزعة على فريق الشعب كله؛ لأنه صحيح أن الطبقات العليا تحمل من الثقافة الشعبية، فعلاً، بعض الأشياء، لكن ليست بفكرة الثقافة الشعبية .. بمعنى أن الثقافة (تتموضع) فى قوى اجتماعية لتحاول أن تحافظ على نفسها فى ظل حركة التطور .. فى ظل حركة الاستغلال .. وهكذا.

سأعود للنقطة الثانية الجيدة فى الدراسة التى ترى أن إعادة التشكيل فى ظل ديناميات الحركة أو فى ظل الاحتواء -أى هناك علاقة بين الاثنين- لكن أفاجأ فى نهاية الورقة يقول "إن الثقافة الشعبية ثقافة مغلقة" ويعطى انطباعاً على هذا بأن الأميين مثلاً لا تصل لهم رسالة .. طبعاً -بوصفنا نهتم بالتعليم أو دارسيه- نرى الأمى يتأثر بكونه لم يحصل على فرصة التعليم ويشعر بالمكانة الدونية -المكانة الأدنى- ويظل متأثراً بهذا .. وأنه يستحق هذه المكانة، ولكن لا تصل له الرسالة، ربما لا يعبأ بها، أو يستهزئ بها، أو قد يراها خارجة عن نطاقه، أو قد يرى نفسه أساساً غير جدير بهذه الرسالة وأن يرى تفوق هذه الرسالة الشفاهية.

أما عن فكرة الازدواجيات، أعتقد أن هذه فكرة أيضا تحتاج لإعادة نظر، الازدواجيات فكرة نشأت منذ محمد على عندما كان هناك التعليم النظامى والتعليم الأزهرى. أما اليوم، فالمفروض أن نتحدث عن التعدديات والتمزق وفق الهوية العامة. نحن نتكلم عن الازدواجيات والرباعيات. نحن نتكلم عن تعدديات صناعية أو تعدديات متناقضة تؤدى لفقد الهوية العامة التى تجمع شمل أى أمة ..

د. كمال مغيث

لى ملاحظتان رئيسيتان .. الملاحظة الأولى أشارت إليها أ. سهام وأ. منى تتعلق بتحديد المفاهيم. وإن كان الكلام طبعًا سينصب على ورقة أ. سعيدالمصرى لأن بيننا حواراً طويلاً. فى الحقيقة لو كان الأستاذ / سعيد حدد فى البداية ماذا يقصد بالثقافة الشعبية؟ -لأنه يعرف أن هذا مصطلح شائك والتوغل فيه محفوف بالمخاطر-. لو كان حدد ماذا يقصد بالثقافة الشعبية؟ وماذا يقصد بالتبعية؟ إذن كنا سنعرف من خلال الحركة والصراع بين المفهومين .. ولكان الأمر أوضح بالنسبة لنا كثيراً.

الشىء الثانى أنه يرى الثقافة بشكل ميكانيكى .. الثقافة ككيان مغلق على نفسه، ولكن هذا بالتأكيد غير صحيح لأن ثقافتنا الشعبية عبارة عن طبقات جيولوجية من الفراعنة لليونان للرومان للإسلاميين للعصر الحديث. ولو حلل المرء الأمثال الشعبية سيجد فيها ألفاظاً ومفاهيم تنتمى لكل هذه العصور.

الملاحظة الثانية تتعلق بالمطلقات فالأستاذ سعيد يرى أن نشأة مفهوم الثقافة الشعبية مع الحركة القومية فى أوربا. ولكنى أظن أن الذى قرأ الجبرتى سيجده كما لو كان هذا الكتاب كتاباً حول العلاقة بين مثقفى الدولة وبين الشعب.. هناك مفهوم محدد للشعب وعطائه وتصرفاته وسلوكياته وألفاظه .. وهكذا.

الشىء الثانى مقولة : «تتقدم الاتجاهات السلفية كلما زاد التحديث». وهذا أيضًا من المطلقات .. لأن المرء يعترض عليها تماماً، فقد زادت الحداثة مثلا فى العصر العباسى الأول، ومع ذلك حدث تفاعل جميل بين الاتجاهات الدينية وبين الحداثة. فى العصر العثمانى تأخرت الحداثة تماماً، ومع هذا فالاتجاهات الدينية السلفية سيطرت. الأمر الأخير يتعلق بالتعليم .. سيادتك تقول إنه كلما زادت الثقافة والتعليم، أو المثقفون والمتعلمون أصبح المجتمع أكثر عرضة للتبعية. والأمر يتعلق بالوعى أكثر منه بالتعليم، لأن كلنا نعرف أن هناك من ذهبوا لأوروبا وحصلوا على دكتوراه من أوربا ويعرفون لغات أوربية وعاشوا الحياة الأوربية بالكامل ومع ذلك هم غير تابعين.

أ. هاشم النحاس

الحقيقة أنا أشكر صديقى الأستاذ حلمى شعراوى، إذ دعانى إلى هذا اللقاء الذى تابعت فيه أفكاراً تبدو صعبة بالنسبة لى ولا أتابعها فى المجالات التى أتحرك فيها كسينمائى. المؤكد أن وجودى هنا أفادنى كثيراً جداً فيما يتصل بالأفكار التى طُرِحت. ولا أظن أننى سأستطيع أن أكون على مستوى التعليق والمداخلات السابقة. وإنما عندى مجرد سؤال مما طُرِح من أفكار. حول فكرة الهيمنة الثقافية، وفكرة الغزو الثقافى، والظروف التى نتابعها، والتفاصيل التى قيلت فى البحثين. لكن أشعر أن هناك أحكاماً مطلقة تحتاج إلى ما يؤكد صحتها وإلى ما يقوم بفرزها من بعضها. عندما نقول إن هناك هيمنة ثقافية تفرض ثقافتها على المجتمع، وتعطى أمثلة على ذلك فى الأسماء أو فى استخدام المناديل الورقية إلخ، والسؤال الأول الذى يثور هنا ويحتاج إلى إجابة عنه : متى نعتبر هذه الهيمنة أو هذا الغزو ضاراً ومتى نعتبره غير ضار؟ سؤال، والسؤال الثانى : ما موقفنا نحن كمثقفين أو كفنانين إزاء هذه التفسيرات بعد أن نؤمن بضررها وإفسادها لثقافتنا الشعبية؟ أعتقد أن هذين السؤالين مهمان لى أنا شخصياً، فى مجالى للإجابة عنهما مثل المجالات الثقافية الأخرى. ولو استطعنا العثور على إجابة عن هذين السؤالين، يمكن أن نخرج بشبه قانون عام أو استنتاج عام لموقفنا بالنسبة للثقافة المهيمنة أو الثقافة الغالبة.

د. سمير نعيم :

شكراً جزيلاً د. هاشم. إن هذين السؤالين، حقا، فى موضعهما .. الحقيقة فى موضعهما تمامًا .. فى الواقع أنه بالنسبة للمتخصصين فى مجال ما مثل حالاتنا أو مثل حضرتك فى مجال السينما ألفوا الكلام .. يكون الإسهام الحقيقى أن يأتى أحد غير معتاد أو أقصد لم ينشأ .. لم يتطبع .. لم يأخذ الاسطمبة الخاصة بأسئلتهم حيث تكون تساؤلاته مثيرة للاستفسار وداعية للتأمل .. شكراً جزيلاً.

د. عبد الحليم إبراهيم :

الحقيقة، أن كل ملاحظاتى مرتبطة بورقة أ.د. عبد الباسط عبد المعطى .. الورقة أخذتنى لأنها تتناول جزءاً من المدينة، وأنا ملاحظاتى ستكون من منطلق قناعة بالمدينة نفسها فى هذا

الإطار. أول ملاحظة متعلقة بمجال الدراسة شارع ٢٦ يوليو. شارع ٢٦ يوليو هو جزء من مشروع -مثل ما قال أ. على فهمى- هو جزء من مشروع رسمى واع ومعلن بربط المدينة المصرية بالنظام الرأسمالى . وهذا واضح جداً فى عصر الخديوى إسماعيل. فى هذا الإطار، يمكن تفسير لماذا تنطبق نتائج الدراسة على أى شارع آخر. أنا أعتقد أن شارع ٢٦ يوليو نشأ وفكرته الأساسية تعتمد على إدخال نمط جديد من الحياة ونسق لم يستعمل، مختلف عما كان موجوداً حتى هذه الفترة. لكن أيضا أنا أقول -إذا فكرت فى مجال الدراسة- إنه كان يمكن من الأوفق والأكثر ترشيداً وأكثر إثراء أن يكون الشارع الذى يؤخذ ممتداً فى عمق المدينة التقليدية. الخديوى إسماعيل حاول أيضا طرح اقتراحات للمدينة القديمة حيث شارع السكة الجديدة أو شارع الموسكى. شارع الموسكى المخترق النسيج التاريخى، وبالتالى برغم «أنه شارع جديد» شارع السكة الجديدة أو شارع الموسكى، فإنه أخذ نوعاً من الامتداد ونوعاً من الاستمرارية من داخل المدينة القديمة بكل ترتيباته إلى النسيج المستحدث، ولكن إذا أخذنا شارع ٢٦ يوليو -بحد ذاته- أعتقد أنه كان من المفيد والمنتج أن تنظر الدراسة للتحولات المختلفة التى مر بها الشارع، وهى تحولات تمثل جزءاً من تحولات المدينة ككل. فقاهرة الخديوى إسماعيل .. جاءت فترة استمرت تقريباً حتى مخطط عبد اللطيف بغدادى بعد الثورة، وهوالذى شق حديقة الأزبكية، أعتقد أن الدراسة أخذت الشارع على أنه كما هو. الشارع متحول. حديقة الأزبكية كانت مهمة جداً فى فترة الخديوى إسماعيل؛ لأنها تعنى فاصلة أو نقلة ما بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة. وفاصلة لم يقصد بها فقط حديقة الأزبكية، ولكن مجموعة من المؤسسات مثل «جروبى» ودار الأوبرا وميدان العتبة وغيرها .. كل هذه المؤسسات كان المخطط واضحاً جداً بشأنها؛ أن تكون موجودة فى مواجهة شارع الأزهر والمنطقة التى تمثل الأصل أو المنشأ .إذا كانت عمارة الخديوى إسماعيل-أو قاهرة الخديوى اسماعيل- مدت فى مواجهة المدينة القديمة ازدواجياً وليس تبعياً، فلو كان هناك خيار كان يمكن أن تعيش فى المدينة القديمة أو تعيش فى المدينة الجديدة. والذى يعيش فى المدينة الجديدة أوربى بحكم أصله واختياره، فالتحول الذى حدث ليس فيه ازدواجية، ولكن هو إدخال شبه كامل لنمط متكامل. لقد قيل إن هناك ثلاثة انتقالات وكنت أتمنى أن نقرأ عنها وليس فقط عن فترة الانفتاح .. إن مخطط القاهرة الذى سبق فترة الانفتاح، فى الفترة المعروفة باسم

فترة البغدادى، مخطط مهم، لأنه أعاد استعمالات المدينة. لقد شغلتنى تماما الدراسة التى أعدها د. عبد الباسط، ولكنى أنظر للرصيف أو الشارع على أنه تراجع وأنه حيز للحياة العامة فى المدينة، والانفتاح خلق شيئاً ما، أسميه أو أراه نوعاً من التسريع للمدينة ككل. وهذا لم يتم خلال شعارات فقط، ولكن كانت هناك أدوات محددة .. أى كانت هناك لجنة استثناءات وجدت بوزارة الإسكان وغيرها تستثنى استعمالات مختلفة، وهناك آليات جديدة وجدت حتى أصبح من الممكن أن يتحول الفراغ العام أو الحيز العام إلى سلعة يمكن أن تباع وتشترى وتستغل.وهذا واضح فى الانتقالة الأخيرة، وهى ما بعد فترة الانفتاح . وهو القائم حالياً وأنا أتصور أن هذه حالة، أنا أسميها نوعاً من تسييل المدينة .. أو نوعاً من تحويل المدينة لنوع من السراب.. فى واقع الأمر حدث انفصال بين المكان ومن يستعملونه .. إن كل سكان أو كل مستعملى الرصيف فى هذه الحقبة لا صلة بينهم إطلاقا وبين المكان .. ليست ثقافة ٢٦ يوليو أو ثقافة فلان .. وأنا كنت أدعو د. عبد الباسط إلى أن يأخذ مقطعاً على الشارع وأن يرصد الرصيف طولياً أيضا، بحيث تواكب دراسته دراسة عرضية فى العمق.

تعقيب / أ.د. عبد الباسط عبد المعطى

فى البداية نشكر الزميلين اللذين عقبا على الورقة؛ الزميل د. حسن الخولى وأ. على فهمى وقد قدم د. حسن، بتواضع شديد منه، تقديمًا يخجلنى وأشعر أننى لا أستحقه . لكن ندخل مباشرة إلى الموضوع. بالطبع كل ما قيل من ملاحظات أنا المستفيد الأول منها، لا شك فى هذا، وأحيى ملاحظات أ. على فهمى ود. سمير نعيم ود. حسن الخولى وعلى نحو خاص د. عبد الحليم لملاحظاته التى تضمنت عمقا أيكولوجيا ومكانياً فعلا يمكن المرء أن يلتفت إليه فيظهر العمل بقدر من العمق، فأحييه على هذه الملاحظات الثاقبة والجيدة جداً، التى تعلمت منها بالفعل. ما قصدته بهذا الملخص هو جزء من مشروع كبير -أقدم جانباً أو لقطة أو مقطعاً من البحث إذا جاز التعبير- حول قضية التبعية الثقافية وكيف توجد لها مؤشرات ومظاهر على رصيف الشارع المصرى. هذا كان الهدف المحدد للورقة التى قُدمت إلى هذه الندوة. والمرء لا يستطيع طبعا فى بحث واحد أن يدرس كل الجوانب وكل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية، إنما، دائماً، تكون هناك أشياء فى مقدمة التحليل والعرض وأخرى تكون فى خلفية التحليل وفى خلفية التفسير، بعضها قد أكون وفقت فى توضيحه وبعضها قد تحتاج إلى مزيد من التوضيح.

من بين الأهداف التى قصدت أن أشير إليها فى هذه الورقة المتواضعة أن الحديث عن التبعية الثقافية يجب أن يجد منا كمثقفين مستنيرين حذراً، والحذر لا يعنى التراجع .. إنما يعنى مزيداً من التوضيح العلمى ومزيداً من تقديم الركائز العلمية وإلا استخدمت كل نتائج دراساتنا حول التبعية فى أيدى دعاة السلفية والانغلاق. وهذه نقطة كانت من أهداف الورقة وأردت أن أشير إليها.

النقطة الثانية أن مسألة التبعية قيل عنها كلام نظرى كثير نستطيع أن نقوله ونقرأه. لكن من أهم الانتقادات التى توجه إلى مقولات التبعية -فى ضوء اهتمامها بقضايا المرء أو التحليلات الكلية- أن التحليلات الواقعية الملموسة محدودة، وهذه يمكن أن نراكمها بجهود منى ومن غيرى من الباحثين الجادين الشبان الذين يملأون هذه القاعة، تراكما يوصلنا إلى رصيد معين جيد يفيدنا بعد ذلك فى إقامة علاقة جدلية عن مجهولات هذه النظرية، قبولاً أو رفضاً.. لكن هذا التراكم يجب أن يكون من منطلق علمى ومنطلق معرفى ومن منطلق منهجى على وجه التحديد .. هذه النقطة الثانية .. أيضًا طرحت فى ثنايا الورقة. وهناك نقطة كنت أود منحها قدراً من التركيز، وتتصل بما أسميه أنا بالتبعية المضادة؛ كلما زادت الهيمنة من المركز تميل الأطراف إلى الهروب إلى الخلف؛ الهروب إلى الماضى. وهذا الهروب يمكن ملاحظة أن بعض نتائجه موجودة فى الثقافات والانقسامات الثقافية والعرقية الموجودة فى شرق أوربا وما أسميه بـ «دعاء الماضى بلا وعى» كما يحدث فى الصعود للتيارات السلفية. هذا مفهوم يحتاج منا إلى مزيد من الجهد ومزيد من التوضيح.

أنا لا أستطيع أن أرد على الملاحظات التى قيلت؛ لأن كل الملاحظات التى قيلت بالفعل ملاحظات منهجية وجيدة وأنا تعلمت منها، وكل منها يحتاج إلى حوار، لكننى أقف فقط عند النقطة التى تشير إلى أن نتائج هذا البحث تنطبق على غيرها .. أنا لا أتجرأ ولا أقول هذا. ليست عندى الشجاعة الأدبية. وأنا أحسد الزملاء الذين يقولون إن النتائج التى ذكرتها تنطبق على كل الأرصفة؛ لأنى لم أدرس كل الأرصفة. إلا إذا كانت المسألة مسألة انطباعية بالدرجة الأساسية. يمكن أن نقبل المقولة، ونقول ما هى الخصوصية التى توجد فى شارع فؤاد، توجد فيه الأقسام الثلاثة التى يندر أن تتوفر على هذا النهج وعلى هذا التباين فى أى شارع آخر، فى أعماق الشارع أو ما وصفته (بالحوارى الجوانية أو الشوارع الجوانية) فى طرق العمارة.

وهذا وارد حتى بدأت أصف شكل البلاط على الطريقة الفرنسية أو على الطريقة الإنجليزية حسب الطرائق المعمارية المختلفة التى أدت بالمنطقة. وربما لم ترد هذه التفاصيل، هنا فى البحث لكنها وردت فى المشروع الكبير. أيضا هناك قضايا كثيرة جداً وددت أن أوضح من خلالها المفارقات، وكلها تبحث عن خصوصية هذا الشارع.

التساؤل الخطير والمهم الذى قاله أ. هاشم النحاس، أو الذى أثار به الأسئلة حول مخاطر الهيمنة؛ مخاطر الهيمنة فى بدايتها تماماً أستطيع أن أقول إن تشويه الهوية بمقوماتها، فى مقدمتها اللغة .. اللغة ليست مجرد مفردات. لسنا ضد تعلم لغة أجنبية على الإطلاق، وإنما نحن ضد اللغة الأجنبية حينما تنحى رويداً رويداً اللغة الوطنية، ونفقد بذلك آلية مهمة من آليات التواصل -حتى وإن كانت الأخت منى لا تحب كلمة آلية. إنما أستخدمها. هذه مسألة أساسية لأن اللغة ليست مجرد مفردات إنما هى طريقة فى التعبير وطريقة فى التواصل وذات صلة بالهوية الوطنية. هذه نقطة أولى. أيضا قضية الهيمنة معناها تفكيك كثير من الأمور الداخلية؛ أى فصل العلاقات فيما بينها، بعضها وبعض، وهذا يجعلها أكثر سهولة لمزيد من التبعية .. لأن التبعية ما إن تمارس فى الواقع نفسه حتى تتحول هى بذاتها وتحمل قوة ضخ ذاتية لإعادة إنتاج نفسها، وتخترق أسباب التخلف ونتائجه مع أسباب التبعية ونتائجها فى الوقت نفسه.

النقطة الثالثة والمهمة، حتى من المنظور الفنى، أن الهيمنة تعنى المحاكاة أو الرضوخ. والمحاكاة فى تقديرى المتواضع جداً تقف سداً منيعاً أمام أى فرصة للإبداع، على أى مستوى من المستويات.

تعقيب أ. سعيد المصرى

شكراً على الملاحظات الجيدة التى قيلت على ورقتى، وإن كانت الملاحظات على ورقة د. عبد الباسط تعتبر غزيرة جداً وسوف أرد سريعاً.

قال د. حسن «إن الحركة فى التراث الشعبى، حركة التغير فى التراث الشعبى، ليست فقط بالمعنى الذى قاله سعيد المصرى». فعلاً، هذا غير صحيح تماماً، لكن كان قصدى من هذا الكلام أن الاهتمام بمفهوم التغير الثقافى فى الفلكلور وفى الدراسات الفلكلورية بدأ من هذه النقطة؛ أى أن هذه النقطة تاريخية لا أكثر.

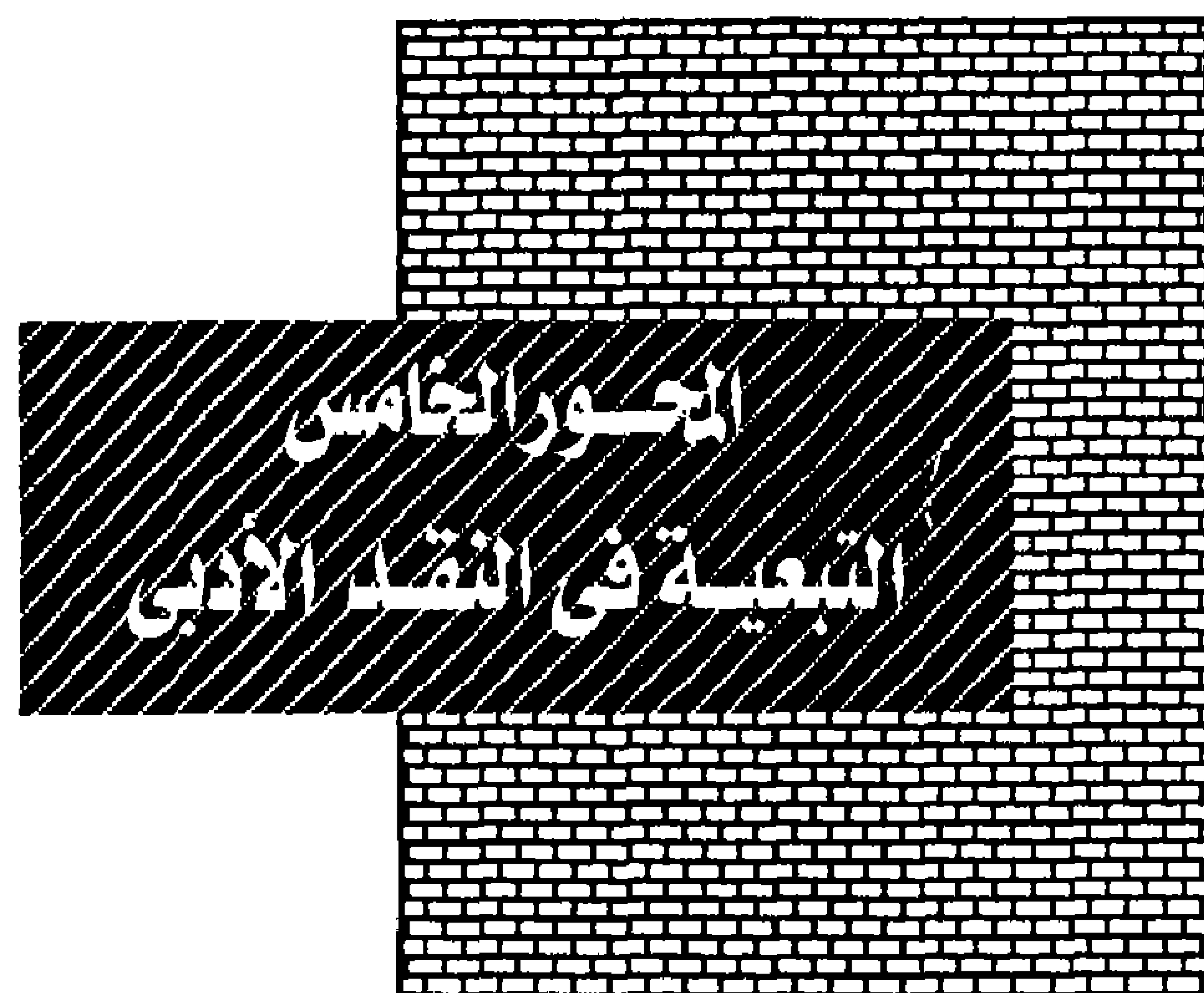
وهناك ملاحظة د. سمير الخاصة بالمسخ وعدم الاهتمام بالمفاهيم، وهى نقطة أثيرت بشكل أو بآخر فى مقولات التبعية كما أنشأها أصحاب ومفكرو التبعية فى مجال مثل الثقافة، وهذا فيه خطورة شديدة جداً. الخطورة أن الثقافة ليست هى الدراسات وليست هى السياسة، بل هى نسق -لا أقول مغلق- ولكنه معقد جداً، لا يجوز اختزاله إلى أى أنساق أخرى.

أما عن تحديد الانتخاب والاختيار .. إلخ، فإننى أرى أن المسألة تحتاج إلى إعادة نظر فى المفاهيم بشكل جذرى، المفاهيم الانثربولوجية، مفاهيم التبعية التى طُبقت على مجال الاقتصاد؛ فهذا الانتخاب مفهوم. والتقبل يرى أن الثقافة قادرة على أن تملك زمام أمرها وهى فى وضع التبعية. وهذا ليس صحيحاً فالذى طرحته فى الورقة هو محاولة للخروج من أعباء التقليدية. الثقافة الشعبية هل هى مفهوم مطلق؟ أنا لم أقل إنها مفهوم مطلق. أنا أقول إنها مفهوم له أبعاد اجتماعية، ولا نستطيع أن نقول إنه نسق مغلق، ولا نستطيع أن نقول إنه شىء فوق كل البشر. هو لا يُفَهم إلا برده إلى جذور اجتماعية سواء كانت هذه الجذور فى شكل جماعات؛ أو فى شكل مهن، أو فى شكل طبقات. والفكرة التى أريد أن أقولها خاصة بأن هناك قوى اجتماعية يتفاوت حظ كل منها فى الثقافة الشعبية. هذه حقيقة. ومن يدخل بيوت الأغنياء يشعر بكل ما لديهم من حداثة؛ لديهم عادات وتقاليد ويستطيعون أن ينشروها فى أفراحهم وفى عاداتهم الجنائزية وفى أعياد الميلاد إلى الطبقات الأخرى. هل التغيير يكون من فوق أم من تحت؟ هو يتم دائما من الطرف الأقوى ولظروف محددة ولا نستطيع أن نحسمها هكذا، والمسألة تحتاج لدراسات كثيرة جداً فى هذا الجانب.

مسألة أن الثقافة كيان مغلق. أنا لم أقل كياناً مغلقاً، لكن أنا أقول إنها بنية، يمكن فهمها على أنها بنية. والبنية فى مفهوم التشكل الثقافى لديها حدود. ويمكن فهم الثقافة الشعبية كمستوى من مستويات الثقافة على هذا الجانب. ترى هل المثقفون هم أكثر تعرضاً للتبعية أكثر من الأميين؟ أنا أعود وأقول إننا لا نستطيع أن نستخدم مفهوم التبعية استخداماً صحيحاً هكذا. لكن نقول الحداثة موجودة بدرجات متفاوتة وتختلف من مجال ثقافى إلى مجال آخر.. أى أنها يمكن أن تكون موجودة بالنسبة للأمى .. وإن كان الشخص المثقف -بحكم أن وعيه تشكل بالحداثة- قد يكون أكثر قابلية للتخلى عن بعض العناصر الثقافية.

النقطة الأخيرة خاصة بسؤال الأستاذ هاشم النحاس : أين الخطورة؟ وكيف نعالجها في الموقف من تصور الثقافة الشعبية ؟ أنا رأيى أن الثقافة الشعبية ، مثلما يقال فى عمل د. سمير أمين، داخلة فى إطار الغيبية والميتافيزيقا أكثر. أيضا هذا قدر من التعمق .. لكن أنا أريد أن أقول إن هناك شيئاً أسوأ يمكن أن يحدث، هو أن الاغتراب الميتافيزيقى الذى يمكن أن يكون موجوداً لدى الإنسان العادى يتعايش معه كاغتراب اقتصادى. وهنا الثقافة دائماً تلبى احتياجات وتساهم فى الحياة. فإذا كان عند الإنسان وعى منقسم إلى مستويين أو ثلاثة أو أربعة فإنه غير قادر على أن يصل بين هذه المستويات ويربط بينها .. وهنا مشكلة كبيرة .. وأعتقد أن البحث العلمى يستطيع أن يقدم هذه المشكلة ويفسر بعض الجوانب الخطيرة فيها.

* * *


المحـــور الخامس
التبعيــة فى النقــد الأدبى

التبعية الذهنية في النقد العربي الحديث في مصر

د. سيد البحراوي *

يبدو لي مصطلح "التبعية الذهنية" مصطلحا هاماً، يصل في أهميته إلى حد أنه يصلح مفتاحاً لفهم التبعية ليس فقط في الفكر العربي الحديث، بل في الحياة العربية الحديثة بصفة عامة على كافة مستوياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد نبالغ لنرى أهمية المصطلح في نظرية التبعية عامة، حيث نعتقد أن فهم مفهوم التبعية ذاته، لا يمكن أن يتم دون الوعي بالدور الذي تلعبه "الذهنية" في تحديده وشرح آلياته.

إن الذهن في «لسان العرب» هو الفهم والعقل. وهو أيضاً حفظ القلب، ويقال أيضاً القوة. وفي «مختار الصحاح» هو الفطنة والحفظ ، وفي المعجم الوسيط هو «ما به الشعور بالظواهر النفسية المختلفة، ويطلق أيضاً على التفكير وقوانينه، أو مجرد الاستعداد للإدراك»، وفي المعجم الفلسفي (مراد وهبه)، يحمل ثلاثة معان :

١ - عند الحسيين أو التجريبيين هو قوة للنفس تشمل الحواس الظاهرة أو الباطنة، معدة لاكتساب العلوم أو استعداد تام لإدراك العلوم والمعارف بالفكر.

٢ - مجموع نواحي النشاط التي عن طريقها يستجيب الفرد- باعتباره نظاماً ديناميكياً كاملاً - للقوى الخارجية دون إغفال لماضيه ومستقبله.

٣ - يجري استعماله عادة بمعنى عقل Intellect. والذهني Mental ما له صلة بالذهن سواء مظهره الوظيفي كالإدراك والمخيلة والذاكرة والإرادة، أو في مضمونه مثل معطيات الحس.

من هذه التعريفات المتعددة يمكن اعتبار الذهن قوة كلية تهيمن على ملكات الإنسان وتنسق بينها وتجعل من الإنسان (نظاماً ديناميكياً كلياً) قادراً على التعامل مع معطيات العالم، وهذه القوة تستوعب العقل والذكاء والتفكير كما تستوعب الشعور النفسي .. الخ. أي أنها تعمل بصفة أساسية في منطقة العلاقة بين العقلي والسيكولوجي.

---

* استاذ الادب العربى - كلية الآداب - جامعة القاهرة

فإذا عدنا إلى التبعية وجدنا "أن البينة التابعة، هى تشكيلة تنفصم فيها بنية الإنتاج عن بنية الاستهلاك" (١). ومعنى هذا أن التبعية هى نتاج نقص واضح فى الموارد الذاتية ، يؤدى إلى الاعتماد على إنتاج الغير، ونقل هذا الإنتاج لسد الحاجة الداخلية ، دون إدراك أن هذه العملية لا تؤدى حقاً إلى سد هذه الحاجة بالذات ، بقدر ما تؤدى إلى إثارة حاجات أخرى والاستمرار فى مزيد من إثارة الحاجات التى لا تشبع أبداً. ولعل ما يدعم هذه النتيجة ويؤكدها أن الغير أو الآخر، أو المتبوع، لا يسلم بداية بالاحتياجات ،بل يعمل على توجيهها بما يتلاءم مع إنتاجه هو، حتى يبدو هذا الإنتاج وكأنه بالفعل يلبى الحاجة. وما يجعل هذا التدخل الخارجى مقبولاً هو استعداد قائم لدى الذات للثقة فى الآخر، ورغبة للاستعانة به، لا تؤدى فقط إلى تلبية الحاجة، وإنما إلى طلب المساهمة فى تحديدها أصلا، وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى تشويهها أو تحويلها إلى احتياج آخر غير صحيح أو غير حقيقى، احتياج تابع أو مفروض من الخارج.

على هذا النحو، وفى الوقت الذى يبدو فيه أن التبعية تتم فى مراحلها الأولى على المستوى الاقتصادى البحت ، يكشف التعمق فى آلياتها، أنها تقتضى أولا استعداداً ذهنيا ونفسيا من قبل التابع لكى يستجيب للمتبوع ، الذى يبدو ظاهريا أنه يستجيب لاحتياجات التابع. وهذا الفهم للحظة البداية فى عملية التبعية، يكشف عن بعدها المرضى. فهى ليست حالة طبيعية منذ البداية، وإن حتمتها ظروف (موضوعية) ساهمت فى صنعها عوامل كثيرة لعل أبرزها هو فشل الفرد أو الجماعة فى تحديد الاحتياجات الدقيقة وفى القدرة على سد هذه الاحتياجات بالإمكانيات الذاتية. وهذا الوضع هو الذى يجعل استمرار عملية التبعية أمراً شديد التعقيد ويصعب الفكاك منه. وليس المقصود هو استمرار الاحتياجات، بل استمرار الذهنية فى التسليم بأنها فى حاجة، وعدم إدراكها أن هذه الحاجة المستمرة ليست حقيقية وإنما مفروضة عليها من الخارج أو من موضوع الحاجة نفسه أى السلع، ومن صاحب هذه السلع. وفى مثل هذا الوضع تصبح الحلقة الرئيسية فى التبعية ليست الاحتياج المادى، وإنما التصور الذهنى للحاجة ولكيفية الحصول عليها. وبدون هذه الحلقة الرئيسية يستحيل أن تستمر عملية التبعية.

على هذا الأساس تصورنا أنه دون فهم دور "الذهنية" يستحيل فهم التبعية كمفهوم على أى مستوى من المستويات ، وليس فقط على المستوى الفكرى أو الثقافى، وذلك رغم أن مصطلح "الذهنية" هو مصطلح ينتمى أساساً إلى المستوى الثقافى أو الفكرى باعتبار أن التبعية الذهنية تعنى - بالضرورة - التسليم بالآخر كنموذج فكرى قادر على ممارسة الحياة

بطريقة تعجبني أو تبهرني وأتطلع إلى تحقيقها أو ممارستها. وهذا التسليم يتم على المستوى الذهني النفسي للإنسان الفرد أو للجماعة، وإن كان معتمداً على وقائع خارجية تنقلها الحواس. هذه الوقائع هي الممارسات العملية التي يقوم بها الآخر أمامي، والتي تتضمن- في حالة التبعية- قدراً من العنف والقهر ، سواء المادي أو الذهني، مثلما حدث في مجتمعنا منذ مجيء الحملة الفرنسية إلى الشرق العربي.

فالوقائع تشير إلى أن ممارسات الآخر (الأوربي) كانت تحقق مزيجا من القمع المادي والإبهار الذهني في ذات الوقت ، سواء كانت هذه الممارسات على أرض الوطن (في الداخل) أو على أرض الآخر، أي بعد خروج الحملة الفرنسية ووصول مبعوثي محمد علي إلى فرنسا على سبيل المثال. ولعل هذه الثنائية القهر (الرفض)/ الانبهار أن تكون هي الثنائية الأكثر بروزاً في الذهنية العربية منذ ذلك الوقت وحتى الآن، منذ وصف الجبرتي لأفعال الحملة الفرنسية والطهطاوي لمقاهي باريس وتقديم طه حسين لمنهج ديكارت، ونقل الشيوعيين للنموذج السوفيتي؛ وحتى الرفض المنبهر الذي تمارسه الجماعات الإسلامية للزي الأوروبي والانبهار الرافض للتكنولوجيا الحديثة أياً كان مصدرها.

إن هذه الوقائع والأمثلة تشير إلى أن مزيج القهر والانبهار ، وإن كان قد بدأ بالقهر من قبل الآخر - فقد انتهى بالانبهار - من قبل المقهور ، دون أن يؤدي ذلك - في معظم الحالات- إلى توقف القهر عمليا، أو توقف الإحساس بوجوده من قبل المنبهر المقهور . وهذا يشير إلى اشتراك الطرفين في عملية التبعية: الخارج والداخل (بما ينفي مفهوم الغزو الثقافي)، كما يشير إلى الصراع الحاد الذي تتم خلاله عمليه التبعية، ومن ثم عملية التطور الاجتماعي الثقافي، الذي يسمى في أدبياتنا بالنهضة أو التنوير، ونسميه نحن بالتنوير التابع أو المفروض من الخارج، والذي لم يؤد من وجهة نظرنا ، ولهذا السبب، إلا إلى مزيد من التخلف والتراجع إلى الوراء، كما تؤكد وقائع الحال في لحظتنا الراهنة، سواء على المستوى القومي أو القطري أو حتى على المستويات الفردية أفقياً، وفي مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية رأسيا.

وهذه الدراسة، هي محاولة لتتبع عملية التبعية الدهنية هذه: آلياتها ونتائجها ، في ميدان محدود من ميادين الحياة الفكرية أو الثقافية في مصر؛ ألا وهو النقد الأدبي، كنموذج كاشف، باعتبار صلته الوثيقة بغيرة من الميادين، وأبرزها الأدب والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم اللغة وتاريخ الأدب.

(١)

ليس النقد الأدبى فرعاً معرفياً جديداً مثل بعض الأنواع الأدبية والفنية التى انتقلت إلينا من الغرب مع العصر الحديث، فلقد عرف العرب القدماء البلاغة ثم النقد الأدبى بصورة ناضجة إلى حد كبير، منذ القرن الرابع الهجرى.

وثمة مناهج واضحة التشكل والدقة لدى بعض نقاد القرن السابع الهجرى مثلما عند حازم القرطاجنى ، بل لدى بعض نقاد القرن الرابع الهجرى من أمثال عبد القاهر الجرجانى. غير أن الجمود الذى أصاب الحضارة العربية الإسلامية خلال القرون التالية والتى حكمتها الخلافة العثمانية أصاب النقد الأدبى مثلما أصاب بقية المجالات، حتى أنه يمكننا القول إن ما نسميه اليوم بالنقد الأدبى، هو شىء لا صلة له - فى الإطار العام - بذلك النقد العربى القديم ، وإن كنا سنجد الكثيرين من النقاد فى كل مراحل النقد الحديث يعتمدون على بعض طرق وأذواق القدماء ، غير أن هؤلاء، ليسوا محسوبين ضمن نقدنا الحديث، وليسوا شديدى التأثير فى مجراه الرئيسى.

مانسميه - إذن - بالنقد الحديث، هو النقد الذى اتصل بالثقافة الأوروبية وأخذ عنها ، فأثرت فى بنيته الأساسية وتياراته أو اتجاهاته، وهذا النقد يمكننا أن نجد بداياته مع أواخر القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين. ولعل ما ذكره طه حسين فى مقدمته لكتابه عن أبى العلاء[٢]، ثم فى كتابه فى الشعر الجاهلى [٣] "عن المنهجين السائدين فى دراسة الأدب فى مصر، أن يكون صدى دقيقا لتلك اللحظة من لحظات تاريخ النقد. «ثمة مذهبان أحدهما مذهب القدماء الذى كان يمثله الشيخ سيد المرصفى ، حين كان يفسر لتلاميذه فى الأزهر ديوان الحماسة" لأبى تمام أو كتاب "الكامل" للمبرد أو كتاب "الأمالى" لأبى على القالى، وكان ينحو فى هذا التفسير مذهب اللغويين والنقاد من قدماء المسلمين فى البصرة والكوفة وبغداد... والآخر مذهب الأوروبيين الذى استحدثته الجامعة المصرية بفضل الأستاذ نلينو.. ».

ومن الواضح أن الرصد يحمل فى طياته موقفا لصالح المذهب الجديد، يعبر عنه صراحة فى نص آخر يقول : "ليس فى مصر أساتذة للغة العربية وآدابها، وإنما فى مصر أساتذة لهذا الشىء الغريب المشوه الذى يسمونه نحواً وماهو بالنحو، وصرفا وماهو بالصرف، وبلاغة وماهى بالبلاغة، وأدباً وماهو بالأدب، إنما هو كلام مرصوف، ولغو من القول قد ضم بعضه إلى بعض تُكره الذاكرة على استيعابه فتستوعبه، وقد أقسمت لتقيئنه متى أتيح لها هذا"[٤].

وهذا الموقف المنحاز للمنهج الجديد لم يكن موقف طه حسين وحده، بل موقف الجيل الجديد، حتى قبل طه حسين، والباحث يستطيع أن يلاحظ هذا الموقف منذ بدايات القرن فى كتب الدكتور نقولا فياض عن "بلاغة العرب والافرنج" وسلامة موسى عن «التجديد فى الأدب الانجليزى الحديث" سنة ١٩٠٠، وروحى الخالدى "تاريخ علم الأدب عند الافرنج والعرب وفيكتور هوجو" سنة ١٩٠٢ وقسطاكى الحمصى "منهج الوراد فى علم الانتقاد" سنة ١٩٠٧، وغيرها من الكتابات التى شغلت مجلتى المقتطف والهلال وغيرهما آنذاك(٥).

إن هذا الموقف إزاء المنهج الجديد، تمثل فى هذه الكتابات في عدد من العناصر ، أولها الإعجاب بالأدب الأوروبى وفى مقابله نوع من الازدراء للأدب العربى وبلاغته ، كما تمثل أيضا فى التأثر- بهذه الدرجة أو تلك - بالمبادئ النقدية الجديدة التى يعتمد عليها هذا المنهج الجديد، والذى كان أقرب إلى الوضعية فى الفكر والرومانتيكية فى الفن. ومن هذه المبادئ التى ظهرت بوضوح فى كتاب «روحى الخالدى» على سبيل المثال - الانطلاق من مفهوم للأدب يعطى الأولوية للمعنى على اللفظ (٦)، فى مقابل الاهتمام الشكلى عند الكلاسيكيين، بل وتحديد المعنى تحديداً جديداً أميل إلى الفهم الرومانتيكى باعتباره "إظهار أسرار هذا الكون الذى نصبح فيه ونمسى ونحن غافلون عن كثير من حقائقه، ولا ندرى بأى عبارة نترجم عنها ولا كيف نوضح شعورنا وإحساسنا بهذا الوسط الذى نحبه وهو سجن لنا"(٧) ، ومن هنا يصبح طبيعياً أن يدعو الخالدى إلى التخلص من قيود السجع والمحسنات البديعية(٨) وكذلك إلى مزيد من الحرية للأدباء وللبشر عامة(٩) ومن المبادئ الهامة التى تبناها الخالدى فى فهمه لتاريخ الأدب، قاعدة التطور التى ترى فى التقدم الحضارى تطوراً -بالضرورة- نحو أدب أفضل(١٠). وهذه القاعدة الوضعية هى التى حكمت إعجابه بالأدب الجديد، كل جديد أفضل من القديم. والأدب الأوربى أفضل من الأدب العربى لأنه جديد(١١).

وهذه المبادئ التى بدت فى هذا الكتاب ، مبادئ عامة ومحدودة فى التطبيق الذى كان أكثره منصباً على فيكتور هوجو والأدب الفرنسى، سوف نجد أنها امتدت لتصبح مبادئ أساسية فى المنهج النقدى الجديد الذى أعلن على أيدى نقادنا الكبار - بدءا من طه حسين - وأنه مع هذه المبادئ ترسخ شعور بالازدراء للأدب العربى مقابل الانبهار بالأدب الغربى ، ومن ثم الرغبة فى تقليد هذا الأدب الغربى وتمثل مبادئه من ناحية، وتبنى المعيار النقدى الذى صاحب هذا الأدب لنقدنا الأدبى أيضاً، بحيث نستطيع التأكيد على أن لحظة البداية لنقدنا

الأدبى حملت معها هذا الشعور بالدونية إزاء الآخر، ومن ثم ضرورة تبنى مقولاته ونقلها إلى ثقافتنا، وتأسيس نقدنا بناء عليها .

إن مؤرخاً موضوعياً للوضع الثقافى فى ذلك الوقت، لا يستطيع أن يتجاهل أن هذه الحركة النقدية التى تبلورت فى العشرينيات وأعلنت عن نفسها بوضوح واتساق فى كتابى "الديوان" للعقاد والمازنى(١٢) وفى "الشعر الجاهلى "لطه حسين"(١٣)، وهما الكتابان اللذان آثارا ضجة واسعة المدى- كانت بنت حركة ثقافية ، بل اجتماعية عامة تطلب التغيير ، وتريد أدبا وعلما، بل وثقافة، تواكب هذا التغيير وتساهم فى صنعه، ومن هنا كانت جل الدعوات تنحو نحو التخلص من القديم وصحرائه، وتدعو إلى أن يرتبط الأدب والنقد بالإنسان الحديث ومعاناته (مع التركيز على المشاعر والعواطف) ، ومستواه الحضارى المختلط.

ويرصد الدكتور هيكل فى "ثورة الأدب" هذا التوجه من منظور الأدب فيقول:

"الواقع أن هذا الأدب العربى يضطرب بعوامل الثورة منذ الثورة العرابية فى مصر، ومنذ بدأ هذا الشعور القومى يحرك النفوس ويدعوها إلى التوجه نحو النهوض بمجموع الأمة إلى مثل أعلى..

«وكما أن الثورة العرابية لم تنته إلى اليوم (١٩٣٣) لأنها لم تحقق غاياتها، كذلك لم تنته ثورة الأدب بعد إلى غاية . وكما أدت الثورة العرابية إلى الاحتلال البريطانى لهذه البلاد احتلالا اتجه بالثورة السياسية إلى ناحية جديدة، كذلك اتجه هذا الاحتلال بثورة الأدب إلى ناحية جديدة انتهت عندها الصورة الأولى من الثورة. عاد الشبان الذين أتموا دراساتهم فى أوروبا قبيل الحرب أو خلالها أو فى أعقابها ممتلئة صدورهم إعجابا بالأدب الكبير الذى قرأوه فنقلوا ميدان القديم والجديد فى الأدب ووجهوه وجهة أخرى..

«وقد أعان ثورة الأدب هذه أنها اقترنت بالثورة السياسية التى شبت فى إثر الحرب الكبرى، إذ بدأت فى مارس ١٩١٩. ألم يكن المصريون يطلبون فى ثورتهم هذه الاعتراف باستقلالهم وسيادتهم ويطلبون حياة سياسية وصوراً من الحرية السياسية على مثال ما فى الغرب سواء؟ فلتكن مظاهر الفن والأدب مصبوبة عندهم فى قوالب غربية لتكون آية للناس جميعا على تقدمهم وعلى أنهم يسابقون الغرب إلى مختلف ميادين الحضارة وقد يسبقونه"(١٤).

ففى هذا النص الهام يربط هيكل بين حركة الأدب - فى مرحلتيه الاجتماعية والرومانتيكية بالشعور القومى وبالثورة الاجتماعية التى كانت محتدمة آنذاك، كما يرصد

أثـر الاحتلال والمبعـوثين الـدارسين فى أوروبـا فى تحويل وجهـة الأدب إلى وجهـة جديـدة هى الوجهة الذاتية أو الرومانسيـة. وهذه العوامل دون شك عوامل حقيقية ويمكننا أن نضيف إليها عـوامل أكثر جذريـة رصدها المؤرخون، وأهمهـا نشأة فئات اجتمـاعيـة جديـدة من البرجـوازيـة المصرية فى ظل الاحتلال و تأثرها بالمناهج التربوية التى أقرها فى التعليم، وإن كانت فى نفس الوقت تطلب الاستقلال عنه، وتقود المجتمع كله فى هذا السياق . وهنا يكون من المهم التأكيد على العبارة الأخيـرة فى نص هيكل، والتى تكشف - دون لبس - ذلك الالتباس العظيم الذى رسم حركة البرجوازية المصرية سواء فى السياسة أو فى الثقافة بصفة عامة، هذا الالتباس الذى تمثل فى أنهم كـانـوا يطلبـون تحقيق نموذج حضـارى (سيـاسى ثقـافى ...إلخ) على مثـال مـا يثورون عليه ويـرفضونه، أى النموذج الغربى. وهذا بـالضبط ما نعنيه بالتبعية الـذهنية ، فرغم أن القيـادة السياسيـة/ الثقافيـة المصريـة، كانت تـرفض عمليا وشعـاريا الاستعمـار والاحتلال، وتنـاضل من أجل التخلص منـه، فإنها فى الحقيقة كـانت معجبـة به - على المستوى الـذهنى- وتسعى لتقليده ، وما كانت الحرية إلا من أجل تقليده ، أى إقامة مجتمع على مثاله.

وإذا كان الأمر كذلك فى السيـاسة والأدب، فقد كان أكثر وضوحا فى النقد الأدبى، حيث بدا واضحا انبهـار روادنا بإنجازه الأوربى وضرورة نقله دون أن يـدركوا أن منهجهم فى التعامل مع هذا الإنجاز النقدى هو فى الحقيقة قتل لـه لأنـه معاد لطبيعتـه ولتاريخية إنتاجه. ويتضح هذا الأمر من منهج تعـامل طـه حسين مع المنهج الـديكـارتى فى كتـابـه "فى الشعـر الجاهلى"، والذى من خلاله أعلن أول تمرد حقيقى على المنهج القديم.

إن طـه حسين يعلن فى الفصل الخاص بـالمنهج من كتـابـه أنـه يتبنى منهج ديكـارت الـذى أثرى العلم والفلسفة، ويذكر قاعدته الأساسية وهى أن يتجرد البـاحث من كل شىء كان يعلمه من قبل، وأن يستقبل مـوضـوع بحثـه خالى الـذهن مما قيل فيـه خلوا تـامـا ، وأنـه يتطلب من البـاحث أن يتجرد من كل عـاطفة وهوى ؛ غيـر أن تعـامل طـه حسين مع قضيـة الانتحـال فى الشعر الجاهلى ، رغم مـا أثارتـه من معارك هامـة وكشوف أيديولوجية سباقة فى ميـدانها ، لم يتخلص - كما أشـار منتقدوه وأولهم النـائب العام وقتئذ - من التحيز لوجهـة نظر مسبقـة لها صلة بالمستشـرقين، بحيث يمكننـا الزعم أن الإعلان عن منهج ديكـارت كـان أقرب إلى الشعـار منه إلى الممارسة المنهجية[١٥].

ويكشف تحليل المنهج الذى اتبعه طه حسين فى كتابه عـامة، أنه لم يأخذ من ديكارت سوى هذا الشعـار، الذى لم يستطع تطبيقـه إلى النهايـة (ربما لأنه هو نفسه، أى الشعـار ، غيـر قابل

للتطبيق على هذا النحو الحدى) ، وأن مجمل مفاهيمه وأدواته الإجرائية قد انتمت إلى منهج آخر، غير المنهج الديكارتي، أقصد المنهج الوضعي الذي ساهم أستاذه دوركايم في تأسيسه . وهذه المفاهيم يمكن رصدها على النحو التالي:

١- أن الأدب صدى للحياة بكل ما فيها ، ومن ثم فإن دراسته يجب أن تتطرق إلى دراسة مختلف جوانب هذه الحياة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

٢- أن تفسير الظواهر البشرية، ومنها الأدب - ينبغي أن يتم في ضوء محيطها ، فهي علة لمعلول، وليس هناك مجال للمصادفة.

٣- ومن ثم فلابد من الإيمان بالجبر في التاريخ: "الحركة التاريخية جبرية ليس للاختيار فيها مكان"(١٦).

٤- وطالما أن الأدب مرتبط بالحياة ، والحياة تتطور فالأدب يتطور وكذلك اللغة.

ومجمل هذه العناصر فهمها طه حسين كما قدمها الوضعيون الفرنسيون أي في إطار الفهم المثالي، الذي لا يدرك من المجتمع إلا بنيته الفوقية (المؤسسات) أو العناصر الثابتة مزعومة الأزلية (العصر والجنس والبيئة) (١٧). ولسنا في سياق مناقشة الوضعية، أو حتى المشكلات التي وقع فيها فهم طه حسين لها ولمبادئها ، وإنما المهم هو أن نلاحظ أن ثمة منهجا أقرب إلى التكامل هو الذي سيطر على عمل طه حسين هو المنهج الوضعي، التجريبي الحسي، وليس المنهج الديكارتي العقلي التأملي الرافض للحس بصفة أساسية(١٨).

إن هذا الجمع بين منهجين لا يجتمعان ، وهو الذي يمكننا أن نسميه التلفيق، قد التقى مع تلفيقات منهجية أخرى خاصة بفهمه لوظيفة الأدب بين التصوير (البيئي) والتعبير الذاتي، وخاصة أيضاً بالعلاقة بين تاريخ الأدب والدراسة الأدبية ، أي بين العلم والانطباعية الذوقية...إلخ. وهي تلفيقات قد نتجت عن أن طه حسين كما هو واضح، لم يعاين بعمق الفروق الجوهرية بين المصطلحات والمفاهيم ، وهذا هو الوضع الطبيعي لناقل هذه المفاهيم وليس منتجها.

إن مناهج الدرس النقدي - في أي مكان في العالم - هي نتاج معاناة عميقة وصراعات حادة بين المدارس الأدبية والتيارات الفكرية، وثيقة الصلة بالحركة الاجتماعية وتطورها في هذا المجتمع بعينه، ومن ثم فهي نتاج تطور طبيعي ويستحيل نقلها بذات العمق، أو بنفس المعنى الذي حملته في نشأتها وتبلورها الطبيعيين . بهذا المعنى، فإن المناهج النقدية ، ليست آلات

تكنولوجية محايدة قابلة للنقل والتشغيل فى أى مكان فى العالم، بل هى فلسفات أو حاملة فلسفات وأيديولوجيات منتجيها ومصالحهم الاجتماعية (وهذا أمر يمكن أن ينطبق - بهذه الدرجة أو تلك- على مختلف العلوم الإنسانية، مما يميزها - بدرجة ما- عن العلوم الطبيعية والبحتة). ومن هنا ، فإن هذه المناهج يستحيل التعامل معها أداتياً ©instrumental® كما فعل طه حسين، لأن هذا يؤدى إلى مثل هذا التلفيق الذى رأيناه، بل ويؤدى إلى خطر آخر أكثر أهمية، هو أن المنهج فى هذه الحالة يبقى سطحى التأثير، وأقرب إلى الشعار، فى حين أن التطبيق والممارسة النقدية الفعلية، تطبق مناهج أخرى أو عناصر مختلفة من مناهج أخرى، غالبا ما تكون هى المناهج القديمة، المستقرة فى الوعى والتكوين العميق، وتلك هى المناهج التى يأتى المنهج القديم / الشعار، ليثور عليها.

لقد سبق أن أشرنا إلى تمييز طه حسين بين المنهج التاريخى والذائقة الفردية ، أى بين العلم والانطباع ، ويمكننا أن نقول إن طه حسين قد حاول أن يستخدم ما أسماه بالعلم (بالمعنى الوضعى) فى دراساته عن تاريخ الآدب والثقافة. أما فى نقده التطبيقى، سواء فى كتاب "فى الشعر الجاهلى" وغيره فقد كان أقرب إلى الانطباعية ، التى كان من الطبيعى أن تقوده إلى مناهج البلاغيين العرب القدماء التقويمية التى تحكم على الجزئيات ، بناء على حكم الذوق الخاص [١٩] . وهذا الانشقاق هو انشقاق طبيعى، كما قلنا؛ نظراً لأننا نقلنا الشعار الجديد ، ولم نعان مخاض ولادته ولاصعوبات إنتاجه، فأصبح كالحلية الجميلة المستوردة المبهرة التى نغطى بها تكويناً قديما لم يتطور ولم يصبح بعد متلائما مع هذا الشعار الجديد، فيبقى المنهج الجديد شعارا، وتبقى الممارسة العملية ناقضة لهذا الشعار وناقضة للثورة كلها، لانها تنتمى عمليا إلى ماتثور عليه .وهذا فى الحقيقة هو القانون العام الذى حكم مجمل تاريخنا النقدى الحديث ، والذى يمكننا أن نتابع حلقاته الأساسية من خلال مفهوم محورى، اهتمت به كل الحلقات من الرومانسية إلى الواقعية، هو مفهوم الوحدة العضوية .

(٢)

لقد شغل مفهوم " الوحدة العضوية " النقاد العرب المحدثين إلى درجة كبيرة، وبصفة خاصة فى المرحلة الأولى التى يمكن اعتبارها أقرب إلى المرحلة الرومانسية فى الأدب والفن ، لأن هذا المفهوم يحمل فى طياته فهماً جديداً لمهمة الفن ولماهيته وكيفية تشكيله بصفة عامة. فهو يعتمد على وعى جديد بالعالم ، ينطلق من أن الفن لاينتج عن العقل وإنما عن الخيال ، حيث تكون التجربة، مضموناً وشكلاً ، كلا عضوياً متكاملاً لايمكن الفصل بين أجزائه ، ويساهم فى

هذا التكامل العلاقات المجازية والإيقاعية بين أجزاء القصيدة ،كما يساهم فيه التماسك البنائي بين الشخصية والزمان والمكان والحدث والفكر في الرواية والقصة (٢٠) .

ولقد كان هذا المفهوم هو الأداة الرئيسية التي استخدمها العقاد في الهجوم على شوقي، حيث اتهم قصائدة بالتفكك، وبين ذلك عمليا حين راح يعدل في مواضع أبيات قصيدته في رثاء مصطفى كامل دون أن يفقد المعنى شيئا، وبعد ذلك أوضح العقاد الأساس النظري حين قال " إن القصيدة ينبغي أن تكون عملا فنياً تاما يكمل فيها تصوير خاطر أو خواطر متجانسة كما يكمل التمثال بأعضائه والصورة بأجزائها واللحن الموسيقي بأنغامه بحيث إذا اختلف الوضع أو تغيرت النسبة أخل ذلك بوحدة الصنعة وأفسدها . فالقصيدة الشعرية كالجسم الحي يقوم كل قسم منها مقام جهاز من أجهزته ولا يغني عنه غيره في موضعه إلا كما تغني الأذن عن العين أو القدم عن الكف أو القلب عن المعدة. أو هي كالبيت المقسم، لكل حجرة منه مكانها وفائدتها وهندستها. ولا قوام لفن بغير ذلك، حتى فنون الهمج المتأبدين فإنك تراهم يلائمون بين ألوان الخرز وأقداره في تنسيق عقودهم وحليهم ولا ينظمون جزافا إلا حيث تنزل بهم عماية الوحشية إلى حضيضها الأدنى"(٢١).

ولا شك أن العقاد يضع يده - بهذا النص - على تلك الفكرة العبقرية الضرورية للقصيدة، ولكل عمل فني من أعمال الرومانسية، فهي التي تميزها عن غيرها من المدارس الفنية. غير أن العقاد في هذا النص يخلط بين مفهوم الوحدة «العضوية» ومفاهيم أخرى للبناء أو الوحدة بصفة عامة، وذلك حين يزعم أنه لا قوام لفن بغير هذه الوحدة العضوية حتى الفن البدائي، وهذا غير صحيح بالطبع؛ فالعقاد يخلط بين الوحدة العضوية التي يسميها بالوحدة المعنوية، وبين الوحدة التي توجد في كل عمل أياً كانت المدرسة التي ينتمي إليها ، وأياً كان نوع العلاقات التي تربط بين هذه الوحدة.

إن الوحدة العضوية تتميز بصفة خاصة بكونها تعتمد على علاقة التداخل بين العناصر المكونة لها ، ومن هنا لا يمكن فصل عضو عن الآخر، كما هو الحال في أجهزة الجسم الحي التي تتداخل في مكوناتها ووظائفها بحيث إذا اختل منها القلب، أو المخ أو غيرها ، فقدت القدرة على مواصلة الحياة، أو على الأقل صار الجسم مشوها. ومن هنا كانت استعارة "العضوية" علم الأعضاء إلى الشعر بصفة خاصة والفن الرومانسي بصفة عامة. (٢٢).

ولقد فهم العقاد هذا المعنى فهماً دقيقاً في الجزء الأول من نصه، أما الجزء الثاني فإنه يحمل جملتين تكشفان الخلط، وربما عدم الفهم. هاتان الجملتان هما "أوهي كالبيت المقسم لكل

حجرة منه مكانها وفائدتها وهندستها" و "فإنك تراهم يلائمون بين ألوان الخرز وأقداره فى تنسيق عقودهم وحليهم ولا ينظمونه جزافا". فالجملة الأولى تأتى فى النص مرادفة للجملة السابقة عليها "القصيدة كالجسم الحى" وهما فى الحقيقة غير مترادفتين، لأنه بينما تقوم العلاقة بين أعضاء الجسم على الحيوية أى التداخل والعضوية حقا، فإن العلاقة بين حجرات البيت هى علاقة هندسية، علاقة تجاور ومن ثم لا يمكن أن تكون عضوية أو حية، وكذلك الأمر فيما يختص بالعلاقة بين حبات الخرز فى العقد.

نحن هنا إذن إزاء إحلال نمطين مختلفين من العلاقة بين العناصر محلاً واحداً وكأنهما علاقة واحدة. وهذان النمطان من العلاقة بين عناصر القصيدة يميزان نمطين مختلفين من المدارس الأدبية، فبينما تقوم القصيدة الرومانسية على علاقة التداخل العضوى الحى بين العناصر، بفعل الدور القائد للخيال فى إدراك العالم، حيث يكون من الطبيعى أن يدرك الخيال العالم إدراكاً غير منطقى أو متسلسل أو متجاور؛ فإن القصيدة الكلاسيكية، التى يقود العقل إدراكها للعالم، تقيم العلاقة بين عناصرها على التجاور والتناسب بين الأبيات، وهذا ما تذكرنا به جملة العقاد الثانية، العلاقة بين حبات العقد، وهو تشبيه سبق أن ورد عند بعض النقاد القدماء (٢٣) الذين شبهوا أبيات القصيدة بحبات العقد يتجاور كل منها مع الآخر دون أن يفقد استقلاله. كذلك كل بيت فى القصيدة التقليدية ينبغى أن يكون مستقلا نحواً ووزناً ومعنى، ومع ذلك يتراكم ليكمل المعنى فى القصيدة. أما فى القصيدة الرومانسية، فإن ما يسمى باستقلال الأبيات يذوب، حيث يحدث التضمين محطماً الاستقلال النحوى والعروضى، كما يحدث تداخل العوالم (الطبيعة/الإنسان.. الخ) محطماً تجزُّئ المعنى، ويصبح بناء القصيدة المنطلق من الخيال أشبه بالعالم المغلق الذى لا يفهم جزء منه دون إدراك علاقته ببقية الأجزاء. ومن هنا جاء القول بأنه لا يمكن حذف جزء أو تغييره دون أن يؤدى ذلك إلى خلل فى القصيدة، أو إحداث قصيدة جديدة مختلفة عن الأولى.

قد يذهب البعض إلى أن التفرقة الحادة بين المدارس على أساس مفهوم الوحدة العضوية غير صحيحة، بدليل أن أهم نقاد الكلاسيكية اليونانيين أفلاطون وأرسطو قد استخدما مصطلح المخلوق الحى لتشبيه المحادثة عند الأول والحبكات عند الثانى، كذلك يمكن أن نجد ناقدا كلاسيكيا عربيا مثل الحاتمى يستخدم نفس التشبيه. ولكننا نرى أنه رغم صحة هذه المعلومات، فإن استخدام هؤلاء الكلاسيين للجسم العضوى الحى كان يخدم التوجه الأساسى

للنظرية الأساسية، وأن فهمهم للجسم العضوى الحى لم يكن بالمعنى الذى أدى إليه الوعي العلمى الحديث المعاصر للرومانسيين.

ولعلنا لو راجعنا ما يعنيه أفلاطون بالمخلوق الحى الذى يشبه به المحادثة لوجدناه يقول على لسان سقراط "ينبغى أن تكون كل محادثة مخلوقاً حياً له جسد خاص به، ورأس وأقدام، ويجب أن يكون فيها وسيط وبدء ونهاية يهيئ بعضه لبعض، وللكل" أما أرسطو فيقول" كما أن المخلوقات الحية والعضويات المركبة من أجزاء كثيرة يجب أن تكون ذات حجم مقبول، تسهل رؤيتها بالعين، فكذلك يجب أن تكون الحبكات ذات طول مقبول (مناسب) لكى يمكن أن تعلق بالذاكرة" (٢٤).

ومن الواضح أن هذه النصوص (٢٥)، والتى لا تستخدم مصطلح الوحدة العضوية، أخذت من الجسم الإنسانى أو الحى خصائص عامة ظاهرية يمكن أن توجد فى كل جسم أو هيئة، ولا تشير إلى العلاقة العضوية بالمعنى الذى كشفه العلم الحديث واستخدمه به الرومانسيون: التداخل والاندماج. وإذا عدنا إلى نص العقاد مرة أخرى، وجدنا أنه فى جزئه الأول ينتمى إلى الفهم الرومانتيكى، وفى جزئه الثانى ينتمى إلى الفهم الكلاسيكى، حتى للجسم الحى، وهذا هو التناقض الذى حكم نظرية العقاد (والمازنى - أيضا) للشعر، فجعله يزاوج بين وظيفتى التعبير والإصلاح، ومصدرى الشعور والفكر (الجوهر)، والمعنى والباعث، وبين الوحدة العضوية ووحدة التناسب أو التجاور، بحيث يمكننا القول إن التجديد الرومانتيكى، تحول إلى قالب أو إطار أو شعار كمنت بداخله المفاهيم الكلاسيكية، دون إدراك للتناقض بين الاثنين.

ومن الطريف أن نجد معركة الوحدة العضوية تستكمل بعد ذلك بثلاثين عاماً، ولكن فى إطار جديد، هو إطار معركة الواقعيين مع الرومانسيين أو الذين سموا - فى ذلك الوقت - بالتقليديين، أى بين محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس من ناحية، والعقاد وطه حسين من ناحية أخرى.

ففى إطار هذه المعركة، كتب العقاد مقالاً فى جريدة أخباراليوم، بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٧، بعنوان: "إلى أدعياء التجديد.. اقرأوا ما تنتقدونه" قائلاً إنه كتب عن الوحدة العضوية منذ أربعين عاماً، أى فى العشرينيات. ورد عليه عبد العظيم أنيس في مقال بعنوان: "عبقرية العقاد" قائلاً إن ما نادى به العقاد قديماً هو الوحدة الفنية، ويرادفها بالوحدة المعنوية مرة فيقول: "فالوحدة الفنية عنده هى الوحدة المعنوية، لا الوحدة العضوية الحية" (٢٦)، وبوحدة

الموضوع مرة أخرى قائلاً: "إلا أن الذى يدعو إلى الآسف حقاً، أن يسقط العقاد هذه السقطة الفكرية، فيتصور أن القول بوحدة الموضوع هو نفسه القول بالبنية الحية، أو الوحدة العضوية للعمل الأدبى، ثم يدعى أنه من القائلين بها منذ أربعين سنة» (٢٧).

والحقيقة أن عبد العظيم أنيس محق إذا نظر إلى فهم العقاد العملى للوحدة فى النصوص، سواء نصوصه هو الشعرية أو نصوص غيره، ولكننا لا نستطيع الزعم - معه - بأن العقاد، لم يقدم بالفعل مفهوما نظريا عن الوحدة العضوية وإن لم يكن قد أعطاها ذلك الاسم، وإن كان قد خلط بينها وبين وحدة التجاور كما أوضحنا من قبل، ومع ذلك يبقى كلام أنيس أكثر دقة بشأن الاختلاف الواضح فى استخدامهما لمصطلح الوحدة العضوية، حيث يبدو من نصوص الكتاب الكثيرة عنها، وعى حاد بتميزها عن غيرها من أنواع الوحدة.

يقول الكاتبان:

"إن الأدب صورة ومادة ما فى هذا شك، ولكن صورة الأدب كما نراها ليست هى الأسلوب الجامد وليست هى اللغة، بل هى عملية داخلية فى قلب العمل الأدبى لتشكيل مادته وإبراز مقوماته.... وبهذا الفهم الوظيفى للصورة تتكشف أمامنا ما بينها وبين المادة من تداخل وتفاعل ضروريين".

ويقولان: "وهكذا يتضح موقعنا من العمل الأدبى، صورته ومادته، إنه ليس لغة ومعانى، بل هو تركيب عضوى يتألف من عمليات بنائية تتكامل فيها الصورة والمادة تكاملا عضويا حيا" (٢٨).

وهكذا نجد أنه، رغم التسليم بمصطلحات الخصم الأرسطية، فإن نفى علاقة التجاور بين طرفى الثنائية واضح، لصالح العلاقة العضوية التى أشرنا إلى مدى صلتها بالحركة الرومانسية. ومن هنا فإنه يصبح من الطبيعى أن ينفى الكاتبان عن الأدب المصرى الحديث، وخاصة الشعر، تحقق الوحدة العضوية مرادفين إياها بالصياغة الفنية: "وفى أدبنا المصرى الحديث نجد أن الصياغة الفنية تكاد تكون ظاهرة نادرة فى الشعر، فالشعر لا يزال أبياتا منفردة متناثرة لا تربطها وحدة فنية وإن ربطتها وحدة فى الموضوع.. أما وحدة العمل، أما الترابط والتآزر بين عمليات الصياغة وعمليات المضمون، أما وحدة الصورة والمضمون، فظاهرة تكاد تكون معدومة - كما ذكرنا - حتى اليوم فى شعرنا المصرى الحديث (٢٩).

يمكننا إذن أن نسلم تماما بدقة فهم الكتاب للوحدة العضوية، وفهمه لشروطها والضرورات التى ينبغى أن تتوفر لها فى النص، ولكننا لا نستطيع أن نتجاوز عن استخدام المصطلحات

الأرسطية والخلط بينها وبين مصطلحات العضوية، بحيث تترادف مصطلحاتها: الصورة الصياغة / الشكل / الوحدة العضوية؛ لأن في مصطلحات الوحدة العضوية، ليس هناك شكل ومضمون. هناك وحدة للعمل تقوم على ملكة الخيال، أى أن الشكل هو شكل مضمون، لأن كليهما صورة أو صور خيالية تنثال من خيال المبدع كتلة واحدة لا يمكن فصلها أو تقسيمها أو حذف جزء منها أو تعديل موضعه.

وللسبب ذاته لا يمكن أن نفهم كيف تجتمع العضوية مع الفهم الاجتماعى للأدب كما هو الحال فى قول الكتاب:. "إننا نؤمن أن الأدب بناء متراكب ينمو نموا داخليا ويصوغ واقعاً اجتماعيا صياغة متسقة"(٣٠) لأن البناء العضوى المتراكب لا يستطيع أن يصوغ واقعا اجتماعياً، وإنما يستطيع فقط أن (يعبِّر) عن رؤيا خيالية ذاتية يفيض بها الشاعر الرومانسى دون غيره.

غير أننا إذا راجعنا دراسة الكتاب التطبيقية للنصوص ولتاريخ الأدب فى مصر، للاحظنا أنه لا أثر حقيقى لمسألة الوحدة العضوية، كمنهج نقدى، فليس صحيحا قول الكتاب "إننا لم نقف عند حدود النقد الفنى البحت ولا النقد الاجتماعى البحت للعمل الفنى، بل كشفنا عن مقدار الترابط الطبيعى والتداخل الحى بينهما، فنحن لا نقول بالبنية الحية للعمل الفنى فقط - كما قال العقاد فعلا فى بعض كتبه، وإن لم يفهم ما قاله ولم يحققه - بل نحدد طبيعة هذه البنية الحية ونكشف عن كل العناصر المكونة لها، ثم لا نفصل هذه البنية عن المضمون الاجتماعى وبهذا نوحد فى نظرة واحدة نوعين من الدراسة طالما فصل كثيرمن النقاد بينهما.. وهكذا نوسع من مجال النقد الأدبى" (٣١).

وفى هذا النص ما يشير إلى الرغبة فى الجمع بين منهجين أو مدرستين وليس بين أداتين، ومع ذلك فمن الواضح أن هذا الهدف كان طموحاً لم يستطع الكتاب تحقيقه، وما تحقق فى الدراسات التطبيقية، وباعتراف مقدمة الطبعة الثالثة، كان بحثاً فى موقف الكاتب الاجتماعى، أو ما أسمياه الدلالة الاجتماعية للمضمون الأدبى. أما الشكل (أو الصياغة أو الوحدة العضوية (!))، فقد كان تابعاً للمضمون بوضوح كامل دون أدنى لبس، وإذا كان ممكنا اعتبار تبعية الشكل أو الصياغة للمضمون علاقة ترابط (وهذا يمكن)، فإن هذا الترابط لا يمكن اعتباره ترابطا عضوياً، وإنما ترابط علِّى يأتى فيه الشكل نتيجة للمضمون. وهذا هو الأمر الواضح فى الصيغة الكلاسيكية التى صورت الواقعية على أنها ليست فى الموضوع

فقط، وإنما "فى الشكل الذى يصب فيه هذا الموضوع"، وهذا واضح فى هذا النص عن رواية جيمس جويس "يوليسيز":

"ومضمون الرواية أو مادتها، هو الانهيار والتناقض والتفسخ والانحلال التى تتميز بها الحضارة الحديثة، وأبطال الرواية عناصر مريضة مهزومة يحركها الانحراف والشذوذ، وتجمعها الفجيعة الحضارية الواحدة. ولقد استعان جويس على إبراز هذه المادة بعدة وسائل صياغية، منها المونولوج الداخلى، والتداعى الحر للمعانى وتداخل الأخيلة وعكس اتجاه الزمن" (٣٢).

إن هذه الطريقة فى إدراك العلاقة بين الشكل والمضمون لا يمكن أولا أن تكون عضوية، كما أنها - بالطبع - لا يمكن أن تكون جدلية، فهى فى الحقيقة أقرب إلى الفهم الكلاسيكى البلاغى القديم، الذى استخدم صيغة "صب" المضمون أو المعنى فى القالب أو الشكل. وهى صيغة تقوم على وعى كلاسيكى يدرك العلاقة بين العناصر إدراكا عليا بسيطاً (سبب ومسبب): حيث يصنف فى إطار العلاقة التجاورية فى مقابل علاقة التداخل أو الاندماج العضوية وعلاقة التجادل أو التفاعل فى المادية الجدلية أو فى الفن الواقعى.

وهكذا يمكننا أن نجد- فى إطار منهجى واحد- جمعاً تجاورياً بين ثلاثة مناهج متمايزة، لكل منها مفاهيمه وآلياته وإجراءاته، بحيث نبقى فى النهاية دون تحقيق الشعار المرفوع، وهو هنا الواقعية، مثلما أن الشعار السابق الذى رفعه العقاد وهو الرومانسية لم يتحقق أيضاً، ومن ثم لا نستطيع الزعم بأن صيرورة حقيقية قد تمت فى نقدنا الحديث، وكذلك الأمر فى أدبنا، طالما أننا لم نحقق انتقالات عميقة من الكلاسيكية إلى الرومانسية إلى الواقعية، مثلما أعلنت الشعارات الثلاثة، وكما سبق القول، فإن الجذر العميق لهذا العجز، يرجع إلى أننا نتعامل مع هذه المناهج، (وهى جميعاً مناهج غربية، ونستطيع أن نجد نفس الوضع بالنسبة للمناهج الأخرى أيضاً: النفسية، الوجودية.. الخ) تعاملاً من الخارج، وتعاملاً أداتياً كما سبق القول، وهذا ما يتضح بأجلى معانيه فى اللحظة الراهنة من نقدنا الأدبى.

(٣)

لقد شهدت الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، سيادة واضحة للمنهج الاجتماعى فى النقد الأدبى، والذى سمى بالواقعية، والتى سبق أن رصدنا بعض تناقضاتها. وهذه السيادة لم تنف بالطبع المناهج السابقة عليها، بل إننا نستطيع الزعم أن المنهج التقليدى الأساسى، الذى سماه محمود العالم بالمنهج البيئي، كان هو الأساس المسيطر فى مؤسسات التعليم والبحث

العلمى، وبالإضافة إلى هذين المنهجين ظهر منهج النقد الأمريكى الجديد على يد رشاد رشدى وتلاميذه، كما ظهرت بعض التوجهات الأسلوبية واللغوية فى قسم اللغة العربية بآداب عين شمس على يد مصطفى ناصف ولطفى عبد البديع وغيرهما، بالإضافة إلى تأثيرات محدودة من الفكر الوجودى والنفسى.. الخ.

بل إننا نستطيع أن نلاحظ أنه مع نهاية عقد الستينيات بدأ يحدث التحول الأكبر عن هذه التيارات جميعاً نحو المناهج النقدية الجديدة؛ أى البنيوية والشكلية والأسلوبية وغيرها.

ولقد بدأ النقاد العرب يتعرفون على هذه المناهج الجديدة خلال الستينيات، ولكن هذا التعرف لم يتبلور بوضوح إلا فى السبعينيات (ربما خارج مصر وبصفة خاصة فى المغرب العربى وبيروت)، ثم تكرس وبدأ يمارس تأثيرا فعليا فى الثمانينيات. وهذا التبلور والتكريس لم ينفصلا- فى مصر بصفة خاصة - عن التحول السياسى الذى حدث بعد مايو ١٩٧١ وانهيار السلطة الناصرية. وإذا كان هذا الانهيار قد بدأ قبل ذلك بأربع سنوات بعد هزيمة ١٩٦٧، فإن القدرة على الفكاك من هذه السلطة ومؤسساتها لم تتحقق بوضوح إلا مع منتصف السبعينيات؛ حيث تمت تصفية الحرس الثقافى القديم، وبدأ إحلال صف جديد من المثقفين بتوجهات جديدة، كان من بينها النقد الجديد.

لقد تم التحول - على المستوى الثقافى والنقدى - تدريجياً خلال السبعينيات. ففى الوقت الذى كان الحديث فيه شائعاً عن الديمقراطية، وتعدد المنابر (فى الاتحاد الاشتراكى) ثم الأحزاب بعد ذلك، ثم إغلاق مجلات (اليسار): الطليعة والكاتب، ولم يحل محلهما سوى (جديد) رشاد رشدى و (ثقافة) يوسف السباعى، وكلتاهما لم تستطع أن تقوم بالدور البديل، فألغيتا وجيء محلهما مع بداية الثمانينيات بمجلات إبداع وفصول والقاهرة وغيرها. وفى هذا الوقت كان قد تم عزل كثير من المثقفين والنقاد من مواقعهم، وسافر منهم الكثيرون إلى الخارج، سواء إلى أوربا أو بلاد الخليج، ومن لم يسافر عكف على ذاته أوهاجر إليها. وهكذا بدت الساحة خالية من زعامات النقد الاجتماعى، ولم يستطع النقد الجديد (الأمريكى) القيام بدور فعال، وكذلك ثقافة يوسف السباعى التقليدية. وهنا جاء الجديد متمثلا فى مجلة فصول، ولقد كان الهم الواضح لفصول هو أن تفك (الانغلاق) النقدى على المناهج السابقة، وخاصة المنهج الاجتماعى. فبدأت منذ العدد الثانى فى تقديم "مناهج النقد الأدبى" الجديدة، كتبت من وجهة نظر معادية. وبعد ذلك توالت المناهج ضمن الأعداد، ومن بينها الإسهامات الماركسية (الجديدة)، ولكن ضمن أطر أخرى ومسميات مختلفة: علم اجتماع الأدب، البنيوية

التـوليـديـة.. الخ، وذلك فى إطـار التنوع المنهجى الذى قـدمت فيـه الأسلـوبيـة والبنيـويـة والسيميوطيقا والمنهج النفسى، سواء فى نظرية الأدب أو فى الأنواع الأدبية المختلفة.

والحق أن فصول قـد غطت أوسع مساحة ممكنة من مناهج النقد ونظريـاته وفروعـه المختلفة. غير أن هذه التغطية انطلقت أسـاسا من هم أكاديمى يسعى إلى (عـرض التراث) النقدى، كما يطـالب الأساتـذة طلابهم بأن يعرضـوا التراث السـابق فى مـوضوع بحثهم، قبـل أن يكتبـوا رسـائلهم الجامعيـة. وهـو هم يمكن أن يكـون مجرد نتـاج لكون هيئـة التحرير من الأكـاديميين، ويمكن أن يكون نابعا من تصـور لأزمة النقد، آنذاك، باعتبارها أزمـة نقص فى المعرفة، ومن ثم كان لابد من تغطية هذا النقص لتحل الأزمة.

وأيـاً كـان مصدر التـوجـه فقـد تم تقديم معرفـة واسعـة بالنقـد الأدبى فى العـالم، كمـا سبق القـول، غير أن هـذا التقـديم، قد اتسم هـو الآخر بطابع الأكـاديمية، بكل مشكلاتها فى مصـر. فسواء كـان هذا التقديم تـرجمة لمقال أو عـرضا لكتاب أو دوريـة، أو كتابة عن منهج أو نظرية فإن الطابع الغـالب عليـه، كان التبسيط المخل من ناحية والغمـوض من ناحيـة أخرى، وعدم فهم الأصـول فى كل الأحـوال؛ فمن خلـل وتضـارب فى تـرجمـة المصطلحـات، إلى تنـاقض فى فهم الجمل إلـى قصـور فى فهـم الخلفيـة التى تنطلق منهـا المقـولات، والنسق الـذى تنتمى إليــه الجزئيات، والسيـاق الذى تنبع منـه النظريات وتجيب على أسئلته، سواء كان سيـاقـاً ثقـافيـاً أو سيـاسيـاً أو اجتمـاعيـاً، وكل هـذا أوقع القـارىء العربى الذى لا يجيـد الاطلاع على اللغـات الأصلية المنقول عنها والذى أخذته الدهشـة والانبهار، فى حالة من الصنمية إزاء المقَدم الذى لا يفهمـه، وإذا كـان مـاهراً استطـاع أن يستل مصطلحـا من هنـا وآخر من هنـاك وراح يـردده فى المنتـديـات الأدبيــة، وعلى المقـاهى دون وعى أو إدراك للتنـافـر الممكن وقـوعـه والنتـائج السيكوباتية التى يمكن أن يعانيها هو نفسه أو من يسمعه.

وحرصت فصـول على أن تخصص عـددا كـاملاً (نحـو ثلاثمـائـة صفحة من أكبـر قطع يمكن الإمساك به!) لموضوع واحد، وفى ذيل العدد بعض المتـابعات الخاصة بالواقع الأدبى، لم تبتعد هى الأخرى عن الأكـاديميـة. لأنهـا كـانت حريصــة على أن تعرف القـارئ بـالمجلات الأجنبيـة الجديدة والرسائل الجامعية وبعض الوثائق النقدية الهامة فى النقد الأوربى أو العربى، بالإضافة إلى دراسة أو دراستين تطبيقيتين، قد تكون أحيانا عن نص أدبى صدر حديثا. ولكن الأعداد لم تخل أيضا فـى داخل الموضوع المخصص له العـدد من دراسات تطبيقيـة على نصوص عـربية

أو غيرها. ولكن بالطبع من منظور خطة العدد، أى فى إطار التوجه المنهجى لكل عدد، بحيث أن هذه الدراسات التطبيقية، كانت صدى للمناهج الحديثة المقدمة فى المجلة. وإذا كانت معضلات الأكاديمية التى سبق أن أشرنا إليها خطيرة على المستوى النظرى، فقد كانت فى الدراسات التطبيقية أكثر خطورة لأنها تنال الإنتاج الأدبى نفسه بالتشويه نظرا لقسره وإخضاعه للمناهج الجديدة غير المستوعبة أو المتمثلة أو التي تم التفكير فى إمكانيات تطبيقها أو الاستفادة منها فى أدبنا العربى.

عبر هذه الآليات جميعها أبعدت فصول نفسها عن أن تكون مجلة بالمعنى الدقيق للمصطلح، فعزلت نفسها عن الواقع الثقافى والأدبى وهمومه الحقيقية، التى لم تكن تجرؤ أو يسمح لها بأن تقترب منها، وفرضت عليه هموما هى هموم (التكنوقراط) النقدى، وكرست الإحساس التقليدى بالانبهار بالغرب والتبعية له.. وفى النهاية زيفت الوعى بأزمة النقد وحولتها إلى أزمة تقنية، وقدمت لها من ثم - حلا - كرسها، ولم يكن يمكنها أن تقدم لها حلاً حقيقياً.

إن ما سبق من رصد لوجهة نظرنا (الخاصة) فى الدور الذى مارسته مجلة فصول فى حياتنا الثقافية خلال أكثر من عقدين من الزمان لن يمنع من الاعتراف بأن هناك الكثير من الدراسات شديدة الأهمية التى قدمت فى المجلة. ولكن هذه الدراسات ليست هى الغالبية، كما أن الإطار الذى وضعت فيه سواء على المستوى المنهجى للمجلة أو حتى على مستوى حجمها وفصليتها أو تحولها إلى كتاب، أفقد هذه الدراسات الهامة التأثير الحقيقى، الذى كان يمكن أن تحققه لو كانت فى إطار آخر. كذلك لن تمنعنا وجهة النظر السابقة من الاعتراف بأن أغلبية المثقفين العرب - وليس المصريين - قد رأوا فى فصول عملا شديد الإيجابية والفعالية، بحيث يمكن القول إن فصول واختياراتها كانت استجابة فعلية لاحتياجات المثقفين العرب. بمعنى أن الحل التقنى الذى قدمته فصول كان هو بالفعل الحل الذى يراه هؤلاء المثقفون، وخاصة مثقفى المغرب، ولكنه حل - فى الحقيقة - مبنى على وعى زائف بالأزمة ومن ثم ساهم فى تكريسها وزيادتها.

إن التصور الذى حكم هذا الحل، ليس منفصلا فى الحقيقة عن التصور الفكرى الذى حكم العالم العربى مع انهيار حركة التحرر العربى، على المستويات المختلفة، بدءا من الاقتصاد والتكنولوجيا والسلع، مرورا بالسياسة وانتهاء بالثقافة. يتمثل هذا التصور فى أن الغرب

ينتج سلعا وأفكارا جديدة ومفيدة لتقدم الحياة وحل مشاكل الإنسان، ولدينا مشاكل وليست لدينا حلول لها. فما المانع من أن نستعين بما ينتجه الغرب لحل مشكلاتنا؟ وخاصة أننا - في ميدان العلم والفكر - نؤمن بأن ثمة حضارة إنسانية واحدة وعلماً إنسانيا واحداً يتطور ويتقدم باستمرار، وليس من المنطقى أن نظل محافظين على تخلفنا دون أن نلحق بركب الحضارة المتقدمة، وأن ندفن رءوسنا فى الرمال ونغمض أعيننا عما يدور حولنا فى العالم الذى أصبح - بفعل التكنولوجيا (والنظام العالمى الجديد أخيرا)- قرية صغيرة.

قد يكون من الظلم لنقدنا المعاصر وأجيالنا المعاصرة من المثقفين أن نلقى عليهم تبعة هذا التصور. فهو موجود منذ بداية النهضة، كما سبق القول، ولا شك أنه هو الذى مورس بالفعل، سواء على المستوى الفكرى، أوعلى المستوى الاجتماعى/السياسى، طوال عصرنا الحديث. وبهذا المعنى يمكن القول إن أجيالنا المعاصرة هى وارثة أسلافنا من الليبراليين، بل حتى من رواد (النهضة) الأول (الطهطاوى وعلى مبارك). غير أنى ميزت ما بعد انهيار حركة التحرر العربى، لأن تبنى هذا التصور بعد انهيار هذه الحركة يجعل الأمور أكثر تعقيداً، ويحمل أجيالنا الجديدة مسئولية أكبر من مسئولية أسلافها.

لقد قدمت حركة التحرر الوطنى مشروعاً نظرياً مغايراً للمشروع الليبرالي التابع.

وهو مشروع يقول بأنه فى إمكاننا أن نحل مشاكلنا اعتمادا على أنفسنا دون أن نرفض الاستعانة بأية إنجازات طالما نحن الذين نختارها، وندرس إمكانيات الاستفادة منها، ودون الخضوع لشروط منتج هذه الانجازات. وبغض النظر عن التناقضات الداخلية فى المشروع على المستوى النظرى، والممارسات العكسية التى تمت فى إطاره، فإن هذا المشروع قد استطاع أن يهدد الوجود الاستعمارى ليس فقط فى منطقتنا، وإنما فى العالم كله، بحيث احتشد له المستعمرون احتشادا كبيرا ونجحوا فى تقويضه. مسئولية الأجيال الجديدة تكمن فى أنها عاينت المشروع وانهياره، وأنها ساهمت على نحو أو آخر فى تحقيق هذا الانهيار، لأنها لم تكن من القوة بحيث تواصل التفكير فيه وتعمل على تنميته وحمايته من أن يكون مجرد مشروع سلطة العسكر فى مصر والشام والعراق وغيرها. إن مشروع حركة التحرير الوطنى العربية، كان نتاجاً لجهود أجيال من المفكرين والمناضلين والمثقفين والكادحين، كان مشروعاً ينمو ويتبلور موازياً للمشروع الليبرالى التابع، بل إن من بين أفكار المشروع الليبرالى نفسه ما ساهم في بلورة المشروع التحررى، ولكن حركات الجيش استولت على المشروع وهجنته وأفقدته أصالته، مما سهَّل على الأعداء قتله، ولقد أدى انهيار مشروع حركة التحرر الوطنى، وانتصار

نقيضه الذى تمثل فى سياسة الانفتاح الاقتصادى ومشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية التى مثلت معاهدة كامب ديفيد حجراً ضخماً فى بنيانها ، ثم مجمل السياسات القمعية التى كانت قمتها اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ، أدى كل ذلك إلى تشتت جبهة الثقافة التقدمية ذات التوجه الاجتماعى، وكان من الواضح أن مشروعاً جديداً قد تشكل بهدوء وبطء، هو مشروع التبعية أو الرأسمالية التابعة.

ورغم أن هذا المشروع كان هو نفس المشروع الذى ساد فى مصر تحت الاحتلال الإنجليزى، فإن طبقة واعية نسبيا، أنجبت مثقفين (ليبراليين) نموا هذا المشروع نظرياً، فى صيغ لقت قبولا لدى أبناء هذه الطبقة، (بل تعدتها إلى فئات اجتماعية أخرى كتلك الفئات المنبهرة بالمشروع التنويرى لطه حسين على سبيل المثال، من أبناء البرجوازية الصغيرة) ، مثل هذه الطبقة، وهؤلاء المثقفين، لم يوجدا فى عقدى السبعينيات والثمانينيات فى مصر. وفى المقابل، انتقلت الذهنية التكنوقراطية التى أنتجها النظام الناصرى، لتخدم النظام التابع بنفس الإجراءات وبنفس المنهج الأدائى (البراجماتى) الذى تعلمته فى بعثاتها إلى بلدان أوربا الغربية والشرقية، وفى المدارس والجامعات المصرية، ومن هنا لم يعد هناك مشروع ثقافى (حتى للتبعية) ، وإنما أدوات إجرائية تسعى لنقل التقنيات والآلات التى تتصور أنها قادرة على حل مشكلات الواقع المصرى. وهذا هو لُب المشروع الجديد الذى يتحول فيه المثقفون، مثلهم مثل المهندسين والأطباء الممارسين، إلى مجرد تقنيين لا (يفكرون) إلا فى كيفية تنفيذ المشروع الذى يضعه السياسيون دون حق التفكير فيه أو مناقشته أو حتى التعرف عليه.

وفى مثل هذا الوضع، تصبح السلطة السياسية (متمثلة فى خطتها فى ميدان الثقافة) هى بؤرة المشروع النقدى ومركزه ومحددة غاياته. وهذا فى حد ذاته كفيل بقتل المشروع لأنه أصبح بعيداً عن موضوعه (المادة الأدبية) ، وعن منهجيته التى تتطلب أفقاً مفتوحاً لا تحده أهداف عملية مسبقة تحدد نتائجه من البداية.

وإذا كان النقد الحديث بصفة عامة هو مؤسسة من مؤسسات الحياة البرجوازية (٣٣)، فإنه يتمتع بما تتمتع به البرجوازية (الأوربية مثلا) من ليبرالية نسبية، ومن ثم بحق التعدد والاختلاف. أما فى وضعنا حيث البرجوازية تابعة لسلطة مركزية قامعة لا تسمح بهذا التعدد فى العمق، فإن وضع المشروع النقدى فى سلة هذه السلطة، يضع هذا المشروع في مأزق الاختناق التام فى مقابل البحث الحر - نسبيا - الذى كان خلال الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن.

ولعله من المهم هنا أن نوضح أن سلطة مايو ١٩٧١، لم تخلق تيارا نقديا بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة، أى الإنشاء من عدم. فمن الأمانة أن نرصد أن معظم من كتبوا أو استكتبوا - في مجلة فصول على سبيل المثال - كانوا مكتملى التوجه قبل فصول، ولكن فصول باستدعائها لهم ولمّ شملهم فى نسق متكامل (هو دفتا المجلة) قد وضعت توجههم أو توجهاتهم فى بنيان واحد سمى بالنقد الجديد، ومع ذلك ظل بينهم تفاوت فى التوجه نحو مدرسة نقدية بعينها، دون غيرها، أو في درجة التلفيق بين المدارس المختلفة فى ذات الوقت.

ولأن هذا المقام لا يتسع إلا للملاحظات العامة، فمن المهم أن نشير إلى أن الاتجاه السائد بين نقاد هذا "النقد الجديد"، كان هو اتجاه الجمع بين أكثر من منهج فى ذات الوقت أو الانتقال بسهولة من منهج لآخر حسب مقتضى الحال (أو ما يتصور أنه جديد فى ساحة النقد الأوربى). ولعل الأمثلة أكثر من أن تحصى لنقاد انتقلوا من الواقعية إلى البنيوية إلى الأسلوبية، ثم إلى التفكيكية فى مدى لا يزيد عن عقد من الزمان، وآخرون انتقلوا من المنهج الاجتماعى إلى البنيوية، ثم إلى التفكيكية، وفريق ثالث انتقل من المنهج النفسى إلى البنيوية ومنه إلى التفكيكية.. الخ.

غير أن الأكثر خطورة من هذه التحولات، هو أنه أياً كان الشعار المرفوع على المستوى النظرى، فإن الممارسة التطبيقية للناقد، تكشف عن بعد كامل - تقريبا - عن هذا الشعار، وارتداد هذه الممارسة إلى ما ترسب فى وعى هذا الناقد ووجدانه خلال المراحل الأولى من حياته؛ بحيث يبقى الشعار معزولا، وتصبح مقولاته ومفاهيمه أقرب إلى الزينة أو التباهى بالمصطلح الغربى الجديد، وليس لها فعالية حقيقية فى الممارسة النقدية، وإن قامت ببعض الدور، فإنه يكون دوراً مناقضاً لمجمل الممارسة التى تسير فى اتجاه بعينه، بينما هى دخيلة عليه. ونماذج هذا الخلط كثيرة سواء فى الكتب النقدية أو فى المجلات فى مصر وفى غيرها من البلدان العربية.

لقد انطلق بعض النقاد فى هذا التيار من حجة ترى أنه لابد من تطوير المنهج وإغنائه بكل ما يستجد فى العلم. ولاشك أن هذه الحجة هى ضرورة دائمة لا يستغنى عنها العلم والعالم، وإلا فقد كونه علما أو عالما، وتجمد عند نظريات وأفكار ربما تكون الاكتشافات الجديدة قد أثبتت خطأها فيما بعد. ورغم أن مثل هذه الإمكانية لم تتحقق بعد فى مجال العلوم الإنسانية بنفس الدرجة التى هى متحققة بها فى العلوم الطبيعية، فإن متابعة الجديد فى ميدان البحث والاستفادة منه هى ضرورة لازمة دون شك. غير أنه من الضرورى أيضا أن نؤكد أن متابعة

الجديد فى ذاتها لا تصنع علما ولا عالما، فهذا لابد أن يتحقق ويتأسس لكى يكون قادرا على إنجاز هذه المتابعة والاستفادة، وهذا معناه أنه لابد للباحث أو العالم أن يكون قد امتلك منهجا فى البحث أصلا حتى يستطيع تنميته، وهذا ما أعتقد أن معظم هؤلاء النقاد كانوا يفتقدونه.

ما نعنيه بالمنهج هومجموعة متناسقة من الخطوات الإجرائية المناسبة لدراسة الموضوع، تعتمد على أسس نظرية ملائمة أو غير متناقضة معها، أى أن التناسب والتناسق لابد أن يتم بين جوانب ثلاثة: الأصول النظرية للمنهج وأدواته الإجرائية والموضوع المدروس. ولأن الأدوات الإجرائية لابد أن تتغير وتتطور تبعا لتغير الموضوع المدروس، فإنه لابد أن يأتى الجديد فى هذه الأدوات متلائما مع الأصول النظرية للمنهج، تلك التى تحدد فهم المنهج للظاهرة، ماهيتها ووظيفتها، وإلا كان معنى ذلك أن هذه الأصول نفسها أصبحت غير صحيحة، وفى هذه الحالة لابد من تغيير المنهج كاملا. المهم أن يكون المنهج متناسقا داخليا لا تتنافر فيه الإجراءات مع الأصول النظرية. هذا الشرط ضرورى لكى يبقى المنهج منهجا، وهو شرط ضرورى أيضا - وإن كان صعبا - فى حالات تطوير المنهج وإغنائه.

إن هذه الشروط، ليست فقط ضرورية لتحقيق المنهجية، وإنما أيضا ضرورية لتحقيق التمايز، وبالتالى لتحقيق القطيعة المعرفية مع المناهج السابقة. فالمنهج لن يستطيع أن يتميز ويتمايز عن غيره من المناهج، إلا بقدر تماسكه الداخلى وقدرته على التعامل الجديد مع الظاهرة موضوع الدراسة، وهو حين يحقق هذا التمايز، يكون مؤهلا، إذا ناضل، لأن يتجاوز المتاهة السابقة، ويحقق معها القطيعة المعرفية، التى لا تتحقق بنفى تلك المناهج بمعنى عدم الاستفادة منها، وإنما بنفيها نفيا جدليا يستفيد من عناصرها المفيدة والصالحة ليضعها فى نسق (كيفى) جديد يقيم بينها وبين عناصره الجديدة صلات وعلاقات مختلفة، تتلاءم مع المفاهيم والغايات الجديدة.

وفى النقد الأدبى، المرتبط - بقوة - بالأدب، والذى هو مرتبط مباشرة بتطور الحياة الاجتماعية، يصبح تحقيق التجاوز أو القطيعة المعرفية أمراً لا مفر منه وإلا حصلت العزلة بين النقد والأدب، وبينهما من جهة، وبين الحياة الاجتماعية من جهة أخرى. ولعل فى نقدنا الحديث مثالا بارزا لهذه الأزمة: ضرورة التجاوز والإخفاق فى تحقيقه فالوقوع فى العزلة.

لقد شهدت حياتنا الاجتماعية فى العصر الحديث تطورات حقيقية أدت إلى انتقالات بارزة فى ميدان الأدب من الإحياء إلى الرومانسية إلى الواقعية وما بعدها. وقد كان طبيعياً أن

يرتبط النقد بهذه التحولات، فشهدنا تجليات نظرية المحاكاة ونظرية التعبير ونظرية الانعكاس وما بعدها من نظريات ومناهج، غير أن العلاقة بين كل نظرية من هذه النظريات والحركة الأدبية المواكبة لها، والعلاقة بين الأدب والنقد والتطور الاجتماعى، ثم العلاقة بين كل مرحلة (بنقدها وأدبها وتطورها الاجتماعى) بالمرحلة السابقة، ظلت علاقة معقدة ومركبة وملتبسة، ولم تستطع أن تحقق التجاوز الفعلى أو القطيعة المعرفية، كما سبق أن رأينا فى هذه الدراسة.

لقد أصبح واضحاً فى الدراسات التاريخية والاجتماعية أن التطور الاجتماعى فى مصر، لم يكن تطوراً حقيقياً ولا شاملاً، وأنه لم ينل سوى شرائح عليا من المجتمع المدنى، ظلت معزولة إلى حد كبير عن بقية الطبقات والفئات الشعبية فى الريف وفى قاع المدينة. وكذلك ليس خافيا أن التطور الأدبى قد ارتبط بهذه الشرائح العليا و (عبّر) عنها بصفة أساسية، وإن اتخذ من الحياة الشعبية موضوعا له (أحيانا) فقد ظل المنظور والرؤية خاضعين لمنظور الشرائح المسيطرة والسائدة. أما النقد الأدبى، فإن مواكبته للتطورات الأدبية (والاجتماعية) جاءت محدودة إلى أقصى درجة وملتبسة إلى أبعد الحدود.

لاشك أنه من العبث العلمى أن نزعم أن المراحل المختلفة فى النقد العربى الحديث قد كانت معزولة عن التطورات المحيطة بها سواء فى المجتمع أو الفكر أو الفن. فقد واكبت مرحلة الإحياء (بأدبها ونقدها) سيطرة الأتراك وتابعيهم من المصريين حكاما وملاكا للأراضى. وواكبت الرومانسية ونقدها سيطرة البرجوازية المصرية الناشئة، أو محاولتها للسيطرة فى ظل الاستعمار. كما واكبت الواقعية ونقدها سيطرة الفئات الوسطى من البرجوازية المصرية بقيادة الضباط. غير أن النقد الأدبى (وربما الأدب أيضا، وهذا ميدان دراسة مستقلة)، لم يكن قادرا على أن ينتج المفاهيم والمناهج المستقلة النابعة من هذا التطور نفسه (ربما لأنه كان تطوراً مشوها كما قلنا)، بقدر ما كان مؤهلا لأن يلجأ إلى الغرب كى يستقى منه ما يتصور أنه مناسب لهذا التطور، طالما أنه كان مناسباً للتطور النظير فى المجتمعات الأوربية.

ومن المنطقى أن استمداد مناهج من مجتمع ونقلها إلى مجتمع آخر، لا يبقى على هذه المناهج كما هى، وإنما هو بالضرورة يعمل على تعديلها وتحويرها بما يتناسب مع وضعه هو الخاص، وهو أمر - إذا تم بوعى - يمكن أن يثمر إضافات حقيقية ومفيدة لهذه المناهج، غير أن ثمار عملية التعديل والتحوير التى قام بها نقادنا الذين درسناهم، لم تؤد إلا إلى تشويه المناهج نفسها من ناحية، وعدم القدرة على الاستفادة منها من ناحية أخرى، لأن الوعى بهذه المناهج لم يتعد حدود كونها مجرد أدوات. ولم ينظر إليها باعتبارها إنتاجاً ذهنياً معقداً على

علاقة وثيقة بالبنية الذهنية والفكرية والاجتماعية المنتجة له . وهذا التعامل مع هذه المناهج كان طبيعياً فى ظل عدم القدرة على معرفة الأسئلة العميقة للتطور الاجتماعى (أو ربما للتطور الاجتماعى الذى كان ينبغى أن يتم وليس الذى تم فعلا) فوقف نقادنا عند الأسئلة والاحتياجات السطحية أو الظاهرية للتطور الاجتماعى (الفوقى). ولم يعرفوا عمق أسئلة الواقع واحتياجاته؛ لأنهم كانوا معزولين عنه وينظرون إلى الشمال كمثل أعلى طوال الوقت.

إن القدرة على التعامل مع الفكر (الأوربى أو غيره) بعمق لا يملكها إلا العقل الناقد، أى العقل المكون تكويناً فلسفياً عميقاً، القادرعلى أن يقبل ويرفض فى العمق وليس فى السطح، وهذا العقل لا يمكن - فى أى مرحلة من مراحل التاريخ - أن يكون عقلاً فردياً، لابد أن يكون عقل طبقة أو على الأقل فئة من طبقة، وهذا ما لم يحدث فى مصر بالقدر الكافى كما نعرف من تاريخنا الحديث.

وهكذا لم يستطع النقد أن يحقق فى أية مرحلة من مراحله منهجاً أو مناهج متكاملة ومتمايزة - فيما بينها - أو بينها وبين سابقتها؛ بحيث فإننا وجدنا - دائما - أن المنهج الجديد لم يستطع أن يحدث القطيعة مع المناهج السابقة عليه إلا من حيث الشعار المرفوع وبعض المفاهيم، فى حين تتسلل مفاهيم المنهج القديم القارة، صراحة أو ضمنا، إلى ثنايا المنهج الجديد فتجهضه تماما، أو تقيم ثنائية ضدية مع جديده فتحوله إلى مجرد تلفيق لا صلابة فيه، ولا يبقى من الجديد سوى التسمية، أما البنية الأساسية فتظل قديمة وخاصة فى حالة الممارسة التطبيقية.

ولعله يكون واضحا أن مثل هذه الحركة النقدية لا تصبح قادرة على تحقيق التراكم المعرفى، المبنى على القطيعة أو القطائع المتعددة كلما احتاج الأمر، بما يعنى أنها غير قادرة على الاقتراب من العلمية. وهى فى ذات الوقت تصبح غير قادرة على تحقيق الوظائف الأولية للنقد الأدبى فى المجتمع؛ أى القدرة على إقامة الصلة بين النص والمتلقى، ناهيك عن القدرة على توجيه الحركة الأدبية نحو الطرق الأفضل لتحقيق الاحتياجات الجمالية الفعلية للمجتمع. فمناهج النقد لم تنبع أصلا من معرفة بهذه الاحتياجات، كما أنها مبنية على معرفة - لم نقم بها نحن فى أغلب الأحيان - بنصوص الآخر التى لم يتيسر لنا الاطلاع عليها دائما ومعاناة التعامل معها نقديا.

وهكذا نعود إلى جذر الأزمة.، فبينما نصل الآن إلى أن أزمة المنهج تؤدى إلى عدم القدرة

على قراءة أسئلة الواقع والعمل الفعال على طرح إجابات لها، فإننا نستطيع - أيضا - أن نعكس هذا المنطلق، لتكون عدم القدرة على قراءة أسئلة الواقع، هى الجذر العميق لازمة المنهج، وقد يبدو أننا - هنا - نقع فى إطار الدور المنطقى، ولكن الحقيقة ليست كذلك، لو أوضحنا نقطة البداية التى ننطلق منها. ونحن نتصور أن الأزمة بدأت - تاريخيا - نتيجة لعدم قدرة الناقد على قراءة أسئلة الواقع، بقدر ما كان باحثاً عن إجابة أسئلة تخصه هو-كفئة من المثقفين، تصورت أنها تستطيع أن تتماثل مع نظيرتها فى مصدر العلم والمعرفة والفن والأدب، أى الغرب، كما قدم لنا منذ بداية عصر النهضة.

ولعله أمر لابد أن يلفت النظر، ذلك الوضع الذى نجد فيه نقدنا الحديث، لا يطرح أمامه طوال الوقت نموذجاً، سوى النموذج الأوربى (سواء كان غربيا أو شرقيا أو أمريكيا) وسواء كان هذا النموذج نقديا أو أدبيا. بدأ هذا مع روحى الخالدى، واستمر مع كل نقادنا المحدثين وضمنهم أنصارالمنهج التقليدى. المثال الذى نقيس عليه ونضرب به الأمثلة هو مثال أوربى، ثم بعد ذلك نطبق على أدبنا، باحثين فيه عن هذا المثل، وإذا لم يتحقق انتفت صفة الأدبية أو الإبداعية عن ذلك الأدب، رغم أن الإبداعية تعنى الخروج على المثال السابق، والأدب هو تجسيد للخصوصية وليس تقريراً للمثل الإنسانية العامة. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو تصور نقادنا للرواية والمسرح والقصة القصيرة (٣٤)، وتصورهم أيضا لما ينبغى أن يكون عليه الفن الرومانسى أو الواقعى أو الحداثى.. الخ. المعيار دائما أوربى، ولا بحث عن الخصوصية أو عن أسئلة الواقع الفعلية، وفى أفضل الحالات سعى لمماهاة أسئلة الواقع العقلية مع أسئلة الواقع الأوربى.

إن معنى مارصدت الآن يمكن أن يتلخص فى جملة شائعة، هى أننا لسنا منتجى المناهج الغربية التى نتبناها ونؤمن بها وإنما نحن نستوردها، أو لنقل بدقة أكبر أنها تفرض علينا، لأننا مولعون بالتجديد، والجديد هو، فحسب، ما يصدر عن أوربا، باعتبارها صاحبة العلم المتقدم وصانعة الحضارة النموذج الذى نسعى إليه، كما أنها صاحبة القوه العسكرية القاهرة، ومعنى أننا لسنا منتجى المناهج النقدية، أنها تقف فى مواجهتنا دون أن نستطيع امتلاكها - سيكولوجيا - بعمق، فهى المثل الأعلى الذى لا يحق لنا أن نعدل أو نعمق أو نغير فيه أو حتى أن نختار منه ما يناسبنا، أو إذا حاولنا ذلك وقعنا فى التلفيق فشوهنا المثل ولم نصل إلى منهجنا.

لقد فرض علينا التكوين الاجتماعي منذ بداية العصر الحديث، والهيمنة الاستعمارية، هذا التوجه نحو الشمال كمثل أعلى لا بديل له بحكم تبعية القوى السائدة سواء كانت حاكمة أم لا، ومن ثم فقد أصبحنا نملك عقولا وجهت منذ البداية نحو هذا النموذج الأوربى. فحتى هؤلاء النقاد أو المفكرون أو القادة السياسيون السلفيون الذى يطمحون إلى إعادة النموذج الإسلامى، لا يرفضون النموذج الأوربى فى التقدم والحضارة. إنما يريدون أن يعيدوا الإسلام كى يؤهلنا كى نصبح مثل أوربا. حدث هذا عند زعماء النهضة والتنوير، ويحدث الآن لدى الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية. ومعنى هذا أن عقولنا الحديثة قد بنيت بنية تابعة لمثال آخر، إما أوربى وإما إسلامى. أما الإبداع والبحث عن المثال من قلب الواقع، فهذا أمر لا تستطيعه عقولنا، وإن استطاعت، فإن قواهر خارجية تتمثل فى القوة الاجتماعية أو السياسية السائدة، كفيلة بأن تقمعه كما حدث فى التاريخ الحديث كله.

إن العقل التابع، أى العاجز عن الإبداع، هو عقل لا يستطيع التعامل مع الأفكار والآراء والنظريات تعاملا حرا مبدعا، هو يتعامل معها، (وخاصة إذا كانت حاملة الخاتم الأوربى المتميز)، باعتبارها صنماً لا يجوز المساس به من ناحية، وسلعة أو زيا يمكن التسلى بها واستخدامها لبعض الوقت من ناحية أخرى، وفى كلتا الحالتين تصبح هذه الأفكار والمناهج، آلة من آلات القمع الذهنى والاجتماعى؛ فهى من حيث أصلها قوة مطلقة لا نجرؤ إلا على التعامل معها كما هى، وليس تفكيكها وإعادة إدماجها فى نسقنا الذى يحقق التناسق بينها وبين غيرها، فتبقى - فى الحالتين- قيمة مطلقة فى ذاتها، لا إمكانية لتحويرها وتعديلها أو تخليصها من إطلاقيتها وإدماجها فى نسقى الخاص الجديد. فهذا لا يمكن أن يتحقق ما لم أكن قادرا على تحويل هذه المناهج أو الأدوات أو النظريات عن إطلاقيتها، وردها إلى نسبيتها، أى إلى تاريخيتها، باعتبارها فكرا أنتجه بشر فى تاريخ، استجابة لحاجات هذا التاريخ، وهذا موقف يحتاج لأن نكون نحن أنفسنا نسبيين وتاريخيين، أى أن نكون قادرين على إدراك موقعنا فى التاريخ، فى تاريخنا الخاص، وفى تاريخ العالم، وهذا ليس متوفرا عند أغلبنا. من هنا تتحول هذه النظريات إلى أيقونات أقصى ما نستطيع أن نفعله لها أن نضعها زينة على صدورنا.

وفى تقديرى، فإن هذا الوضع بخصائصه المختلفة مردود إلى الخصائص التى حكمت النقاد ضمن فئة المثقفين سواء فى المنشأ أو فى التطور. والملمح البارز فى هذه الخصائص، هو أن هذه الفئة، قد نشأت منذ البداية فى أحضان سلطة محمد على، الذى كان حريصا على أن يسلخها

من أصولها الاجتماعية، ويحولها إلى مجرد تقنيين لتنفيذ خطته ومشروعه، والذى قمع كل محاولة من أى منهم للخروج عن هذا الدور[٣٥]، وهذه الخاصية هى التى استمرت - بدرجات متفاوتة - طوال تاريخ هذه الفئة، أيا كانت السلطة، أحفاد محمد على أو الاستعمار الإنجليزى أو سلطة الضباط الأحرار ومن والاهم. قد يبدو أحيانا أن هناك حرية نسبية للمثقفين - كما كان الحال فى النصف الأول من القرن العشرين- ولكن هذه الحرية، كما نستطيع أن نؤكد الآن، كانت حرية المدجن، ولقد بدا أن هناك توافقا بين المثقفين والسلطة كما كان الحال فى الفترة الناصرية. ولكننا نستطيع أن نؤكد أن التوافق قد كان ظاهرياً، وأن المشروع كان مشروع السلطة وأن المثقفين كانوا منفذين له.

ولن ينفى هذا القانون نقيضه، أى أن كثيرا من المثقفين كان يحاول - طوال الوقت - أن يخرج عن إطار هيمنة السلطة، وأن يتصل بالتشكيلة الاجتماعية، ويعى حركتها، لكن هذه الحالات كانت تقمع بدرجات متفاوتة من العنف حسب خطورتها، بحيث كان (المتمردون) يرتدون فى نهاية المطاف إلى نفس الصف الذى تمردوا عليه. أما القلائل الذين رفضوا الانصياع وظلوا متمردين، فهؤلاء نسيهم التاريخ، الذى مازال (رغم ديمقراطية العصر الحديث) تاريخ السلطة.

إن خطورة هذا الوضع تكمن فى تلك العقلية التابعة التى كرست فى فئة المثقفين. تابعة لسلطة، هى فى النهاية تابعة للغرب - ذهنيا - بغض النظر عن تبعيتها الاقتصادية أو السياسية. فقد تكون سلطة ما، أو مثقف ما رافضا للتبعية الاقتصادية أو السياسية للغرب الاستعمارى، ولكن يظل النموذج الحضارى والعلمى، هو النموذج الغربى، النموذج الذى نطمح إلى تحقيقه والوصول إلى نتائجه، دون أن نكون قادرين على إدراك الاختلاف التاريخى، الذى يقول بأننا لن نحقق نفس ما حققه الغرب، ولن نصل إلى مثاله لأنه هو نفسه لم ولن يسمح لنا بذلك، حتى تستمر آلية إنتاجه وتصديره، أى إمكانيات حياته هو ومستقبله ومضمونه. ومن ثم فإن علينا أن نسعى إلى تحقيق نموذجنا نحن المنطلق من خصوصيتنا وتمايزنا.

وفى مثل هذا الوضع الذى يدركه الكثيرون من المثقفين والنقاد، ولكنهم يعجزون عن السير فى نقيضه، يقع الانفصام أو الانقسام الذهنى، انقسام بين الطموح المستحيل والممكن الردىء، أو انقسام بين الوجدان وبين العقل، أو انقسام بين بنية ذهنية لم تتطور تطوراً حقيقياً وبين

اضطرارات لرفع شعارات حديثة أو حداثية لمواكبة العصر، أو ادعاء العصرية. وإزاء كل هذا نعيش الأزمة.

وعلى هامش هذا الإطار العام، هناك العديد من النقاد المصريين والعرب، يسيرون في اتجاه مغاير إلى حد ما، ويمكنهم إذا ما واصلوا طريقهم دون قمع أو إحباط، أن يحققوا شيئاً مختلفاً قد يساهم في الخروج من الأزمة. يمكننا - مثلا - أن نرصد أن عددا من النقاد سواء الأكاديميين أو غيرهم قد كفوا - حرصا منهم على الاتساق المنهجي - عن متابعة أي جديد في ساحة النقد الأوربي، وبقوا محافظين على مناهجهم التقليدية، التي- وإن حوت تناقضاتها القديمة - فإنها تظل أكثر فعالية، وخاصة في ميدان النقد التطبيقي، وقدرة على القيام بالوظيفة الاجتماعية للنقد، أي تحقيق الصلة بين المتلقي والنص.

كذلك يمكننا أن نرصد عدداً آخر من النقاد، حريصاً على التعرف على الجديد في النقد الأوربي، ولكنه يتعامل معه بقدر من الوعي بأصوله من ناحية وبنوعية احتياجه إليه من ناحية أخرى، ومن ثم بالقدرة على الاستفادة منه في التطوير والإغناء به عبر تخليص عناصره من محمولاتها الأيديولوجية كلما أمكن ذلك، أو إدماجها في نسق جديد يحملها ملامح نسقه المنهجي الخاص الساعي للتكامل.

إن مثل هذا الطريق المنهجي، المخلص لقضيته، كان موجوداً دائماً في حياتنا النقدية الحديثة، ولكنه - ظل دائما - هامشيا ومستبعداً، لأنه نأى بنفسه عن أن يكون أداة من أدوات السلطة أو الآيديولوجيا السائدة، ومثل هذا الاتجاه في تقديري هو الذي يستطيع مع استمرار مراجعته لنفسه وتطويره لمنطلقاته، وتعديله لمصادر بحثه عن الإجابات، يمكن أن يكون هو الاتجاه الكفيل بتحقيق الخروج من أزمة المنهج. وهذا الخروج يمكن أن يربط تعديل المصادر بالبحث في تعميق الأسئلة، أي ربما بمزيد من التعرف على الواقع والارتباط به. فعمق الارتباط بالواقع وعمق طرح الأسئلة، ربما يكون - في ذاته - طريقا للوصول إلى إجابة مبتكرة، وليست إجابة جاهزة ومعدة سلفا.

الهـوامش

* تعتمد هذه الدراسة على مادة كتابنا « البحث عن المنهج في النقد العربي الحديث» «دار شرقيات» ، القاهرة، ١٩٩٣، وتنقل عنه بعض النصوص.

١- عصام خافجي: مساهمة فى البحث عن هويتنا: فى نمط الإنتاج الكولونيالى، ضمن كتاب : النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل، دار الفارابى، بيروت، مركز البحوث العربية، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٧١.

٢- طه حسين: ذكرى أبى العلاء، مكتبة الهلال بالفجالة، ط ٢، ١٩٢٢، ص ص هـ-ز.

٣- طه حسين: فى الأدب الجاهلى، دار المعارف بمصر، ط ١٠، ١٩٦٩، ص ص ١١٤ - ١٦.

٤- نفسه ص ١٤.

٥- راجع عن التجديد فى هذه المرحلة النقدية:

- ماهر حسن فهمى، حركة البعث فى الشعر العربى الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦١، ص ص ١٧٧-٢٠٤.

- وعز الدين الأمين : نشأة النقد الأدبى الحديث فى مصر، دار المعارف القاهرة ط٢، ١٩٧٠، ص ص ١٧-٢٢.

٦- روحى الخالدى : تاريخ علم الأدب عند الافرنج والعرب ، وفيكتور هوجو، مطبعة الهلال بمصر ١٩٠٢، ص ٣١.

٧- نفسه ص٣٥.　　٨- نفسه ص ٤٨.　　٩- نفسه ص٥٣، ص ٦٧.

١٠- نفسه ص ٥٤.　　١١- نفسه ص ٣٧، ٤١، ٧٠ وغيرها.

١٢- صدر كتاب "الديوان" فيما بين ديسمبر ١٩٢٠، ويناير ١٩٢١، وهناك من يرى أنه صدر فيما بين يناير وفبراير ١٩٢١، وقد صدر من الكتاب جزآن فقط، فى حين كانت النية إصدار عشرة أجزاء، راجع المقدمة فى طبعة دار الشعب الطبعة الثالثة. دون تاريخ.

١٣- صدر الكتاب سنة ١٩٢٦، ولكنه منع من التوزيع فأعاد المؤلف صياغة أجزاء منه وحذف بعضها وزاد بعضها، ونشره سنة ١٩٢٧، تحت عنوان: "فى الأدب الجاهلى"، راجع دراستنا عنه فى كتابنا "البحث عن المنهج فى النقد العربى الحديث" مرجع سابق.

١٤- محمد حسين هيكل: ثورة الأدب، دار المعارف ص١، ١٩٣٣، ص ص ٨-٩.

١٥- راجع تحليلنا لهذه القضية فى دراستنا المشار إليها سابقاً: البحث عن المنهج فى النقد العربى الحديث.

١٦- طه حسين: فى الشعر الجاهلى، ص ٢٤.

١٧- راجع عن الوضعية كتابنا: علم اجتماع الأدب. دار لو نجمان، القاهرة ١٩٨٢.

١٨- راجع رينيه ديكارت: مقال فى المنهج، ترجمة محمود محمد الخضيرى، ط٢، راجعها وقدم لها د. محمد حلمى مصطفى، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص ص ١٥١، ١١٥٤.

١٩- راجع على سبيل المثال أحكامه الذوقية فى ميدان موسيقى الشعر، فى دراسة قضايا موسيقى الشعر فى مفهوم طه حسين النقدى. ضمن كتاب: طه حسن مائة عام من التنوير. دار الفكر للدراسات والنشر، مارس ١٩٨٩.

٢٠- راجع بشأن هذا المطلب فى رواية زينب: على ناقد مجلة السفور : مناظر وأخلاق ريفية، السفور عدد ١٩١٥/٩/١٧، ١٩١١/٩/٢٤، نقلاً عن أحمد الهوارى : مصادر نقد الرواية فى الأدب العربى، دار المعارف، مصر ١٩٧٩، ص ص ٨٣-٨٥.

٢١- العقاد والمازنى: كتاب الديوان، ط دار الشعب، مصدر سابق، ص ١٣٠، وراجع أيضاً ص ٤١.

٢٢- عن مفهوم العضوية راجع:

Princetion Encyclopedia of poetry and paeties. Princeton uninersity press. U.S.A. enlarged Edition, 1974, p p. 593-594.

٢٣- عن تشبيه القصيدة بالعقد، وعلاقة ذلك بمفهوم الوحدة التى تقوم على التناسب عند كل من ابن طباطبا وقدامة بن جعفر وحازم القرطاجنى، راجع: جابر عصفور، مفهوم الشعر، دراسة فى التراث النقدى، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ط ١، ١٩٧٨، صفحات ٩٩-١٧١-٤٥٧ على التوالى.

وعن علاقة مفاهيم الوحدة بالتضمين رفضا وقبولاً، راجع دراستنا: التضمين فى العروض والشعر العربى، مجلة فصول، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٨.

٢٤- عن فهم كل من أفلاطون وأرسطو راجع كتاب، ك. ك. روثفن قضايا فى النقد الأدبى، ترجمة د. عبد الجبار المطلبى، مراجعة د. محسن الموسوى ، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٩، ص ٥٥ وما بعدها.

٢٥- ومنها نص الحاتى الذى يشبه الشعر بـ الوشى فى اتفاق رقومه واتساق رسومه وتسطير كفوفه، وتحبير حروفه، وحكى العقد فى التئام فصوله، وانتظام وصوله.. الخ، راجع: زهر الآداب وثمر الألباب، شرح زكى مبارك، المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة، ١٩٢٥، حـ ٣، ص ص ٤٩-٥٠.

٢٦- محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس: فى الثقافة المصرية ط٢، دار الأمان، الرباط، ص ٤٢.

٢٧- نفسه، ص ٤٤، وراجع أيضا صفحات ٤٣-٤٩.

٢٨- نفسه، ص ٣٣.

٢٩- نفسه، ص ٣٥.

٣٠- نفسه، ص ٣٧.

٣١- نفسه، ص ٤٧.

٣٢- نفسه ص ص ٣٣-٣٤، وراجع أيضاً بنفس الصفحة المقارنة مع رواية "العاصفة" لإيليا اهرنبورج، بنفس المنهج.

٣٣- راجع :

Terry Eagltion: The Function of criticism. London 1984, p.10,.

وفى ص ٧ إشارة إلى أن النقد الأوربى الحديث قد ولد فى أتون الصراع مع الدولة المطلقة.

٣٤- راجع دراستنا: محتوى الشكل في الرواية العربية : الجزء الأول . الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦.

٣٥- للتفصيل فى هذه القضية راجع مقالتنا: التنمية الثقافية فى ظل التبعية، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، عدد ١١، نوفمبر ١٩٩٠.

تعقيبات ومناقشات

المحور الخامس

التبعية في النقد الأدبي

أ. فريدة النقاش (رئيسة الجلسة)

شكراً جزيلاً للدكتور سيد البحراوي على العرض الممتع لورقته التي أعتقد أنها تثير إشكالات حادة جداً. وأنا أتوقع أن نقدم مناقشة ممتعة حول الأفكار الأساسية في الورقة.

د. فريال غزول

أجدني، وعلى الرغم مني، أتفق مع سيد البحراوي في استفتاحه القيم والجارح عن ذهنية التبعية عند الناقد العربي في القول الأخير. أقول «أتفق معه رغم أنفي» لأنني كنت أتمنى أن يكون مخطئاً، وكنت أتمنى ألا تكون التبعية الذهنية إلا أمراً استثنائياً -لا قانوناً عاماً ينطبق على النشاط النقدي وتندرج في عباءته رموز النقد العربي الحديث-. فالدراسة تظهر كيف تغيرت الأنظمة في المائة سنة الأخيرة، وانقلبت الاتجاهات، وتحولت الآفاق الاقتصادية والاجتماعية، وتغيرت أيضا مناهج العلوم الإنسانية والنقد العربي الأوربي في مصر. لكن يظل هناك ثابت هو هذه التبعية الفكرية، كأننا ظل للغير نتحرك من خلال مركز خارج عنا، يجعلنا نجري وراء مسار نقدي يُنتَج في مكان آخر، وفي ظل إبداع وسياق مختلفين. وهناك تبنٍّ شبه جاهز لهذا النقد الأدبي يجعلنا نقع في تقليد الآخر المتبوع، لا نحاول توليد منهج نقدي يفي باحتياجاتنا وتطلعاتنا، ويستجيب لمشاكلنا وأزماتنا.

تتواصل دراسة سيد البحراوي مع كتاب إدوارد سعيد عن الاستشراق؛ لأنها تتعامل مع اتجاهات مختلفة، بل متضاربة وممتدة تاريخيا .. إلا أنها تتساوى كلها في فشلها في التعامل مع نقطة محددة. فمختلف المقاربات في الغرب، على تباينها، تتقاطع في عدم قدرتها على التقاط إنسانية الآخر كما يوضح كتاب الاستشراق -وهو غني عن التعريف لجمهورنا الحاضر.

يرى إدوارد سعيد أن المنظور الوسيط الديني فشل كما فشلت الحركة الرومانسية والنزعة العلمانية الأكاديمية والماركسية في التعامل مع الغير، مع الشرق والعرب والإسلام. هذه المنظورات والاتجاهات الغربية تختلف فيما بينها وتتصادم، لكنها كلها -على اختلافاتها ومجالاتها- تتفق في عجزها عن التعامل مع الآخر تعاملاً إنسانياً، فيظل الآخر قرين صورة مختزلة وجاهزة ودونية، مهما تعددت المقاربات، وكأن هناك بقعة عمياء يعجز عن رؤيتها الغرب مهما غير من زوايا نظره.

دراسة سيد البحراوي تتحرك في اتجاه موازٍ لكتاب إدوارد سعيد عن الاستشراق، ولكنها ليست تفريعاً منه. فمنذ أن كتب سعيد كتابه، كثرت الدراسات التي تبين وتوثق نظرة الغرب المتحيزة إلى الآخر. وكل هذه الدراسات، مهما تنوعت وتكاثرت، تظل هوامش مستفيضة على كتاب سعيد الرائع، أي أنها تضيف أمثلة ونماذج تعزز مقولاته أو تفصل توجيهاته. أما سيد في دراسته هذه فهو يوازي -أو يتراسل مع سعيد- في كونه يدرس ظاهرة البقعة العمياء عند التابع لا عند المتبوع فيجدها ليست الآخر، بل الذات، وهنا مكمن الفاجعة. فالاستشراق الغربي الذي يطمس الآخر لا يقابله اغتراب شرقي يطمس الآخر، بل يعزز طمس الذات للذات وتمييع الآخر. شئ مجحوج أن يرفضنا الآخر ويغيبنا ويشوهنا في كتاباته وإعلامه وفنه. ولكنه أمر مفهوم إلى حد ما؛ فالغرب يريد أن يسيطر ويهيمن، فلهذا فهو ينتقص وينتهك ويحجب الآخر – وهذا مفهوم منطقي لا أخلاقي. أما أن تصبح الذات بقعة عمياء أيضا بالذات؛ ألا نرى أنفسنا ومواردنا البشرية، وألا ننطلق من أسئلتنا نحن، بل من الأجوبة الجاهزة عند الآخر، أن نغيب أنفسنا بأنفسنا، فهذه هي المأساوية التي يقدمها لنا سيد البحراوي دون اللجوء إلى بكائيات، بل من خلال تحليل بسيط يتميز بنبرة تكاد تكون جافة في حيادها أمام العجز الذي يستعرضه. صحيح أن سيد البحراوي يحاول الوقوف في وجه هذه الدائرة المغلقة في خاتمة الدراسة؛ حيث يشير بشكل هلامي يفتقد التوثيق إلى دراسات حاولت الانتماء وقدمت نقدا إبداعيا، لكن هذه الخاتمة ليست إلا استدراكا بلاغيا تخفيفا لحدة ما جاء به في خطاب الباحث؛ فهو لا يذكر دراسة واحدة يمكن أن تكون نموذجاً ايجابياً.

إن ما نخرج به من هذه الدراسة وكتاب (الاستشراق) هو اكتشاف أننا مغيبون عن الآخر وعن أنفسنا. هذا طبعا لو كان سيد وإدوارد مصيبين في تحليلهما. المشكلة الحقيقية :

كيف يكون الحضور ؟ كيف يمكن بناء هذه الذات المغيبة دون السقوط في وهم آخر، وهو ما أطلق عليه الأصالة المحلية، وهم الاكتفاء الذاتي في العلوم الإنسانية، والنقد خاصة، وحتى نتمكن من الحضور -من التواجد الحقيقي لا الوهمي- علينا وقبل كل شئ أن نفهم شروط الحضور والتواجد؛ تلك الشروط التي لم يتعامل معها إطلاقا سيد البحراوي، كأنها غير واردة ، وكأن الناقد يمكنه أن يستبدل التبعية بالأصالة الجدلية من خلال فعل إرادي، كما يستبدل قميصاً عندما يقرر ذلك.

وقبل أن أبدأ في نقد دراسة سيد البحراوي، أود أن أقول إن الأكاديميين سيجهزون عليها وسيتهمونها بالسلبية وسيقاومون بشراسة مقولاتها ، ولكنها ستكون مقاومة كتلك التي تحدث عنها فرويد؛ حيث لا يريد أن نواجه أنفسنا ونكتشف عجزنا وسقوطنا في التبعية. وإن الأجدى -بالنسبة لي على الأقل- تأكيد أن ما يقوله سيد صحيح إلى درجة كبيرة، وأننا لابد أن نعرف حجمنا ، وأين يصب جهدنا ، قبل أن نتمكن من تصحيح مسارنا. ولهذا ، فأنا لا أود أن أناقش الدراسة من منطلق سجالي، فأضع اعتراضات أكاديمية وأستعرض استثناءات، ولكني أود أن أناقشها من منطلق استكمالي. فأنا شخصياً مقتنعة بأطروحة الدراسة.

أولا : الدراسة لا توضح هل هذه التبعية الذهنية نتيجة للتبعية الاقتصادية والسياسية أم أنها مستقلة نسبيا ؟ من قراءتي للدراسة -وقد قرأتها مرتين وسمعت تقديم سيد الآن- شعرت أن سيد لا يتصدى صراحة للمسألة، ولكن ضمنا. وشعرت أنه يتحدث عن هذه الذهنية التبعية وكأنها سمة مستقلة أو شبه مستقلة، أو كأنها عيب نفسي أقرب ما يكون إلى مركب شعور بالنقص عند النقاد المصريين إزاء النقد الغربي. أي هي سمة التابع بنبرته الانبهارية إلى المتبوع ونظرته الدونية إلى الذات.

وإذا كانت هذه الذهنية نابعة من التبعية الاقتصادية، فالأولى لنا ألا نضيع وقتنا في الثانوي، ونتحدث في مصدر التبعية وهو الاقتصاد. وأنا شخصيا لا أتبنى هذا الموقف انطلاقا من ألتوسير ومن جرامشي، وإنما من الواقع الذي نعايشه. فأعتقد أنه يمكن تحرير الذهن من التبعية قبل التحرر الاقتصادي الكامل، وأعتقد أن المسألة ليست شعوراً بالنقص على المستوى العميق عند النقاد ، فالمسألة تتجاوز التركيبة النفسية للفرد أو للجماعة إلى التركيبة الإنتاجية والتوزيعية للثقافة. هناك شبكة غير منظورة وغير

محسوسة تعوق النقد الحقيقي وتسوّق النقد الغربي. ولا أعني التسويق بالمعنى الاقتصادي، بل بمعنى أنه متاح وسهل. فمثلاً لو أردت أن أكتب بحثاً في الأدب الإنجليزي أو الأدب العربي، فسأجد مجموعة من الأعمال، من المراجع، القواميس النقدية، الموسوعات الأدبية، المقالات المفهرسة التي تساعدني في كتابة المقالة عن الأدب الإنجليزي. أما في الأدب العربي، فليس هناك هذه المراجع على العموم، وعليّ أن أبحث لأيام -وربما أسابيع- لأكتشف مثلا قائمة أعمال ومراجع أديب مهم، وقس على هذه الشريحة مايجده الباحث أسهل في أدب الآخر.

وما يقال عن الأدب يقال عن النقد. فهناك حد أدنى من التبويب والفهرسة يسهل عليّ مثلا قراءة النقد الفرنسي أكثر من قراءة النقد الهندي. والناقد في نهاية الأمر إنسان عندما يجد معوقات يتقاعس، وعندما يجد تسهيلات يتحمس. فهل المسألة في هذه الحالة تبعية ذهنية؟ لا. إنها مسألة توفر متطلبات الإنتاج وأدواته. فيجب أن نميز -أكثر مما فعل سيد- بين ما هو تبعي نفسياً وما هو نسق يؤهل للتبعية. فعلينا قبل كل شئ، وبعد الاعتراف بعجزنا الماضي، أن نرسم خارطة المعوقات التي تثني عزيمة الباحث عن إنتاج نقد مبدع -أو حقيقي- لا تبعية، ونقوم بمعالجة النقص. وهل غياب النقد المبدع مسألة إنتاج؟ يقول سيد إن هناك أفراداً يقدمون إنجازاً نقدياً حقيقياً، وأنا أتفق معه، ولكن هذا لا يكفي؛ لا تكفي هذه الإشارة العابرة. أنا أعتقد مثلاً أن يمنى العيد قد نجحت في استخدامها في النقد الحديث وأكثر أدواتها لتناسب إبداعها، وساهمت في دفع عجلة النقد المتفاعل مع الواقع. كما أعتقد أن نصر حامد أبو زيد أيضا يوظف النقد الأدبي ليتفاعل مع الواقع. وهناك أمثلة عدة. لكن المسألة هي : لماذا لا يتشكل من النقاد المبدعين حركة أو تيار؟ لماذا لا تظل المحاولات منفردة ومعزولة بعضها عن البعض. هل هي السياسات (؟) هل هي السلطوية الذكورية؟ لا أدري. لكن يجب أن يُوَضح هذا الأمر لأن الإبداع الفردي يظل فردياً إذا لم يكن هناك وعاء يجعله يتجاوب ويتفاعل. وأعتقد أن لمجلة «فصول» دوراً مهماً جداً في جمع هذا النتاج المهم، صحيح أنه جمع لم يصل إلى مرحلة التفاعل أو الرؤية، ولكنها خطوة تحسب لـ «فصول»، ولا يمكن أن نقفز من مرحلة التبعية الانبهارية إلى الابداع النقدي دون المرور بمراحل أخرى، منها الاحتكاك والتجاور وتوسيع الأفق

لاختيار موقع الخطوة المقبلة. إن دراسة سيد أقرب ما تكون إلى طبيب يشخص إنك مريض بمرض خطير، ثم لا يحدد لك كيف يمكن علاجه أو حتى التخفيف منه.

ثانيا : الدراسة تعطي انطباعاً، قد لا يكون مقصوداً عند الباحث، بفشل أو عجز النقاد من الخليجي إلى مساهمي «الفصول» ومروراً بطه حسين والعقاد ومحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس، توحي بفشلهم في الخروج من دائرة التبعية للفكر الغربي بشقيه المثالي والمادي، ويبدو الجميع متساوين ومتماثلين في اندراجهم تحت دائرة التبعية. لكن الفرق بين المذكورين مهم جداً. انبهار طه حسين بالغرب يختلف عن انبهار محمود أمين العالم بالغرب -إن صح تعبير- «الانبهار». وانبهار طه حسين يختلف عن انبهار رشاد رشدي. ولهذا تبعيته الذهنية التي تستحق التنويه والتمييز، وإلا سقط المتلقي في ثنائية «أنا والآخر»، دون التمييز بين موقف طه حسين وعبد العظيم أنيس وتلاميذ رشاد رشدي.

الدراسة توحي بأن الغرب واحد، سواء كان يمثل شريحة فيها أو طبقة سائدة أو شريحة ناقدة وناقمة. وهذه الأحادية المبسطة للآخر والأنا ،والمتضمنة في تحليل سيد وكذلك في تحليل إدوارد سعيد في (الاستشراق)، مخلة بالواقع، ويمكن أن تؤدي إلى ما يسمى بثنائية الأسود والأبيض. ما ليس أسود يجب أن يكون أبيض والعكس صحيح أيضا. هذه الثنائية، ثنائية الأسود والأبيض ، أو ما أقصد من ورائه ، غير صحيحة . فالأنا ليست أحادية بل تتشكل من طبقات وشرائح وفئات بعضها مهيمن وبعضها مهيمن عليه. وكذلك الآخر، أو الغير، أو الغرب، يتشكل أيضا طبقيا وفئويا. وهذه الطبقات ليست متوائمة، بل كثيراً ما تكون متصارعة. فلا يمكن إذن، في هذه الحالة، أن نفيد من الآخر المغلوب الذي ينقد الآخر الغالب ليشكل تحالفاً فكرياً معه. وهل يمكن أن نساوي بين تبعية للطبقة الحاكمة عند الآخر والتبعية للطبقة المحكومة التي تتوازى معها في سلم الهيمنة؟ هل يمكن أن يتساوى الناقد العربي الذي يوظف النقد الغربي المعادي للسلطة الغربية، بالناقد العربي الذي يوظف النقد الأدبي النابع من السلطة الغربية؟ هل يمكن أن نقول، على سبيل المثال، إن تشومسكي مثل كيسنجر يمثل الآخر؟ وهل الولاء -أو إن شئت التبعية- يتساوى مع التبعية للآخر؟ أليس في الآخر نماذج من الأنا. أليس هناك مفكرون ونقاد خارجون منا ويمارسون النقد الأدبي في سياق غربي؟ كيف نصنفهم؟ هل يتساوى إدوارد سعيد مع تيري إيجلتون أو مع إيهاب حسن مثلا؟ ألا يمكن أن نعتبر بعضهم امتداداً للأنا؟.

إن مسألة الفصل بين النحن والآخر ليست هينة. التشابك بالغ التعقيد، ولكن الدراسة تفترض حدوداً فاصلة مثل الحدود الجغرافية. لكن الثقافة كما قيل اليوم أكثر تعقيداً والتباساً من الجغرافيا. إن هذا التصور الثنائي يسقط الدراسة في خطأ إلغاء التفاوت، وبالتالي يغفل أهمية الكشف عن هذا النقد ومدى تبعيته ، نقد النقاد الذين ذكرهم في تحريك الجمود الثقافي ودور هذا النقد في المسيرة الجدلية للثقافة. فالحركة كما نقول في الثقافة الشعبية بركة، حتى وإن كانت خاطئة، لأن عبرها يمكن استكشاف الأصح.

النقطة الثالثة والأخيرة أن الدراسة تتعامل مع التبعية الذهنية في النقد العربي الحديث، وتقدم مصر نموذجاً، وترجع إلى تاريخ مصر من محمد علي وسلخه المثقفين عن جذورهم الاجتماعية. هل تنطبق هذه الدراسة على البلاد العربية الأخرى التي لم يكن من حظها شخص مثل محمد علي؟ هل التبعية خصوصية عربية؟ هل هي خصوصية عالمية تاريخية؟ لماذا نجد نقداً إبداعياً في شبه القارة الهندية؟ بمعنى أن النقد هناك يحاول أن يشكل نفسه بنفسه، ولكن مستفيداً من النقد الغربي، ويحاول أن يجيب عن أسئلة الحاضر وإشكاليات الواقع الهندي الأدبية واللغوية والحياتية (ولا نجد ذلك في مصر). وما يقال عن الهند يمكن أن يقال أيضا عن أمريكا الجنوبية.

هل نجد بلداً عربياً آخر، أو نموذجاً ثقافياً تخلص -أو حتى اقترب من التخلص- من هذه التبعية؟ هل هناك مرحلة قدمت نقداً إبداعياً لا تبعية؟ هل هناك مجلة قدمت نقداً إبداعياً. مجلة «الطليعة» مثلا؟ كيف تم ذلك؟ ما هي الظروف التي سمحت بهذا الإنجاز؟ هذه الأسئلة جميعا تقدم درسا يستحق أن نتمثله.

أ. سيد ياسين :

أولا لا أعرف الفكرة التي دفعت الأخ حلمي شعراوي كي يزج بي في معركة الأصدقاء، وهي معركة شرسة. دكتورة فريال غزول ود. رضوى عاشور وفريدة النقاش أيضا وسيد البحراوي. مسألة خطيرة الاهتمام بالأدب من وجهة نظر سوسيولوجية، ولا أدعي أنني ناقد أدبي، ولكنني تمتعت بقراءة هذا البحث، لكني سأختلف معه من البداية حتى النهاية.

هذه الندوة عن التبعية أتمنى أن تكون آخر مرة نتحدث فيها عن التبعية. لأن المسألة تبدو كما لو كانت التبعية متغلغلة في عروقنا. هناك تبعية في كل شيء .. في التعليم

وفي النقد الأدبي وفي الماء وفي الهواء وفي الجو وفي الأرض. وأعتقد أن هذا نموذج صعب، وليس هذا غريباً، فنحن نعيش مرحلة في العلوم الاجتماعية تسقط فيها نماذج وتصعد فيها نماذج. نحن نعيش مرحلة سقوط النماذج الأساسية في العلوم الاجتماعية. والصراع الآن حول ما هي النماذج الجديدة التي ينبغي أن تبنى. وكلنا -أو بعضنا- يتابع المعركة الكبرى في الدوائر السياسية الغربية حول ما بعد الحداثة وسقوط مشروع الحداثة. وكل هذه المعارك الكبرى انتقلت الآن إلى مجال العلوم الاجتماعية، وبالتالي أنا لا أعتقد أن نموذج التبعية يمكن أن يضيف لنا شيئاً.

القضية الخطيرة التي تعرض لها د. البحراوي هي مسألة التفاعل الفكري بيننا وبين الغرب. ونعرف جميعاً أن هناك مشكلة في تأريخ بداية التحديث في مصر وفي العالم العربي. هناك نظريتان .. نظرية تقول إن الحملة الفرنسية (حملة نابليون) كانت هي بداية التحديث. وهذه هي النظرية السائدة في الخطاب الاستشراقي ولدى المؤرخين المصريين من أفكار. وهناك رأي بيترجرانت المؤرخ الأمريكي الماركسي الذي يقول بالعكس. لقد كانت الحملة إجهاضاً لتحديث وطني نشأ في مصر في منتصف القرن الثامن عشر.

أنا لا أدري ما هو سر هذا الفزع من الآخر. «الآخر هو الشيطان والتابع والمتبوع». أعتقد أن هذه اللغة لغة بالغة الغرابة .. لأن هناك لحظة تاريخية احتككنا فيها بالغرب، ولم يكن لدينا شيء نقدمه لتطوير هذا المجتمع. في اللحظة التاريخية التي قرر فيها محمد علي استراتيجيته في تطوير مصر .. لم يكن هناك قانون حديث في مصر. ما الذي يفعله محمد علي؟ استورد (القانون) الفرنسي وترجمه. ما هو الكيان الآخر الذي كان متاحاً؟ إحياء الشريعة الإسلامية .. كانت فترة انحطاط حقيقية. إذن، ما الذي يضيرنا إذا تعرضنا وتعلمنا واحتككنا بالمناهج النقدية الحديثة؟ هل نعتبر تابعين للآخر منبهرين بالآخر؟ أنا أعتقد أن هذه اللغة لغة غير مقبولة، لأنها تؤدي إلى شوفينية مطلقة «وتخندق» في الداخل. وما هي خصوصيتنا التي نتحدث عنها؟ التيار الإسلامي المتخلف؟ استبداد النظم السياسية العربية؟ ما هي الخصوصية الوهمية التي نريد الحفاظ عليها بكل ما نملك؟ هذه مسألة ينبغي أن يتأملها المرء كثيراً؛ فكل عملية اتصال فكري بالغرب ستكون تبعية. والغريب أن د. فريال -صديقتي العزيزة- تكلمت ولم تأخذ في اعتبارها ولم تنتبه لألتوسير وجرامشي. هذه تبعية يا دكتورة. الماركسية -تبعا لذلك المنطق- تبعية. الإيمان بالماركسية

تبعيــة. لماذا الماركسيـة ليست تبعيـة؟! إذن، الماركسي المصـري يكون رجلاً تـابعـاً ومنبهـراً بـالفكـر الماركسي الغـربي. من أين جـاءت إلينـا الماركسيـة؟ من «الشـرابيـة» و«السيـدة زينب»؟ إنهـا جاءت من الخارج. إذن الماركسي المصـري تابع، والليبـرالي المصري تـابع، وكل شخص تـابع. مادام لـم يخرج من هنـا. هل هنـا يوجد شيء ؟ عنـدما بـدأ التجديد هل كـان هناك شيء ولم نأخذه وقصرنا في حق أنفسنا. هذه مسألة غريبة في موضوع التبعية.

الإضـافة التي يضيفهـا د. سيد الحقيقـة أنها ورقـة في سوسيـولوجيا النقد الأدبي. وهـذا الجديـد فيهـا جدا. أي لأول مـرة يتعـرض فيهـا بـاحث أكـاديمي لهـذا الموضـوع. إن النقطـة الأساسية عند د. سيد أنه لم يتعب نفسه كثيرا في تأصيل موضوع التبعية.

لقد أشارت د. فريال غزول إلى أن هذه التبعية تبدو وكأنها مرض نفسي، وأننا بالغريزة تـابعون ومعـدون لاستقبـال أي شيء. وهـذا مفهـوم غـريب. د. سيـد ابتكـر مفهـومـاً ولـم يعمل عليه بطـريقة عملية بدوراته وبيان حدوثه. فهذه مسـألـة أعتقد من نقاط الضعف الأسـاسيـة في هذه الورقـة. من يقرأ هذه الورقـة يشعر أن د. البحراوي ألغى تاريخنـا الفكري كله، من طـه حسين لآخـر شخص، ويسمى هـذا التـاريخ التنـوير التـابع. كل هـذا الجهـد العظيم من الطهطـاوي حتى الآن لا شيء. هؤلاء ليسوا سوى مفكـرين تـابعين منبهـرين بـالغـرب.. ليس عندهم قدرة على الإبداع .. لم يفعلوا شيئاً .. هذا كلام غريب .. حتى هؤلاء المثقفين .. هم تكنـوقـراط وعمـلاء السلطـة من محمـد علي لعبـد النـاصر. هـذا كلام غـريب جداً لأنـه كلام يلغي فصـول حيـة من تـاريخنـا الـوطني والنضـالي والثقـافي. كيف ألغى التـاريخ النضـالي للمثقفين المصريين بهـذه البسـاطـة والخفـة -أنـا آسف لاستخدام هـذا اللفظ-؟ لا يمكن بخط واحد هكذا أن ألغي التـاريخ كلـه وأقـول : «هذا كـان تنـويرا تـابعـا .. هـؤلاء تكنـوقـراط .. هؤلاء كانوا مثقفين تابعين للسلطة». وكلمة السلطة كلمة لا معنى لها .. هناك سلطة وطنية أظن من الممكن أن أتعـامل معهـا؛ أي لا يجـوز أن أضع المثقفين في مقـابل السلطـة بشكل مطلق .. هـذه ثنـائيـة زائفـة .. هنـاك سلطـة وطنيـة أتعـامل معهـا كمـا تعـاملنـا مع السلطـة النـاصرية .. لأنهـا كـانت تعبر عن مشـروع وطنـي مصـري .. مـاالعيب في هـذا؟ فتجـريد السلطة والقول بأنهـا دائما في تناقض مع المثقفين يعدان من الأوهـام الثقـافيـة السـائدة التي ينبغي أن نتحرر منها.

في الورقة هناك محاولة غريبة للربط بين الانفتاح الاقتصادي ومجلة «فصول». وهذه جرأة غريبة من د. البحراوي. مجلة «فصول» هذه تعبير في مجال النقد الأدبي عن الانفتاح الاقتصادي. كيف؟ ثم ما العيب في أن تقدم «فصول» المناهج الحديثة بعد فترة انقطاع طويلة؟ حدث انقطاع للترجمة والتعرف على الفكر الحديث. ما العيب في هذا؟ ما هو العيب في أن تقدم «فصول» هذه المناهج الحديثة؟ لا أعرف. وأعتقد أن تقييمه لـ«فصول» بالغ التعسف .. ليس موضوعياً على الإطلاق. قد يكون هناك أخطاء في الترجمة. هذا وارد ومحتمل .. هناك مؤلف لم يفهم النظرية جيداً وهذا وارد جداً فيما أعتقد .. لكن ما وجه التبعية في أن أتأثر بنظرية آلان تورين مثلاً. ما هو وجه التبعية في هذا .. كيف سنعمل إذن ؟ كباحث اجتماعي كيف سأعمل؟ سأغلق الأبواب على نفسي وأقول أسئلة الواقع هي الأساس. وهل هذا الواقع منفصل عن العالم وعن المنطقة. هذا مفهوم غريب لممارسة البحث العلمي.

أيضا يقول د. سيد في تعميم جارف -وهذه الورقة المليئة بالتعميمات الجارفة والأحكام القاطعة التي ليس عليها دليل- يقول عقولنا الحديثة قد بنيت بنية تابعة لمثال آخر .. أما الإبداع والبحث عن المثال من قلب الواقع فهذا أمر لا تستطيعه عقولنا. هذه نظرية عنصرية مرفوضة. كل هذا الإبداع المصري في الاقتصاد والسياسة والاجتماع.. لا أحد، أبداً ،من هؤلاء الباحثين طرح أسئلة الواقع، وكلهم ناس معادين للتبعية. هذا، فيما أعتقد، تطرف شديد في الأحكام غير مقبول. أيضا هو يتحدث عن المثقفين ويقول إنهم مثقفون مدجنون .. المشروع كان مشروعًا للسلطة .. ويرى أن المثقفين كانوا منفذين له. هذا كلام لا يجوز .. ليس هناك شيء اسمه «السلطة» هكذا بالتجريد .. لابد من تشريح السلطة في كل مراحلها التاريخية. أغرب الأشياء وأغرب الأحكام وردت في نهاية الورقة. وأنا أحب أن أقرأ هذه الفقرة لأنها فقرة غريبة. يقول د. سيد إنه معجب بمجموعتين من النقاد. المجموعة الأولى قررت حرصاً على الاتساق المنهجي -أي اتساق منهجي؟- ألا تتابع الإنتاج الغربي إطلاقا .. لئلا يتلوثوا. الحفاظ على الاتساق المنهجي. وأي باحث يحترم نفسه ينقطع عن القراءة والمتابعة لأحدث ما ينتجه العلم في الخصوصية؟! أيكون هذا باحثاً أو أستاذاً جامعياً؟ فعندما تقول لي هنا أنهم قد كفوا حرصاً منهم على الاتساق المنهجي من متابعة أي جديد في ساحة النقد الأوربي وأصبحوا محافظين على مناهجهم

التقليدية. ما هي مناهجهم التقليدية؟ لا أعرفها. تلك التي وإن حوت تناقضاتها القديمة فيظن أنها أكثر فعالية وخاصة في ميدان النقد التطبيقي .. بدون أي إشارة لمثل هؤلاء. أما الفئة الثانية فإنهم يضطرون على قدر حجمهم إلى أن يحاولوا أن يكيفوا المسألة. "كذلك يمكننا أن نرصد عدداً آخر من النقاد حريصاً على التعرف على الجديد في النقد الأدبي والذي يتعامل معه بقدر من الوعي بأصوله من ناحية وبنوعية احتياجه إليه من ناحية أخرى. ومن ثم، يمكن بالقدرة على الاستفادة منه فى التطوير والإغناء به عبر تخليص عناصره من محمولاتها الإيديولوجية كلما أمكن ذلك أو إدماجها في نسق جديد يحملها ملامح نسقها الخاص بالسائد .. إلخ". ولا يعطي د. سيد أية أمثلة كما قالت د.فريال. من هم هؤلاء الذين كفوا أولاً عن القراءة حتى يرشحهم للفصل من الجامعة بحيث لا يعملون بالتدريس؟ ولا يستغرق البحث عنهم كثيراً. خلاصة الكلام: هذه الدراسة تحتاج إلى مراجعة كاملة في أحكامها الجارفة وفي أحكامها القاطعة. إذ هي عبارة عن إدانة مطلقة للواقع ولتاريخ الفكر المصري الحديث، وفيها ظلم بين لنضال المثقفين المصريين بشكل عام ولنقاد الأدب بشكل خاص.

د. رضوى عاشـور

جئت وأنا أحمل هم الاختلاف ومواجهة زميلي وصديقي د. سيد البحراوي. وعندما بدأت فريال غزول تعقيبها صار الهم همين. لأنها قالت : أنا أتفق مع سيد البحراوي، لكن عندما استطردت في قراءة تعقيبها وجدت أنني لا أختلف معها هذا الاختلاف الكبير أو الشديد. ثم بدأ سيد ياسين في تعقيبه فأتى لي بهم ثالث لأنني صرت أختلف معه وأختلف مع د. سيد. وأريد أن أدافع عن منطلقات سيد، وأن أهاجم أسلوب سيد في كتابة الورقة. فالموقف محرج.

ورقة سيد أقلقتني جداً. ولدي ما أقوله عن الورقة. وربما ما أقوله عن هذه الورقة هو تحديداً الأسلوب لكي لا يتمكن سيد ياسين من توجيه نقد من النوع الذي وجهه إليه .. لأن الطريقة التي كتبت بها الورقة تسمح لسيد ياسين أن يقول ما قال .. لا أدرى ما سبب هذا الفزع من الآخر؟ لا أدري لماذا هذه الندوة عن التبعية؟ باختصار أريد أن أسقط أسلحة سيد ياسين من بين يديه.

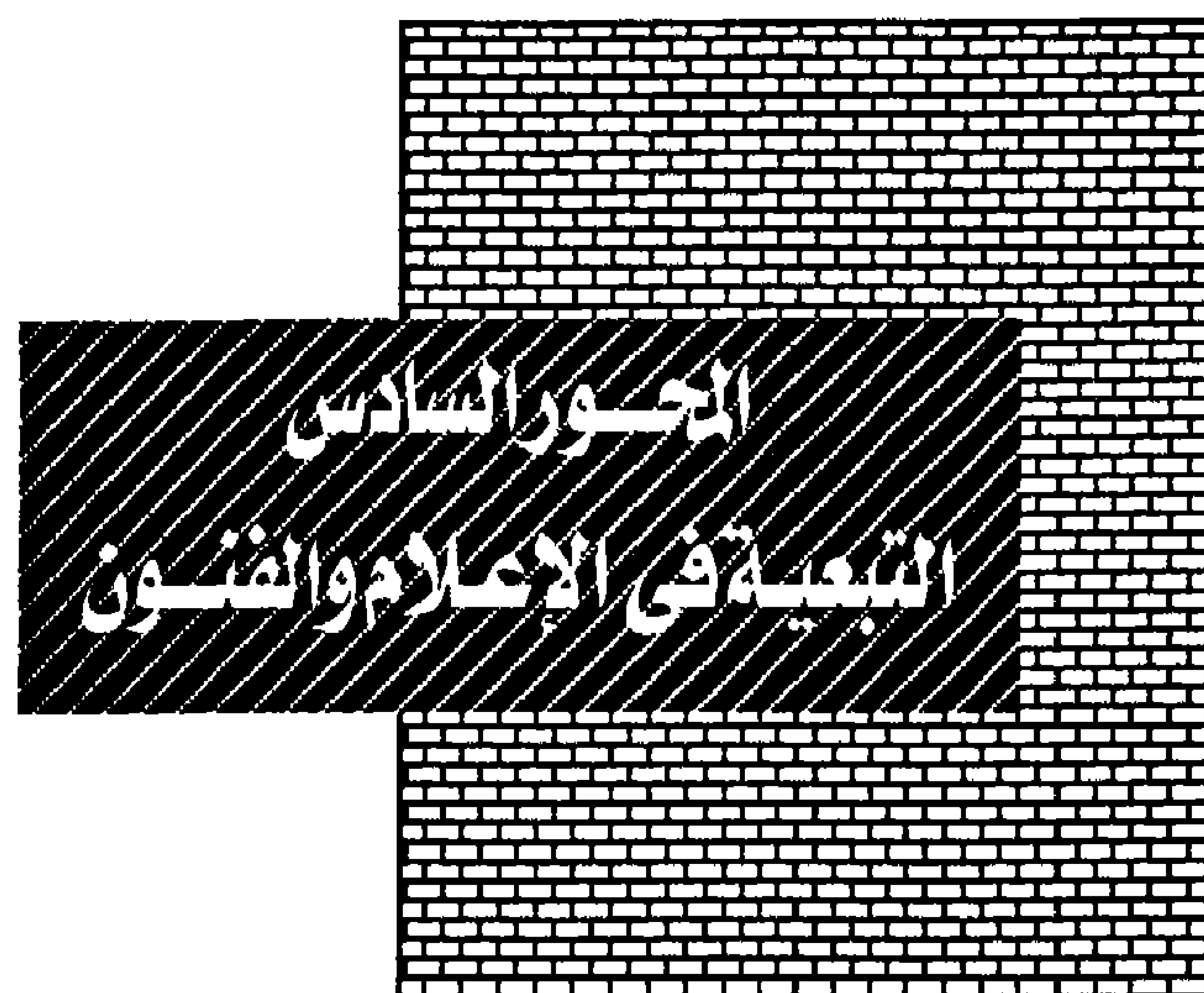
أقلقتني الورقة إلى الحد الذي دعاني إلى أن أعود إلى عبارة قديمة لفانون كنت قد اقتبستها ربما منذ عشرين عاماً.. يقول فيها «يكتشف كل جيل عبر الظلام النسبي مهمته ويضطلع بها أو يكونها. ولقد قاومت الأجيال السابقة عناصر التآكل التي فرضها الاستعمار عليها -كما ساعدت على إنضاج كفاحات زمانها- لابد إذن ونحن في حومة الكفاح والمواجهة أن نخلص أنفسنا من عادة التقليل من جهد آبائنا وادعاء عدم الفهم ونحن نتأمل صمتهم أوسلبياتهم». هذه العبارة لفانون ارتبطت بها نفسياً . شعرت أن د.سيد البحراوي في بحثه يبسط تبسيطاً مخلاً ويعمم تعميمات مربكة ويطلق أحكاماً حدية لا تقدم الورقة الأسس أو البراهين الكافية لإطلاقها. ويبدو من الورقة وكأن طه حسين لعب دوراً سلبياً في تاريخنا الثقافي. ويبدو من الورقة وكأن العقاد والمازني لعبا دوراً سلبياً في تاريخنا الثقافي. ويبدو من الورقة وكأن الدور الذي لعبه عبد العظيم أنيس والعالم ليس له أهمية . واستعرض فى الورقة النقد المصري من بدايات القرن حتى مجلة «فصول» أو حتى اللحظة الحالية، فيبدو وكأن المشهد مشهدٌ معتمٌ تماماً .. ليس فيه من إنجاز يمكننا الآن أن نراه بهذه الأهمية النقدية. إن بإمكاننا أن نرى بهذا الشكل النقدي ونرى نواقص الآباء والأجداد من النقاد تحديداً .. لأنهم قدموا ما قدموا وأنضجونا وسمحوا لنا بأن نتعامل مع الآخر، وأن نستفيد من إنجازات الآخرين بشكل أكثر نضجاً وأقل ارتباطاً. لقد كانوا مرتبكين وكان هذا الارتباك تاريخياً .. بمعنى أنه نتاج طبيعي لمراحل تاريخية عاشوا فيها. ولكي نصل إلى ما نحن فيه لم يكن ممكناً أن نصل هنا إلا بفضل الجهود التي قاموا بها .. بما فيها ارتباكهم نفسه.

كنت أتمنى أن تكون في الورقة إشارة إلى محمد مندور، هذا الصرح الكبير. مندور قدم أيضا اجتهاداً واستفادة. مندور الذي درس النقد العربي القديم والذي درس -أو استفاد- من النقد الأوروبي، وقدم تلك الصياغات المتقدمة اللاذعة. مندور كنموذج كان كفيلاً بأن يقدم حلولاً لمشاكل الورقة ويفيدنا إفادة كبيرة . هناك قفزة من طه حسين والعقاد إلى عبد العظيم أنيس والعالم. هناك تخطٌ لمندور .. هناك تخطٌ لعلي الراعي . هناك تخطٌ لعديد من النقاد الذين أسهموا بأشكال مختلفة، ثم هناك قفزة ثانية إلى مجلة «فصول»... إن ما قاله د. سيد البحراوي عن مجلة «فصول» نموذج لا بأس به لنوع المشاكل التي تقع فيها الورقة، وإن قراءة نقدية دقيقة لمجلة «فصول» ترصد المواد التي قدمتها اتجاهات النقاد في مجلة فصول كانت كفيلة بأن تعطينا نتائج مفيدة للغاية. لكن هذا الحكم على المجلة بأنها تعبير عن البرجوازية .. الخ، لا يؤتي الكثير، وخصوصاً أنه حتى جهد المتابعة

والرصد -أي أن نعرف الجديد كي نرى موقعنا منه- ليس سلبياً في تقديري ورأيي. كنت أتمنى أن يقدم د. سيد البحراوي نموذجاً أو نموذجين، ويركز تركيزاً دقيقاً متأنياً في دراستهما. لو أخذ نموذج طه حسين أو نموذج العقاد، وأخذ نموذج مندور، وأخذ نموذجاً ثالثاً- رشاد رشدي مثلا- وأيضا هناك نماذج في قسم اللغة العربية بآداب القاهرة نفسه.. هناك نماذج في هذا القسم منهم من قدم وسوف يقدم .. لأنه دائما حين نقول الغير يظن أننا نقصد فقط الغرب الرأسمالي .. لكن من زملائنا النقاد من قدم النقد الماركسي في كتاب وهو أستاذ أدب عربي، لكنه كان يضرب الأمثلة بـ (فلان)، وكان يضرب الأمثلة (بكذا) وفشل في أن يعطينا مثلاً واحداً من الأدب العربي الذي درسه. وهناك هذا المثل. وهناك مثلاً د. نصر حامد أبو زيد الذي تصدى للدراسات القرآنية ودراسات الفقه ولدراسات كبار الأئمة مستخدماً مناهج نقدية حديثة .. مستخدماً أدوات جرامشية في كتابه عن الإمام الشافعي، ومستفيداً من بعض الأدوات التي قدمها البنيويون، لكي يقدم نقداً لا يستطيع أن تقول عنه إنه نقد شكلاني. إن النقد الذي قدمه في كتاب «مفهوم النص». وإن اعتمد بشكل واضح على بعض الأدوات التي قدمها النقاد البنيويون.. إلا أنه يقدم في المحصلة النهائية للكتابات نقداً ليس شكلانياً، بل يتسم بنظرة تاريخية. أيضا القول بأن جيل طه حسين اتصف بموقف مزدرٍ للأدب العربي قول أربكني جداً. تقريباً أفزعني. لقد قدم هذا الجيل جهداً لدراسة الأدب العربي لم يقدمه واحد ممن يدعون -منّا- العشق للأدب العربي، فهذا الجيل كان يعرف اللغة العربية والأدب العربي أكثر مما نعرفهما وقدم جهداً في هذا المجال أكثر مما قدمنا.

الأستاذ سيد ياسين على حق في جزئية .. إن علينا أن نطلع على ما يقدمه الآخر وعلينا أن نستفيد مما يقدمه الآخر. لكن أعتقد أن هذه المعلومة الجزئية موظفة في قول نختلف معه اختلافاً شديداً. وهو القول بأنه لا داعي للحديث عن التبعية. والقول ما السبب في هذا الفزع؟ السبب يا سيدي واضح كل الوضوح. إن الآخر يقتلني صباح مساء. وفي كل يوم يقتلني مادياً في لقمة العيش. وأيضا -وأنا لا أقول كلام إنشاء- وأيضا مما يشعرني يومياً بالمهانة .. بالمذلة .. بأنني عاجزة لأنني يداس عليّ بالأقدام. إنني أواجه المهانة والقتل معا. فهناك -إذن- فزع من الآخر، وقد تكون هذه الورقة ورقة أصيلة رغم اختلافي معها في أنها تعبر عن حالة الفزع. والفزع يدفعنا أحيانا إلى رد الفعل والشطط والعزلة. ولكن يجب أن نعود ونتحدث بهدوء ونحاول أن نكون أقل فزعاً.

* * *


المحور السادس
التبعية في الإعلام والفنون

الإعـلام والتبعيـة الثقافيـة

ماجـدة موريس *

مرت المجتمعات الإنسانية بعدة أحقاب إعلامية؛ كانت السيادة فيها في البداية لطاقات الإنسان الفطرية، ثم سرعان ما تغير الأمر مع نشوء الحضارات الكبرى، ومنها الحضارة المصرية الفرعونية التي عرفت الكتابة والتوجيه، وفرض كل فرعون فيها "سياسته الإعلامية" على الجميع، ومحا تاريخ من سبقه من على جدران المعابد.

في العصور الحديثة، وبفضل التقدم العلمي، أصبحت السيطرة الإعلامية الغربية أمراً محسوماً، وإن كان العلم نفسه قد فتح بعد ذلك ثغرات في عالم الهيمنة من خلال تقدم تكنولوجيا الاتصالات الفضائية التي جعلت في الإمكان حدوث الشيء ونقيضه معا. بمعنى أنه إذا أمكن لدولة ما بث إرسال إذاعي موجه إلى دولة أخرى فإنه في إمكان الأخرى "التشويش" عليه ومحاولة تقليل تأثيره، ومن جهة أخرى، ففي إمكان الفرد البحث بنفسه عن الإرسال الذي يناسبه، والبث الإذاعي الذي يتوقف عنده، وخاصة في وجود تراكم مطرد من موجات البث الإذاعي والتليفزيوني، وتراكم إنتاجي رأسمالي للأجهزة والمعدات، التي تنقل الصوت والصورة وتسعى إلى التغلب المستمر على كل عقبات الاتصال التقليدية. ومن هنا فقد أصبحنا الآن كمجتمع نعيش موقفاً مركباً وسط هذه المؤثرات بات يؤثر على ثقافتنا؛ فمن ناحية نرتبط بتحالفات تتبع الشبكات الإعلامية الغربية العملاقة المسيطرة على بث الأخبار ونقلها عالميا، وبالتالي تتدفق خلالها المعلومات والأنباء عن العالم بالشكل والأسلوب الملائم لها، إلينا وإلى غيرنا، ومن ناحية أخرى نرتبط بشبكات الإنتاج التليفزيوني الأمريكية العملاقة التي فرضت نوعا من الهيمنة الثقافية تمثل في فرض أنماط درامية وأساليب حياتية وأنساق اجتماعية نابعة من مجتمعاتها من خلال المسلسلات الممتدة والمنفصلة، والحلقات المثيرة، والأعمال الدرامية التي أصبحت تضاهي شبكات البث الإخباري العملاقة قوة، وتفوقها تأثيراً. وقد زاد تأثيرها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، وتعاظم دور

---

* كاتبة صحفية

التأثير الثقافى للرأسمالية، كنموذج وقدوة، فى ظل النظام العالمى الجديد الذى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وللدرجة التى أصبح فيها خطر التبعية الثقافية والإعلامية لا يهدد الدول النامية فقط، وإنما يتعداها إلى الدول الغربية ذاتها، مثل فرنسا ودول أوربا التى عارضت نصاً واحداً فى اتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية المعروفة باسم الجات، ويقضى هذا النص بحرية استثمارات "المنتجات المرئية والسمعية" ومعاملتها كالسلع التجارية، وحيث تزعمت فرنسا معارضة هذا الجزء، لأنه سيدمر الثقافة القومية التى يجب أن تعطى خصوصية، وسيغرق السوق الأوربية بالأفلام وشرائط الكاسيت والفيديو وكل المنتجات الثقافية الأمريكية بلا حدود، وسيؤدى أيضا إلى تدمير الإنتاج الثقافى الأوربى المحلى تماماً؛ حيث أصبحت صناعة السينما والتليفزيون والفيديو الأمريكية تحتل المركز الثانى فى قائمة الصادرات الأمريكية بعد مبيعات السلاح، للدرجة التى يسيطر فيها الفيلم الأمريكى على ٩٣٪ من صالات العرض فى بريطانيا و٧٧٪ فى ألمانيا و ٧٥٪ فى أسبانيا و٦٨٪ فى إيطاليا وحوالى ٦٠٪ فى فرنسا نفسها، بينما لا يشاهد الأمريكيون إلا ٣٪ من الأفلام الأجنبية فى عروضهم .. أما فى مصر فالفيلم الأمريكى يسيطر على معظم دور العرض السينمائى وشرائط الفيديو، أما عن التليفزيون فقد مرت علاقة التليفزيون المصرى بالأعمال الأمريكية والأجنبية بعدة مراحل نوجزها فيما يلى :

١ - مع مولد التليفزيون المصرى فى الستينيات ولدت معه عروض المسلسلات الأمريكية على الشاشة المصرية الصغيرة، حتى قبل أن يبدأ الإنتاج الدرامى المحلى نفسه. وشهدت تلك الفترة مولد المسلسلات الممتدة لفترة طويلة، والتى استمر عرضها سنوات وكان مسلسل (مدينة بيتون) نموذجاً لها.

٢ - استمر الإنتاج الأمريكى يعرض وحده على الشاشة المصرية حتى بدأ الإنتاج السوفيتى يتسلل على استحياء فى مرحلة سبقت النكسة مباشرة وتلتها، ثم انتهى عرض الأعمال السوفيتية بعد عام ١٩٦٩.

٣ - ظهر الإنتاج الفرنسى على شاشة التليفزيون المصرى بعد فصل القنوات إدارياً وتلوين الشاشة وتولى السيدة شيرويت شافعى إدارة القناة الثانية ثم توقف بتركها المنصب.

٤ - ظهر الإنتاج الإنجليزى على شاشة القناة الثانية بعد تولى السيدة سامية صادق رئاسة التليفزيون فى بداية الثمانينيات واهتمامها بتنويع مصادر الدراما ثم توقف مع تركها المنصب.

٥ - عاد الإنتاج الفرنسى من جديد إلى الشاشة من خلال القناة الثانية والقنوات المحلية منذ ١٩٩١ بعد إطلاق فرنسا لقناتها الدولية (CFi) الموجهة إلى الدول الفرانكفونية والدول الصديقة والنامية، وحيث تعاقد التليفزيون المصرى على بث ٦ ساعات يومياً تزداد بمعدل ثابت على أن يختار منها التليفزيون ما يشاء.

٦ - فى عام ١٩٩٣.. عرض التليفزيون المصرى ولأول مرة مسلسلا يابانيا هو (أوشين) الذى تلقاه كهدية، والذى تم الاتفاق عليه قبل خمس سنوات ولم يعرض إلا بعد توافر الاقتناع الكافى بتنوع مصادر الدراما الأجنبية لدى المسئولين.

٧ - فى كل هذه الأوقات، وعلى مدى ٣٣ عاماً هى عمر التليفزيون المصرى، لم يتوقف عرض المسلسلات والحلقات والأفلام الأمريكية فى التليفزيون ، بحيث كونت هذه الأعمال قاعدة شعبية واسعة لها، ومشاهداً لا يرضى عنها بديلاً، وهو ما يبدو واضحاً من خلال الرفض الذى يلاقيه المسلسل اليابانى من شرائح عديدة من الجماهير المصرية بسبب استبدال المسلسل الأمريكى (الوقح والجميلات) به..

٨ - من الجدير بالذكر أن المسلسل والفيلم العربى، سواء كان مصنوعاً فى سوريا أو لبنان أو الجزائر أو تونس الخ يقف فى نفس موقف المنتجات الأوروبية المماثلة، بل وأسوأ، حيث لم يعرض التليفزيون أى مسلسل على شاشته بلهجة عربية غير مصرية، ويدورحول قضايا المواطن العربى داخل مجتمعه حتى اليوم.

٩ - فى عام ١٩٩٠ أنشأت وزارة الإعلام "الشركة المصرية للأخبار" لتتولى تنظيم دخول أول محطة تليفزيون أمريكية إلى المشاهد المصرى عن طريق اشتراكات خاصة وجهاز شفرة وهى محطة (CNN) الإخبارية، والتى أضيفت إليها فى بداية هذا العام ١٩٩٣ محطة أمريكية ثانية، تختص بالموسيقى والأغانى هى محطة (MTV).

١٠ - من جانب آخر فقد أطلقت وزارة الإعلام المصرية عام ١٩٩٠ أيضا "القناة الفضائية المصرية" على قمر استأجرته من شركة "عربسات" التى أنيط بها إطلاق أول قمر صناعى عربى بنفس الاسم، وهومشروع تكلف الكثير منذ بدأ عام ١٩٦٩، وفشل بعد إخراج مصر منه بسبب اتفاقية كامب ديفيد، وانتهى الوقت الافتراضى لأجهزته بدون استفادة حقيقية لهذا السبب، ولسبب آخر هام هو إصرار الدول العربية المشاركة فى (عربسات) على فرض رقابة مشددة على ما يُبث بينها وبين بعضها البعض من خلال شبكة الأخبار العربية، التى أوكل إلى اتحاد الإذاعات العربية بثها عبر (عربسات)، وبالتالى فقد قررت كل الدول العربية قراراً منفرداً، احتفظت لنفسها بوقته هو إطلاق قنواتها الفضائية الخاصة، وهو ما حدث بعد إطلاق (القناة الفضائية المصرية)، حيث أعقبها بشهر واحد إطلاق مجموعة مالية سعودية لمحطة "MBC" السعودية من لندن، وتوالت بعد ذلك محطات الفضاء العربية والتابعة للسعودية والكويت ولبنان والإمارات والتى بلغت ثماني قنوات فى النصف الأول من ١٩٩٣، ينضم إليها مع بداية ١٩٩٤، قناة مصرية ثانية (قناة النيل الفضائية)، و٤ قنوات سعودية تنطلق من روما، ويديرها أبرز الكفاءات الإعلامية المصرية التى أدارت التليفزيون المصرى منذ بدايته ثم تقاعدت.

وفى إطار هذا كله، يبدو الاتصال الإخبارى، والتدفق الإعلامى بين مصر والدول العربية مؤقتا ومتقطعاً، بينما يستمر هذا الاتصال بلا انقطاع مع شبكات البث العالمية الكبرى، التى ذكرناها فى البداية، (والتى تقدم ما نراه بالصورة التى نراها)، وكذلك الأمر بالنسبة للإنتاج الدرامى القادم عبر الشركات الأجنبية، الأمريكية أولا، ثم الفرنسية، من خلال CFi، ثم بعض دول أوربا واليابان، وهو ما يرد بنفس تفاصيله، وبنسبة أكبر إلى الدول العربية المجاورة (حيث تزيد نسبة الأعمال الهندية والآسيوية فى دول الخليج).

أما الإنتاج الدرامى العربى فموقف مصر منه مختلف، وحيث تتفوق الدراما المصرية فى المنطقة العربية بفعل تاريخها الطويل وأسبقية الوجود السينمائى المصرى، وبفعل مالدى مصر من طاقات بشرية مبدعة وسبق حضارى فى مجالات الكتابة وممارسة كافة أعمال الإبداع الفنى، لكن هذا التفوق، بل الممارسة نفسها للإبداع الدرامى التليفزيونى مهددة بظهور تحد يفرض تبعية جديدة ثالثة، غير تبعية الأخبار والدراما لدول العالم الأول، ومصدر هذه التبعية

الثقافية الجديدة هى السعودية، التى ظهرت كقوة اقتصادية ارتبطت بعصر البترو دولار، وأقامت مع دول الخليج كياناً اقتصادياً ومؤسسات خاصة فى كافة المجالات مثل (مؤسسة الإنتاج البرامجى المشترك لدول الخليج) حرمت دخولها على بقية دول المنطقة العربية الأخرى، ومنذ بداية ظهور الإنتاج الخاص عبر شركات الإنتاج التليفزيونى الخاصة (١٩٧٦) بدأ نوع من الرقابة السعودية الخاصة على هذا الإنتاج سواء الذى يشارك فيه رأسمال سعودى أو الذى يتم شراؤه وعرضه على الشاشة السعودية، وقد بدأت هذه الرقابة بتخصيص "رقيب" مقيم يفرض ما يراه من محذوفات تمس العمل على كافة مستوياته، ثم ازدادت التعليمات والأحكام والقيود على العمل الفنى التي تفرغه من مصداقيته، ومن خصوصيته فى تعبيره عن مجتمعه وبيئته (وبحيث ترفض الأعمال التى تقدم أزمة الإسكان مثلا أو قضايا العمل والعمال ومشكلات المرأة بحجة أنه ليس لها نظير فى السعودية).

وقد أصبحت هذه القيود مؤثرة على كل ما ينتج من دراما تليفزيونية (وأيضا سينمائية) فى مصر أو غيرها من دول المنطقة ، وحيث يصبح رفض السعودية شراء أى عمل هو عقبة كبرى وسيف مسلط يحرض المنتج على رفض إنتاج العمل إلا إذا التزم الكاتب والمخرج بتنفيذ تلك القيود (مرفق صورة لمنشور صدر أخيرا بأحدث القيود السعودية الرقابية ووزعته شركات الإنتاج العربية الخاصة على المتعاملين معها من المبدعين)، وتزداد خطورة هذا الأمر عندما يصبح فقدان سوق السعودية معناه فقدان سوق الخليج كله ، حيث تتبع دول السعودية تلقائيا فيما تشتريه أو ترفضه، وهو ما يحدث الآن ويضع المشاهد المصرى تحت سيطرة مجتمعات مختلفة ومتفاوته، أقوى أو أقل، أكثر حضارة أو تخلفاً، وبحيث تختلط أنساق تلك التبعيات المتعددة وتتضاد لتصل بالمواطن المصرى إلى درجة غير مسبوقة من التشوش الفكرى والحضارى، وخاصة مع وصول قنوات البث المباشر، الأجنبية إلى المواطن فى بيته، بلا قيود وحدود ولا ممنوعات، وحيث يهدد هذا الغزو المباشر الجديد بإبعاد المواطن تماما عن هويته الثقافية القومية وخصوصيتها التى تجد من يفرد لها الاهتمام الكافى فى إعلامه المحلى.

« ملحق »

القرارات التى يجب التقيد بها:

١ - عدم وضع الممثلين سلاسل ذهبية أو غيرها في رقابهم أو أيديهم.

٢ - منع التدخين بكافة صوره.

٣ - الحرص على الاحتشام في ملابس السيدات.

٤ - عدم القسم بغير الله.

٥ - عدم احتضان الممثل للممثلة.

٦ - تلافي مشاهد لقاء ممثل وممثلة على السرير.

٧ - منع الرقص بكافة أنواعه.

٨ - تلافي تصوير مشاهد على البلاج - ومنع ظهور ملابس البحر.

٩ - تلافي ظهور الخمر أو شربها.

١٠ - التقيد بالملاحظات الواردة على النص المقدم والمجاز من الشركة العربية للإنتاج الإعلامي.

١١ - عدم التعرض للأديان.

١٢ - عدم التهكم على علماء ورجال الدين.

١٣ - عدم التعرض للأنظمة السياسية بمختلف أنواعها.

١٤ - عدم التهكم على العاهات الخلقية.

١٥ - عدم عرض الجريمة أو أساليب التحايل على الأنظمة بطريقة تغري على محاكاتها والإعجاب بها.

١٦ - عدم استخدام الألفاظ النابية والعبارات السوقية والكلمات المبتذلة مع اختيار الألفاظ التي لا تجرح الشعور أو تخدش الحياء أو ينفر منها الذوق.

١٧ - عدم التعرض للأبراج والطوالع والبخوت والتنبؤات ... إلخ.

١٨ - عدم التعرض للسحر والشعوذة.

١٩ - المحافظة على تماسك الأسرة والروابط الأسرية والاحترام المتبادل بين الزوج وزوجته وبين الأبناء والآباء.

٢٠ - عدم الإساءة إلى رجال السلطة والأمن.

٢١ - ممنوع غناء السيدات.

٢٢ - عدم استخدام أغاني كخلفية إلا بعد موافقة الشركة لضمان عدم حذف المشهد والأفضل استخدام موسيقى الأغاني.

٢٣ - محظور تصوير مشاهد صوان العزاء ويقتصر الحداد على زوجة المتوفى فقط.

٢٤ - ممنوع استخدام لفظ كلمتى (بابى - مامى).

٢٥ - ممنوع ظهور مشاهد للدماء سواء في جرائم القتل أو الحوادث وأداة الجريمة والتزيف ... إلخ.

٢٦ - عدم استخدام كلمتي المرحوم والمرحومة واستخدام الله يرحمه .. الله يرحمها.

٢٧ - يضاف كلمة بإذن الله أو إن شاء الله قبل أي فعل مستقبلي.

٢٨ - الاتكال على الله وحده دون سواه فيجب عدم استخدام جملة "اتكل على الله وعليه".

٢٩ - المرض والموت ليسا بعيدين عن أي مخلوق فيجب عدم استخدام "بعيد عنك" عند ذكر المرض والموت .

٣٠ - عدم استخدام كلمة «ربنا افتكره» فذلك يعني أن الله كان قد نسيه ... والاقتصار على كلمة توفى.

٣١ - عند تلاقي شاب وشابة أو رجل وامرأة غير متزوجين في أي مكان فلابد من وجود شخص ثالث يشترك في الديالوج.

٣٢ - يصرح بتصوير المتزوجين فقط في غرفة النوم، ولكن بدون أن يتجاوروا على نفس الفراش.

التبعية الثقافية
والإعلان التجارى فى التليفزيون المصرى

أشرف فرج أحمد *

نحو مدخل نظرى

تشهد قضية «الثقافة الوطنية» اهتماماً فائقاً على المستويين العلمى، والعام، ويتبدى ذلك الاهتمام فى عشرات المداخلات والمواجهات والصراعات حول الثقافة، تارة بين المعاصرة والتجديد، وتارة بين الأصالة والتغريب، وتارة بين الأصولية الدينية والعلمانية... إلى آخر تلك المساجلات، التى وإن أضافت إلى المكتبات العربية آلاف الصفحات فإنها- فى حدود ظننا- لم تسهم فى تقديم الإجابة الشافية للسؤال الذى تطرحه علينا «إشكالية الثقافة».

فالحديث عن الثقافة يستدعى إلى ذهن أى باحث ذلك التعدد النظرى الهائل الذى يعرض لها، فما بين نظرية تربط الثقافة بأساس المجتمع المادى، إلى نظرية تجعل منها حجر الرحى وتربط كل ممارسات المجتمع الاقتصادية والسياسة والاجتماعية بها، نشهد عشرات الظلال والرؤى التى تقع بينهما موقعاً وسطاً.

إن ذلك التعدد النظرى- فى حدود ظننا أيضا- فعل مافعلته كثرة الإنتاج الثقافى حول ثقافتنا، إذ شتت جهود الباحثين، وأضاف إلى إشكالية الثقافة إشكالية أى الأطر النظرية أجدى؟ وأى طرق الدراسة أنسب؟

وإذا كانت كثرة الإنتاج حول الثقافة من جهة، وتعدد الأطر النظرية من جهة أخرى من أهم أسباب تعقد الإشكالية الثقافية، فإن فى عدم اكتمال أى نظرية حول الثقافة سببا آخر

---

* مدرس علم اجتماع - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية .

لذلك التعقد، ذلك أن النظريات التى تعرض للثقافة مازالت إلى يومنا هذا تطرح علينا من الاسئلة، أكثر -بكثير- مما تقدم لنا من الإجابات، فما بالنا والحال يقتضى حديثنا ليس حول «الثقافة» فحسب، بل حول «التبعية الثقافية» بكل ما يستدعيه الحديث عن «التبعية ذاتها» فى الإجابة عن الأسئلة الثقافية، مقارنة بنجاحاتها فى الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية والسياسية، ولعل هذا القصور- فى بعض جوانبه- نتاج لطبيعة حقل الثقافة ذاته بطبيعته المجردة فى مواجهة الطابع العيانى للاقتصاد، والذى أتاح له «الاقتصاد» بفضل إمكانية الحساب والتكميم اكتمالا نظريا تفتقر إليه الثقافة.

فى ضوء كل هذه الإشكاليات، يصبح تحديد الموقف النظرى مطلباً ، لايمكن لأى دراسة فى مجال الثقافة أن تتم بدونه، وإلا زادت هذه الدراسة من التباس الحقل المدروس التباسات أخرى.

١ - ولعل أول نقاط إطارنا النظرى حول التبعية الثقافية هى الإشارة إلى قناعتنا بأن الثقافة لاتوجد فى فراغ اجتماعى ، بل يوجد النسق الثقافى - دائما، سواء فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل- ضمن علاقات إنتاجية اجتماعية وسياسية، فى حقبة زمنية محددة، وأن هذه العلاقات تحدد -إلى حد بعيد- وظائف عناصر الثقافة من قيم ومعايير ووعى وسلوكيات.

٢ - لأن الواقع الاجتماعى يكون دائما فى حالة صيرورة، فالثقافة بدورها فى صيرورة دائمة، وإن اختلف زمن التغير بالنسبة لها عن زمنه بالنسبة للعلاقات الإنتاجية مثلا، ولأن هذا الواقع الاجتماعى ينطوى على الأضداد، فالثقافة بدورها تتسع للأضداد.

٣ - إن فهم الثقافة لا يمكن أن يتم بمعزل عن فهم الواقع الاجتماعى، ومن ثم فإن دراسة هذا الواقع لاتقل أهمية عن دراسة الثقافة، وبدونها لايمكن لأى بحث أن يجيب عن أسئلة الواقع الثقافى.

٤ - إن طرح إشكالية الثقافة من هذا المنظور يقف فى مواجهة طرح نظرى آخر، يؤمن بعالمية الحضارة، وخطية التاريخ (أى حتمية التطور الخطى للمجتمعات تبعا لرؤية والت روستو)، يطرح أنموذجاً واحداً وحيدا للتطور هو الأنموذج الرأسمالى الصناعى الغربى، ويرى هذا الطرح أن الإجابة على سؤال التخلف تكمن -فى أحد جوانبها- فى تغيير ثقافات

المجتمعات المتخلفة واكتسابها الثقافة السائدة فى المجتمعات المتقدمة، ومن ثم يصبح نقل الثقافة، أو التبادل الثقافى، أو الانتشار الثقافى- أيا كانت التسمية- أحد مكونات التنمية وركائزها، ومن ثم لامجال للحديث عن تبعية ثقافية بأى معنى، إلا أن هذا الطرح النظرى باختلاف تفاصيله وتعددها، لايحظى بقناعتنا فى ضوء كل ما تعرض له من انتقادات لامجال لها فى هذه الورقة.

٥ - إن التبعية حالة بنيوية، تسم بنى المجتمع المختلفة بسمتها، وتعنى في المقام الأول هيمنة نمط إنتاج رأسمالى مشوه (وهو مايطلق عليه البعض كمهدى عامل نمط الإنتاج الكولينالى، أو نمط إنتاج ما بعد الاستعمار كحمزة علوي ... إلخ) تتمفصل معه أنماط إنتاج سابقة على الرأسمالية، والتمفصل هنا لايعنى مجرد تجاور أشكال إنتاجية تنتمى إلى حقب تاريخية فحسب، بل يعنى أن أنماط الإنتاج السائد يغير فى طبيعة وشكل أنماط الإنتاج السابقة عليه، بما يضمن إعادة إنتاج علاقات إنتاجيه السائدة.

٦ - إن هذه الحالة البنيوية، تستدعى عند التحليل علاقة «المركز-الأطراف» كما يراها (سمير أمين)، أو وحدة النظام الرأسمالى العالمى (كما هو الحال عند والرشتين) ومن ثم على الباحث فى أى مجال خاص باحد التوابع (سواء كان حقل دراستها اقتصادياً أو سياسياً أو إيديولوجياً) أن يعى ارتباط مجال دراسته، بمجمل النظام الرأسمالى العالمى، وأن يضع فى اعتباره أثر المركز (مركز النظام) وقدرته على التدخل فى مسارات موضوع دراسته إما بالتطوير أو الإعاقة، بالتغيير أو التكريس، وبالتوجيه، مباشراً كان أو غير مباشر، بما يخدم فى النهاية إعادة إنتاج هيمنته من جهة، وتكريس علاقة «المركز-الأطراف» بكل ما تنطوى عليه من أشكال للاستغلال، وإن كانت في صور متباينة بتباين النمو فى المركز فى ظرف تاريخي معين (الشكل الكولونيالى فى مرحلة تاريخية معينة استدعت تأسيس الصناعة فى المراكز، والشكل المالى والسياسى والاقتصادى فى مرحلة ما بعد الصناعة) من جهة أخرى.

٧ - إن الصفة الرئيسية لهذه الحالة البنيوية هى التشويه، فهناك دائما أكثر الأشكال حداثة فى تجاور وتعايش مع أكثرها تخلفا، فى كافة المجالات.

٨ - إن أبرز الجوانب البنيوية وضوحا، وقابلية للدراسة، هو الحقل الاقتصادى لتوافر شواهده، وسهولة رصدها (تقسيم العمل، الدولى، التبادل اللامتكافئ، عولمة السلع

والقيمة، وعدم عولمة قيمة قوة العمل، مسارات الديون وتوجهاتها.. إلخ)، بينما يكون الحقل السياسى أكثر صعوبة، لكنه بالقطع أسهل من حقل الايديولوجيا بكل ما تنطوى عليه من أشكال للثقافة والوعى والفن.... إلخ.

٩ - إن التبعية ليست قدرا مفروضا من الخارج فقط (والخارج هنا مجازى فى ضوء وحدة النظام الرأسمالى العالمى)، ولكنها فى جزء منها اختيار واع لبعض الطبقات فى الداخل، وهى الطبقات التى تتحالف مع برجوازيات المركز بما يخدم مصالحهما.

١٠ - إن الدولة فى التوابع تعتمد على سند اجتماعى يتمثل فى التحالف الطبقى الداخلى الذى اختار التبعية، وهى فى النهاية (استنادا لبولانتزاس) محصلة الصراع الطبقى -خاصة على الصعيد السياسى- بين هذا التحالف الطبقى، وبين باقى الطبقات.

١١ - إن دولة التوابع تعمل على إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السائدة التى تكرس علاقة «المركز-الأطراف»، وهى تفعل ذلك باستخدام سلطتيها السياسية والايديولوجية، أو تبعا لجرامشى القمع والهيمنة.

١٢ - إن موضوع هذه الدراسة يقع بالتحديد فى مجال استخدام سلطة الدولة لأجهزتها الأيديولوجية (التحالف الطبقى الحاكم وحليفه العالمى).

١٣ - إن التليفزيون -بما له من أثر وتأثير نافذين- يعد أهم أدوات الهيمنة المتاحة فى يد الدولة، أى دولة، ولعل فى حجب فرصة الظهور على شاشته عن القوى السياسية المعارضة، دليلاً على إدراك الدولة لأهمية هذا الجهاز وأثره.

١٤ - إن الإعلان -كأى رسالة إعلامية- لاينفصل عن الواقع الاجتماعى، بل لعله من أكثر الرسائل الإعلامية علاقة به، وعكسا له، ومن أكثرها أيضا تأثيرا فيه، بحكم التطور الهائل فى تقنياته (تصويراً وإخراجاً) وبحكم ما تتيحه له طبيعته من إمكانية لتسريب قيم ومضامين إلى عقل ووجدان المستقبل، وتتيح مخاطبة غرائزه ولاشعوره أيضا، وبحكم ارتباطه بالملكية، جوهر النظام الرأسمالى العالمى، وبالسلع صنم هذا النظام الأول.

١٥ - إذا كان الاقتصاد العالمى المعاصر يسعى إلى تعزيز سيطرته من خلال تحالف رأس المال العالمى، وتحطيم الحواجز القومية، وتوحيد السوق العالمية، فإن القضية فى المجال الثقافى -تبعا «لهربرت شيللر»- كيفية توظيف الإعلام والثقافة فى مجتمعات العالم

الثالث لخدمة هذه الأهداف -أى ترسيخ تبعيتها الاقتصادية- بوضع إمكانياتها الثقافية والإعلامية فى خدمة مصالح رأس المال العالمى وأجهزته، وتحويل العالم إلى حركة اتصالية شديدة الترابط.

الإعلان التليفزيونى :

على الرغم من أن اهتمام الباحث بالإعلان التليفزيونى يرجع إلى عام «١٩٨٤» حيث كان موضوعاً لدراسة الماجيستير، وعلى الرغم من أن الباحث لاحظ آنذاك أن الإعلان يلقى اهتماماً واسعاً من الخاصة والعامة، إلا أنه بعد هذه السنوات، تضاعف الاهتمام بالإعلان التليفزيونى، وربما كنا لا نبالغ عندما قلنا إنه أصبح من قضايا الرأى العام فى مصر. وبطبيعة الحال لم يأت هذا الاهتمام من فراغ، ولكن بعد أن زادت المادة الإعلانية، وبرزت إلى أقصى حد على شاشة التليفزيون، وبعد أن اتخذ ذلك البروز أشكالا جديدة وعديدة من بينها :

١- زيادة نسبة مجموع الفقرات الإعلانية إلى نسبة الإرسال التليفزيونى إلى حد ملحوظ؛ إذ كانت بعض الفقرات الإعلانية وخاصة فى فترات الذروة (قبل السهرة مثلا أو قبل عمل درامى يلاقى إقبالا جماهيريا عاليا) تمتد قرابة الساعة الكاملة.

٢- اقتحام الإعلان لمناطق عرض جديدة عليه وعلى الشاشة التليفزيونية المصرية، قبل العمل الدرامى مباشرة بعد تنويه مذيعة الربط عنه، ثم مرة أخرى بعد مقدمة العمل، ثم مرة ثالثة بعد نهايته ، وقبل الاغنية الختامية له ، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الاقتحام بدأ بإعلان واحد فقط فى كل مرة ثم تزايد إلى اثنين وثلاثة وأربعة ، ولا نعلم ما يحمله لنا الغد.

٣- اعتماد عدد من البرامج التليفزيونية على التمويل الإعلانى ومن بينها : بدون كلام، كلام من دهب، نادى رجال الاعمال، جواز سفر، وسر الصنعة، طوف وشوف، عجايب، دنيا الصناعة، لكل عروسين،وفكر ثوانى واكسب دقايق، وربما كانت هناك برامج أخرى لم تسعفنا بها الذاكرة، أو لم يتح لنا رؤيتها.

فى السطور التالية يورد الباحث مقتطفات من معالجة الرأى العام لهذه الظاهرة. فى جريدة «الشعب» عدد ١٩٩٣/٣/٩ كتب «السيد الغضبان» ينتقد بحدة ما أسماه «ظاهرة

بشعة ومنحطة» ثم اعتذر لأنه لم يجد عبارة أخرى مناسبة ليصف بها هذه الظاهرة، وهى تحول التليفزيون إلى شاشة إعلانات بالكامل، ويؤكد أن التليفزيون «قد انحدر فى هذا المجال إلى درك من الانحطاط لايعرفه تليفزيون آخر فى العالم كله، اللهم إلا إذا أردنا مقارنته بمحطات التليفزيون التجارية ذات المستوى التافة التى لايعيرها خبراء الإعلام أى أهمية، ولايكلفون أنفسهم مشقة تقييمها على أسس علمية لأنهم يرونها شيئاً يخرج تماماً عن نطاق العمل الإعلامى، ويندرج تحت مفهوم النشاط الإعلانى البحت".

كذلك يشير الكاتب فى متن نفس المقالة إلى أن التليفزيون المصرى «تعامل مع الإعلانات بأسلوب يرفضه تماما، ويدينه خبراء التليفزيون الذين يقدمون المواد الثقافية والإعلامية، وهو الأسلوب الذى يدينه خبراء الإعلام جميعاً ويعتبرونه غشاً وخداعاً للمشاهدين، ويرونه أيضا عامل هدم يفقد المذيعات والمذيعين الاحترام والمصداقية التى يحرص أى جهاز إعلامى على توفيرها لمذيعاته ومذيعيه".

وإذا كان من الممكن أن يقول البعض إن جريدة «الشعب» جريدة معارضة، وإنها تتعاطف مع التيارات الإسلامية التى ترى تحريم بعض مواد التليفزيون ، فإنه لا المعارضة ، ولا التعاطف وحدهما السبب فى هذا الموقف، فها هو «حمدى قنديل» وهو من كبار الإعلاميين فى مصر يكتب فى جريدة حكومية واسعة الانتشار، وهى «اخبار اليوم» فى عدد ١٩٩٣/٣/١٣ ليشير إلى ذات القضية، شارحاً أن «الإعلانات فى واقع الأمر هى وسيلة لغسل المخ أو للإقناع، فالمعلنون وظيفتهم أن يقنعونا اليوم بسلعة ثم يغسلون مخنا ليقنعونا بسلعة أخرى.. فالإعلان فى الغالب لايقدم شيئاً عن السلعة، وإنما يصور أحلام الذين يودون شراء السلعة، أى أحلامنا نحن المشاهدين المستهلكين".

ثم يتحدث عن حق المعلن فى أن يقول ما يريد عن سلعته، لكن مع الاحتفاظ للمشاهد بحقه فى أن يعرف أن هذا إعلان، ومن ثم يهاجم الكاتب البرامج الإعلانية فيقول « إنك لاتدرى إذا ما كان الكلام الذى يقال كلام التليفزيون- تليفزيون الحكومة- أم أنه كلام القويرى أو كلام كواليتى".

وتجدر الإشارة -بوضوح- إلى أن هاتين المقالتين تمثلان مجرد نموذج، وأن الكاتبين يوضحان أنهما ليسا ضد الإعلان، وأنهما مدركان لأهميته، ولكن مع أهمية وجود ضوابط،

تحدد طبيعة المادة الإعلامية، وهل هى بالفعل إعلامية أم إعلانية، ثم ضوابط أخرى تحدد طبيعة المادة الإعلانية، فتجردها من هز الأرداف، ومن تلوينات الصوت، ومن كافة أشكال اللغة السوقية المتدهورة ومن هجمة الايحاءات الجنسية الساحرة.

تعكس المقالتان إذن نوعاً من الرغبة فى ترشيد الإعلان ، أو فى تصويب الإعلان، بحيث يؤدى الأخير ما عليه من أدوار غابت أو ألغيت لمصلحة مروجى السلع ومنتجيها ووكلائها.

ولكن على الرغم من جاذبية هذا الطرح، إلا أننا نعتقد - بصدق - أن القضية الإعلامية - والإعلانية كشكل من أشكالها - لاتنفصل عن سياقها المجتمعى ككل، وأن التكوين الاجتماعى بأبعاده البنيوية كلها ، هو المسئول عن اتخاذ كل من الإعلام والإعلان لشكلهما الحالى.

والحق أن هذا الاعتقاد، قديم لدى الباحث، فمنذ تسجيل الباحث لرسالته لنيل درجة الماجيستير فى عام ١٩٨٤ وإلى أن انتهى من مناقشتها ، بل وإلى يومنا هذا ظلت هذه القناعة معه، خاصة وقد أكدتها الدراسة الميدانية التى أجريت على الإعلانات، والتى نعرض لها فى متن هذه الورقة لما توفر لها من وقت وجهد وإحكام منهجى، ولما انتهت إليه من نتائج تتصل بموضوع هذه الورقة، ثم يعرض الباحث بعد ذلك، لمشاهداته حول الإعلان التجارى حاليا ، والذى التزم فى تحليله لمضمونه بنفس الإجراءات المنهجية، آملا أن يلقى ذلك بعض الضوء على هذه القضية.

وقد كانت أولى خطوات هذه الدراسة لظاهرة الإعلان التجارى التليفزيونى هى تحديد الاستراتيجية المنهجية والنظرية لها ، فكان اختيارنا للموقف الشمولى، الذى يتسع ليشتمل على كافة جوانب الظاهرة المدروسة، ويرى أن الفهم الحق لها لايكون إلا بردها إلى سياقها العام الذى تتكون فى ظله، وتتفاعل مع الظواهر الأخرى فى إطاره، وتتبادل التأثير والتأثر فى كنفه.

ويعتمد هذا الموقف على المدخل المادى التاريخى بعناصره البنائية التاريخية الشمولية الدينامية، ويرى أنه ليس بالإمكان أن نفهم أية ظاهرة اجتماعية دون ردها إلى المجمل

العام لظواهر المجتمع، وتحديد وضعها فى إطاره، ومن ثم كانت دراستنا للإعلان كأحد مكونات الإعلام، بوصفه ظاهرة اقتصادية اجتماعية لها جوانبها السيكولوجية.

ففيما يتعلق بالسياق الاقتصادى الاجتماعى، فمن اليسير علينا إثبات أن الإعلان التجارى هو فى نهاية الأمر أحد أساليب تسويق السلع، ومن السهل تبين ذلك عبر ما يفرد له من بنود خاصة فى ميزانيات أى سلعة قابلة للتداول بين جماهير المستهلكين على اختلاف أنواعها «السلع» وأنماطهم «المستهلكين».

ومن الطبيعى أن كلا من نمط السلع، ونوعية جمهور المستهلكين، يتحدد إلى حد بعيد فى ضوء طبيعة التكوين الاقتصادى الاجتماعى، وما به من نمط إنتاجى سائد، بكل ما يتضمنه ذلك النمط من قوى وعلاقات إنتاج، وحد معين من التطور التكنولوجى، وشكل محدد من الانقسام الطبقى فى المجتمع.. إلخ.

أما عن الجانب السيكولوجى للإعلام والإعلان، فهما رسالة تتوجه إلى الإنسان مستقبل الرسالة الإعلامية، تتوجه إلى جوانبه المعرفية والعقلية كما تتوجه إلى جانبه الوجدانى، وتخاطب وعيه، وهى رسالة تعمل على إشباع حاجات ودوافع نفسية موجودة بالفعل، كما تعمل على خلق حاجات أخرى ودوافع أخرى، وفى هذا الصدد يستخدم «الإعلان التجارى» بوصفه تعبيراً عن سياسة إعلامية عامة، كانت إفرازا حتمياً لانتهاج سياسة «الانفتاح الاقتصادى» كإطار تنموى للمجتمع المصرى، بل ما أدت إليه هذه السياسة من إعادة تشكيل الواقع الاجتماعى فى هذا المجتمع، وبكل آثارها على البنية الأساسية (الاقتصادية)، وبوصف ظاهرة البحث إحدى المصاحبات الثقافية للانفتاح الاقتصادى، والتى وإن كانت قد تشكلت فى سياق البنية الأساسية، فإنها تتشكل وفق قوانينيها الخاصة، وتكتسب -بمجرد وجودها- استقلالية نسبية، تلعب دورا جداليا فى تدعيم وتكريس البناء المادى الاساسى الذى أفرزها، ومن هنا كان طبيعيا أن يهتم الباحث فى هذه الدراسة بالانفتاح الاقتصادى كأساس مادى للظاهرة، وأن يحرص على تبين خصائصه البنائية، بقدر حرصه على تفسير ظاهرة الإعلان .

وفى هذا الإطار النظرى أيضا، افترضت دراستنا أن الإعلان التجارى التليفزيونى بما يروج له من سلع، وما ينطوى عليه من قيم، هو إفراز طبيعى لما أدت اليه سياسات

الانفتاح من نتائج، أو هو انعكاس -وفق قوانينه- الخاصة- للأساس المادى للظاهرة، وأن قيم الإعلان تعد نموذجا للقيم السائدة فى عصر الانفتاح الاقتصادى، وأن دراسة هذه القيم -إذا حسنت- قادرة أن تشكل مدخلا لفهم المجتمع بأسره، فمادام المجتمع وحدة بنائية تتفاعل فيها الظواهر المختلفة تفاعلا جدليا، وتؤثر كل منهم فى الأخرى، وتتأثر بها فى آن واحد، فإن فهم ظاهرة ما فى علاقتها بالبنية الاجتماعية فى شموليتها، لابد وأن يسهم فى فهم حقيقى لتلك البنية بأسرها.

وقد استمد الباحث منطلقاته النظرية الأساسية من مدرسة التبعية، بوصفها إطاراً نظرياً ماركسياً، يتجاوز فى بعض جوانبه الماركسية التقليدية، ويتوجه باهتمامه الأول إلى العالم الثالث متحرراً من إسار المركزية الأوربية التى وقعت فيها الماركسية التقليدية أحيانا، حيث يستطيع هذا الإطار أن يفسر لنا من وجهة نظر الباحث ما يلى:

أولا : الوضع العام لبنية المجتمع المصرى، كأحد بلدان العالم الثالث التابعة للمركز الرأسمالى العالمى، وأسباب تلك التبعية، تاريخية كانت أو حالية، وما أسفرت عنه تلك التبعية من هيمنة نمط إنتاج رأسمالى مشوه،لايؤدى الارتكان إليه إلى إحداث أى تنمية حقيقية، وإنما يؤدى - فحسب- إلى حدوث تراكم للنمو فى بعض القطاعات، وأن هذا النمو الحادث من شأنه أن يؤدى لا إلى إنهاء التبعية أو القدرة على تجاوزها والخروج منها أو من إطار دائرة التخلف العامة، وإنما يؤدى إلى مزيد من التبعية، أو لنقل مع اندريه جوندر فرانك إلى تنمية التخلف.

ثانيا: العلاقة بين الجوانب الاقتصادية سواء فى دول المركز الرأسمالى أو فى البلدان التابعة، وبين الجوانب الاجتماعية، بما تعنيه من سيادة شكل بعينه من أشكال العلاقات الإنتاجية والاجتماعية، وما يتبع ذلك من وجود لنمط معين من التكوين الطبقى، وأشكال بذاتها من الصراع والاستغلال الطبقيين..إلخ.

ثالثا: العلاقة بين الجانبين السابقين (الاقتصادى والاجتماعى) من جهة وما يتفرع عنهما من نمط للبناء القومى، بكل ما يتضمنه ذلك البناء من جوانب ثقافية، وقانونية، وقيمية، وفنية، وأيديولوجية، ووعى.

رابعا : الدور الذى تلعبه العناصر المنتمية للبناء القومى فى تكريس البنية التحتية التى أفرزتها، والتفاعل الدائم بينهما.

وفى ضوء الإطار النظرى العام لمدرسة التبعية، وعلى اعتبار أن الدراسة كانت عن «الإعلان التجارى» كإحدى الرسائل الإعلامية، فقد كان من الطبيعى أن نلتفت إلى إسهامات العالم الأمريكى «هربرت شيللر» فى مجال التبعية الإعلامية والثقافية والتى تركز على كيفية توظيف المركز للإعلام والثقافة فى مجتمعات العالم الثالث بما يحقق أغراضه الاقتصادية، علاوة على الإشارة إلى أن سلطات الدولة فى التوابع لا تعدم دورا يدعم الهدف ، إذ يصبح الدور المنوط بها فى ظروف تبعية ما بعد الاستعمار، هو أن تصبح بمثابة وسيط بين الرأسمالية العالمية والبرجوازية المحلية أو ملاك الأرض، وأن دور الدولة لايقتصر على إنجاز المهام السياسية المنوطة بها، أوحماية المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية والمحلية فحسب، بل تخلق لنفسها إطارا أإيديولوجيا، يساعد على تعزيز هيمنتها الفكرية وترويج قيمها من خلال أجهزة الاتصال والإعلام التى تحرص على امتلاكها والسيطرة عليها.

وإذا كان العرض السابق قد هدف إلى تبيان إمكانيات دراسة ظاهرة الإعلام والإعلان من الناحية النظرية، وتوضيح أهم الركائز التى تنهض عليها الدراسة عن «الإعلان التليفزيونى» فإن السطور التالية تهدف إلى تقديم عرض موجز للدراسة نفسها.

فى الفصل التمهيدى للدراسة يشير الباحث لأهمية دراسته، ويعرض الإمكانيات النظرية المتعددة لمعالجة موضوع الدراسة، ثم يعرض للدراسات السابقة، ويوضح من خلال هذا العرض، أنها انتمت جميعا -بدرجة أو بأخرى- إلى الموقف النظرى المسمى "بالخبروية المجتزءة» ثم يناقش أدواتها، ومناهجها، ونتائجها، ويعرض لأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين دراسته، ويوضح كيف أنها لم تطرح على نفسها أي سؤال يرى الباحث في علم الاجتماع ضرورة طرحه، وهى الاسئلة التى طرحها الباحث فى دراسته، وقد التمس الباحث عذرا لأصحاب الدراسات السابقة فى ضوء تخصصاتهم العلمية (الإعلام - التجارة) وما تفرضه عليهم من جوانب للاهتمام تختلف عن تلك الجوانب التى يتعين على الباحث فى مجال علم الاجتماع أن يهتم بها.

وتحت عنوان « الانفتاح الاقتصادى -الموقع بين أنماط التنمية» يعرض الباحث للميلاد الرسمى للانفتاح الاقتصادى، والمتمثل فى «ورقة أكتوبر» الصادرة فى عام ١٩٧٤، والتى كانت بمثابة شهادة ميلاد هذا الانفتاح بوصفها إطاراً فكريا نظريا، تتحدد فى ضوئه مسيرة الخطوات التطبيقية التالية فى المجتمع المصرى، وهى الورقة التى أصبحت بديلا للميثاق الوطنى، الذى كان يمثل الإطار الفكرى للعمل فى المرحلة السابقة (ما اصطلح على تسميتها المرحلة الناصرية).

كما يعرض الباحث للتعريف الرسمى للانفتاح الاقتصادى، ثم يعرض لمبرراته النظرية، وما صاحبه من دعاية ودعاوى إعلامية، ثم يقدم تحليلا لقوانينه المتتالية، وجوهر سياساته، ويرصد الطبقات صاحبة المصلحة فى تطبيقه، والتى مثلت دعماً اجتماعياً له.

ثم يناقش الباحث مفهوم "الانفتاح الاقتصادى» بين العلم والسياسة، وينتهى عبر تحليل مستفيض إلى أنه تعبير ايديولوجى ليس له من العلم نصيب، قصد به أن يكون نقيضاً لما أسماه ساسة الانفتاح «بالانغلاق» الذى عنوا به مرحلة التنمية المستقلة الناصرية، أو بالأحرى مرحلة «رأسمالية الدولة الوطنية» كما قصد به أن يكون ستاراً يخفى جوهر هذا الانفتاح كنمط تنموى ينحاز إلى مصالح الأقلية الثرية على حساب مصالح الاغلبية في الداخل، ويعيد دمج المجتمع المصرى بدرجة أكبر فى السوق الرأسمالية العالمية.

كذلك يعرض الباحث -من موقف ناقد- لمقدمات الانفتاح الاقتصادى الكامنة فى رحم المرحلة السابق عليه (رأسمالية الدولة الوطنية) والتى نرى من أهمها:

١- الوسطية الأيديولوجية للثورة.
٢- عدم كفاية الإجراءات الثورية.
٣- النمو السرطانى للبرجوازية البيروقراطية.
٤- تجاهل الطبقات الدنيا (الديكتاتورية الأبوية).

علاوة على دور العوامل الخارجية.

وفى نهاية الفصل يستخلص الباحث أن انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى أتت حسما لاختيار اجتماعى وسياسى للطبقات البرجوازية، التى ربحت الصراع الطبقى الدائر فى المرحلة السابقة، وأرست قوانينها الاقتصادية والاجتماعية.

وتحت عنوان «الخصائص البنائية للمجتمع المصرى منذ الانفتاح الاقتصادى» يرفض الباحث أحد التفسيرات الشائعة فى الأدبيات الاجتماعية والسياسية عن «الانفتاح» والذاهبة إلى أنه كان قراراً فرديا للرئيس «السادات» ، ويؤكد أن مولد الانفتاح كان لاحقا لمولد قدرة سنده الاجتماعى الطبقى فى المجتمع المصرى على فرض شروطه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أنه كان لاحقا -أيضا- لتراكم رأسمالى سابق عليه، بل وسابق حتى على شهادة ميلاده النظرية المتمثلة فى ورقة أكتوبر.

كذلك يؤكد البحث رفضه للمقولة الذاهبة إلى أن الانفتاح كان نقيضا تام التناقض لنمط رأسمالية الدولة الوطنية، ويرى أنه كان امتداداً طبيعياً لتناقضات المرحلة السابقة، التى أسفرت عن ربح البورجوازية المصرية لصراعها الطبقى المستمر مع ما عداها من الطبقات.

ثم يعرض الباحث للخصائص البنائية للانفتاح على المستوى الاقتصادى والتى كانت على النحو التالى:

١- التضخم السرطانى للديون.

٢- تشوه الهيكل العام للقاعدة الإنتاجية (بمعنى توسع قطاعات الخدمات والتوزيع،وبطء -وأحياناً تراجع- النمو فى قطاعات الإنتاج السلعى، التى تضم الزراعة والصناعة والبترول والكهرباء والتشييد).

٣- هامشية المشاركة الأجنبية فى مشاريع الانفتاح، رغم الزعم بغير ذلك.

٤- تعميم الطابع الطفيلى والريعى للاقتصاد المصرى.

٥- ازدواجية الاقتصاد المصرى.

وأخيرا يعرض الباحث للخصائص البنائية للانفتاح الاقتصادى على المستوى الاجتماعى، وكانت على النحو التالى:

١- زيادة حدة الاستقطاب الطبقى.

٢- انتشار الفساد.

٣- انتشار حمى الاستهلاك.

٤- تدهور القيم فى المجتمع.

وتحت عنوان «خصائص الإعلان التجاري التليفزيوني وعلاقته بالخصائص البنائية للمجتمع المصري» يقدم الباحث أهداف دراسته التي سعت إلى الكشف عن الجوانب التالية، المتضمنة في الإعلان التجاري التليفزيوني في ظل الانفتاح الاقتصادي:

١- القيم التي يروج لها.

٢- الأساليب غير المناسبة لترويج هذه القيم.

٣- النمط الثقافي الذي يطرحه.

٤- الطبقات التي يروج لقيمها، ويحاول أن يحقق مصالحها.

٥- الطبقات التي يخاطبها.

٦- الكيفية التي تنعكس بها الخصائص البنائية للانفتاح الاقتصادي على الإعلان التجاري التليفزيوني.

٧- ملامح نمط الحياة والوجود، والعلاقة بالعالم، التي يسعى الإعلان إلى ترسيخها في أذهان المشاهدين.

كما عرض الباحث تساؤلات دراسته، وكان سؤالها الرئيسي:

كيف يعكس الإعلان التجاري الخصائص البنائية للانفتاح الاقتصادي؟

وفي إطار هذا التساؤل العام، كانت التساؤلات التالية:

١- ما هو نمط السلع التي يروج لها الإعلان التجاري التليفزيوني؟

٢- ما هو مصدر السلع المعلن عنها (أجنبي -قطاع عام -قطاع خاص)؟

٣-ما هي أكثر فئات السلع تكراراً من حيث العدد ومرات الإذاعة؟

٤- كيف يعكس الإعلان التجاري القيم البورجوازية؟

٥- ما هي الطبقات التي يخاطبها الإعلان التليفزيوني؟

٦- ما هو النمط الثقافي الذي يطرحه الإعلان التليفزيوني؟

ثم يعرض الباحث لعينة دراسته، والتي تمثلت في جميع الإعلانات التجارية التي أذاعها التليفزيون في دورتين تليفزيونيتين متتاليتين في القناة الأولى للتليفزيون المصري في الفترة

من شهر يونيو ١٩٨٤، إلى شهر سبتيمر ١٩٨٤، ويعرض الباحث لبنود استمارة تحليل المضمون، وهى الأداة الرئيسية فى هذه الدراسة.

وتحت عنوان «نتائج الدراسة الميدانية» يعرض البحث لنتائج كل من تحليله الكمى، والكيفى، والكمى- الكيفى لعينة دراسته، والتى تضمنت ١١٣ إعلانا تجاريا مختلفا، صنفها الباحث فى ثلاث عشرة فئة سلعية على النحو التالى:

١- فئة أدوات التجميل وعطور السيدات، وبلغ عدد إعلاناتها ٣٨ إعلانا بنسبة مئوية ٢٤.٨٪، وبلغت النسبة المئوية لتكرار إعلاناتها فى فترة الدراسة ٢٢.٧٪.

٢- فئة المشروبات الغازية، والأطعمة الخفيفة والعصائر، وبلغ عدد إعلاناتها ٢٥ إعلانا بنسبة مئوية ٢٢.١٪، وبلغت النسبة المئوية لتكرار إعلاناتها فى فترة الدراسة ٢٢.٣٪.

٣- فئة السلع المعمرة، والأثاث المنزلى، بلغ عدد إعلاناتها ١٧ اعلانا بنسبة مئوية ١٦٪، وبلغت النسبة المئوية لتكرار إعلاناتها فى الفترة الدراسة ١٦.٨٪

٤- فئة السلع المعمرة، وبلغ عدد إعلاناتها ١٠ إعلانات بنسبة مئوية ٨.٨٪، وبلغت النسبة المئوية لتكرار إذاعتها فى فترة الدراسة ١٠.٤٪.

٥- فئة ملابس وأحذية السيدات، بلغ عدد إعلاناتها ٧ إعلانات بنسبة مئوية ٦.٢٪. وبلغت النسبة المئوية لتكرار إذاعتها ٦.٤٪.

٦- فئة عطور الرجال وأدوات الحلاقة، بلغ عدد إعلاناتها ٧ إعلانات بنسبة مئوية ٦.٢٪، وكانت نسبة تكرار إذاعتها ٣.٥٪.

٧- فئة المصارف، وكان عدد إعلاناتها ٤ إعلانات بنسبة مئوية ٣.٥٪ وبلغت نسبة تكرار إذاعتها ٤.٣٪.

٨- فئة المساكن وأدوات البناء، وكان عدد إعلاناتها ٣ بنسبة ٢.٧٪ ونسبة تكرار إذاعتها ٣.٩٪.

٩- فئة المبيدات الحشرية، وكان عدد إعلاناتها ٣ بنسبة ٢.٧٪ ونسبة تكرار إذاعتها ٢.٩٪.

١٠- فئة السيارات تصف النقل، وكان عدد إعلاناتها ٢ بنسبة ١.٧٪ وبلغ تكرار إذاعتها بنسبة ١.٨٪.

١١- فئة ملابس الرجال، وتضمنت إعلانين بنسبة ١.٧٪ وبلغ تكرار إذاعتها ١.٤٪.

١٢- فئة بطاريات السيارات، وتضمنت إعلانين بنسبة ١.٧٪ وكان تكرار إذاعتها ٢.٤٪.

١٣- فئة أفلام التصوير، وتضمنت إعلانين بنسبة ١.٧٪ وتكررت إذاعتها بنسبة ١.١٪.

ويمكن أن نلخص أهم نتائج الدراسة على النحو التالى:

أولا : أظهر التحليل الكمى للإعلانات ما يلى:

١ - غلبة نسبة السلع المستوردة إلى المحلية فى مجموع إعلانات العينة إذ بلغت ٦٣ إعلانا أجنبيا بنسبة ٥٥.٨٪ بينما لم تتعد نسبة الإعلان عن سلع منتجة محليا ٣٢.٧٪ مثلهما ٣٧ إعلانا فقط من مجموع الإعلانات، أما النسبة الباقية (١١.٥٪ مثلها ١٣ إعلاناً) فقد كانت تروج لسلعة منتجة محليا باسم، وتحت إشراف شركة أجنبية متعددة الجنسيات.

٢ - غلبة نسبة السلع المستوردة فى إعلانات الفئات التالية:

(أ) أدوات التجميل ٩٢.٨٪ من إعلاناتها تروج لمنتج أجنبى (٢٦ إعلاناً) فى مقابل إعلان واحد بنسبة ٣.٦٪ يروج لإنتاج محلى، وإعلان أخر، بنسبة ٣.٦٪ يروج لإنتاج مصرى باسم أجنبى.

(ب) فئة البنوك، التى كانت نسبة الإعلان عن بنك مصرى فيها ٢٥٪ مثلها إعلان واحد، بينما كانت إعلانات البنوك الأجنبية أو المشتركة ٧٥٪.

(جـ)فئة عطورالرجال: كان هناك ٥ إعلانات بنسبة ٧١.٤٪ تروج لمنتج أجنبى، وإعلان واحد لمنتج محلى، وإعلان آخر بنسبة ١٤.٣٪ يروج لمنتج يصنع فى مصر تحت اسم أجنبى، وتحت إشراف المنتج الغربى.

(د) فئة المبيدات الحشرية كانت نسبة الإعلان عن منتج أجنبى ٦٦.٦٪ (مثلها إعلانان)، بينما كانت نسبة الإعلان عن منتج محلى ٣٣،٪ (مثلها إعلان واحد).

(هـ) فئة ملابس السيدات: كانت نسبة الإعلان عن منتج أجنبى ٥٧.١٪(مثلها أربعة إعلانات) مقابل ٤٢.٩٪ (مثلها ثلاثة إعلانات) تروج لمنتج محلى.

(و) فئة أفلام التصوير: بالطبع كانت نسبة الإعلان منتج أجنبى ١٠٠٪ .

٣ - كان من عينة الدراسة أحد عشر إعلانا فقط (بنسبة ٩.٧٪ من عينة الدراسة) تروج لسلع ينتجها القطاع العام، وهو ما يشير لتراجع دور هذا القطاع فى الإنتاج للسوق المصرى.

٤ - مثلت الإعلانات التى تخاطب المرأة بوصفها صاحبة القرار الاقتصادى، سواء تعلقت السلع المعلن عنها بالسلع النسائية كأدوات التجميل على سبيل المثال أو بالسلع التى يستخدمها الجنسان على السواء (كالأثاث، والأطعمة..إلخ) أو حتى لو تعلق بالإعلان بسلع تخص الرجال، نسبة ٧٢.٧٥٪ من عينة البحث.

أما نسبة الإعلانات التى تستخدم المرأة، سواء بالظهور فيها أو استخدام الصوت لمصاحبة الإعلان فتصل إلى ٩٥.٧٪.

ثانيا: أظهر التحليل الكيفى، والكمى -الكيفى (عبر مؤشرات عدة من بينها سلوكيات أبطال الإعلان ، والخلفية العامة، ولغته، وكلماته، والإيحاءات المتضمنه فيه، ومكان تصويره، وتأثيث المكان، ونوع التصرفات السائدة فيه) ما يلى:

١ - ظهور القيم السلبية السائدة لدى الشرائح الطفيلية من البرجوازية المصرية فى أغلب الإعلانات التى تتضمنها عينة البحث كشيوع القيم الاستهلاكية، وقيم التفاخر والرفاهية، وتدهور لغة الإعلان، والاهتمام بالمظهر دون الجوهر، وتمجيد المنتج المستورد.. إلخ)

فعن قيم التفاخر البذخى مثلا: لايوجد إعلان عن الصابون، إلا ويتم فى حمام فاخر تبطن حوائطه بالرخام، وتزينه مرآة فاخرة، وبه نباتات ظل، وطقم حمام فاخر، وكلها رموز طبقية، لاعلاقة لها بالوظيفة الأساسية للصابون كمنظف. وينطبق نفس الشىء على

إعلانات العطور أو مزيلات العرق، فمثلا يدور إعلان عن مزيل رائحة العرق فى إطار استخدام بطلة، وزملاتها وزميلاتها للطائرات (وليس الطائرة) الخاصة.

أما عن تدهور لغة الإعلان، فثمة إعلان في فئة الأطعمة الخفيفة، عن نوع من السجق، تصف فيه البطلة كيفية صنع الساندويتش باستخدام هذا النوع قائلة (افوت عليه بمايونيز، وألبسه مسطردة، اقفله بكاتش اب، واديله واحد قطمه».

أما عن الاهتمام بالمظهر دون الجوهر، فيبدو فى إعلانات أدوات التجميل، فالإعلان يهتم مثلا، بجمال البشرة دون صحة الجلد، أو جمال العيون دون قوة البصر..إلخ.

أما عن تمجيد المنتج المستورد، فهو واضح فى كل الإعلانات المروجة لسلع أجنبية ، أو شركات إصلاح الأجهزة المنزلية، التى ترجع كفاءة الإصلاح للخبرة الألمانية مثلا فى إعلان، أو الخبرة الانجليزية فى إعلان آخر.

٢ - ندرة القيم الايجابية بحيث إن إعلانا واحدا فقط من عينة الدراسة كان يدعو لقيم إيجابية كالادخار والمشاركة فى تنمية المجتمع، وخدمة الوطن، والحفاظ على الاقتصاد القومى، وهو إعلان «بنك مصر» وهو -بالمناسبة- الإعلان الوحيد فى هذه الفئة لبنك وطنى، بينماتروج باقى الإعلانات لقيمة أقصى الربح بالعملة الأجنبية، من جهة، وإلى قبولها للودائع بالعملات الأجنبية دون أن تطلب إثبات مصدرها.

٣ - بروز القيم الجنسية بشكل لايتناسب مع الثقافة السائدة فى المجتمع المصرى حيث تشيع، خاصة فى الإعلانات المروجة لسلع أجنبية وبصفة خاصة فى فئات أدوات التجميل، والعطور، والمشروبات والأطعمة الخفيفة، علاقات صداقة متحررة بين الجنسين تتيح لهم تبادل القبلات والعناق، هنا تعرض مشاهد ذات إيحاءات جنسية واضحة، وتعرض صورة تسعى فيها المرأة لإقامة علاقة بالرجل أو الرجال. وقد برزت تلك القيم فى عدة فئات سلعية، فمثلا فى فئة أدوات التجميل هناك ١٨ إعلاناً بنسبة ٣ر٦٤٪ من إعلاناتها تحفل بالقيمة الجنسية، وفى فئة المشروبات والأطعمة كان هناك ٩ إعلانات بنسبة ٣٦٪ من إعلانات هذه الفئة، وفي فئة السلع المعمرة هناك ٤ إعلانات بنسبة ٤٠٪، وفى فئة ملابس

السيدات كان هناك ٤ إعلانات بنسبة ٥٧.١٪، وفى فئة العطور الرجالى كان هناك ٥ إعلانات بنسبة ٧١.٤٪.

٤ - أن الإعلانات المروجة لسلع أجنبية، تنطوى على المبالغة فى عرض الرموز الطبقية، والثراء البذخى دون حاجة حقيقية لذلك، ودون أي علاقة بين خلفية الإعلان الباذخة، وبين نوع السلعة، كما تعرض كلها للقيم الجنسية بشكل لا يتناسب مع ثقافة المجتمع.

٥ - أن الإعلانات المروجة لسلع ينتجها القطاع الخاص تروج لنفس القيم التى تروج لها إعلانات السلع الأجنبية مع استثناء إعلانين فقط كانا عن أوانى الطهى الألومنيوم، وعن منتجات بلاستيكية، وأتصور أن الفارق يعود إلى طبيعة السلعتين وطبيعة الجمهور المستهدف لهما.

٦ - أن إعلانات سلع القطاع العام، لاتروج لنفس القيم، فمثلا إعلان لشيكولاتة إنتاج قطاع خاص، يدور الإعلان عن حفل زفاف فى أحد فنادق القاهرة،حول حمام السباحة، ويبدو القلق على العروسين، إلى أن تأتى هذه الشيكولاتة فى طائرة هليكوبتر،،ويأخذها العروسان ويقفزان إلى حمام السباحة، فيتبعهما المدعوون، بينما اقتصر إعلان نفس السلعة (الشيكولاتة) ولكن من إنتاج القطاع العام، على تصويرمراحل صنعها وتغليفها الآليين مع امتداح لنوعيتها فى ضوء الخبرة المصرية الطويلة.

٧ - أن الإعلانات تخاطب احتياجات الطبقة القادرة، لكنها تؤجج تطلعات كل من يشاهد التليفزيون.

وأخيرا فقد أثبتت الدراسة أن الإعلانات لا تروج للسلع الثقافية أوالعلمية، ولا للسلع ذات الطبيعة الإنتاجية، دائما للسلع الاستهلاكية الكمالية التى تتناسب مع طبيعة الهيكل الإنتاجى السائد، والبناء التحتى للتكوين الاجتماعى المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى.

أن قيم الإعلان سابقة الإشارة إليها -والتى تستمر إلى يومنا هذا ويضاف إليها قيم أكثر سلبية- انعكاس طبيعى- فى تصورنا- لهيمنة البورجوازية الكمبرادورية فى المجتمع المصرى، وهى طبقة وكيلة، فى امتصاص قدر من الفائض يعود لمصلحة برجوازيات المركز، وهى وكيلة حتى فى نشر الايديولوجية المكرسة لهذا الوضع والمؤكد لاستمراره.

ولعل هناك سؤالا أساسيا حول علاقة تلك القيم بالتبعية؟ وعن هذا نقول إن التبعية الثقافية لاتعنى أن تحاكى ثقافة المجتمع التابع، ثقافة المجتمع المتبوع بشكل ميكانيكى، ولكن تعنى -فى تصورنا- أن تنتقى الطبقة السائدة بعض المظاهر أو العناصر الثقافية المنتمية للواقع المخالف، والتى تؤدى -هناك- دورا ووظيفة تتسق مع كافة العناصر البنائية لذلك الواقع، والتى -وإن انطوت على سلبيات ما بالنسبة لواقعها- فإن ايجابياتها تتوازن بدقة، بل وتتجاوز سلبياتها. بينما يختلف الحال فى حالة استزراعها فى واقع مخالف كما هو الحال لدينا.

فقيمة كقيمة الحرية الجنسية على سبيل المثال، تجد جذورها فى دول المركز فى تمجيد الفردية والحرية الشخصية، إلا أنها، هناك، بقدر ما قد تؤدي لآثار سلبية (الايدز مثلا) فهى الدافع وراء الابتكار والتطور والتجديد الدائم، أما فئات القيمة لدينا فهى لاتملك الشق الإيجابى.

كذلك فتمجيد الاستهلاك، هناك، يختلف عنه هنا، فالاستهلاك هناك يتوازن مع إنتاج هناك أيضا، بينما لايقابل الاستهلاك هنا أى إنتاج حقيقى، اللهم إلا الإنتاج انفتاحى الطابع (بطاطس الشيبسى-حلوى الأطفال وما شابه) غير القادرة على إقامة أى تطور حقيقى فى الاقتصاد المصرى.

كذلك فالتركيز الحالى فى الإعلانات المعاصرة على قيمة الحظ، والتى تعد نسخا مباشرا للخبرة الأجنبية فى الإعلان، يختلف أثره هنا عن هناك، فالإعلانات الحالية (إعلانات الشاى وحلوى الأطفال على سبيل المثال) التى تركز على أن استهلاك السلعة يتيح الفرصة لجوائز تتراوح بين النقود والهدايا العينية، بل وحتى إقامة شعائر الحج والعمرة، (هناك مثلا إعلان عن نوع من البسكوت يقول ويمكن حظك يضرب وتكسب ياخبر أبيض ٢٥ ألف جنيه) وهذا من شأنه -خاصة فى ظل توجه أغلب الإعلانات الحالية للطفل- أن يرسخ قيمة الحظ فحسب، وأن يحجب معنى الجهد والعمل أو الإنتاج، بينما هناك، فرغم وجود هذا النمط من الإعلانات، وغيره كثير (اليانصيب، المراهنات.. إلخ) إلا أن أهم ما يحقق الربح أو الكسب أو الدخل هو العمل الاجتماعى المنتج.

كذلك فالإعلان فى المجتمع المصرى عن السلع الموجهة لمخاطبة احتياجات الشرائح العليا من البرجوازية المصرية (التكييف والسيراميك والسيارات وأطباق استقبال إرسال الأقمار الصناعية.. إلخ) حرى بإقامة تساؤل حول معايير ترتيب الاحتياجات فى هذا المجتمع، الذى نسمع دائما -ومن الحكومة نفسها ممثلة هذه الطبقة- عن ضرورة ترشيد الإنفاق، وترشيد الطاقة، إلى آخر تلك القضايا.

وإذا كان ما سبق يعنى بالأشكال غير المباشرة للتبعية الثقافية في محتوى الإعلان، فإن اسم السلع يكون أحيانا ذا دلالة مباشرة، كذلك فالملامح السائدة لبطلات أو أبطال الإعلان، والمختلفة تماما عن الملامح السائدة فى المجتمع المصرى، ذات دلالة مباشرة.

وبعد، فالإعلان أحد أشكال ترويج التبعية الثقافية، إلا أن الحل فى مواجهته لا تأتى عن طريق ترشيده، وإنما عن طريق تنمية المجتمع ككل، عن طريق خلق مناخ عام، لايحتاج إلى ايديولوجيا تكرس التبعية وتمهد لها سبلاً أكثر بكثير وأكبر مما هو موجود.

المراجع

١- فى العلاقة الجدلية بين الثقافة والعلاقات الإنتاجية الاجتماعية والسياسية والطبقية، انظر «برهان غليون»: اغتيال العقل -محنة الثقافة بين السلفية والتبعية، دار التنوير - بيروت.

٢- انظر كتابات «مهدى عامل» خاصة: مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكى فى حركة التحرر الوطنى. الفارابى - بيروت.

٣- انظرمثلا لحمزة علوى:

H. Alavi "The State in post- Colonial Societies- Pakistan and Bangladesh" New Left Review No74-1972

٤- تدور هذه الفكرة فى أغلب كتابات سمير أمين، وإن كنا نقترح مراجعة كتبه التالية بوجة خاص :

(أ) أزمة المجتمع العربى: مكتبة مدبولى - القاهرة .

(ب) ما بعد الرأسمالية: مركز الدراسات الوحدة العربية - بيروت .

(جـ) بعض قضايا المستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر -مكتبة مدبولى القاهرة -١٩٩١.

٥- انظر مثلا:

(A) Wallerstein, L "Capitalism &world Economy" London1974.

(B) Wallerstien, "The Modern World Wystem" Academic Press- New York and London 1974

٦- راجع مثلا:

Cardoso & Faletto "Dependecy and Development in Latin America" New left Review No34-1972.

٧- انظر لبولا نتزاس :

(أ) نظرية الدولة- ترجمة «ميشيل كيلو»، دار الطليعة بيروت ١٩٧٥.

(ب) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ترجمة « عادل غنيم » دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٨٩.

٨- فيما يتعلق بجرامشى انظر:-

(أ) فكر جرامشى السياسى ترجمة «جورج طرابيشى» دار الطليعة بيروت ١٩٧٥.

(ب) جرامشي دراسات مختارة ترجمة «ميخائيل ابراهيم مخول» وزارة الثقافة -دمشق- ١٩٧٢.

(جـ) «جرامشى حياته وفكره» ترجمة «سمير كرم» المؤسسة العربية للدراسات والنشر -بيروت- ١٩٧٧.

(د) «قضايا المجتمع المدنى العربى فى ضوء أطروحات جرامشى» مركز البحوث العربية - القاهرة - ١٩٩٢.

٩- انظر « هربرت شيللر » « المتلاعبون بالعقول » ترجمة «عبد السلام رضوان» سلسلة عالم المعرفة - رقم ١٠، الكويت.

١٠- أشرف فرج أحمد «الإعلان التليفزيونى وعلاقته بالقيم فى ظل الانفتاح الاقتصادى» رسالة ماجيستير غير منشورة -آداب عين شمس -١٩٨٨.

الفن العربى الحديث بين التفرد والتبعية

عزالدين نجيب *

إن الفن -منذ نشأته على الأرض- هو صيغة لوعي الإنسان بالوجود، وبذاته، وبالمجتمع الذي يعيش فيه.

هذا الوعي الإنساني، كان خلاصة لنضال الإنسان ضد الطبيعة والقوى التي تقهره، ومحاولته اكتشاف قوانينها والسيطرة عليها لامتلاك مصيره والارتفاع بواقعه مادياً وروحياً، مما يشكل الفكر السائد في كل زمان.

والفكر السائد يختلف من عصر إلى عصر، ومن مكان إلى مكان، تبعاً للظروف البيئية من ناحية، ولتطور الوعي الإنساني والمصالح الاجتماعية -مع تطور الزمن- من ناحية أخرى. لقد تنقل هذا الفكر بين الإيمان بالقوى الخارقة للطبيعة، وبين السحر، والأسطورة، والدين، والعلم، والمذاهب الفلسفية والسياسية. وكان الفن دائما هو أهم أدوات التعبير عن هذا كله. ومن ثم كان شكل الفن يتغير ويتطور تبعاً لتغير وتطور العقائد الفكرية من زمن إلى آخر، وتبعاً لاختلاف ظروف المكان والبيئة من بقعة إلى أخرى، ولطبيعة الطبقة السائدة وفكرها الذي تصبغه على مجتمعها وعصرها.

وهكذا نرى أن عاملي الزمان والمكان كانا دائما عاملين جوهريين في تطور الفن على مر العصور: فالزمان .. هو وعاء للعصر، تتفاعل فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وتتشكل من خلاله ملامح الفكر .. والمكان .. هو الإطار الذي تتشكل بداخله ملامح الطبيعة والتقاليد والطابع الخاص للبيئة ؛ أي كل ما من شأنه أن يشكل ملامح الواقع وتفرده. إن الفن المصري القديم -على سبيل المثال- لم يكن من الممكن أن يظهر في زمان آخر أو في مكان آخر

---

* فنان تشكيلي وناقد

غير مصر، ذلك أن شمولية النظرة إلى الوجود، وفكرة الخلود التي قامت عليها فلسفته، لا يمكن فصلها عن نظام الحكم الشمولي المركزي، وعن فكرة خلود الملك الإله .. ومن ثم عن فكرة بناء الأهرام .. وعن الطابع الجنائزي الذي قام عليه الفن المصري .. وأن مثالية القيم الأخلاقية المستمدة من الآلهة ومن الضمير المبكر للبشرية، لا يمكن فصلها عن المثالية الإجمالية في القواعد التي تحكم الفن المصري القديم. كما أن عوامل البيئة النهرية الزراعية المستقرة وما فيها من نظام طبيعي ثابت -جغرافياً وفلكياً- لا يمكن فصلها عن النظام الصارم لذلك الفن بما فيه من استمرارية واتساق.

« فنون » .. إسلامية

والفن الإسلامي -كمثال آخر- يعطينا الدلالة بوضوح عن هذه العلاقة الجدلية .. فالدعوة الإسلامية التي ظهرت في شبه الجزيرة العربية لم يصاحبها إلا فن الشعر، ذلك أن طبيعة الفكر الإسلامي، من ناحية، وطبيعة المجتمع البدوي الصحراوي، من ناحية أخرى، بما فيه من تقشف، وبما يصاحبه من عزلة عن الاتصال بحضارات سابقة، لم يكن يناسبه غير فن القول، في حين أن نفس الدعوة الإسلامية عندما انتقلت إلى أقطار أخرى، صاحبتها فنون تشكيلية عظيمة، تنوعت في أشكالها ومضامينها من الشام إلى العراق إلى مصر إلى إيران إلى الهند إلى تركيا إلى أسبانيا إلى الصين .. ولن تجد فناً إسلامياً في كل من هذه البلدان يشبه الآخر. وإذا سلمنا جدلا بأن الفكر الديني وراؤها جميعا واحد أو متشابه. (وهو في الواقع قد تحول إلى مجرد خلفية عامة تتفاوت في قربها أو بعدها من مقدمة الصورة بين بلد وآخر وبين زمن وآخر) فإن الفكر الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى طبيعة المكان، وإلى التراث الثقافي (الميثولوجي، والأخلاقي، والجمالي) هذه العوامل تختلف من بلد إلى آخر، فضلا عن طبيعة الطبقة السائدة، التي تشبع احتياجها للفن وفقا لفكرها وذوقها، والأمثلة على ذلك كثيرة : منها قصر الحيرة في الأردن أيام الدولة الأموية - الذي حفلت حماماته بتصاوير النسوة العاريات، تأثراً بالفن الروماني وبذخ الملوك في دولة تحولت إلى إمبراطورية تسود العالم .. ومنها فن تصوير المخطوطات في الدولة العباسية ببغداد، الذي كان فنا دنيويا صرفاً لا يمت بصلة إلى الدين .. وكان تعبيراً عن حاجة عصره إلى المتعة والتسلية والثقافة العلمية المترجمة عن اليونان.

جماليات « ديموقراطية »!

على أن بوسعنا أن نجد لدى كل بلد -في فترة محددة- فنين وليس فناً واحداً، ينبعان من ثقافتين متمايزيتين، هما الثقافة الرسمية والثقافة الشعبية، تلك التي تتكون من نسق حياة كامل يجمع التقاليد والمعتقدات والسلوك والإبداع الفني والفكري، وهو ما يشكل في النهاية ما يسمى بشخصية شعب من الشعوب. ومما يؤسف له أن هذا الجانب قد غاب في معظم الأحيان عن فكر أغلب المؤرخين وعلماء الجمال لدى تأريخهم للفنون والحضارات المتعاقبة .. الأمر الذي جعل هذا التاريخ غالبا تاريخ ملوك وليس تاريخ شعوب .. وقد يكون عذرهم هو افتقاد المراجع والأصول لتلك الثقافات الشعبية، إلا أن القليل المتاح منها يمكن أن يشير إلى التناقض التام بينها وبين الثقافة الرسمية، تبعا لاختلاف الفكر السائد والوظيفة التي تطلب من الفن في عصر بعينه وللمصالح الطبقية التي يعبر عنها.

لكن هناك تياراً فكرياً يرى أن هذا منظور تقليدي فات أوانه، ولم يعد صالحاً لعصرنا الحديث، وقد يصلح لتفسير فنون الحضارات القديمة والفنون التي نشأت في ظل سيطرة الدين أو الإقطاع أو الطبقات الاستبدادية، وفي ظل العزلة الحضارية والثقافية لشعوب العالم عن بعضها البعض، حين كانت القيم الجمالية محدودة بذوق الطبقات الحاكمة والمالكة للثروة، ومحكومة بالعوامل الجغرافية لكل بلد نظراً لعزلتها عن العالم، وافتقاد جسور الاتصال بينها وبينه.

ويرى أصحاب هذا التيار، أن الأوضاع قد تغيرت منذ عصر الثورة الصناعية الأوروبية وحتى الآن، حيث انتهت سيطرة الطبقات الإقطاعية وهيمنة الكنيسة والأفكار الغيبية والشمولية، والأذواق الفنية التي تفرضها السلطة والطبقة السائدة، حيث دخلت الشعوب عصر الديموقراطيات، وحيث ظهر دور الفرد العادي واحتياجه المتميز للفن والفكر وأصبح له ذوقه الخاص، كما ظهر دور الآلة واختصارها للجهد الإنساني وللزمن، وتأثيرها في إيقاع الحياة اليومية وأنماط الذوق والسلوك،مما استدعى تغيرات سريعة متلاحقة في أشكال الفن واتجاهاته؛ وأدى إلى سرعة انتشارها من بلد إلى آخر، نتيجة لثورة المواصلات والتكنولوجيا والتفاعل الناجم عنها .. ومن ثم: فإن الفن -كما يقول أصحاب هذا الرأي - لم يعد محكوماً بأسباب بيئية أو فكرية تنعكس عن المجتمعات والايديولوجيات والأماكن، وإنما أصبح الفن لغة عالمية وإنسانية شاملة .. وإن القيم الجمالية -في عصر العلم والتكنولوجيا- هي قيم تحمل خصائصه

وتستلهم روحه وجمالياته، التي تنبع من العقل الإنساني ومن الصناعة، وهي بالتالي قيم ديناميكية متحررة تحقق الجمال والمنفعة في أي مكان، ولذلك فهي قيم ديموقراطية. أما دعاة الفن المرتبط بزمانه ومكانه وبيئته ومجتمعه -على حد قول أصحاب هذا الرأي- فهم برجوازيون جامدون فاتهم ركب التقدم فلم يستطيعوا ملاحقة تيار العصر، فراحوا يتمحكون في البيئة المحلية ويثيرون نعرة التراث والشخصية القومية ليبرروا تخلفهم وانعزالهم !!

وقد ساد هذا الفكر في الدول الغربية خلال هذا القرن، ووجد انعكاساً واضحاً له في بلدان الشرق المختلفة حتى اليوم، بحكم التبعية لثقافة المستعمِر، أو الغزو الثقافي، أو التقليد الناتج عن مركب النقص، أو -وهو الأهم- بسبب الانقطاع عن التفاعل مع الثقافات الشعبية القائمة في مجتمعاتهم .. لكن الإنتاج الفني لهذا التيار باتجاهاته المتعددة، كان يثبت فكرتنا عن أثر الزمان والمكان والفكر السائد على الفنان المعاصر أكثر مما ينفيها .. فبالرغم من أن المجتمعات في هذه البلدان الرأسمالية قد توارى عن فكرها الإيمان بالغيبيات، ونعمت بالحرية الاقتصادية والسياسية، وتحرر فيها الفنان من أي سلطة أو ضرورة فكرية أو اجتماعية، وعبّر عن نفسه تعبيراً ذاتياً صرفاً وحراً، فإننا نلاحظ أن الفن في تلك المجتمعات خلال نصف القرن الماضي قد اتخذ أحد مسارين:

إما أن يكون استجابة اختيارية من الفنان لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية والتجارية التي تلبي احتياج المستهلك البرجوازي للفن، مما جعل الأعمال الفنية تتقولب في أنماط استهلاكية شائعة ومكررة تخلو من الفكر ومن المضمون، لتشبع الحاجة المتزايدة لدى البرجوازية الصاعدة إلى المتعة الحسية والإثارة البصرية، في إطار فن الزينة أو الحلية الاجتماعية .. وتحول الفن إلى نوع من «الموضة» شأنه شأن الملابس والأثاث وورق الحائط، تتحكم في منتجاته مؤسسات ووسطاء مثل أي سلعة تجارية.

وإما أن يكون الفن تمرداً غاضباً على القانون السائد للبرجوازية، ذلك أن الفنان في العالم الرأسمالي قد أدرك أن الحرية في مجتمعه ليست سوى قناع زائف للحروب الاستعمارية والاستغلال والضياع للفرد، وغطاء لتشيؤه في عصر البلاستك والكمبيوتر والميكنة البشرية، باسم عصر العلم والتكنولوجيا، وهو الوجه الآخر للخواء الروحي وللاغتراب والافتقار إلى العقيدة. كما أدرك هذا الفنان أنه لا يملك في النهاية إلا أن يكون مهرجاً ومسليا للأثرياء والفارغين ومخدراً للضائعين، أو أن يظل مغموراً مجهولاً في غمرة «الموضات» المتقلبة ..

وهكذا تمرد على مجتمعه، فاندفع يشوه ويحطم النموذج الاستهلاكي للفن، كنوع من الاحتجاج على هذا المجتمع، أو كنوع من لفت الانتباه إليه بأي ثمن كسباً للشهرة، في واقع بلغ التنافس الدعائي فيه حداً جعل لغة الجنون أعلى صوتاً من لغة العقل والصدق، وهذا ما نرى آثاره في الاتجاهات الفنية المتطرفة في استخدام الأساليب الغريبة في إثارة الدهشة والسخرية من كل شيء، والتي تعبر عن حالة من الهيستيريا تقابل ما ينتشر أيضا من الرقص الهمجي والموسيقى الصاخبة.

ولعلنا نلاحظ أن كلا المسارين: سواء بتحول الفن إلى أنماط استهلاكية، أو إلى احتجاج عصبي على واقع المجتمع أو اختراقه بالتقاليع .. إنما يعبران عن تأثر مباشر من الفنان بعنصري الزمان والمكان، أي بفكر العصر السائد وبواقع المجتمع، حتى وإن كان تأثراً بالسلب.

وليس من قبيل الصدفة أن نرى في العشرين سنة الأخيرة عودة كثير من الفنانين في أوروبا وأمريكا إلى الواقعية، بأشكالها المختلفة، ونلاحظ أن فناني عدد من دول أوروبا الغربية -خاصة إيطاليا وألمانيا- يبحثون بجدية، من خلال أعمالهم الفنية، في ضرورة العودة إلى خصائصهم القومية، واستدعاء رموز حضاراتهم وثقافتهم الشعبية في فنونهم الحديثة، ولعل جناح ايطاليا في بينالي فينسيا قبل الأخير كان أكبر مظاهرة في هذا الاتجاه، حيث تعكس أعمال الفنانين الإيطاليين فيه كل ما هو إيطالي: روحا، وتاريخا، وثقافة، وطبيعة.

الفنان أمام معضلة الغرب

وإذا انتقلنا إلى حركة الفن الحديثة في مصر، نجد أنها منذ بداياتها في أوائل القرن الحالي، قد عبّرت عن زمانها ومكانها وحركة الفكر بالمجتمع، بدءا من التبعية للغرب (التي كان يغذيها الاستعمار الانجليزي والأساتذة الأوروبيون في مدرسة الفنون الجميلة التي أنشأها الأمير يوسف كمال)، ومروراً بالتعامل مع الطبيعة المصرية والحياة الشعبية بعيون أجنبية كعيون المستشرقين، ثم أخذت في الاستقلال بأساليب مصرية متميزة لكل فنان، وفي التعبير عن البيئة المصرية بروح قومية. بالتوازي مع المد الوطني المناهض للاستعمار، ومع النهوض الفكري والاجتماعي الذي صنعه جيل النهضة، ذلك الذي أعطى للمصري الشعور بالعزة والكرامة والثقة بالنفس والفخر بتراثه وأمجاده .. أي باختصار: الشعور بالانتماء ... ولعل كل ذلك كان هو الزاد الروحي الذي اقتات منه رواد الفن المصري العظام: محمود مختار،

محمود سعيد، محمد ناجي، يوسف كامل، راغب عياد، وهم يبدعون فنهم متواصلين مع أربع ثقافات: الثقافة الرسمية السائدة، والثقافة المصرية الحضارية القديمة، والثقافة الشعبية، والثقافة الأوروبية .. وكان أخطر أشكال التواصل مع الثقافة الأخيرة .. ذلك أنهم كانوا ما يزالون في مرحلة التكوين، ذوي أعواد طرية وأرواح متفتحة نهمة لمحاكاة الثقافة المنتصرة .. مما كان يهددهم بالوقوع أسرى أنماطها، أو بتحولهم إلى مسوخ مهجنة تفتقد الهوية .. لكن الشيء الذي حماهم من هذه المخاطر هو شفاؤهم من عقدة النقص في معترك حركة التحرر الوطني والفكري والاجتماعي، مما جعلهم يفرّقون -خلال تعاملهم مع منجزات الغرب ومدارسه الفكرية والفنية- بين نظرة القزم إلى العملاق، ونظرة صاحب الميراث القديم الزاخر باللآلئ الأصلية، إلى صاحب الحلي الحديثة التي لم يثبت الزمن بعد مدى أصالتها. كما أدركوا أن إشادة الغرب بقيمة عملهم لا تعني بالضرورة امتياز هذا العمل، فإن حكمه عليهم ينبع من تشجيعه لهم على إجادة لغته وليس لغتهم. وهذا هو ما أنقذ المثال مختار مثلا من أن يصاب رأسه بالدوار بعد حصوله على جائزة صالون باريس وهو في الثلاثينيات من عمره، وجعله يستقل تماماً بأسلوبه بعد فترة من التأثر بالفنان الفرنسي رودان، ويغوص أكثر في مكونات الشخصية المصرية، وهو أيضا ما جعل المصور الكبير راغب عياد يقول: لقد ألقيت بقبعة الغرب إلى البحر قبل أن تصل باخرتي إلى الإسكندرية عائدا من بعثتي إلى روما.

الفن .. والحـــرية

وقد شهد جيل الوسط (أو الجيل الثاني في الحركة الفنية المصرية منذ بداية الأربعينيات) تعبيراً قوياً عن الصراع الفكري بين تيارين متناقضين في الفن : تيار التأثر السلبي بالفن الغربي ومدارسه الحديثة المنعكسة عن حركة الزمان والمكان والفكر السائد (في أوروبا القرن العشرين) وذلك على يد جيل جماعة «الفن والحرية» التي قادها الفنان رمسيس يونان، وكانت بدورها انعكاسا لعاصفة الحرب العالمية الثانية على مصر، وتأثرا بالانفتاح الفكري والثقافي على الغرب، واستجابة لرياح التمرد على السلطة الملكية الاستعمارية الإقطاعية القائمة، وعلى كل ما هو موروث وجامد في آن واحد .. ومشاركة في البحث عن الحرية المفقودة للفرد والمجتمع .. أقول كان هناك الصراع بين هذا التيار وبين تيار آخر تبنته جماعة «الفن المعاصر» (التي أسسها حسين يوسف أمين وكان أهم فرسانها المصورين عبد الهادي الجزار وحامد ندا)

إذ جعلا همهما البحث في جذور الانتماء المصري، ليس من خلال الموروث الحضاري الرسمي، بل من خلال الموروث الشعبي الأسطوري والوجداني -أي الثقافة الشعبية- للإنسان المصري، في فترة بلغ فيها الصراع الطبقي ذروته في المجتمع .. ولحقت بهذا التيار، وأضافت إليه جماعة «الفن المصري الحديث» ١٩٤٦ .. التي كانت أكثر ملامسة للتحولات الاجتماعية والسياسية، وأفصحت عن آمال أعضائها في مستقبل أفضل للشعب من خلال تعبيرهم الفني..

ولم تكن كلتا الفصيلتين في التيار الثاني بمعزل عن حركة الفن العالمي، لكنهما انتقيا منه ما يلائم تركيب الواقع المصري زماناً ومكاناً، وحركة الفكر الناهض فيه .. ويمكننا أن نقول مثلا إنهما قاما «بتمصير» اتجاهات فنية مثل السريالية والتعبيرية، وهو ما فشل في تحقيقه فرسان جماعة «الفن والحرية»، (مثل رمسيس يونان وفؤاد كامل التلمساني) الذين كانت رؤاهم الفنية انعكاسا ذهنيا لمدارس الغرب، وإن علت النبرة النقدية التقدمية في كتاباتهم .. الأمر الذي جعل تجربة « الفن والحرية» تتحول إلى صفحة مطوية في قاموس الفن المصري الحديث، بينما استمرت محاولات جماعتي الفن المعاصر والفن الحديث تتفاعل وتتنامى داخل المجتمع والحركة الفنية المصرية المعاصرة وتتطور أساليب من بقى على قيد الحياة من أعضائهما، وتتوالد من خلال أفكارهما أجيال جديدة من الفنانين، وذلك بعد ما يقرب من نصف قرن على قيام الجماعتين .. وأشير على سبيل المثال إلى من ينطبق عليهم ذلك من فنانيهما : الجزار، حامد ندا، جمال السجيني، حامد عويس، جاذبية سري، إنجي أفلاطون (بعد أن تطورت خارج فكر جماعة الفن والحرية).

الولاء للتراث

وعلى نقيض هذين التيارين، ومتوازيا معهما، ظهر تيار جماعة الفنان «حامد سعيد» الذي ذهب إلى أقصى الطرف الآخر في الولاء للعوامل التراثية القديمة، حتى جعل منها الفاعل الأعظم في فكر وإبداع الفنان المعاصر، وجعل همه محاكاة أنماط من الفنون المصرية الحضارية، من فرعونية وقبطية وإسلامية، بعيدا عن الفكر الذي أوجدها، والتغيرات المتلاحقة في حركة التاريخ والمجتمع بما تفرزه من فكر وما تقتضيه من تعبير جمالي .. وبالرغم من الهيكل النظري الضخم الذي أقامه حامد سعيد حول الشخصية المصرية وحول الأصالة والمعاصرة والفن

والحياة، فإن ترجمة كلمة المعاصرة في الإبداع الفني كما يراها لم تزد عن تطبيقات للطابع الجمالي في التراث على الأدوات المستعملة في حياتنا اليومية، ونظرا لأن تحقيق ذلك في الواقع يقتضي تغيير نسق حياة المجتمع بكامله، حتى تتبنى مؤسساته الرسمية والشعبية وسلوك الأفراد هذه الأنماط الجمالية القديمة .. فإن إنتاج أعضاء الجماعة وحواريي حامد سعيد ظل أسير فكرة مثالية، وظل نتاجاً فردياً يتجه أيضا إلى أفراد محدودين، وعجز عن أن يتحول إلى حركة اجتماعية.

وربما كان من الآثار الجانبية لفهم الفن القومي من هذا المنظور التراثي وحده تنامى حركة أخرى في الفن المصري المعاصر، تزعم التوجه إلى خلق فن قومي، وذلك باستعارة عناصر مجتزأة من التراث، وإعادة صياغتها وتنسيقها في نسق تجريدي حديث. لكنه في الحقيقة يتعامل معها من منطلق التنميط الخارجي لجزئيات هامشية من عناصر هذا التراث، مثل «الموتيفات» الفرعونية أو القبطية أو الشعبية، ومثل حروف الكتابة العربية والزخارف الهندسية الإسلامية، دون أن يتحاور مع الفكر الذي أوجدها، أو يتعرف على الظروف التي نشأ وعاش فيها.

إن مثل هذا الاتجاه لا يعترف بأن الشكل الفني هو ابن للزمان والمكان والفكر، قبل أن يكون شكلا جماليا مجردا، فإذا عريناه من نسبه الشرعي إلى صلب حضارته، وانتزعناه من بنائه القديم كقالب جمالي، فإننا لن نحصل في النهاية إلا على قولبة نمطية جوفاء، وعلى شكل تزييني فارغ من المضمون الفكري والإنساني، خال من التعبير، عن العصر القديم الذي انتزع منه هذا القالب، وعن العصر الذي نعيشه، وسنجد الفن يتجه من خلال هذه القوالب الجاهزة إلى الاغتراب عن مجتمعه، وإلى التحول إلى أنماط استهلاكية وقتية براقة، تتباعد عنها الجماهير بقدر ما تتباعد هي عنهم، وفي الوقت ذاته يجد الفنان نفسه سائرا بعمله الفني في طريق مسدود ..

كل هذا ينطبق تماما على منجزات هذا الاتجاه في الحركة الفنية المصرية حاليا .. وليس من قبيل الصدفة أن يجد -بالرغم من كل ذلك- فرصته التاريخية في الانتشار والسيادة على المستوى التجاري في السنوات الأخيرة، فهو أنسب شكل لتلبية احتياج الفئات الاجتماعية الجديدة الصاعدة التي تمتلك الثروة وتهفو لانتحال ما يكسبها سمة الأصالة وإن كان قشورا مظهرية غالية الثمن.

القاعدة .. والاستثناء

ومن حسن الحظ أن هناك عددا -وإن كان محدودا- من الفنانين المصريين، يستوعب هذه القضية ويجتهد بتنويعات مختلفة في حل مشكلاتها في إبداعه، ويسعى إلى التحاور مع موروثنا الحضاري عبر حقبه المتتالية بعقلية جدلية، ويستخرج منه ما يحمل رسالة هذا العصر ويلبي احتياج المجتمع ...

وإذا انتقلنا إلى حركات الفنون التشكيلية العربية المعاصرة، سنجد واقعها متقاربا - إلى حد كبير - مع حركة الفن المصرى، فى توجهاتها وأساليبها ، وقد يتشابه بعضها معها فى النشأة والتكوين والمسار، مثل حركة الفن العراقى، وقد تتصاعد حدة التأثر بالغرب فى بعضها الآخر مثل حركة الفن فى المغرب وتونس ، أو تتأرجح بين النموذجين الغربى والعربى مثل حركات الفن فى دول الخليج، لكننا نلاحظ تنامياً مطرداً فى المستوى الإبداعى والتقنى فى مجمل فنون الأقطار العربية فى السنوات الأخيرة، وتبدى ذلك بوضوح فى بينالى القاهرة الدولي الأخير الذى بدأ فى شهر ديسمبر ١٩٩٢ ، حيث اجتهدت هذه الفنون كى تقف على مستوى حركة الفن العالمى فى أواخرالقرن العشرين.

غير أن الملفت للنظر أنها كانت تحمل فى طياتها ندرة فقدانها للتفرد ، الناشئة عن عدم الاستيعاب لأهمية عنصرى الزمان والمكان، اللذين تتأسس عليهما خصوصيتها وهويتها القومية، وذلك فى سياق محاكاتها للاتجاهات والتيارات الفنية الغربية، سعياً وراء سراب العالمية الخادع، الذى يغرى فنانى شعوب العالم الثالث بأن يدفعوا أغلى ما يملكونه - وهى الأصالة النابعة من عراقة التراث وعبقرية المكان - ثمناً للاعتراف بهم على هوامش المحافل الدولية وفى ذيول موسوعات الفن العالمية، ولا يجنون فى النهاية إلا التبعية للثقافات العرضية المهجنة، التى لم تثبت جدارتها بالخلود ، رغم كل الضجيج الإعلامى ومؤسسات الاستثمار التجارى للفنون، وفق مخططات بيوت المال أو صناع الثقافة وأنماط الذوق الرامية إلى تذويب هويات الأمم والشعوب، متوافقة مع نظام عالمى جديد يحكمه قطب أوحد ، يجعل من دول العالم أجمع توابع تجرى فى فلكه ، لا فرق فى ذلك بين الثقافات والسياسة والاقتصاد.

وقد كان المأمول أن تكون الأجنحة العربية فى هذا الملتقى الدولى للفن قطبا مغناطيسيا مقابلا لتلك الاتجاهات الأجنبية، يتحاور معها من منطلق الاستقلال والتفرد، فوق أرض تعد مهد الحضارة الإنسانية وذروة فنون العالم القديم، إلا أن العكس تقريبا هو ما حدث؛ فإن أعمال الفنانين فى جناح المغرب على سبيل المثال لا يمكن أن تقنعك بأنك فى جناح عربى، بل إن بعضها ينهل بشكل مباشر من أعمال فنانين أوربين معروفين في إطار التجريدية التعبيرية، وهو الإطار نفسه الذى تندرج بداخله كثير من أعمال فنانين من الأردن والإمارات والبحرين والعراق والكويت والسودان، بتنويعات مختلفة بين التجريدية العشوائية والتجريدية الإنسيابية والتجريدية التشخيصية والتجريدية الهندسية.

لكن ينبغى الاعتراف بأن الكثير منهم يمتلكون تقنيات عالية وواثقة من نفسها فى خضم هذه الاتجاهات، وقد يحققون فى بعضها تفوقاً على نظرائهم فى الأجنحة الأجنبية، وقد تصل الرؤية الجمالية لدى البعض منهم إلى مشارف الشعر أو الموسيقى أو الحلم أو الدراما أو مذاق الفنون البدائية، لكن ما بحثت عنه بغير طائل هو الهوية العربية التى تغنى عن بطاقة التعريف إلى جوار اللوحة أو التمثال للتعرف على منشأ صاحبهما. ومع ذلك فثمة أعمال فى أجنحة عربية متفرقة تحققت فيها تلك الهوية بدرجات متفاوتة، وبمستويات تقنية وإبداعية متفاوتة أيضا، مثل أجنحة تونس والكويت والبحرين وقطر والسعودية، مع توفر القيم الفنية الأساسية فيها.

وعلى قلة تلك الأعمال واستثنائيتها، فإنها تنم عن أن هناك نوعاً من التوجه الفكرى والقومى نحو قيم جمالية وتعبيرية، تأخذ مفرداتها التشكيلية وعناصرها البنائية من عبقرية المكان ومن واقع البيئة، كما تأخذ مخصّباتها الرمزية والمضمونية من تراث روحانى يتواصل مع رؤى إنسانية شاملة، مستفيدة من اتجاهات الفن المعاصر، بفهم لآلياته وظروفه الخاصة، وهى تسعى بجدية لبلورة مدرسة قومية متميزة.

لكن تظل المشكلة الصعبة أمام هؤلاء الفنانين هى: لمن يبدعون؟

فهم أمام خيارات متعارضة : بين فئات تمتلك الثروة وتفتقد الذوق والثقافة، وفئات ترى الفن حلية خارجية بعيون تابعة للثقافة الغربية المأزومة أو أسيرة "لموتيفات" مجتزأة من حضارات قديمة منبتة الصلة بعصرنا وواقعنا، وبين احتياج الفئات العريضة من

المجتمع للفن، وهى فئات الفقراء الذين يدفعون ثمن سياسة السوق الحرة ولا يستطيعون أن يقيموا أود فنان!

وقبل ذلك وبعده ، تبقى المشكلة الأصعب ، وهى كيف يكون الفنان تعبيراً حضاريا عن واقعه وعصره، مستوعبا (التيار) الزمان وخصوصية المكان وحركة الفكر، بينما نرى مسيرة الأجيال المعاصرة من الفنانين المصريين فى مجملها، مروراً على شاطئ الزمان والمكان، أكثر منه انغماسا فى النهر العربى وامتزاجا بطميه واستخلاصا لرحيقه بقوة يستطيع استنشاقها المواطن العادى والمواطن مرهف الذوق على السواء، مثلما كان الحال مع فنانى الرعيل الأول.

عن العمارة والتبعية الثقافية

د. عبد الحليم إبراهيم *

أشكر ، فى البداية ، الدكتورة أمينة رشيد مقررة الندوة ، لكن أعتذر عن عدم تقديم ورقة مكتوبة جاهزة . ولذا اسمحوا لى أن يكون عرضى هو مجموعة من الخواطر والأفكار عن العمارة والتبعية الثقافية ، وفيها أركز على تجربة ذاتية أو شبه ذاتية عمرها حوالى عشرين عاماً فى العمل والممارسة، وهى تجسد فيما أعتقد - نوعاً من "المواجهة" ولما رأيته نوعاً من "التبعية" ، خصوصاً فى هذا المجال .

تجربتى والأعمال التى سأتحدث عنها تدور فى ثلاثة مجالات أساسية متعلقة بالعنوان ، أى بعنوان "التبعية والعمارة"، يدور المجال الرئيسى لنظرية العمارة حول فكرة النظام الحضارى ، النظام العمرانى أو فكرة النظام بصفة عامة، وهذا موضوع أساسى بالنسبة لقضية العمارة ، التى تأخذ جانباً كبيراً من عملى فى هذا المجال .

المجال الثانى ذو بعد تطبيقى يتناول الإشكالية الأساسية فى قضية العمارة ، تطبيقياً ، ويركز على العلاقة بين الفكرة أو التصميم أو الرؤية والتنفيذ، ويتساءل عما إذا كان الفكر المعمارى مترجما لتصميم هو منفصل أو معزول عن التنفيذ ، وهل هو متصل به متوحد معه أم منفصل عنه، أى يتناول النموذج التطبيقى للعمل المعمارى أوالنمط الإنتاجى للعمارة ، وهل يجمع بين الفكرة والتنفيذ أم أنه يفصل بينهما عمدا ، بحيث يكون هذا الوضع سمة من سمات النموذج أو النمط .

المجال الثالث هو جانب مجتمعى يتصل بأن العمارة - كأية سلعة- تختلف عن النتاجات المختلفة الأخرى ، كما تختلف أيضا عن الفنون الأخرى . إنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع. فالإنسان لا يعيش فقط ، إنه ينظر ويرى ويستوعب ويحس وما إلى ذلك ، إنه - باختصار -

* استاذ الهندسة ، جامعة القاهرة

يستهلك ويعيش ، وبالتالى تطرح إشكالية أساسية للمنظوم المجتمعى فى العمارة : هل إنتاج المبنى ، سواء على مستوى الفكرة أو الصلة بين الفكرة والتطبيق ، عملية مفروضة من قبل المجتمع ، مشروطة بشروطه ، أم أنه يسمح بالتعبير عن رغبات ورؤى وتصورات المبدع للمجتمع؟ وهل هذا المبدع يعبر عن عالمه الخاص أم عن عالم النخبة ، سواء كانت سلطة أو قلة ذات مكانة اقتصادية متميزة؟

حول هذه المحاور الثلاثة، أعرض بسرعة شديدة جداً تجربة عمرها بالكامل أكثر من عشرين عاماً. بدأت تجربتى - واسمحوا لى ببعض الجوانب الشخصية فإن هذا سيعطى مصداقية لموضوعى-مع هذه الأسئلة فى ٩ يونيو ١٩٦٧ .. فى لحظة عاشها كل أبناء جيلى فى مواجهة مفزعة مع لحظة الهزيمة . وكان من تجربتى أننى أدركت ، أو تحسست الصلة، ما بين العمارة - كما تعلمتها ومارستها قبل هذه اللحظة- وبين الهزيمة. ولم تبرح خاطرى إطلاقا، منذ هذه اللحظة ، الرغبة فى أن أجد إجابة عن هذا السؤال : هل هناك صلة بين العمارة والهزيمة ؟ وكانت رحلتى بمجملها ، ذات شقين : الشق الأول البحث عن الصلة بين العمارة والهزيمة، إذا أخذنا لحظة التاسع من يونيو كلحظة توقف، وأيضا البحث عن العلاقة بين العمارة والحرية.

وقد ارتبط بهذا البحث سعيى إلى قلب هذه "المواجهة" ، وقد حاولت أن أقلب - بنوع من الطموح ، وخلال رحلة ممتدة - - هذه المواجهة ، بادئاً ببعض تجاربى فى القارة الأفريقية ، ثم أوروبا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، واستغرق هذا مدة طويلة، ونتاج هذه المرحلة ثلاثة أعمال . العمل الأول هو عمل نظرى منشور؛ رسالة علمية تحاول أن تبلور التركيب النظرى للنموذج البديل ، ويجيب عن هذه الأسئلة الثلاثة: فكرة النظام ، فكرة النمط الإنتاجى ، ثم الوضع المجتمعى للعمارة . وقد أسميتها احتفالات البناء ، وهذه الرسالة أنتجت فى ظروف بالغة التركيب، وأجيزت كرسالة دكتوراة فى جامعة كاليفورنيا سنة ١٩٨٧. والعمل الثانى فى هذه الرحلة هو مشروع عمرانى شاركت فيه مع مجموعة من الزملاء من أنحاء كثيرة من العالم النامى ، وقام هذا المشروع على طرح تصور لدراسة المجتمعات النظرية للنظام البديل وعلاقة البديل بوضع الإنسان فى هذه العلاقة - العمل المعمارى- ومشروع لبناء أو إعادة بناء حى من أفقر الأحياء فى مانيلا بالفلبين يسمى : التجربة المريرة.

العمل الثالث فى هذه الرحلة يتمثل فى تجربة ميدانية، وهى محاولة العمل مع مجتمعات

الأقليات والمجتمعات المقهورة فى قلب الولايات المتحدة الأمريكية . وقد عملنا مع مجتمعات فقيرة فى مدينة بيرلى .

هذه - باختصار - عناوين ثلاث تجارب ، أظهرت لى بوضوح أن مواجهة التبعية فى قلب النظام أصعب منها خارجه.

الجزء الثانى أو الشق الثانى من التجربة أننى قررت - وهذه قناعة شبه يقينية - أن العمل المعمارى الحقيقى لابد أن يكون فى مكان لايمكن أن تثار فيه تساؤلات فيما يتعلق بمشروعية التحديث. بمعنى أن العوائق التى قامت أمامنا فى الولايات المتحدة على المستويات الثلاثة - النظرية و التطبيقية والتجريبية - كانت فى النهاية تتوقف على من أنت ومدى مشروعيتك، هل أنت من هذا المكان ، تستطيع أن تأخذ هذه الأمور بالفعل إلى حد المواجهة أم لا ؟

بالنسبة للتجربة فى مصر من سنة ١٩٨٠ -١٩٨١ حتى الآن ، يمكننى أن أبرهن على بعض اللقطات من وثيقتين. الوثيقة الأولى عنوانها : "عمارة القاهرة ١٩٢٠ -١٩٥٠ " ، وهى محاولة لتوثيق ملامح من عمارة ومبانى القاهرة بين عامى ١٩٢٠ -١٩٥٠ . وأهمية الفترة تتمثل فى أنها تتضمن الحرب العالمية الثانية، كما تؤرخ أو توازى الحركة الوطنية المصرية وتتواكب مع أبعاد كثيرة للعمارة .

بالنسبة للحركة الفنية بصفة عامة ، فى الفترة السابقة مباشرة على الثورة ، أى سنة ١٩٥٠ تحديداً كنت أتمنى أن يكون موقف المعماريين فى هذه الحقبة موازيا أو مماثلا لموقف الفنانين ، أو على الأقل موازياً أو متحداً مع الحركة الوطنية . لكن العمل المعمارى فى هذه الحقبة كان مستقلا ، إن لم يكن محيداً وبعيداً ، عن الحركة الوطنية .

بالنسبة لما ذكرته حول جهدى وجهد مجموعة من زملائى أو أصدقائى من العالم النامى ، الذين تواجدوا فى الولايات المتحدة ، فقد وجدنا أن ما دفعنا إلى أن نكون هناك هو نفس السبب أو أسباب متوازية تقريباً ، وقد تمثل ذلك فى ما أسميه مواجهة أكتوبر ١٩٧٦ . ولقد كان حدثاً مهما مؤتمر الأمم المتحدة تحت عنوان " مؤتمر المستوطنات البشرية" . وهذا المؤتمر أعلنت فيه الولايات المتحدة مسابقة دولية لتصميم معمارى لأفقر الأحياء فى العالم أو أقل الأحياء ثراء . ودخلنا هذه المسابقة . لقد كان هناك - كما تعرفون - فى فترة الستينيات والسبعينيات طموح وآمال كبرى فى أن يسعى العالم إلى بلورة وصياغة الأحلام الجماعية

للشباب والطلاب وكل هذه الحركات ويبلورها فى كيانات نظرية أو تطبيقية ، وقد دخلنا المسابقة بهذا التصور . تقدمنا بحل ليس ضمن المشروعات وذهبنا لمناقشته ، وكانت هناك وفود رسمية ووفود شعبية ، وقد حضر ضمن الوفود الشعبية وفد من أهل منطقة السوندو ، وكان أعضاؤه هاربين من النظام الحاكم - نظام ماركوس - وكتبوا لنا أن المسابقة فى مجملها بصورة عامة كانت بناء على اتفاق بين إيميلدا ماركوس وشركة من شركات بناء السفن اليابانية لأخذ موقع أهل السوندو الذين يخطط لنقلهم من هذا الموقع وبناء موقع لشركة بناء السفن اليابانية. لكم أن تتصوروا أن جيلاً بكامله من المعماريين ناضل نضالاً رهيباً ، ولم نكن الوحيدين ، ولكن جيلاً كاملاً كان يعمل فى أمريكا اللاتينية وفى أفريقيا وفى آسيا ويلور الصياغات الكثيرة . كانت صياغتنا وصياغة "جان تانور" فى أمريكا اللاتينية وصياغة كثيرين جداً عملوا فى أنحاء العالم ، كل هذه الصياغات كانت تبحث عن إجابات لأسئلة ثلاثة تتعلق بكيف يمكن أن ننتج نمطا أو نظاما للبناء؛ كيف يمكن أن نصوغ نظاما جديدا يعطى للإنسان مكاناً فى العمل المعمارى ؟ أيضا يربط مابين التصميم والتنفيذ .. ويفرق بينهما ثم يعطى الجماعات الشعبية حقها المعمارى ؟

انتهت العملية المسرحية بأن جئنا بالرسومات الخاصة بنا وحرقناها جميعا ، وأعلنا الانسحاب من العمل. لقد كان هناك نوع من التيقظ؛ لأن هناك آليات وبنيات أعمق وأوسع وأعرض من الجهد الذى كنا نبذله ، سواء على المستوى المهنى أو على المستوى النظرى .

التجربة الثانية ، وهى أيضا تنتمى للمواجهة النظرية ، كانت على مستوى التدريس. أعلنت مدينة بيرلى التى كانت - كما تعلمون - فى لحظة ما فى الستينيات والسبعينيات تعج بالحركات الشعبية والوطنية - عن رغبتها فى مراجعة المخطط العام للمدنية وبمشاركة السكان. أى كانت هناك دعوة رسمية معلنة للمدينة للمخططين كى يقدموا أفكاراً تسمح بمشاركة السكان فى العملية التخطيطية. وتقدمنا بفكرة ، وأشرف السكان بصورة حقيقية بالفعل من خلال أحداث يغيرون بها من شكل الشارع ومن عالمهم بصورة حقيقية . وقوبلنا بمعارضة من أهل المدينة. لم تكن هذه المعارضة اعتراضاً على الفكرة، ولكن لمجرد المواجهة على مستوى القوة.

النقطة الثالثة -. والتى من المهم أيضا التوقف عندها- إنه فى جامعة كاليفورنيا التي كانت تحاول أن تطرح هذه التصورات فى مناهج بحثية كثيرة - بدأ الحديث عن إنشاء مكاتب

ودراسات تسمى " بناء المجتمعات " وليس " العمارة " . وقد تقدمت بورقة بوصفي واحدا ممن يعملون فى هذا المجال الدراسى . وسوف أقرأ ، باختصار ، عناوين هذه الورقة ، لأنها تمثل توجهى النظرى الذى بنيت عليه عملى.

فى النقطة الأولى ، أن العمارة والعمران هما أدوات إنتاج مختلفة ، أدوات غير محايدة ، لإحداث التغيير الاجتماعى والاقتصادى للمدينة . وأن هذه الأدوات إذا لم توجه للتعبير عن رؤى واحتياجات الجماعة فى هذه المدينة ، فإنها بالضرورة ستوجه للتعبير عن احتياجات ومصالح السلطة أو النخبة أو الجماعات الخارجة عن مجتمع المدينة .

النقطة الثانية ، أن كافة المجتمعات الإنسانية ، سواء التقليدية أو الحديثة ، فى أى إطار من الأطر أو أنماط الإنتاج المختلفة، ماقبل الرأسمالية أو مابعدها ، لها أدوات أو آليات تربط فيما بين العمارة بوصفها نشاطاً إنسانياً وبين إنتاجها . ولكن كل المجتمعات البشرية ، سابقا وحاضرا وفى أى نمط حسب ما أتصور، أو كل المجتمعات درسناها على الأقل ، لها آلياتها التى تربط بين العمارة بوصفها منتجاً لثقافة الجماعة . وهناك مظاهر لتداعى وتدهور العالم النامى فى عمرانه ، أو مظاهر للسخط والرفض للعمارة الحديثة. وهناك أمثلة كثيرة لهذه المظاهر ، منها – مثلا- أن الحكومة الأمريكية ألغت كثيرا من المشاريع بعد فشل فكرة الحداثة ، ومظاهر التداعى والتدهور ، من ناحية ، ومظاهر السخط والرفض ، من ناحية أخرى، وهما وجهان لظاهرة واحدة وهى فى رأيى الفصل القسرى بين إنتاج المدينة والثقافات الجماعية

النقطة الثالثة، أن الجذور الحقيقية لهذا الانفصال بين العمارة والثقافة لاتعود فقط لهيمنة نمط الإنتاج الصناعى على نظرية العمارة – المتمثل فى العمارة الحديثة – بل إنها فى الواقع تعود إلى ماقبل الصناعة ، أو إلى ذلك النمط الذى يمكن إرجاعه إلى حقبة كلاسيكية وفلسفتها ونظريتها الفكرية وفكرة النظام ، أى أن مفهوم الكلاسيكية كان بداية ظهور الحداثة . أما العمارة الحديثة ، وبرغم قيامها فى مرحلة الحداثة الأولى، فقد كانت مثالية وهناك أجيال كثيرة من الشباب أيدت العمارة الحديثة وهاجمت الكلاسيكية ونادت بعصر التصميم ، كما ظهرت تصورات اشتراكية للمدينة ترى أنها يمكن ويجب أن تكون حديقة للحرية وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية بدا كأن هناك إنسانا جديدا وأن المدينة والعمارة الحديثة هى أيضا نظام جديد يتيح للإنسان أن يمارس العمارة . كل هذه الطروحات ، التى

جرى خلفها كثيرون ، هى إيمان حقيقى وتعلق بهذا الأمل دحض خلال الممارسة دحض أولا خلال مواقف الرواد الأوائل للعمارة الذين نادوا بمثل هذه الأفكار (جروبياس)، فقد انتقل هؤلاء الرواد ، الذين نادوا بهذه الأفكار ، من بلدان متعددة المقولات فى إطار الحركة الأفريقية والوعى الثقافى، إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد كان انتقالهم انتقالا كيفيا . وكانت مقولات بعض هؤلاء الرواد تقود وراءها تيارات بأكملها . على سبيل المثال هناك مقولة لوكوربوزييه - وهو منظر مذهل القدرة- " المدينة آلة للعيش بها " . لقد أصبحت هذه المقولة كتابا ، بل سلسلة من الكتب . وبالتالى أدخلت المدينة فى إطار النمط الصناعى وبصورة متكاملة .

الإعلان الآخر والذى أصبح فكرا أو راية من رايات الحداثة: وهو أن التصميم نشاط أساسى للتنميط ، ويعنى ذلك أن إحكام العملية التصميمية يأتى من اختزال العمل أو الحيز المعمارى وأعمال هيرينـدروف هى واقع الأمر ترجمة لذلك وإعلاء لهذه المقولة إلى حيز الشعرية. إننا بذلك نجد تنميطا أقرب إلى أن يكون تنميطاً من أجل طبيعة الآلة الصناعية ، ولكنه - فى الوقت نفسه- نوع من الأسطورة الجديدة التى تجعل من التنميط فرعا من الإنجاز والإبداع بل وحتى السحر. يتبع ذلك مقولة واتربورجر الذى انتقل من ألمانيا إلى الولايات المتحدة وأحتفل به احتفالا رهيبا واستقبل -كما يقول بيترهوف (وهو أحد الكتاب الأمريكيين)- كأنه أحد الفاتحين لأن الولايات المتحدة كانت تحكمها العسكرية حتى تلك اللحظة .يقول إن الله فى التصميم . إن هذه المقولة تدعو إلى تأمل كل تاريخ العمارة حتى الكلاسيكية . لقد فصل بورجر بهذه المقولة فى العمارة عن رموز الجماعة وعقائدها ، وكذلك قدم نقطة بداية لنزع الحداثة أو الإبداعية المطلقة عن العمل المعمارى، كان العمل المعمارى لايعنى الجودة الصناعية أو الجودة المهنية ، ولكن كانت هناك جهود أخرى تعنى مستوى آخر مابين الفن وبين الإلهام ، كانت هناك أمور كثيرة تعنى أن الله ليس فى التفصيلة ، ولكن ربما فى الزخرف ، ولكن بورجر نزع لهذه القيمة التى كانت تحكم العمل المعمارى منذ بدء العمارة إلى هذه اللحظة .على أى الأحوال ، كانت هذه تصوراتى ، فى الورقة المقدمة لجامعة كاليفورنيا ، عما يجب أن يكون عليه هذا البرنامج الذى سمى تصميم المجتمعات أو بناء المجتمعات . معنى ذلك أن العمارة أخذت بفعل هذه المراجعة التى قام بها رواد الحداثة الأولى من حيز المجتمع وفعاليته إلى حيز الصناعة والنمط الإنتاجى الصناعى، و من ثم قلت أيضا إن برنامج تصميم المجتمعات لابد أن يقوم على مراجعة هندسية ونظرية للحداثة ودحض لمقولتها .

النقطة الرابعة ، أن التغيير السياسى والمعرفى القائم فى ذلك الوقت فشل فى فترة السبعينيات .

ولقد انتقدنا كثيرون ، وقالوا إن هناك ،نوعاً من انتقالة معرفية أساسية . وأنا قلت إن التغيير السياسى يجب أن يواكبه أيضا تغيير معرفى على كل مستويات العلوم الأساسية . وخاصة العلوم النظرية مثل الفيزياء والبيولوجيا والفضاء وغيرها ، وقد كان للعلماء فى ذلك الوقت ، باع طويل فى هذا التنظيم الذى يدعو لإعادة النظر فى أسس نظرية العمارة الكلاسيكية التى قامت أساسا على النموذج الديكارتى الآلى الذى تخطته العلوم الحديثة تخطيا كاملا . ومن ثم ، فإن الدعوة لنموذج معرفى يدعو لطرح جديد لفكرة النظام ولفكرة الإنتاج ونمط الإنتاج تعد شيئا له قيمة تعلو على مستوى الجودة ، ومحاولة للوصول إلى نمط إنتاجى تنظيمى لا يأخذ فى الاعتبار تحقيق رغبات مصمم أو صاحب السلطة ، ولكن تحقيق رغبات آلاف من المستعمرين ، وأيضا ليس تحقيق رغباتهم الكمية التى تتمثل فى احتياجاتهم التفصيلية اليومية ، بل رغباتهم الإبداعية ، وهذه إشكالية أو معادلة صعبة ، أى كيف يمكن أن نصل لنموذج يكون فيه بالفعل القادم من آلاف المستعمرين والسكان هو جزء من النموذج نتيجة للتغيير الحادث فى العلوم . فنحن كجامعة علينا أن نولى قدرا من الاهتمام لتاريخ النظرية ، ومن ثم الدعوة لنموذج معرفى جديد يقوم على طرح جديد لفكرة النظام ، وهى فكرة مهمة فى إطار الفكر المعمارى لكى يستوعب الجماعة.

النقطة الخامسة : نقطة مهمة جداً أو تخصنا أكثر من آخرين فى مجالات مختلفة ، بوصفنا نعيش فى إطار ثقافة وطنية معينة . إن دراساتى التاريخية والميدانية للمدن السابقة على الحقبة الكلاسيكية ، فى المعمور الأوروبى ثم المدن الأوروبية أو التى نجت من براثنه فى باقى المعمورة ، أظهرت أن هناك آليات ثقافية وإنتاجية مكنت هذه المدن من أن تصوغ الفكرة بالكامل وتنظر إلى ضرورة وجود عملية عمرانية أساسية تقوم على فهم النظام العمرانى باعتباره ليس ما اكتشف مسبقا ، وأن الكارثة الحقيقية تتمثل فى كون التخصيص يأتى من مصدر مصدق ؛ من نظرية مقننة ومطورة ومدعومة من المؤسسات على كل المستويات، ولكن البحث العلمى الميدانى الذى قامت به (ايل مايتين وهاربرو .. الخ) كشف أن مدنا كثيرة فى أوروبا وغيرها أنتجت هذا النسيج المركب ، مثل مدينة فاس ومدينة تونس وغيرها . ومدينة تونس على سبيل المثال ، أعد رسالة كاملة عنها د . بسيم حكيم من العراق ، وقدمت هذه

الرسالة في جامعة كندا وقرأها بنفسه ورأيناها. كذلك هناك رسالة عن المدينة المنورة ، ورسائل عن عدد كبير جدا من المدن. وفى هذه الأبحاث لم يعد المجال المعرفى يركز على قضايا مثل الإنتاج أو على مستوى العلاقة الاقتصادية .

لقد فهمنا بطرق مباشرة أن جامعة كاليفورنيا غير مستعدة أن تعطى هذه الوثيقة نتيجة لهذه الورقة . وأنا لا أزعم إطلاقا أن هناك تحيزا شخصيا أو عرقيا أو ما إلى ذلك . ولكن (جو البرت) الذى أحترمه وهو من أعلام الحضارة ، قال لى إننى قرأت الورقة وقررت أن يأخذ هذه الوظيفة . كانت العودة إلى قناعة أن بقاء المجتمعات لابد أن يقوم على مشروعية ، يستطيع أن يخول بها المنظر أو المارس المؤسسات القائمة التى تمثل فى مجموعها تحالفاً ضد هذا الموضوع .

هناك أيضا تفاصيل كثيرة تتعلق بموقف أساتذة جامعة بيركلى من هذا الموضوع . لقد زارنا فى بيركلى فى هذه الفترة حسن فتحى رحمه الله بدعوة من هذا البرنامج ، وقوبل مقابلة مذهلة كشفت الكثير من الأمور ، منها أن هناك تفاصيل كثيرة فى الورقة موجودة على كل حال، ولكن قضية المشروعية مهمة لأننى أتخيل أن موقف الجامعة لم يكن موقفا عنصريا ، ولكنه موقف أكبر بكثير من العنصرية ، برغم أن الذى صاغ نتيجة التصويت أساتذة الاقليات والآسيويون ، وقد وقف ضدنا اليمينيون ثم جماعات أخرى ، بدون إثارة هذا الموضوع بشكل مباشر. لقد تشكلت قناعة العودة بشكل نهائى ، وسلمت بأن " بناء المجتمعات" إذ صح هذا التعبير يدفعنى إلى أن أعمل حيثما لاتستطيع أى قوة أخرى ، مهما كان لها من قوة مؤسسية، أن تتساءل عن مشروعية طرحى لما أومن به فى هذا المجال - نظريا أو تطبيقيا - إذا عنّ لى أن أعمل هذا العمل وحدى أو بالتعاون مع جماعة ،وأن هذا حق لايمكن أن أتهاون فيه أو أتنازل عنه ، لأنه المقابل الدقيق لمعنى الحياة فى رأيي، كما فهمت معنى وقيمة المشروعية . وكانت دراستى لهذه المشروعية لأسباب كثيرة جداً ، حيث إننى كنت على قناعة تامة بهذا الحق ، وأنه فى المقابل يمكن أن أدفع حياتى ثمنا له قبل الحصول عليه ، وأيضا لن أضحى بهذا الحق.

عدت إلى القاهرة وأنا أعرض الوثيقة أو أجزاء منها، وجزءاً من وثيقة طويلة عن ١٩٢٠ - ١٩٥٠ ، وخلال هذه الفترة بدأ يتبلور مشروع الحركة الوطنية المصرية . وتفاعل هذا المشروع مع مشروعات الحداثة من ناحية وحركة التنوير والمشروعات الأخرى البديلة التى

تساعد فى المشروعات التفصيلية وغيرها من ناحية أخرى . والحقيقة أن القاهرة وعماراتها يندرج ويتوافق معها ، بدرجة كبيرة ، التحليل الذى طبعته فى ورقة جامعة كاليفورنيا، والتى تشخص الواقع العمرانى الحديث للمدينة ، فالقاهرة مثال للتردى المعمارى المحزن، و هناك دراسات أعدت حول هذا الأمر .القاهرة وقتها كانت فى حالة مزعجة من التردى العمرانى ، وكان ذلك نتيجة للانفصال ، الذى حدث بصورة مقصودة ، رسمية، بالغة الرطانة ، بين العمارة والثقافة فى مصر. وهنا سأذكر ، بسرعة ، عدة انتقالات تتصل بعملية فصل العمارة عن الثقافة .

الانتقالة الأولى ، أسميها "عمارة الخديوى إسماعيل" وتتمثل فى إدخال القاهرة فى إطار النمط الصناعى الرأسمالى للعمران . فمخطط الخديوى إسماعيل أو مخطط على باشا مبارك ، شارك فيه (رهاوزمان) وهو مخطط باريسى وكذلك كانت هناك مشاركة فاعلة وشخصية من قبل البارون روشيلد فى حركة العمران حيث، جاء بنفسه إلى مصر وشارك فى حركة المعمار الهائلة بالغة التركيز التى جرت حول افتتاح قناة السويس ، وملامحها أو بعض ملامحها ، باقية ، بل ومؤكدة لرأيى فى حركة العمران هذه، فقد أدارت القاهرة الجميلة ظهرها لقيادة المنشأة . وأنا هنا لا أتعرض لقاهرة محمد على، لأنني لا أعتبرها من نفس النسق ، إنه قد توجه إلى الغرب، إلا أن هذه المحاولة لم تقم بذلك ، بل إننى أزعم أنه فعل ذلك بوعى وإدراك لقيمة الثقافة المصرية الإسلامية فى ذلك الوقت .والعمائر التى أقامها والمؤسسات التى أنشأها تقوم دليلا على ذلك . انظر لعمائر " قصر الدوبارة" حيث باشر محمد على الحكم ومثل رمز الدولة فى عهده. وانظر إلى " قصر العدل" حيث مؤسسة القانون ، وانظر إلى دار "الضرب" حيث تسك العملة وهى مركز السلطة الثالث وهو رأس المال. وانظر أيضا إلى منشآت محمد على فى المنطقة السفلى من القلعة ، حيث مجموعة مبانٍ راعت العمارة الصناعية. إذن نحن أمام رؤية متكاملة لمدينة صناعية مذهلة الجمال ومذهلة التكامل أيضا وتنتج السلاح .

إن عمارة الخديوى إسماعيل على النقيض من ذلك ، وأرجو ألا يفهم تعليقى أنه هجوم على إنجازات الخديوى إسماعيل ، لأن لى رأياً آخر مرتبطاً بتفاصيل كثيرة حول الموضوع . فعمارته كانت مصوغة خارج إطار الثقافة المحلية . إن قصر عابدين الذى أصبح مقراً للحكم، واضح نسق النظام فيه وعلاقته بالمدينة، كذلك هناك شارع قصر النيل الذى أصبح مقرا

للسلطة الإدارية والمالية والبنوك ومجلس الشورى والبرلمان وغير ذلك مما أنشأه ، وكل هذا كان نسقا غير موجود ، كذلك هناك ميدان العتبة والأوبرا والمؤسسات المختلفة ، والاختيار المذهل الدقيق فى مواجهة شارع الأزهر. ودار الأوبرا بجوارها حديقة الأزبكية بكل مؤسساتها التى تصوغ مفهوم التنزه، ثم سوق العتبة للتسوق ، ثم سوق الخضار . كان الخديوى إسماعيل ومخططوه يرسمون نسقا للحياة العامة ؛ نسقا مسبقا يصوغ العمران بواسطة النموذج الذى أشرنا إليه .

إن الدراسات والوثائق التى أنجزت عن عمارة القاهرة فى تلك الفترة ، مثلها مثل كل ما أنتج فى الإطار الاستشراقى ، لم تتخط ظهر المنتج ولم تتجاوز العمليات الثقافية التى أنتجته ، وما كان لها أن تستطيع ، حتى لو أرادت . وربما نجد نماذج من دراسات أخرى ، أشرت لبعضها ، مثل التى قام بها صالح الغزول أو بسيم حكيم ، وغيرهم ممن تحدث عن الآليات التى صيغت بها القاهرة . إذن القاهرة القديمة لم تكن عبثا . ومايسمونه التركيب والتعقيد أو الفوضى القائمة هو نسق أكثر تركيبا ونظام أبلغ إحكاما وأكثر قدرة على استيعاب المتغيرات المختلفة .

أريد أن أنتهى ، باختصار ، إلى أن الإطار العمرانى الذى طرحه أصلا الخديوى إسماعيل والذى بناه الخديوى إسماعيل لإحداث التحول من التقليدية إلى الحداثة خلال آلة الإنتاج الصناعى الرأسمالى أو العمارة ، قد أدى إلى نتيجتين : النتيجة الأولى ، خطرة جدا و هى تنمية وتطور النظام فى النموذج العمرانى القائم . أريد أن نتصور أنه كان يجمع حتى هذه اللحظة منشآت بالغة التركيب والتعقيد، وإذن فالآليات وكل الآلة الضخمة التى فى أيدينا هذه ..ما الذى حدث لها ؟ لقد تدهور النموذج العمرانى القائم والمتمثل فى المدينة القديمة وتم زعزعة للإنتاج العمرانى متمثلا بالحرف التقليدية والقدرات الإبداعية لدى المعماريين وآخرهم محمود فهمى المعمار (وهو أبو مصطفى باشا فهمى . الذى أصبح فيما بعد مديراً للقصور الملكية وأستاذا للعمارة بجامعة القاهرة ورئيساً لمصلحة المبانى فى نفس الوقت) .

النتيجة الثانية ، خلق ازدواجية كبيرة جدا بين "البلدى " والأفرنجى" ، ودعم مؤسسة الدولة خلال سياسات التعليم والمنح والمسابقات والتكليفات الرسمية وغير الرسمية مما خلق نقطة معمارية معزولة بحكم تحالفها مع السلطة أو مع النخبة . كان مؤشر نجاح هذه النخبة وازدهارها هو إدارة ظهرها للعملية الشعبية ، أى كان هذا موضوع لابد أن يعلن ، وأنا أذكر

أ. مصطفى باشا فهمى ابن محمود باشا فهمى المعمار . وأيضا هناك على بك جبر الذى أصبح أول رئيس للمدرسة المعمارية والداعية الأكبر للحداثة .إنها فى رأيى إعادة التاريخية لمصر . ليس من الحداثة فى شىء كون على بك جبر ، وهو أشهر معمارى للحداثة بمصر ، هو ابن حى "الجمالية" التاريخى القديم وهو مولود هناك وعاش حتى وفاته فى بيت عتيق بشارع المعز لدين الله الفاطمى . على بك جبر من أسرة مصرية بسيطة، كذلك مصطفى باشا فهمى عمل شارع رمسيس بأكمله ومعهد الموسيقى العربية ودار الحكمة بشارع القصر العينى ، المهم أن مشروع الخديوى إسماعيل أقام نسقا وكان تصوره أن يبلغ هذا النسق خلال حركة . لم ينشئ هذا النسق تماما ، ومن ثم فقد بقيت الميادين والشوارع الأوروبية فى وسط القاهرة للأوروبيين أو النخبة ، واستمر الشعب كارها هذه التجربة ، وكان هذا من أسباب التداعى المعمارى فى مصر .

الانتقالة الثانية وهى عمارة الثورة . وأنا ابن هذه الثورة ، ولكنى أقول إن المشروع المعمارى والعمرانى لثورة ٢٣ يوليو كان بمثابة إدخال المفهوم التصنيعى للمدينة المصرية : إنشاء حلوان كمثل صناعى وشبرا الخيمة والوصل بينهما بوسائل الانتقال المختلفة ، وتخصيص الأماكن وكل مادخل فى مخطط عبد اللطيف البغدادى بإمكانياته الرائعة ، وكل مايمثل - فيما أتصور - البداية المؤسسية المصرية للصناعة .

الانتقالة الثالثة : تتمثل فيما يمكن تسميته (وهنا أنا استعير صياغة من المنظر الأسبانى الأصل وهو بيرللى) تسريع المدينة". إن تسريع المدينة موضوع لا يأتى ببساطة أبدا ، لأنه فى كل مرة عبر التاريخ واجهت الحركات الشعبية الاجتماعية كانت الأمور تمر بأزمة أو بهزيمة والسلطة تستمر فى هذا . ولذلك أقول إن تسريع القاهرة كان مذهلا لأنه كان مؤسسياً وأعتقد أنه تكريس لهزيمة ١٩٦٧ وليس له علاقة بستة أكتوبر ١٩٧٣، لقد تم " تسريع المدينة" بصورة كاملة خلال ثلاث سنوات وتم ذلك من خلال الاستثناءات ، حيث شكلوا اللجنة للاستثناءات من القانون ، وهى لجنة تقوم على استثناء بعض مناطق القاهرة ، وبذلك أصبحت لجنة من صغار الموظفين فى وزارة الإسكان تستطيع أن تغير من قيمة بعض الأراضى فى بعض الشوارع، ثم كانت هناك عمليات البيع أو المضاربة على الأراضى العامة ، بما فيها الأراضى القريبة من النيل، وأخيراً كانت هناك المدن الجديدة التى هى نشاط استثمارى مضاربى مذهل ولها قصة طويلة لا أعتقد المجال يسمح بالتوقف عندها الآن .

الانتقالة الأخيرة: وهى الحقبة الحالية . وأنا لا أتكلم بقصد دراستها ولكن فقط حتى يظهر الفرق بينها وبين ماسبقها من انتقالات هنا أيضا استعير تعبير (منوال هيستيل) حيث يقول إن المدينة تحولت إلى ظل ويمكن الامتداد بهذا التعبير والقول بـ " سرابية المدينة" ؛أى أن المدينة أصبحت سراباً. لم تعد المدينة مرتبطة بمفاهيمها السابقة ، التاريخية الآن، ولم تعد أداة للتطوير، بل أصبحت سرابا. إن هناك معنى للمكان، من هذا الحى - حى المنيل- إلى أى مكان... هو إنهاء بالكامل للمعنى ، وبالتالى أصبح نسق المدينة فى مصر بلا معنى ، وكذلك أصبح للرصيف أو الساحة أو الميدان آليات مختلفة . وكان هناك قدر كبير من الجهل المذهل واستثمار رهيب من الدولة وإمكانياتها لإحداث هذا الفصل الكامل بين المدينة وثقافتها على مستوى الفرد .

مع ذلك أنا لست متشائماً ، لأننى أؤمن إيماناً مطلقا بأصالة الحركة الشعبية فى العمران ، حيث يجب ، ويمكن مواجهة هذا النسق القسرى الرسمى فى العمران بالحركات الشعبية ، نتيجة لهذا الإيمان، ولذلك كانت رسالة الدكتوراة التى تقدمت بها بعنوان " احتفالات البناء"، التى تتناول ذلك النوع من النسق الذى هو اتصال بحيز غير مؤسسى.

مشروع الوثيقة الثانية الذى أتلوه على حضراتكم هو مشروع أتبناه بالفعل فى حى " السيدة زينب" بالقاهرة وقد بدأ هذا المشروع سنة ١٩٨٠ -١٩٨١ وانتهى فى سنة ١٩٩٢ وهو مشروع إقامة "الحديقة الثقافية" . وقد بدأ هذا المشروع كمشروع مؤسسى عادى للبناء ؛ مؤسسة ثقافية رعتها وزارة الثقافة فى فترة السبعينيات ، كحديقة ثقافة للأطفال ، ووضعت برنامجاً واضحاً على أن نبنى سورا حول الحديقة يمنع التعديات من أهل المنطقة. وقد كانت " نوال عامر " رحمها الله عضوة مجلس الشعب ، أداة السلطة فى الاعتداء على الحديقة الثقافية، وقد أوقفت المشروع لمدة عامين بعد أن كسبنا جائزته ، وحركنا المشروع بنوع من " المناوشة" السياسية ، ولكن المشروع لم يدخل فى حيز التنفيذ إلا بنوع من العمل التحريكى؛ لأن وزير الثقافة فى ذلك الوقت عبد الحميد رضوان قال. أنا لا أعطل المشروع، الأهالى هم الذين أوقفوا المشروع ،وقد دخلنا فى مواجهة مع عبد الحميد رضوان ود . فؤاد محيى الدين - رئيس الوزراء آنذاك - فى معرض الكتاب. وأنا قلت إننى مستعد لهذه المواجهة مع الأهالى إذا كان رأى الأهالى بالفعل وقف المشروع . وبنوع من الدعاية قال فؤاد محيى الدين " البك أو الباشمهندس يريد أن يقضى على الأهالى " وقال: " إذا نجحت فى أن تأتى بموافقة

الأهالى ، فنحن سندخلك مجلس الشعب" !! قلت له : " أنا لاأريد أن أدخل مجلس الشعب أنا أريد أن أعمل المشروع". وبناء على كلمات رئيس الوزراء عقد اجتماع شعبى مع أهالى السيدة زينب ، وكذلك مع نائبة الحى ، ووسط الاجتماع الشعبى اشترطت نوال عامر بأن يكون الاجتماع فى مركز الحزب الوطنى ووافق المجلس المحلى .وأخيرا بدأنا العمل بالمشروع .

الحدث الثانى تمثل فى أن وزيرالثقافة كان يريد أن يقيم نوعا من الطقس الشكلى المفرغ من أى معنى فى هذه العمارة ، وكان يقصد بذلك تمييع فكرة المبنى ، أو نوعا من الاستاتيكية. قلنا لوزير الثقافة فى ذلك الوقت إننا مستعدون لمساعدة الوزارة فى تنظيم الاحتفال ، وبدلاً من أن نقدم نموذجا مصغرا للمبنى قدمنا نموذجا بالحجم الطبيعى ، مستغلين سرادقات الاحتفال لرسم معالم المشروع ، وبذلك قدمنا فكرة لها علاقة بالحيز المنسق ، ورسمنا بالسرادقات تشكيلا تقريبياً للمكان، وتم تشكيل كامل بالحجم الطبيعى للمبنى ، فيه كل شىء فى مكانه، وأشركنا أطفال وسكان الحى فى المشاهدة ، ودخل سعد أردش معنا فى هذه التجربة وساعدنا وساعدنا كثيرون جدا فى هذه التجربة من الفنانين أبناء السيدة زينب فى هذه التجربة وعندما وصلت حرم رئيس الجمهورية وافقت . قالت هذه فكرة جميلة، ووزير الثقافة قال أنا موافق ، وبنينا المشروع على هذا الأساس .

وأخيرا أقول إن مشروع شارع أبو الدهب هو تجربة متواضعة للغاية، ولكنها تقول بوضوح إن الوجود الشعبى فى المدينة حق ولايمكن أن يسلب هذا الحق من الناس . وهذا المشروع يشير إلي تجربة حقيقية لاستعادة هذا الحق واحتفالات الناس بهذا المشروع تمثل - فيما أتصور- قوة لاتقل عن القوة التى تحركت ، فى مصر، فى ٩و١٠ يونيو ١٩٦٧ .

تعقيبات ومناقشات

المحور السادس

التبعية فى الإعلام والفنون

أ. كامل زهيرى (رئيس الجلسة)

أنا مع القول بأن هناك مايشبه الحائط الوهمى بين علمائنا وأدبائنا وفنانينا ، وبين وسائل التعبير المختلفة، والقائل بضرورة تجديد مايمكن أن يسمى تكامل مناهج البحث فى العلوم الإنسانية ، وأن العلم أيضا يمهد للتفكير والتعمق فى العلوم الإنسانية . حتى حين نعرض لمشكلة من المشاكل اليومية .. نحن نلجأ ونحتاج إلى مناهج المؤرخ والفقيه وعالم النفس الاجتماعى والقاضى . وبقدر ما تتكامل هذه المناهج ، نستطيع أن ندرك المشكلة من أبعادها المختلفة . وكذلك أنا من الذين يؤمنون بأن العلاقة الحميمة بين الشاعر والرسام والأديب ، بل والعالم والباحث ، يجب أن تتوفر ، وبأن الإغراق أو الغرق فى آبار التخصص لايفيد تبادل المعلومات وغنى البحث . ولذلك ، فأنا كثيرا ما أنتمى إلى التجربة التى كانت قائمة فى نهاية الأربعينيات ، السريالية التى كان فيها القصاص وكان فيها الشاعر وكان فيها أيضا السياسى ... لأنه بقدر ماتداخلت هذه التجارب بقدر ما أسفرت عن تجربة أثرت فى تاريخ الفنون التشكيلية وأيضا فى فنون الرواية . خذ مثلا ألبير قصيرى الذى نبهنا إلى الأحياء الشعبية مع أنه يكتب باللغة الفرنسية . فإذن أنا حين أنتقل وفى بعض ذهنى الآن ما سمعته عن العلم والتكنولوجيا ومشاكل التكنولوجيا والمشاكل القانونية التى تحدث عنها د. حسام عيسى وكتبت فيها كتب عديدة ، لا أعتقد أن هناك نقلة نفسية لو دخلنا فى موضوع يبدو لى من ظاهره أنه مختلف تماما وهو أشكال التبعية فى الفنون . وكذلك أتصور أننى سأكون مجرد رئيس للجلسة ، ورجوت أن أعقب على بحث فى العمارة من باب التفريع ، ذلك لأن لى وجهة نظر فى العمارة ، فى مصر وصلتها بقضية التبعية .

وهناك ذلك الجانب الجاد والخطير الذى ذكرته ماجدة بالإحصائيات الأخيرة ، التى نشرت فى هيئة الإعلام والسينما فى أوروبا . وأثبتت أن هذا كلام الفرنسيين ، وأثبتت أن الفيلم الأمريكى يصل إلى ٥٨٪ من المعروض فى فرنسا وهذا أقل مثلا منه فى انجلترا (حوالى

٩٧٪) والأخطر من ذلك أن أمريكا لاتعامل أوروبا نفس المعاملة، ممنوع "دبلجة " الفيلم الفرنسى إلى الانجليزية إذ يعرض الفيلم الفرنسى فى أمريكا بلغته الأصلية فى الدوائر المثقفة وكذا، فبالتالى يُحاصر ، وبالتالى يمثل الفيلم الفرنسى نسبة ضئيلة فقط من الأفلام المعروضة فى أمريكا . من هنا قضية عدم التوازن ، حيث لايوجد تكافؤ فى التبادل بين الثقافة الفرنسية والفيلم الفرنسى والفيلم الأمريكى ، وهذه قضية طبعا أخذت شكل مظاهرات وتعصب ومناقشات فى الصحافة والتليفزيون وفى المناقشات الرسمية . وهى قضية أيضا مطروحة عندنا وإن كانت تختلف عن غزو الفيلم الأمريكى ، وهو الضلع الأول من مخاطر التبعية التى تحدثت عنها أ. ماجدة.

بالنسبة لتدفق الأخبار ، معروف أن هناك خمس وكالات عالمية تحتكر (٩٥٪) من أخبار العالم . ومعروف أن وكالات الأنباء هى - مثل مانقول - " بائع الجملة" للصحف والإذاعات والتليفزيون . . . وبالتالى فما نعرفه عن البوسنة والهرسك أو الصومال أو السودان أو حتى عن عناصر الإرهاب فى داخل مصر ، أيضا ، ينقل إلينا عبر وسائل الوكالات أو الوكالات المصورة أو الوسائل المختلفة.

الرقم الرهيب لأرقام شركات الإعلام الآن لم يعد رقما عاديا ، فمنذ عامين تبين أن رقم الأعمال يصل إلى ثلثمائة مليار دولار . هذا رقم هائل جدا ، وبالتالى يحتاج إلى الأسواق . وبالتالى موضوع التبعية مطروح فيه أيضا تدفق الأخبار . طبعا اليونسكو حاول فى أيام "مختار إمبو" أن يقول لابد من تدفق متبادل من الجنوب للشمال ومن الشمال للجنوب. أمريكا هددت هيئة اليونسكو بعدم التمويل ..أوقعته ، ثم أبعدته ، ثم فرضت رجلاً معتدلاً.

الضلع الثالث الذى تحدثت عنه أ. ماجدة موريس هو قضية السعودية ، أو الزحف السعودى على الإعلام العربى - صحافة وتليفزيون - وهذه ظاهرة مهمة أيضا . حتى مجلة " تايم" انتبهت إلى خطورتها ، حيث تفرض تعليمات غريبة تشبه تعليمات السلطات العثمانية أيام بداية الصحافة فى مصر من قبيل ممنوع كذا وممنوع كذا وممنوع كذا .

فى التليفزيون نفوذ مماثل وهذا الموضوع وإن كان هناك الجانب التراچيدى الكوميدى فيه، لكن فيه أيضا جانب من الخطورة بمكان وانتبهت اليه حتى الصحافة العالمية . لأن التايم مثلا أعطت صفحتين للمغزى الكبير الخاص بملكية صحف قوية خليجية تطبع وتوزع بالأقمار الصناعية وتنتشر من الغرب . وربما أنا كتبت مقالة عن ذلك حينما أضربت النقابة فى المغرب

حتى تمنع دخول هذه الصحف . المهم هذا الوضع جدير بأن يوضع بين المثقفين لأنه مطلوب دراسته بالاحصائيات .

يمكن أن يكون أيضا موضوع الإعلانات فى التليفزيون من الأهمية بمكان ، لأن التليفزيون يصل إلى كل مواطن . ولذلك فالحديث عن هذا الموضوع مهم جداً ، إذ يتناول تأثير الاعلان على المواطن المصرى ، وخاصة المواطن البسيط.

وهنا نشكر الاستاذ أشرف فرج أيضا على هذا البحث القيم ، لأنه عكف على دراسة علمية فى الفترة من يوليو إلى سبتمبر ١٩٨٤ محللاً الإعلانات ، ومبيناً أن ٥٠٪ من هذه الاعلانات عن منتجات أجنبية، كما تناول وشكل الإعلان وتأثيره - وهذا الموضوع كان يحتاج فعلا إلى تجديد وإعادة - لتأثير الاعلان على الطفل المصرى وهى قضية مهمة.

أما بالنسبة للدكتور عبد الحليم فبعد هذا العرض الثرى جدا نقدم الشكر أولاً إلى جامعة بيركلى لأنها رفضت مشروع الدكتور عبد الحليم وجعلته يأتى مصر، واستفدنا من هذه الرحلة المتعمقة جداً فى العمارة المصرية . فأنا أشعر أننى فعلا مدين بالموافقة على كل ماطرحه د . عبد الحليم بالنسبة لمحمد على: "العمارة الروحية " كما يقول الجبرتى التى دخلت فى عصر محمد على . لقد كان هذا موضوع خلاف بينى وبين د . لويس عوض - رحمه الله - حول الفرق بين محمد على والخديوى إسماعيل.

إننى أوافق د . عبد الحليم تماما على الحذر من الدعوة إلى أن إسماعيل كان محدثا لمصر . فخلال تجربتى وأنا أخاطب الحجر وأتحرك وأتجول بين الشوراع والحارات، وأعتقد أن الحجر له أيضا ذاكرة وتاريخ وخيال ، ولاأستطيع أن أمر على شارع ٢٦ يوليو دون أن أعرف أنه كان فى الأساس شارع فؤاد ومن قبل شارع بولاق ، وأن الذى انشأه هو نابليون بونابرت، وأن الحكمة من إنشائه أن يكون شارعاً عرضياً فى القاهرة لأول مرة - إذا استثنينا السكة الجديدة التى انشئت فى عهد محمد على. أزعم أننا بهذا التناول نصل إلى موضوع التبعية والأصالة فى عمران القاهرة .

إننا نجد نسيجا فريدا من العمارة الإسلامية فى مدينة القاهر، أو نجد نفس النسيج موجوداً فى مدينة فاس التى لازالت تحتفظ بهذا الطابع . ولكن لنذهب إلى أكثر من ذلك . لقد توقف الدكتور عند مغزى بناء دار الأوبرا . و كثيرا مادخلت الأوبرا وتجولت حولها ، وكنت

أعجب أنها أعطت ظهرها للقاهرة العربية الإسلامية وأعطت وجهها "للقاهرة الروحية" كما يقول الإمام الجبرتى .

إن الشوارع الرئيسية فى القاهرة الإسلامية - سواء بدأت بقاهرة عمرو بن العاص أو ابن طولون أو الأيوبية أو قبلها الفاطمية - كانت موازية للنيل من الجنوب إلى الشمال . وقد كان هذا نوعاً من الحكمة العمرانية أو الفلسفة العمرانية عند القدامى - غير المعاصرين - فى أنه يبنى الشارع الرئيسى موازيا للنيل . طبعاً بدأ العمران بالجانب الأيمن ، ثم عندما وجد الرطوبة اقترب من الجبل فى القاهرة . القاهرة الطولونية ثم القاهرة الفاطمية ، كانت فى حضن الجبل، ثم القاهرة الأيوبية . ولم ينزل إلا فى عهد الخديوى إسماعيل . حين نزل الخديوى إسماعيل بدأ مانسميه الشوارع العرضية لأول مرة ، أقصد الشوارع العرضية المرسومة مسبقاً بخطوط حادة .

وهناك بالقاهرة شارع ٢٦ يوليو يمر فى ثلاثة أحياء أرستقراطية وتجارية وشعبية . بينما حى شعبى يمر كما يقول جمال حمدان من أرض بلقة أى الأرض المنخفضة من جوار النيل وقد بدأ نابليون يقيم هذا الشارع العرضى لأسباب عسكرية ولاعلاقة لها بالبنيان ، ولا علاقة لها بالفلسفة الداخلية عند المصريين .

فى العمارة القديمة كانوا يهتمون بالإضاءة وبالتهوية ، أما الآن فقد أصبحنا نسكن فى زنازين مكيفة الهواء ، سقوفها منخفضة جدا وهذا استمرار للاغتراب الذى بدأ مع الخديو إسماعيل ، والتقليد والمحاكاة - أو ما نسميه التبعية فى العمارة . إن فكرة الإضاءة مهمة فى العمارة الشرقية ، وقد شغلت كثيرين من الفنانين ، منهم حامد عبد الله ، وقد أحسست ذلك بنفسى لأننى عشت فى الهند عاما ، وذهبت إلى باريس ثلاثة أعوام، ثم عدت إلى مصر.. وجدت فرقاً بين سماء الهند البعيدة جداً وكأنك تفنى تحت الضوء ولذلك كل الرسم الشرقى ليس فيه البعد الثانى، فى الفن اليابانى والصينى والإسلامى والفارسى والمصرى والفاطمى وفى العهود المختلفة ليس هناك البعد الثانى ، لأنه ليس هناك الظل والنور بكثافة عالية، لأنك إذا ذهبت إلى باريس ستجد السماء قريبة من الكنائس والكاتدرائيات ، وأحيانا تبدو كما لو كانت سوف تصطدم برأسك ، بينما مصر سماؤها حانية.

أ. هاشم النحاس

أنا لى ثلاثة تعليقات فى جمل بسيطة جدا . .

بالنسبة للبحث الذى قدمته أ. ماجدة حول التليفزيون فقد كانت خلاصته فى جملة واحدة، أننا بين شقى رحى . شق منهما الهجوم أو الهيمنة من الغرب ، وخصوصا من أمريكا ، والشق الآخر هو الشروط القسرية والتى تفرضها السوق السعودية . ومن كلامها يتبين كما لو كان هذان هما الشيطانان اللذان دخلا السوق وأصبحا مسيطرين عليها . الحقيقة أنا أرى القضية بشكل آخر ؛ هو أن من حق أمريكا ومن حق أى بلد أن تقدم ثقافتها ، ومن حق السعودية أن تفرض شروطها . المشكلة ليست أنهم يفرضوا أنفسهم وشروطهم ، بل المشكلة الرئيسية أننا نحن ضعفاء أمام هذا الغرض . والقصور الحقيقى، أو الشيطان الحقيقى ، هو داخلنا وليس خارجنا . إذا كانت السعودية تفرض شروطها فقصورنا يتمثل فى أننا لانبحث عن أسواق أخرى نبيع فيها سلعتنا الثقافية التى نريدها ، ولانبحث كذلك عن وسائلنا الذاتية الداخلية التى بها نحقق قدراً من الاكتفاء الذاتى لهذه السلع . وبالتالى نترك الآخر ، بل نستدعيه ، ليستعبدنا ويفقدنا شخصيتنا . وكذلك بالنسبة لأمريكا . أمريكا عندها برامج والدول الغربية عندها برامج . فأمريكا طبعا زاحفة على العالم كله - ليس علينا فقط - نحن الذين ليس عندنا برامج ، ونحن الذين نزيد من تفاقم المشكلة بأن نجعل ساعات الإرسال ٢٠ ساعة بدلا من أن يكون أربع أو خمس ساعات . فنحن الذين نفعل هذا وليس هم الذين يفرضون علينا أنفسهم .

هذا ليس دفاعاً عن أمريكا أو دفاعاً عن السعودية، لكن يجب أن ننظر إلى الجانب الآخر ولانكتفى بأن نعلق كل الأخطاء على الهجوم الأمريكى. طبعا اللائحة الموضوعة هذه لائحة دعت للسخرية وتدعو للضحك . لكنى أتصور أن بإمكاننا أن نخرج عن الطوق إذا لم نبق مستعبدين لهم ، وفكرنا فعلا واجتهدنا قليلاً من أجل أن نفتح أسواقاً أخرى، أو حتى نفتح أسواقاً داخلية ، وربما كان هذا حلاً مناسباً . هذا كل الذى أستطيع أن أقوله بالنسبة لورقة الأستاذة ماجدة موريس.

بالنسبة لورقة أ. أشرف فرج البحثية المتعمقة ، التى هى خلاصة بحثه الذى قضى فيه وقتاً كبيرا ، كان لى ملاحظة حينما تكلم عن الإعلانات ، إذ قدم مجموعة كبيرة من التفاصيل أعتقد أنها تبعدنا عن جوهر الإعلان.

فبالتالى أنا لا أرى انتقاده الشكلى هذا له أهمية ، ولعل من الأفضل التركيز على الإعلان نفسه ، فعندما تدخل فى الطريقة إذن أنت تدخل فى التكنيك . أعتقد أن هذه نقطة تضعف قضيتك ؛ لأن هذه حرية الحرفى أو الفنان الذى يعمل الإعلان بهذة الطريقة أو تلك ، وأعتقد من حقه أن يصوغ الإعلان كما يريد ، لكن من حقنا نحن أن ننقد الإعلان ككل أو الفكرة ككل.

الملاحظة الثانية : تأكيدك فى كلامك أكثر من مرة ، على أن ترشيد الإعلانات لاقيمة له ، وأن المسألة- نتيجة لأصولك النظرية التى ذكرتها: الرباط بين الإعلام والثقافة والمجتمع، بنية المجتمع كلها - تتعلق بأن الإعلان هو هكذا طالما بنى المجتمع بهذا الشكل، ومن ثم فلا أمل فى ترشيده إلا بتغيير كل أطراف هذه البنية. الحقيقة أن هذه نظرة فيها شىء من المبالغة الشديدة، ويترتب عليها أننا سنظل ننتظر تغيير كل شىء ، عندما تقلب الدنيا تماما. أو معنى ذلك أنه لن تكون هناك أية حركة - أو خطوة للأمام- لإصلاح بعض الأمور على الأقل.

ماالمانع من عملية ترشيد جهاز الإعلانات؟ وإصلاح اللغة فى الإعلانات؟ إننى أتصور أن من الممكن جداً ترشيد الإعلان ، وأنه لابد أن يتم هذا ولاننتظر التغيير الكلى للمجتمع حتي نغير الإعلانات.

بسرعة أيضا أنتقل للأستاذ عز الدين نجيب . قد يكون إحساسى خطأ ، من قراءتى السريعة وبعد الذى قاله فى العرض أيضا، أنه قسم الفنانين نوعين ، مرتبطين بمدرستين فنيتين. فالحقيقة أن هذا التقسيم فيه نوع من المبالغة، كل الذى نراه أنه أقرب إلى المدرسة الواقعية ، وطبعا ألغيت المدارس الأخرى ، وأتصور أنه ليس من السهل مثلا أن نلغى أبدا صلاح طاهر وأعماله . أنا أنظر بدون تحيز لمدارس بعينها ، لا أستطيع أن أقول إن بعض أعمالها تعتبر فنا للفن ، بل هى فن راق جدا، متفرد وعميق ، خارج مسألة ارتباط الفن بالزمان والمكان ، وهى جميلة وتمنح قيما فنية كما تتضمن علاقة بالبيئة . لكن هناك أعمالاً عالمية لا أشعر فيها بالبيئة.

هناك فنانون كبار جدا فى العالم ، نحترمهم ، وبعضهم يصوغ لوحاته من "مربعات" تدل على أى بلد ، ولكن تدل على التناسق والتوازن والقيم الجمالية للألوان .. الخ هل هذا ليس فنانا؟ هذا فنان. نظريتك تخرجه من الفن . وجهة نظرك الحادة- أيضا - حول أن الفن يجب أن يكون مرتبطاً بالزمان والمكان تخرج هذا العمل من الفن وهذا غير معقول .حامد سعيد

أيضا لم تعطه حقه نتيجة نظرتك هذه، رمسيس يونان لم تعطه أيضا حقه رغم أن له بعض الأعمال الفنية الراقية ، وإن كانت هذه الأعمال غير مرتبطة بالمكان والزمان أو المفهوم الذى بدأت أنت منه .

د. حسـن أبو بكر

ما يسعدنى أنا شخصيا أن هذه الجلسة وضعت ، بالفعل، قضية التبعية - وهى محور الندوة- على تراب الواقع ، وأنزلتها من علياء مجردات الشعراء والمثقفين. عندى ملاحظات سريعة للأستاذ أشرف وقد كان لى حظ الاستماع إلى عرضه لهذه الورقة من قبل ، وتناقشنا فيها وكانت وجهة نظرى أنها دراسة ثرية جداً وإن كان من الواجب - فى تصورى- أن يركز على الجانب الذى يخص دورنا ، خاصة أن الدراسة لها مضامين كثيرة جداً . فكان يمكن أن يخرج منها عدداً من الأوراق التى تناقش كل بعد من الأبعاد بالتفصيل .

وفيما يتعلق بإعلانات السلع المستوردة أو الأسماء الأجنبية للسلع المحلية فهذه تكرس اغترابا شديداً جداً وتشويها ، ونموذج الجمال الذى تقدمه الإعلانات يمتزج مع نموذج الجمال الذى تقدمه الدراما فى التليفزيون ، وحتى المذيعات يمثلن نموذجاً غريباً ، يقتدى بنموذج الجمال الأوروبى (الشعر أصفر والبشرة بيضاء ... الخ) هذه نظرة الإنسان المصرى لذاته وهى نظرة تؤكد مسألة الانسحاق التام أمام الآخر واغترابنا عن ذاتنا .

هناك نقطة أخرى تشير إلى نوع جديد من التغلغل فى الإعلانات ، وهى تكريس نظرة دونية للشعوب الأخرى ، إذ تظهر قبيلة من الأفارقة تدور حول برميل فيه شقراء.. هذه مسألة خطيرة . لقد بدأنا نتبنى نظرة الغرب الاستعمارى أيضا - وليس الغرب حتى الجيد -وهى نظرة بشعة جداً للشعوب الأخرى.

مسألة تركيز الإعلانات على الأطفال فى الآونة الأخيرة خطيرة أيضا وثمة محاولة تنطوى على شىء أخطر ، وهى محاولة الإعلانات غزو الريف . وألحظ أن أسماء أنواع مساحيق الغسيل تكتب بالإنجليزية فقط ،فمسألة التركيز على الريف هذه أيضا. من الأشياء المهمة.

أما عن ورقة صديقنا العزيز عز الدين نجيب ، فأنا أعتقد أن الفنانين التشكيليين لو بحثوا عن محام يدافع عنهم لم يجدوا واحداً مثل عز الدين نجيب، لقد تكلم بنوع من الحب الشديد عن الفنانين التشكيليين ، لكن الذى كنت أريد أن يفسره هو مسألة استمرارية أو انقطاع الفن

التشكيلى فى مصر قبل نشأة الفن الحديث. فالمصرى منذ أزمان سحيقة كان يمسك فرشاة ويرسم ، منذ عصر المقابر الفرعونية والقبطية ، ثم بدأ يرسم بغض النظر عن الزخرفة الإسلامية . بعد هذا الانقطاع الطويل ولأول مرة يصمم المصرى منذ عهد سحيق تمثالاً فيكون تمثال نهضة مصر وتظهر أعمال مختار ويظهر ناس بالفعل الذين وصفتهم أنت بالرواد ، وقلت إنهم لجوا فى الهروب من الاستلاب .. إذن كيف حدث هذا ؟ ماتفسيرك لهذا ؟

فيما يتعلق بمسألة الاقتصار على النخبة ، أنا أعتقد أن الفن التشكيلى ظل دائما قاصراً على النخبة باستثناءات قليلة جدا فى الستينيات والسبعينيات من هذا القرن، عندما كانت هناك قاعات العروض التى ازدهرت فى القاهرة ، والتى أغلقت بعد ذلك . لكن الفن التشكيلى لم يكن أبداً فنا شعبياً.

النقطة الأخيرة تتصل بما ذكره عن الزخرفة والعودة أو الردة الراهنة إليها. أتصور أن ذلك كان استجابة أو تراجعاً أمام زحف التيار السلفى الظلامى . إننى أتساءل عما إذا كانت هذه الردة ، فى السبعينيات ، مرتبطة بإدارة عقلانية ما ، أم أنها نوع من الاتجاه العام، وذلك فى سياق جديد ، فيه خضوع لفكرة أن التصوير حرام والتماثيل حرام ... الخ فبالتالى لم يعد أمام الفنان سوى أن يرسم بالحروف ويعود للموتيفات والزخارف لكن فى سياق مختلف تماما عن الموتيفات الخاصة بالفنان الإسلامى .

يتبقى تعليق أو سؤال للدكتور عبد الحليم إبراهيم . طبعا الذى قاله مهم جداً .. لكن لماذا لم يواكب المعماريون المصريون حركة الفنانين التشكيليين وحركة المجتمع المصرى فى الخمسينيات والستينيات ؟. وهو الوقت الذى شهد نهضة فى الفنون التشكيلية وفى الأدب وفى السينما وفى المسرح.. لماذا كانت العمارة فى مصر هى عمارة عثمان أحمد عثمان والمساكن الشعبية ومجمع التحرير و برج الجزيرة الذى يشبه سلة مهملات طويلة . . . لماذا حدث هذا ؟ ما هو تفسيره ؟ هذه مسألة أنا شخصيا لا أعرف لها تفسيراً . أى هل تم فصل الثقافة عن العمارة؟ إذن لماذا لم يقاوم المعماريون مثلما كانت هناك فئات أخرى من المجتمع تقاوم ؟ لقد تم إنهاء معنى المدينة وهذه مسألة شديدة الأهمية . وأنا فى تصورى أن المدينة والمبنى هى كائنات حية. لقد تحولت القاهرة إلى عالم يدعوك للعراك الدائم. وانفصلت العلاقة الوجدانية بين المدينة وسكانها ، وهذا شىء خطير جدا.

أ. على فهمى

لى ملاحظتان بالنسبة للأستاذة ماجدة موريس . طبعا ماذكرته عن الرقابة السعودية وبعضه منشور فى مجلة "روز اليوسف" ومزعج للغاية ، ولكن وضح لى تماما - ولنا جميعا - أننا نظل نرى الشرور من حولنا ونسكت . طلعت حرب رأى شراً فأقام " بنك مصر" ، والمصريون قاموا بأفعال مهمة قديما ، على سبيل المقاومة أما الآن ... لماذا - مثلا- لانفكر فى فعل من أفعال المقاومة الحقيقية؟!

بالنسبة لورقة أ. د. عبد الحليم ابراهيم وتعليق الأستاذ الكبير كامل زهيرى أتصور أن الخديوى إسماعيل ليس فى حاجة للدفاع عنه ، لكن أعتقد أنه كانت هناك ضرورات كثيرة جداً هى التى أنشأت القاهرة " نشأة جديدة" فى عصره : أولا البرك والمستنقعات حيث كان جزء كبير قد بدأ يجف بعد إنشاء القناطر الخيرية ، وكانت قد بدأت تظهر أنواع مواصلات أكبر وأكثر تعقيداً ، مثل " سوارس " والترماى" ، وبدأت تظهر خدمات جديدة ، مثل توصيل المياه النقية إلى البيوت ، ثم بعد ذلك الكهرباء والغاز. أقصد باختصار ، أن العمارة فى هذه الفترة تضمنت تطويراً جيد جداً وصحياً ، وليتنا سرنا فى سبيل هذا التطوير إلى مدى أبعد، لكن ماحدث أنه نتيجة ظروف اقتصادية وإدارة شئون المجتمع بطريقة ديماجوجية ،- انقلبت موازين كثيرة ، وحدث ماحدث لعمارة القاهرة .

د. الحبيب الجنحانى :

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم، وأن أعبر عن سعادتى بالاستماع إلى آراء نيرة وجيدة حول موضوع خطير وخطر فى الوقت ذاته، ليس فقط فى مصر الشقيقة وإنما فى الوطن العربى كله. أوجز فأقول ملاحظتين قصيرتين من خلال ما استمعت إليه . طبعا إن أخشى ماأخشاه أننا أحيانا نقع فى خلط بين أمرين: بين مظاهر التبعية ، أى المجالات التى تعبر عنها وبين النتائج الطبيعية الموضوعية ، ولو كانت سلبية، لمحاولات المشروع التحديثى الذى نهض به الوطن العربى من عهد محمد على فى مصر وأحمد بالى فى تونس إلى يومنا . المشروع التحديثى فيه كثير من الإيجابيات لكن هناك أيضا الوجه الآخر للعملة . ولن أبالغ فى الخليط . هذه هى ملاحظتى المنهجية النظرية.

الملاحظة الثانية تتصل بالورقتين الأوليين ، وهناك فى ذهنى الوضع فى تونس . أنا أعرف جيدا الوضع الإعلامى فى تونس ، وهو وضع شبيه بوضع مصر ، فيما يتصل بقضية التبعية :

الأفلام الامريكية بالدرجة الأولي ، وبالنسبة للأفلام الفرنسية والإيطالية فى تونس و هناك برامج إيطالية وهكذا ،ثم قضية الإعلان وآثارها الشبيهة .

نحن حتى الآن حاولنا أن نقف أمام الوصاية الرقابية التى طرحت، ويخيل لى أن هذه الوصاية لاتفيد ، أو لن تفيد . فهناك اكتشاف أجهزة الهوائيات الجديدة التى سوف تتيح - فى تونس مثلا - مشاهدة عشر قنوات إيطالية ، وهذا سوف يعيد طرح قضية الإعلام بهذه الصورة التى نراها فى قنواتنا الوطنية .

د. سيد البحراوى

هناك عبارة قيلت فى وصف النمط المعمارى السابق على النمط العربى الإسلامى ، وهى عبارة تجعلنى أتساءل : إلى أى مدى هذه المقولة صحيحة تماما ؟ ألم يحتو هذا النمط كل الإنجاز الحضارى للشعب المصرى السابق على العروبة والإسلام ؟

لى أيضا سؤال للدكتور عبد الحليم ابراهيم ، ويتعلق ببعث التفاؤل فى العمارة الشعبية الذى مازال عنده أمل فيه، وأتمنى أن يقدم لنا بعض التفصيلات حول دعائم هذا التفاؤل.

د. أمينة رشيد

لى ثلاث ملاحظات سريعة :

الأولى تتصل بمسألة التحديث التى تمت الإشارة إليها . يخيل لى أن التحديث عندما يكون بالارتباط مع المكان لايكون نمطاً مفروضاً علىّ ، أى لايكون استبدادا . قابلت شاباً مصرياً كان يزور باريس للمرة الأولى ، ولقد وجدته منبهراً لأن كل شارع هناك يحمل تاريخا ولعل هذا هو المقصود بأن مدينة القاهرة أعطت ظهرها للأزهر ، أى التحديث المفروض .

الملاحظة الثانية تتصل بما ذكره الاستاذ على فهمى حول قائمة الممنوعات الرقابية ولم تجد منا رد فعل كافياً . لقد قرأت هذا الخبر وعرفت أن هناك رد فعل من نقابة السينمائيين أو من الفنانين . لكن المشكلة تتمثل فى أنه ليس عندنا نظام معارض يستوعب هذا الاحتجاج ويخلق نشاطاً متراكما قادراً على التغيير.

الملاحظة الثالثة تتمثل فى سؤال للأستاذ عز الدين نجيب ، وهو سؤال عمن يكون المسئول عن أن الذوق الفنى لدى الجمهور فى مصر - أنا سأتكلم عن متلقى الفن - لايُنمى ... هناك

مثلا رحلات مدرسية تذهب لحديقة الحيوان أو يمكن أن تزور الآثار ... لم أسمع أبدا أن هناك رحلات تذهب بالتلاميذ إلى المعارض. طلابنا - فيما عدا قلة نادرة - لايعرفون معنى المعرض... ويبدو كأن الحوار دائما بين الفنان وأنماط من الفنون موجودة فى الخارج ودخلت من " موضات" معينة ... فمتلقى الفن عندنا ما الذى يمكن أن ينمى عنده الذائقة الفنية ؟

أ. كامل زهيرى

هناك موضوعات كثيرة طرحت فى النقاش والأوراق: موضوع العمارة ، موضوع المساجد ، موضوع التطور العمرانى فى الأحياء ، وكلها تحتاج إلى أبحاث كثيرة . ولكن يبدو أيضا أننا ننسى موضوعات تتصل بما طرح ، منها - مثلا- موضوع " الأحياء العشوائية"، كذلك من هم أصحاب المصالح فى أن مبانى القاهرة لاتكون ثلاثة أدوار ، أو هناك من يريدون أن يكون هناك طلب دائم على القاهرة وطلب على السكن بها ، وبالتالى يمكنهم فرض أسعار معينة ومضاربات معينة ، ولعلنا نحتاج إلى عالم اقتصادى يصور لنا التطورات التى حدثت بعد الستينيات فى عمارة القاهرة .

تاريخيا فى عصر محمد على وعباس حلمى بدأت النهضة التعليمية وحركة المبانى فى القاهرة . والمهندسون اختاروا أنماطاً للعمارة إما العمارة الإيطالية أو العمارة الفرنسية المنقولة نقلاً من مجتمع مختلف تماما عنا وبعيدة عن التصور .. أنا هنا لا أطالب بعصر العمارة الإسلامية التقليدية مثل "المشربية" أو " الصحن الداخلى" أو " ملقف التهوية" ، مع أن كل هذه أشياء موجودة فى التراث المعمارى المصرى. وكلها ترتبط بعمليات تتصل بالتهوية والإضاءة ، ولكنى أتساءل : من أين تأتى التبعية ؟ تأتى - مثلما قال أ. هاشم النحاس- ليس فقط من غلبة الغالب ولكن من ضعف المغلوب أو تهالك المغلوب . إننا لانذهب إلى الماضى لنكتشف ، لكن نكتفى من الماضى بالرماد . نحن لاندرس تاريخ القاهرة ونموها والآليات العمرانية أو المعمارية الرائعة عبر العصور العربية، ولعلكم تعرفون أن القاهرة ليست مدينة واحدة ، بل سبع مدن ، وكلها غنية بالدروس الهائلة فى الكلام النظرى الذى تفضل به د. عبد الحليم.

أما عن موضوع التليفزيون وموضوع الإعلانات ، فيجب عدم الخلط بين الإعلام والإعلان، وأنا مع الحلول التى لاتنتظر التغير الكامل . من المفترض فى الصحافة مثلا وجود مايسمى "ميثاق الشرف" والذى يقول إنه يجب أن أفصل تماماً بين الإعلام والإعلان ، وإن أى إعلان

ينشر لابد أن يكتب عليه إعلان ونلتزم بهذا ونحاسب أنفسنا أو تحاسب الآخرين ، ولكن هذا الأمر ليس واضحا فى التليفزيون .

أ. عادل شعبان

أنا أعرف أن د. عبد الحليم ابراهيم قام بتجربة رائدة فى حى " الجمالية" . أنا أطلب من الأستاذ حلمى شعراوى وأطلب من د. عبد الحليم أن تخصص ندوة للتعرف على هذه التجربة التى أتصور أنها تجربة ثرية جدا .

أ. أشرف فرج

أقدم جزيل الشكر لكل الآراء التى قيلت ، وأعبر عن سعادتى بمشاركتى فى هذه الندوة . خصوصاً فى هذا الجمع الجميل.

أ. ماجدة موريس

أنا فقط سأرد على أ. هاشم النحاس . سأقول له إننى قصدت بحالة التبعية إنها ليست نتيجة أو عدم إدراك أولويات التنمية والتوجيه التليفزيونى لكنها - بالفعل نوع من القصد فى تجهيل الناس .

بالنسبة للملاحظة التى قالها أ. نجيب فأنا قد أشرت إلى مسألة "الدش" فى الورقة سريعاً لكنها - بالطبع - مسألة حولها تفاصيل كثيرة جدا ، وأتصور أن هذا الجهاز يزيد من التبعية فى اتجاه آخر ، أو سوف تترتب عليه تبعية لكل ماهو أجنبى ، نتيجة الرفض المتزايد لكل ماهو مصرى ، ونتيجة سياسة التليفزيون الذى يجعل الناس لاتجد شيئا تراه ونتيجة أيضا لسياسات الرقابة السعودية التى أصبحت الآن تضغط على الرقابة المصرية من أجل أن تزيد من تعنتها .

أ. عز الدين نجيب

سأرد على أ. هاشم النحاس حول تصوره أنه اتجاه واقعى على كل تاريخ الحركة الفنية وفرض فكرة الزمان والمكان . وأنا لا أتصور أننى كنت أقيم أعمالاً ما وإنما كنت أعمل رصداً لظاهرة معينة فى فترة زمنية معينة و أعتقد - وأنا أعمل السياق التاريخى - أننى وقفت أمام تجارب أخرى غير واقعية مثل " السيريالية" و"التجريدية" ولم أخرجها من إطار الفن

التشكيلى . ولم أقف ضد التجريدية أو مع التجريدية - وأنا بالمناسبة لا أعتبر نفسى فناناً واقعياً- من أجل أن أتبنى مفهوماً أو منهجاً فى هذه الورقة ، وإنما أنا أرصد ظاهرة ، وأرى مظاهر للتبعية مرتبطة بمفهوم فلسفى الذى هو الزمان والمكان بمعناهما الواقعى المادى، وأيضا بمعناهما التقنى الممتد ، أى بمعنى "اللحظة التاريخية" . وحتى بالقياس على النموذج الخاص بكاندينسكى ، فنحن نستطيع أن نقول إنه مرتبط بمفهوم هو نمط "كوزموبوليتانى" مثل ذلك الذى تتجه الثقافة الغربية إلى تسييره من خلال منظومة متعددة استمرت فترة طويلة . هناك فرق بين كاندينسكى كصاحب دعوة جديدة للحداثة وبين التيار الممتد وراء كاندينسكى على مدى سبعين عاما . إننى ، فى النهاية ، لست ضد الحداثة أو التجريب، بل إننى أحييهما .

الصديق حسن أبو بكر لجأ إلى الاختلاف بدون الدخول فى التفاصيل. لقد أشار إلى "الردة" الفنية ؛ هل هى إرادة عقلانية أم هى اتجاه ... أعتقد أنها الاثنان معا .

سؤال د . أمينة رشيد وحده يحتاج إلى ندوة خاصة . ولايمكن - الآن ، فى عجالة- أن نقول كلمات سريعة حول تنمية الثقافة وتنمية الذائقة الفنية للأجيال الجديدة .

د. عبد الحليم إبراهيم

إجابة عن أسئلة أو استجابة لسؤال د . كامل زهيرى : لماذا نشعر بالراحة والسعادة فى مبانى القاهرة الإسلامية . . . أنا موافق على قضية الضوء ومختلف مع قضية المنظور ، وهناك إجابات أو دراسات متعمقة جداً حول ماكان يحكم هذه العمارة ويعلم عنها الكثير الآن . . . وأعتقد أنه المهم أن نرد عليه كفكرة نظرية ودلائل فى التصميم.

د . حسن أبو بكر أثار نقطة تتصل بضرورة أن يرافق المعمار المصرى وطنية ونوع من المقارنة. لا أعتقد أن الرواد كانوا غير وطنيين ، ولكنهم كانوا غير مدركين ذلك الفصام الحاد بين ممارستهم وبين انتمائهم للحركة الوطنية . ونحن نعلم أن على باشا مبارك كان وطنياً وغيره أيضا كانوا وطنيين ، ولكن لم يكونوا مدركين لهذا الموضوع. أيضا كانت هناك مقاومة مثل تجربة حسن فتحى فى السنوات مابين ١٩٣٦، ١٩٤٠ .

د . على فهمى تكلم عن المسببات أو بعض الأسباب التى تجعل عمارة الخديوى إسماعيل واردة . وأنا غير متفق على أن الثورات الضيقة فى القاهرة التاريخية كانت مظلمة وكانت معتمة .

د - سيد البحراوى سأل لماذا أنا متفائل من العمارة الشعبية - الحقيقية أنا أتكلم عن الحركة الشعبية فى العمارة ، أنا أتكلم عن وجود قدرة على المقاومة وعن أن هذه القدرة أصيلة، وأن مايسمى بموجة الإسكان العشوائى والحركة القائمة اليوم لإبادة هذه المجتمعات ، هى حركة بكل المقاييس ، قاصرة إن لم تكن مخلة ولكن لابد من النظر لهذه المجتمعات على أنها تعبير عن حركة شعبية .

الملاحظة الأخيرة حول مسألة العمارة الإسلامية وأنا أتفق على أن العمارة الإسلامية بمصر لايمكن أن ننكر مصريتها ، أو طابعها الخاص.

* * *

